



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

إطار أساسي للشخصية

تصنيف المجرمين

مواد التتبع المستخلصة في الكشف عن بعض الجرائم
المنهج النفسي ودراسة الشخصية لأغراض الطب النفسي

(بالإنجليزية)

كشف عن الأتروبيين في المينيات المتفتحة

آراء - أنباء - جرائم - أحكام



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية

رئيس مجلس الإدارة

السيد حسين الشافعي

نائب رئيس الجمهورية

أعضاء مجلس الإدارة : الأستاذ إبراهيم مظهر ، اللواء عبد العظيم فهمي ، الأستاذ محمد علي حافظ ، الأستاذ محمد زكي شرف ، دكتور علي أحمد راشد ، دكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد زكي موسى ، دكتور السيد مصطفى السيد ، اللواء إبراهيم سالم ، الأستاذ حافظ سابق ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فتحي ، دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الجناية القوية

ميدان الثبات بمدينة الأقواظ - بريد الجزيرة

سكرتير التحرير
دكتور عمن عبد الحميد أحمد

رئيس التحرير
دكتور أحمد محمد خليفة

مساعدا للتحرير : محمد عزت حجازي ، السيد يس السيد

-
- | | |
|--|---|
| <p>النشر ، الصفحات .
المقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) ،
النة ، المجلة ، الصفحات .
للمقالات من المصنوعات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال [اسم المصنوعة] ،
تاريخ النشر .
وثقت المصادر في نهاية المقال
مرتبة حسب الترتيب الجبالي لأسماء المؤلفين
وتورد الإحالات إلى المصادر في المتن في
صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل
للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .
هـ - أن يرسل المقال إلى سكرتارية تحرير المجلة
منسوخاً على الآلة الكاتبة من أصل
وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة
ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة
مزدوجة بين السطور .</p> | <p>ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل إليها من مقالات الاجتيازات الآتية :
١ - أن يذكر عنوان المقال موجزاً ، ويتبع
باسم : كاتبه ومؤلفاته العلمية وغيرها
ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .
٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرئيس الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .
٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة التعريف بالمشكلة ، وخص
موجز للدراسات السابقة .
- وخطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التي توافرت من البحث
ش خاتمة .
٤ - أن يكون إثبات المصادر على النحو التالي :
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،
بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة</p> |
|--|---|
-

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشاً

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

تمن العدد
عشرون قرشاً

المجلة الجنائية القوسية

محتويات العدد

صفحة

١	دكتور مصطفى سويف	إطار أساسي الشخصية
٥١	الأستاذ السيد يس السيد	تصنيف المجرمين
٩٩	دكتور زكريا الدروى والرائد عبد العزيز حمدي	مواد التتبع المستخدمة في الكشف عن بعض الجرائم
١١٥	دكتور ف. فراكوي	المنهج النفسى ودراسة الشخصية لأغراض الطب الشرعى
١٦٠	دكتور ج. حلى ودكتورى. الشريف ودكتور ز. الدروى	الكشف عن الاترويين في البينات المتعقبة (بالإنجليزية)

آراء :

١٣٣	الأستاذ أحمد الألفى	دوسيه الكشف عن شخصية المتهم
-----	---------------------	---------------------------------------

أنباء :

١٤١	علم الإجرام في جامعة كبرج
-----	-----------	-------------------------------------

جرائم :

١٤٧	ميثاق الدم
-----	-----------	----------------------

أحكام :

١٥٣	دكتور أحمد فتحى سرور	اثر التفتيش الباطل
-----	----------------------	------------------------------

إطار أساسي للشخصية دراسة حضارية مقارنة على نتائج التحليل العامل

الدكتور مصطفى سويف*

مدرس علم النفس بكلية الآداب جامعة القاهرة

مشكلات البحث :

١ — استهل كلوكهون C. Kluckhohn ومورى H.A. Murray مقالهما عن تشكيل الشخصية والعناصر الفعالة في عملية التشكيل هذه بقولهما : كل إنسان يعتبر إلى حد ما شبيها بكل إنسان آخر ، وشبيها ببعض الناس دون البعض ، ومختلفاً عن كل إنسان آخر (٢٧) . هذه الحقيقة البسيطة كما تبدو للملاحظة العابرة ، كانت سبباً لخلافات حادة بين علماء السلوك ، اشتدت بصورة خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين ؛ الأولى والثانية . ومن اليسر علينا أن نتصور كيف كان يحدث ذلك ؛ إذ يكفي أن يبدأ الكاتب بتأكيد أهمية أحد الاعتبارات الثلاثة ، اعتبار التشابه مع الكل ، أو التشابه مع البعض ، أو الاختلاف عن الكل ، حتى يبرز له من يؤكد أهمية أحد الاعتبارين الآخرين . وعلى هذا النحو ظهر عدد كبير من البحوث بعضها يتحدث عن الطبيعة البشرية الثابتة في كل مكان وزمان ، والبعض يتحدث عن الآثار العميقة للبيئة في تشكيل السلوك والشخصية ، وما دامت البيئة تختلف من فرد إلى آخر وما دامت تصل

* يد كاتب هذه السطور أن يعبر عن امتثانه للقسم الإحصائي بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن وضع آله الحاسبة في خدمة هذا البحث حتى يتمكن المؤلف من إتمام تحليلاته الإحصائية اللازمة . كما يد أن يعبر عن اعترافه بفضل الزملاء الذين ارتضوا أن يصدقوا بأوقات مخاضاتهم ليطبق أثناءها مجموعة الاختبارات ، واعترافه بفضل عدد من طلاب قسم الدراسات الفلسفية بكلية الآداب بجامعة القاهرة (في العام الجامعي ١٩٥٨ - ١٩٥٩) ممن دفعهم حماسهم إلى تشجيعه على بدء هذه التجربة لمشاهدة خطواتها عن كثب .

فى عمق تأثيرها أحياناً إلى درجة أنها تزيد من عدد التطورات الفجائية ^(١) فى الرصيد الوراثى للفرد فلا وجه للحديث عن الطبيعة البشرية الثابتة (٨) . ولما كانت معظم هذه البحوث التى ظهرت فى فترة ما بين الحربين تحتوى على قليل من التجريب وكثير من الحدل فقد ظلت الخلافات مستمرة إذ لم يظهر فى الميدان ما يلزم أحد الفريقين بالافتناع بوجهة نظر الفريق الآخر . إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية ثم انتهت ، عندئذ تبين أن المعركة فقدت الكثير من حداثتها ، لأسباب متعددة ، ليس من بينها ظهور البحث الذى يحسم الخلاف تماماً ، ولكن ربما كان من أهمها شعور الباحثين بأن الزاوية التى يعالج منها الموضوع ليس من شأنها إلا أن تؤدى إلى طريق مسدود . وفى هذا الجو الفكرى الهادئ نسبياً بدأت المشكلة تعالج من زاوية جديدة نسبياً ، والجديد فيها بوجه خاص هو التركيز على الجانب الكمي ^(٢) ؛ إلى أى مدى يشبه الشخص جميع الناس ، وإلى أى مدى يشبه بعضهم دون البعض ، وإلى أى مدى ينفرد دون الجميع بما يميزه . وللإجابة على هذا النوع من الأسئلة نشطت البحوث الحضارية المقارنة (٢٦) ، كما نشطت بحوث علم النفس الاجتماعى (٤٣) ، وبحوث الفروق الفردية (٢) . فأما الأخيرة فلإلقاء الضوء على ما يميز الفرد دون غيره وأما بحوث علم النفس الاجتماعى فلإلقاء الضوء على ما يجعل الفرد شبيهاً ببعض الأفراد دون غيرهم ، ما يجعله شبيهاً بأبناء أسرته ، وبأبناء فئته المهنية ، وبأبناء طبقته الاقتصادية والاجتماعية ، وبأبناء مجتمعه بوجه عام . وأما البحوث الحضارية المقارنة فتلوضيح ما يخضع وما لا يخضع للتشكيل الحضارى أو للنسبية الحضارية (٢٦) .

وقد تناولت الدراسات الحضارية المقارنة عدداً كبيراً من مظاهر السلوك السوى ^(٣) والمنحرف ^(٤) وكيف تتشكل هذه المظاهر فى الحضارات المختلفة

mutations (١)

quantitative (٢)

normal (٣)

abnormal (٤)

كما تناولت الطرق الشائعة في الحضارات المختلفة لإكساب أبنائها مظاهر السلوك هذه أو ما نسميه بعمليات التطبيع^(٥). (١١). وفي هذين الميدانين تجمعت مجموعة من الحقائق على جانب كبير من الأهمية فيما تثبته وفيما توحى به. ومع ذلك فقليل جداً من هذه الدراسات ما تناول نمط الشخصية داخل الحضارات المختلفة، وما إذا كان تنظيم السمات العاملة داخل هذا النمط يختلف من إطار حضارى إلى إطار آخر. وفي مجلة Psychological Abstracts التى تلخص حالياً ما يرد فى حوالى خمسمائة دورية علمية (كلها مخصصة لدراسة السلوك بشكل مباشر أو غير مباشر) تنشر فى معظم أنحاء العالم، لم يرد ذكر أكثر من بحث واحد تناول هذا الموضوع طوال سنة ١٩٦٠.

ولا جدال فى أن هذا النقص الواضح فى هذا النوع من البحوث يمثل ثغرة مؤذية فى الميدان. ويتمثل أذاها فى أن شأنها أن تعرقل أية محاولة جادة لتصنيف أشكال السلوك السوى والمنحرف فى أية حضارة غير الحضارة الغربية والأنجلو أمريكية بوجه خاص. إن البحث الحضارى المقارن فى مشكلة تنظيم السمات العاملة فى الشخصية ضرورة تفرضها حاجات نظرية فى جميع الميادين التى نحتاج فيها إلى فهم سلوك الفرد ومعالجته بصورة أو بأخرى. فلا البحوث التربوية، ولا بحوث الهندسة البشرية، ولا بحوث الجريمة، ولا بحوث الطب النفسى تستطيع أن تستغنى عن إطار يقدم لها الأبعاد الأساسية للشخصية، أى الأبعاد التى تصلح كعالم لتنظيم مظاهر السلوك المتعددة تنظيمياً يجعل لها منطقاً داخلياً متسقاً. والموقف الحاضر فى هذا الموضوع يتلخص فيما يأتى: هناك بضعة أطر أساسية • لتنظيم السمات العاملة فى الشخصية،

(٥) socialization

• هذه المناسبة يحسن التنبيه إلى أنه ليس من الضروري أن يكون هناك إطار أساسى واحد لتنظيم مجموعة الظواهر فى أحد الميادين، بل قد تقام عدة أطر لتنظيم الظواهر فى الميدان الواحد، وتظل قائمة فترة من الزمن، يفضل أثناءها الباحثون فيما بينها، على أسس مختلفة من أهمها قدرة كل منها على استيعاب ما يستجد من مشاهدات دون التورط فيما يتناقض والمنطق الداخلى للإطار، وعلى توجيه ذهن الباحث إلى استحداث مشاهدات جديدة.

أقيمت من خلال عدد كبير من البحوث التجريبية التي أجريت في إنجلترا (على أشخاص إنجليز) وفي الولايات المتحدة الأمريكية (على أشخاص من الأمريكيين) ، نذكر في هذا الصدد محاولات أيزنك H.J. Eysenck في إنجلترا (١٦) ومحاولات كاتل R.B. Cattell (١٠) وجيلفورد J.P. Guilford في أمريكا (٢٢ ، ٢٥) . ونحن هنا ، في مجتمعنا المصري ، بحاجة إلى إطار أساسي (واحد على الأقل) من هذا القبيل ، ولم يقم هذا الإطار فعلاً حتى الآن من خلال بحوث تجريبية على عينات مصرية . فما العمل ؟ هل نقل أحد الأطر القائمة في الخارج ونستخدمه مباشرة في تنظيم مشاهداتنا المحلية دون امتحان تجريبي لمدى ثبات كفاءته رغم هذا النقل عبر الحدود الحضارية ، أم نبدأ بهذا الامتحان ثم نرتب على نتيجته الخطوة المناسبة ؟ أم نتجاهل كل التراث العلمي الموجود في الخارج ونبدأ من الصفر في محاولة لإقامة إطار أو أطر تصلح لتنظيم المعلومات التي نخرج بها من دراسات تجريبية نجريها على وقائع السلوك كما نشاهدها في عينات مصرية ؟

هذه هي المشكلة الرئيسية كما يواجهها هذا البحث . وهو من هذه الزاوية محاولة جزئية لإيجاد الحل المناسب لها . فالخطوة الرئيسية التي يقوم عليها تلخيص في انتخاب أحد الأطر المدعمة تدعيماً لا بأس به في الخارج ، وهو الإطار الذي أقامه أيزنك أستاذ علم النفس بجامعة لندن (١٦) ، وامتحان قدرته على الصمود للنقل الحضارى ، وذلك من خلال دراسة عاملية مقارنة نجريها على عينتين من الراشدين إحداهما مصرية (تعيش في مصر) ، والأخرى إنجليزية (تعيش في إنجلترا) .

ولا تقتصر هذه المحاولة على عنصرى النقل والامتحان التجريبي لمدى كفاءة هذا النقل ، بل تتعدى ذلك إلى القيام بخطوة ثالثة أكثر إيجابية من العنصرين الأولين ، وهى تلخيص في إدخال ثلاثة متغيرات جديدة من متغيرات الشخصية في خطة التحليل العاملى ، لمعرفة دلائلها السيكلوجية من خلال إطار أيزنك سالف الذكر . وقد جاء الكشف عن هذه المتغيرات وليد دراسات تجريبية

أُجريت على عينات من المصريين (٣٣) . فلما أن تتسع الأبعاد الرئيسية التي يقدمها أيزنك في إطاره لاستيعاب هذه المتغيرات الجديدة ، وبذلك نعرف أنها معادلة لبعض المتغيرات الأصلية التي استخدمت في الخارج لإقامة الإطار ، كما نعرف إلى أى مدى هي معادلة على هذا النحو ، وترتب على ذلك ما ينبغي اتخاذه من خطوات نظرية وعملية ، وإما ألا تتسع أبعاد أيزنك لاستيعاب هذه المتغيرات ، وفي هذه الحالة يتحتم علينا اقتراح بُعد جديد (أو أكثر) ، وبذلك نكون قد ساهمنا في إثراء هذا الإطار ، وترتب على ذلك مشكلات أخرى تقتضى متابعة البحث .

٢ - الدراسة الموضوعية للشخصية تقتضى استخدام أدوات مقننة^(٦) . وذلك لأن هذه الدراسة بحكم تعريفها يجب أن تكون قابلة للاستعادة على يد أى باحث آخر ، سواء من حيث منهجها أو من حيث نتائجها . فإذا لم تكن كذلك ، وكانت بصورتها التي خرجت بها وفقاً على شخصية الباحث الذي أجراها ، فهي دراسة ذاتية وليست موضوعية . ومن هنا كان جوهر عملية التقنين لأية أداة علمية ينحصر في تحديد الإجراءات التي لابد من اتخاذها عند استعمال هذه الأداة (للقياس ، أو لجمع البيانات ، أو للتمكين من المشاهدة) ، على أن يتم هذا التحديد بصورة صريحة حتى يعرفه ويتبعه كل باحث يتصدى للاستعانة بهذه الأداة . ولذلك تحرص الهيئات العلمية المعنية بفروع البحث المختلفة على نشر تعليمات التقنين والحد الأدنى لإجراءاته .

والاستخبارات^(٧) من أهم الأدوات المقننة التي شاع استخدامها في بحوث الشخصية الحديثة . ومن أكثر هذه الاستخبارات شيوعاً اثنان ؛ « استخبار

(٦) standardized

• على هذا النحو نشرت جمعية علم النفس الأميركية بالاشتراك مع جمعية البحوث التربوية الأميركية ، والمجلس القوي لشئون المقاييس التربوية ، النشرة المعروفة باسم « التوصيات الفنية لأدوات القياس والتشخيص السيكولوجي » سنة ١٩٥٤ . (٣٥) .

(٧) في هذا البحث نستخدم هذه الكلمة - كترجمة للاصطلاحين inventory و questionnaire .

منيسوتا المتعدد الأوجه للشخصية » وهو الذى يرمزله عادة بالرموز MMPI (٢٣) واستخبار العوامل STDGR الذى وضعه جيلفورد (٢٢ص ١٨٣) . ومن المهام التى يواجهاها الباحثون كل فى مجتمعه أن ينقل إلى هذا المجتمع ما يجد من أدوات البحث فى أى مجتمع آخر . وعلى هذا النحو نقل علماء النفس الهنود اختبار الإزاحة لألكسندر ، واختبار القدرة الميكانيكية لكوكس ، واختبارات بينيه ورور شاح وتفهم الموضوع (٣) كما نقل العلماء فى ألمانيا الغربية اختبارات بينيه ووكسلر ، واختبار كاتل الخالى من الآثار الحضارية ، ورورشاخ وتفهم الموضوع (٢٠) . وفى إيطاليا نقل الباحثون اختبار بينيه وعدداً من اختبارات الاستعدادات والشخصية (٣١) . كما نقل برنجلمان J.C. Brenghelmann فى الولايات المتحدة الأميركية (٦) وفان لنيب J.E. Van Lennep فى هولنده * اختبار الاستجابات المتطرفة الذى تم تأليفه فى مصر . وفى مصر نقل الأستاذ إسماعيل القباني اختبار بينيه ، ثم تبعه فى عملية النقل عدد من الباحثين المصريين ، نقلوا كثيراً من اختبارات الذكاء والاستعدادات والشخصية والاتجاهات . وكان استخبار منيسوتا من بين الأدوات التى نقلت (٤٤) ، أما استخبار جيلفورد فلم ينقل بعد .

على أن عملية النقل هذه تقتضى عدداً من الإجراءات حتى يمكن القول بأنها تمت على نحو ما يجب أن تتم . وهذه الإجراءات جميعاً تستهدف إعادة تقنين الأداة بما يلائم ظروف التطبيق الجديدة . وإعادة التقنين هذه تعنى الكشف عما إذا كانت نفس شروط التطبيق فى الخارج تصلح كشروط للتطبيق فى البيئة الجديدة ، وإذا كانت لا تصلح فما هى أفضل الشروط فى ظل ظروف البيئة الجديدة ، وهل تبدى الأداة ثباتاً فى نتائجها مماثلاً لثباتها فى بيئتها الأصلية ، وهل تسبر الآن فعلاً ما كانت تسبره من قبل ، ثم هل تصلح المعايير الأصلية للبيئة الحضارية الجديدة وهل تعنى فيها ما كانت تعنى فى البيئة الأصلية . وقد أعاد الدكتور هنا حساب معاملات الثبات لثلاثة عشر مقياساً من المقاييس

الداخلية في استخبار منيسوتا كما أعاد حساب عدد من المعايير المصرية على هذه المقاييس (٤٤ ص ٣٢٠ - ٣٢٢) ، مستخدماً في ذلك عينة تتألف من ٤٤٤ طالباً من طلبة الجامعات والمعاهد المصرية العليا . كما أعاد الدكتور كامل تطبيق مقياس الفصام^(٨) على عينة من المرضى الفصامين وعينة من الأسوياء في مصر وذلك لإعادة حساب الصدق العملي للمقياس في ظروف البيئة المصرية (٤٥) .

والبحت الحاضر يعتبر في بعض جوانبه مساهمة في هذا الاتجاه نفسه ، والجديد فيها حساب المضمون العالمي (وهو نوع من حساب الصدق أقرب ما يكون إلى الصدق المفهومي^(٩)) لعدد من المقاييس الداخلية في استخبار منيسوتا وعدد من المقاييس الداخلية في استخبار جيلفورد وذلك في ظل ظروف البيئة المصرية . والجديد فيها كذلك حساب الثبات لمقاييس جيلفورد وبعض المعايير عليها . وفي المراحل المبكرة لتقديم مقاييس جديدة في المجتمع يكون من الأفضل أن يعيد كل باحث تقدير ثباتها على العينة التي يتقدم لدراستها ، ومن مجموع تقديرات الثبات التي ينشرها عدد من الباحثين نستطيع أن نعرف المدى الذي يتراوح فيه ثبات هذا المقياس ؛ ذلك أن ثبات المقياس لا يتوقف على خصائص المقياس فحسب بل وعلى خصائص العينة التي يطبق عليها . وتزداد هذه الحقيقة وضوحاً كلما كان حجم العينة صغيراً نسبياً لأن هذا يزيد من احتمالات تحيزها بالنسبة للمجتمع الذي نريد أن نعم أحكامنا عليه . وعلى هذا النحو نشر كتاب التعليقات لاستخبار منيسوتا (٢٣٦) أكثر من معامل ثبات واحد لكل مقياس من بين أحد عشر مقياساً في هذا الاستخبار . ومساهمة منا في هذا الاتجاه نفسه أعدنا حساب ثبات مقاييس منيسوتا التي طبقناها لتضاف إلى المعاملات التي سبق للدكتور هنا أن نشرها .

٣ - بتفاوت الباحثون فيما بينهم في مدى تعلق كل منهم بإحدى خطتين

(٨) schizophrenia

(٩) construct validity

أساسيتين للتقدم في البحث ؛ هما الخطوة الاستقرائية^(١١) ، والخطوة الفرضية الاستدلالية^(١٢) بعضهم يفضل أن يتقدم على أساس أنه لا يكاد يعلم شيئاً عن موضوع البحث ، ويطبق الأدوات التي في متناول يده ، ثم يجرى على البيانات ما يمكنه من عمليات إحصائية (وخاصة معاملات الارتباط) ، ثم يحاول أن يضفي معنى على النتائج التي تظهر أمامه . والبعض الآخر يفضل ألا يتجاهل بحوث السابقين عليه ، فيبدأ من فروضهم ليختبر قيمتها ، أو من نتائجهم المشكوك في صحتها ليلقي ضوء جديداً عليها ، وفي هذه الحال يبدأ بسؤال محدد ، وينتخب من الأدوات والأساليب ما يصلح للإجابة (بالإثبات أو بالنفي) على هذا السؤال . على هذا النحو درست لوث N.N. Loth (٢٨) ونيلسون وشي M.O. Nelson and E. Shea (٣٢) العلاقة بين استخباري منيسوتا وجيمفورد متبعين الخطوة الاستقرائية . وتلخص في هذا الحالة في تطبيق الاستخبارين على عيتين من الأفراد ثم حساب جميع معاملات الارتباط الممكنة بين مجموعة المقاييس التي يتألف منها كل من الاستخبارين . ومع أن هذا النوع من الدراسات الاستكشافية له فائدته التي لا يمكن الإقلال من شأنها ، وخاصة في المراحل المبكرة لنشر الاختبارات السيكولوجية ، كما هو الحال في بحث لوث (فقد بدأت إجراءاته عقب مرور أربعة أعوام على بدء نشر استخبار منيسوتا) مع ذلك فإن هذه الدراسات يؤخذ عليها أنها مكلفة في الوقت والجهد وربما في المال أيضاً ، ومن ثم فإنه لا يمكن القيام بها إلا حيث يسود السخاء في الإنفاق على العلم ، وتوجد الآلات الموفرة لكثير من الوقت والجهد (وهي أحياناً باهظة التكاليف) .

inductive (١٠)

hypothetico-deductive (١١)

• ربما لم يكن على سبيل المصادفة أنه يندر وجود هذا الطراز من البحوث خارج الولايات المتحدة الأميركية . إذ أن ميزانيات البحوث السيكولوجية في إنجلترا وفي دول أوروبا الغربية لا تقوى على تشجيع هذا النوع من البحوث . فإذا شجعت أحياناً قبل أن يتم في نطاق أضيق بكثير (من حيث عدد المتغيرات الداخلة في التجربة) من النطاق السائد في أميركا . وفي هذه الحالة تنخفض قيمة هذه البحوث انخفاضاً شديداً لأنها تفقد الطابع المسعى إل حد كبير إذ لا تقوى على الإجابة على عدد كبير من الأسئلة الاستكشافية .

كذلك يؤخذ عليها أنها لا تساعد على توجيه ذهن الباحث إلى العلاقات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لموضوع بحثه ؛ إذ تبرز أمامه عدداً كبيراً من العلاقات وقد يكون معظمها ذا حجم كبير مما يضلّل الباحث إذ يشعره - زيفاً - بأن هذه العلاقات جميعاً ذات أهمية وخصوبة بالنسبة للموضوع ، مع أنها في حقيقتها ليست كذلك ، إنما يقتصر الأمر فيها على عدد ضئيل من العلاقات الخصبة ، التي تحتاج إلى أن تنتخب من بين سائر العلاقات المحيطة بها ، ثم يتابع الباحث تعميق البحث على أساسها . غير أن هذا الانتخاب يحتاج إلى خطة تسترشد بفرض معين ، وهذا مالا وجود له في ذهن الباحث ، فتظل هذه العلاقات الخصبة مطموسة المعالم وسط مجموعة كبيرة من العلاقات المشابهة لها في الحجم لكنها مجدية نسبياً . ويؤخذ عليها أخيراً أنها قد تساهم بصورة غير مباشرة في تشتيت انتباه الباحثين ؛ فبدلاً من أن يركزوا انتباههم في ظواهر السلوك وما يتوسمونه بينها من علاقات ، ويواصلوا التفكير في الكشف عن الجوانب الغامضة لهذه الظواهر وما يمكن ابتكاره من أدوات تنفذ بهم إلى هذه الجوانب الغامضة ، بدلاً من أن يفعلوا ذلك - وهو ما ينبغي لهم أن يفعلوه - تستأثر الأدوات المطروحة أمامهم في السوق وفي العمل بانتباههم ، ويشغلون بالتفكير فيما يمكن أن يخرجوا به من علاقات إذا ما طبقوا مجموعات مختلفة من هذه الأدوات معاً . أى أن الأدوات بدلاً من أن تبنى عنصراً ثانوياً في الخريطة التي توجه نشاط الباحث في حين تبرز حقيقة ظواهر السلوك باعتبارها العنصر الرئيسي ينقلب الموقف ويصبح العكس هو الصحيح .

أشار إدواردز A.L. Edwards في مقاله عن « التجارب : تخطيطها وتنفيذها » (١٣) إلى التصنيف الذي سبق أن اقترحه بالاشتراك مع كرونباخ L.J. Cronbach للبحوث التجريبية في علم النفس ، فقال إنها يمكن أن تصنف في أربع فئات : (١) بحوث مسحية ^(١٢) ، (ب) بحوث في الأدوات والمنهج .

(حـ) بحوث تطبيقية (د) بحوث حاسمة (١٣) .

هذا التصنيف يصلق على البحوث التي أجريت بالفعل ، والتي يمكن أن تجرى في المستقبل . ومع أنه ليس هناك ما يدعو إلى تصور ضرورة تحقيق التعادل بين أحجام هذه الفئات الأربعة ، مع ذلك فإن من يستعرض تاريخ الدراسات التجريبية السيكولوجية لا يملك إلا أن يتعجب لمدى التفاوت بين أعداد البحوث التي تقع داخل هذه الفئات . فالبحوث المسحية من قبيل المسح الذي أجرى في اسكتلندة سنة ١٩٤٧ على ذكاء ٧٠٨٠٥ طفلاً وهم ٨٨٪ من مجموع الأطفال الاسكتلنديين البالغين من العمر ١١ سنة (١) هذا النوع من البحوث قلما نلتقى به . والبحاث الحاسمة ، التي تقوم لإثبات فرض أو للحسم بين تجربتين انتهتا إلى نتيجتين متعارضتين ، هذا النوع أيضاً قليل نسبياً . أما بحوث الأدوات فهي أكثر البحوث تضخماً . يكفي للتأكد من صحة هذه الأحكام أن نستعرض فهرس موضوعات البحث الذي تنشره مجلة الملخصات السيكولوجية في ديسمبر من كل عام * .

هذه الاعتبارات جميعاً ساهمت في تحديد الخطة التي بنى عليها البحث الحاضر . وينبغي الإشارة صراحة في هذا الموضع إلى أن إبراز هذه الاعتبارات على هذا النحو لا يتضمن الدعوة إلى الإقلال من شأن البحوث التي تدور أساساً حول الأدوات ، لكنه يتضمن الدعوة إلى الإقلال من الاهتمام بالأدوات في ذاتها ، وإعادة توجيه الاهتمام إلى ظواهر السلوك ، وخدمة الأدوات بقدر ما تقربنا هذه الأدوات من الكشف عن حقيقة السلوك .

٤- على هذا الأساس تتميز خطة البحث الحاضر من البحثين اللذين أجراها نيلسون وشي ، ولوث ، بأن البحث الحاضر يبدأ من فرض محدد ويتقدم

(١٣) crucial

* نشرت مجلة الملخصات السيكولوجية في أعدادها الصادرة عام ١٩٦٠ فقط ٨٠ تلخيصاً لبحوث تدور حول مقاييس اختبار مينوتا . كما نشرت ١٢٤ تلخيصاً لبحوث تدور حول اختبار رورشاخ . وكذلك نشرت ٤٣ تلخيصاً لبحوث تدور حول اختبار تفهم الموضوع . و ٥٦ تلخيصاً لبحوث تدور حول اختبار وكسلر (للذكاء) بأنواعه المختلفة .

لاختبار صحته ، في بيئتين حضاريتين مختلفتين . وبطريقة عرضية يلقي بعض الأضواء على عدد من المشكلات التي تتعلق بمجموعة من مقاييس الشخصية . والفرض يدور حول الإطار الأيزنكي للشخصية .

والفكرة التي يقوم عليها هذا الإطار يمكن تلخيصها على النحو التالي :

أولاً : بالنظر في مظاهر السلوك المختلفة التي تصدر عن الفرد في مواقف الحياة المتعددة ، لا يمكن القول بأن هذه المظاهر تنفرد بتحديددها تماماً هذه المواقف . بل تشير بعض الدلائل إلى أن هناك متغيرات^(١٤) في الشخصية تساهم بنصيب في هذا التحديد .

ثانياً : تشير بعض الدلائل إلى أن هذه المتغيرات تظل على درجة معينة من الاستقرار من موقف إلى آخر ، وربما كانت على هذا الأساس هي المسئولة عما نشهده من اتساق^(١٥) للشخصية ، يكشف عن نفسه في توافر درجة من التشابه بين سلوك الشخص الواحد في المواقف المتعددة . وهذا ما يشار إليه بعمومية السلوك ؛ وقد اشتد الجدل حول هذه النقطة أثناء العقدين الثاني والثالث من هذا القرن ، وأقيمت بحوث تجريبية ، لعل أشهرها بحوث هارتشورن H. Hartshorne وماي M.A. May وشتلورث F.K. Shuttleworth التي نشرت خلال الأعوام ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، وكانت قد أجريت بقصد البرهنة على خطأ القول بعمومية السلوك ، ومع ذلك فقد انتهت إلى البرهنة على صحته — إلى حد ما . (١٦ ص ١٢٩ — ١٤١)

ثالثاً : في المرحلة الحاضرة من تقدم البحث في هذا الموضوع لا يمكن القطع بأى شيء عن الطبيعة السيكلوجية أو الفيزيولوجية أو . . إلخ هذه المتغيرات . وإلى أن يتاح لنا ذلك (ولكى يتاح لنا ذلك إلى حد ما) يلزمنا أن ننظر إلى هذه المتغيرات على أنها مبادئ لتنظيم مظاهر السلوك ، مثل الخط المستقيم الذي تسير فيه الأشعة الضوئية (في فيزيقانيوتن) ، والأفلاك التي تتبعها الأجرام

variables (١٤)

consistency (١٥)

السموية في مسارها ،^١ والمدارات التي تنتظم حركة الجسيمات الدقيقة داخل الذرة .
 رابعاً : لما كانت الملاحظة العابرة والمبدئية تشير إلى أننا لم نلمس الطريق إلى هذه المبادئ التنظيمية إلا من خلال إدراكنا (بدرجات متفاوتة من الغموض) أن مظاهر السلوك تنقسم إلى مجموعات يسود بداخل كل منها وجه شبه يجعل مفردات المجموعة الواحدة أقرب إلى بعضها البعض منها إلى مفردات أية مجموعة أخرى ، لذلك (ولكي نكون متسقين اتساقاً منطقياً مع أنفسنا) فإن المنهج الذي يفرض نفسه على عقولنا لتعمق هذا النوع من الملاحظة وإرسائه على أسس كمية دقيقة هو منهج معاملات الارتباط . والتحليل العائلي هو الخطوة الأخيرة التي يفرضها هذا المنهج . فالتحليل العائلي هو الطريق إلى اكتشاف ما يمكن تصوره على أنه معامل ارتباط أساسي (أو عدة ارتباطات أساسية) وراء عدد كبير من الارتباطات المتناثرة في الجداول التي نخرج بها من التجربة . هذا الارتباط أو هذه الارتباطات الأساسية (التي تمتاز بالانتساع وقلة العدد) هي ما يسمى اصطلاحياً بالعوامل أو المحاور ، وهي الشكل الأخير المصقول لما توهمنا منذ البداية أنه مبادئ تنظيمية لمظاهر السلوك .

خامساً : انتهى أيزنك ومعانوه ، من خلال عدد كبير من البحوث التجريبية (١٦ و ٢٥ و ٢٤ و ٩ و ٣٧) إلى استخلاص ثلاثة عوامل رئيسية للشخصية هي العامل الممتد من العصابية إلى قوة الأنا^(١٦) ، والعامل الممتد من الانطواء إلى الانبساط^(١٧) ، والعامل الممتد من الذهانية إلى السواء^(١٨) .

أما عن العامل الأول فهو المحور الذي يجمع بين ظواهر السلوك من حيث ما تحمله من عناصر التوافق ، حسن التوافق أو سوء التوافق ، الاتزان الوجداني والقدرة على التحكم في هذا الاتزان ، أو اختلاله . . . إلخ ، وما تثيره هذه الظواهر من ردود أفعال في الأنا .

neuroticism (١٦)

introversion-extraversion (١٧)

psychoticism (١٨)

وأما عن العامل الثانى فهو المحور الذى ينتظم ظواهر السلوك من حيث ما تعرضه من مظاهر تتذبذب بين الاندفاع^(١٩) أو الكف^(٢٠) ، وما تعرضه من ميل لدى الشخص إلى التعلق بقيم مستمدة من العالم الخارجى أو بقيم غير مستمدة من العالم الخارجى . ويلاحظ أن مضمون هذا العامل عند أيزنك يكاد يطابق مفهومى الانطواء والانبساط عند يونج (١٦ ص ١١) .

وأما العامل الثالث فهو ينتظم ظواهر السلوك من حيث مدى مطابقتها لمقتضيات الواقع المحيط بالذات . فهو يربط بين ظواهر مثل الهلوسات^(٢١) وأفكار الإحالة^(٢٢) والمعتقدات الخاطئة^(٢٣) وينظمها مع غيرها من الظواهر الإدراكية أو الوجدانية (كما فى حالات البلادة الوجدانية^(٢٤) ، أو الحركية (كما فى حالات الاضطرابات الكتاتونية)^(٢٥) على محور واحد بحيث تكون أقرب إلى قطب الاختلال (أو إلى قطب السواء) .

هذه هى العوامل الثلاثة كما ظهرت فى سلسلة من البحوث نشرها أيزنك ومساعدوه . وسوف نشير إليها فيما بعد (وهى العادة التى جرى عليها من قبل معظم الباحثين) بالأسماء التالية : العصبية ، والانطواء ، والذهانية ، على التوالى سادساً : توصل أيزنك إلى استخلاص هذه العوامل الثلاث نتيجة لاتباعه خطة فرضية استدلالية ، بدأها بالأخذ بفرضين أساسيين :

أحدهما فرض يونج C.G. Jung (وقد وضعه من خلال دراساته الإكلينيكية لكنه لم يرقم بدراسات تجريبية لاختباره) ووؤداه أن المرضى العصبيين رغم تشابههم فى عدد من خصائص السلوك فإنهم ينقسمون إلى مجموعتين : إحداهما

impulsiveness	(١٩)
inhibition	(٢٠)
hallucinations	(٢١)
ideas of reference	(٢٢)
delusions	(٢٣)
emotional blunt	(٢٤)
catatonic disturbance	(٢٥)

يمثلها المستيريون^(٢٦) وهؤلاء يحملون كثيراً من مظاهر الانبساط ، والثانية يمثلها مجموعة السيكاستينيون^(٢٧) وتبلور فيها خصائص الانطواء . وأن الأسوياء وإن كانوا لا يشتركون مع العصبيين في مظاهر العصابية فإنهم يشتركون معهم في كون بعضهم أقرب إلى الانطواء والبعض أقرب إلى الانبساط . وأن الأسوياء الانبساطيين إذا حدث لهم انهيار عصبي فإنهم يظهرن كمرضى هستيريين ، بينما يظهر الأسوياء الانطوائيون إذا ما انهاروا عصابياً كمرضى سيكاستينيين . (١٦ ص ٢١) .

والفرض الثاني مستمد من كرتشمير E. Kretschmer ومؤاده ضرورة التمييز بين مظاهر السلوك على محورين ، محور يمتد من وصف السلوك بالانطواء إلى وصفه بالانبساط ، ومحور يمتد من وصفه بالذهانية إلى وصفه بالسواء . (١٦ ص ٢٣) وقد توصل كرتشمير إلى هذا الفرض نتيجة لخبرته الإكلينيكية ولم يقم بدراسات تجريبية لاختبار قيمة هذا الفرض .

هذه هي خلاصة الفكرة والمحاولات التي يقوم الإطار الأيزنكي على أساسها . ويتركز الاهتمام في الدراسة الحاضرة على عاملين اثنين فقط من بين العوامل الثلاث سألقة الذكر ، هما العصابية والانطواء . هل يمكن استخلاص هذين العاملين إذا طبقنا على عينة مصرية بطارية من الاختبارات سبق أن أدت إلى استخلاصهما عندما طبقت على عينة إنجليزية؟ وإذا كان استخلاصهما ممكناً فهل يحتفظ كل منهما بشخصيته المميزة له (متمثلة في الأحجام النسبية لتشبعات الاختبارات عليه) أم تتغير شخصيته ، وكيف ؟

٥ - سبق أن طبقنا (عام ١٩٥٧) على عينة إنجليزية من الراشدين (ن = ١٠٠) والراشدات (ن = ١٠٠) مجموعة منتخبة من بين المقاييس الداخلة في اختبار منيسوتا واستخبار جيلفورد (١٩) وانتخبنا حينئذ ما يصلح

للتحقق من صحة إطار أيزنك . بناء على ذلك انتخبنا من استخبار منيسوتا المقاييس الآتية :

Pd (ب د) ويعرف بمقياس أعراض الانعراف السيکوباتى .

Hy (هى) ويعرف بمقياس الأعراض الهستيرية .

Pt (ب ت) ويعرف بمقياس الأعراض السيکستائية .

ومن استخبار جيلفورد انتخبنا المقاييس الآتية :

D (د) ويعرف بمقياس الأعراض الانهباطية .

C (ث) ويعرف بمقياس التقلبات الوجدانية الدورية .

R (ر) ويعرف بمقياس الميل إلى الانطلاق والتخفف من الأعباء .

ويتضح على ضوء الفقرات السابقة وخاصة الفقرة التى تشير إلى الأصول الإكلينيكية (عند يونج) وراء إطار أيزنك يتضح ما يبرر انتخاب هذه المقاييس الست دون غيرها ، فالمقاييس الخمسة الأولى مقاييس لأعراض عصبائية . ولذلك نتوقع أن تنتظم جميعاً (فى شكل تشبعات جوهريّة) على عامل العصبائية الذى استخلصه أيزنك من دراسات سابقة والذى يفترض فيه أنه يميز بين مظاهر السلوك من حيث دلالتها التوافقية . غير أن هذه المقاييس الخمسة تنقسم إلى مجموعتين (من وجهة النظر الإكلينيكية السابقة) ؛ مجموعة تتألف من المقاييس ب د ، هى على أساس ما يلاحظ إكلينيكيّاً من التشابه بين السيکوباتيين والهستيريين ، والتشابه هنا من حيث السطحية وضعف البصيرة والميل إلى الاندفاع وتفضيل الحلول الهروبية . . . إلخ . ومن هنا نتوقع أن يجتمع هذان المقياسان على عامل الانطواء ناحية قطب الانبساط . والمجموعة الثانية ربما أظهرت ميلاً إلى التجمع ناحية

* الحروف العربية المذكورة بين الأقواس هى الرموز التى استخدمها الدكتوران لويس كامل وعطية هنا (٤٤) . وأبتداء من هذا الموضع سوف نقتصر على استخدامهما دون الرموز الإفرنجية .

depressive (٢٨)

cycloid disposition (٢٩)

Rhathymia (٣٠)

قطب الانطواء ، ولو أن هناك بعض الأدلة التجريبية تشير إلى أنها سوف تكون ذات تشبعات ضعيفة في هذه الناحية إذا قورنت بتشبعاتها على عامل العصابية (١٥ ، ١٨ ، ١٧ ص ٣١) . أما مقياس ر فقد أضفناه إلى المجموعة على أساس ما يوجد بالفعل من أدلة تجريبية (١٨) تشير إلى أنه مقياس مشبع تشبعاً جيداً بعامل الانطواء (ناحية قطب الانبساط) .

على أننا أضفنا كذلك مقياساً آخر في تلك الدراسة هو المقياس الذى يرمز إليه بالرمز (ك) من بين مقياس منيسوتا . والمفروض في هذا المقياس أنه ابتكر أصلاً كوسيلة للتعديل* ، أى تعديل درجات المفحوصين على مقياس منيسوتا المختلفة بالتقليل من أثر المغالاة التى قد يندفع إليها المفحوص ، سواء المغالاة في الاتجاه إلى إعطاء صورة طيبة عن حالته (دون أن تكون حقيقية) أو في الاتجاه إلى إعطاء صورة عن حالته أسوأ من حقيقته . أى أنه صمم أصلاً لسبر الاتجاه الذهني عند المفحوص نحو موقف الإجابة على الاستخبار (٣٠) لكننا أضفنا هذا المقياس في البحث الذى نتحدث عنه على سبيل الاستكشاف لطبيعته العملية ؛ هل يمكن أن يكون له معنى معين من خلال عامل الانطواء والعصابية**.

وقد أجرى التحليل العامل المتعدد بطريقة ثرستون I.L. Thurstone المركزية ، على كل من مجموعتي الارتباطات المتبادلة بين المقياس عند الذكور والإناث واستطعنا أن نستخلص عاملين واضحين المعالم هما العصابية والانطواء*** . (وكان ذلك دون تدوير للمحاور) . واستطعنا أن نكشف عن الطبيعة العملية للمقياس ك ، فقد اتضح أنه مقياس جيد لقوة الأنا ، فهو مشبع تشبعاً سلبياً كبيراً على عامل العصابية .

* يقال له اصطلاحياً : suppressor variable

** يلاحظ أننا لم ندخل على مقياس منيسوتا في ذلك البحث تصحيح ك ، وهو التصحيح الذى يحسب على أساس درجة المفحوص على المقياس ك .

*** يلاحظ أننا قمنا كذلك بتحليل عامل آخر بطريقة لوى D.N. Lwely (والمفروض فيه أنها أشد صرامة من طريقة ثرستون) أجرينا هذا التحليل على جدول الارتباطات (عند الذكور والإناث) مجتمعين (أى أن $n = 200$ في هذه الحالة) وقد ثبت العاملان في هذا التحليل أيضاً .

٦- والبحث الحاضر تكرر للخطوة السابقة الذكر، ولكن في البيئة المصرية، مع إضافة المتغيرات الثلاث المستمدة من مقياس الاستجابات المتطرفة (٣٣) وإضافة متغير رابع هو المقياس المعروف باسم Si (س ي) من بين مقاييس اختبار منيسوتا، والمفروض فيه أنه مقياس لنوع معين من الانطواء، هو ما يكشف عن نفسه في الميل إلى الانسحاب بعيداً عن الاتصالات الاجتماعية (١٢). إلا أن هذه الدعوى - فيما نعلم - لا يقوم عليها أى دليل تجريبي من دراسة عاملية. ولذلك رأينا أن نساهم بمحاولة الكشف عن المضمون العامل لهذا المقياس، من حيث علاقته بمجموعة المتغيرات الأخرى التي تشمل عليها التجربة.

٧- أخيراً كلمة عن مجموعة المقاييس المستخدمة، من حيث طبيعتها السيكموترية ومن حيث معنى تطبيقها على الأشخاص الأسوياء رغم أن بعضها يحمل أسماء انحرافات مرضية.

النقطة الهامة فيما يتعلق بمقاييس منيسوتا أنها صممت أصلاً لتستخدم كأداة تساعد في عملية التشخيص الإكلينيكي للاضطرابات العصبية والذهانية. ولذلك فقد جاء تكوينها نتيجة للدراسات تجريبية إحصائية (عن طريق تحليل البند) هدفها التحقق من أنها تفرق فعلاً بين المجموعات الإكلينيكية المختلفة وبين مجموعات من الأسوياء.* ونتيجة لهذه الطريقة في التكوين ترتب نقطتان: الأولى أن هذه الطريقة لا تسمح لنا بأن نعرف شيئاً عن الطبيعة العاملية للمقاييس، بعبارة أخرى إننا لا نستطيع أن نترجم أية نتيجة نخرج بها عليها إلى درجة على أى مقياس آخر للشخصية حتى ولو كان يحمل نفس الاسم. وهنا تمثل خدمة هامة من الخدمات التي يقدمها التحليل العامل للمقاييس. والنقطة الثانية أن أن هناك من الاعتبارات ما يسمح بتطبيق مقاييس منيسوتا على الأسوياء رغم أنها محملة أساساً بمعاني المرض (٢٢ ص ١٧٨). وأقرب هذه الاعتبارات إلى

* ولكن يلاحظ أنها لم تصمم على أساس التفرقة بين المجموعات الإكلينيكية بعضها والبعض، أي لم تصمم على أساس التشخيص الفارق differential diagnosis.

البداية ما تكشف عنه دراسات التقنين نفسها التي نشرها هاثاواى وماكينلى S.R. Hathaway and J.C. Mckinley منذ بدء تكوينهم لمقاييس الاستخبار ، فقد أوضحت هذه الدراسات أن الفروق بين المرضى والأسوياء على هذه المقاييس فروق كمية . ومن ثم فالأسوياء ينالون على هذه المقاييس درجات معينة (منخفضة نسبياً) ، ولا ينالون صفرأ ، هذا إلى أن تلك الدرجات تكشف عن فروق فردية فيما بينهم . هذا من حيث الحقيقة الواقعة . وقد طبقت بالفعل مقاييس منيسوتا في عدد كبير من الدراسات على الأسوياء من الجنسين ، ومن مختلف الفئات المهنية والاجتماعية الاقتصادية اعتماداً على تلك الحقيقة . وكانت الفائدة المباشرة والواضحة لمعظم هذه التطبيقات استخلاص معايير ^(٣١) للتصنيف . أما عن المعنى السيكولوجى لهذا التصنيف بجميع فئاته التي نتجت عن هذه الدراسات فهذا مالا يمكن القطع به اعتماداً على المحركات ^(٣٢) الخارجية وحدها ، ولا اعتماداً على الصدق السطحي لبنود المقاييس المفرقة (وهو ما توحى به من معان لمن يطلع عليها) . هذا عن مقاييس منيسوتا .

أما عن مقاييس جيلفورد فيلاحظ أنها ألقت دون استعانة بمحركات خارجية ، بل بالاعتماد على نتائج التحليل العاملى لمعاملات الارتباط بين عدد من البنود طبقت على فئات من المفحوصين الأسوياء في سلسلة من الدراسات العملية المتتالية . وكان هدف هذه الدراسات اختبار سلسلة من الفروض ، مثل الفرض القائل بأننا إذا جمعنا مجموعة البنود التي يقال إنها تكشف عن مظاهر الانطواء والانسحاب ، وقمنا بإجراء تحليل عاملى للارتباطات القائمة بينها فسوف نعرش على أكثر من عامل لا عامل واحد . وبناء على نتائج التحليلات العملية أمكن الكشف عن ثلاثة عشر عاملاً أولياً* . ثم جمعت البنود المختلفة

norms (٣١)

criteria (٣٢)

* تفرق طريقة ثرستون في التحليل العاملى المتعدد (وهي الطريقة التي اتبعها جيلفورد) بين مستويين من العوامل؛ العوامل الأولية primary factors وهذه تنتج من التحليل العاملى للارتباطات بين المتغيرات الداخلة في التجربة .

==

مع بعضها البعض على أساس تشعباتها العاملة . وحذفت البنود التي لا قيمة لها . وأخيراً قدرت معاملات الارتباط بين كل بند وبين مجموعة البنود التي ضم إليها ، وذلك توفيراً للدقة في حساب الوزن الذي يعطى لكل بند على حدة في مساهمته في الدرجة الكلية التي ينالها المفحوص على المقياس . (٢٢ ص ١٨٣) . هذا عن طريقة تكوين مقاييس جيلفورد . أما عن كون بعضها يحمل أسماء ذات طابع بالولوجي رغم تقنيها أصلاً على الأسوياء فالمقصود بهذه الأسماء الإشارة إلى اتجاهات معينة لبعض مظاهر سوء التوافق عند الأسوياء من شأنها إذا تضخمت (إذا غلب حدوثها في كثير من مواقف الحياة ، أو إذا كثرت أشباهها في سلوك الشخص) أن تؤدي بالشخص إلى المرض . وفي هذا التصور التقاء مع التصور الذي يبرر تطبيق مقاييس منيسوتا على الأسوياء . فكلما التصورين يقوم على أساس أن المفاهيم الباثولوجية مفاهيم كمية وأن الفروق بين الأسوياء والمرضى (من خلال هذه المفاهيم) فروق في الدرجة .

وفيما يتعلق باختبار الاستجابات المتطرفة صمم هذا الاختبار بهدف التحقق من قيمة مفهوم « النفور من الغموض »^(٣٣) في القدرة على التفرقة بين فئات اجتماعية معينة على أساس ما نتوسمه لديها من مستوى مرتفع أو منخفض من التوتر النفسي العام . وفي دراسة تجريبية على ١٠٣٨ حالة من المصريين صحت معظم التنبؤات التي بنيت على الاختبار (٣٣ و ٤١) وفي دراستين تاليتين على مجموعة من الجانحين المصريين اتضح أننا إذا قسمنا مجموعة الاستجابات المتطرفة الصادرة عن المفحوص إلى قسمين ، أحدهما خاص بالتطرف في القبول والآخر خاص بالتطرف في الرفض نتجت لدينا درجتان يمكن على أساسهما التفرقة بين الجانحين والأسوياء من المراهقين (٣٩ ، ٤٠) وفي سلسلة من الدراسات المتتالية نقل برنجلمان هذا الاختبار إلى ميدان الدراسات الإكلينيكية

على أننا نستطيع أن نتخذ من هذه العوامل الأولية نفسها متغيرات جديدة نعيد تحليلها عاملياً وعندئذ نخرج بما يسمى عوامل من المرتبة الثانية . والدراسة التي قمنا بها في البحث الحاضر (وفي الجزء الخاص بالبيئة الإنجليزية) تعتبر بالنسبة لمقاييس جيلفورد تحليلاً عاملياً في المرتبة الثانية .

واستطاع على أساسه التفرقة بين عدد من الفئات الإكلينيكية (٦ و ٤ و ٥) ، كما استخدمه في دراسة حضارية مقارنة وانتهى إلى وجود فروق من طراز خاص بين عيّنتين من المفحوصين الألمان والإنجليز (٧) . وتدل بعض التحليلات الأولية السريعة لتطبيق الاختبار على عينات من المفحوصين العرب ، من الأردن وسوريا ومصر والسودان ، تدل هذه التحليلات على أن الاختبار أداة لا بأس بها للدراسات الحضارية المقارنة (٤٢) .

هذه الدراسات المتتالية وما أوضحتها من صلاحية عملية (٣٤) للاختبار لأغراض متعددة تحمّ الإسراع بإجراء تحليل عاملي للاختبار لمعرفة حقيقة مضمونه العاملي ، حتى يمكننا استخلاص مبدأ منظم معقول لنتائج تلك التطبيقات المختلفة ، يستوعبها ويوحى بتطبيقات أخرى في اتجاه معين . وحتى يمكننا كذلك إعادة النظر في تكوين الاختبار لزيادة تنقيته في اتجاه معين (إذا كان هذا لازماً) وبالتالي لزيادة كفاءته التشخيصية .

ويحتوى البحث الحاضر على خطوة جديدة في تحليل نتائج الاختبار . فقد أثبتت بعض الدراسات السابقة (٣٩ و ٤٠ و ٦) جدوى النظرة التحليلية إلى أنواع الاستجابات الصادرة على بنود هذا الاختبار ، بدلا من الاكتفاء بالنظرة الإجمالية لمجموع الاستجابات المتطرفة .

والخطوة الجديدة الآن تتمثل في استكشاف الطبيعة العاملية للاستجابات الرئيسية الثلاثة التي تصدر على هذا الاختبار ، وهي 2_+ ، 1_+ ، صفر . ومثل هذا التحليل من شأنه أن يزيد من تبصرنا بحقيقة المعنى السيكولوجي لازدياد نسبة إحدى هذه الاستجابات في إجابة شخص ما ، بدلا من الاكتفاء بالإحالة إلى نوع واحد هو نوع الاستجابات المتطرفة .

ومع أنه كان من الممكن تفتيت الاختبار إلى عدد أكبر من المتغيرات وإدخالها جميعاً في التحليل العاملي ، مع ذلك فقد امتنعنا مؤقتاً عن القيام بهذه الخطوة حتى يمكننا حل بعض المشكلات المبهجة التي تترتب على هذا التفتيت .

إجراءات البحث :

أولاً : المقاييس .

١ - أعدت ترجمة عربية خاصة لكل من المقاييس الثمانية الأجنبية التي استخدمت في البحث ، روعي فيها أن تنقل بقدر الإمكان من الدقة البنود الأجنبية بمعانيها وبالقالب الذي صيغت وفي الوقت نفسه روعيت أصول بناء الجملة العربية السليمة ، كما روعي تفضيل الألفاظ العربية القريبة للاستعمال اليومي ، وتفضيل الألفاظ العامة أحياناً .

أما عن اختبار الاستجابات المتطرفة فقد أعد بنفس الصورة التي طبق بها في الدراسات السابقة .

٢ - تم طبع المقاييس جميعاً وضمها معاً في كراسة واحدة . وفيما يتعلق بمجموعة المقاييس الأجنبية التي استخدمت في دراسة العينة الإنجليزية خلطت بنودها بنفس الطريقة التي خلطت بها أثناء تطبيقها على أفراد تلك العينة . وتتلخص هذه الطريقة في أن بنود مقاييس منيسوتا خلطت فيما بينها بطريقة عشوائية ، وبنود مقاييس جيلفورد خلطت فيما بينها بطريقة عشوائية ، لكن المجموعتين لم تخلطاً إحداهما بالأخرى . وعلى هذا النحو قدمت كراسة المقاييس في التجربة الحاضرة ، تحتوى على عدد من الأقسام ، أحدها يضم بنود مقاييس منيسوتا ، والثاني بنود مقاييس جيلفورد ، والثالث مقياس الاستجابات المتطرفة ، وروعي في ترتيب هذه الأقسام أن يكون بصورة عشوائية غير موحدة في جميع أجزاء التجربة ، وذلك للقضاء على أثر الترتيب .

٣ - في الدراسات التجريبية المنشورة ما يثبت أن تطبيق عدد محدود من مقاييس منيسوتا دون الاستخبار كله لا يقلل من دقة نتائجها إذا قورنت بنتائج تطبيقها في نطاق الاستخبار مجتمعا (٢٩) . وعلى هذا الأساس أعدت المقاييس بالصورة المذكورة في الفقرتين السابقتين . وإلى أن تقوم دراسات تتحقق من مدى صحة هذه النتيجة في ظروف العينات المصرية ، يمكن المقارنة بين درجات

المفحوصين المصريين في البحث الحاضر ودرجات المفحوصين التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق استخبار منيسوتا مجتمعاً في مصر (٤٤ ص ٣٢٠) .

ثانياً : عينة المفحوصين .

تم تطبيق المقاييس على عينة من الطلبة والطالبات الجامعيين خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٨ . وكان حجم عينة الذكور ١٣٦ ، وتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٨ سنة ، وحجم عينة الإناث ٧٩ ، وتراوح أعمارهن بين ١٦ و ٢٨ سنة . ويلاحظ أن عينة البحث بتكوينها هذا تشبه العينة الإنجليزية بدرجة لا بأس بها . فالأحجام متقاربة ، وتوزيعات الأعمار متقاربة من حيث المتوسطات ولو أنها متفاوتة من حيث المدى ، ومع ذلك فإن معظم أفراد العنتين تقع أعمارهم فيما بين العشرين والأربعين .^٥ كذلك كان جميع أفراد العينة المصرية يقيمون في القاهرة ، وكان جميع أفراد العينة الإنجليزية يقيمون في لندن وكان مستوى التعليم لديهم متوسطاً أو فوق المتوسط ، والجميع من الأسوياء بالمعنى العملي لهذا المفهوم ، ولم يدرسوا شيئاً عن المقاييس المستخدمة في هذا البحث .

ثالثاً : تطبيق المقاييس

طبقت المقاييس على أفراد العينة من الذكور والإناث بصورة جمعية ، وكان أفراد المجموعات في كل مرة من مرات التطبيق لا يزيد عددهم على ثلاثين فرداً وذلك حتى يمكن ضبط موقف الاختبار بصورة دقيقة . وقد روعي توحيد

٥ انتخب هؤلاء الطلاب من بين طلاب ستة أقسام من أقسام كلية الآداب بجامعة القاهرة .
و من المعلوم أن عندها محلياً من السنوات في هذه المرحلة من العمر لا يتحدث فريقياً سيكولوجية كبيرة بين الأفراد كما هو الحال في الأطفال .

ويلاحظ أن العينة الإنجليزية كانت أعمار الذكور فيها تتراوح بين ١٨ و ٦٨ بمتوسط قدره ٢٧ سنة . وكانت أعمار الإناث تتراوح بين ١٩ و ٦٢ بمتوسط قدره ٣٥ سنة .

التعليات بالنسبة لجميع المجموعات المختبرة ، وذلك بأن كان كاتب هذه السطور يحضر جميع مرات التطبيق ويأشر إعطاء التعليقات بنفسه بصورة موحدة . وروعى فى هذه التعليقات أن تركز على شرح كيفية تسجيل الاستجابات دون أدنى محاولة لشرح أى بند من البنود . وروعى كذلك إشعار الطلاب بأهمية البحث واتخذت فى سبيل ذلك إجراءات حاسمة* وروعى أيضاً تنبيه الطلاب إلى أنه ليس هناك حد أقصى للزمن المسموح به للإجابة وذلك لتقليل دواعى القلق التى تستبد ببعض الأفراد فى مثل هذه المواقف ، كما نبهوا إلى عدم كتابة أسماؤهم على أوراق الإجابة حتى يزيد ذلك من فرص الدقة فى إجاباتهم . وقد حرص الباحث على حضور جلسات التطبيق جميعها من أولها إلى آخرها لضمان تحقيق مستوى واحد من الجدية فيها جميعا .

رابعاً : تصحيح المقاييس .

فما يتعلق بمقاييس منيسوتا وجيلفورد استخدمت مفاتيح التصحيح الأمريكية وهى نفس مفاتيح التصحيح التى استخدمت فى بحث العينة الإنجليزية . ولما كان الإبقاء على نفس الصياغة (بالنفى أو بالإثبات مثلا) قد روعى فى الترجمة العربية للبنود ، فقد كان معنى ذلك أن استخدام مفاتيح التصحيح الأجنبية (وهو شرط لابد منه لإمكان المقارنة الحضرارية فى هذه الدراسة) لن يخرج لنا بنتائج مشوهة .

أما فيما يتعلق بمقياس الاستجابات المتطرفة فقد حصل كل مفحوص على ثلاث درجات هى ؛ مجموع استجاباته على أساس $2+$ ، ومجموع استجاباته على أساس $1+$ ، ومجموع استجاباته على أساس صفر . هذا وقد قدرت معاملات ثبات جديدة لمقاييس منيسوتا وجيلفورد ، كما قدرت معاملات ثبات للمتغيرين $1+$ وصفر فى مقياس الاستجابات المتطرفة .

* منها مثلا تمزيق إجابة أحد الطلاب أمام زملائه لأنه أبدى بعض مظاهر الاستخفاف التى لا تتناسب وجدية الموقف مما يثير الشكوك فى قيمة استجاباته .

النتائج ومناقشتها :

أولاً : معاملات ثبات المقاييس :

بالنظر في الجدول (١) يتبين أن معاملات ثبات مقاييس جيلفورد ومينسوتا كما قدرت في البحث الحاضر (بطريقة التنصيف وبتطبيق معادلة

الجدول (١) : تقديرات معاملات الثبات لعدد من مقاييس جيلفورد ومينسوتا والاستجابات المتطرفة على عينات مصرية وأجنبية من الأسوياء .

المقاييس	عينات مصرية		عينات أجنبية	
	سويف ن = ٢٠	هنا ن = ١٠٠	هاناواي وماكينيل ن = ٤٣	كوتل ن = ١٠٠
د	٠,٩٢٦			
ث	٠,٩٤٥			
ر	٠,٩٢٢			
ك	٠,٨٧٧	٠,٧١		٠,٧٦
ب د	٠,٩٥٥	٠,٦٦	٠,٧١	٠,٨٠
س	٠,٨١٢	٠,٥٧	٠,٥٧	٠,٧٢
ب ت	٠,٩٧٤	٠,٨٨	٠,٧٤	٠,٩٠
س ي	٠,٩٧٦	٠,٧٠		
	ن = ٢٩			
٢ +	٠,٦٦			
١ +	٠,٦٠			
صفر	٠,٧٨			

ملاحظات :

- (١) معاملات الثبات التي قدرها سويف لمقاييس جيلفورد ومينسوتا بطريقة التنصيف استخدمت في تقديرها معادلة رولون (٤١ ص ٣٧٩) . أما في حالة مقياس الاستجابات المتطرفة فقد استخدمت طريقة إعادة الاختبار بعد أسبوع . وقد ورد في بحث سابق (١١) أن معامل الثبات بطريقة التنصيف للنتير + ٢ فلذكور ٠,٩٢ (ن = ١٠٠) وللإناث ٠,٩٢ (ن = ١٠٠) .
- (٢) معاملات الثبات عند الدكتور هنا مقدرة بطريقة التنصيف ، (١٨ ص ٣٢٢) .
- (٣) معاملات الثبات عند هاناواي وماكينيل ، وكوتل مقدرة بطريقة إعادة الاختبار (١٣ ص ٧) .

رولون (Roulon ، ٢١ ص ٣٧٩) تتراوح بين ٨١٢ و . وبين ٩٧٦ و ، وهي بذلك تشير إلى اتساق مرتفع في هذه الأدوات يسمح باستخدامها في الخطوات التالية من الدراسة كما يسمح بأن ترتب على نتائج التجربة استنتاجات ذات بال .

أما فيما يتعلق بمتغيرات الاستجابات المتطرفة فيلاحظ الانخفاض الواضح في ثباتها إذا ما قورن، بالثبات السابق الذكر ، وهذا هو الملاحظ عادة في حالة تقدير الثبات بطريقة إعادة التطبيق وخاصة فيما يتعلق بقياس السمات المزاجية^(٣٥) والراجع أن هذه المعاملات المنخفضة كان من الممكن أن ترتفع إلى ما يقرب من المعاملات سالفة الذكر لو أننا كنا استخدمنا طريقة التصنيف كما فعلنا في حالة المتغير Y_2 ، إذ يرتفع ثباته بطريقة التصنيف إلى ٩٢ و للذكور والإناث .

على هذا الأساس أيضاً نفهم كيف أن تقديرات الثبات التي خرج بها هاناواي وماكينلي ، وكوتل على مقاييس منيسوتا منخفضة أيضاً — إلى حد ما — عن نظائرها في التجربة الحاضرة ، إذ أن هؤلاء الباحثين استخدموا طريقة إعادة تطبيق المقاييس بعد فترات تتراوح بين ثلاثة أيام وأكثر من سنة . أما عن تقديرات الثبات التي أوردها الدكتور هنا فيرجع انخفاضها النسبي إلى أن هذا المؤلف لم يطبق عليها معادلة سبيرمان براون لتصحيح الطول ° .

الخلاصة التي تهمننا من هذه الحقائق والمقارنات إذاً أن ثبات مقاييس منيسوتا لم يكده يتغير في مصر عما هو عليه في الخارج . (ولو أن هذا لا يعني أنها لا تزال تقيس في المصريين ما تقيسه في الأوروبيين أو الأميركيين .)

ثانياً : التحليل العاملي :

بالنظر في الجدول رقم ٢ يتضح أن الفروق بين المتوسطات التي حصل عليها

الذكور والإناث من أفراد العينة المصرية على مقاييس س ي ، + ٢ ، + ١ فروق جوهريه (ت = ٢,٤٢ ، ٢,٥٧ ، ٢,٥٥ على التوالي) . هذا الاختلاف في الخصائص الإحصائية للعينتين على هذه المقاييس منع من ضمهما معاً واعتبارهما عينة واحدة تدخل في عملية تحليل عاملي واحدة كما فعلنا من قبل في حالة العينة الإنجليزية* .

جدول (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (الخام) التي حصلت عليها عينات مصرية وإنجليزية على عدد من مقاييس جيلفورد ونيسوتا والاستجابات المتطرفة .

المقاييس	العينات المصرية .										العينة الإنجليزية					
	سويف								هنا		سويف وآخرون					
	ذكور				إناث				ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	ن = ١٣٦				ن = ٧٩				ن = ٤٤٤		ن = ١٠٠		ن = ١٠٠		ن = ١٠٠	
	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م
د	٢٧,٤٩	١١,٥٠	٢٧,٨٢	١٠,٠٠	١٤,١٩	٤,٤٣	١٦,٢٩	٤,٦٤	١٦,٠٢	٤,٣٦	١٦,٠٢	١١,٦٩	١٨,٧٢	١٩,٣٣	١٠,٦٨	
ث	٣١,٢٨	١٣,٥٥	٣٣,٧٧	١٢,٥٥	١٧,٩٦	٦,٦٨	١٣,١١	٤,١٢	١٣,٧٥	٤,٠٨	١٣,٧٥	١١,٩٤	٢١,٣٧	٢١,٣٨	١١,٨٣	
ر	٣٨,٢٥	١٠,٥٠	٣٨,٥١	٨,٩٠	٢١,٩٦	٦,٠٨	٢٠,٠٨	٣,٩٨	١٩,٨٨	٤,٧٩	١٩,٨٨	١٢,٠١	٣٣,٩٧	٣٤,٤٥	١١,٤٤	
ك	١١,١٨	٤,٣٨	١١,٤٩	٤,٥٠	٢٦,٣١	٨,٦٣	١٦,١٤	٧,٩٤	١٦,٠٢	٨,٤٧	١٦,٠٢	١١,٦٩	١٨,٧٢	١٩,٣٣	١٠,٦٨	
ب د	١٨,٦٣	٦,٦٥	١٨,٠٨	٦,٦٥	٢٧,٤٢	٨,٧٥	٢٧,٤٢	٧,٥٠	٢٧,٤٢	٨,٧٥	٢٧,٤٢	١١,٦٩	١٨,٧٢	١٩,٣٣	١٠,٦٨	
هـ	٢١,٥٥	٨,١٥	٢١,٩٥	٦,٣٠	٢٦,٣١	٨,٧٥	٢٧,٤٢	٧,٥٠	٢٧,٤٢	٨,٧٥	٢٧,٤٢	١١,٦٩	١٨,٧٢	١٩,٣٣	١٠,٦٨	
ب ت	٢٠,٠٩	٨,٥٠	٢٠,١٥	٨,٤٠	٢٦,٣١	٨,٧٥	٢٧,٤٢	٧,٥٠	٢٧,٤٢	٨,٧٥	٢٧,٤٢	١١,٦٩	١٨,٧٢	١٩,٣٣	١٠,٦٨	
س ي	٢٧,٥٧	٧,٥٠	٢٧,٤٢	٨,٧٥	٢٦,٣١	٨,٧٥	٢٧,٤٢	٧,٥٠	٢٧,٤٢	٨,٧٥	٢٧,٤٢	١١,٦٩	١٨,٧٢	١٩,٣٣	١٠,٦٨	
٢ +	٢٥,٥٠	١١,٢٠	٢٩,٤١	١٠,٥٠	٢٦,٣١	٨,٧٥	٢٧,٤٢	٧,٥٠	٢٧,٤٢	٨,٧٥	٢٧,٤٢	١١,٦٩	١٨,٧٢	١٩,٣٣	١٠,٦٨	
١ +	٣٠,٠٧	٩,٥٠	٣٠,٥٧	٩,٨٠	٢٦,٣١	٨,٧٥	٢٧,٤٢	٧,٥٠	٢٧,٤٢	٨,٧٥	٢٧,٤٢	١١,٦٩	١٨,٧٢	١٩,٣٣	١٠,٦٨	
صفر	١٤,٢٤	٨,٠٠	١٤,٩٠	٧,٥٥	٢٦,٣١	٨,٧٥	٢٧,٤٢	٧,٥٠	٢٧,٤٢	٨,٧٥	٢٧,٤٢	١١,٦٩	١٨,٧٢	١٩,٣٣	١٠,٦٨	

ع = الانحراف المعياري .

م = المتوسط الحسابي .

ن = حجم العينة .

* في البحث الذي أجرى على العينة الإنجليزية قمنا بإجراء تحليل لولي على عيني الذكور والإناث مضمومتين في عينة واحدة لشابه الخصائص الإحصائية في العينتين على متغيرات التجربة .

وعلى ذلك فقد حسبت الارتباطات المتبادلة بين المتغيرات الأحد عشر لكل من عيني الذكور والإناث على حدة ، وأجرى تحليلان عامليان بطريقة ثوستون المركزية لكل من جدولى الارتباطات (انظر القسمين العلويين من الجدولين رقمى ٣ و ٤) .

وقد أمكن استخلاص أربعة عوامل (كما هو واضح فى الجدولين رقمى ٦ و ٨) فى حالة كل من الذكور والإناث بحيث أصبحت الارتباطات المتبقية فى خانات كل من جدولى البواقي لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن الصفر .

ومع أن التشابه فى متغيرات التجربتين المصرية والإنجليزية تشابه ناقص (إذ أدخلنا فى التجربة المصرية أربعة متغيرات جديدة زيادة على المتغيرات السبعة المشتركة بينها وبين التجربة الإنجليزية) وهذا من شأنه أن يغير — قليلاً — فى قيم الارتباطات بين المتغيرات (الأصلية المشتركة) وبين العوامل المستخلصة ، مع ذلك فإننا نجد درجة لا بأس بها من التشابه بين نتائج التحليل العاى للذكور فى العنتين المصرية والإنجليزية . فإذا اتخذنا القيمة ٣٠ و ٠ باعتبارها الحد الأدنى للتشعب الذى له قيمة جوهريّة * تبين لنا أن التشابه يفرض نفسه على عين الرأى فى ٨١٪ من التشعبات العاىة للعوامل الثلاثة لدى العنتين . هذا فيما يتعلق بالتشابه بصورة إجمالية .

فإذا دققنا النظر فى ملامح العامل الأول وجدنا أنه يحتفظ بهويته احتفاظاً كبيراً فى كل من العنتين . فأعلى الارتباطات عليه هى ارتباطات المقاييس د ، ث ، ب ت . ويلها ب د ، ك . والمعنى السيكلوجى الذى يمكن أن نلصقه بهذا العامل هو أنه « عامل العصابية » ، لأنه العنصر الذى نوسم أن يكون مشتركاً بين مقاييس اللانهاط ، والتقلبات الوجدانية ، والخوف المرضية ، والانحرافات السيكوباتية . فإذا لم نربط بين هذه المفاهيم الباثولوجية وبين المقاييس التى تحمل أسمائها وآثرنا الإشارة إلى هذه المقاييس بالرموز أو بالأرقام فالمهم

• وهو اعتبار لا يحدده فى الوقت الحاضر سوى العرف الشائع بين كثير من الباحثين .

الجدول (٤) مميزات ارتباط بيرسون بين عدد من مقاييس جيلفورد ومينسوتا والاستجابات المتطرفة (إثاث) *

د	ث	ر	ك	ب د	هـ	ب ث	س ي	٢ +	١ +	صفر
العينة المصرية : ن = ٧٩ (سوف)										
٠,٨٦٩	٠,١٦٢	٠,٢٦٢	٠,٤٨٠	٠,٤٣٢	٠,٧٠٨	٠,٢٤٣	٠,٠٨٩	٠,٠١٠	٠,٠٠٠	د
٠,١٨٨	٠,٤٠٠	٠,٥٨٣	٠,٣٦٥	٠,٦٩٤	٠,٣٦٥	٠,١٠٤	٠,٠٢٤	٠,٠١٩	٠,٠٠٠	ث
٠,٢٣٨	٠,٢٠٠	٠,١٤٨	٠,٢٠٧	٠,٣٢٩	٠,٠٧١	٠,١٤٦	٠,٠٨٢	٠,٠١٩	٠,٠٠٠	ر
٠,١٤٠	٠,١٧٥	٠,١٨٥	٠,٢٦٥	٠,٣٩١	٠,٠٠٢	٠,١٤٠	٠,٠٠٢	٠,٠١٩	٠,٠٠٠	ك
٠,٤٨٤	٠,٧٦١	٠,١٢٧	٠,٢٢٨	٠,١٦٠	٠,١٨٦	٠,١٠٨	٠,٠١٨	٠,٠١٩	٠,٠٠٠	ب د
٠,٦١٢	٠,١٠٨	٠,١٦٥	٠,٠١٨	٠,٠٥٨	٠,٠٤٤	٠,٠٠١	٠,١٤٨	٠,٠١٩	٠,٠٠٠	هـ
٠,٤٧٩	٠,٠٦٨	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	ب ث
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	س ي
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٢ +
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	١ +
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	صفر
العينة الإنجليزية : ن = ١٠٠ (سوف وآخرون)										
٠,٩٢٤	٠,١١٨	٠,٥١٠	٠,٥٤٩	٠,١٦٦	٠,٨٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	د
٠,١٥٨	٠,٥١٢	٠,٥٠٠	٠,١٢٤	٠,٧٧٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	ث
٠,٠٥٣	٠,١٤١	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	ر
٠,٢٣١	٠,٣٨٦	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	ك
٠,٤٣٤	٠,٥٥٦	٠,٥٥٦	٠,٥٥٦	٠,٥٥٦	٠,٥٥٦	٠,٥٥٦	٠,٥٥٦	٠,٥٥٦	٠,٥٥٦	ب د
٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	هـ
٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	٠,٢٩٤	ب ث

هو تحديد هوية العامل بطريقة إجرائية^(٣٦) ، وذلك بالإشارة إلى المقاييس التي تحدد ملاحظته عن طريق ارتباطاتها به ، والمهم أنها واحدة وارتباطاتها متناظرة ارتفاعاً وانخفاضاً في العينتين . ومعنى ذلك أن هذا العامل قد صمد بصورة لا بأس بها خارج حدود الحضارة الغربية .

الجدول (٥) ماملات ارتباط بيرسون بين عدد من مقاييس جيلفورد ومينسوتا ، على عينة أمريكية
من الإناث (ن = ١١٠ . N.N. L oth) *

د	ث	و	ب د	هـ	ب ت
د	٠,٨٩	~ ٠,٣٩	٠,٣٨	٠,٠٧	٠,٧٨
ث		~ ٠,٠٤	٠,٤١	٠,١٠	٠,٧٣
و			٠,٠٩	٠,١٠	~ ٠,٣٣
ب د				٠,٣٣	٠,٤٦
هـ					٠,١٢
ب ت					

- (١) قامت لوث بإجراء هذه الدراسة سنة ١٩٤٤ . وفي هذا الوقت لم يكن مقياس ك ولا مقياس
س ي قد ظهرا ، ولذلك لم تشملهما هذه الدراسة التي شملت بقية المقاييس التقليدية في
استخباري جيلفورد ومينسوتا .
- (٢) عن طريق الاتصال الشخصي تفضلت الباحثة فأرسلت البيانات الرافية عن بحثها إلى كاتب
هذه السطور ويلاحظ أنها لم تنشر من قبل وأذنت له باستخدامها في بحثه .

الجدول (٦) التبعيات العاملة المركزية المذكور
في العيتين المصرية والإنجليزية
(دون تدوير المحاور)

المقاييس	العينة المصرية					العينة الإنجليزية			
	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	الشيوخ	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	الشيوخ
د	٠,٩٣٩	٠,١٩٣	٠,٠٨٦	٠,١٣٠	٠,٩٤٣٢	٠,٨٠	٠,٤٨	٠,٢٥	٠,٩٣
ث	٠,٩٤٩	٠,١٩٥	٠,٠٨١	٠,١٧٩	٠,٩٧٧٢	٠,٩٢	٠,٢٦	٠,١٢	٠,٩٣
ر	٠,١٤٦	٠,١٢٨	٠,٤٦٩	٠,١٢٧	٠,٢٧٣٧	٠,٠١	٠,٤٩	٠,٢٧	٠,٣١
ك	٠,٤٣٤	٠,٤١٠	٠,٢٦٧	٠,١٣٩	٠,٤٤٧٠	٠,٥٢	٠,٥٩	٠,٣٢	٠,٧٢
ب د	٠,٧٩١	٠,٢٩٩	٠,٢٤١	٠,١٦٤	٠,٨٠٠١	٠,٦٧	٠,٣٨	٠,٢٠	٠,٥٣
هـ	٠,٢٩٩	٠,٣٧٢	٠,٣٩٠	٠,١٦٨	٠,٤٠٨١	٠,٢٢	٠,٥٨	٠,٣٣	٠,٥١
ب ت	٠,٨٩٠	٠,٠٣١	٠,١٦٨	٠,٢١٤	٠,٨٦٧١	٠,٩١	٠,١١	٠,١٢	٠,٨٥
س ي	٠,٣٣٦	٠,٦٨٩	٠,٥١٠	٠,٣٥٢	٠,٩٧١٦				
٢+	٠,١٥٦	٠,٥٧٣	٠,٤١٧	٠,٤٩٧	٠,٧٧٣٥				
١+	٠,٣٨٨	٠,٤٠٨	٠,٦٠٣	٠,٢٠٧	٠,٧٢٣٤				
صفر	٠,٠٠٠	٠,٢١٥	٠,٣٦٣	٠,١٤١	٠,١٩٧٩				
النسبة المئوية للتباين	٣٤,٤٢	١٣,٦٧	١٣,٣٩	٥,٦٢	٦٧,١١	٤٤,٠	١٩,٩	٦,١	٦٩,٧

فإذا انتقلنا إلى العامل الثاني وجدنا أن التشابه ضئيل بين ملاحظه في العيتين .
 فعلى حين أنه في العينة الإنجليزية يمتاز بارتباطات إيجابية مرتفعة على مقياس
 ر ، هـ ، بـ د وبذلك يصلح أن يُشخص على أنه عامل « الانطواء »*
 بالصورة التي وصفها يونج (١٦ ص ٢١) ، نجد أن العامل الثاني في العينة
 المصرية يرتبط ارتباطاً غير جوهري بالمقياس ر ، ويرتبط ارتباطاً ضعيفاً (يكاد
 يكون جوهرياً) بالمقياس بـ د . أما ارتباطه بالمقياس هـ ي فصحيح أنه جوهري
 غير أنه ليس من القوة بحيث نستطيع أن نستند إليه كمحك لتشخيص هذا
 العامل . غير أن الارتباط الإيجابي بين هذا العامل وبين المتغير +٢ ارتباط قوى ،
 وكذلك الارتباط السلبي بينه وبين المتغير +١ . وهذان الارتباطان معاً يوحيان
 بمعنى سيكولوجي معين لهذا العامل . إلا أن هذا المعنى يحتاج إلى أعمال الخيال
 بصورة مبالغ فيها لكي يتسع لاستيعاب الارتباطات الجوهرية التي تربط هذا
 العامل بالمتغيرات ك ، هـ ، س ي .

هذا الغموض في العامل الثاني يوجد ما يماثله في العامل الثالث ولو أنه
 أقل منه حدة ؛ إذ أن العامل الثالث مرتبط ارتباطاً إيجابياً قوياً بالمتغيرين ر ،
 هـ ، وهو لذلك يوحي بأنه عامل الانطواء كما يشخصه أيزنك ، كما أن ارتباطه
 السلبي بالمتغير س ي لا يتعارض ومقتضيات هذا التشخيص . وهو بذلك قريب
 من العامل الثاني في العينة الإنجليزية . ومع ذلك فإن ارتباطاته القوية بالمتغيرات
 الثلاثة للاستجابات المتطرفة تطمس معالمه إلى حد ما .

بناء على هذه الاعتبارات قمنا بتدوير العاملين الثاني والثالث بهدف إعطائهما
 معنى سيكولوجياً (٢١ ص ٤٧٧) ، وبهدف الاقتراب مما يعرف باسم
 البناء البسيط^(٣٧) للعوامل (حيث تزيد الارتباطات التي لا تختلف عن الصفر
 اختلافاً جوهرياً فتبلغ أقصاها ، وتتركز الارتباطات الجوهرية في عدد قليل ،
 فيبرز المعنى السيكولوجي للعوامل) (٢١ ص ٤٨٥) . وقد اقتضى ذلك تدوير

* على أساس أن ننسور أن الارتباطات الموجبة عليه تنبئ نحو قطب الانبساط ، في حين أن
 الارتباطات السالبة تنبئ نحو قطب الانطواء .

الجدول (٧) التشبعات العالمية المركزية للذكور في العينة المصرية

بعد تدوير العاملين الثاني والثالث *

العوامل المقاييس	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الشيوع +
د	٠,٩٣٩	٠,٢٠-	٠,٠٤-	٠,١٣٠	٠,٩٤٠٢
ث	٠,٩٤٩	٠,٢١-	٠,٠٥	٠,١٧٩	٠,٩٧٩٢
ر	٠,١٤٦	٠,١٨-	٠,٤٥	٠,١٢٧	٠,٢٧٢٣
ك	٠,٤٣٤-	٠,١٧	٠,٤٦	٠,١٣٩-	٠,٤٤٨١
ب د	٠,٧٩١	٠,٠٩	٠,٣٧	٠,١٦٤	٠,٧٩٧٦
هـ	٠,٢٩٩	٠,٠٦	٠,٥٣	٠,١٦٨	٠,٤٠٢١
ب ت	٠,٨٩٠	٠,١٣-	٠,١٢	٠,٢١٤	٠,٨٦٩٢
س ي	٠,٣٣٦	٠,٢٥-	٠,٨٢-	٠,٣٥٢	٠,٩٧١٧
+ ٢	٠,١٥٦	٠,٧١	٠,٠٠	٠,٤٩٧	٠,٧٧٣٥
+ ١	٠,٣٨٨-	٠,٦٨-	٠,٢٥	٠,٢٠٧-	٠,٧١٨٤
صفر	٠,٠٠٠	٠,٣٩-	٠,١٦	٠,١٤١-	٠,١٩٧٩
النسبة المئوية للتباين	٣٤,٤٢	١٢,٣٢	١٤,٦٤	٥,٦٢	٦٧,٠٠

* كان التدوير بمقدار ٣٦° في اتجاه عقارب الساعة ، بطريقة الرسم .

+ المفروض أن يكون هذا العمود مائلا لعمود الشيوع قبل التدوير ، إلا أن ما يظهر من فروق في هذه التجربة ناتج عن التقريب في تقدير قيم التشبعات بعد التدوير بطريقة الرسم وهي طريقة ليست دالة الدقة .

العاملين بمقدار ٣٦% في اتجاه عقارب الساعة* ، مما أدى إلى بروز شخصية كل منهما بدرجة عالية من الوضوح .

والنتيجة (انظر الجدول ٧) أن العامل الثاني بدا مرتبطاً ارتباطاً إيجابياً مرتفعاً

الجدول (٨) التشعبات العاملة المركزية للإناث من العيتين المصرية والإنجليزية
(دون تدوير المحاور)

العينة الإنجليزية				العينة المصرية					المقاييس	العوامل
الشروع	العامل الثالث	العامل الثاني	العامل الأول	الشروع	العامل الرابع	العامل الثالث	العامل الثاني	العامل الأول		
١,٠٢	٠,٣٨	٠,٢٩	٠,٨٩	٠,٦٩٣٨	٠,٢٣٣	٠,٣٣٧	٠,٢٢٠	٠,٦٩١	د	
٠,٩٥	٠,٠١	٠,١٦	٠,٩٦	٠,٩٤٣٩	٠,٣٥١	٠,٢٩٦	٠,١٦٦	٠,٨٤٠	ث	
٠,٠٦	٠,٠٩	٠,٢٢	٠,٠٣	٠,١٦٦٦	٠,٢٤٦	٠,٢٨٩	٠,٠٤٠	٠,١٤٥	ر	
٠,٥٨	٠,٢٠	٠,٦٣	٠,٣٧	٠,٢٧٤٦	٠,٢١٨	٠,١٣١	٠,٣٠٦	٠,٣٤١	ك	
٠,٧٤	٠,٠١	٠,٤٦	٠,٧٣	٠,٦٢٥٥	٠,٠٠٣	٠,٠٨٧	٠,٢٩٩	٠,٧٢٧	ب د	
٠,٤١	٠,٣٤	٠,٥١	٠,١٩	٠,٦٩٦٣	٠,١٣٩	٠,٣٨٦	٠,٥٦٥	٠,٤٥٧	هـ	
٠,٨٣	٠,١٥	٠,١٤	٠,٨٩	٠,٨٤٦٢	٠,١٥٠	٠,٠٤٢	٠,٣٤٦	٠,٨٣٨	ب ت	
				٠,٥٦٠٦	٠,١٥٨	٠,٦٨٤	٠,٠٦٩	٠,٢٥١	س ي	
				٠,٩٦٤٣	٠,١٨٥	٠,٣٠٠	٠,٨٧٤	٠,٢٧٦	٢+	
				٠,٨٦٢٣	٠,٠٨٤	٠,٥٢٩	٠,٦٢٥	٠,٤٣٠	١+	
				٠,١٣٥٥	٠,٣٣١	٠,٠٠٢	٠,١٥٢	٠,٠٥٣	صفر	
٦٥,٧	٤,٧	١٤,٩	٤٦,١	٦١,٥٤	٤,٥٧	١١,٨٠	١٧,١٠	٢٨,٠٦	النسبة المئوية للتباين	

simple structure (٣٧)

* تم التدوير بطريقة الرسم البياني (٣٨) . أما عن السبب في امتناعنا عن تدوير هذين العاملين في تحليل ارتباطات العينة الإنجليزية فيتلخص في أننا لم نكن بحاجة إلى الاعتماد المباشر على نتائج التحليل بطريقة ثرستون وبالتالي لم نكن بحاجة إلى التوقف لإعطاء العوامل معنى سيكولوجياً ، ولذلك أرجأنا هذه العملية لإجرائها على نتائج التحليل بطريقة لوي .

بالمتغير -٢ ، وارتباطاً سلبياً قوياً بالمتغير $+١$ ، وارتباطاً سلبياً جوهرياً بالمتغير صفر . وفيما عدا ذلك فإن جميع ارتباطات المتغيرات الأخرى به ارتباطات غير جوهريه . هذا العامل إذاً عامل نقي إلى حد كبير ، وهو خاص بأسلوب الاستجابة ، من حيث إن هذا الأسلوب يمتد بين طرفين هما التطرف والقطع من ناحية (وهى ناحية الارتباطات الإيجابية) والتسامح والتهادن من ناحية أخرى (هى ناحية الارتباطات السلبية) . ومن الجلى أن هذه النتيجة لا تتعارض مع ما توحى به النتائج التى سبق الحصول عليها من تطبيق مقياس الاستجابات المتطرفة على عدد من الفئات الاجتماعية المختلفة فى مصر (٣٣ و ٤١) ، بل إنها تلقى مزيداً من الضوء على ما تنطوى عليه تلك النتائج .

أما عن العامل الثالث فعالمه تتضح هو الآخر ، فهو شبيه بالعامل الثانى فى العينة الإنجليزية ، إذ ترتبط به المتغيرات ر ، ب د ، هى بارتباطات جوهريه إيجابية . كذلك يرتبط به المتغير سى ارتباطاً سلبياً قوياً ، وبالتالي يمكن القول بأنه هو العامل الممتد من الانطواء إلى الانبساط . (انظر الشكل ١) .

أما العامل الرابع فمن العسير منهجياً أن نعطيه معنى سيكولوجياً ، إذ لا يوجد بين متغيرات التجربة ما يرتبط به ارتباطاً جوهرياً سوى متغيرين اثنين .

نتقل الآن إلى التحليل العاملى لاستجابات الإناث .

بالنظر فى الجدول رقم (٨) فى القسم الخاص بالعينة المصرية يتضح أن العامل الأول هو عامل العصائية ، وهو يظهر بوضوح كما ظهر فى عينة الذكور المصريين ، وكما ظهر من قبل أيضاً فى عينة الإناث الإنجليزية . ومن الجدير بالذكر أن لوث N. Loth (٢٨) كانت قد بدأت تحليلاً عاملياً لمعاملات الارتباط التى توصلت إلى تقديرها (انظر جدول ٥) وتوقفت بعد استخلاص العامل الأول ، وبالنظر فى ارتباطاته بالمتغيرات د ، ث ، ر ، هى ، ب د ، ب ت نجد أنها ٧٣ ، ٧٥ ، ٥٠ ، ١٢ ، ٤١ ، ٧٠ ، ٥٠ على التوالى . وهى ارتباطات شبيهة إلى حدما بالارتباطات المناظرة لها فى الجدول رقم ٨

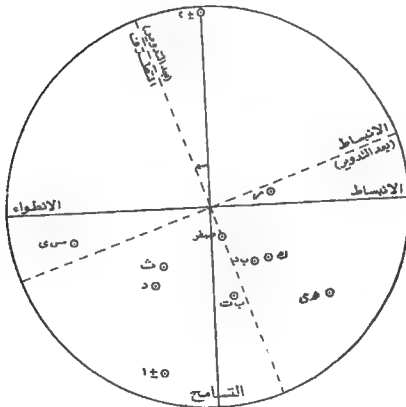
ضد اتجاه عقارب الساعة ، ونتج عن ذلك أن ازداد عليه التشعب الإيجابي للمتغير $2+$ والتشعب السلبي للمتغير $1+$ ، مما يبرر القول بأنه العامل الخاص بأسلوب الاستجابة الذى يمتد بين طرفي « التطرف والتسامح » أو « القطع والتهادن » . هذا العامل يختلف عن نظيره في عينة الرجال في أنه مرتبط بارتباطات جوهرية (سلبية) بالمتغيرات د ، هـ ، ب ت . فإذا كانت مقاييس هذه المتغيرات لا تزال تحتفظ بمعانيها الإكلينيكية في مصر فإن هذه الارتباطات السالبة قد تشير إلى أن القدر الزائد من هذه المتغيرات يرتبط بنقصان القدرة على الجسم في الأمور ، وهو ما تشهد به الخبرة الإكلينيكية .

الجدول (٩) التشعبات العاملة المركزية للإنثى في العينة المصرية
بعد تلوير العاملين الثانى والثالث *

العامل المقاييس	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الشموع
د	٠,٦٩١	٠,٣٢٠-	٠,٢٥٠-	٠,٢٣٣	٠,٦٩٦٧
ث	٠,٨٤٠	٠,٢٥٠-	٠,٢٢٠-	٠,٣٥١	٠,٩٣٩٧
ر	٠,١٤٥	٠,٠٥٥	٠,٢٨٧	٠,٢٤٦	٠,١٦٦٩
ك	٠,٣٤١-	٠,٢٤٧-	٠,٢٣٠	٠,٢١٨-	٠,٢٧٧٧
ب د	٠,٧٢٧	٠,٢٥٧-	٠,١٧٨	٠,٠٠٣-	٠,٦٢٦٢
هـ	٠,٤٥٧	٠,٤١٢-	٠,٥٤٥	٠,١٣٩	٠,٦٩٤٨
ب ت	٠,٨٣٨	٠,٣٤٠-	٠,٠٧٨	٠,١٥٠	٠,٨٤٦٤
س ي	٠,٢٥١	٠,١٥٨-	٠,٦٦٢-	٠,١٥٨-	٠,٥٥١٢
$2+$	٠,٢٧٦	٠,٩٢٥	٠,٠٠٠	٠,١٨٥	٠,٩٦٦٠
$1+$	٠,٤٣٠-	٠,٧٦٥-	٠,٢٩٣-	٠,٠٨٤	٠,٨٦٢٩
صفر	٠,٠٥٣	٠,١٤٢-	٠,٠٥٠	٠,٣٣١-	٠,١٣٥١
النسبة المئوية للتباين	٢٨,٠٦	١٨,٧٨	١٠,٠٦	٤,٥٧	٦١,٤٨

* التلويز بمقدار ٩٠° ضد اتجاه عقارب الساعة ، بطريقة الرسم .

وننتج عن التدوير أيضاً أن اتضحت ملامج العامل الثالث إلى حد ما ، وذلك لما طرأ من ارتفاع في قيمة ارتباطه الإيجابي بالمتغير هـ ي ، وميل ارتباطه بالمتغير ب د إلى الارتفاع (رغم بقائه غير جوهري) ، فإذا جمعنا بين هاتين الحقيقتين وبين ارتباطه (الذي يكاد يكون جوهرياً) بالمتغير ر اتضح أن هذا العامل هو عامل الانطواء (والارتباطات الموجبة عليه متجهة نحو قطب الانبساط) وهو شبيه بالعامل الثاني في عينة الإناث الإنجليزية من حيث ارتباط كل منهما إيجابياً بالمتغيرات هـ ي ، ب د ، ر وسلبياً بالمتغيرين د ، ث .



الشكل (٢) التمثيل البياني للعاملين الثاني والثالث في حالة الإناث بعد التدوير ١٩^٥ ضد اتجاه عقارب الساعة .

أما العامل الرابع فليس له سوى ارتباطين جوهريين ، أحدهما إيجابي بالمتغير ث . والآخر سلبى بالمتغير صفر . وهذان الارتباطان لا يكفيان لتشخيصه . من هذه المقارنات تتضح نتيجتان :

الأولى : أنه أمكن استخلاص عاملين أساسيين في تحليلين عاملين منفصلين أجرى أحدهما على عينة إنجليزية (ذكور وإناث) وأجرى الثانى على عينة مصرية (ذكور وإناث) . وفى كل من التحليلين كان العاملان يتسمان بملامح متشابهة إلى حد كبير . هذان العاملان ينطبق عليهما تعريف أيزنك للعصابية والإنطواء . ومن ثم فقد أطلقنا عليهما هذين الاسمين فى كل من العينتين المصرية والانجليزية . * ولكن يلاحظ أن عامل العصابية احتفظ بملاحه بصورة أوضح مما احتفظ بها عامل الانطواء .

والثانية : أنه أمكن استخلاص عامل ثالث خاص بأسلوب الاستجابة ومدى تراوحه بين « القطع والهادن » أو « التطرف والتسامح » . هذا العامل يمكن إضافته إلى العاملين السابقين فيتوافر لدينا إطار مكون من أبعاد ثلاثة تصلح كأبعاد لوصف السلوك وتصنيفه فى العينات المصرية . وتدل كثير من الدلائل على أن هذا العامل الثالث يمكن أن يصمد عبر الحدود الحضارية . **

بقيت بضع ملاحظات أخيرة على هذا الجزء من التجربة لا تنصب على العوامل نفسها كنموذج لتنظيم السمات ، بل تتناول بعض المقاييس التى أدخلت فى التجربة بقصد استكشاف مضمونها العاملى .

ففيما يتعلق بالمقياس ك يلاحظ أنه خرج فى التحليلات العاملية الأربعة للذكور والإناث من المفحوصين المصريين والإنجليز مشبعاً تشعباً سلبياً جوهرياً

* إلى أن يتضح على أسس تجريبية أن المقاييس التى تحدد ملاح هذه العوامل لا تقيس فى مصر نفس المتغيرات التى تقيسها فى الخارج .

** من التوجهات المنهجية التى يقمها جيلفورد إلى المحللين العاملين ألا يتقوا كثيراً بنتائج التحليل العاملى التى يستخلصونها نتيجة لتطبيق عدد من المقاييس على عينة تقل عن حوالى ٢٠٠ فرداً ثم الاعتماد على معاملات ارتباط بيرسون (٢١ ص ٥٣٣) . إلا أن الاستقرار الذى تبديه العوامل المستخلصة من عينة إلى أخرى على النحو الذى يبينه ويرر شيئاً من الثقة فى قيمة النتائج الحالية .

بعامل العصابية ؛ أى أنه مقياس لقوة الأنا واتزانه متمثلين فى القدرة على ضبط النفس والتحكم فى التقلبات الوجدانية . ومن الملاحظات الشيقة على هذا المقياس أن تشبعه السلبي بعامل العصابية أقل فى حالة الإناث (المصريات والإنجليزيات) منه فى حالة الذكور (المصريين والإنجليز) . فهو كقياس لقوة الأنا أجود فى حالة الذكور منه فى حالة الإناث . وهو فى حالة الذكور كذلك (مصريين وإنجليز) مشبع تشبعاً إيجابياً جوهرياً بعامل الانطواء (ناحية قطب الانبساط) وفى حالة الإناث الإنجليزيات يبدو كذلك مشبعاً جوهرياً بالانبساط . أما فى حالة الإناث المصريات فتشبعه بالانبساط غير جوهري .

وفى ما يتعلق بمقياس سى انضح أنه مقياس لا بأس به للانطواء ، وخاصة فى حالة الذكور ، وهذا يفسر معامل الارتباط الجوهري العكسي بينه وبين المقياس ر الذى يبلغ - ٠.٣٢٩ ، فى حالة الإناث و - ٠.٥٣٠ فى حالة الذكور . إلا أن ر يعتبر أكثر نقاء كقياس للانطواء من سى فى حالة الذكور لأن الأخير مرتبط فى هذه الحالة ارتباطاً جوهرياً بعامل العصابية ، وهذا ما يفسر الارتباطات الإيجابية القوية بينه وبين مقياس د ، ث ، ب التى تكاد تكون مقاييس خالصة لعامل العصابية وخاصة فى الذكور . فإذا أمكن تخليص سى من العناصر التى تربطه بالعصابية مع الإبقاء على تشبعاته العالية على عامل الانطواء فإنه يصبح أفضل من ر كقياس للانطواء .

أما مقاييس أسلوب الاستجابة فالمقياس $+ ٢$ مقياس جيد لعامل « التطرف والتسامح » ناحية قطب التطرف ، فى حين أن المقياس $+ ١$ مقياس جيد للعامل نفسه ناحية قطب التسامح . وهذا صحيح بالنسبة للذكور والإناث ولو أنه أشد وضوحاً فى حالة الإناث . على أن هناك نتيجة شيقة بالنسبة للمقياس $+ ١$ ، وهى تشبعه السلبي الجوهري بعامل العصابية ، وهو من هذه الناحية شبيه بالمقياس ك ؛ فهما - إلى حد ما - مقياسان (غير نقيين) لقوة الأنا . ونتيجة أخرى شيقة بالنسبة للمقياس صفر وهى تشبعه السلبي على عامل القطع أو التطرف

تشبعاً أقل من التشبع السلبي الذى يبدیه المقياس $+1$. وربما كان فى ذلك ما يعنى أن الاستجابة بعلم الاكتراث (وهو المعنى الذى نستطيع أن نزره إلى الصفر هنا) أقل نهادنا من الاستجابة بقبول الحلول الوسط ، وهذا نفسه ما نستشفه فى جدولی معاملات الارتباط ٣ ، ٤ .

بقى أمامنا سؤال هام فى هذا الجزء من المناقشة ؛ هل عامل التطرف أو القطع هو نفسه عامل التوتر النفسى العام أو مظهر من مظاهر ذلك العامل الذى نستشفه من خلال بحث دفى E. Duffy وفنجر M.A. Wenger فى التوتر العضلى وعدد من الظواهر الأوتونومية المصاحبة (١٦ ص ٢٩٩) . ليس فى تصميم البحث الحاضر ما يسمح بالإجابة الواضحة المباشرة على هذا السؤال ، لذلك نتركه كفرض يمكن التقدم لاختباره تجريبياً فى بحث آخر .

ثالثاً : نتائج جانبية :

١ - إن التشابه الذى أوضحناه بين نمط تنظيم السمات العاملية فى الشخصية لدى المفحوصين المصريين والإنجليز يجب ألا يغرينا بإغفال النظر فيما عساه يوجد من فروق بين مستوى الاستجابة على المقاييس لدى المجموعتين . وبالنظر فى الجداولين رقم ٢ ، ١٠ يتضح أن المصريين ذكوراً وإناثاً حصلوا على متوسطات أعلى مما حصل عليه الإنجليز ذكوراً وإناثاً على ستة من المقاييس السبعة التى أمكن عقد المقارنة عليها ، وكانت هذه الفروق فى الاتجاه الباثولوجى بالنسبة للمصريين ، وهى فروق جوهرية جداً فى معظم الحالات .

هذه الحقيقة ملفتة للنظر ، ومن العسير علينا أن نجد لها تفسيراً مقنعاً فى الوقت الحاضر . وقد أروود إنجلزمان F. Engelsmann نتائج مشابهة على مقياسى الانهياط والذكورة من بين مقاييس استخبار منيسوتا عندما طبقهما على عينة من المفحوصين التشيكوسلوفاك (١٤) وفى بحث مقارن قام به سندربرج N.D. Sundberg (٣٤) طبق فيه مقاييس استخبار منيسوتا على مجموعتين من الأمريكيين والألمان خرج بنتيجة مشابهة أيضاً إذ تبين أن الشبان الألمان حصلوا

جداول (١٠) جهرية الفروق بين المفحوصين المصريين والإنجليز على عدد من مقاييس جيلفورد ومينسوتا

(متوسطات المصريين أعلى من متوسطات الإنجليز على جميع المقاييس عدا المقياس ك)

المقاييس	الذكور المصريين في مقابل الذكور الإنجليز	الإناث المصريين في مقابل الإناث الإنجليز
د	٥٠٧٣	٥٠١
ث	٥٩٥	٦٧٩
ر	٢٩٧	٢٦٥
ك	٨٤٥	٦٧٨
ب د	٧٨٨	٦٢٧
هـ	١٨١	٢٤٢
ب ت	١٢٨٥	١٠٦٩

* الفرق جهرى فيما بعد مستوى ٠.٠٢

** الفرق جهرى فيما بعد مستوى ٠.٠١

*** الفرق جهرى فيما بعد مستوى ٠.٠٠١

ملحوظة : جميع هذه الفروق محسوبة على أساس اختبار التيلين .

(انظر المتوسطات والانحرافات المعيارية الواردة في القنوات الخاصة ببحث سوف ،

وسوف وآخرون في الجداول رقم (٢)

على متوسطات أعلى مما حصل عليه الأمريكيون . وقد أثار هذا المؤلف إمكانية وجود فروق حضارية سيكولوجية مسئولة عن هذه النتيجة . إلا أنه رجّح أن تكون الترجمة الألمانية لبنود الاستخبار هي المسئول الرئيسى عن ذلك . ومع ذلك فقد وجد برنجلمان أن هذه الظاهرة نفسها قد برزت أمامه عندما طبق اختبارات غير لفظية على مجموعتين من الشبان الإنجليز والألمان . ومن ثم فقد رفض برنجلمان الأخذ بتفسير سندبرج بأن الترجمة هي المسئولة عن مثل هذه الفروق (٧) . على أننا لا ننوى تعميق هذه المشكلة في هذا الموضع ، بل سنفرد لها بحثاً قائماً بذاته . لكن الجدير بالذكر هنا أن هذه الحقائق التى تلتئم معاً فى اتجاه واحد

تستثير أسئلة على جانب كبير من الأهمية حول تشخيص أشكال معينة من السلوك (في مستشفياتنا وعياداتنا المصرية) على أنها أشكال باثولوجية اعتماداً على قوالب للتشخيص نمت أساساً داخل إطار حضارى (أنجلو أميريكى غالباً) مغاير لإطارنا الحضارى فى كثير من مقوماته . وربما كان من أنسب الحلول التى يمكن اقتراحها فى هذا الموضع ضرورة العناية بالنظرة الكمية فى عمليات التشخيص .

إن الانخفاض الذى يبدية المصريون على مقياس ك بالنسبة للمتوسط العينة الإنجليزية عليه ملفت للنظر أيضاً ، فإذا فسرنا هذه الحقيقة على ضوء المضمون العامل لهذا المقياس فهل يعنى هذا أن الأنا أضعف عند المصريين منه عند الإنجليز ؟ وإذا فسرناها على ضوء الوظيفة التى وُضع هذا المقياس من أجل تحقيقها وهى قياس اتجاه المفحوص نحو الاستخبار نفسه ، فإن الانخفاض النسبى لدرجات المصريين يعنى أنهم يميلون إلى إعطاء صورة سيئة عن أنفسهم . هذه الاستنتاجات جميعاً تبقى فى مستوى الفروض إلى أن تصمم التجارب المناسبة لاختبار مدى صحتها أو قيمتها .

تلخيص

تم انتخاب عدد من مقاييس استخبار منيسوتا هى ك ، ب د ، هـ ، ب ت . وعدد من مقاييس استخبار جيلفورد للشخصية هى د ، ث ، ر على أساس أنها سبق أن طبقت على عينة إنجليزية من الراشدين والراشديات الأسوياء وأدت إلى استخلاص عاملين أساسيين يصلحان إطاراً لتنظيم وصف سمات الشخصية . كذلك أضيفت إلى هذه المجموعة مقياس سى من بين مقاييس منيسوتا ، وثلاثة متغيرات من مقياس الاستجابات المتطرفة هى $1 +$ ، $2 +$ ، $1 -$ ، $2 -$ ، وكان الهدف من هذه الإضافة هو استكشاف المضمون العامل لهذه المقاييس الأخيرة . أما الهدف الرئيسى للتجربة فهو الدراسة الحضارية المقارنة

لإطار أيزنك للشخصية لمعرفة ما إذا كان يصلح لتنظيم وصف سمات الشخصية في ظروفنا الحضارية في مصر باعتبارها ظروفًا تختلف إلى حد ما عما يحيط بالشخصية في الحضارة الأنجلوأمريكية .

وقد طبقت المقاييس فعلا على عينة مصرية تتكون من ١٣٦ راشداً و ٧٩ راشدة من المصريين الأسوياء . وقدرت معاملات الارتباط بين المقاييس داخل كل مجموعة ، ثم أجرى تحليلان عاملان لكل من جدولي الارتباطات . وبمقارنة الإطار العامل الناتج عن هذا التحليل في كل من العينتين بمثيله في تحليل عينة الإنجليز تبين ما يأتي :

(أ) أمكن استخلاص عاملين في تحليل المصريين شبّهين بعامل العصابية والانطواء اللذين سبق استخلاصهما في تحليل الإنجليز . وكان التشابه ماثلاً في المتغيرات المحددة لكل عامل في التحليلات الأربعة ، وكذلك في شعبات المتغيرات على هذه العوامل (إلى حد كبير) .

(ب) تبين أن التشابه في حالة عامل العصابية أقوى منه في حالة عامل الانطواء .

(جـ) أمكن استخلاص عامل ثالث جديد خاص بمتغيرات الاستجابات المتطرفة ، شخص على أنه عامل يمتد من « القطع إلى التهادن » .

(د) تبين أن المقياس س ي مقياس للانطواء مع قدر من العصابية .

(هـ) نوقشت مشكلة مستوى الاستجابة ، إذ تبين أن هناك فروقاً جوهرية جداً على المقاييس بين المصريين والإنجليز ، وتبين أن هذه المشكلة تستدعي إعادة النظر في عمليات التشخيص لانحرافات السلوك ، على أساس الاهتمام بالنظرة الكمية إلى الأعراض المختلفة .

١- المراجع الأجنبية

1. Anastasi, A. Intelligence and Family Size, *Psychol. Bull.*, 1956, 53, 187-209.
2. —, & Foley, J. *Differential Psychology*, New York; Macmillan, 1949.
3. Barnette, W.L. Survey of Research with Psychological Tests in India, *Psychol. Bull.*, 1955, 52, 105-121.
4. Brengelmann, J.C. The Effects of Exposure Time in Immediate Recall on Abnormal and Questionnaire Criteria of Personality, *J. ment. Sci.*, 1958, 104, 665-680.
5. —, Abnormal and Personality Correlates of Certainty, *J. ment. Sci.*, 1959, 105, 142-162.
6. —, A Note on Questionnaire Rigidity and Extreme Response Set, *J. ment. Sci.*, 1960, 106, 187-192.
7. —, Differences in Questionnaire Responses Between English and German Nationals, *Acta Psychol.*, 1959, 16, 339-355.
8. Brown, J.F. *Psychology and The Social Order*, New York : McGraw-Hill, 1936.
9. Carrigan, P.M. "Extraversion — Introversion" as a Dimension of Personality : A Reappraisal, *Psychol. Bull.*, 1960, 57, 329-360.
10. Cattell, R.B. *Description and Measurement of Personality*, London: G.G. Harrap, 1946.
11. Child, I.L. Socialization, *Handbook of Social Psychology* G. Lindzey ed., Cambridge Mass.: Addison-Wesley, 1954, 655-692.
12. Drake, L.E. A Social I.E. Scale For The MMPI, *J. appl. Psychol.*, 1946, 30, 51-54.
13. Edwards, A.L. Experiments : Their Planning and Execution, *Handbook of Social Psychology* G. Lindzey ed., Cambridge Mass.: Addison-Wesley, 1954, 655-692.
14. Engelsmann, F. Our experiences with the Minnesota Inventory, *Ceskoslovenska Psychiat.*, 1959, 55, 108-118. (through *Psychol. Abstr.*, 1960, abstr. No. 5799).

15. Eriksen, C.W. & Davids, A. The Meaning and Clinical Validity of The Taylor Anxiety Scale and The Hysteria-Psychasthenia Scales From The MMPI, *J. abn. soc. Psychol.*, 1955, 50, 135-137.
16. Eysenck, H.J. *Structure of Human Personality*, London : Methuen, 1953.
17. —, *The Dynamics of Anxiety and Hysteria*, London: Routledge & Kegan Paul, 1957.
18. Franks, C.M. L'Echelle de Taylor et L'Analyse Dimensionnelle de L'Anxiété, *Rev. Psychol., Appli.*, 1956, 6, 35-44.
19. —, Soueif, M.I. & Maxwell, A.E. A Factorial Study of Certain Scales From The MMPI and The STDCR, *Acta Psychol.*, 1960, 17, 407-416.
20. Froehlich, C.P. Psychological Testing in West Germany, *Educ. psychol. measmt.*, 1953, 13, 568-573.
21. Guilford, J.P. *Psychometric Methods*, New York: McGraw-Hill, 2nd ed., 1954.
22. —, *Personality*, New York : McGraw-Hill, 1959.
23. Hathaway, S.R. & Mckinley, J.C. *Minnesota Multiphasic Personality Inventory*, Manual, New York : The Psychological Corporation, revised ed., 1951.
24. Himmelweit, H.T., Desai, M., & Petrie, A. An Experimental Investigation of Neuroticism, *J. Person.*, 1946, 15, 173-196.
25. Jensen, A.R. Personality, *Ann. Rev. Psychol.*, 1958, 9, 295-322.
26. Kluckhohn, C. Culture and Behaviour, *Handbook of Social Psychology* G. Lindzey ed., Cambridge Mass. : Addison-Wesley, 1954, 921-976.
27. —, & Murray, H.A. Personality Formation : The Determinants, *Personality in Nature, Society and Culture*, C. Kluckhohn & H.A. Murray eds., New York : A. Knopf, 1949, 35-52.
28. Loth, N.N. *Correlation Between Guilford-Martin Inventory of Factors STDCR and The Minnesota Multiphasic Personality Inventory at The College Level*, Unpublished M.A. Thesis, University of Minnesota, 1945. (through personal communication).
29. Machover, S. and Anderson, H.J. Validity of A Paper-and-Pencil Form of The MMPI Psychopathic Deviate Scale, *J. consult. Psychol.*, 1953, 17, 459-461.
30. Mechl, P.E. & Hathaway, S.R. The K Factor as A Suppres-

- sor Variable in The MMPI, *J. appl. Psychol.*, 1946, 30, 525-564.
31. Misiak, H. and Staudt, V.M. Psychology in Italy, *Psychol. Bull.*, 1953, 50, 347-361.
32. Nelson, M.O. and Shea, E. MMPI correlates of The Inventory of Factors STDGR, *Psychol. Rep.*, 1956, 2, 433-436.
33. Soueif, M.I. Extreme Response Sets as A Measure of Intolerance of Ambiguity, *Brit. J. Psychol.*, 1958, 49, 330-334.
34. Sundberg, N.D. The Use of The MMPI for Cross-Cultural Personality Study : A Preliminary Report on The German Translation, *J. abn. soc. Psychol.*, 1956, 52, 281-283 (through Psychol. Abstr., 1957, abstr. No. 3083).
35. The American Psychological Association, Technical Recommendations for Psychological Tests and Diagnostic Techniques, Supplement to *Psychol. Bull.*, 1954, 51, No. 2, Part 2.
36. Thompson, G. *The Factorial Analysis of Human Ability*, London: University of London Press, 5th. ed., 1951.
37. Trouton, D.S. and Maxwell, A.E. The Relation Between Neurosis and Psychosis. A Factor Analytic Study of 819 Neurotics and Psychotics, *J. ment. Sci.*, 1956, 102, 1-12.
38. Zimmerman, W.S. A Simple Graphical Method For Orthogonal Rotation of Axes, *Psychometrika*, 1946, 11, 51-56.

ب - مراجع باللغة العربية

- (٣٩) سوف (مصطفى) الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجانحين (١) ، المجلة الجنائية القومية ، ١٩٥٨ ، ١ ، ٢٤ - ٣٨ .
- (٤٠) ————— الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجانحين (٢) ، المجلة الجنائية القومية ، ١٩٥٩ ، ٢ ، ٨٩ - ٩٥ .
- (٤١) ————— الاستجابات المتطرفة كقياس لـ «توتر الشخصية» ، مجلة التربية الحديثة ، ١٩٦٠ ، ٣٣ ، ١٧٦ - ١٨٩ .
- (٤٢) ————— دراسات حضارية مقارنة على مقياس الاستجابات المتطرفة ، (تحت الطبع) .
- (٤٣) ————— مقدمة لعلم النفس الاجتماعي : (١) تعريف بالعلم ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٢
- (٤٤) كامل (لويس) ، إسماعيل (محمد عماد الدين) وهنا (عطية محمود) الشخصية وقياسها ، القاهرة : النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .
- (٤٥) ————— مقياس الفصام في اختبار الشخصية المتعدد الأوجه ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

NEUROTICISM AND INTROVERSION-EXTRAVERSION : A CROSS - CULTURAL STUDY

by

M. I. SOUEIF

M.A., Ph.D., Dip. Psych.

Faculty of Arts, Cairo University

Our major problem was to test the validity of Eysenck's system of personality, in which neuroticism and introversion-extraversion are regarded as two fundamental and orthogonal dimensions, in a non-western culture. A minor point was to establish the factorial content of a test of extreme response sets.

Eight subscales from the MMPI and STDGR were selected on the basis of a previously reported factor analysis in which these scales when administered to English nationals proved to be satisfactory measures of the two dimensions. These scales were K, Pd, Hy, Pt, and Si, from the MMPI and D, C, and R from the STDGR. Together with three additional variables derived from the Personal Friend Questionnaire (PFQ) viz. ± 2 , ± 1 , & 0, the whole battery was administered to 136 Egyptian university student males and 79 Egyptian university student females. The intercorrelation matrices for each sex were factor analyzed separately by means of Thurstone's complete centroid method. After rotation three factors were established in each case. The first factor was almost identical to the neuroticism dimension as defined in the English study, positively characterized by D, C, Pd, Hy, Pt, Si, and negatively by K, and ± 1 . The second factor was positively characterized by R, K, Pd, and Hy and negatively by Si, thus yielding a profile similar to the introversion-extraversion dimension. These findings were taken as evidence for the validity of Eysenck's system of personality within the cultural confines of Egyptian nationals.

A third factor emerged which was positively correlated to ± 2 and negatively to ± 1 , and O. This factor was not significantly correlated to any other variable in the males matrix, but was negatively correlated to D, Hy, and Pt in the females. This factor was tentatively labeled intolerance of ambiguity.

تصنيف المجرمين

الأستاذ السيد يس السيد

الباحث بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجناائية

مقدمة

تعد مشكلة تصنيف المجرمين من المشكلات الأساسية في علم الإجرام . ويرجع ذلك إلى أن المجرمين جمهور متباين تبايناً كبيراً ، الأمر الذي أحاط بالصعوبة دراستهم دراسة علمية . ولقد بذل علماء الإجرام — سواء منهم القدامى أو المحدثين — محاولات عديدة لتصنيف المجرمين . فنذ أن قدم لومبروزو تصنيفه المشهور تتابعت نظم التصنيف ، فقدم فيري Ferri وجاروفالو Garofalo — من علماء المدرسة الوضعية — تصنيفاتهما ، وتابعهم بعد ذلك الباحثون الذين أثروا التراث بمحاولات جديدة .

ولقد رُوي أن التقسيم القانوني للجريمة إلى جنائية وجنحة وما يندرج تحتهما من تقسيمات فرعية عديدة ، وكذلك تصنيف المجرمين بالنظر إلى نمط الجريمة كالقتل والسرقة ، رُوي أن هذه التقسيمات لا تفي بحاجة الباحث في علم الإجرام . وهكذا بذل علماء الإجرام محاولات عديدة لإقامة تصنيفات للمجرمين بهدف التوصل إلى فهم علمي للسلوك الإجرامي .

وبالرغم من أن مشكلة تصنيف المجرمين من المشاكل المنهجية الهامة المعلقة في علم الإجرام ، إلا أننا إذا أجرينا مسحاً للتراث لوجدنا أن أغلب ما كتب في الموضوع يغلب عليه عدم التعمق الكافي الذي يتناسب وأهمية المشكلة وتشعب جوانبها . فلم يعن كثير من الذين عالجوا الموضوع بتأصيل فكرة التصنيف والأنماط ومناقشتها ، مع أننا نرى أن إثارة هذه المناقشة أمر أشبه بنقطة الانطلاق في بحث الموضوع . إذ بغير تأصيل فكرة التصنيف وتحديد وظيفته وبيان حدوده وتأثيره على تصميم البحوث التجريبية في علم الإجرام يصبح الحديث مجرد ترديد أجوف للآراء السابقة ، ومحض اجترار للنظريات القديمة . ولا يغير من هذا

الوضع التعديلات التي تضاف من حين لآخر لنظم التصنيف التقليدية . فليس من شأن هذا النهج التوصل إلى لب المشكلة ولا التمكن من إيجاد الحلول المناسبة .

لكل ذلك آثرنا أن نخصص الفصل الأول لمناقشة بعض الجوانب المنهجية للتصنيف ، فإذا فرغنا منها انتقلنا إلى دراسة التصنيف في علم الإجرام ، وفي فصل ثالث وأخير نقدم وجهة نظر في الموضوع .

الفصل الأول بعض الجوانب المنهجية للتصنيف

١ - التصنيف والفكر الإنساني :

يبدو أن نزوع الإنسان للتصنيف Classification صحبه من قديم الزمان حتى ليبدو حقاً قول أوتويسبرسن Otto Jespersen أن « الإنسان حيوان مصنيف » .

ولا عجب في هذا النزوع القديم إلى التصنيف فقد عاش الإنسان طويلاً في عالم الأشياء قبل أن يعيش في عالم علمي . ولم تكن خبراته - حتى قبل أن يجد طريقه إلى العلم - مجرد خليط غير منظم من التعبيرات الحسية ، بل لقد كانت خبرات منظمة دقيقة ذات تكوين محدد . غير أن المفاهيم التي أعطت لهذا العالم وحدته التأليفية لم تكن من نفس طراز مفاهيمنا العلمية ولا في مستواها ، إذ كانت مفاهيم سحرية أو لغوية .

يبدو ذلك مثلاً إذا رجعنا للفكر اليوناني القديم إذ نجد أرسطو يضع قانوناً للجاذبية يمثل نموذجاً من أقدم نماذج التصنيف . فقد كان القانون يتضمن تصنيفاً رباعياً للطبيعة المادية المحيطة بالإنسان . إذ يقرر أن هناك فئة أولى هي فئة الأجسام الثقيلة التي من خصائصها الهبوط إلى أسفل ، أما الفئة الثانية فهي العناصر الأخرى - كاللهب - والتي لها طبيعة غريزية تدفعها للارتفاع إلى أعلى رغم أنها أشياء تتكون على سطح الأرض ، والفئة الثالثة هي النجوم والكواكب التي توجد في السماوات بحكم طبيعتها ، والفئة الرابعة تشمل مكوّنات أخيراً من مكوّنات الطبيعة المادية ، وهو مكون منفرد ولذلك هو الوحيد في الفئة ، ذلك هو الأرض مركز العالم والتي بالقياس إليها نعرف جميع الطرز السابقة من طرز الوجود . (هوياته ٣١ ، ١٣٩) .

ولقد كان على العلم - في سبيل التقدم - أن يتخطى هذه الحدود . وكان

السييل الوحيد لذلك هو تقديم مقاييس جديدة ، وبعبارة أخرى تقديم مستوى منطقي من الحقيقة يختلف عن المستويات السابقة . ولو كان الإنسان حصر نفسه داخل الدائرة الضيقة لخبراته المباشرة بالحقائق التي يلاحظها لما قدر له أن يصل إلى الحقيقة . إذ جاهد العلم لكي يعطينا نظرة كلية شاملة بدلا من وصف الحقائق المنفصلة المنعزلة . ولكن هذه النظرة الكلية لا يمكن التوصل إليها بمجرد توسيع نطاق خبراتنا العادية أو لإثرائها ، بل إنها تتطلب قاعدة جديدة لإدراج الحقائق في نسق ، وبعبارة أخرى تتطلب شكلا جديدا للتفسير الذهني .

ولقد كانت اللغة أول محاولة قام بها الإنسان لتحديد عالم مدركاته الحسية . وهذا النزوع إلى التحديد أحد الجوانب الأساسية للكلام الإنساني .

ولكن ما يبحث العلم عنه في الظواهر شيء أكثر كثيراً من مجرد التشابه ، إنه يبحث عن النظام Order . والتصنيفات الأولى التي نجدها في الكلام الإنساني لم يكن لها غرض نظري محدد ؛ فقد كانت أسماء الأشياء تحقق الغرض منها إذا ما أعاننا على وصل أفكارنا وتنسيق ضروب نشاطنا العملية . وكانت لها وظيفة غائية Teleological function ترقى ببطء وتحولت إلى وظيفة أكثر موضوعية . وكان كل تشابه ظاهري بين الظواهر المختلفة كافيا لكي يطلق عليها اسم واحد . إذ نجد في بعض اللغات أن الفراشة مثلا توصف بأنها طائر والحوت يوصف بأنه سمكة . وعندما شرع العلم في تصنيفاته الأولى كان عليه أن يغوص إلى الأعماق ويصحح أوجه الشبه السطحية هذه . فالمفاهيم العلمية لا تصاغ بطريقة عشوائية بل إنها لتتبع قواعد محددة للتصنيف .

ولا شك أن إنشاء نظام منهجي متسق للمصطلحات ليس مجرد جانب ثانوي من جوانب العلم بل إنه أحد عناصره التي لا يمكن الاستغناء عنها .

وعندما أنشأ لينايوس Linnaeus تصنيفه المشهور Philo ophia Botanica كان عليه أن يواجه الاعتراض الذي مؤداه أن التصنيف الذي وضعه ليس إلا نظاما مصطنعا وليس نظاما طبيعيا . ولكن هذا الاعتراض كان في الواقع غير سليم . إذ يتعين علينا القول أن كل أنظمة التصنيف مصطنعة . فالطبيعة

بذاتها لا تحتوى إلا على ظاهرات مفردة متنوعة . فإذا ما وضعنا هذه الظاهرات تحت مفاهيم تشير إلى فئات وقوانين عامة فنحن لا نصف حقائق الطبيعة . وكل نسق System هو في الواقع عمل من أعمال الفن يأتي نتيجة نشاط إبداعي بصير . وحتى ما سمي بعد ذلك أنظمة بيولوجية « طبيعية » — تلك الأنظمة التي وضعت لتعارض نظام لينايوس — كان عليها أن تستعمل عناصر اصطلاحية جديدة . فقد أقيمت على أساس نظرية عامة عن التطور . بيد أن التطور بذاته ليس مجرد حقيقة من حقائق التاريخ الطبيعي . بل إنه فرض علمي أي قاعدة منظمة نستغلها لتنظيم ملاحظتنا وتصنيفنا للظاهرات الطبيعية . (كاسيرر ٧ ، ٢٦٣ ، وما بعدها) .

٢ - تعريف التصنيف :

إذا أردنا أن نلتزم تعريفًا محددًا للتصنيف فيمكننا أن نعتمد على تعريف رنز Runn الذي يقرر أن للتصنيف أحد معنيين :

(أ) « عملية تجميع الأشياء في فئات على أساس اكتشاف خواص عامة فيما بينها ، أو هو نتيجة مثل هذه التجميعات .

(ب) عملية إدراج الأنواع تحت جنس Genra والجنس تحت جنس أكبر وهكذا حتى نصل إلى أكبر الأجناس » . (رنز ٢١ ، ٥٧) .

٣ - التصنيف كمنهج علمي :

هناك عديد من التعريفات التي وضعت للعلم . فالبعض يذهب إلى أن العلم عبارة عن منهج معين له خطوات محددة . والبعض الآخر يذهب إلى أن العلم هو المعرفة المصنفة Classified Knowledge . وتذهب فئة ثالثة إلى أن العلم بناء من المعرفة العلمية المحققة مصاغة في قوانين عامة تحكم الظاهرات الفردية المتفرقة . ولكي يصل العالم إلى القوانين العامة لابد أن يمر بثلاث مراحل رئيسية : ملاحظة الظاهرات ووصفها بكل ما تتضمنه هذه العملية من خطوات تفصيلية ،

ثم تصنيف هذه الملاحظات ، وأخيرا تأويلها . ومن هنا تظهر أهمية التصنيف القصوى بحسبانه لإحدى المراحل الرئيسية للوصول إلى القوانين العلمية .

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نحدد الطريقة التي يلاحظ بها العالم — أيا كان ميدان تخصصه — الأشياء والوقائع والكائنات . فهذه الأشياء والوقائع والكائنات لا تعنيه من حيث هي ، وإنما هي تكتسب دلالتها حين تربط وتصنف في أنماط وطرز . فعالم الحياة مثلا حين يلاحظ الكائنات المختلفة يجدها تتنوع تنوعا لا نهاية له ، ولذلك يبحث عن أوجه التشابه أو ضروب التباين فيما بينها لكي يقيم تصنيفات لها تعينه على دراستها دراسة علمية . وهو حين يقرر أن بعض الكائنات متشابهة فلا يعنى بذلك أنها متشابهة من جميع الوجوه بل يعنى أنه يمكن تمييزها عن غيرها بالنظر إلى جانب معين . (انظر : اكسكل ٢٧ ، ٢٣٦) .

وهكذا نستطيع أن نقول إن العالم يقوم بعملية تجريد Abstraction حين يعبر الاختلافات التي بين أفراد كل فئة ليصل إلى ما يجمعها سويا على أساس وجه واحد على الأقل من أوجه التشابه .

ومن البديهي أنه لا بد أن يقوم التصنيف على أسس يختارها المصنف لغرض من الأغراض . ويمكن القول أنه لا حد لعدد الأسس التي يمكن أن يصنف الإنسان أية مجموعة من الأشياء وفقا لها ، وإن كانت بعض هذه الأسس تفضل الأخرى من حيث قيمتها العلمية . وسنرى من بعد أن هذه البديهة قد غابت عن ذهن الكثيرين ممن أقاموا نظما للتصنيف ليس لها أساس واضح محدد .

٤ — شروط التصنيف :

يتقيد العلماء في العادة وهم بسبيل إقامة تصنيفاتهم بقيدتين :
(١) أن أى تصنيف ينبغي أن يخدم غرضا نافعا حسبما تقتضيه متطلبات البحث العلمي . ولذلك نجد مثلاً أن علم نفس الشواذ Abnormal Psychology يهتم بأبلغ الاهتمام بتصنيف الاضطرابات العقلية Mental disorders إذ أن له أهمية قصوى في عمليتي التشخيص والتنبؤ Prognosis .

(ب) ينبغي أن يحقق التصنيف الاقتصاد في الوقت والجهد . إذ ينبغي على العلم أن يمد العامل في الميدان بعون ليفهم الجزئيات بدلا من تضيق وقته في عمل مسح للكل . فالشيء الواحد لا ينبغي أن ينتمى إلى فئتين في داخل نطاق نفس نسق التصنيف ، وإلا كان التصنيف متناقضا مع نفسه . (ولان ٣٠ ، ٥٠٧) .

ولكننا إذ نظرنا في الواقع إلى المحاولات الترميضية التي بذلت في مجال علم النفس لوجدناها قد خرقت شروط التصنيف إن كثيرا أو قليلا .

ويضرب ولان Wolman أمثلة على ذلك فيقرر أنه وفق قائمة الهورت - ثرونون Allport Vernon ينتمى كل فرد إلى أكثر من نمط واحد من أنماط اشبرانجر Spranger ، وكذلك تختلط أنماط كرتشمر وشلدن بعضها مع بعض بطريقة سيئة * .

٥ - التصنيف وصلته بالتعميم :

هناك صلة وثيقة تربط بين التصنيف والتعميم Generalization إذ أن الأشياء أو الوقائع أو الكائنات إذا ما صنفت على أساس عامل عام يميز فإنه يمكن استخلاص أحكام تصدق على فئة معينة فيها . ومثل هذا الحكم الذي يتعلق بفئة ما Glass يطلق عليه تعميم . والتعميم يفصح عن حقيقة ما فيها يتعلق بفئة أو مجموعة Group أو قسم Category من الأشياء . وتختلف الطرق التي يصاغ على أساسها التعميم فيمكن أن يقال مثلا أن « كل » أفراد فئة ما يتميزون بكذا وكذا ، أو أن « بعض » أفراد فئة ما يتميزون بكذا وكذا .

كما يمكن أن يكون التعميم محدودا بفئات أو بمواقف معينة . فثلاينبغي أن يوضع مبدأ الجزاء Principle of reward في التعلم - كما أشار إلى ذلك رازران Razran - كتعميم يصدق على فئة معينة من مواقف التعلم لا على كل مواقفه . يمكن القول إذن أن التصنيف مرحلة سابقة ولازمة للقيام بعملية التعميم ،

وهي عملية أساسية في صياغة القوانين العلمية . (انظر : مناقشة مستفيضة للتعميم في : ميلر ، ٢٠ ، ٢٩ - ٦٥) .

ولكن هل يمكن على أساس عدد من الظواهر الفردية التعميم على الكل ؟ ليست كل ظاهرة متفردة في ذاتها ، وهي حين تحدث تحدث مرة واحدة وإلى الأبد ، بمعنى أنها لن تتكرر هي بذاتها ؟ إذا كان الأمر كذلك فكيف إذن تصطنع التعميمات وعلى أى أساس ؟

أثار فندلباند Windellband هذه المشكلة المنهجية عن الظاهرة المتفردة Idiophenomena حينما ميز بين العلوم التي تقوم على معرفة الكليات Nomothetic sciences والعلوم التي تقوم على معرفة الجزئيات Idiographic sciences . إذ يرى أن الظاهرة غير المتكررة الفردية individual المتفردة Unique تتجنب التعميم ولا يمكن أن تخضع لقوانين الطبيعة . ومن هنا يخلص فندلباند إلى أن الفرد والحوادث التي لا يمكن أن تتكرر Unrepeatable events ليست موضوعا للعلوم الطبيعية Natural sciences . فالعلوم الطبيعية تتعامل مع العموميات Generalia مثل الماء والمطر والهواء والموجات والحديد . . . إلخ ، ولكنها لا تستطيع أن تتعامل مع الحقيقة التي مؤداها أن نابليون خسر معركة واترلو .

والواقع أن فندلباند قد أثار بذلك المناقشة التي ثارت في العصور الوسطى بين الواقعية Realism والإسمية Nominalism حينما ناقش مسألة الظاهرة المتفردة . والحقيقة أن هذه الاعتراضات التي أثارها فندلباند ضد التعميم - وإن كانت قد وجدت صدى عند بعض علماء السلوك - إلا أنها تتناقض مع روح العلم ومنهجه على السواء * . ولقد قرر بوانكاريه Poincaré بصدق أن « العلم لا يكوم الحقائق كقوالب الطوب ولكنه يصل بينها ويشيد البيوت على أساس

* ناقش كيرت ليثين مسألة الحالة الفردية والتعميم مناقشة مستفيضة لا يسمح المقام بعرضها . ويمكن للقارئ أن يرجع إلى مقاله المعروف : "The conflict between Aristotelian and Galileian modes of thought in contemporary psychology" (ليثين ١٨ ، ١٠ - ٤٢) .
وانظر كذلك : (ميلر ، المرجع السابق ٢٠) .

التعميمات » . فالعالم يعزل العناصر ويجمع بين الظواهر المتفردة على أساس عناصر عامة . ولقد نبعت كل المفاهيم العلمية في علم النفس مثلاً من التصنيف والتعميم . ويمكن تفسير كل حالة فردية بإرجاعها إلى الفئة التي يمكن أن تنتمي إليها . ويحاول العلماء في العادة دراسة المشاكل بتقليل عدد المتغيرات وتبسيط العمليات محل البحث . ومن الإجراءات المعروفة البحث وراء الأمثلة النموذجية Typical أو العادية Normal أو المعتادة Usual أو المتوسطة Average (ولان ٣ ، ٥١١) .

٦ - هل هناك تصنيف نهائي ؟ :

اعتقد بعض العلماء الذين قدموا نظاماً للتصنيف أن هذه النظم نهائية محكمة لا يمكن أن يتورها النقص . ولذلك صاغوها بطريقة جامدة لا تسمح بالمرونة التي ينبغي أن تسم أي نظام تصنيف حتى يتاح له أن يتطور مع الحقائق الجديدة . والواقع أن الزعم بإمكان التوصل إلى نظم نهائية للتصنيف ضرب من ضرب الوهم البعيد . فالمعرفة الإنسانية كانت وما زالت في حركة دائمة دائبة ، والبحوث العلمية تترى كل حين توسع الآفاق وتلغى الحقائق القديمة التي ما كان يظن أن الزيف سيلحقها ، وتترى ميدان المعرفة بحقائق جديدة .

كل ذلك يدعونا إلى أن نؤكد على الحقيقة التي مؤداها أن أي نظام للتصنيف ينبغي النظر إليه على أنه نظام مؤقت قابل للتعديل والتغيير . ولقد صدق ساليڤان Sullivan حين قرر في كتابه (حدود العلم) : « إن النظرية العلمية الحققة ليست إلا فرضاً عاملاً Working hypothesis ناجحاً ، وإنه لاحتمال كبير جداً أن كل النظريات العلمية خاطئة ، فهذه النظريات التي نقبلها محققة في حدود ملاحظتنا الراهنة . وهكذا يمكن القول أن الحقيقة في العلم مسألة براجماتية » . (ساليڤان ٢٣ ، ١٥٨) .

الفصل الثاني التصنيف في علم الإجرام

١ - تمهيد :

قام علماء السلوك الإنساني بمحاولات عديدة لتصنيف أفراد البشر إلى أنماط . والواقع أن محاولات التنميط ترجع إلى قرون عديدة ، ولعل أقدمها التقسيم الذي وضعه هيبوقراط للأشخاص حسب المزاج إلى : سوداوى وصفراوى وليمفاوى ودموى .

ويعرف تاريخ علم النفس نظما تصنيفية عديدة لعل من أشهرها تصنيف كراپلين في ميدان الأمراض العقلية وتصنيف چاڤيه في ميدان الأمراض النفسية . ومن التصنيفات التى اكتسبت شهرة كبيرة تصنيف كرتشمير Kretschmer الثلاثى الذى قسم الأشخاص إلى :

النمط البدنى أو القصير الممتلئ Pyknic

النمط الواهن Asthenic or leptosomic

النمط الرياضى Athletic .

وربط كرتشمير بين التكوين الجسدى لكل نمط وبين نوع من أنواع الشخصية . (انظر : لويس كامل وآخرون ، ص ٢٠ - ٤١) . ووضع يونج Jung تقسما ثنائيا للأشخاص إلى : إنبساطى extravert ، وانطوائى introvert (انظر : يونج ١٥) ووضع عالم النفس الألمانى اشپرانجر Spranger عام ١٩٢٥ تصنيفا للأفراد مكون من ستة أنماط أساسية يتركز كل منها حول قيمة معينة وهى :

النمط النظرى	theoretical	النمط الاقتصادى	economic
النمط الجمالى	esthetic	النمط الدينى	religious
النمط الاجتماعى	social	النمط السياسى	political

وقرر اشبرانجر أن هذه القيم — التي يقبلها الفرد كقيمة سائدة — تحدد النمط الذي ينتمى إليه ولها وزن كبير بين المعينات determinants المختلفة لسلوكه . وقد أشار اشبرانجر إلى أن أنماطه التي توصل إليها من دراسة التاريخ ، ومن الملاحظة اليومية الدائبة — لا يمكن معرفتها بطريقة تجريبية empirical . ويذهب هلسون Helson إلى أن ألبورت وفرنون Allport & Vernon قد أغفلا للأسف هذا التحذير في اختبار دراسة القيم A study of Values الذي وضعاه بغرض تحديد أنماط اشبرانجر كما تفصح عن نفسها في الأفراد المختلفين . (هلسون ١٢ ، ٦١٤ وما بعدها) .

ورغم ما وجه إلى فكرة الأنماط من نقد مرير فما زالت هناك آراء ترى أن هناك علاقة عليية بين التركيب الجسدى وسمات الشخصية * . ونجد صدى ذلك في ميدان علم الأجرام حيث يعتبر تصنيف الجرمين إلى أنماط متمايزة من المشكلات المنهجية الهامة . ويشهد على أهميتها — التي فطن لها علماء الإجرام من قديم — ذلك الفيض الغزير الذي يزخر به تراث علم الإجرام من المحاولات العديدة المتنوعة لتصنيف الجرمين .

ورغم أنه منذ المراحل المبكرة من تاريخ علم العقاب استثنى الأطفال والمجانين من الخضوع للأحكام العقابية العامة ، وكذلك كانت هناك تفرقة بين المجرمين على أساس خمسة بواعثهم أو شرفها ، وكذلك بالنسبة لمن أجزموا لأول مرة والعائدين ؛ إلا أنه يمكن القول أنه لم تظهر محاولات منهجية لتصنيف على أساس أنماط إجرامية متمايزة إلا عندما بدئ في دراسة شخصيات المجرمين في نهاية القرن الماضي (هورفيتز ١٤ ، ٣٨٤) .

ولعله من الأنسب لأغراض الدراسة أن نقدم عرضا تاريخيا وجيزا لأبرز نظم التصنيف القديمة في علم الإجرام ، فذلك جدير بأن يجعل مناقشتنا أكثر منهجية . ونعرض فيما يلي خمس نظم من نظم التصنيف التي قدردنا أنها ذات أهمية تاريخية كبيرة .

• سنمعرض بالتفصيل لفكرة الأنماط والانتقادات التي توجه لها في الفصل الثالث .

٢ - عرض وجيز لنظم التصنيف القديمة :

(١) تصنيف لومبروزو : Lombroso

من المعروف أن لومبروزو لعب دورا أساسيا في صوغ علم الإجرام بالصيغة العلمية . ومن الأقوال الداعية عنه أنه حول الاهتمام من الجريمة إلى المجرم . وقد قسم لومبروزو المجرمين في كتابه الرئيسى « الإنسان المجرم » إلى الفئات الآتية * :

The born criminal	المجرم بالفطرة
The criminal of irresistible passion	المجرم بالمعاطفة
The insane criminal	المجرم المجنون
The habitual criminal	المجرم بالمعادة
The Occasional offender	المجرم بالصدفة

وقد أثار تصنيف لومبروزو كثيرا من الجدل بين العلماء . إذ تصدى العالم الإنجليزي جورنيج للنقض مزاعم لومبروزو عن وجود فئة المجرمين بالفطرة . وأجرى بحثه المشهور « السجين الإنجليزي » The English convict الذى تنبى نتائجه ما ذهب إليه لومبروزو .

* التصنيف متقوبل عن لندسمث ودونهام (١٩)

أومن الغريب أن يورد هورفيتز تصنيف لومبروزو على نسق آخر يختلف في بعض جوانبه عن المذكور في المتن .

يتضمن التصنيف فئة المجرم العرعى The epileptic criminal في حين يستبعد فئة المجرم بالمعادة The habitual criminal . ثم أنه يذهب إلى أن لومبروزو نفت بعد ذلك فئة المجرم بالصدفة إلى ثلاث فئات :

أ - للشبهين بالمجرمين pseudo-criminal

ب - ذوي الاتجاه الإجرامى Criminoloid

ج - المجرم المصر على الإجرام الذى لا يتدرج تحت النمط الشاذ .

The Persistent offender of non-abnormal type

والواقع أن التصنيف الذى أوردته لندسمث ودونهام هو الشائع في أغلب المراجع (راجع هورفيتز ، ١٤ ، ٣٨٤ وما بعدها) .

ويذهب هورفيتز إلى أنه من الواضح أن منهجية تصنيف لومبروزو غامضة إلى حد ما . ويقرر أن التصنيف ظل محتفظا بأهميته لأن نظم التصنيف الأكثر تقلدا والتي أقيمت فيما بعد اعتمدت عليه . (هورفيتز ١٤ ، ٣٨٥) .
والواقع أن تصنيف لومبروزو كانت له آثار بعيدة المدى . فقد أدى اتجاهه — كما يقرر تافت Taft — إلى التأكيد المبالغ فيه على الجانب الفيزيقي من الشخصية وعلى عامل الوراثة . (تافت ٢٦ ، ٧٩) .

(ب) تصنيف إنريكو فيري : E. Ferri

كانت نظرة فيري أكثر رحابة من نظرة لومبروزو . فبرغم أن فيري من أعضاء المدرسة الوضعية إلا أنه كان يضع العوامل الاجتماعية في الجريمة موضع الاعتبار ويعترف بأنها تسهم مع العوامل العضوية والنفسية في ديناميكية الجريمة . وقد صنف فيري المجرمين إلى :

المجرم المجنون	Madman
المجرم بالفطرة	Born criminal
المجرم بالعادة	Criminal by contracted habits
المجرم بالصدفة	Occasional criminal
المجرم بالعاطفة	Criminal by passion

ومن الواضح أن هذا التصنيف شبيه بتصنيف لومبروزو . وقد ذهب فيري إلى أن الفرق بين الفئات الخمس فرق متعلق بالدرجة A matter of degree يعتمد على أنماطهم العضوية والسيكولوجية وعلى تأثير البيئة المادية والاجتماعية . (فيري ٩ ، ٤٤ وما بعدها) . وقد طور فيري تصنيفه عام ١٨٨٠ ولعب منذ ذلك الوقت دورا هاما (هورفيتز ١٤ ، ٣٨٥) .

(ج) تصنيف جاروفالو : R. Garofalo

كان جاروفالو أيضا أحد أعضاء المدرسة الوضعية . وقد أقام نظاما لتصنيف

المجرمين غلب فيه الجانب الفيزيقي الذي ساد في تصنيفي لومبروزو وفيري (تافت ٢٦ ، ٧٩) .

وقد صنف المجرمين إلى :

قتلة Assassin

مجرمو العنف Violents

لصوص Voleurs

(جاروفالو ١٠ ، ١٢٣ وما بعدها) .

(د) تصنيف فالبرج : W.E. Walberg

توصل فالبرج عالم العقاب النمساوي في عام ١٨٦٩ قبل المدرسة الإيطالية إلى تصنيف للمجرمين أكد فيه على الاختلافات الاجتماعية والنفسية بين المجرمين بالعادة والمجرمين بالصدفة .

(هـ) تصنيف فرانزفون ليست : F.V. Liszt

يصنف ليست المجرمين إلى :

مجرمون لحظيون Momentray offenders

ويقصد بهم فئة المجرمين بالصدفة .

مجرمون قابلون للإصلاح Corrigible offenders

مجرمون مستعصون على الإصلاح Incorrigible offenders

ومن الواضح أن التقسيم مرتبط مباشرة بأغراض السياسة العقابية والتدابير التي ينبغي اتخاذها قبل كل فئة من هذه الفئات .

٣ - تعقيب :

حرصنا على عرض هذه النماذج المتباينة من نظم تصنيف المجرمين لكي نعطي القارئ صورة عامة عن اتجاهات علماء الإجرام في الماضي . ومن الواضح أن.

أغلب هذه التصنيفات — إن لم يكن جميعها — تصنيفات عقيمة من وجهة النظر العلمية المعاصرة .

فإلى جانب غموض الأساس الذى يقوم عليه كل تصنيف ، كانت نظرة المصنفين إلى الشخصية الإنسانية نظرة امتايقية وليست نظرة ديناميكية . فهم لم يعتبروا الشخصية الإنسانية وحدة عضوية نفسية اجتماعية ، ولكنهم كانوا يفصلون جانبا ويركزون عليه كل أضوائهم مغفلين باقى الجوانب . وهذه الاتجاهات التجزئية فى النظر للشخصية الإنسانية ، إلى جانب عدم الاعتماد على بيانات تجريبية واسعة المدى عن مختلف أنماط المجرمين هى التى قللت من أهمية التصنيفات التى أقاموها .

٤ — التصنيف فى علم الإجرام المعاصر :

من المعروف أن علم الإجرام تتنازعه عدة اتجاهات فى تفسير الجريمة . فهناك المدرسة اللومبروزية المحدثه التى يترجمها فى أوروبا بنينودى وتوليوو B. DI Tullio ولا تعلم هذه المدرسة أنصارا لها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهناك الاتجاه الاجتماعى الذى يركز اهتمامه على الثقافة Culture والبيئة وأثرها فى الجريمة ، وأخيرا هناك الاتجاه النفسى الذى يعنى — أشد ما يعنى — بالجانب النفسى فى الشخصية الإنسانية .

ومن البديهي أن أى تصنيف للمجرمين تقيمه واحدة من هذه المدارس سيخرج بالضرورة متشعبا بمبادئها منغلبا نظرتها للشخصية الإنسانية . وإذا نظرنا مثلا نظرة عابرة للتصنيف الذى وضعه بنينو دى توليو للمجرمين نجد مصداقا لكلامنا . (دى توليو ٨ ، ١٨١ وما بعدها) .

فقد صنف المجرمين إلى :

مجرمون عرضا Occasionnels

مجرمون بالتكوين Constitutionnels

مجرمون مجانين Aliénés

هذه هي الفئات الكبرى للتصنيف ، وقد فتت كل فئة إلى أنماط فرعية عديدة . ويبدو من استعراضها أنه غلب الجانب العضوى والنفسى فى الشخصية الإنسانية ولم يبرز دور البيئة والظروف الثقافية .

ونجد فى التراث المعاصر لعلم الإجرام عدة محاولات لتصنيف المجرمين تختلف فيما بينها حسب جوانب الشخصية الإنسانية التى تركز عليها . فهناك تصنيفات أقيمت على أساس جسمى ومزاجى مثل تصنيف شلدن ، وهناك تصنيفات بنت الاتجاه التكاملى ونظرت للشخصية الإنسانية بحسبانها وحدة عضوية نفسية اجتماعية مثل تصنيفات لند سمث ودونهام ، وهورتون ولسلى .

ونعرض فى إيجاز لتصنيف شلدن على أن نفصل القول فى تصنيف لند سمث ودونهام ، وهورتون ولسلى بحسبانها محاولتين على قدر كبير من الأصالة والنضج .

تصنيف شلدن + :

قام شلدن عام ١٩٤٠ ببحوث واسعة المدى خرج منها بتصنيف ثلاثى للأفراد كالاتى * :

النمط الداخلى التركيب Endomorphie

النمط المتوسط التركيب Mesemorphie

النمط الخارجى التركيب Ectomorphie

وقد وضع لكل نمط من الأنماط السابقة نمطا مزاجيا يقابله كالاتى :

النمط الحشوى الأساس Viscerotonia ويقابل النمط الأول .

النمط الجسمى الأساس Somotatonia ويقابل النمط الثانى .

النمط النخى الأساس Cierbrotonia ويقابل النمط الثالث .

(انظر : شلدن ٢٢)

(+) انظر : (يوسف مراد ٤) .

(*) اعتمد المؤلف فى ترجمة هذه المصطلحات على : (لويس كامل وآخرون ، ٤)

وقد وجهت لهذه المحاولة انتقادات عديدة من جانب عدد من علماء الإجرام .
 (انظر مثلا : بيانكى ٥ ، ٤٣ وما بعدها) (وانظر أيضا تافت ٢٦ ، ١١٨) .
 وقد تبين شلدن واليانور جلوك هذا التصنيف في بحثهما الشهير « كشف
 الستار عن جناح الأحداث » *Unraveling Juvenile delinquency* وطبقاه على
 عينة البحث التجريبية من الجانحين وعلى العينة الضابطة من غير الجانحين ،
 وتبين لهما أن أغلب الجانحين ينتمون إلى النمط المتوسط التركيب *Mesomorpe*
 (جلوك وجلوك ١١ ، ١٩٥) . وقد قام الباحثان بعد ذلك عام ١٩٥٨ بتسمية
 النتائج التي تحصلت لهما من فحص عينة البحث على أساس تصنيف شلدون
 ونشراها في كتاب بعنوان : « البنية والجناح » وقد ظهر فيه تشيعهما
 واضحا للمدرسة اللومبروزية الحديثة وإن أنكرنا ذلك في مقدمة الكتاب وحاولا
 أن يدفعا عن نفسيهما هذا الظن .

والواقع أن تصنيف شلدن وكذلك المحاولات التي تبنته ينطبق عليها عين النقد
 الذى وجهناه إلى محاولات التصنيف القديمة من كونها محاولات تجزئية فشلت
 فى فهم السلوك الإنسانى كما يفصح عن نفسه فى الواقع الحى . كل هذا إلى
 جانب أن مثل هذه المحاولات يبرزها العوامل الفيزيكية وربطها بالسلوك الإجرامى
 وإلقاء كل الأضواء عليها من شأنها أن تقلل من أهمية الدور الذى تلعبه البيئة
 والثقافة فى ديناميكية السلوك الإجرامى . ومعنى هذا عزل السلوك الإجرامى عن السياق
 الاجتماعى الذى يمارس فيه . وغنى عن البيان أنه ليس من شأن هذا النهج التوصل
 إلى الفهم العلمى الواقعى لمشكلة الإجرام .

تصنيف لند سمث ودونهام :

قدم لند سمث ودونهام تصنيفهما فى مقالة شهيرة لهما بعنوان « تصنيف
 المجرمين » . وقد عرضا فيها محاولات التصنيف السابقة ثم وجها إليها نقدا أساسيا
 مبناه أن هذه التصنيفات لم تقم على قاعدة واضحة لتوجيهها ، وقررا أنه فى العادة
 لا يجرى تحليل للتصنيف على ضوء الأساس النظرى الذى من المفروض أن

التصنيف قام عليه . ويخلصان من نقدهما إلى أنه يمكن القول على وجه العموم أنه لم تثبت قيمة تصنيف من هذه التصنيفات العامة كأداة من أدوات البحث . ثم قدما تصنيفا مقترحا لا على أساس أنه تصنيف نهائى محكم بل على أنه عبارة عن خطوط عريضة لنظام تصنيفى .

يصنف لندسمث ودونهام المجرمين إلى فئتين تقف كل منهما فى قطب مضاد للآخر : المجرم الاجتماعى The social criminal من ناحية والمجرم الفردى The individual criminal من ناحية أخرى . فلنر ماذا يقصدان بكل فئة .

المجرم الاجتماعى :

هذا النمط تعضد جرائمه ثقافة ما Culture ، والفرد الذى يرتكب مثل هذه الجرائم يحصل على مكانة اجتماعية فى نطاق جماعة أقلية خاصة ، ويعرف بمهارته وجسارته فى ممارسة النشاط الإجرامى الذى يعتبر - فى هذه الجماعة - أمرا معتادا . وهذا النمط من الأفعال الإجرامية يمارس بمعاونة وتعضيد أشخاص آخرين . بحيث أنه بغير مساعدتهم المباشرة أو غير المباشرة لا يمكن للمجرم أن يواصل نشاطه الإجرامى . ويذهب لندسمث ودونهام إلى أن أوضح مثال على فئة المجرمين الاجتماعيين هو المجرم المحترف Professional Criminal الذى يجد فى طلب الجريمة عمدا وعن اختيار بحسبانها مهنة يتشارك فيها مع الآخرين . وهنا تنمى الأساليب الإجرامية ويسلمها كل جيل إلى الجيل الذى يليه وتنتج لغة خاصة بالمصطلحات الإجرامية Argot من الناحية الاجتماعية العامة التى ينغمس فيها هؤلاء الأشخاص ، وتميل إلى الظهور فلسفة إجرامية محددة .

المجرم الفردى :

الجرائم التى يرتكبها هذا النمط ليست صورا سلوكية محددة سلفا فى وسطه الثقافى Cultural milieu وهو لا يستفيد من الحصول على مكانة Prestige أو شهرة Recognition فى عالمه الاجتماعى إذا ما ارتكب الجرائم . وهذه الجرائم ترتكب لأغراض مختلفة شخصية أو خاصة أكثر منها أغراضا عامة أو مقبولة

اجتماعيا . وهذا هو الذى يجعل عسيرا على غير المتخصص Layman أن يفهم كيف أن شخصا يكون مصابا بالسرقة المرضية Kleptomania مما يجعله يرتكب أفعالا جانحة ، وهذا بالتالى يجعل من المستحيل فى أغلب الأحيان أن تدخل مثل هذه الفئة فى اعتبار من يضعون الإطار القانونى للمجتمع .

وباختصار فإن جرائم « المجرم الفردى » لا تسندها — أو تحددها سلفا — ثقافة ما . وليس من سماتها أيضا أن تأخذ طابع الاحتراف كما أنه ليس من سماتها تنمية أساليب وطرق بارعة للهرب من القانون . والمجرم الفردى يرتكب جرائمه بمفرده ويعتقد — من الناحية النظرية — أنه غريب بالنسبة للآخرين الذين يرتكبون جرائم مشابهة .

أنماط إجرامية تتلبدب بين القطبين :

يذهب لند سمث ودنهام إلى أنه يوجد بين القطبين الاجتماعى والفردى عدد من الأنماط تميل تجاه ذلك القطب أو ذاك .

فيميل إلى جانب النمط الفردى ذلك الشخص الذى يمثله من يرتكب — تحت تأثير الخمر — جريمة تعد بعيدة تماما عن خلقه العادى .

وهناك أمثلة مشابهة مثل الجريمة العاطفية Crime of passion (مثل قتل الزوج لعشيق زوجته) وكذلك تلك الجرائم التى ترتكب تحت ضغط مواقف الأزمات Crisis situations .

وسمات السلوك الإجرامى لهذه الفئة العامة هى أن لها طابعا عارضا بمعنى أن الأفعال المرتكبة لا تمثل الشخصية المستقرة للفرد الذى ارتكبتها ؛ وأن الفعل الإجرامى ليس صورة من السلوك محددة سلفا فى العالم الاجتماعى للشخص المذنب . والمجرمون من هذا النمط لا يكونون جماعات من الأشخاص الذين يمارسون نفس نوع الجرائم ولكنهم يوجدون منتشرين خلال المجتمع المحترم . ورغم أن هذا السلوك قد لا يكون محدد سلفا بصورة واضحة عن طريق الأعراف إلا أنه قد يكون من المعتاد تشجيعه أو تسهيله عن طريق الأفكار السائدة عن

السلوك . ففي قطر حيث تكثر مثلاً جرائم القتل للشرف Honor Killings فلن الناس بوجه عام لا يؤمنون بالقتل ولكنهم يؤمنون فعلاً بأفكار تتعلق بمواقف معينة تجعل القتل أمراً مفهوماً ومبرراً ، وربما يعتبر نتيجة محتملة في بعض الحالات .

وهناك من ناحية أخرى أنماطاً أخرى من النشاط الإجرائي تشبه — على وجه التقريب — الجرائم المحترقة وبالتالي تميل إلى القطب الاجتماعي . وتتمثل هذه الأنماط في الجريمة السياسية وجريمة الخاصة * White-Collar Crime وبعض صور جناح الأحداث وما يمكن أن يطلق عليه الجريمة المعتادة لبعض الأنواع .

والجرم السياسي — وعلى عكس المجرم المحترف — لا يقبل التعريف الذي يضعه الرأي العام لفعله على أنه إجرائي . لأن فعله ينطوي على عنصر التضحية الشخصية في سبيل أهداف يؤمن بها .

ومجرم الخاصة يشبه المجرم المحترف في نواح ويختلف معه في نواح أخرى ، وإن كانت كثرة الاختلاف هي الراجحة . فهو يشبه المحترف من ناحية أن عليه أن يتعلم — من خلال المخالطة مع زملائه في العمل وغيرهم — طرق خرق القانون بأقل مخاطرة ممكنة . وهو يختلف عنه من ناحية أن جرائمه تتم خفية وليس علانية ، إلى جانب أن الكسب المالى الذى يحصل عليه منها قد يعطيه مكانته في المجتمع المحترم الذى ينتمى إليه ومع ذلك فإذا اكتشفت جرائمه فذلك من شأنه أن يجلب عليه العار .

وبالنسبة لمجرى الخاصة — كمدبرى البنوك الذين قد يرتكبون جرائم اختلاس — يكون توافر القصد الجنائى لديهم موضع شك دائماً ، لا لأنهم ينتمون إلى الطبقات المحترمة في المجتمع ، ولكن لأن أفعالهم ليس لها سند محدد في الثقافة يضفى عليها صفة النهب أو السلب ولذلك لا تلحقهم وصمة الجريمة كما تلحق غيرهم .

(*) صاغ هذا المصطلح عالم الاجتماع الأمريكى إدون سترلانده ويعنى بها : « الجريمة التى يرتكبها شخص يتمتع بمكانة اجتماعية اقتصادية كبيرة ويغرق بها القوانين التى سنت لتنظيم نشاطه المهني » (سترلانده ٢) . وقد آفرنا أن نضع المصطلح مقابلاً هو « جريمة الخاصة » لأننا قدرنا أنه أنسب من الترجمة الحرفية « جرائم أصحاب الياقات المشاة » .

تصنيف هورتون ولسلي :

أورد هورتون ولسلي هذا التصنيف في كتابهما The Sociology of Social Problems الذي نشر في عام ١٩٥٥ (هورتون ولسلي ١٣، ١٠٤ وما بعدها). وقد وضع المؤلفان لنفسهما إطارا مرجعيا ذي ثلاث شعب على أساسه يفسران مختلف المشاكل الاجتماعية ومن بينها الجريمة . وقد كان هذا الإطار الثلاثي هو أساس التصنيف الذي وضعاه للمجرمين وسنعرض لهذا الإطار المرجعي بالتفصيل في الفصل الثالث . ويتكون تصنيف هورتون ولسلي للمجرمين من سبعة أنماط متمايزة نعرض لها فيما يلي :

(١) مجرمون في نظر القانون : Legalistic criminals

يصبح بعض الناس مجرمين بسبب الجهل. فبعض ضعاف العقول Feeble-Minded ليست عندهم القدرة على فهم طبيعة أفعالهم التي قد تكون أحيانا خطيرة، ولكنهم في الواقع يثيرون مشاكل تتعلق بحزهم في مؤسسات أكثر من تعلقها بالعقاب والعلاج . وهناك أيضا حالات الجهل بالقانون . وتشكو طوائف كثيرة وخاصة رجال الأعمال من كثرة القوانين التي تصدر لتحكم نشاطهم وعدم درايتهم بها مما قد يوقعهم في ارتكاب جرائم لم تتجه إراداتهم إليها . وهناك فئة ثانية وهم الأبرياء الذين يقبض عليهم ويدانون ظلما . وقد تكون نسبة هؤلاء قليلة ولكنهم موجودون .

أما الفئة الأخيرة فهم الذين يدانون في جرائم ملفقة الغرض منها إيقاعهم عدوانا تحت طائلة القانون . وهم الأفراد الذين يعتقدون مثلا أفكارا اجتماعية أو سياسية غير مرغوب فيها أو مثل الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية . وكل طوائف المجرمين في نظر القانون ليس بينهم وبين المجرمين التقليديين Conventional Criminals نسب وهم على وجه العموم لا يتوافر لديهم القصد الإجرامي Criminal intent ولا الاتجاه الإجرامي Criminal orientation ولذلك فهم ليسوا في حاجة إلى علاج .

(ب) مجرمون أخلاقيون : Moralistic criminals

هذه الفئة من خارقى القوانين تمارس بعض الرذائل التي يعود الضرر من ممارستها على الشخص نفسه في الغالب ولا يعود على غيره . وتضم القوانين الجنائية المعاصرة نصوصا تحرم أمورا تخص الأخلاق الخاصة للفرد Private Morality وكذلك تتعلق بحماية المجتمع . هذه النصوص تستند - في الولايات المتحدة الأمريكية - إلى وجهات النظر الأخلاقية لقطاع ذى نفوذ في المجتمع المحلي استطاع تضمينها القانون . ومن بين هذه القوانين تلك التي تحرم القمار والبهاء وتعاطى الخمر أو المخدرات والجنسية المثلية والزنا وكل هذه القوانين مشكوك في جدواها وفعاليتها .

ويرى هورتون ولسلى أن هناك بعض القوانين إذا طبقت فسيكون من نتيجة ذلك أن يسجن كل جمهور البالغين تقريبا . فثلا أثبت كينزى أن ما يقرب من نصف عدد السكان في الولايات المتحدة الأمريكية خرقوا القوانين التي تحرم الزنا .

وبالرغم من أن كثيرا ممن يتاجرون في المخدرات مجرمون محترفون إلا أن كثيرا من علماء الإجرام يرون أنه من الخطأ اعتبار مدمن المخدرات مجرما ، فذلك من شأنه أن يزيد من تعقيد مشكلة الجريمة ذاتها .

والمجرمون الأخلاقيون - كجموعة - أذا هم قليل نسبيا . وليس هناك من سمات مشتركة بينهم وبين المجرمين المحترفين . فلا دوافعهم ولا نظام حياتهم يغلب عليه الطابع الإجرامى .

(ج) المجرمون السيكوپاثيون : Psychopatic criminals

يندرج تحت هذه الفئة كل أولئك الذين ليست لديهم القدرة على ضبط سلوكهم بطريقة مقبولة قانونا وذلك نتيجة سوء تكيف انفعالى . ولا تتضمن هذه الفئة من يعتبرهم القانون مجرمين فقط بل يضاف إليهم المصابين بالخفاوف المرضية

والهوس وغيرها من ضروب عدم الاتزان والاضطراب التي ينجم عنها أفعال إجرامية .

وفي بعض الأحيان يعاني الشخص من اضطراب يجعله يرتكب أى نمط من أنماط الجرائم . وأحيانا أخرى يعاني الشخص من قهر يجعله عاجزا عن السيطرة على سلوكه ويدفعه لارتكاب فعل معين لا يريد هو نفسه أن يرتكبه . فالمصاب بالسرقة المرضية لص قهرا Compulsive thief يتخصص في العادة في سرقة نوع معين من السلع قد لا يكون له أى جدوى بالنسبة له . ونجد أيضا من بين هذه الفئة السيكوپاثيون الجنسيون .

وكل هؤلاء السيكوپاثيون ليس لهم شبه بالمجرمين المحترفين فهم لا يزنون للربح ولا لاكتساب المكانة والشهرة ولكن يندفعون للجريمة ليتخففوا من الدوافع التي لا يجدون سبيلا إلى ضبطها .

والعقاب التقليدى لمثل هؤلاء ليس له جدوى . والأجدى حجزهم في مؤسسات خاصة لوقاية المجتمع منهم . وقليل منهم من يجدى معه العلاج العقلى ، وهؤلاء يمكن الإفراج عنهم بعد شفائهم .

(د) المجرمون المهنيون : Institutional criminals

هذه الفئة هي التي يطلق عليها سذرلاند « مجرمو الخاصة » White Collar Crimes وقد سبق لنا الإشارة إلى مصطلح « جريمة الخاصة » وأوردنا التعريف الذي وضعه لها سذرلاند والذي لا يخرج تعريف هورتون ولسلى عنه . ولا عجب في ذلك فقد كان سذرلاند أول من لفت النظر إلى جرائم الطبقة الاجتماعية الاقتصادية العليا في المجتمع الأمريكى . ودراسته التي أجراها عنهم والتي استغرقت ربع قرن من الزمان تعتبر دراسة طليعية اقتنى أثرها من بعد عدد من علماء الإجرام مثل دونالد كرسى وهارتنج ومارشال كلينارد وغيرهم . (انظر : سذرلاند ٣٤) .

والمجرمون المهنيون ينحصر إجرامهم في خرق القوانين التي سنت لتنظيم نشاطهم

المهني . قديرو البنوك ورجال الأعمال الذين يهربون من دفع الضرائب بطرق غير مشروعة وكذلك الذين يهربون منهم النقد إلى خارج القطر ، كل هذا يعتبر أمثلة للجريمة المهنية .

ويتميز هذا النمط بأن هؤلاء المجرمون لا يعتبرون أنفسهم مجرمين ، ولا ينظر المجتمع إليهم كذلك نظرته إلى المجرمين العاديين . ولذلك يرى هورتون ولسلي أن مشكلة هؤلاء المجرمين لا تتعلق بعلم الإجرام بقدر ما تتعلق بالتنظيم الاجتماعي والأخلاق العامة في المجتمع .

(هـ) المجرمون الموقفيون : Situational criminals

يضم كل سجن بين جدرانها عددا من الأشخاص الذين — تحت ضغط ظروف قاهرة — ارتكبوا فعلا إجراميا لا ينسجم البتة مع تنظيم حياتهم السابقة . والمثل الميلودرامي الذي يضرب لهذه الفئة هو الصراف الذي يخنلس ليدفع أجر عملية ستجرى لزوجه . ومثله رجل الأعمال الذي — تحت ظروف مالية قاسية — يرتكب جريمة إفلاس بالتدليس Fraudulent bankruptcy وغالبا ما تقف المحاكم موقفا متاهونا مع مثل هؤلاء الأشخاص ، خصوصا إذا كانت حياتهم السابقة لم يشها شائبة . ويرى هورتون ولسلي أن هؤلاء المجرمين الموقفيين ليسوا في حاجة إلى علاج أو إصلاح كذلك الذي يتخذ قبل المجرمين العاديين . وليس هناك احتمال لأن يعاودوا ارتكاب الجريمة في كثير من الأحيان . وعقابهم وسجنهم في الواقع لا يخدم سوى إرضاء الشعور بالعدالة في المجتمع .

(و) المجرمون المعتادون : Habitual criminals

هناك أشخاص يسهل جدا خضوعهم المتكرر لضغط الظروف وللإغراء . ومثل هؤلاء الأشخاص من يتكرر وقوعهم في أزمات مالية لا يخلصهم منها إلا ارتكاب جريمة سرقة مثلا . أو يكونون من الذين تتناهم سورات الغضب بسهولة فيرتكبون أعمالا عنيفة .

وأفراد هذه الفئة لا يعتبرون أنفسهم مجرمين ، بل لأنهم ليبرون سلوكهم مصطنعين أعذارا شتى . ورغم تكرار سلوكهم الإجراى فهم لا يتخذون من الجريمة مهنة ولا ينظمون حياتهم على أساسها . وهم لذلك مجرمون معتادون وليسوا محترفين . وكثير منهم له سجلات إجرامية حافلة بارتكاب جرائم تافهة مثل مخالفات المرور والتشرد والامتناع عن دفع ما عليهم من نفود ، وربما بعض الجرائم الجنسية الصغيرة .

وهم يفتقرون إلى مصلد دائم للرزق وليس لهم نصيب من الاحترام أو المكانة ، لذلك تخيم أمام ناظرهم الفروق بين السلوك الإجراى وغير الإجراى . ولعل هذه الفئة تمثل أغلبية نزلاء السجون فى الولايات المتحدة الأمريكية .

(ز) المجرمون المحترفون : Professional Criminals

هؤلاء هم المجرمون الذين يمتنون الجريمة بحسبانها الوسيلة الرئيسية للتعيش . ويجمع بينهم سمات مشتركة . فهم جميعا لا يأنفون من الاعتراف بأنهم مجرمون بل وينظمون حياتهم على هذا الأساس . وهم يرنون إلى الحصول على المكانة والاحترام متخذين فى ذلك مهاراتهم فى إنتاج السلوك الإجراى سبيلا . والمجرم المحترف أقل تعرضا من غيره لأن يقبض عليه ، وجرائمه التى يرتكبها ليست اندفاعية Impulsive ولكنها مخططة .

٥ - تعقيب :

عرضنا فيما سبق تصنيفى لندسمث ودونهم ، وهورتون ولسلى . والواقع أن تصنيف هورتون ولسلى لا يفهم الأساس الذى يقوم عليه إلا إذا رجعنا إلى الإطار المرجعى الثلاثى الذى على أساسه يفسران الجريمة — مثلها مثل باقى المشاكل الاجتماعية — والذى يتمثل فى :

— نهج الاختلال الاجتماعى .

— نهج صراع القيم .

— نهج الانحراف الشخصى * .

وإذا استعرضنا التصنيفين نجد أنهما يتفقان فى الخطوط الرئيسية وإن كانا يختلفان فى بعض الجوانب .

فهما يتفقان فى تركيزهما على الاختلال الاجتماعى وصراع القيم الذى يكشف عنه وجود ثقافات فرعية Sub-Cultures داخل ثقافة المجتمع الكبير تحبذ ضربا من السلوك الذى يجرمه المشرع .

ويتفقان أيضا فى النظر إلى نمط المحرم الذى يرتكب جرائمه لإرضاء حاجات خاصة أو شخصية والذى لا تحبذ سلوكه أعراف ثقافة فرعية ما . وذلك ما يطلق عليه لند سمث ودونهام المحرم الفردى وهو عند هورتون ولسلى يتمثل فى أنماط المحرم المعتاد والمحرم المحترف وبعض فئات المحرم الخلقى .

غير أنهما — بعد ذلك — يفترقان فى كون نظام هورتون ولسلى أكثر تفصيلا وتعيينا من نظام لند سمث ودونهام . وعلى أى حال فلم يزعم لند سمث ودونهام أنهما قدما نظاما نهائيا محكما للتصنيف بل لقد قررا صراحة أن تفرقهما بين المحرم الاجتماعى والمحرم الفردى ليست إلا خطوطا عريضة لنظام تصنيفى مقترح .

الفصل الثالث وجهة نظر

هناك عدة مشاكل منهجية يتعين على كل من يتصدى لبحث موضوع تصنيف المجرمين من التصدى لها وبيان وجهة نظره لإزاء كل واحدة منها . وبعد ما نناقش هذه المشاكل نعرض الخطوط العريضة لتصنيف مقترح .

أولاً : مشاكل منهجية

١ - علام ينصب تصنيف المجرمين ؟ :

الواقع أن السؤال عن هم المجرمون مشكلة من المشكلات المعقدة في علم الإجرام المعاصر وهي التي يعبر عنها بمشكلة التعريف الاجتماعي للجريمة (انظر : بيانكى ٥ ، ١٧٢) .

وقد تعرضنا لهذه المشكلة بالتفصيل في مقال سابق (انظر : السيد يس ١) وانتهينا - بعد استعراض جميع الاتجاهات - إلى أنه ليس أمام الباحث في علم الإجرام من سبيل سوى الاعتماد على التعريف القانوني الذي يعتبر الشخص مجرمًا إذا ما ارتكب فعلاً أو امتناعاً عن فعل يجرمه القانون الجنائي . ولكن قد يعترض على ذلك بأن القانون كثيراً ما يتعسف في معايير التي يقيّمها على أسس غير علمية . وللدرد على هذا الاعتراض نقرر أننا تحرزنا واقترحنا - للمواءمة بين متطلبات البحث العلمي وضرورة الاعتماد على التعريف القانوني - صياغة تعريف اجتماعي للجريمة يطبق داخل نطاق الأفعال التي يجرمها القانون . وتكون وظيفته الأساسية استبعاد بعض ضروب السلوك التي يجرمها قانون العقوبات رغم أنها لا تبدو لإجرامية وفق المعايير العلمية . وسنضرب فيما بعد أمثلة لمثل هذه الأنماط التي يتعين استبعادها .

٢- مافائدة التصنيف في علم الإجرام ؟ :

أشرنا من قبل - في الفصل الأول - بالتفصيل للدور الأساسي الذي يلعبه التصنيف في النظرية العلمية وقلنا إنه بمثابة مدخل للوصول إلى التعميم الذي هو لب القوانين العلمية .

غير أن للتصنيف فوائد محددة في علم الإجرام . فوظيفته الأساسية في نظرنا هي تحديد مجالات الدراسة العلمية وتركيز الأنواء على الجوانب الهامة في مشكلة الجريمة ليكون لها السبق في البحث . بل وأكثر من ذلك يمكن على هدى التصنيف - إن كان قائماً على أسس علمية وواقعية واضحة - إختيار المناهج العلمية التي تصلح دون غيرها في دراسة نمط ما من أنماط الجرائم . وسنرى فيما يلي كيف يكون ذلك .

ولعله انضج مما سبق الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه التصنيف في تصميم البحوث التجريبية في علم الإجرام .

٣- هل من الضروري لعملية التصنيف إتباع إطار مرجعي معين ؟ :

أشرنا فيما سبق في تعقينا على نظم تصنيف المجرمين القديمة أن النقد الأساسي الذي يمكن أن يوجه لها هو غموض أو انعدام الأساس الذي قامت عليه . فلا بد لمن يقيم نظاماً للتصنيف أن يصدر عن أساس معين - أياً كان هذا الأساس - حتى يمكن أن يقوم التصنيف وفقاً له . فمن يعتنق اتجاهاً تجزيئياً في نظره للشخصية الإنسانية - وبالتالي يركز اهتمامه على جانب معين منها - يختلف عن من يعتنق اتجاهاً تكاملياً في النظر إليها ، ومن يفسر الجريمة على ضوء اتجاهات ميتافيزيقية أو أخلاقية معينة يختلف عن من يفسرها على ضوء التفاعل بين مكونات الثقافة وظروف البيئة وشخصية الكائن الحي .

نخلص من ذلك إلى أنه من الضروري للباحث أن يصدر عن إطار مرجعي

معين .

٤ - الإطار المرجعي الذي نتبعه :

نريد الآن أن نوفق بين تصنيفي لند سمث ودونهام ، وهورتون ولسلي لنقترح خطوطا عريضة لنظام تصنيفي . ولابد لنا إذا أردنا ذلك - ووفق ما انتهينا إليه سابقا - من أن نكشف عن إطارنا المرجعي الذي نتبعه . والواقع أنه لا يخرج عن الإطار المرجعي الذي اقترحه هورتون ولسلي والذي نرى فيه أساسا علميا سليما يصلح لما نريد أن نحققه . فلنر إذن ماذا يقصد هورتون ولسلي من إطارهما المثلث الجوانب : نهج الانحراف الشخصي ، ونهج صراع القيم ، ونهج الاختلال الاجتماعي . (هورتون ولسلي ١٣ ، ٢٧ وما بعدها)

(١) نهج الانحراف الشخصي : Personal-deviation approach

ينظر هذا النهج للجريمة بحسبانها نتاج سلوك بعض الأفراد الذين - لسبب أو لآخر - فشلوا في امتصاص وتمثل الاتجاهات والعادات والأهداف والقيم السائدة المقبولة . هذا النهج ينظر للمجرم كشخص منحرف فشل في تكوين مجموعة من الأحكام القيمية Value-judgments والعادات السوية ، ونرى - بدلا منها - قيا وعادات مرفوضة اجتماعيا .

ومثل هذا النهج لا ينطبق تماما على الجانحين الذين انحلدوا من الأحياء المزدحمة الفقيرة Slums ما دام الجناح عنصرا سويا من عناصر نسقهم الثقافي Cultural system . وهو لا ينطبق أيضا على أنماط المجرمين القانونيين والموقفين والمهنيين (مجرمو الخاصة) - وجزءا على الأقل من المجرمين الأخلاقيين - لأنه في جميع هذه الحالات لم يرفض المجرمون نسق القيم التقليدية Conventional value-system . بل لقد أصبحوا مجرمين بالرغم من إطاعتهم لهذا النسق وعدم انحرافهم عنه .

ولكن بعض المجرمين الأخلاقيين (هؤلاء الذين انغمسوا في الانحرافات الجنسية Sex perversions على سبيل المثال) شخصياتهم منحرفة مثلهم مثل

كثير من المجرمين بالمادة Habitual Criminals والمجرمين المحترفين . في هذه الحالات يرفض الفرد أجزاء رئيسية من نسق القيم السائد . ويعرف عن مدى اختلافه عن باقي الناس فيما يتعلق بهذه الناحية .
والخلاصة أن هذا النهج ينظر للمجرم من حيث هو شخص شابت تكوينه النفسى جوانب قصور معينة .

(ب) نهج صراع القيم : The Value-conflict approach

يحلل هذا النهج الجريمة على ضوء القيم المتصارعة في المجتمع . إذ تختلف القيم حول الأفعال الإجرامية وحول ما ينبغي أن يتخذ حيالها من تدابير . ويبدو صراع القيم واضحا بالنسبة للجريمة الأخلاقية والجريمة الموقفية . ويرى هورتون ولسلى أن انتشار هذين النمطين من الجرائم يرد إلى أن الأحكام القيمية لبعض الجماعات في المجتمع الأمريكى قد تضمنت في القانون ، في حين أن جماعات أخرى كثيرة تتسامح في النظر إلى هذه الأفعال المجرمة . فالبقاء والقمار مثلا يصبحان في عداد المشاكل بسبب مثل هذه الأحكام القيمية . ولو كان هناك لإجماع على رفض واستهجان هذا السلوك لما ثارت خلافات حول ما ينبغي أن تجابه به ، وأى التدابير أصح لتطبيقها .

وهناك طريقة أخرى يعمل صراع القيم من خلالها كسبب للجريمة . ويحدث ذلك خلال انهيار الأخلاق الشخصية Personal-morality نتيجة لصراع القيم الكامن في الثقافة . ففي البيت والمدرسة يتعلم الطفل مجموعة من القيم الخلقية كالصدق والأمانة والإخلاص إلى غير ذلك . ويحفظ أيضا الشعارات الأخلاقية التي كثيرا ما تتردد في الكتب مثل « أحب أخاك كما تحب نفسك » ، « ولا تؤجل عمل اليوم إلى الغد » ، إلى آخره . ولكنه عندما يخرج إلى مجال العمل يوقن أن قدرا كبيرا من النجاح في العمل يقوم على خيانة الثقة والأمانة . ويتعلم أن وظيفة البائع أن يبيع - ليس بالضرورة ما يريده المشتري - ولكن ما يوجد فعلا في مخازن المتجر . ويعلم أن غالبية الإعلانات مبالغ فيها وكثير منها زائفة ولا تمثل الحقيقة . ويعرف طرقا عديدة قانونية وشبيهة بالقانونية للهرب من ضريبة الدخل .

والخلاصة أنه يرى في مجال الحياة الواقعية من الصور ، ويكتسب من الخبرات ما يجعله يؤمن بأن كل ما تعلمه من قيم أخلاقية أمور مثالية لا تصلح للتعامل في مجالات الحياة المختلفة . ويبدأ في تمثل هذه القيم وفي تبني ضروب التبرير التي يلجأ إليها الناس وهم يمارسون هذه الصور من السلوك .

ويرى بعض علماء الإجرام أن هذه العملية التي يمر بها الفرد من بين التفسيرات الرئيسية للجريمة في المجتمع الحديث * .

ويوجه هورتون ولسلي النقد إلى هذه التفسيرات . ويذكران أنه ولو أن هناك — ولا شك — عديدا من التصرفات غير المشروعة في مجال الأعمال إلا أن ما يعيب هذه الأقوال تضخيمها للمشكلة . فما لا شك فيه أن عدد التصرفات المشروعة يرجح كثيرا عدد التصرفات غير المشروعة وأنه ما زال هناك قدر من الأمانة والنزاهة في مجال الأعمال .

ويرى هورتون ولسلي أنه حينما يصبح الخط — بين ما هو جريمة وبين متطلبات أن يصبح الفرد « عمليا » لينجح في مهنته — رفيعا ، فليس مما يؤثر الدهشة أن يكثر عبور الأفراد لهذا الخط وبالتالي تكثر نسبة الجريمة .

ويذهبان إلى أنه من الطبيعي أن تكثر الجريمة في المجتمع الأمريكي الذي تقوم ثقافته أساسا على قيم المنافسة والجرى — بأى أسلوب — وراء النجاح .

(ج) نهج الاختلال الاجتماعي : The social disorganization approach

يدرس هذا النهج مشكلة الجريمة بحسبانها نتائج التغير الاجتماعي Social change فالجتمتع المستقر المترابط ترابطا وثيقا تقل فيه نسبة الجريمة .

(انظر في الموضوع : بلوتش ٦)

ومن المعروف أن نسق القيم System of values الذي يعتنقه أفراد مجتمع ما يعد من العوامل الأساسية في ربط ذلك المجتمع ربطا وثيقا . ونستطيع أن نقول — على

* صاغ سذرلاند نظرية « المخالطة الفارقة » Differential association لتفسير الجريمة ، وهي في جوهرها تقوم على القضايا المذكورة في المتن . (انظر سذرلاند ٢٤ ، ٢٣٤) .

مسبيل التجريد - أنه في العادة يجمع أفراد المجتمع على ولائهم لمبادئ أساسية كالحرية والديمقراطية والاعتقاد في جدوى التعليم . . . إلخ . وحين نجئ إلى مجال التطبيق والخبرة الحقة نجد أن هذه المبادئ الأساسية تترجم إلى شبكة واسعة من ضروب السلوك من أول المبادئ الرئيسية العامة حتى التفاصيل الدقيقة للحياة اليومية . وهذا التنظيم في العلاقات الإنسانية هو ما يطلق عليه التنظيم الاجتماعي .
Social organization .

ولكن القواعد التي تحكم المجتمع لا تؤدي وظائفها بكفاية على الدوام . فهي معرضة للانهار تحت تأثير التغير الاجتماعي في بعض جوانب المجتمع . وحين يحدث هذا يحاول الأفراد التكيف مع الظروف الجديدة بالاعتماد على الطرق القديمة ولكنهم لا ينجون من وراء ذلك إلا الإحباط والشقاء . وينقلب النظام الذي كان سائدا في الماضي إلى الماضي إلى ارتباك شديد، وهذه هي شروط الاختلال الاجتماعي . فما وقع ذلك على الجريمة ؟

إذا حللنا الجريمة على ضوء مفهوم الاختلال الاجتماعي فإننا نستطيع أن نلاحظ كيف أن تحول المجتمع - أي مجتمع - من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري صناعي يقلب قيمه رأسا على عقب ويضرب بالخلل جهاز الضبط الاجتماعي التقليدي . فضروب ضغوط الضبط الاجتماعي غير الرسمية Informal كأحكام الجيرة والمجتمع المحلي وتوقعات الأهل والأصدقاء والمعارف تختفي في المجتمع الحضري حيث يتحول الأفراد إلى ما يشبه الأرقام لا يعرف بعضهم بعضا .

ويخلق التغير الاجتماعي عديدا من المواقف والتصرفات الجديدة التي لا تعين الأعراف التقليدية على مواجهتها وإصدار أحكام قاطعة بشأنها . فإن كانت الأعراف الموجودة تستنكر القتل العمد أو الاغتصاب إلا أن هناك جوانب لا تقطع الأعراف الموجودة في صبغها بالصبغة الإجرامية . فهناك مخالفات تحدث في مجال الأعمال - كجرائم الخسارة - ليس في الأعراف أحكام قاطعة بشأنها لأنها تتناول تفاصيل فنية من الصعب الإلمام بها ومعرفتها ، مما يجعل العقاب عليها يفتقر إلى سند أخلاقي متين من المجتمع .

وينتج أيضا عن التغير الاجتماعى نشوء « جماعات مصالح » جديدة Interest Groupings تطفئ على الجماعات القديمة. وتظهر أيضا مهن ومصانع جديدة وكذلك تنمو « جماعات ضاغطة » Pressure groups جديدة من جميع الأنواع . وتحدث معارك متصلة فى سبيل الحصول على المراكز والقوة ، غالبا ما يخرق القانون أثناءها . وفى هذه الأحوال لا تعطى القيم الأخلاقية السائدة الأفراد ما يبتدون به للحكم على مشروعية بعض ضروب السلوك أو عدم مشروعيتهما.

٥ - مناقشة وتطبيق :

عرضنا فيما سبق الإطار المرجعى المثلث الجوانب هورتون ولسلى ، وقلنا أننا نتبنى هذا الإطار ونؤمن بأنه أساس صالح للنظر إلى الجريمة وبالتالي يصلح سندنا لنظام تصنيفى عام .

وإذا كان هورتون ولسلى فى تفصيلهما القول عن كل جانب من جوانب الإطار يوردان التطبيقات من المجتمع الأمريكى ، ويعينان بتحليل الثقافة الأمريكية ، إلا أننا نستطيع - مع ذلك - أن نستعين بهذا الإطار لأنه يتضمن قواعد مجردة يمكن أن تنطبق على مجتمعا .

وبيان ذلك أن أول جانب من جوانب الإطار وهو نهج الانحراف الشخصى نستطيع أن نطبقه بسهولة ما دام يوجد عندنا مجرمون يمكن القول عن سلوكهم الإجرامى أنه ينبع من ذواتهم بغير تأثير كبير من البيئة ، كعجزهم مثلا عن تمثل المعايير والقيم السائدة . . . إلى آخر ما شرحناه فيما سبق .

ويضع هورتون ولسلى عدة أسئلة توجه عند تطبيق هذا النهج وهى :

من هم الأشخاص والجماعات المنحرفة ؟

ما هى العوامل الشخصية والثقافية التى تسهم فى حدوث انحرافهم ؟

كيف يسهم انحرافهم فى خلق مشكلة الجريمة ؟

ما هى المتغيرات الموجودة للتعامل مع المنحرفين ؟

فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى نهج صراع القيم وحاولنا تطبيقه على مجتمعا العربى

نستطيع ولا شك أن نجد آثارا عديدة لهذا الصراع .

إن الباحث الاجتماعى الذى يعيش فى مجتمعنا يلمس انهيار كثير من القواعد الأخلاقية القديمة مما ترتب عليه إحساس كثير من أبناء الجيل الجديد بالضيق . لقد تغيرت الظروف وطرقت مجتمعنا طفرات عديدة سريعة إلى الأمام ، وتفتحت مجالات كثيرة كانت مغلقة من قبل . فقد نزلت المرأة مثلا إلى مجال العمل واختلطت بزملائها على قدم المساواة . فهل تستطيع القيم الأخلاقية القديمة أن تهدى أبناء الجيل الجديد فى مسارهم ؟ الواقع أنها لا تستطيع لا شىء إلا أنها حين وضعت ورسخت فى النفوس لم تكن تتنبأ بما سيؤول إليه الحال بعد عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة . وأصبحت الحاجة ماسة إلى نشوء قيم جديدة تتواءم مع الأوضاع الجديدة . ولكن من يضعها وكيف توضع ؟ لن يضعها إلا الذين يغمسون فى التجربة ، وسيضعونها بطريقة المحاولة والخطأ . وما دام الأمر كذلك فمن الطبيعى أن نعيم الحدود أمام الأفراد بين ما هو خطأ وما هو صواب ، بل وأكثر من ذلك بين ما هو مشروع وغير مشروع وما هو لإجراى وغير لإجراى .

ويضع هورتون ولسلى عدة أسئلة توجه عند تطبيق هذا النهج وهى :

ما هى القيم الواقعة فى صراع ؟ ما مدى حدة صراع القيم ؟

ما هى القيم الأكثر اتساقا مع القيم الأخرى ؟

ما هى القيم التى ينبغى أن يضحى بها فى سبيل التوصل إلى حل من

الحلول ؟

هل هناك بعض المشاكل غير القابلة للحل نتيجة الصراع الحاد المرير ؟

ويبقى بعد ذلك نهج الاختلال الاجتماعى .

أشرنا من قبل إلى أن هذا النهج ينظر للجريمة بمسبباتها ناتج التغير الاجتماعى .

ولذا نظرنا إلى مجتمعنا العربى اليوم وهو يخوض معركة التصنيع — التى عادة ما يترتب عليه تغير اجتماعى جذرى — لأدركنا جدوى هذا النهج فى دراسة الجريمة .

(انظر فى الموضوع : م . سويف ، ٣) .

ويمكن القول على أية حال أن التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى كان يفعل فعله فى المجتمع من سنين بعيدة نتيجة ظروف ومؤثرات حضارية عديدة . غير أنه سيكون من شأن آثار التصنيع أن تعمق من مدى التغير الاجتماعى الذى سيلحق جميع جوانب المجتمع وسيكون لهذا كله وقع على مشكلة الجريمة .

ويضع هورتون ولسلى عدة أسئلة توجه عند تطبيق هذا النهج وهى :

ما هى القواعد التقليدية فى المجتمع ؟

ما القوى التى غيرت الموقف ؟

ما القواعد التى انتهت ؟

ما الجماعات الغير الراضية ؟ وما هى المقترحات التى تعرضها ؟

ما القواعد أو التعريفات الجديدة التى يحتمل أن تنبع من الموقف ؟

ويثور بعد ذلك سؤال : كيف يتكامل هذا الإطار المرجعى المثلث الجوانب

فى بحث مشكلة الجريمة ؟

الواقع أن كل نهج يقوم بدور معين . إذ يشير نهج الاختلال الاجتماعى إلى الشروط التى فى ظلها تزيد الجريمة أو تنقص . أما نهج صراع القيم فهو يكشف عن ضروب التبرير التى يصطنعها بعض الأفراد لتبرير سلوكهم الإجرامى . وأخيراً يساعد نهج الانحراف الشخصى على فهم لماذا يكون بعض الناس معرضين لكى يصبحوا مجرمين أكثر من غيرهم .

ثانياً : الخطوط العريضة لتصنيف مقترح

(١) تحليل لفكرة الأنماط * :

نرى قبل أن نعرض التصنيف الذى نقترحه أن نقدم تحليلاً لفكرة الأنماط لنرى مدى صحتها ومقدار جدواها فى نطاق علم الإجرام . ذكرنا من قبل أن علماء

* انظر : عرضاً مستفيضاً للموضوع فى (كاتزوف ، ١٦ ، ١٧٤ وما بعدها) .

السلوك الإنساني بذلوا محاولات عديدة لتصنيف البشر ووضعهم في أنماط .
وبرغم التغييرات والتعديلات التي أدخلت على فكرة الأنماط ، وبرغم النقد العنيف
الذى وجه إليها فما زال بعض الباحثين يؤمنون بأن هناك بين التكوين الفيزيقي
وسمات الشخصية ليس فقط مجرد ارتباط بل علاقة عليه .

غير أن محاولات الترميز قائلتها صعوبات أهمها غموض مفهوم النمط type
والخلط في تحديد معناه .

ويقرر كاتزوف أنه لإزالة هذا الخلط يتعين علينا أن نفرق بين عملية وضع
الأفراد في قوالب جامدة Stereotyping وعملية الترميز بالمعنى الدقيق
Typification . فالعملية الأولى يقدم عليها غير المتخصصين Laymen حين يطلقون
أحكاما عامة على الأفراد تفتقر إلى الضبط والتحديد ، وقبل ذلك ينقصها السند
العلمي .

فهناك أفكار شائعة مثلا عن الشخص البدين تذهب إلى أنه عادة ما يكون
سعيدا ، وأن الشخص النحيل يكون عادة متشائما . هذه الأفكار الشائعة مثل
عملية وضع الأفراد في قوالب جامدة . وهذه العملية بذاتها تصبح عملية ترميز
إذا ما زاولها المتخصصون ، وخصوصا إذا ما أخذت شكل المقاييس
الكمية . فكلما أقيمت الأنماط على أساس التزام الدقة — أو على الأقل —
محاوله مراعاتها كلما استحقت مزيدا من التقدير . وذلك لأنها — على الأقل —
تمثل محاولات لإثبات صدق Validity فكرة وجود الأنماط على أسس علمية .

ولكن وجهت عدة انتقادات لأغلب محاولات الترميز ويمكن إجمال هذه
الانتقادات في نقطتين :

١ — الاعتقاد القبلي A priori في الوجود الفعلي للأنماط .

٢ — نقد فكرة الأنماط ذاتها .

ومضمون النقد الأول أن كثيرا من الباحثين أقاموا تصنيفات وسعوا
لجمع الأدلة العلمية التي تثبت صدقها بكل وسيلة . ولم يكن غرضهم اختبار

فرض معين بطريقة محايدة . ولكنهم سعوا لإثبات مجموعة من الأفكار اعتنقوها وآمنوا بها مقدما . وهكذا وقعوا في خطأ منطقي هو المصادرة على المطلوب . فقد كان المنطقي يتطلب منهم أن يبرهنوا أولا على صدق فكرة الأنماط قبل أن يبذلوا جهدهم في إقامة أنماط معينة للبشر أيا كانت أسس إقامتها .

ومن ناحية أخرى وجهت انتقادات عديدة لفكرة الأنماط في حد ذاتها . فمن شأن التمييز وضع الشخص في نمط معين ونسبة عدد من السمات المعينة له : مزاجية أو جسمية أو سيكولوجية أو اجتماعية حسب نوع التصنيف . مع أن هذا العدد المعين من السمات قد لا يتوفر كله في الفرد ، وبذلك تنتهي إلى صب الأفراد في قوالب جامدة تتجاهل الفروق بينهم وتؤدي إلى إصدار أحكام خاطئة عليهم . ذلك بالإضافة إلى أن محاولات التمييز المختلفة لم تنظر للشخصية الإنسانية في تكاملها وديناميكياتها ، فعزل جانب معين منها وربطه بسمات معينة ليس إلا تبسيطا غللا للصورة الكلية لها .

ويذهب كاتزوف إلى أن هناك عيوباً منهجية عديدة تشوب الأدلة العلمية التي يسوقها الباحثون الذين أقاموا نظماً للتصنيف على أساس الأنماط . ويدلل على ذلك بمناقشة تصنيف كرتشمير الذي سبق أن أشرنا إليه . فيقرر أن كرتشمير من ناحية ، اعتمد على أحكام البدهة Common-sense الشائعة التي مبناها وجود علاقة بين شكل الشخص الخارجي وسمات نفسية معينة . ولم يحاول كرتشمير أن يتحقق من صدق هذه الأحكام . وكان يفترض أنه ما دام أن الناس يعتقدون مثل هذه الآراء فلا بد أنه توجد أنماط حتى لو كانت الأنماط الحقيقية — إذا كانت ثمة أنماط على الإطلاق — تختلف عن تلك التي يذيع افتراض وجودها .

ومن ناحية أخرى اعتمد كرتشمير على مجموعة أخرى من الشواهد استقاها من الدراسات التي أجريت على جماهير من نزلاء المؤسسات العقلية . وليس أمراً مثيراً للدهشة أن نجد الجمهور العام لا يتبع نفس النماذج التي تتكون منها هذه الجماعات المختارة . وقد قرر كلينبرج Klinberg في نقده للدراسات التي قام بها كرتشمير ومن تبعه من الألمان ، أن الجماعات التي درست كانت

متباينة تباينا كبيرا فيما يتعلق بالسن والجنس والذكاء والمستوى الاقتصادي والتعليمي . وهذا يعني بالطبع أن عملية اختيار قد أجريت لتتضمن هؤلاء الذين يناسبون التصنيف . هذا إلى جانب أن الباحثين الألمان فشلوا في تقديم مقاييس للتشتت Dispersion للبيانات التي حصلوا عليها مما يجعل من المستحيل تقويم دلالة نتائجهم .

هذا مثل للانتقادات المنهجية التي توجه لمحاولات النميط المختلفة . وقد أدت هذه الانتقادات إلى هجر فكرة الأنماط بصورتها التقليدية لأنها لم تغد كثيرا في فهم السلوك الإنساني ، بل ليس هناك حتى الوقت الراهن أدلة علمية تثبت وجودها (انظر : أولد ٢٨ ، ٧٤) .

(ب) تصنيف مقترح :

مع إيماننا بعقم فكرة الأنماط إلا أننا نرى أن تقسيم المجرمين إلى فئات Categories أمر له أهمية بالغة في تصميم البحوث التجريبية وفي تفسير نتائجها على السواء حسب ما أشرنا في بداية هذا الفصل . لذلك فما نقترحه ليس تصنيفا للمجرمين يعين على وجه التحديد سماتهم العضوية أو النفسية أو الاجتماعية ، ولكنه أقرب ما يكون إلى تصنيف للمواقف التي يمر بها المجرمون . هو محاولة مبدئية تهدف إلى تصور الأشكال المختلفة للعلاقة الجدلية بين الفرد وبيئته . وقد تبدو هذه المحاولة — لأول وهلة — غير ذات قيمة كبيرة ، غير أننا نرجو بعد عرضها أن تحقق بعض ما نهدف له من الفهم العلمي الواقعي للجريمة والمجرم في مجتمعتنا .

تقوم المحاولة على تصنيف المجرمين بصفة عامة إلى ثلاث فئات :

المجرمون في نظر القانون ، المجرمون الاجتماعيون ، المجرمون الفرديون .

ونفصل القول فيما يلي عن كل فئة من هذه الفئات :

١ - المحرمون في نظر القانون :

من هو المحرم في نظر القانون ؟ إن تحديده يتصل أوثق اتصال بالمسكلة التي سبق أن ناقشناها تحت عنوان : « علام ينصب تصنيف المجرمين » ، وقلنا إنها من أهم المشاكل المنهجية في علم الإجرام المعاصر والتي يعبر عنها بمسكلة التعريف الاجتماعي للجريمة . وقلنا إننا عرضنا المشكلة في مقال سابق وانتهينا إلى ضرورة الاعتماد على التعريف القانوني كإطار للسلوك الإجرامي . ولكن إلى جانب ذلك يتعين صياغة تعريف اجتماعي للجريمة يؤدي وظيفته داخل نطاق الأفعال المجرمة وفق ما يرى القانون . ووظيفته الأساسية كما قلنا هو استبعاد بعض أنماط المجرمين التي يتعسف القانون - لأسباب عديدة - ويعتبرهم مجرمين حتى يخلص أماننا المجرمون حقاً الذين ينبغي على علم الإجرام أن يعنى ببحثهم حتى يتفهم ديناميات السلوك الإجرامي .

ولقد حدد هورتون ولسلي بعض هؤلاء المجرمين وضرباً مثلاً بمن يرتكب الجريمة نتيجة الجهل بالقانون . فمن المعروف أن هناك قاعدة رئيسية في قانون العقوبات مؤداها « لا يعذر أحد بالجهل بالقانون » ومعناها أنه لا يقبل من متهم أن يدافع مسئوليته عن ارتكاب الجريمة بأنه كان يجهل أن السلوك الذي مارسه مجرم . ويضع القانون قرينة قاطعة - لا تقبل لإثبات العكس - على علم الأفراد بالقانون وهي نشر القانون في الجريدة الرسمية .

ولعل من الواضح هنا مدى تعسف القانون في المعايير التي يضعها . وإن كان هذا التعسف يبرر على أساس ضرورته لحماية مصلحة المجتمع وأمنه ، فلو فتح باب الدفع بالجهل بالقانون على مصراعيه لدفع به كل متهم وتثور بالتالي مشاكل عديدة تتعلق بالإثبات .

غير أنه إذا كان للقانون أن يضع ما يشاء من معايير ، فإن علم الإجرام - وهدفه الأساسي فهم السلوك الإجرامي - ليس عليه أن يعتمد على هذه المعايير . ولذلك يتعين استبعاد فئة المجرمين الذين يرتكبون الجريمة نتيجة جهلهم بالقانون

من نطاق المجرمين . ويضاف إليهم أيضا أولئك الذين يثبت أنهم أدينوا ظلما . وهناك أمثلة عديدة على المعايير التعسفية التي يصطنعها قانون العقوبات في سبيل تحقيق أغراضه ، غير أننا نتخير مثلا واحدا منها لأهميته للمناقشة .

يعرف قانون العقوبات نوعا من الجريمة يطلق عليه « الجريمة المستحيلة استحالة مطلقة » ومثالها أن يطلق شخص عيارا ناريا على شخص آخر بقصد القتل فيثبت أن أطلق النار على جثة لأن الشخص المراد قتله كان قد مات قبل ذلك من غير أن يعرف من أطلق الرصاص . هذا الفعل لا يعد قتلًا لأن من أركان جريمة القتل أن يقع على إنسان حي .

مثل هذا السلوك لا يعد سلوكا إجراميا ما دام لا يعده القانون جريمة ولا يعاقب عليه . ولكن إذا ما طبقنا قواعد علم الإجرام ألا يعد مثل هذا الشخص مجرما ؟ بمعنى ألا يعد سلوكه كاشفا عن نفسية إجرامية ؟ لقد انتوى هذا الشخص القتل وثوافر لديه القصد الجنائي ومارس فعلا سلوكا خطرا وهو إطلاق الرصاص غير أن سعيه خاب لسبب خارج عن إرادته فهل يعنى ذلك أن نخرجه من عداد المجرمين ؟

هذا مثل للنتائج الغريبة التعسفية التي تنجم من تطبيق المعايير القانونية . فإذا نظرنا من جانب آخر للجرائم غير العمدية نجد أن مرتكبها يعدون مجرمين في نظر القانون . وإن كانت الجرائم العمدية تقوم على القصد الجنائي فإن الجرائم غير العمدية تقوم على مجرد الخطأ . ومثالها أن يضع شخص لإصيص زرع على شرفة منزله فيقع على شخص كان سائرا في الطريق العام فيقتله . فهذه جريمة غير عمدية تكون جنحة القتل الخطأ .

إذا نظرنا لهذا المثال المحدد هل نستطيع أن نقول أن الخطأ الذي ارتكبه صاحب الإصيص والذي يتمثل في عدم احتياطة وتبصره يرقى إلى مرتبة السلوك الإجرامى ؟ وهل يستوى سلوكه مع سلوك المجرم المحترف أو القاتل أو غيره من المجرمين ؟

إننا نعتقد أنه لا يستوى من يرتكب جريمة غير عمدية بمن يرتكب جريمة

عمدية ، إذ الثانية تكشف عن انحراف أصيل عن القيم الاجتماعية السائدة .
ولذلك نرى استبعاد فئة الجرائم غير العمدية من نطاق علم الإجرام . ونرى
أن مرتكبها مجرد مجرمون في نظر القانون وهم — في الغالب — لا يثيرون مشكلة
تتعلق بعلاجهم لأن الجريمة سلوك عارض في حياتهم .

٢- المجرمون الاجتماعيون :

المجرم الاجتماعي — وفق ما حددته لند سمث وذهنام — هو الذى تحبذ سلوكه
قيم ثقافة ما . وفى هذه الحالة لا تصبح المشكلة مشكلة سمات معينة يتصف بها
أفراد بل تصبح سمات خاصة بمجتمع محلى يمكن القول أنه منحرف بمعاييره عن
المعايير السوية التى يعتنقها المجتمع الكبير . (انظر : كوبرين ١٧) .
وعلاج مثل هؤلاء المجرمين يتجاوز نطاق علم الإجرام لأنه يتعلق بتنظيم
المجتمع بوجه عام .

نكتب هذا وفى ذهننا مثل واضح هو جرائم القتل بدافع الثأر فى الصعيد .
هذه المشكلة فى الواقع ليست مشكلة أحاد من المجرمين ، بل إنها مشكلة ثقافة
فرعية تعتنق قيما وتقاليد وعادات منحرفة عن قيم المجتمع الكبير . هذه القيم التى
تعرض على الأخذ بالثأر متضمنة فى الثقافة الفرعية لهذا المجتمع . ونتيجة لذلك
تصبح عملية التنشئة الاجتماعية مطبوعة بهذا الطابع . فى ظل مثل هذه الثقافة
ينشأ الأفراد ويتمثلون كل ما فيها من اتجاهات ، ولذلك فسلوكهم يعد من وجهة
نظر علم النفس متكيفاً مع البيئة التى يعيشون فيها . وما السلوك ؟ أليس هو التفاعل
بين الكائن وبيئته ؟

ولكن ماذا يترتب على التحديد الذى وضعناه للمجرم الاجتماعى وما أثره
فى تصميم البحوث التجريبية فى علم الإجرام ؟

إذا وافقنا على هذا التحديد فسيترتب على ذلك أن أنسب منهج لدراسة
هؤلاء المجرمين ليس دراسة شخصياتهم فى المعمل ، بل يتعين اللجوء إلى المنهج
الأنثروبولوجى لدراسة المجتمعات المحلية التى عاشوا فيها ومعرفته نظمها وأعرافها

وتقاليدها ، أى معرفة المهد الأصل الذى نمت فيه شخصياتهم * .
وهناك مناهج أخرى لتحقيق هذا الغرض مثل المنهج الاجتماعى الثقافى وقد
اعتمدت عليه بعض الدراسات القيمة فى علم الإجرام . (هويت ١٧) .
وهذا المنهج الأخير يمكن الاعتماد عليه فى دراسة الأحياء المزدهمة الفقيرة
التي يغلب فيها أحيانا ارتكاب نمط معين من أنماط الجريمة * * . (انظر :
كويرين ١٧) .

وأهمية تحديد فئة المجرمين الاجتماعيين لا تظهر فقط فى انتخاب أصلح
مناهج البحث العلمى وفاء بالغرض بل لأنها لتتعدى ذلك إلى تحديد أنسب تدابير
العلاج .

ففى مشكلة كمشكلة الثأر — ووفق تحديدنا لها بأنها مشكلة مجتمعة محلى
منحرف بقيمه عن المجتمع الكبير — يجب أن ينظر للعلاج لا على أنه علاج
بضبة أفراد مجرمين بل على أنه عملية إعادة تنظيم للمجتمع . فإذا أردنا أن نغير
من أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة فى مثل هذا المجتمع فلن نجد أن يكون
التغيير من الخارج . بل لابد — كما يقرر كاردنر Kardiner — من تغيير الواقع
المادى الذى يحيط بالأفراد فذلك هو السبيل الوحيد لكى تتغير أساليب التنشئة
الاجتماعية ، وبالتالي تختفى هذه القيم التى تحض على الثأر وتشجع عليه .

٣ — المجرمون الفرديون :

المجرم الفردى يمارس ضروبا من السلوك الإجرامى لا تعصدها قيم ثقافية فرعية
ما . ولا يخرج حديثنا عنه عما عرضه لند سمث ودونهام فى حديثه عن المجرم
الفردى ، وكذلك ما نقلناه عن هورتون ولسلى فى حديثهما عن نهج الانحراف
الشخصى .

* وهذا ما فعله المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناحية ، انظر : بحث القتل فى الإقليم
المصرى ، الجزء الأول : الثأر ، بحث أنثروپولوجى (دراسة فرعية) ، يناير ١٩٦٠ ، (بحث غير
منشور) .

* * يمكن أن نذكر على سبيل المثال سى « الباطنية » فى القاهرة الذى يقوم أساساً على
الانتجار فى المخدرات .

مناقشة وختام :

عرضنا فيما سبق لمشكلة تصنيف المجرمين وقلنا أنها من أهم المشكلات المنهجية في علم الإجرام المعاصر . وآثرنا أن نبدأ - في الفصل الأول - بدراسة لبعض الجوانب المنهجية التي يثيرها التصنيف ناقشنا فيها عدة نقاط . ثم عرضنا في الفصل الثاني لنظم تصنيف المجرمين التقليدية عرضا نقديا . وبعد ذلك عرضنا لمحاولتين معاصرتين على جانب كبير من الأهمية : محاولة لندسمث ودونهام ومحاولة هورتون ولسلى . ثم حاولنا في النهاية أن نقدم وجهة نظر حسنا في بدايتها بعض المشاكل المنهجية ثم عرضنا خطوطا عريضة لتصنيف مقترح . وتبقى بعد ذلك بضعة نقاط نريد أن نشير إليها لتضع حدودا لما عرضناه .

من بين الصعوبات التي تواجه العلوم الاجتماعية وتعوق نموها السريع المطرد أن البحث الذي يجري في ظل ثقافة ما لا يمكن تطبيق النتائج التي ينتهي إليها بطريقة ميكانيكية على جميع المجتمعات . بل يتعين إعادة إجراء البحث لأن النتائج غالبا ما تتغير وقد تنعكس تماما نتيجة لاختلاف الثقافة .

فإذا قبلنا هذه المقدمة فعلينا ألا نسلم بنظم التصنيف التي يضعها باحثون في مجتمعات غير مجتمعتنا العربى . بل يتعين علينا أن نختبر صدق هذه التصنيفات على ضوء البحوث التجريبية التي تجرى على مختلف أنماط السلوك الإجرامى .

وإذا كنا لا نذهب إلى حد القول بوجود نمط إجرامى خاص للمجرم العربى ، إلا أن الظروف الثقافية ذات أثر بعيد ولا شك في طبع السلوك الاجتماعى عموما ، وبعض أنماط السلوك الإجرامى خصوصا بطابع معين . ومن شأن هذه الحقيقة أن تجعلنا نتحرز في قبول النظريات التي يضعها الباحثون الأجانب لتفسير السلوك الإجرامى .

كل ذلك يجعلنا نعتقد اعتقادا أكيدا أن العلوم الاجتماعية - بوجه عام - في مجتمعتنا العربى وعلم الإجرام - بوجه خاص - لن يكتب لها النمو والتقدم إلا إذا وضعت في اعتبارها أنها في حاجة - أشد الحاجة - إلى أن تكون محلية ،

بمعنى أنه يتعين على الباحثين فيها أن يضعوا مقومات ثقافتنا العربية وطابعها الخاص في الاعتبار وهم يصممون بحوثهم وهم يفسرون نتائجها على السواء .
لكل ما سبق لا نعتبر التصنيف المقترح الذى قدمناه سوى مجرد فرض لابد وأن يخضع للاختبار لمعرفة مدى صدقه .

المراجع

- ١ - السيد يس السيد ، مشكلة التعريف الاجتماعى للجريمة ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثانى ، العدد الثالث ، ٣٧٥ - ٣٨٣ .
- ٢ - لويس كامل وآخرون ، الشخصية وقياسها ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٩ .
- ٣ - مصطفى سويف ، أثر التغيرات الاجتماعية فى الاضطرابات النفسية ، مجلة الصحة النفسية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ٩٣ - ١٠٣ .
- ٤ - يوسف مراد ، تصنيف النماذج الجنسية والمزاجية حسب شلدن ، الكتاب السنوى فى علم النفس ، المجلد الأول ، ١٩٥٤ ، ٣١٤ - ٣٢٢ .

5. Bianchi, H. *Position and subject-matter of Criminology*, Amsterdam: North-Holland Publishing Company, 1956.
6. Bloch, H.A. Social change and the delinquent personality, in *Current approaches to delinquency*, New York : Nappa Year book, 1949, 231-247.
7. Cassirer, E. *An Essay on Man, an introduction to a philosophy of Human Culture*, New York : Doubleday & Company, Inc., 1953.
8. Di Tullio, B. *Manuel d'Anthropologie Criminelle*, Paris : Payot, 1951.
9. Ferri, E. *Criminal Sociology*, New York : D. Appleton and Company, 1896.
10. Garofalo, B.R. *La Criminologie, etude sur la nature du crime et la théorie de la pénalité*, Paris : Félix Alcan, 3ed., 1892.
11. Glueck, S. & Glueck, E. *Unraveling juvenile delinquency*, U.S.A. : Harvard University Press, 1951.
12. Helson, H. *Theoretical foundations of psychology*, (edited), Toronto, New York, London : D. Van Nostrand Company, 3ed., 1957.
13. Horton, P.B. & Leslie, G.R. *The sociology of social problems*, New York : Appleton - Century - Crofts, Inc., 1955.
14. Hurwitz, S. *Criminology*, London : George Allen & Unwin Ltd., 1952.
15. Jung, C.G. *Psychological types, or the psychology of individuation*, translated by H.G. Baynes, London : Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., Ltd., 1938.
16. Kattsof, L.O. *The design of human behavior*, Saint Louis : Educational Publishers Inc., 1es. ed., 1953.
17. Kobrin, S. The conflict of values in delinquency areas, *Amer. Socio. Rev.*, Vol. 16, No. 5, 653-661.
18. Lewin, K. *A dynamic theory of personality*, selected papers, New York and London : McGraw Hill Book Company, Inc., 1935.
19. Lundsmith, A.R. & Duham, H.W. Classification of criminals, in Vedder C.B. & others, *Criminology : A book of readings*, ed. New York : The Dryden Press, 1953, 81-89.
20. Miller, J.G. Toward a general theory for the behavioral sciences, in White, L.D., *The state of the social sciences*, ed., The University of Chicago press, 1956, 29-65.,

21. Runs, D.D. *Dictionary of philosophy*, New York : philosophical Library, 1942.
22. Sheldon, W.H. *Varieties of delinquent youth*, New York : Harper & Brothers publishers, 1949.
23. Sullivan, J.W.N. *The limitations of science*, A mentor book, New York : The new American library, 1952.
24. Sutherland, E. *White Collar crime*, New York : The Dryden Press, 1949.
25. —, The white collar crime, in *Encyclopedia of Criminology*, edited by Branham V. & Kutash S., New York : philosophical library, 1949.
26. Taft, D.R. *Criminology*, New York : The Macmillan Company, 1956.
27. Uexkull, J.V. *Theoretical biology*, London : Kegan Paul, Trench, Trubner & Co. Ltd., 1926.
28. Vold, G.B. *Theoretical Criminology*, New York : Oxford University press, 1958.
29. White, W.F. *Street corner society, The social structure of an Italian slum*, The University of Chicago Press, 1955.
30. Wolman, B.B. *Contemporary theories and systems in Psychology*, New York : Harper & Brothers, 1960.
31. Whitcad, A.N. *Adventures of ideas*, New York : Penguin Books, 1942.

CLASSIFICATION OF CRIMINALS

By

E.Y. ELSAYED LL.B., LL.M.

Researcher, National Centre of Social and Criminological Research

Classification of criminals is one of the most important methodological problems in contemporary criminology. The various studies which dealt with the problem are not deep enough. Most writers approaching the problem, do not discuss thoroughly the notions of classification and type, although their analysis is very crucial, if adequate solutions are to be achieved.

Hence, the writer tries from the outset to point out some general methodological problems of classification which must be faced before discussing the question of classification in criminology.

A brief survey of some previous systems of classifications is presented. These are the classifications of Lombroso, Ferri, Garofalo, Valburg and Franz Von Liszt. Also are presented some important new classifications, such as the classifications of Di Tullio and Sheldon.

The writer points out, that none of these classifications, old and new, can reach its goal without constantly pressing and stretching the facts for the sake of rendering the classification a homogenous whole. Many of them, started from the presupposition that there is between the physique and the personality of the criminal not only a correlation, but also a causal relationship. This thesis cannot, however, stand a critical test. There has been no acceptable demonstration of any relationship between physique and personality within the normal range of individual variations. Modern criminology seems entirely to have given up these views.

However, some scholars have tried to make systems of classifications not affected by a priori convictions. As an example of this approach, the classifications made by Lundsmith & Dunham, and Horton & Lesli are presented and thoroughly analyzed.

At last, the writer presents "A point of view". He emphasizes the three-fold frame of reference which has been suggested by

Horton & Lesli as a base for studying social problems. This frame of reference concludes the personal deviation approach, the social disorganization approach, and the conflict of values approach.

After criticizing the thesis of "types", the writer suggests a tentative classification of criminals consists of three categories :

- The legalistic criminal.
- The individual criminal.
- The social criminal.

In conclusion, the writer points out the importance of testing the validity of this tentative classification. He hopes that this study may succeed in contributing to a realistic understanding of crime and the criminal in the Egyptian society.

مواد التتبع .. المستخدمة في الكشف عن بعض الجرائم

الدكتور زكريا إبراهيم الدروى
خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

و

الرائد عبد العزيز حمدى
مدير المعمل الجنائى بوزارة الداخلية

مقدمة :

هناك كثير من جرائم السرقة يصعب اكتشاف أمرها برغم تكرار ارتكابها ، بسبب عدم ترك مرتكب الجريمة لأى أثر يدل عليه ، وإن ترك بصمة لأصبع يده فإنها لا تصلح لإقامة الدليل عليه بسبب طبيعة عمله فى المكان الذى حدثت به السرقة وضرورة لمسه للأجزاء المختلفة الموجودة به ، وعدم إمكان مراقبته فى جميع تحركاته وخطواته . ونرى هذا النوع من السرقات يحدث من خدم المنازل الذين من واجبهم القيام بتنظيف وترتيب الأثاث داخلها ، وينتـهـز بعضهم فرصة خروج أصحاب المنزل منه أو انشغالهم فى أمر من الأمور فى أحد الحجرات بعيداً عن أعينهم فيقوموا بسرقة النقود أو الحلى من درج المكتب أو من دولاب الملابس أو بفتح مخزن المأكولات لسرقة اللعب المحفوظة منه ويكررون هذه السرقات معتمدين على سهولة ارتكابها وعدم جدوى اتـهـامهم لعدم وجود الدليل على ذلك . وعندما يكتشف أصحاب المنزل اختفاء تلك الأشياء من أماكنها ينكر الخدم علمهم بوجودها وسرقها ويكتفى أصحاب المنازل بطرد الخدم مع عدم إبلاغ الشرطة فى كثير من الحالات بسبب عدم وجود دليل اتهام .

وهناك نوع آخر مشابه لهذه السرقات يقع فى المصانع والمؤسسات والمكاتب

التجارية التي يكثر فيها عدد العمال ويصعب قيد حركتهم في داخل مبنى المصنع أو المؤسسة فينتهز بعضهم انشغال صاحب العمل أو من في عهده النقود أو المستندات وتغيبه لحظات عن أماكن وجود المطلوب سرقة فيقومون بالسرقة ويكررون هذا العمل كلما سنحت الفرصة بذلك . ولا يملك صاحب المسروقات شيئاً حيال ذلك ، كما تعجز الشرطة عن عمل كمين لضبطه بسبب عدم معرفة الوقت الذي سوف يعود فيه السارق إلى ارتكاب جريمته مرة أخرى أو احتمال علم السارق بأمر هذا الكمين فلا يقدم على ارتكاب السرقة لحين تأكده من عدم وجود أحد .

وكما تحدث تلك السرقات من خدام المنازل والعمال والفراشين في المصانع والمؤسسات فلإنها تحدث بطرق أخرى . ففي جرائم الرشوة التي يتم ضبطها إما بعمل كمين في المكان الذي يتم فيه تسليم النقود أو الهدية أو بأخذ أوصافها بدقة فإن كثيراً ما يشعر المرتشي بوجود رجال الشرطة بجانبه الأمر الذي يؤدي به إلى اليقظة والاحتياط إما بعدم استلام الشيء موضوع الرشوة أو تغير مكان الاستلام بحيث يتم في مكان يصعب على رجال الشرطة دخوله كأن يتم داخل منزل الشخص المرتشي . ولما بأخذ أرقام النقود التي سوف تسلم إلى المرتشي ثم ضبطها معه وهذه الطريقة أيضاً فيها عيوب وخطورة ، فإذا ما شعر المرتشي بأنه مراقب ، فإنه سوف يتخلص من النقود بأي وسيلة بأن يلقيها جانباً بعيداً عنه ويدعى بأنه لا يعلم عن وجودها شيئاً أو يدعى عدم ماكيته .

ولا يقتصر أمر ارتكاب هذه الجرائم على سرقة النقود أو الحلي أو الرشوة بل نراها تتخذ شكلاً آخر ، ففي حالات التهديد بالكتابة وتزوير المستندات نرى أنه من الصعب اكتشاف أمر فاعلها لأن محرر الخطاب يقوم باستخدام الحبر في كتابة خطابات التهديد أو عند تزوير المستندات ، وليس من شك أن الحبر المستخدم يستعمله عدد كبير من الناس الأمر الذي لا يمكن به إثبات أن حبراً معيناً قام بالكتابة به الشخص المشتبه فيه وهو الأمر الذي يحتاج إليه المحقق في إثبات الفعل على الفاعل .

وفي حالة تكرار سرقة السوائل المختلفة كالبنزين والزيوت وصعوبة تحديد ما إذا كانت تخص شخصاً بذاته من عدمه بسبب تشابه الموجود منها في السوق سواء في اللون أم في الرائحة أم في التركيب ، واحتياج المحقق إلى إثبات سرقة سائل معين من مكان معين وصجزه عن ذلك .

كل هذه الأسباب دعت الباحث الجنائي إلى التفكير في إيجاد حل يمكن به أن يكشف عن تلك الجرائم ويمدد شخص مرتكبها بطريقة قاطعة .

الغرض من هذا البحث :

مما سبق نجد أن استخدام هذه المواد له فائدة كبيرة في البحث الجنائي . وأهم أغراض هذا البحث هو دراسة أكبر عدد من المواد التي يمكن الاستفادة بها لسهولة الحصول على أى مادة منها وعدم الارتباط بعدد محدود من هذه المركبات، وكذلك معرفة مدى صلاحيتها من حيث انطباق الصفات السابق ذكرها والتي يجب أن تتوافر في هذه المواد .

خطوات العمل :

- ١ - دراسة صفات المادة في الحالة الصلبة من حيث شكلها البللورى واللون في الضوء العادى وتحت الأشعة فوق البنفسجية .
- ٢ - قابلية ذوبان المادة في الماء وفي حالة ذوبانها تأثير إضافة الأحماض المخففة مثل حامض الخليك وتأثير القلويات كالتوشادر من حيث الذوبان أو اللون وقد تم اختيار هاتين المادتين لعدم تأثيرهما الضار على الجسم .
- ٣ - دراسة قابلية ذوبان المادة في المذيبات العضوية وأهمها الأسيتون وكحول الإيثايل .

٤ - فحص المحاليل السابقة تحت الأشعة فوق البنفسجية .

٥ - دراسة صلاحية استخدام هذه المواد من حيث :

(١) رشها على ورق أبيض وورق ملون وفحصها في الضوء العادى

والأشعة فوق البنفسجية .

(ب) ملاسة هذا الورق باليد وفحص اليد لمعرفة قابلية المادة للانتقال بالتلامس وملاصقتها لليد .

(ج) غسل اليد بالماء وإعادة فحصها لمعرفة مدى إزالة المادة بالغسيل .
وقد روعي في اختيار المواد المذكورة أن تتوافر فيها بعض الصفات أهمها :
١ - أن تكون غير متداولة في المكان الذي سوف تستخدم فيه وأن لا تكون جزءاً من مادته حتى يمكن تفسير وجودها .

٢ - أن تكون مادة غير ضارة عند لمسها أى لا تؤذى الجلد أو الجسم الموضوعة عليه .
٣ - ألا تتفاعل مع الجسم الموضوعة عليه لكى لا يتغير من شكله أو تركيبه .

٤ - أن يكون لونها مشابهاً إلى حد كبير للون الجسم الذى سوف توضع عليه أو الجسم الذى سوف تنتقل إليه لكى لا تثير الانتباه فيعمد إلى إزالتها .
٥ - ألا تكون ذات رائحة نفاذة لكى لا تلفت الأنظار لوجودها .
٦ - أن تكون ناعمة اللمس ودرجة انتقالها والتصاقها بالأجسام كبيرة .
٧ - أن تكون مادة صعبة الإزالة من الجسم الذى سوف تنتقل إليه سواء عن طريق المسح أم الغسيل بالماء لكى لا يمكن للشخص القيام بغسلها وإزالتها عندما يلاحظ وجودها .

٨ - أن تكون طرق الكشف عن وجودها طرقاً طبيعية أو كيميائية بسيطة وميزة بحيث لا تضر الجسم أو تغير من طبيعة المادة ومن هذه الطرق استخدام الأشعة فوق البنفسجية لإظهار التوهج الفلورسنتى للمادة أو استخدام الماء أو الكحول أو حامض مخفف جداً لإظهار ألوان الأصباغ المستخدمة أو استخدام الضوء الطبيعي للتأثير على المادة وإظهارها للعين المجردة .

النتائج :

من نتيجة فحص المواد السابقة يمكن تقسيم المواد الصالحة للاستعمال إلى المجموعات الآتية حسب طريقة الكشف عنها :

- ١ - مواد عديمة اللون في الضوء العادى إلا أنها تعطى توهج فلورسنتى عند تعرضها للأشعة فوق البنفسجية .
- ٢ - أصباغ ذات توهج فلورسنتى عند تعرضها للأشعة فوق البنفسجية .
- ٣ - أصباغ ليس لها توهج فلورسنتى .
- ٤ - مواد تتفاعل مع الجلد وتعطى مركبات ملونة ثابتة وصعبة الإزالة .

١ - المواد عديمة اللون في الضوء العادى وتوهج تحت أشعة فوق البنفسجية :

١ - الأنتراسين : Anthracene

مسحوق أبيض وله توهج فلورسنتى بنفسجى عند ما تكون المادة على درجة كبيرة من النقاوة ولكن المادة التجارية لونها أصفر مخضر وتوهجها أخضر اللون وهو سهل الالتصاق باليد ولكن يمكن غسله بالماء والصابون بدرجة متوسطة . من خواصه أنه لا يذوب في الماء ولا في الأحماض المخففة ولا في محلول النشادر ولكنه يذوب في معظم المذيبات العضوية وأهمها الأسيتون والكحول والبنزين ، وعاليل الأنتراسين في هذه المذيبات لها توهج فلورسنتى بنفسجى .

يستخدم الأنتراسين كمادة ذات توهج فلورسنتى وذلك بفحص الجسم أولاً ثم إضافة نقطة ماء فيظهر التوهج بوضوح بلونه الأخضر المميز ثم يضاف كحول فيذوب الأنتراسين ويعطى توهجاً بنفسجى اللون .

٢ - ثنائى الفينيل : Diphenyl

المادة الصلبة عبارة عن قشور لامعة لها وهج فلورسنتى قوى بنفسجى تحت الأشعة فوق البنفسجية ولا تذوب في الماء والأحماض المخففة ومحلول النشادر ،

وتظل المادة محتفظة بتوهجها ولكنها تذوب في الأسيتون والكحول مع فقدها لخاصية التوهج .

يوصى باستخدام هذه المادة كمادة لها توهج فلورسنتى بعد صحنها إلى مسحوق ناعم ليسهل التصاقها باليد أو المواد المستخدمة مع العلم بأن درجة التصاقها متوسطة .

٣- حامض الإنثرانيليك : Anthranilic Acid

مسحوق أبيض لامع ذو توهج فلورسنتى قوى لونه بنفسجى تحت الأشعة فوق البنفسجية وهو لا يذوب في الماء ولكنه يذوب في حامض الخليك ومحلول النشادر والأسيتون والكحول ومحلول المادة في الكحول لونه أزرق باهت في الضوء العادى وله توهج فلورسنتى قوى الأشعة فوق البنفسجية .
لذلك يوصى باستخدام الكحول عند الكشف عن آثار المادة تحت الأشعة فوق البنفسجية . ودرجة التصاق هذه المادة باليد كبيرة وصعبة . الإزالة بالغسيل .

٤- البنزيدين : Benzidine

مسحوق أبيض في الحالة النقية وبنى فاتح في الحالة التجارية . ويزداد تغير اللون بتعرضه للضوء والهواء والمادة الصلبة لها توهج فلورسنتى بنفسجى وسهلة الالتصاق باليد ولكنها سهلة الغسيل . يذوب البنزيدين في حامض الخليك والأسيتون وهو متوسط الذوبان في الكحول والمحاليل السابقة . ليس لها توهج فلورسنتى .

يوصى باستخدام هذه المادة في الحالة الصلبة مع استعمال محلول النشادر المخفف لزيادة قوة التوهج الفلورسنتى في الأشعة فوق البنفسجية .

٥ — النفثول : a-Naphthol

بلورات صغيرة لامعة لونها بنفسجي باهت ولا تذوب في الماء والأحماض المخففة ولكنها تذوب في النشادر والأسيتون والكحول ومحلها في النشادر . له توهج فلورسنتى قوى . والمادة سهلة الالتصاق ومتوسطة الإزالة بالغسيل . أحسن استعمال لهذه المادة في الحالة الصلبة مع بل الجسم بمحلول النشادر المخفف .

٦ — ثنائى الميثايل أمين البنزالدهيد : Dimethylamino benzaldehyde

مسحوق بلورى لامع لونه بى فاتح وله توهج فلورسنتى قوى لونه تراكواز تحت الأشعة البنفسجية ولا تذوب المادة في الماء ولا النشادر أو حامض الخليل ولكنها تذوب في الأسيتون والكحول وهذه المحاليل ليس لها توهج فلورسنتى . وهذه المادة سريعة الالتصاق باليد صعبة الإزالة بالماء والصابون .

٧ — مادة ذات توهج فلورسنتى أخضر : Green U.V.

مسحوق لونه أخضر ولا يذوب في الماء ولا المذيبات العضوية ، والمسحوق له توهج فسفورى في الظلام وتوهج فلورسنتى قوى جداً في الأشعة فوق البنفسجية درجة التصاق المادة جيدة ولكنها سهلة الغسيل بالماء .

٨ — مادة ذات توهج فلورسنتى أزرق : Blue U.V

مسحوق أبيض اللون ولا يذوب في الماء والأسيتون والكحول وعند تعرض المادة للأشعة فوق البنفسجية تعطى توهجاً فلورسنتياً أزرق اللون قوياً جداً . وهذه المادة سهلة الانتقال بالتلامس ولكنها سريعة الإزالة بالماء .

(ب) الأصباغ ذات التوهج الفلورسنتى تحت الأشعة فوق البنفسجية :

١ - المورين : Morin

مسحوق ناعم بى فاتح ولا يذوب فى الماء أو فى حامض الخليك ولكنه يذوب بسهولة فى محلول النوشادر المخفف بلون أصفر غامق وللمحلول توهج فلورسنتى قوى تحت الأشعة فوق البنفسجية ومحلول هذه المادة فى الأسيتون والكحول أصفر باهت اللون ضعيف التوهج الفلورسنتى .
يوصى باستخدام هذه المادة على المواد الصلبة مع استعمال النوشادر وهذه المادة سهلة الالتصاق بالأجسام وصعبة الإزالة بالغسيل .

٢ - الفلورسئين : Fluorescein

مسحوق برتقالى اللون فى الضوء العادى ومعتم تحت الأشعة فوق البنفسجية سريع الذوبان فى الماء ولذلك فهو سهل الإزالة . ومحلول الفلوريسين فى الماء لونه أصفر فى الضوء النافذ وله توهج أخضر فى الضوء المنعكس ويزول التوهج عند إضافة حامض الخليك ولكنه يزداد قوة عند إضافة محلول النوشادر .
يذوب الفلوريسين بسهولة فى الكحول ومحلوله له توهج فلورسنتى قوى تحت الأشعة فوق البنفسجية .
عند فحص آثار هذه المادة على الأجسام يستحسن معاملتها بمحلول النوشادر المخفف الذى يزيد من قوة المادة الفلورسنتية .

٣ - الأكرىفلافين : Acriflavine

بودرة لونها برتقالى غامق فى الضوء العادى ومعتم تحت الأشعة فوق البنفسجية وهى مريعة الذوبان فى الماء ولكنها ذات قوة التصاق كبيرة مما يجعلها صعبة الإزالة بالغسيل ، ومحلول المادة فى الماء لا يتأثر بإضافة حامض الخليك أو النوشادر وهى تذوب فى الأسيتون والكحول وجميع المحاليل السابقة لها توهج

فلورسنتى شديد تحت الأشعة فوق البنفسجية أما فى الضوء المباشر فلونها أصفر ويظهر لها توهج أخضر عند فحصها فى الضوء المنعكس .

٤ - الميركروكروم : Mercurochrome

المادة الصلبة لونها أحمر داكن ولها لمعان أخضر وهى سهلة الذوبان فى الماء والكحول ولها توهج فلورسنتى قوى يزول هذا التوهج عند إضافة حامض الخليك للمحاليل السابقة - والمادة الصلبة سهلة الانتقال للأجسام وسريعة الالتصاق صعبة الغسيل بالماء .

عند فحص آثار هذه المادة فى الأشعة فوق البنفسجية يجب تندية الجسم بمحلول النوشادر المخفف .

٥ - صبغة روزانيلين : Rosaniline

مصحق طوبى اللون له لمعان معدنى ولكنه معتم تحت الأشعة فوق البنفسجية قليل الذوبان فى الماء ولكنه تام الذوبان فى حامض الخليك المخفف ومحلوله بنفسجى غامق جداً كما أنه يذوب بسهولة فى الكحول والأسيتون المخفف بالماء ومحلوله فى الأخير له توهج فلورسنتى قوى أصفر اللون والمادة صعبة الإزالة بالغسيل .

عند فحص آثار المادة على الجسم يستخدم الأسيتون المخفف بالماء مضافاً إليه كمية صغيرة من حامض الخليك .

٦ - صبغة الإليزارين الحامضية : Alizarin Sulphonic Acid

المادة الصلبة لونها كروى وتذوب بسهولة فى الماء بلون بنفسجى أحمر الذى يتحول إلى بنفسجى أزرق عند إضافة النوشادر ويتحول إلى اللون الأصفر فى الوسط الحامضى .

ومحلول هذه الصبغة فى الكحول والأسيتون أصفر اللون وله توهج فلورسنتى

برتقالي قوى فى الأشعة فوق البنفسجية .

فى حالة استخدام هذه المادة كصبغة يوصى باستعمال محلول النشادر المخفف لإظهار اللون بوضوح . أما فى حالة استخدامها كمادة لها توهج فلورسنتى فيستحسن استعمال الأميتون أو الكحول معها .

٧- صبغة أزرق التلويدين : Toluidine Blue

مسحوق لونه أزرق قاتم سهل الذوبان فى الماء ويتغير لونه من الأزرق إلى البنفسجى عند إضافة محلول النشادر — كما يذوب فى الأسيتون والكحول ومخلوئهما له توهج فلورسنتى أحمر قوى .
والمادة الصلبة سهلة الالتصاق باليد ولكنها سريعة الإزالة بالماء والصابون .

الأصباغ التى ليس لها توهج فلورسنتى :

١- صبغة الإليزارين الأصفر : Alizarin Yellow

مسحوق بنى فاتح يذوب فى الماء بلون أصفر ويزول اللون عند إضافة حامض الخليك ولكن بإضافة محلول النشادر للمحلول المائى تزداد كثافة اللون بدرجة كبيرة جداً ويصير لون المحلول برتقالياً غامقاً . سهل الالتصاق باليد ومتوسط الإزالة بالماء .
يوصى باستخدام المادة الصلبة مع استعمال محلول النشادر المخفف لإظهارها .

٢- صبغة النفثول الأخضر : Naphthol Green

مسحوق ناعم أزرق يذوب فى الماء بلون أخضر ولا يتأثر بحامض الخليك ولا بمحلول النشادر ولا يذوب فى الأسيتون وقليل الذوبان فى الكحول .
سريع الالتصاق ولكنه سهل الإزالة بالتمسيل .

٣- صبغة الديازين الأخضر : Diazine Green

المسحوق لونه بني غامق ولكن محلوله في الماء والأسيتون والكحول أزرق سهل الالتصاق ومتوسط الإزالة بالماء .

٤- صبغة الأحمر القرمزي : Scarlet Red

مسحوق ناعم أحمر اللون ولا يذوب في الماء ولكنه يذوب في الكحول والأسيتون يمكن استخدامه لصعوبة التخلص منه مع الكشف عليه بالأسيتون .

٥- صبغة بروم كريزول البنفسجي : Bromcresol Purple

بروم فينول الأزرق Bromphenol Blue.

بروم ثيمول الأزرق Bromthymol Blue.

المساحيق لونها أصفر ولا تذوب في الماء ولا حامض الخليك ولكنها تذوب في النشادر بلون أزرق أو بنفسجي . محاليلها في الكحول والأسيتون لونها أصفر . سريعة الالتصاق باليد ولكن يمكن التخلص منها بالغسل بالماء والصابون لمدة طويلة .
عند استخدامها يوصى باستعمال محلول النشادر للكشف عنها .

المواد التي تتفاعل مع الجلد وتعطي مركبات ملونة ثابتة وصعبة الإزالة :

١- نترات الفضة : Silver Nitrate

مادة بلورية سهلة الذوبان في الماء ومن أهم صفات هذه المادة أنها تصبغ الجلد بلون بني بعد فترة من الزمن ومن الصعب جداً إزالة هذه البقع وتزداد سرعة هذا التفاعل بتعرضها للأشعة فوق البنفسجية ، ويمكن الكشف عنها بعد مضي فترة طويلة من ملامستها للجلد لمدة حوالى ثلاثة أيام .

٢- النينهيدرين : Ninhydrin

المادة الصلبة باهتة اللون في الحالة النقية وبنى فاتح في الحالة التجارية قليلة الذوبان في الماء ولكنها سريعة الذوبان في الأسيتون والكحول وهذه المادة تتفاعل مع الأحماض الأمينية والبروتينات لتعطى لوناً بنفسجياً والمعروف أن العرق يحتوى على هذه المواد التى تتفاعل مع النينهيدرين وبذلك يمكن استخدامها في هذا المجال ومن الصعب إزالة هذا اللون الناتج من اليد بالغسيل وتبقى البقع الناتجة حوالى يومين .

كيفية استخدام مواد التتبع :

يعد اختيار المادة المناسبة التى سوف توضع على الجسم المحتمل سرقة أو لمسه من الجانى بما يتناسب وحالة الجسم فإن كان مادة صلبة كورق البنيكتوت أو الحلى أو النقود أو اللعب المحفوظة . . . إلخ تختار المادة بحيث تكون على شكل بودرة تكاد تشابه الجسم التى ستوضع عليه في اللون وترش بتلك المادة على الجسم جميعه بفرشة ناعمة ثم يرش المكان الذى سوف توضع فيه إن كان داخل درج مكتب أو دولاب أو خزانة ثم ترش قاعدة الدرج وجدرانه من الداخل ولا يصح لأحد من الأفراد الموجودين داخل المكان والمسموح لهم بالتردد على مكان وجود الجسم المرشوش من الاقتراب منه أو لمسه .

وإن كان الجسم سائلا كالبنزين أو الحبر مثلا تختار له مادة تتناسب وحالته كأن تكون مادة قابلة للذوبان فيه ولا تغير من شكله أو حالته مع مراعاة توفر بقية الشروط التى سبق أن ذكرناها وعدم وضع كميات كبيرة منها إلا بالقدر الكافى الذى يكفى للكشف عن وجودها واستخدام هذه المواد على أكمل وجه يجب أن تتبع الخطوات الآتية :

١- أن تدرس ظروف كل حالة من حالات وضع المادة وتكيفها حسب مكان وظروف الضبط وطبيعة الشيء موضوع الجريمة .

٢- مراعاة عدم مصافحة أو ملامسة الشخص المشتبه فيه من الشخص الذى سوف يقوم بتجهيز المادة ورشها على الجسم موضوع الجريمة خشية انتقال جزء من المادة إلى الشخص المشتبه فيه .

٣- عدم إثارة انتباه أى شخص خلاف المحبى عليه بوجود هذه المادة على الجسم موضوع الجريمة خشية إبلاغ المشتبه فيه عن وجودها سواء أكان قبل سرقها أم بعدها إلى أن يقوم الخبير المختص بالكشف عن وجودها .

الخلاصة :

١- تناول هذا البحث دراسة عدد كبير من المركبات الكيميائية من حيث صلاحيتها واستخدامها لغرض التتبع فى بعض الجرائم بصورة مختلفة واختيار المناسب منها مع ذكر خواصه وطرق استعماله .

٢- لزيادة حساسية هذه الطريقة يستحسن استخدام خليط من مادتين إحداهما من مجموعة المواد التى تتفاعل مع الجلد لتعطى مركبات ثابتة ملونة وهى نترات الفضة أو التينيلدين والمادة الأخرى من أى مجموعة من المجموعات السابقة وأهمية إضافة المادة الأولى لإمكان التعرف عليها فى حالة تعذر فحص المشتبه فيه بعد فترة وجيزة من ارتكابه الحادث والتى أحياناً تكون كافية لإزالة آثار المادة الثانية عن طريق مسح أو غسل اليد .

NEW SUBSTANCES TO BE USED AS DETECTIVE DYES AND FLUORESCENT TRACERS

INTRODUCTION.

In certain crimes close observation of the suspect is not practical as in cases of petty thefts from houses, shops and other similar establishments. In cases of fluids commonly dealt with in the market e.g. alcohol, oil or petroleum, it is necessary to mark the stock suspected of being the source of certain thefts to prove the identity with the sample. Such marking substances may be of help in cases of blackmailing or threatening when these letters are written in ink.

The aim of this work was to investigate a large number of chemicals to add to the list of substances used in this field.

PROCEDURE.

This investigation was performed on the following lines :

1. The study of the properties of the substance in the solid state as regards its crystalline shape and its colour in both ordinary light and under the ultra violet rays.

2. The solubility of the substance in water, alcohol and acetone and the effect of acetic acid and ammonia on the aqueous solution.

3. The examination of the above solutions in transmitted light, reflected light and ultra violet rays.

4. The study of the suitability of the substance for use as regards the following points.

- a) Placing the powder on white and coloured paper and examining it in ordinary and U.V. light.

- b) Handling the above treated paper to find the extent of adhesion of the substance.

- c) The extent of removing the substance from the hands.

RESULTS

The suitable members of the given list could be classified into the following groups.

GROUP I. Colourless or white powders which fluoresce under the U.V. light; Anthranilic acid. Blue U.V.,

p-Dimethylaminobenzaldehyde, Diphenyl and Green U.V.

GROUP II. Dyes which possess fluorescent properties. Acriflavine, Alizarin sulphonic acid, Mercurochrome and Toluidine Blue.

GROUP III. Simple dyes. Alizarin yellow, Diazin green and Naphthol green.

GROUP IV. Substances that react with the perspiration of the skin and stain the hands. Ninhydrin.

TABLE I. Solubility of the substances in Water, Alcohol and Acetone; The Effect of Acetic Acid and Ammonia on the aqueous solution.

Substance	colour of solid	Aqueous soln.			Alcohol	Acetone
		water	acetic	ammon		
Group I.						
Anthranilic acid	white	—	sol	sol	sol	sol
Blue U. V.	white	—	—	—	—	—
Dimethylaminobenzaldehyde	straw	—	—	—	sol	sol
Diphenyl	colourless	—	—	—	sol	sol
Green U. V.	green	—	—	—	—	—
Group II.						
Acriflavine	D. Orange	orange	orange	orange	orange	orange
Alizarin sulphonic Acid	brown	violet	yellow	blue	yellow	yellow
Mercurochrome	D. red	red	red	red	red	red
Toluidine blue	D. blue	blue	blue	violet	blue	blue
Group III.						
Alizarin yellow	brown	yellow	—	D. orange	—	—
Diazin green	D. brown	blue	blue	blue	blue	blue
Naphthol green	D. blue	green	green	green	—	—

TABLE 2. Fluorescent Properties of the Substances and their Solutions.

Substance	Solid	Water	Acetic	Ammon	Alcohol	Aceton
Group I.						
Anthranilic acid	+++		+	++	+++	++
Blue U. V.	+++					
Dimethylamino benzaldehyd	+++				-	-
Diphenyl	+++				-	-
Green U. V.	+++					
Group II.						
Acriflavine	-	+++	+++	+++	+++	+++
Alizarin sulphonic acidf	-	-	-	-	+++	+++
Toluidine blue	-	-	-	-	+++	+++

SUMMARY

Forty two substances were studied for their suitability for use as tracing substances in petty thefts and similar crimes. The solubility in water, alcohol and acetone was investigated together with their fluorescent, adhesion and washing off properties. The conditions favourable for use of the given substances are mentioned in the text.

The use of a mixture of two substances one of which is silver nitrate or ninhydrin with any other member of the three groups, is highly recommended so that in case the suspected notices any colour and tries to wash it off the former substance will give a permanent unremovable stain which could be easily spotted.

Acriflavine	Green U.V.
Alizarin Sulphonic Acid	Hydroxylamine Hydrochloride
Alizarin Yellow	8, Hydroxyquinoline
Aniline Blue	Mercurochrome
Anthracene	Morin
Anthranilic Acid	α -Naphthol
Benzidine	Naphthol Green
Blue U.V.	Ninhydrin
Bromcresol Purple	Orange G
Bromphenol Blue	Phloroglucinol
Bromthymol Blue	Picric Acid
Ceric Sulphate	Resorcinol
Cupferon	Rosaniline
Diazine Green	Scarlet Red
p-Dimethylaminobenzaldehyde	Semicarbazide
2,4 Dinitrophenylhydrazine	Setopoline
Diphenyl	Silver Nitrate
Diphenylthiocarbazide	Sulphanilic Acid
Eosin	Thiosemicarbazide
Fast Green FCF	Thionin
Fluorescein	Toluidine Blue

المنهج النفسى ودراسة الشخصية لأغراض الطب الشرعى*

دكتور ف. فراكونى

أستاذ مساعد الأنثروبولوجيا الجنائية بجامعة روما

كانت الرابطة بين علم النفس والطب الشرعى دائماً محل تحليل غير موضوعى لأنها بنيت على أساس تعريف محدد لموضوع التحليل ذاته . وكثيراً ما عمل الباحثون على مطابقة صلاحية اختبار نفسى معين مثل الرور شاخ ، أو صدق منهج معين مثل التحليل النفسى بصلاحية المنهج النفسى بأجمعه . وقد أثار هذا الأمر عديداً من الانتقادات ليس لها أى مبرر مما أدى إلى عدم استفادة كل من علم النفس أو الطب الشرعى بالنتائج التى توصل إليها كل منهما .

ولقد أدى سهولة استخدام بعض الأدوات والمناهج النفسية إلى قبولها فى بادئ الأمر بصفة جزئية، ولكن بعد أن أصيبت هذه الأدوات بنوع من الفشل فى مراحلها الأولى كان من السهل رفضها بدعوى عدم صدقها وعدم موضوعيتها . ولا نكون قد ذهبنا بعيداً عندما نؤكد أن هذه المناهج النفسية قد قبلها الطبيب الشرعى فى كثير من الأحيان عندما تتفق مع افتراضات التشخيص التى وضعها هو للحالة، ولكنه يقوم برفضها بشدة عندما تتعارض مع هذه الافتراضات .

هذه المشكلة هى فى الواقع مشكلة متشعبة ، وقد تعرض لها كثير من الباحثين مما يجعل من العسير تقديم عرض تلخيصى لها . ولكن مع ذلك سنحاول مناقشة

* Sulla metodologia psicologica nell'esame della personalità a fini medico-legali
Estratto dagli "Atti ufficiali della Società romana di medicina legale e delle assicurazioni"
Anno 35 (vol. XXIII della Serie 2a) Fasc. 1, 223
Gennaio-Settembre 1960, 3-33

* قام بعرض هذه الدراسة عن الإيطالية الدكتور محمد إبراهيم زيد الباحث المساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ودراسة بعض النقط الهامة معتمدين في ذلك على أهم ما نشر في هذا الموضوع وعلى أساس خبرتنا العملية .

ويلاحظ أن علم النفس مجالات تطبيق هامة بحيث يمكن الاستفادة منه في الأحكام الجنائية والمدنية وفي مواد التأمينات وفي التدريب النفسى للقضاة وكذلك في تقدير الشهادة . وتتعلق هذه المجالات كلها بفرع علم النفس التطبيقي الذي يطلق عليه اسم علم النفس القضائي وعلم النفس الخاص بالطب الشرعى . وللمنهج النفسى مجال تطبيق واسع بصفة خاصة في مراحل الدعوى الجنائية وذلك عند دراسة شخصية المحكوم عليه وعند ضمه للبيئة العقابية وكذلك عند محاولة استخدام الحيز القضائي كوسيلة لمعاملة الجانح وإعادة تكييفه اجتماعيا .

وسيقصر تحليلنا على تطبيق المناهج السيكلوجية في دراسة البالغين الذين يكونون محلا للخبرة العقلية في الدعوى الجنائية . وقد كان المشرع الإيطالى جامداً في هذا الشأن إذ استبعد بالمادة ٣١٤ من قانون الإجراءات الجنائية الدراسة النفسية للمجرم ، في حين نرى قانون الأحداث يسمح بهذه الدراسة . ولهذا يجب علينا أن نضع في الاعتبار الدراسة السيكلوجية للجانح البالغ باعتبارها دراسة مساعدة للخبرة العقلية ، وذلك لأن هذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن بواسطتها التحايل على نصوص نظامنا التشريعى . وقد ذكر مارتزى Marzi وساشردوت Sacerdote حالات كانت الخبرة المتطلبية تحتوى على معضلات سيكلوجية صرفة . ومع ذلك فإنه في هذه الظروف الحاضرة لا توجد وسيلة أخرى سوى أن يقوم الطبيب الذى يعهد إليه بالخبرة العقلية بطلب الدراسة النفسية . ونعتقد أنه من الضروري إظهار الروابط بين المنهج السيكلوجى ومنهج الطب العقلى في دراسة الشخصية . ويجدر بنا هنا أن نشير إشارة مختصرة إلى الظروف المهنية التى يوجد فيها الطبيب النفسى في إيطاليا ؛ وذلك لأن مركزه يختلف عن مراكز زملائه في البلاد الأخرى ولأن هذا الاختلاف يؤثر في شروط تطبيق المنهج السيكلوجى في مجال الخبرة الجنائية .

إن الذى يقوم بدراسة المشاكل النفسية هو في كثير من الحالات طبيب

عقلي قد حصل على ثقافة أخرى قد تكون ثقافة سيكولوجية أو ثقافة مستمدة من مجال الطب العقلي . وهذا الأمر يسهل بلا شك الانخراط بين مساعدي الخبير ، ولكنه يؤدي في كثير من الحالات إلى صعوبة استخدام الأجهزة والمعدات الفنية التي تستورد من بلاد أخرى كالولايات المتحدة مثلاً حيث يكون الباحث النفسي فيها قد حصل على تدريب خاص مؤسس على قواعد نظرية اجتماعية وإحصائية ، ولكنه في الوقت نفسه تنقصه أسس الثقافة البيولوجية . وقد استخدم علم النفس في البلاد الأخرى على نطاق واسع في مراحل تنفيذ الدعوى الجنائية . ونظراً لوجود علاقة وطيدة بين علم النفس وعلم الاجتماع الجنائي في نظر الباحثين في هذه البلاد أصبح من الممكن القيام بالدراسة النفسية والدراسة العقلية لبعض أنماط المجرمين وذلك لصدور الحكم في الدعاوى الجنائية على مرحلتين . وقد انتهى الأمر بأن أجريت الدراسة النفسية على نطاق واسع قبل صدور الحكم . وكان من نتيجة ذلك جمع كثير من المعلومات أدت إلى اكتساب خبرة سهلت إشراك المناهج النفسية بجانب مناهج الطب العقلي عند طلب الخبرة الجنائية ونذكر في هذا الشأن مؤلف أيليس Ellis وبرانكال Branchale اللذين تعرضا فيه لنفسية المجرم الذي يرتكب جرائم جنسية ، وكانت هذه الدراسة قد أسست على فحص ٣٠٠ شخص قبل صدور الحكم عليهم وأجريت في مركز الأبحاث في نيوجرسي .

وقد ازداد الإقبال على استخدام المناهج النفسية بعد فترة التردد حول تطبيقها ، وقام كثير من الكتاب (ومنهم في إيطاليا Canapa, Franchini, gerin, Manunzo و Maschieri, Porta, Romano وغيرهم) بإعلان موافقتهم على إشراك المناهج النفسية باعتبارها أدوات ووسائل فنية خاصة يلجأ إليها الخبير عند قيامه بالخبرة الجنائية . ويعتد غالبية الكتاب استخدام الاختبارات النفسية وبصفة خاصة استخدام أهم اختبارات الشخصية .

ولم تقابل الاختبارات العقلية في المجال القضائي بالترحيب ، بل ترك القضاة بصفة عامة للخبير حرية واسعة في استخدام المنهج النفسي . وغالباً ما يقوم الطبيب العقلي في الولايات المتحدة بتقديم الشهادة مباشرة أمام المحكمة ولا يقدم

تقريراً مكتوباً عن خبرته ، ويتعرض كذلك لمناقشة من الخصم . ولهذا السبب أحدثت الدراسة السيكولوجية ردود أفعال مختلفة تتمثل في القبول غير المشروط لشهادة الطبيب النفسي أو الرفض لهذه الشهادة من جانب المحكمة على أساس عدم كفايتها . وقد وجدت جمعية علم النفس الأمريكية أنه من الضروري أن يتضمن تقنيها مادة لها طابع خاص (المواد ١ ، ٢٢ ، ٢) تنص على أنه : « عندما يقوم الطبيب النفسي بالخبرة يجب عليه أن يقدم ما توصل إليه من تشخيص في حدود إعداده المهني وخبراته ، وأن يعتمد على أدلة مقبولة من جانب أخصائين معروفين » .

ولقد أعلنت كل من الجمعية الأمريكية للطب العقلي وكذلك جمعية الطب الأمريكية أنه : « ولو أن الطبيب له الحرية في استخدام مجهودات معاونيه في أعمال مهنته إلا أنه مسئول قانوناً وخلقا عن التشخيص وعلاج المريض » .

إن مسألة العلاقة بين علم النفس وعلم الطب العقلي في مجال التشخيص والمعاملة هي مسألة من الصعب تحديدها تحديداً دقيقاً . ومع ذلك فإن اتجاهات المدارس التي تعمل في نطاق الطب العقلي قد وجدت وسيلة للتعايش ، إذ يقوم الباحث النفسي وعلى وجه الخصوص السيكولوجي الإكلينيكي بالتعاون مع الطبيب العقلي في حل مشاكل التشخيص وفي تحديد الظواهر وتقدير المعاملة والإشارة بالعلاج . ولا يوجد بين النظامين علاقة تبعية على الرغم من محاولة البعض تأكيد عكس ذلك ، بل إن السيكولوجي الإكلينيكي قد شيد استقلاله المهني والتطبيقي تجاه الطبيب العقلي .

وهنا يجب علينا تحديد مضمون منهج الطب الشرعي ، وهذا التحديد ضروري لمناقشة المنهج النفسي ومنهج الطب العقلي .

يقول جيرين Gerin إن هناك افتراضين أساسيين يبنى عليهما منهج الطب العقلي وهما : — « الموضوعية سواء من الناحية النظرية أو الفنية ، ومعرفة الرابطة القانونية التي يشير إليها الفعل » ويؤدي هذان الافتراضان إلى الموضوعية المطلقة مما يبعدنا عن الذاتية وتحويل المفترض إلى المشار إليه والاحتكام إلى التعيين . أي

بمعنى آخر يقلل من أثر منهج الفهم والحدس الإكلينيكي ، فكم من نتائج لمنهج الطب الشرعى قد استفاد منها القانون مع عدم الخروج عن نطاق القواعد القانونية والتفسير القضائى .

ولا يمكن للخبرة أن تتجنب دراسة الشخصية عند الجانح إذ أنها تعتبر دائماً موضعاً لكل تأكيد يتعلق بالشذوذ، ولو أن القاضى يؤسس المسئولية — وكذلك إسناد الفعل المعاقب عليه — على فكرة « العاهة Infermità » . إن كلا من الطبيب العقلى والأخصائى النفسى يقوم بدراسة الشخصية ويعتمد كل منهما على كفاءته وعلى ملاءمة المناهج الخاصة بمجال دراسته . ويبقى علينا الآن ، أن نناقش ماهية الاختلافات الأساسية بين كل من المنهجين وما هو المنهج الذى يحقق بصورة أفضل ما يتطلبه منهج الطب الشرعى .

هناك محاولة زائفة لإقامة الحدود بين علم النفس الإكلينيكي والطب العقلى . وربما كان لهذه المحاولة معنى فى بلادنا على الأقل ، إذ أنها تدل فقط على حب الظهور نظراً للظروف التى أدت إلى رجحان كفة الأخصائيين النفسيين الأطباء، ونظراً للتعاون بين النفسانيين وأطباء الأمراض العقلية فى المجال الإكلينيكي والعلاجى .

ومن المعروف أن أية مناقشة لمنهج دراسة الشخصية يجب أن تبدأ بتعريف الشخصية ذاتها . والشخصية فى نظر علم النفس الحديث هى أساس كل نقاش . ويمجد الأخصائى النفسى الذى يبحث عن تحديد واضح لفكرة الشخصية نفسه غارقاً فى بحر من التعريفات . ولكننا هنا نجد أن هناك تعريفين يستحقان فقط الذكر لما لهما من صفات خاصة .

يعرف الپورت Allport الشخصية بأنها : « التنظيم الديناى للأجهزة النفسية والجسمانية للفرد التى تحدد وحدة تكيفه مع البيئة » . ويبين هذا التعريف عناصر الوحدة والقيمة الدينامية وأهداف التكيف وهى العناصر التى تعتبر ضرورية لفهم الإنسان الحى الذى يتفاعل مع البيئة الاجتماعية .

وقد أورد كاتل Cattell تعريفاً للشخصية إذ اعتبرها : « ذلك الشيء الذى

يسمح بتوقع ما سيفعله الفرد في موقف معين » .

ويجب أن نقول هنا أولاً إنه لا يمكن قبول تعريف الشخصية من وجهة نظر الطب الشرعي إذا لم يشمل مثل هذا التعريف على مظاهرها الدينامية وعلى تفاعلها مع البيئة ودرجة تأقلمها وتوقع السلوك الصادر عنها في الحدود المعقولة الممكنة . وسنرجع إلى هذه النقطة الهامة في موضع آخر . وإذا نظرنا إلى تعريف الشخصية عند ألبورت نجد أنه تعريف تخطيطي Idiografico ويمثل نهجاً فردياً يهدف إلى الدراسة المتعمقة للفرد باعتباره وحدة مستقلة . ويتعارض هذا التعريف مع منهج القياس السيكلوجي (السيكمترى) ذلك المنهج الذى يحاول دراسة سمة للشخصية في عدة أفراد باعتبارهم عينة تمثل المجموعة كلها وهم في الوقت نفسه يمثلون تغير هذه السمة .

ويقوم المنهج التخطيطي بدراسة الحياة الذاتية Idioverso على اعتبار أنها العالم الفردي للوقائع النفسية التي يكون لها معنى والتي درست بمساعدة القواعد الفردية الدالة على سلوك الشخص ذاته . ولكي يتغلب روزنرزيج Rosenzweig على المظهر الاستكاتيكي والتجزئي لفكرة الحياة الذاتية فضل استعمال اصطلاح « الدينامي الذاتي Idiodinamico » . ويحاول منهج القياس السيكلوجي على العكس ضم الفرد إلى الجماعة تبعاً لتوزيع الاختلافات الفردية . ويختلف تعريف الشخص السوي بطبيعة الحال في كل من المنهجين اللذين سبق ذكرهما ، فمقياس السواء عند الاتجاه الدينامي الذاتي يتكون من كفاية التنظيم الفردي ويعرف الشخص الشاذ بأنه المتعارض مع الكفاية العامة للشخصية . أما في اتجاه القياس السيكلوجي فيتكون مقياس السواء من تكرار تصرف معين في مجتمع ما أو حضارة ما ، أما الشذوذ فهو كل ما ليس متعارفاً عليه .

إن تحديد السلوك يختلف بالنسبة لكل من الاتجاهين فبينما في الاتجاه الذي يقبل فكرة الحياة الذاتية يكون فيه تحديد السلوك مبني على علاقة السببية نجده في اتجاه القياس السيكلوجي تحديداً احتمالياً ، وذلك لأن هذا التحديد يجب عن معايير استاتيكية للتنبؤ بالساعات التي تقاس ، واحتمال تحقق واقعة معينة هو

تحديد من الناحية الاستاتيكية . ومن الضروري أن يأخذ الباحث النفسى فى اعتباره كلاً من الاتجاهين عند دراسته للشخصية أى يجب دراسة الشخص فى صفاته الفردية الموحدة وأن يحاول فى الوقت نفسه إخضاعه للقواعد العامة التى تعتبر صالحة للتطبيق على الجماعة التى يعيش فيها . ولهذا فإن التعارض الظاهرى بين الاتجاهين لم يعد له محل ؛ ذلك لأن اتجاه القياس السيكولوجى يستخدم كذلك أفكاراً عامة تطبق على الكافة . ويضرب روزنثيخ مثلاً على إمكان وحدة الاتجاهين فى دراسة الشخصية بتجربة تداعى الكلمات .

وقد درس جالتون Galton فى عام ١٨٧٩ تداعى الكلمات دراسة استطلاعية وأظهر كثرة وجود العناصر البيوجرافية فى الإجابات ، وكذلك تغير الفروق الفردية . وقد حاول تروتشولد Trautscholdt فى معمل فونت Wudent بلييتزج Lipsia الوصول إلى قواعد عامة فى مجال قوانين التداعى متبعاً فى ذلك نفس المنهج السابق ذكره . وكذلك طبق كل من كراپلين Kraepelin وشفنبرج Aschaffenburg المنهج نفسه فى دراسة مجموعات المرضى العقليين وذلك للوصول إلى قواعد تؤدى إلى الفروض التشخيصية . وقد أكد هذان الباحثان أن المصابين بالهوس يظهران اضطرابات فى التداعى وأطلق عليهم اسم Clang association أى الذين يظهران ارتباطات مع الصوت والكلام وليس مع معناه . وبعد أن أظهر فرويد اهتمامه بالتداعى الحر Associazione libera حاول يونج Jung دراسة بعض السمات الدينامية التى نادى بها مذهب التحليل النفسى ، وقام يونج كذلك بدراسة منهج تداعى الكلمات هادفاً من ذلك دراسة وتوضيح الاختلافات الدالة على وجود العقد وحالات الصرع فى ظروف التجربة .

وكان اهتمام يونج فى هذا الشأن منصباً على القواعد الفردية ، ولذا كانت العوامل الدالة على قيمة الإجابة هى زمن رد الفعل بالعلاقة مع متوسط الزمن الذى استغرقته لإجابة الشخص ، أو الارتباط بين إجابة ما والإجابات الأخرى بالنسبة للفرد نفسه . ولا يعنى هذا هجر قواعد المجموعات Norme di Gruppo التى أظهرت اتجاهها عاماً فى شخصية الفرد .

وليس هناك تعارض بين العالم الخارجى *Universo* والعالم الذاتى *Idioverso* عند روزنترفيج . وقد حاول جيلفورد Guilford أن يتغلب على هذا الخلاف الظاهرى بين المنهج التخطيطى ومنهج القياس السيكولوجى، فذكر أن وجهة النظر القياسية هى ضرب من العلم *Scienza* أما وجهة النظر التخطيطية للشخصية فهى فى الواقع مرتبطة بالتكنولوجية . وتستخدم التكنولوجيا المنهج الفردى فى محاولتها تفسير حالة معينة - وبعد تطبيقها للمنهج القياسى - حتى يمكن لها تفسير وتحليل الجوانب التى ما زالت غامضة فى هذه الحالة . ونتيجة لذلك وجب على الأخصائى الفنى قبول العمل فى جانب «امشى بين العلم والفن *Arte*» ووجب عليه كذلك الاعتراف بأن بعض «الأشياء» التى تفسر المشكلة المطروحة بواسطة المنهج الفردى لها موضوعية أقل ولا تدل على صدق *Validità* النتائج بعكس الدراسة لهذه الأشياء عن طريقة تطبيق القواعد العامة . وقد أظهر بعض الأخصائيين النفسيين ومن بينهم أيزنك Eysenck خشيتهم من هذا التقارب فى الحدود بين العلم والفن، وانتهى أيزنك إلى أن العلم يهدف إلى تفسير الظواهر الطبيعية ويحاول تحديد الروابط بين المعطيات الأولية عن طريق التجريد المعقول ، تلك المعطيات التى تهدف إلى تنظيم الوقائع ذاتها فى نظام موحد وصفى . وبهذا فإنه قد أنكر أن موضوع العلم هو دراسة أسباب الظواهر وتفسيرها الواقعى ، ورفض كل ما هو متعلق بالتفهم الحدسى فى مقابل الوصف الموضوعى للظواهر التى توضع تحت الملاحظة . ويتطلب هذا بطبيعة الحال التأكد من أن الظواهر قد لوحظت بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، وأنه قد أصبح فى الإمكان الاتفاق على معيار موضوعى قد يتمثل إما فى التوافق الداخلى للطريقة الوصفية أو فى تكرار الملاحظات والاستجابة عليها أو فى الاتفاق والتوافق بين الملاحظات التى سجلها أفراد عدة .

وستكون هذه الملاحظات أقرب إلى التفهم الحدسى منها إلى الحدس *Intuizione* . والفهم والحدس هما وسيلتان أساسيتان للتشخيص العقلى، وهما هامتان كذلك لبعض المدارس السيكولوجية مثل مدرسة التحليل النفسى والمدرسة الوجودية .

ومناقشة المنهج التفسى فى دراسة الشخصية يتطلب تحديد ما يقصد « سمات الشخصية » . اتجهت التفسيرات العلمية للشخصية بعد المحاولات التصنيفية إلى وصف السمات . وهناك تعريف للسمات بأنها : « كل صفة أو خصيصة دائمة للفرد والتي عن طريقها يمكن تمييز الشخص عن الآخرين ، أى ما هو بارز فى الفرد بصفة دائمة بالرغم من التغيرات المحتملة فى نطاق مجموعة من الظروف » .

وقد تكون السمات جسمانية أو نفسية أو ظاهرية تشير إلى السلوك الخارجى أو الداخلى— أى ذلك السلوك الذى يتعلق بالأصول الداخلية للشخصية . وهذا النوع الأخير يطلق عليه كذلك لفظ « العوامل » Fattori . وبعد أن عرف جيلفورد الشخصية بأنها « ذلك المجموع الموحّد من السمات » قام بتعريف السمة على اعتبار أنها عامل ضرورى فى التفرقة بين عدة أفراد وأنها « أية طريقة ظاهرة دائمة بصفة نسبية والتي يمكن بواسطتها تميز الفرد عن الآخرين » .

فالسمة إذن هى مظهر للفرد من شأنه أن يسمح بالمواجهة والتحليل والمقارنة بين عدة أفراد . ويجب أن ننبه الأذهان إلى أن فكرة السمة هى فكرة وصفية وليست فكرة تفسيرية .

وقد قام كل من البورت وأديبرت Odbert بتعريف حوالى ١٧٩٣٥ اصطلاحاً يشير كل منهما إلى صفة توجد فى الأفراد على أشكال مختلفة . وبعد تعديلات لهذه القائمة وحذف المترادفات منها انتهى الأمر بقائمة مختصرة لها . وقد أتى كاتل Cattell بالقائمة التالية :

الشخصية ذات السمات الانفصامية

متأخر
غير مستعد للتفاهم
جامد

١- الاضطرابات الدورية

صريح
ذوا استعداد حسن
متأقلم

٢ - الذكاء	نقص العقل
ذكي	غبي
واع	مهمل
بعيد النظر	قصير النظر
٣ - النضج الانفعالي	الاضطراب الانفعالي
واقعي	شخصي
مستقر	لا يمكن مراقبته
صبور	مضطرب
٤ - السيادة	الخضوع
متفاخر	متواضع
أناني	غيري
صلد	حساس
٥ - Surgency	المالئخوليا Desurgency
مبهج	حزين
متفائل	متشائم
اجتماعي	انعزالي
٦ - حساس . خيالي	جامد . صلد
مثالي	غير مبال
التفهم الحسني	منطقي
رقيق	ذو قلب صلد
٧ - متألف اجتماعيا	غير متألف اجتماعيا
اجتماعي	منطو

بسيط	معقد
خشن	رقيق
<u>غير ناضج - تابع</u>	<u>٨ - تكامل إيجابي</u>
تابع	مستقل
مهمل	مثابر
غير واقعي	عملي
<u>منطو - انفرادي</u>	<u>٩ - مغامر</u>
خشن	رقيق
مثير للصباب	متعاون
كتوم	صریح
<u>حيوي</u>	<u>١٠ - عصبي</u>
يقظ	ضعيف
حذر	مهمل
ذو عزيمة	بلا عزيمة
<u>مغضب بالإحباط</u>	<u>١١ - زيادة الحساسية - طفلي</u>
متأقلم	طفلي
هادئ	مضطرب
صبور	غير صبور
<u>البارانويا</u>	<u>١٢ - دوري « ظاهر »</u>
محبط	متحمس
علو	صدوق
متشكك	يمكن الثقة به

وهذه القائمة التى أتى بها كاتل لها بطبيعة الحال قيمة دالة . وقد جهزت قوائم كثيرة أخرى عن طريق تحليل العوامل أو عن طريق استخدام استخبار أو عن طريق وسائل أخرى ؛ فمثلاً صممت مقاييس California Psychological Inventory على أساس قائمة كبيرة لصفات الشخصية . وقد حاز علم النفس تقدماً ملموساً بعد تعريف السمات وبالذات فى مجال الفهم الموضوعى الذاتى للشخصية . وكان هذا التقدم نتيجة لاستخدام مجموعة من الصفات التى لوحظت وقيست بدقة . إن أى تفسير للسمات يتضمن خطر تفتيت عناصر الشخصية الذى من شأنه أن يفقد الوحدة العامة للإنسان الحى . ويظهر بجلاء من القائمة السابقة أنه يمكن تحديد استمرار بين طرفى السمة وأنه يمكن الاستدلال على هذين الطرفين بواسطة الأنماط المرضية العقلية الخاصة . ولهذا فإن بعض هذه الأطر التصنيفية لها صلة بوجود اختلافات كمية لمظاهر الشخصية تلك المظاهر التى توجد كذلك فى الشخص العادى السوى . وقد حاول أحد الكتاب استخدام ما سبق فى تكوين مجموعة من السمات مؤسسة على مجموع من التشخيصات العقلية وأشهر مثال على ذلك هو النظام الوصنى المستخدم فى اختبار منيسوتا لقياس الشخصية MMPI الذى يطلق على مقياسه اسم زملة الأعراض الطبية النفسية : المهبوط - توهم المرض - الهستريا - السيكونباتية - البارانونيا - السيكاستيتا - الفصام - الذوس .

ولقد لاقت طريقة الوصف بواسطة السمات نجاحاً ملحوظاً ، وهناك كثير من وسائل التقييم للشخصية قد أعدت خصيصاً لاستخدامها بواسطة قائمة للسمات . ولاستخبارات الشخصية كذلك أهمية خاصة ، فبعض منها قد اشترك فى تحديد السمات والتعريف بها بينما قامت مجموعة أخرى منها عن طريق الدراسات التحليلية لسمات الشخصية . وتتميز الاستخبارات بسهولة تطبيقها وموضوعيتها وإمكان تحليل نتائجها تحليلًا كميًا وكذلك بصديقها .

يبقى علينا إذن ذكر منهج الطب العقلى باختصار . فهو إلى جانب جمع المعلومات الخاصة بتاريخ المرض والفحص العضوى والتجارب المعملية يؤسس أيضاً على الملاحظة المباشرة وغير المباشرة للفرد ونتائج نشاطه وعلى الاستبصار .

وينقسم الاستبصار من الناحية النظرية إلى ثلاثة أقسام :
 الاستبصار العام - الاستبصار المتصل بالموضوع - الاستبصار الذى يبنى على المناقشة .

ولإذا غرضنا النظر عن الملاحظة نقول إنه بالنسبة للاستبصار قد ظهر عدم الثقة به وأنه قد يصبح غير صالح إذا حاولنا فى كل مرة تحديد صدق الاستبصار وثباته ؛ إذ يصل فى ذلك إلى نتائج غير متوقعة وعقيمة مثل نتيجة أن أفضل الأشخاص للقيام بأحسن المقابلات هم أولئك الذين حصلوا على تدريب خاص فى العلوم الطبيعية والفيزيائية وليس أولئك الذين حصلوا على تدريب نفسى وطبى وعقلى .

وقد أكدت مبادئ علم الطب العقل أن الدراسة النفسية للمريض تتأثر بالجلوس الشخصى للباحث الذى يقوم بالمقابلة، وكذلك بذكائه وتدريبه المهنى وقدرته على الشعور والفهم . وما سبق ما هو إلا تأكيد على لواقعة أن منهج الطب العقلى فى البحث مرتبط بشخصية القائم بالمقابلة ومرتبطة كذلك بقدرته ومهارته . والفهم هو نتاج لرد فعل نفسى ، كما أنه يظهر اتجاهاً وصفيًا وتحليليًا من الصعب تحديد ضمانات موضوعية له يمكن نقلها من فرد إلى آخر يقوم بالمقابلة ذاتها .

ولإذا غرضنا كذلك النظر عن مظاهر السببية على اعتبار أنها غير مطبقة فى الوقائع النفسية وحصرنا مجال بحثنا على الأفعال الواقعية ؛ فإن الاتجاه السابق ذكره يبين الوقائع النفسية سواء بمفردها أو فى تفاعلها وارتباطها بالوقائع النفسية الأخرى . ولإثبات ذلك لا بد من وجود نشاط عقلى من جانب القائم بالمقابلة ، وهذا النشاط لم نصل بعد إلى تحديد مكنونه ولا نعرف عنه إلا القليل .

وقد جاء فى قاموس فلسفى حديث تعريفًا للفظ « الفهم » كما يلى :

« تحديد معنى الشيء أو معرفة المضمون المعقول المحتمل لبعض النقاط فى فكرة أكثر توسعا » وهذا يعنى « وضع فعل الآخرين فى الاعتبار لمعرفة هدف وحالة الآخرين لمعرفة السبب . . . ويتضمن هذا التعبير الإشارة إلى عمليات.

التعريف للفكر وإلى وسيلة تعريفية مباشرة هي الحدس « وإذا فرقنا بين الفهم والتفسير وحددنا مظاهر الحدس والتخمين في الفهم والمظاهر الاستنباطية السببية في التفسير، يكون من الضروري أن نذكر أنه يوجد بين المظاهر الأولى نوعان من الفهم : الأول استاتيكي أى يتعلق بالظاهرة ويشير إلى « إمكانية الاشتراك عن طريق خبرتنا الداخلية مع الحالة النفسية للفرد على أساس ما يتصل به Bini, Bozzi والنوع الثانى من الفهم ورأى ذو خصائص عامة . ويمثل هذان النوعان منهجا لا منطقياً يعمل على ربط الأفعال بينها بلا مساعدة للفهم المنطقى . إن الاصطلاح الألماني Verstehen من الصعب ترجمته وإن لفظ « التفهم الحدسى Comprensione intuitiva هو أقرب إلى المعنى المستخلص من الاصطلاح السابق . ويلاحظ أن المنهج العلمى يجب أن يؤدى إلى التفهم الحدسى ، وهذه الواقعة كما سنرى هي واقعة شخصية لا يمكن ملاحظتها ومراقبتها بصفة مباشرة . والمنهج العلمى له أن يقوم بدراسة آثار الفهم ويحلل المشاهدات العقلية التى يحتوى عليها الفهم ؛ فيقوم مثلاً بتحليل درجة الاتفاق الذى يصل به الدارسون كل منهم على سدة في فهم واقعة معينة أو إمكان ما يقدمه الفهم فى التكهن بسلوك الفرد فى المستقبل .

ولم يوفر لنا هذان الأسلوبان فى البحث مع الأسف معطيات كافية تؤدى إلى معرفة مضمون « الفهم » بين أسلوب الطب الشرعى . ولذا نجد أن قدرة الباحثين فى الاتفاق على واقعة نفسية والتكهن بسلوك الفرد فى المستقبل هي قدرة ضئيلة وهو ما أوضحه الباحثون عند بيانهم عدم صدق المقابلة كأداة تشخيص وتنبؤ . وزيادة على ذلك نجد أن الفهم يتمثل فى واقعة مشاهدة عقلية غير قابلة للانتقال ، ولهذا فن المستحيل تحديد تلك العملية النفسية التى توجد فى واقعة الفهم تحديداً واضحاً .

ولقد أضافت المناهج النفسية فى دراسة الشخصية إلى المقابلة مجموعة أخرى من الاختبارات وبهنا هنا بصفة خاصة منهجين :

منهج القياس السيكلوجى — المنهج الإسقاطى .

ولكل من هذين المنهجين شروط خاصة يطلق عليها اصطلاحات :
الصدق - الثبات - الموضوعية - التقنين .

ويمكن التحقق من الصدق عن طريق الصدق الاختبارى Test Validity الذى يتكون مضمونه من أن كل اختبار يجب أن يقيس ما يقترح قياسه . ويمكن أن يتكون الصدق من أمور أخرى مثل : صدق المضمون ، Content Validity ومن الصدق التجريبى Validità empirica سواء أشير به إلى الحالة الراهنة للفرد أو التنبؤ بسلوكه فى المستقبل . ويتكون كذلك من الصدق التركيبى Construct الذى يعتبر محاولة لإثبات صلاحية النظرية النفسية التى أسس عليها الاختبار ذاته . أما الشكل الذى يعتبر أكثر قبولاً بالنسبة للصدق فهو المؤسس على الترابط الاستانكي بين نتائج الاختبار ومعيار موضوعى خارجى ينطبق مع العملية النفسية التى قياست بالاختبار .

أما الثبات فهو قياس الدوام الداخلى للاختبار أى تلك الدرجة التى يعطى فيها الاختبار نتائج ماثلة فى دراسة تالية للشخص نفسه بشرط عدم وقوع تغييرات فى هذا الفرد . ويمكن تحديد الثبات عن طريق إعادة الدراسة بنفس الاختبار أو بالدراسة فى أشكال مختلفة ، أو بواسطة منهج الطريقة النصفية Split-half وهو مراقبة درجة التوافق بين منتصفى اختبار أو منتصفى مجموعة أشخاص .

وتتكون الموضوعية من مطابقة ما ينتج من الإجابة وتقدير الاختبار الذى يجب أن يزيل بصفة نهائية التفسيرات الشخصية للباحث ويؤدى بالأفراد إلى أنماط للسلوك يمكن مقارنتها .

أما التقنين فهو تلك العملية التى تتكون خلالها القواعد العامة لكل اختبار ، تلك القواعد المستخلصة من دراسة المجموعات الممثلة للأفراد والذى يعتبر هدفها . ومع أنه من المرغوب فيه أن تتوفر هذه الشروط الأربعة فى كل اختبار إلا أنها لا تتوفر جميعاً فى كثير من الأحيان . ونجد هذه الشروط بصفة عامة فى مجموعة المناهج القياسية النفسية أكثر من مجموعة المناهج الإسقاطية ، ومع ذلك

فإن الهيئات المهنية التي تعمل في مجال علم النفس قد نادت بالتنازل من عدد الاختبارات النفسية المستخدمة وقصرتها على تلك الاختبارات التي تعطي على الأقل الضمانات الأربعة السابق ذكرها .

وعلى كل حال فإنه من الممكن في كل اختبار الإشارة إلى المعطيات الكمية التي تشير إلى وجود الشروط السابقة في الاختبار نفسه والتي تتضمن في حدود معينة الصديق والموضوعية والثبات والتقنين .

فعملية التقدير التي يقوم بها الباحث النفسي هي عملية موضوعية وصفية في كل أجزائها . إذ أن جمع بروتوكول الاختبار وترميزه ، وتقديره في مواجهة القواعد العامة وقواعد المجموعات وتحليله إلى مصطلحات ذاتية — كل ذلك يمثل عملية موضوعية يمكن نقلها إلى باحثين آخرين متخصصين . وتكرار الاختبارات بأشكال مختلفة للاختبار ذاته وباختبارات أخرى مع إمكان المقارنة باختبارات سابقة يعطى لنا مساعدة قيمة في مرحلة التقدير . ولنفرض مثلا أن المعطيات الرجعية لاختبار الذكاء ويكسلر بليفيو نموذج I قد أعطى النتائج التالية :

نسبة الذكاء = اللفظي ١١٠ اليدوي ٨٠

هنا تكون المعطيات قابلة لتفسيرين على الأقل :

١ — أن الفرد مصاب بعيب في قدراته العقلية المرتبطة بالوظيفة الحركية وأن مجالات عديدة لسلكه العقلي قد تغيرت .

٢ — أن الفرد يشعر بإنهاك طفيف لأنه قد تعب بعد تجهيز السلم اللفظي للاختبار ، وأن استسلامه قد وصل إلى درجة ملحوظة في الجزء الثاني من التجربة .

ولحل هذه المشكلة يكون من السهل إعادة الاختبار بعد مدة من الزمن بواسطة النموذج رقم II لنفس سلم الذكاء فيطبق أولا سلم الأفعال اليدوية وبعد ذلك السلم اللفظي . فإذا كانت النتيجة ما تزال ضعيفة في سلم الأفعال اليدوية فإننا نكون أمام تغير حقيقي (وهو التفسير الأول) ، وإذا كان الاستسلام على العكس منخفضا أكثر في السلم اللفظي فإننا نكون أمام التفسير الثاني .

يظهر لنا مما سبق أن المناهج النفسية الموضوعية لدراسة الشخصية هي في

درجة تسمح بأن تحقق للطب الشرعى المزايا التالية :

١ - أن وصف الشخصية عن طريق العوامل والسمات يكون نظاماً مرناً موضوعياً من حيث التعريف وكمياً فى أغلب الحالات . فشذوذ أو عيب لإحدى السمات يسمح لنا بالتعرف على المجموع الكلى الذى قدمه الفرد بناء على مظاهر عقلية خاصة . وصلاحيه التأكيدات التى يحصل عليها تختلف من عامل إلى آخر فى نطاق الشخصية ، ولكن سيكون من السهل الإشارة إليه فى الحالات الفردية . إن الوصف عن طريق السمات يبين لنا جميع الصفات الأساسية للشخصية ويلقى الضوء على تلك الجوانب التى تهمل دائماً عند التشخيص العقلى . فعلى سبيل المثال يعتبر ذا أهمية خاصة فى مجال الطب الشرعى السمة التى تشير إلى السلوك الاجتماعى للفرد . ويستطيع التشخيص العقلى أن يترجم هذا الجانب بأفكار عامة غير كافية بينما هذا الجانب قد أصبح له أهمية كبرى بعد التطور الجديد للمظاهر الاجتماعية فى علم النفس المرضى . ومن المعروف أن التشخيص العقلى الوصفى يعطى معلومات قليلة عن أسباب الجريمة وديناميتها . ومع ذلك فإن التحديد الدقيق لسلوك الفرد يسمح لنا بالتعرف على العملية العقلية التى أدت بالفرد إلى السلوك الإجراى مسهلة بذلك واجب الطب الشرعى لمعرفة أهلية الفرد لإداء السلوك .

٢ - أن عملية الوصف للشخصية بأجمعها من السهل نقلها إلى الآخرين فروتوكول الروشاش ومضمون استخبار الشخصية أو اختبار الذكاء كل ذلك يكون واقعة عامة من السهل مناقشتها ومناقشة التفسيرات التى تعرض لها ، ولا يمكن أن نقول غير ذلك فى شأن المقابلة سواء كانت نفسية أو عقلية . حقيقة أن تفسير الاختبار مرتبط بشخص المختبر ولكن ما يستخلص من الاختبار يجب أن يكون موضوعياً وتحت أى ملاحظة أو نقد أو مناقشة وهو الأمر الذى يعتبر مستحيلاً تحقيقه بالنسبة للتشخيص العقلى .

٣ - من السهل فى الاختبار التفسى تحديد مستوى الأدلة وتفسير النتائج عن طريق المناهج القياسية والمنهج الإسقاطى ، بينما يكون من الصعب محاولة

تقنين الحدس الإكلينيكي وقدرة التشخيص عند الطبيب العقلي .

٤ — لقد ظهرت أهمية الاختبارات النفسية في مجال التنبؤ بالسلوك، ونذكر على سبيل المثال تلك الأبحاث التي قام بها كل من الزوجين جلوك عند استعمالها الرورشاخ، وكذلك دراسة هاثوي وموناكيزي عند استعمالهما اختبار MMPI .

٥ — أن إعداد قائمة بالسمات بالتعاون مع الأطباء العقليين ورجال القانون يؤدي إلى توفر الاصطلاحات النفسية المستعملة في التقنين الجنائي وبهذا يمكن الوصول إلى نقطة التقاء مع القواعد القانونية .

٦ — يسمح الاختبار النفسى — في محاولات التظاهر من جانب الفرد أو في حالة عدم التعاون التام — أن يعطى لنا صورة موضوعية محددة لموقف الشخص في هذا الشأن . ونذكر هنا أهمية مظاهر « الغش والتظاهر » في الرورشاخ التي شرحها روزنبرج وفلدبرج أو من أوليست في سلم الـ MMPI أو في تحليل النقط الفارقة بين الأجزاء الخمس المكونة للمصفوفات المتوالية ١٩٣٨ . . . إلخ .

أما في المقابلة فإن تقدير هذه المحاولات للتظاهر يتوقف على ذكاء وتجربة القائم بالمقابلة .

إن علم النفس ما زال أمامه طريق طويل في مجال البحث العلمى للشخصية الإنسانية . ولكن يمكن اعتبار هذا البحث معقولا إذا ما استخدم في حرص وحذر من أغلبية الباحثين وبذلك نقدم للطب الشرعى مساهمة موضوعية فعالة . ولا يتعلق الأمر باستبدال الاختبار النفسى بمنهج الطب العقلي ، ولكن يجب أن يواكب كل منهما الآخر ويشترك معه في محاولة حل المشاكل التشخيصية التي يوضعها القاضى بين يدى الخبير .



دوسيه الكشف عن شخصية المتهم والمشكلات التي يثيرها

الأستاذ أحمد الألفي

الباحث بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية

وما لا شك فيه أن هذا النظام هو خير نظام لمراعاة الحرية الفردية ، ولكن الأخذ به يقتضي تعديل النظام القضائي التقليدي والأخذ بالنظام الأنجلوسكسي . ويرى الأستاذ Paul Cornil السكرتير العام لوزارة العدل البلجيكية والأستاذ بجامعة بروكسل وجوب تعديل التشريع بحيث يقرر القاضي ما إذا كان المتهم مذنباً أم لا ثم بعد ذلك تقرر لجنة يرأسها قاض المعوية التي توقع وتراقب تنفيذها .

غيرأنه في ظل النظام القضائي التقليدي يمكن مراعاة مقتضيات الحرية الفردية ، بأن يحدد القانون مقدماً الحالات التي يجوز فيها عمل هذا التحقيق عن الشخصية والإجراءات الواجب اتباعها . ويتجه أغلب الفقه إلى وجوب إجراء التحقيق في جميع القضايا التي تحال على محاكم الجنايات ، ويرى بعضهم ضرورة إجراء التحقيق في بعض القضايا التي تحال على محاكم الجرح .

وينشئ بعض الكتاب من أن يعد إجراء هذا التحقيق قرينة ضد المتهم . غير أنه يرد على ذلك بأنه ما دامت متوضع قاعدة عامة تقضي

لعله من الملم به حالياً لدى جميع المشتغلين في ميدان علم الإجرام أيأ كانت المدرسة التي ينتمى إليها الشخص وأيأ كانت النظرية التي تؤسس عليها وظيفة العقوبة ، وجوب تزويد القاضي الجنائي بالمعلومات الكاملة التي تمكنه من اختيار التدبير الأكثر ملاءمة لاصلاح الجاني ولإعادة ادماجه في المجتمع .

ولكن إذا كان رجال القانون متفقين على المبدأ فإنهم مختلفون كثيراً بخصوص الوسائل أو الطرق التي تمكن من تحقيق هذه الغاية .

وأولى المشكلات التي تبرز في هذا المجال معرفة في أي مرحلة من مراحل الدعوى يجري التحقيق الذي يفصل في الدوسيه ، هل يقام به قبل تقرير اذئاب المتهم أم يتبرص حتى تثبت أدانته ؟ يرى بعض الكتاب أنه لا يجوز الخوض في شخصية المتهم ما لم تقرر مساهمته المادية في الفعل ، وبمعنى آخر يجب الأخذ بالنظام الأنجلوسكسي وتقسيم المحاكمة إلى مرحلتين : الأولى تنتهي بقرار حول الأذئاب والثانية بقرار حول طبيعة ومداد العقوبة .

1. Paul Cornil : "La césure entre le prononcé et l'exécution de la peine ... -

Journal de Tribunaux, Bruxelles, 1948, P. 404.

والمشكلة الثانية هي معرفة من يقوم بإجراء هذا التحقيق ، هل يعهد به إلى أشخاص تابعين لهيئات خاصة أم إلى موظفين مخصصين لذلك يتقاضون مرتباتهم من الدولة ؟

يفرق رجال علم الإجرام البلجيكيون بين أمرين :

١ - تحقيق ملخص يجري بواسطة بطاقة بيانات أولية *Fiche de renseignements* تتضمن معلومات عن الوسط المائل والحرقي والاجتماعي ، ويمكن أن تملأ هذه البطاقات بواسطة رجال البوليس الذين يتلقون بصفة محاضرات في علم الإجرام ، ويتم هذا بالنسبة لجميع الجنايات والجنح بل وفي بعض المخالفات التي يرتكبها عائدون .

٢ - تحقيق عن الشخصية بالمعنى الصحيح يتضمن بيانات تفصيلية عن الوراثة والطفولة الأولى والتاريخ الاجتماعي والاجتماعي للمتهم كما يتضمن العناصر العامة عن تكوينه الطبي والنفسى ، ويرى أغلب رجال علم الإجرام البلجيكيين ضرورة إجراء التحقيق بواسطة مساعدين اجتماعيين معينين من قبل الدولة .

غير أن الأطباء وعلى الأخص الأطباء العقلين يرون أن هذا التحقيق الذى يقصد به الكشف عن السمات المميزة لا يستطيع أن يقوم به مساعد اجتماعي . بل يجب أن يقوم به انثروبولوجي كفء ، إلا أن النقد لا ينصب على المبدأ ، بل ينصب فقط على درجة كفاءة المساعد الاجتماعي ، ويرى الدكتور الكسندر ملير مصلحة الانثروبولوجيا العقابية أن مساهمة المساعد الاجتماعي لا بد منها لاعطاء

بإجراءاته بالنسبة لجميع القضايا التي تحال على محاكم الجنايات فإن هذه الخشية لن يكون لها محل .

ويرى الأستاذ Jean Constant عدم وضع معيار جامد لبيان الحالات التي يجب فيها إجراء التحقيق بل يجب ، في رأيه ، أن يكون ذلك المديار مرناً يترك حرية واسعة للقاضي في التقدير (١) .

ويرد على ضرورة إجراء التحقيق بمجتبى :

١ - أن هذا التحقيق سيؤخر الفصل في القضايا ، ومن المسلم به أن المدالة الجنائية ترتبط دائماً بسرعة البت فيها .

٢ - أنه يتطلب عدداً كبيراً من الاختصاصيين قد لا يتوافر وجودهم ، لذلك فإن أفضل حل ، في رأيي ، أن ينص على إجراء التحقيق إجبارياً في حالات معينة ، وفي حالات أخرى يترك البت في جواز إجرائه للمحكمة .

ومن البلاد التي تقرر إجراء هذا التحقيق ولا تأخذ بالنظام الأنجلوسكسوني هولندا ، إذ يقرر قانون الإجراءات الجنائية بها ضرورة هذا التحقيق في حالات معينة ، كما يقرر القانون الهولندي الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ ضرورة إجراء تحقيق تفصيلي عن شخصية المتهم في كل حالة يرى القاضي إمكان إصدار حكم مشروط .

ويرى الأستاذان Raymond Screvens ، و Paul De Gant إمكانية القيام بهذا التحقيق حتى بدون رضاه المتهم ، غير أنهما يتحفظان بأعطاء المتهم مكانة المعلن في قرار إخضاعه للتحقيق (٢) .

١. Revue belge de droit pénal et de criminologie, Bruxelles, 1951-1952, P. 205.

٢. Revue belge de droit pénal et de criminologie, Bruxelles, 1951-1952, P. 275.

صورة كاملة من شخصية المتهم (١).

ويرى الأستاذ Constant أن يتبع هؤلاء المساعدون الاجتماعيون القاضى مباشرة لفنان سرية التحقيقات وسرعة إجراءاتها .

المشكلة الثالثة : هل يجب أن ينتهى التحقيق برأى يرفع للقاضى ، وإذا كان الأمر كذلك فهل ينصب الرأى على طبيعة العقوبة nature de la peine أم يشمل أيضاً مقدارها taux ؟

إن الإجابة على هذا السؤال ترتبط بدرجة كفاءة المساعد الاجتماعي، فإذا كان كفواً مزوداً بالخبرة اللازمة فيرى الأستاذ Constant إمكان إنهاء التحقيق برأى يوجه للقاضى على أن يكون هذا الرأى خاضعاً لمطلق تقديره ، أما فيما يتعلق بمقدار العقوبة ، فيجسم الكتاب على أن تترك هذه السلطة للقاضى ، إذ أنها ترتبط في رأيهم بمقتضيات الردع العام Prévention générale التي يجب ترك تقديرها للقاضى .

المشكلة الرابعة : تدور حول كيفية التعاون لإجراء تحقيق اجتماعى وتحقيق طوى عقل إذا تطلب الأمر القيام بهذين التحقيقين والطريقة المثل للوصول إليه بصورة مجدية . يرى الأستاذ Constant إنه يمكن الوصول إلى هذه الغاية عن طريق إعطاء المساعدين الاجتماعيين المعلومات والدراسات اللازمة التي تمكنهم من معرفة النقاط الحيوية التي يحتاجها الطبيب العقل ، ومن ناحية أخرى يرى وجوب قيام اتصال وثيق بين الطبيب العقل والمساعد الاجتماعي بحيث يمكن للطبيب أن يطلب من المساعد الاجتماعي ملء أو التركيز على نقاط معينة يرى احتياجه إليها . وقد كان هذا التعاون مرجحاً في بلجيكا قبل سنة ١٩٣٧ عنه ما كان

المساعد الاجتماعي خاضعاً لمدير السجن والطبيب الأندروبولوجى في نفس الوقت ، وقد أدى هذا التنظيم إلى نتائج طيبة من الناحية العلمية ، غير أنه لم ينجح في العمل لتشابك اختصاصات مدير السجن والطبيب الأندروبولوجى ، ولما كان من رأى الكاتب أن يتبع المساعد الاجتماعي المنوط به إجراء التحقيق اللازم قبل الحكم ، لوزارة العدل وليس للإدارة العقابية لذلك فإنه يعتقد بإمكان التنب على هذه الصعوبات العملية وضمان فاعلية وجعلها التعاون .

أما المشكلة الخامسة فتدور حول معرفة ما إذا كان يجب على الشخص الذى يعهد إليه بعمل التحقيق ، سواء أكان مساعداً اجتماعياً أو طبيباً عقلياً ، أن يطرح أمام القاضى جميع المعلومات التي تصل إلى علمه أم يحفل له الاحتفاظ بالمعلومات التي يرى الاحتفاظ بها وفقاً لمقتضيات أسرار المهنة .

تنظم المادة ٣١٠ عقوبات مسألة الأسرار المهنية فتقتض على أن كل من كان من الأطباء أو المبرحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعاً إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصى اثنين عليه فافشاء في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً » .

ومن المسلم به أن المساعدين الاجتماعيين يعتبرون من الأشخاص الذين يعهد إليهم بأسرار إذ أن التعداد الوارد في المادة جاء على سبيل المثال ، ومن المسلم به أيضاً أن الأسرار التي يحصلون عليها أثناء عملهم يجب عليهم الاحتفاظ بها حيال الغير ، غير أن القاضى لا يعتبر من

أي تشبه تشارحول المساعد الاجتماعي تجعل تعاون المتهم وعائلته وأفراد وسطه مستحيلا ، لذلك يجب ألا يهدد بهذه المهمة المساعد الاجتماعي سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر .

أما المشكلة السابعة والأخيرة فتتعلق بما قد يثار من تعرض التحقيق الاجتماعي لأشخاص الغير ، ففي الحقيقة لا يكشف هذا التحقيق عن ماضي المتهم فحسب بل قد يكشف عن أشياء خاصة بأبائه والمتصلين به .

يرى الأستاذ Matthys الهولندي أنه في كل حالة يضطر فيها المساعد الاجتماعي للخوض في أمر يتعلق بأشخاص لم يرتكبوا الجريمة أو لم يساهموا في ارتكابها يجب عليه أن يحصل مقدسأعل تفويض كتابي من القاضي يبيح له ذلك ، كما يجب عليه الحصول على رضا صاحب الشأن (١) .

غير أن هذا القول لم يقبل على إطلاقه من قبل رجال النقاب البلجيكيين ، ف يرى بعضهم أن اعتبارات المصلحة العامة تعلق على الاعتبارات الفردية ، وأن التشدد في هذا المجال لا داعي له ، فإن أسرار الغير مستغل مصونة بمقتضى أحكام قانون العقوبات . ويؤيدون قولهم بأن التحقيق المختصر الذي يجري أمام محكمة الجنايات لا يشترط فيه رضا المتهم ولا رضا الغير ، كما أن الطبيب العقل في محاولته لمرقة مناحي الشخصية له أن يذكر حقائق عن آباء المتهم والمتصلين به دون أن يضطر إلى أخذ رضاهم مقدسأ .

ومن رأى الأستاذ Constant عدم تعليق عمل التحقيق على رضا المتهم ؛ غير أنه يرى وجوب تحديد الحالات التي يجري عنها هذا التحقيق والكيفية التي يتم بها ، أما فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالغير فإنه يرى إلى تحويل مطلق أرادة الآباء أو الغير عن بسط الحقائق أمام القاضي .

التي tiers فهو الذي عهد إليهم هذه المهمة . وهذا الموقف يشبه موقف الطبيب الذي يتدرب خيرا فهو يعتبر مفوضاً من العدالة mandataire de justice وليس مكلفاً من قبل الشخص الذي يفحصه confident de la personne qu'il examine . وإذا كان بعض الكتاب يرون أن الطبيب الحق في الاحتفاظ ببعض المعلومات التي يصل إليها والتي لا تتعلق بالقضية المنتدب للبحث فيها ولا تؤثر على نتيجة التقرير ، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للتحقيق الاجتماعي ، إذ أن المساعد الاجتماعي يجب أن يطرح أمام القاضي جميع المعلومات التي تصل إليه فإن مهمته هي إثارة القاضي بكل ما يكشف عن شخصية المتهم ، وقد يكون في حجب بعض المعلومات ما يقع القاضي في الخطأ وما قد يعم عليه من تبصر بعض مناحي الشخصية التي قد تكشف عنها هذه المعلومات . ويرى الأستاذ Constant أن التحقيق الذي يجريه المساعد الاجتماعي أو الطبيب العقل يجب أن يظل سراً مطلقاً عن مطلق هيئات الرعاية اللاحقة والهيئات الخاصة برعاية المسجونين ، فلا يجوز أن يطلع عليه إلا القاضي وموظفو الإدارة العقابية المنوط بهم تنفيذ الحكم .

وتثير المشكلة السادسة التساؤل عما إذا كان يسمح للمساعد الاجتماعي أو الطبيب العقل بالبحث في نواحي تؤدي به إلى الخوض في وقائع القضية . ؟ يجمع الكتاب على أنه لا يجوز له ذلك ، فإن مهمته يجب أن تكون متميزة عن الإجراءات القضائية بالمعنى الصحيح فهي قاصرة على الكشف عن شخصية المتهم ، أما البحث في إسناد القتل للمتهم فقاصر فقط على أعضاء الضبطية القضائية والقاضي ، إذ أن



كتب صدرت حديثاً (وتوجد بمكتبة المركز)

تنفيذ العقاب، الإفراج تحت شرط العقوبة، غير المحددة المدة، البوليس، القضاء والقانون، السجن المفتوحة. أما الباب الثاني فقد جمل عنوانه «الوقاية خير من العلاج» وناقش فيه عدة موضوعات. وقد قدم المؤلف موجزاً بالفرنسية للكتاب وقائمة مراجع عربية وأجنبية.

٢ - قاموس التربية وعلم النفس التربوي:

وضعه الدكتور فريد جبرائيل نجار بالاشتراك مع الأستاذة: السيدة فائزة مملوف أنثيا، الدكتور نعيم نقولا عطية، الدكتور ماجد فخري، وإشراف الدكتور حبيب أمين كوراني رئيس دائرة التربية في الجامعة الأمريكية في بيروت. والقاموس يقع في ٢٨٥ صفحة من القطع المتوسطة، وهو من منشورات دائرة التربية في الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٦٠.

يعد صدور هذا القاموس حدثاً هاماً في ميدان علم النفس، وذلك لافتقار المكتبة العربية إلى قاموس شامل لمصطلحات علم النفس.

وهذه المحاولة التي قامت بها جماعة من أساتذة التربية في الجامعة الأمريكية في بيروت جديرة بأن يدرسها باحث علم النفس دراسة نقدية حتى يمكن إيجاد نوع من التقارب العلمي بين الباحثين في مختلف البلاد العربية.

١ - علم النفس المقاب: أصوله

وتطبيقاته، تأليف الدكتور كال دسوقي، من منشورات جماعة علم النفس التكاملي، دار المعارف بمصر ١٩٦١. ويقع في ٤٠٦ صفحة من القطع المتوسط.

والكتاب مقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أيولوجية المقاب. وينقسم إلى با بين الأول وعنوانه «المقاب» نشأته، وتطوره». قسمه إلى خمسة فصول ناقش فيها موضوعات عدة عن المقاب والسلطات التي تملكه والمقاب في المجتمعات البدائية وتطور المقاب ومشروعيته.

والباب الثاني: عنوانه «المقاب» ماله وما عليه» ناقش في خمسة فصول عدة موضوعات فتحدث عن المبررات الانتقامية للمقاب والمبررات الإنسانية وضرر المقاب التربوي وأضرار المقاب الجناحي.

أما القسم الثاني: فقد جمل عنوانه «سيكولوجية المقاب» وقسمه إلى با بين: المقاب قيد على الحرية، والمقاب غل النشاط.

وفي القسم الثالث والآخر الذي جمل عنوانه «سوسيولوجية المقاب» قسمه إلى با بين تحدث في الأول عن «المقاب للعلاج» وناقش فيه عدة موضوعات: المقاب والجريمة، وقف

الباحثين وملاحظاتهم التي جمعوها من دراسة أكثر من ٣٣٠ مؤسسة في الحى .
وقد حرص القائمون بالدراسة على إيراد عرض وجيز لتاريخ الحى كمدخل للدراسة مما يظهر مدى تكامل الدراسة وشمولها .

٤ - كشف الجريمة بالوسائل العلمية

الحديثة ، تأليف الراحل عبد العزيز حمدى
الطبعة الأولى ، ديسمبر ١٩٦١ .

يقع الكتاب فى ٣٦٤ صفحة من القطع المتوسط .

وقد قسم المؤلف كتابه إلى خمسة عشر باباً تناول فيها عديداً من موضوعات التحقيق الجنائى .

وعالج المؤلف الموضوعات الآتية : الآثار المادية ومعامل الشرطة الجنائية ، البحث الجنائى الفنى ، وحدات العمل الجنائى المتقلة والأدوات اللازمة لرفع الآثار ، معامل الشرطة الجنائية ، آثار الحريق العمد ، آثار الأسلحة النارية ، آثار الآلات ، آثار البصمات ، آثار الأقدام والإطارات ، إظهار العلامات من المادان المختلفة ، آثار الأثرية والزجاج والطلاء والأنسجة والشعر ، البقع ، مواد التتبع المستخدمة فى الكشف عن بعض الجرائم ، فحص المستندات ، دراسة الأشعة المستخدمة فى النواحي الجنائية .

ويبدو من هذا العرض الوجيز للموضوعات التي عالجهها المؤلف أنه أساحط بالمشاكل الجوهرية التي تثار فى العمل .

٥ - مقدمة لعلم النفس الاجتماعى ،

(١) تعريف بالعلم ، تأليف الدكتور

مصطفى سويف ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٢ ، ١٠١ صفحة من القطع المتوسط .

ويبدو من الاستعراض السريع للقاموس أن من قاموا بوضعه تبثوا كثيراً من المصطلحات التي كاد يجمع أساتذة علم النفس فى مصر على استخدامها ؛ غير أن هناك مصطلحات أخرى غريبة محل نظر .

٣ - دراسة اجتماعية للخدمات بحى مصر

القديمة ، من منشورات الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية (بحث أصدره مكتب البحوث الاجتماعية بتكليف من وزارة الشئون الاجتماعية) ١٩٦١ .

يقع فى ٤٤٠ صفحة من القطع المتوسط .

هذه دراسة مسحية لحى مصر القديمة . ومن الاستعراض السريع لما يبدو مقدار الجهد الكبير الذى بذل فى القيام بها . وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أبواب رئيسية : خصص الباب الأول للدراسة الترتيب السكاني بالحى وما يتضمنه ذلك من دراسة توزيع الجنس بينهم وحالاتهم العلمية والعملية . والهدف من عرض هذه الصورة - كما تقرر الدراسة - هى التعرف على الاحتياجات التي تحددها هذه الصورة إذ ليس من الميسور تحديد تلك الاحتياجات دون الوقوف على نوع السكان أنفسهم . ومن المسلم به فى علم تنظيم المجتمع أن النوع - بمعناه الشامل - يرتبط بالمطلب ومن هنا تختلف الحاجات باختلاف المجتمعات وظروفها ومستوياتها .

أما الباب الثانى فيشمل عدة أجزاء تعرض لدراسة مفصلة لخدمات مؤسسات الحى . كما أشارت الدراسة فى ثنايا العرض لمواطن الضعف وجوانب القصور فى خدمات كل من تلك المؤسسات .

أما الباب الثالث من الدراسة فهو الخالص بالتوصيات ويعرض تجميعاً منظماً لملاحظات

موضوع علم النفس الاجتماعي من الموضوعات التي لم تعالج كثيراً باللغة العربية . ولذلك يعد هذا الكتاب إضافة قيمة للمكتبة العربية .

وقد قسم المؤلف كتابه إلى فصلين : الفصل الأول عنوانه : « علم النفس الاجتماعي : تعريفه » . وقد وضع فيه الباحث التعريف الذي اختاره لعلم النفس الاجتماعي ثم ناقش بالتفصيل الجوانب المختلفة للتعريف فحدث عن نقاط ثلاثة جوهرية : ما المقصود بالدراسة العلمية ، وما المقصود بالسلوك ، وأخيراً ما هي المواقف الاجتماعية والمنهات الاجتماعية .

أما الفصل الثاني فتعنوانه : « علم النفس الاجتماعي : بين الدراسات النفسية والاجتماعية » . وقد قسمه إلى فئتين كبيرتين : علم النفس الاجتماعي والدراسات النفسية ، وعلم النفس الاجتماعي والدراسات الأنثروبولوجية . وقد ناقش المؤلف فيهما عدة موضوعات هامة . سمّم المؤلف الكتاب بتعقيب عام وضع فيه بعض النقاط الجوهرية .

وقد حرص المؤلف على إيراد تعليقات تفصيلية لتوضيح بعض النقاط في المتن كما ذيل الكتاب بقائمة مراجع عربية وأجنبية .

كتب وبحوث أهليت لمكتبة المركز

- ١ - دراسة اجتماعية للخدمات بحى مصر القديمة .
من منشورات الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية (بحث أصدره مكتب البحوث الاجتماعية بتكليف من وزارة الشؤون الاجتماعية).
- ٢ - قاموس المصطلحات الاجتماعية
(إنجليزى - عربى) ١٩٦٠
نشرته إدارة التدريب - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .
- ٣ - اختبار التوافق الطلبة ، وضع
- هيو . م . بل ، اقتباس وإعداد الدكتور محمد عثمان نجاشى أستاذ علم النفس المساعد بجامعة القاهرة ، الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية .
- ٤ - اختبار الشخصية ، وضع روبرت . ج . برنزويتر ، أعده باللغة العربية الدكتور محمد عثمان نجاشى أستاذ علم النفس المساعد بجامعة القاهرة .
- ٥ - مقدمة لعلم النفس الاجتماعى ،
(١) تعريف بالعلم ، تأليف الدكتور مصطفى سويف ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٢ .

6- Soueif, IM. & Metwally-Testing for organicity in Egyptian psychiatric patients, reprinted from Acta Psychologica, V. XVIII, no. 4 (1961).

7- Nour, M.A.E. —An analytical study of the sociological thought of Ibn Khaldun.

علم الإجرام في جامعة كامبردج*

علم النفس التجريبي ، وأستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية بالجامعة . وبالإضافة إلى هؤلاء فإن أستاذ علم التشريح ، ورئيس القسم وليدي إدريان قد اختيرا أعضاء أيضاً . كما أن رئيس مجلس كلية الحقوق هو عضو في مجلس إدارة المعهد بحكم منصبه . ويعين مجلس الكلية أيضاً ثلاثة أعضاء آخرين . كما أن مدير المعهد وأستاذ علم الإجرام فيه هم أعضاء في مجلس إدارته بحكم مناصبهم. هذا غير أعضاء آخرين .

ويدير المعهد مجلس إدارة يوجه نشاطه في البحث والتعليم ، ويصرف الشؤون الإدارية والمالية وشئون الموظفين .

وقد أنشئ مجلس خبراء (مستشارين) من أعضاء مجلس الإدارة بالمعهد بالإضافة إلى أعضاء آخرين يتراوح عددهم بين أربعة وثمانية راعى أن يكون نصفهم على الأقل من غير العاملين في جامعة كامبردج .

ويدير المعهد المدير ، والمدير المساعد وأربعة من المديرين المساعدين لشئون البحث

أنشئ معهد علم الإجرام في جامعة كامبردج بناء على توصية بعض المسؤولين في وزارة الداخلية (في المملكة المتحدة) ، والمتممين بمسائل الجريمة والمقاب من رجال الجامعات والقضاء .

ويعد مناقشات جادة للفكرة في مجلس العموم ومجلس اللوردات تأكدت الحاجة الملحة إلى وجود جهاز أكاديمي متخصص للبحث والتعليم في موضوع علم الإجرام .

وقد وافقت جامعة كامبردج على إنشاء المعهد في ٧ فبراير ١٩٥٩ . ثم وافق المجلس الأعلى للجامعات في ٣١ أكتوبر ١٩٥٩ على إنشاء المعهد ونظامه .

ويختص المعهد لإشراف المجلس الأعلى للجامعات . وهو ملحق بكلية الحقوق بجامعة كامبردج . وقد أدمج فيه قسم العلوم الجنائية الذي كان قد أنشئ بالكلية عام ١٩٤١ .

وإذا كان المعهد قد ألحق بكلية الحقوق فإن ثمة صلات قوية تربطه بكلية أخرى. فن أعضاء مجلس إدارته أستاذ الطبيعة ، وأستاذ

* من كتب : The Study of Griminology in Cambridge تأليف ليون رادزينوفيتش أستاذ

علم الإجرام بجامعة كامبردج .

ويدرس في هذا المستوى :
(١) تطور التفكير في علم الإجرام
وعلم العقاب .

- (ب) الدراسة الاجتماعية للجريمة .
(ج) مناهج البحث في علم الإجرام .
(د) تطبيق القانون الجنائي .
(هـ) معاملة الجانحين .

٣ - برنامج تعليمي عالي Advanced Course تدمي إليه مجموعات من أولئك الذين يعملون في تطبيق القانون الجنائي ومعاملة الجانحين ، بقصد مساعدتهم على متابعة تطور التفكير والبحث في مجال تخصصهم ، ولتحقيق الاتصال المستمر بين نتائج جهود المعهد والجانحين التطبيقية لمهمته في البحث والتعليم .

ثانياً : والمهمة الثانية للمعهد هي البحث :
ويقوم بعمليات البحث - أساساً - كبار الخبراء بالمعهد . ويشارك المعهد في بحوث تجربياً مراكز بحوث أو جهات أخرى . ويقوم بنشر أعمال من إنجاز أشخاص لا يعملون فيه .

وتظهر منشورات المعهد في « سلسلة دراسات كبرددج في علم الإجرام » وتنشرها دارميكلان للنشر .

وبرغم أنه ليس ثمة قواعد حاسمة يتسم أن يقوم عليها أي بحث يجريه المعهد أو ينقل عليه فإن من الضروري أن تكون مشروعات البحوث التي يقدمها الأفراد محددة تقوم - ما أمكن - على أساس بيانات تجريبية ، وتكون ذات قيمة في الكشف عن جديد فيما يتعلق بظاهرة الجريمة أو تطبيق القانون الجنائي .

ويهدف بكل بحث إلى أحد المديرين المساعدين لشئون البحث ، الذي يكون مشغولاً عنه مع عدد من الباحثين بإشراف مدير المعهد .

ولثنين من الباحثين ، وثلاثة من الباحثين المساعدين ، والسكرتير الإداري ، وأمين المكتبة .

وتحرص إدارة المعهد على انتداب عدد من الطلاب والخبراء من خارج كبرددج للمساهمة في نشاط المعهد . على أن يكون هؤلاء ممن برزوا في مجال تنفيذ القانون الجنائي أو ممن لهم إسهامات هامة في علم الإجرام . وتخصصت للخبراء الزائرين أربع منح سنوية تشغل عن طريق مجلس الإدارة . ويشارك الخبير الزائر في التدريس والبحث ، وعن اختياره للمنع الأربع : ستر ليوليل فوكس الرئيس السابق لمجلس السجون ، ودكتور دونالد كريسبي رئيس قسم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا .

ويتمثل نشاط المعهد في :

أولاً : التعليم .

ثانياً : البحث .

أولاً : أما البرامج التعليمية في المعهد فهي على ثلاثة مستويات :

١ - مستوى لطلبة الجامعات Undergraduate level بقصد تزويدهم بقدر من الثقافة الأكاديمية المتصلة بعلم الإجرام بد أن اقتصرمت مناهج دراسة العلوم الجنائية بالجامعات على القانون الجنائي من وجهة النظر الفقهيّة .

٢ - مستوى لخريجي الجامعات المتخصصين للحصول على دبلومات في علم الإجرام . وليس المقصود بالدراسة في هذا المستوى أن تكون بديلاً لبرامج الإعداد المهني لأولئك الذين سيشتغلون وظائف لها علاقة بالقانون وتنفيذه ، ولكن المقصود منها هو تزويدهم بقدر من الثقافة في علم الإجرام حتى يستطيعوا القيام بالتعليم أو البحث .

عمل ، واتجاهات أصحاب العمل بالنسبة لهم .
وهي مشاكل ذات أهمية بالغة في عمليات الرعاية
اللاحقة والتأهيل .

ويرى البحث إلى الأهداف الآتية :

(أ) الكشف عن اتجاهات مجموعة
من أصحاب العمل تجاه مستخدمين سبق
إدائهم .

(ب) الكشف عن اتجاهات مجموعة
من أصحاب العمل تجاه مستخدمين سابقين
أدينوا .

(ج) الربط بين ما يتوافر من بيانات
في المملتين السابقين وما يتوافر من معلومات عن
ظروف العمل والعمال .
وقد ظهر التقرير في يوليو ١٩٦١ .

— الرابع : عن الاعتناء على الأشخاص
وأشرف عليه ف . هـ . ماكلنتوك مع ثلاثة
باحثين .

ومجاله وأغراضه قريبة من مجال البحث عن
السرقه وأغراضه .

— الخامس : فترات التوبة في حياة
الصوص المعتادين : وقد أشرف عليه الدكتور
د . ج . وست المدير المساعد لشئون البحث
مع باحث . ويتجه العمل فيه إلى تبين إلى أي حد
كانت فترات الامتناع عن ارتكاب جرائم دالة
على توبة حقيقية وإلى أي العوامل يمكن
إرجاع ذلك .

— السادس : الخصائص السيكوباتية
للمحتجزين وقائياً . ويشرف على هذا البحث
دكتور د . ج . وست .

ويرى إلى التعرف على الخصائص
العقلية والنفسية لهذه المجموعة من الجانحين .

وهناك بالإضافة إلى هذه البحوث الستة
بحوث أخرى طويلة الأمد .

وتعاون وزارة الداخلية في الإنفاق على
برامج المعهد .

ولكل بحث لجنة مستشارين ولجنة مراجعة ،
ولكل رئيس خاص بها ، وقسم أعضاء ليسوا
من الهيئة الفنية بالمعهد أو من جامعة كبرديج
ويدير المعهد عضو في كل هذه اللجان بحكم
منصبه .

وهناك ستة بحوث انتهى العمل فيها أو يوشك
أن ينتهى :

— الأول : عن مراكز احتجاز المحجسين
احتياطياً . أشرف عليه ف . هـ . ماكلنتوك
المدير المساعد لشئون البحث ، مع ثلاثة
باحثين .

ويقوم عمل دراسة في تسعة مراكز في أنحاء
متفرقة من المملكة المتحدة ، وعلى بيانات عن
١٦٠٠ مجرمين وردوا على هذه المراكز .
ويهدف البحث إلى تقدير قيمة هذا الإجراء
الجديد للمعاملة والكشف عن المشاكل التي
تترتب على الأخذ به . وقد ظهر التقرير عن
هذا البحث في ٢٣ أبريل ١٩٦١ في سلسلة
« دراسات كبرديج في علم الإجرام » .

— الثاني : عن السرقه في العاصمة وقد
أشرف عليه ف . هـ . ماكلنتوك ومستر ا . هـ .
چيسون ويعتمد على بيانات من السنوات ١٩٥٠ ،
١٩٥٧ ، ١٩٦٠ . ويقوم على تحليل كل
جرائم السرقه والجرائم المماثلة التي سجلتها شرطة
العاصمة . وقد ظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية
فيه في مجلة (الأيكونوميست) وظهر التقرير
عن هذا البحث في أكتوبر ١٩٦١ .

— الثالث : من الجانحين كمستخدمين :
أشرف عليه دكتور ج . ب مارتن . المدير
المساعد لشئون البحث .

ويحاول تبين المشاكل التي تواجه الجانحين
عند خروجهم من السجن في الحصول على

تتحملها الدولة في القاية من الجريمة ومعاملة الجانحين . وإن كانت الأضرار التي تتحملها الدولة والأفراد من الجرائم غير المنظورة تمثل جانباً كبيراً من المشكلة .

الرابع عن حالة الجريمة في إنجلترا وويلز . ويشرف عليه ن . ص لودج مدير مكتب البحوث بوزارة الداخلية مع ج . ث . شيلز . وبالإضافة إلى هذا كله اتفق المعهد على نشر أربعة بحوث أعدها باحثون ليسوا من العاملين فيه .

ويعمل المعهد على أن تكون له مكتبة كبيرة في علم الإجرام وما يتصل به من الإجرام أيضاً . ويقدر لهذه المكتبة أن تضم ٧٥,٠٠٠ كتاب . وستصنف محتويات المكتبة بين أربعة أقسام :

- (أ) الدراسة الاجتماعية للجريمة .
- (ب) الجوانب العقلية والنفسية في السلوك الإجرامى .
- (ج) علم العقاب .
- (د) القانون الجنائى .

ويستد المعهد في جهوده المختلفة مساهمات الجهات المسئولة والمهتمين بشئون البحث الجنائى مع جامعة كبريدج .

ويتوقع له أن يساعد في الكشف عن الجوانب المهمة في الجريمة من خلال جهوده في التعليم والبحث . وأن ينقل البحث في مشكلة الجريمة من مجرد الدراسة القانونية الفقهاء إلى دراسة المشكلة في واقعها الذي تظهر وتطور فيه . ولما كانت مشكلة الجريمة من المشاكل البالغة الأهمية بالنسبة للجمهور ، فإن توعية الرأى العام في موقفه منها تساعد كثيراً في مواجهتها بصورة فاعلة . ولعل جهود المعهد تساعد في تحقيق تقدم بارز في هذا الصدد .

الأول عن الآثار الاجتماعية التي تترتب على الإدانة : ويشرف عليه دكتور مارفن مع اثنين من الباحثين المتفرغين وباحث لبعض الوقت .

ويرى البحث إلى الكشف عن آثار الإدانة على : الوضع في العمل ، والأسرة ، والملاقات الاجتماعية ، وقضاء أوقات الفراغ ، والمركز المالى ، كذلك على الخدمات التي تقدم للجانحين ؛ مع محاولة تبين التغيرات العميقة في أسلوب حياة الجانحين ، وبيان الفروق بين المدانين في جرائم مختلفة في هذه الجوانب . وقد جمعت البيانات فيه من المدانين ومن الوثائق المحفوظة .

الثاني عن دراسة لتطور الأسرة . ويشرف عليه دكتور وست مع طبيب عقل واثنين من الأشخاص الاجتماعيين النفسيين وهو بحث مركب يحتاج إلى ثمانية سنوات للإنتهاء منه . وقد قسم إلى مراحل ستنتشر نتائج كل مرحلة منها على حدة . وقد بدئ فيه في نهاية صيف ١٩٦١ .

ويتمه البحث إلى إجراء دراسة استقصائية تشعبية على أطفال مدونة من سن مبكرة لمدة طويلة طويلة لتبين :

- (١) ظهور الميل نحو التكيف والجنوح وتطورها مع اهتمام خاص بالأعراض العصائية والنفسية الجنسية واضطرابات السلوك .
- (٢) العلاقات في الأسرة وأساليب تربية الأطفال .

(٣) اختبار مجموعة من الاختبارات النفسية كوسائل للتنبؤ بالجنوح .

الثالث عن الأعباء التي يتكلفها المجتمع نتيجة الجريمة :

ويرى إلى الكشف عن التكاليف التي

مجلس إدارة الجمعية الدولية للعلوم الجنائية

جيمينيزى اسوا ، الأرجنتين	أجرى في يناير ١٩٦١ انتخاب أعضاء
جلوك ، الولايات المتحدة	مجلس إدارة الجمعية الدولية للعلوم الجنائية
خليفة (د . أحمد) ، الجمهورية العربية المتحدة	التي تضم علماء الجريمة في العالم ما عدا الكتلة
ديتليو ، إيطاليا	الشرقية وفيما يلي بيان بأعضاء المجلس :
دونميرز ، تركيا	الرئيس : سيلين ، الولايات المتحدة
درايكير ، شيل	الوكلاء : جراسبرجر ، النمسا
رادز ينيتش ، إنجلترا	كورفيل ، بلجيكا
شتوروب ، الدانمرك	مايو ، كندا
فريه ، فرنسا	دينيرو ، البرازيل
فاقيه بوتوييه ، فرنسا	السكرتير العام : بيناكيل (فرنسا)
فراي ، سويسرا	السكرتيران العامان المساعدان : جيبينز (إنجلترا)
كافا ، مونت كارلو	فورتنبرجر (ألمانيا)
كريستيانسن ، الدانمرك	أمين الصندوق : شانزال (فرنسا)
كليز ، إنجلترا	الأعضاء :
هورفيتز ، الدانمرك	أندرسن ، بلجيكا
هيرانو ، اليابان	بيلن ، هولندا
	بان ، هولندا

مقارنة لبعض الجرائم في الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

اتجاه الجرائم في (ج.ع.م) :

الولايات المتحدة الأمريكية آخذة في الازدياد .
فقد بلغت عدد الجرائم الخطيرة الواردة في هذا
التقرير وهي سبع جرائم (القتل الممدد ،
الاغتصاب باستخدام العنف ، السرقة بالإكراه ،
السطو ليلًا ، سرقة السيارات ، سرقة ما يزيد
على ٥٠ دولار ، التعلّي باستعمال القوة)
١٣١,٦٣٧ جريمة بزيادة ١,٥٥٣,٩٢٢ جريمة
جريمة أو ٩,٣٪ عن عام ١٩٥٧ . وهذه
الزيادة لا يدخل في عدادها الجرائم البسيطة .

وقد بلغت النسبة المئوية لهذه الزيادة لهذه
الجرائم أكبر خمس مرات من الزيادة في حجم
السكان الذي زاد من سنة ١٩٥٨/٥٧ بنسبة
١٧٪ من مجموع السكان .

تؤيد البيانات التي أوردها تقرير الأمن
العام لسنة ١٩٥٨ أن عدد الجنايات في
(ج.ع.م) الإقليم المصري آخذ في التقصص .
فقد بلغت ٧١٨١ جنائية مقابل ٨١٨٨ جنائية
في عام ١٩٥٧ أي بنقص ٧ جنابات . وقُدِّص
كل ١٠,٠٠٠ نسمة من السكان ٢,٩ جنائية
في سنة ١٩٥٨/٥٧ .

اتجاه الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية :

تشير الأرقام التي أوردها مكتب المباحث
الفيدرالي F.B.I. في دليل الإحصاءات الجنائية
عن سنة ١٩٥٨ أن الجرائم في

ميثاق الدم*

تقابل مع بعض الزملاء القدامى ، وفي غمرة الحديث عن الأيام الخوالي ، سألت فيليكس في غير اكتراث : « وكيف حال بولين . . . هل ما زالت طائشة كمنهني بها ؟ » وحين عاد هؤلاء الزملاء إلى « ليل » قالت واحدة منهم لبولين إنه سأل عنها وأعطتها عنوانه في باريس كما قالت لما إنه قد خطب . فما كان منها إلا أن استقلت أول قطار إلى العاصمة .

بدا السرور على فيليكس وهو يستقبل بولين ، كان أشبه بشخص يستقبل صديقاً قديماً منه بمشاق يقابل فتاته بعد غيبة طويلة ، لكنهما ما لبثا أن استغرقا في حديث ضاحك حتى أقبل الليل ، فكان أمراً طبيعياً أن تمتك بولين حتى الصباح . وهنا لاحظت صورة شقراء فاتنة ، فسألته عنها بطريقة عابرة فقال « آه » هذه مونيكا ، طالبة فنون ، إنها خطيبتي » ، فأنفجرت بولين باكياً « فما سمعت صحيح إذن » وتشبثت بسترته ترجوه أن يفسخ الخطبة ، وتذكره بما كان بينهما ، وتطلب منه أن يعطيها فرصة أخرى ، فقد تعلمت ألا تلعب دور « المتمنعة » مرة أخرى . ومن البكاء انتقلت إلى الوجد ثم إلى البكاء ثانية ، « لقد انتهى ما بيننا » قالها فيليكس بهلوه « لماذا تحاولين إرجاع ما لا يمكن

كان طالبة كلية الطب بجامعة « ليل » يتسمون كلما رأوا بولين دويسون وفيليكس بيل يسيران جنباً إلى جنب ، يتفاحكان ويتبادلان مبارات الفرام . كان النقي أشقر الشعر قوي البنيان والفتاة عجولة جميلة فاحمة الشعر . وفي غمرة من حماس المشاق تماقدا على « ميثاق الدم » ، إذا حاول أحدهما أن يترك الآخر قتله هذا وانتصر .

ثم جاء اليوم الذي غادر فيه فيليكس « ليل » إلى باريس لاستكمال دراسته - يفصل بينه وبين فتاته ١٣٠ ميلا - إلا أن المسافة بين قلوبهما كانت أبعد ، فقد سم رفضها الزواج منه مرة بعد أخرى بدعوى أن الوقت المناسب لم يَأزف بعد .

لا يعلم أحد لماذا تفرط عاطفة المشاق ، ولا المشاق أنفسهم يعلمون . بالنسبة لفيليكس كانت ساعات العمل الطويلة تشغله عن الذكرى ، أما بولين فقد تطلب نسيانها وقتاً أطول ورغم أنها دغنت نفسها في العمل بالكلية فقد كانت تبو مكتبة ، وبعد رحلة إلى النمسا وألمانيا قالت : إنني أحسن حالا فقد تغيرت نظرتي للحياة .

وبعد أكثر من عام منذ أن رحل فيليكس

* عرضت وقائع هذه القضية الأستاذة أنطوانيت جورج دانيال الباحثة المساعدة بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن كتاب :

Rowan, D. Famous European Crimes, London: Frederick Muller Ltd, 1955,

أنوبة غاز مفتوحة .

قام البوليس بإرسال الفتاة مباشرة إلى المستشفى ، حيث بذلك الأطباء كل ما في وسعهم لانتفاذ حياتها . وكان أول ما تفويت به : « هل أصيب فيلكس إصابة بالغة ؟ »

وحين رأت إطراق رجال البوليس أردفت ، « لقد انطلق مسلح أثناء مشادة بيننا ، لقد حاول فيلكس أن يمنعني من إطلاق الرصاص على نفسي » .

استثارت هذه الجريمة عطف الرأي العام في فرنسا ، حتى بعد أن أعلن البوليس أن إحدى الطلقات كانت في ظهر القتيل ، فقد بدا أنها « جريمة عاطفية » ، وبذلك يكون من المحتمل أن تبرأ ساحتها .

بعد مرور يومين على الجريمة استثير عطف الرأي العام مرة أخرى نتيجة مأساة ثانية كان ضحيتها والد بولين البالغ من العمر ستين عاماً ، وهو متعهد متقاعد من المال — في — بان . رغم أنه كان قليل الكلام فقد كان فخوراً بجمال أبنته وتفوقها في الدراسة .

وحين سمع بما حدث في باريس ، مادته به الأرض وامتنع عن الأكل والشرب وقال بليرانه : « إني عاجز عن تحمل هذا العار » ثم وجد منتحراً في غرفته بالغاز .

وفي اليوم الثالث ٢٠ مارس ١٩٥١ وجهت لابنته تهمة القتل وهي لا تزال في المستشفى ، وأبلغت خبر انتحار والدها ، فلم يبد عليها أي أثر للانتفعال ، أو أبسط علامات الحزن ، ولم تذرف دمة واحدة .

وفي غرفة الاتهام ، رددت بولين أمام قاضي التحقيق ما سبق أن قالته للبوليس ؛ إنها حاولت أن تقتل نفسها وحاول فيلكس أن يمنحها من ذلك . ولكن إن كانت تريد أن تنتحر حقاً ، ألم يكن في إمكانها أن تفعل ذلك بعيداً عنه ؟

إرجاعه ، واستمرت بينهما المناقشة وكلما زادت تشبهاً به زاد هدوءاً . وفي الصباح صرفها يرفق ولكن في حزم .

قفلت راجعة إلى « ليل » وأثار الدموح ما زالت على وجهها ، تنظر أمامها دون أن ترى شيئاً ، وتوجهت إلى حجرتها حيث كتبت خطاباً طويلاً . ثم فزلت ودخلت عدة حوائث صغيرة ، ثم استقلت القطار إلى باريس . ولما كانت مدام جيرار — صاحبة الغرفة — قد لاحظت غرابة تصرفات الفتاة ، فقد دخلت وقرأت الخطاب الذي تركته ، وفي الحال أرسلت برقية إلى فيلكس تقول له أن بولين ذاهبة إلى العاصمة ، وتحذره من مقابلتها .

قرأ فيلكس البرقية ، ثم فاولها لبعض الأصدقاء ، لم يكن خائفاً ولكنه اتفق مع صديق له على أن يبحث معه في شقته .

مرت أربعة أيام دون أن يحدث شيء ، وبدأ أن احتياطهما لم يكن ضرورياً . وفي اليوم الثالث ترك فيلكس صديقه يقضى اليوم خارج المنزل . وهنا بدأت بولين تتحرك ، كانت طيلة الأيام السابقة تنتظر فرصة تتحدث فيها إلى فيلكس على انفراد ، قابضة في مقهى قريب ترصد حركاته .

وحين عاد فيلكس إلى منزله في مساء اليوم الخامس كانت بولين تنتظره على عتبة شقته ، وما أن رأها حتى استدأر يهرب ، لكنه عاد فتدبر الأمر ، ووجد أن من الحكمة أن يتجنب الفضيسة ، فأدخلها الشقة راجياً أن يكون آخر نقاش بينهما . وقد كان كذلك فعلاً ، ولو أن كيفية انتهاء الحديث لم تعرف إلا حين عاد صديقه في المساء ، فقد كان فيلكس يبلى البالغ من العمر ٢٧ سنة جثة هامة تخترقها ثلاث رصاصات ، وبولين دبوسون البالغة من العمر ٢٤ سنة منمى عليها في المخبز بجوار

عطفاً على : رغم ما بي من عيوب . إلى أظن أن أسرق ملموعة وأنا كذلك ، فأنا لم ألق إلا الأذى بكل من أحببت . إلى قد فقدت ما يقرب من لتر من دمي ، ولكنني لازلت أشعر أنني بخير إلى أسأل السيد بيل وحرره أن ينفرا لي - إن استطاعا - إلى نادمة على قتله وأطلب العفو . إلى أرفض أن أحاكم أمام الجمهور ، فذلك يذكرني بمجموع « الثورة » الهالجة ، كان يجب أن تكفلوا لي محاكمة سرية .

قرأ المدعى العام - ريموند ليندن - على الجمهور المحتشدة في المحكمة هذا الخطاب الذي وردت فيه الإشارة إلى الذات ١٥ مرة ، بما في طياته من كبرياء وصلفاء وأعقب في سفرية « هذه الدراما لم تكن مفاجأة » وأصر على أن تمثل المتهم أمام المحكمة في اليوم التالي لأن ما فعلته لا يبدو أن يكون « ادعاءً للانتحار » وهنا هب محامها - الأستاذ بوييه - غاضباً وهو يصبح « لقد قصدت فعلاً أن تموت ، كما أنها طلبت النفران ، فلا أسمع لك أن تقول إنها تموت » أجلت القضية شهراً لسوء صحة المتهم ، كما كلفت إحدى الراهبات بالبقاء مع المتهم في زنازتها لتجنب وقوع حادث مماثل .

وأخيراً ، وفي ١٨ نوفمبر ١٩٥٣ مثلت بولين دويوسين أمام «المجموع الهالجة » التي اعترضت بشدة على وجودها . وسمع صوت المدعى العام الهادر « بعد أن حصلت المتهم بخطبة من تحب ، تعقبت كالحيوان المفترس وقتلته حقداً . وقرأ رئيس المحكمة - القاضي جاديسن - تفاصيل من حياة المتهم منذ طفولتها حتى جريمة القتل - كانت قصة فتاة نشأت خلال فترة « الاحتلال » ، واكتملت أنوثتها في سن مبكرة ، وهي من أسرة متيسرة تلقت تعليمها في أفضل المدارس ، ولكنها كانت تشكو من تباعد والديها عنها وجمودها الانفعالي

وإن كانت تحبه حياً صادقاً حقاً ولا تستطيع أن تعيش بدونيه ، أما كانت تضع سعادته في المقام الأول وتترك الفتاة التي اختارها ؟ ثم هل حاولت بعد ذلك أن تستعير بدافع الندم أم خوفاً من تحمل عاقبة القتل العمد ؟

وقد عثر البوليس في غرفتها على مذكراتها ، التي بدأت كتابتها منذ أن كانت في الخامسة عشرة ، عن خبراتها الخاصة مع الرجال ، كانت تحوى عشرات الأسما . ومواعيد اللقاء وماسماه البوليس في تحفظ « تفاصيل أخرى » . ورأى البوليس أن اهتمامها الزائد برجال آخرين كان السبب الرئيسي في هجر فيليكس لها .

لم يستمر عطف الرأي العام على المتهم طويلاً : فقد أطلقت عليها الصحف الفرنسية اسم « كارين الشبال » . أما الدفاع فقد كان يستند أساساً على كون الجريمة « عاطفية » ، فالرغم من علاقاتها المتعددة ، فيحتمل أن يكون حبها لفيليكس قد غير قلبها ، كما بدا فيما كتبه في مذكراتها « لم أكن أتصور أن هناك رجلاً قادراً على شغل أفكاري بهذه الصورة » ، كما يحتمل أن يكون يأبسا من الاحتفاظ بجمها « الحقيقى الوحيد مبرراً لاعتبار هذه الجريمة عاطفية » .

جد أكثر من عامين ونصف كانت القضية قد أعدت للعرض على المحكمة ، وقبيل بدء المحاكمة بسبع ساعات - في الساعة السادسة صباحاً - وجدت بولين مغشى عليها في زنازتها والدماء تنزف من شريان مقطوع من رصنها بواسطة قطعة زجاج ، وأمامها على المائدة خطاب مكتوب بالدم موجه إلى رئيس المحكمة :

« أكتب هذا الخطاب في الظلام ، لأني لا أجزؤ على إضاءة التور ليلا . وأنا لا أدرى هل ستتمكن من قراءة ما أكتب أم لا . إلى لا أريد أن أموت قبل أن أشكر كل من كان

من عينها عما حدث ، « كنت متفجرة . كنت مجنونة . شمرت أنفي في هاوية . أطلقت عليه الرصاص ثلاث مرات بلون تفكير . حاولت أن أطلق الرصاص على نفسي . لكنني لم أستطع . قررت أن كليتنا يجب أن يموت . ذهبت إلى المطبخ وقطعت أنبوبة الغاز . هكذا عثروا على » وأعقب الأستاذ رينيه فلوريو محامي القتل في سخرية « إنك دائمة القتل في الانتحار دائمة النجاح في القتل » .

وفي نهاية الجلسة الأولى ، بدأ أن موقف بولين دويسون قد تحسن قليلا ، فقد كان لنفسها رفين الصديق ، بالرغم من الحواذب المتتمة منها ، فقد كان هناك احتمال اعتبار جرميتها « عاطفية » ، وبدأ أنه من الممكن أن يقتصر الحكم على بضع سنوات تقضيها المهمة في السجن ، وإن كان احتمال الحكم بالبراءة مستبعداً تماماً .

إلا أن تقرير الطبيب الشرعي كان صدمة جديدة موجهة إلى الدفاع ، فقد قرر الدكتور بول أن فيليكس بيل قد أطلق عليه الرصاص خلال الظهر والرقبة وأن الرصاصة الثالثة أطلقت بحيث كان المسلس مضروباً على أعلى الصدغ .

أما الطبيب النفسي الدكتور بوليه — الذي فحص بولين عدة مرات في زياراتها — فقد وصفها بأنها غير متزنة وسادة الطبع واندهافية ، وأنها كانت تعتبر الانتحار أمراً مشروعاً .

كانت بولين تجلس منتصبه رافعة الرأس ، أما وجهها فكان شاحباً خلوا من التعبير ، ولكنها ما لبثت أن طأطأت رأسها حين وقفت مونيكا لومبارد على منصة الشهود ، وتناهى إليها صوت تلك التي انتزعت منها فيليكس « لقد أخبرني فيليكس منذ البداية أنه كان يعرف هذه المرأة ، ولكن كل شيء قد انتهى بينهما ، وأنها

وحين كانت في الرابعة عشرة من عمرها وجدت بين ذراعي جنسي ألماني في حديقة عامة ، وفي السابعة عشرة أصبحت عشيقه الكولونيل دومنيك رئيس المستشفى العسكري في دنكرق والبالغ من العمر ٨٠ عاماً — ثم وجه القاضي الكلام إلى التهمة « هل تعتقدين أنه كان تصرفاً طبيعياً من جانبك ، حين كنت تمارحين مع الألمان في حين كان الفرنسيون يتخذون » .

واستمر رئيس المحكمة في سرد قائمة عشاقها ولكنها أنكرت إتمامها بأنها « لعبت دور القطة والفأر مع فيليكس . وأنها فتاة متقلبة » وكان أقصى ما اعترفت به أنها كانت « صديقة » عدد كبير من الرجال . وأقرت أنها كانت عشيقه اثنتين من المحاضرين بالكلية ولكن ذلك كان بدافع الخوف من رسوبها في الامتحان .

وفي الصف الأول من قاعة المحكمة ، جلس والذي القتل وشقيقته ورؤوسهم مطاطة ، وعلى مقربة منهم جلست مونيكا لومبارد خطيبته ، كانوا جميعاً في ملابس الحداد ولم يحاول أحدهم أن ينظر إلى المهمة .

كانت بولين رابطة الجأش ، إلى أن وصل استجوابها إلى حد أيامها الأخيرة مع فيليكس ، حين انهارت باكياً في مرارة ، ورفعت الجلسة عشرة دقائق حتى تنأك نفسها . وبعدما سردت قصتها عن الحادثة في بيته ووضوح ؟ قالت إنه حين تخلص منها فيليكس بعد أول لقاء بينهما في باريس ، شمرت أن الحياة أصبحت عديمة القيمة ، « لم أكن أدرك في بادئ الأمر مقدار حيي لفيليكس ، لكن بعد رحيله بشهور أدركت مدى حيي له ، وحين سمعت عن خطيبته لم أستطع أن أصدق الخبر » وهنا سألتها القاضي « لماذا ابتعت المسدس ؟ » فقالت : « لقد قررت أن أنهي حياتي وحياته » ثم تحدثت في صوت منخفض والنموذج تتساقط

أحاط ظل جديد من الشك بالقضية ، ولم تعد هناك بارقة أمل في اقتصار الحكم على بضع سنوات سجن ، ودار التساؤل حول إمكان إفلات المتهمة من العقوبة القصوى .

كانت كلمات الأستاذ فلوريد - بحاي القليل - آخر ما وجه إلى المحلفين « هذه المرأة مثقلة ، أنانية ، متكبرة ، مسيطرة ، قتلت حقاً وبدافع من كبريائها . ولم تكن جريمتها » عاطفية « لأنها ناتجة عن تدبير سابق ، فقد تربصت لصحبها ثم قتلتها كالكلب » وثالكت أم القليل على كتف ابنتها ، وصرفت الدموع طريقها إلى عين بولين .

والى المدعى العام بأخر مفاجأة - في القضية فقد كتبت بولين وصيتها قبل المحاكمة ، وبمقتضاها تركت ألف جنيه لإحدى صديقاتها ، على شرط أن تساعد هذه المدعوة كوليت بيجو ، وأردف المدعى العام « أن كوليت هذه امرأة حكم عليها بالأشغال الشاقة في نفس هذه المحكمة لقتلها طفلها وادعائها الانتحار بعد قتل كل منهما . فلم تترك بولين أموالها لأهلها بل لامرأة تجردت تماماً من أمومتها وإنسانيتها ، فهناك تجاوب وحشية بين إجرام المرأتين . »

حس كل من حضر بقاعة المحكمة أنفاسه حين استدار المدعى العام إلى المحلفين وطلب الحكم بالإعدام « إن بولين دويوسون لم ترتكب جريمة بشعة فحسب ، فالأمر أسوأ من ذلك ، لقد حطمت سعادة غيرها لولاً منها ، إنها أكثر من عرفت من المجرمين انحرافاً » .

تركت الكلمة الأخيرة قبل مداولة المحلفين للمتهمة ، فتهضت ببطء وترددت برهة ثم قالت في حزم « أريد أن أكرر ما كتبت في السجن حين كنت مشرفة على الموت . إنني أسأل الصفيح من كل من لحقه أذى يسبى » . ولم تمض أكثر من أربعة دقائق حتى كان المحلفون قد انتهوا إلى

كانت أشبه بشيطان في امتلاكها له . وفي أكتوبر ١٩٤٩ أحدثت شجبة وهددت بقتله ، وأنا واثقة أنه لم يرها بعد خطبتنا « كانت الدموع تنطى وجهه مزيل بعد انتهائها من الإدلاء بشهادتها الموجزة ، وصاد المحكمة جو من التوتر . وثلتها شهادة ٢٠ شخصاً حاولوا أن يلقوا الضوء على شخصية المتهمة وعلاقتها بفيلكس . ولم يحاول أحد أن يؤكد أنها هي التي أطلقت الرصاص وليس شخص آخر ، فقد كان ذلك أمراً مفروغاً منه ، كان الاتهام منحصراً في شخصية المتهمة .

قالت مدام جيرار - صاحبة الفرقة التي كانت تسكنها المتهمة - إن بولين كتبت في الخطاب الذي وجدته أنها ذاهبة إلى باريس وفي نيها أن تقتل فيلكس ، وأنها تعتقد أن بولين كانت شديدة الاضطراب لكنها غلصة . وتحدث برنارد موجو أحد أصدقاء القتيل عما فعله فيلكس حين تسلم البرقية التي أرسلتها مدام جيرار « لم يكن خائفاً لكنه عرض على البرقية قائلاً إن حدث لي شيء فسوف تساعد هذه البرقية على فهم الموقف » وهنا غطى والد فيلكس وجهه بيديه وبكى .

وكان الشاهد التالي أحد عشاق بولين وهو أستاذ بكلية الطب بجامعة « ليل » ، قال إنه يظن أن المتهمة كانت دائمة البحث عن شخص تستطيع أن تحبه بإخلاص ، أما علاقتهما فكانت عارضة ، كما أنه لا يعتبرها « امرأة دموية » كما يحاول الاتهام أن يصنفها . وأعقبت إحدى صديقات المتهمة بأن الأستاذ قد هددها بالطرد من الجامعة إن لم تستسلم له . وعلق الدفاع - الأستاذ بوديه - في أسف « إن موكلتي أقرب إلى شخص ميت بالفعل ، لم يعد هناك ما من شأنه أن يؤثر فيها » .

وفي اليوم الثالث والأخير من المحاكمة ،

ربما لأنهم ما زالوا يذكرون الانفصالات العنيفة التي مروا بها في شبابه ، وربما كانت بساطة كلماتها الأخيرة قد مست مشاعرهم في اللحظة المناسبة ، إلا أن الأمر الوحيد المؤكد هو أنه حين نفذت كلمة القانون ، فإن الخلقة الباقية ليست أكثر من امرأة غيورة وعاشقة مهجورة ، سيكون أمامها حياة طويلة خلف القضبان لنندم على إثمها ، ألم تكن المقصلة أكثر رحمة ؟

قرار « مذنبه » أشغال شاقة مؤيلة « ولأول مرة عبرت بولين عن مشاعرها فقد تهنّدت في ارتياح . ثم ابتسمت وه تنظر في حزن إلى محامها ، وبدأ أنها لم يستمع إلى باقي الحكم « غرامة قدرها ٢٠٠٠ جنيه كتمويض لوالدي بيل » فلم يعد لذلك أهمية .

لم تكن جريمة بولين دبويسون عاطفية ، كانت مدبرة وعمدية ، إلا أن المخلصين رفضوا أن يحكموا عليها بالإعدام كما طلب الاتهام ،

أحكام

أثر التفتيش الباطل

مقارنة بين اتجاهات كل من القضائين الأمريكي والمصري

دكتور أحمد فتحي سرور

مدرس القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

على آثار تفتيش باطل .

قال المستأنف في استئنافه أمام المحكمة العليا في كاليفورنيا ، إن ضباط الولاية الذين أقسموا على احترام دستور الولايات المتحدة ودستور كاليفورنيا قد ارتكبوا ما يخالف هذين الدستورين والقوانين التي صدرت في ظلها وأنه طالما أن حق الناس في أن يأمنوا شر التفتيش والتقبض الباطلين أمر لا يمكن مخالفته فإن مدار النزاع يقتصر على مدى أحقية الاعتماد على آثار التفتيش الباطل على الرغم من التسليم بمطلانه.

إنه لا يجوز تبرير هذا البطلان - بدعوى ضرورة تقديم المجرمين إلى العدالة - منذ إقرار النصوص الدستورية وتقرير حق الناس في أن يأمنوا انحراف رجال الشرطة حتى ولو أدى إلى إفلات بعض المجرمين . هذا إلى أن النصوص الدستورية لم تميز بصدده من تشملهم الحماية بين البريء والمجرم . بل إنه سوف يستحيل

المشكلة : متى قررت المحكمة بطلان التفتيش ، فهل يجوز لها على الرغم من تقرير هذا البطلان أن تعتمد في قضائها بالإدانة على آثار هذا التفتيش الباطل ؟ هذه هي المشكلة التي أثارها القضاء الأمريكي وانتهى فيها إلى بعض الحلول التي تتعارض مع ما انتهى إليه القضاء المصري .

صورة المشكلة في القضاء الأمريكي :

ومن أهم القضايا التي أثرت فيها المشكلة في القضاء الأمريكي هي قضية *Ghahan* التي عرضت أمام المحكمة العليا بولاية كاليفورنيا وفي هذه القضية اتهم ستة عشر متهما بالاتفاق الجنائي على ارتكاب جريمة الرهان على الخيل ، واعتمدت المحكمة في الإدانة على أدلة مستمدة من تفتيش باطل ، فاستأنف أحد المحكوم عليهم الحكم أمام المحكمة العليا وأثار مشكلة مدى أحقية المحكمة في الاعتماد في قضائها بالإدانة

People V. Gahan, 44 Cal. (2d) 434, 282 P. (2d) 905 (1955).

(١)

وقد نص التعديل الرابع للدستور للولايات المتحدة الأمريكية على عدم جواز الإخلال بحق الناس في حرمة أشخاصهم ومنازلهم وأوراقهم وبتعاضد ضد التفتيش والتقبض بغير سبب معقول ، وأنه لا يجوز الإذن بالتفتيش أو القبض إلا بناء على سبب مرجح مدع به يمين أو أمر يقيني ، وأن يتضمن هذا الإذن وصفاً للمكان المراد تفتيشه والأشخاص والأشياء التي يراد ضبطها .

للولاية تأكيداً لهذا الضمان أن تعاقب رجل الشرطة الذي ينتكح الحرمة التي يتمتع بها الناس . وهنا تساءلت المحكمة العليا الأمريكية عن الوسائل التي يجوز للولاية أن تلتجئ إليها لحماية الناس في حرمتهم الشخصية وطرق العلاج التي يتعين انتهاجها عند الإخلال بهذه الحرمات ، وأجابت على ذلك بأن القضاء الفيدرالي قد استقر منذ سنة ١٩١٤ على استبعاد أدلة الإثبات المستمدة من التفتيش والقبض الباطلين باعتباره تقليداً قضائياً لم يمل مضمون التعديل الدستوري الرابع الذي نص على حماية هذه الحرمة وإنما جاء به القضاء الفيدرالي لا كأمر يحتمل هذا التعديل الدستوري^(١) وإنما كقاعدة قضائية يختص بها القضاء الفيدرالي وحده ، وبالتالي فإن الحق الدستوري في حماية الحق في السر لا يتطلب بحكم الضرورة إهدار الآثار المترتبة على التفتيش الباطل في نظر قضاء الولايات الأخرى . كما أنه يصور في ولايات تمتعت مبدأ حماية الحق في السر أن تعيب على هذه المشكلة بإجابات مختلفة ، فبما ما يرى ضرورة إهدار الآثار المترتبة على التفتيش الباطل ومنها ما لا يرى ذلك . وقد خشيت المحكمة العليا مغبة القول بعدم جملوى حماية الحق في السر دستورياً ما دام أجازت للولايات أن تعتمد على آثار التفتيش الباطل ، فقالت بأن الولايات التي رأت عدم إهدار آثار التفتيش الباطل لم تترك الحق في السر مجرداً من الحماية ، إذ ليس استبعاد الآثار المذكورة هو السبيل الوحيد لهذه الحماية ، إذ هناك سبل أخرى هي

حماية حقوق البريء نفسه إذا سمح للشرطة في أن تبرر تفتيشها الباطل بحجة أنها كانت تظن أن ضحايا هذا التفتيش هم من المجرمين . وأنه إذا ما طرحت أمام المحكمة مشكلة قبول الأدلة المستمدة من مخالفة النصوص الدستورية فإن هذه المشكلة لا تتعلق بحقوق المتهم المائل أمامها فحسب وعلى إجرأه ، بل إنها تتعلق بالحق الدستوري للناس كافة في أن يأمنوا حرمتهم في مساكنهم وأشخاصهم . اتجهت المحكمة العليا الأمريكية :

لم تجب النصوص الدستورية ذاتها من حل صريح لمشكلة قبول الأدلة المستمدة من التفتيش الباطل كما لم يجر جواباً كل من الكونجرس والمشرع الأمريكي ، وانقسمت المحاكم الأمريكية انقساماً كبيراً في هذا الحل . فانتجعت المحاكم الفيدرالية وبعض محاكم الولايات الأمريكية إلى استبعاد هذه الأدلة ، وقالت المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية Wolf v. Colorado إن الدستور الأمريكي في تعديله الرابع قد أكد ضرورة عدم إجراء التفتيش غير المقبول ونص على عدم الإخلال بحرمه الناس في أشخاصهم ومنازلهم وأوراقهم ، وأن هذا التعديل بما تلزم به الولايات طبقاً لالتزامها بمراجعة شروط استعمال الوسائل القانونية الصحيحة^{Due. process of law} المنصوص عليه في التعديل الدستوري الرابع عشر الذي يلزم الولايات باحترامه ، وأنه بناء على ذلك يعتبر ضمان الحق في السر ضد تحكم الشرطة أساساً للمجتمع الحر ، وبالتالي فإنه يحق

338 U. S. 25, 69 S. Ct. 1359, 93 L. Ed. 1782 (1949)

(١)

The exclusionary rule is not "an essential ingredient" of the right of privacy (٢)

guaranteed by the fourth Amendment, but simply a means of enforcing that right, which the states can accept or reject.

اتخاذ إجراءات تأديبية مع القاطنين بالتفتيش الباطل ، وهو أمر من شأنه أن يؤدي - من حيث الأثر - إلى ذات النتيجة المستمدة من إهدار أدلة التفتيش الباطل (١) ألا وهي حماية الحق في السر .

اتجاه المحكمة العليا في كاليفورنيا :

واجهت المحكمة العليا في كاليفورنيا المشكلة القائلة إن الاعتداء على الأدلة المستمدة من التفتيش الباطل له ما يبرره في نظر الفقه والقضاء . فقواعد الإثبات مرسومة لتحكم الوصول إلى الحقيقة ولضمان محاكمة عادلة في التقاضي الجنائية . وأن الأدلة المستمدة من تفتيش وقبض باطلين هي صادقة ويمكن الاعتماد عليها تماماً كما هو الشأن بالنسبة إلى أدلة الإثبات المستمدة من إجراء صحيح ، وأن المحاكم لا تحتاج إلا إلى أدلة إثبات تفتيش في الإقناع بإدانة المتهم أو براءته دون عبء كيفية الوصول إلى هذه الأدلة ، وأنه لن يحول دون الاعتماد على هذه الأدلة إلا اعتبارات قوية للنظام العام تتطلب ذلك ، وهو مالا يتوافر بصدد التفتيش والقبض الباطلين . وقالت المحكمة العليا في استعراض هذا الرأي إن استبعاد أدلة الإثبات لا يمكن تبريره بحماية المتهم أو تعويضه نتيجة للإجراء

الباطل كما لا يمكن تبريره على أساس فكرة عقاب من قام بهذا الإجراء ، فاستبعاد الأدلة المستمدة من الإجراء الباطل لن يكفل حماية حق المتهم في السر إذا كانت هناك أدلة أخرى تفيد إدانته أو براءته . وإذن فإن قاعدة استبعاد الأدلة لن تفيد إلا طائفة معينة من المتهمين هم هؤلاء المجرمين الذين لا يمكن إدانهم بغير الأدلة المستمدة من إجراء باطل . وإن تمكن هؤلاء المجرمين من الإفلات من العقاب لا يعتبر مقابلاً عادلاً لانتهاك حقوقهم الدستورية كما أنه لا يعتبر عقاباً للقائمين بالإجراء الباطل وكذا فإنها لن تؤدي إلى حماية المجتمع من المجرمين . وبينما يتمتع عقاب المجرم على جرمه وعقاب القاطنين بالإجراء الباطل للمخالفين النصوص الدستورية ، فإن قاعدة استبعاد الأدلة لن تؤدي إلى تحقيق أي من هذين الغرضين ، بل على العكس من ذلك سوف تؤدي إلى إفلات المجرمين من العقاب بسبب أعطاه رجال الشرطة ، وبقب المجتمع دون حماية من مخالفات القانون (٢) . هذا إلى أنه لا يوجد ما يثبت أن قاعدة استبعاد الأدلة قد أدت إلى منع التفتيش والقبض الباطلين .

وبعد أن استعرضت المحكمة العليا في كاليفورنيا الرأي السالف بيانه - والذي سبق

(١) اعترض در جلاس ويورفور وتلج Douglas, Murphy, Rutledge من قضاء المحكمة العليا الأمريكية على هذا الرأي قائلين بأن استبعاد أدلة التفتيش الباطل هو العلاج الناجع الوحيد لتأكيد النص الدستوري الذي يحظر التفتيش غير المأمور .

"The criminal is to go free because the constable has blundered" (Cardozo (٢)
J., in People V. Defore, 242 N.Y. 13, 21, 150 N. E. 585, 587.). "Society (is deprived) of its remedy against one lawbreaker because he has been pursued by another."
(Tackson, J., in Irvine V. California, 3474.S. 128, at page 136, 74 S. Ct. at page 385)
8 Wigmore on Evidence (3rd ed.) S 2184, P. 40.

التفتيش والقبض أن تتج آثاره فإنه يجب تنفيذ هذه الضمانات وصل المحاكم أن تساهم في هذا التنفيذ. باستبعاد أدلة الإثبات المستمدة من مخالفتها . وقد أثبتت الخبرة أن طرق العلاج الإدارية والجنائية والمدنية لم تفلح في الحيلولة دون ارتكاب التفتيش والقبض الباطلين . هذا إلى أن استبعاد أدلة مستمدة من الإجراء الباطل جزاء لا يعادله - من حيث قوة الأثر - أى جزاء آخر ، فالتقاضي المدنية التي أقيمت على ضباط الشرطة من أجل مخالفتهم القانون هي من الندرة يمكن كما أن الدعاوى المدنية التي رفعت على هؤلاء الضباط تكاد تكون منعدمة وبالتالي فإنه إذا أريد للضمانات الدستورية أن تحمي ، فلا مفر من وجوب إهدار الأدلة المستمدة من مخالفتها .

وهذه المحكمة العليا في كاليفورنيا إلى أن قاعدة استبعاد الأدلة سوف تؤدي إلى منع التفتيش والقبض الباطلين ، ذلك أن ضباط الشرطة والقائمين على التحقيق يتجه كل منهم إلى إدانة المجرمين ، وهم أمام قاعدة استبعاد الأدلة سوف يضطرون اضطراراً إلى احترام القانون حتى لا يمرضوا بمجهودهم لخطر الضياع . وإن نظاماً يبيح الاستناد إلى الأدلة المستمدة من مخالفة القانون سوف يساعد بل يشجع على القول باحتمال إفلات المجرمين من العقاب على أثر استبعاد الأدلة الباطلة ، فإنه مردود بأنه من الأفضل أن يغفل بعض المجرمين من العقاب على أن تنتهك الحق في السر لجميع الناس . والخلاصة أن المحكمة العليا في كاليفورنيا قد انتهت إلى المدول عن قضائها السابق وتقرير

أن اعتنقت هذه المحكمة نفسها في قضايا أخرى سابقة^(١) قالت إن أدلة الإثبات المستمدة من مخالفة الضمانات الدستورية لا يمكن الاعتماد عليها في الإدانة ، وذلك لأن الطرق الأخرى لعلاج هذه المخالفة الدستورية قد فشلت تماماً في ضمان احترام نصوص الدستور التي فرضت حماية حق الأشخاص في أسرارهم وأن المحكمة إذ تعتمد على أدلة تفتيش باطل كانت تشترك مع القائمين عليه في نشاطهم المخالف للقانون . وأنه إذا كان الغرض الأصل للتفتيش والقبض الباطلين هو الحصول على أدلة لإثبات تقدم إلى المحكمة فإن نجاح القائمين بمخالفة القانون في مهمتهم يتوقف تماماً على قبول الأدلة المقدمة من قبلهم ولا يجوز التحدي بالتمييز بين الحكومة بوصفها سلطة تقوم بتنفيذ القانون وجميع الأدلة والحكومة بوصفها قاضياً وبعبارة أخرى أنه لا معنى للتمييز بين الحكومة كسلطة اتهام وبين الحكومة كمقاض فإذ كان القانون لا يسمح للضباط والمحققين أن يرتكبوا هذه المخالفات القانونية عند مباشرتهم للقبض والتفتيش فلا يجوز تحويل القاضي أن يمكن لهذه المخالفات فرصة النجاح . إن الحكومة مدرس قوى تعلم الناس كافة الخير أو الشر عن طريق الأمثلة التي تضر بها لهم ، فإذا أصبحت الحكومة مخالفة للقانون وترضى عن انتهاكها بواسطة موظفيها ، فإنها بذلك تدعو كل شخص لأن يصبح مخالفاً للقانون وإلى مجتمع لا يحكمه القانون . وإن القول بأن تحقيق النيات التي يستهدفها القانون الجنائي يبرر الوسيلة ، وأن الحكومة قد تتركب الجرائم من أجل ضمان إدانة المجرمين هذا القول سوف يؤدي إلى تهقر رقيب إلى الورا ، إنه إذا أريد للضمانات الدستورية

People V. Le Doux, 155 Cal. 535, 102 P. 517; People V. Mayen, 188 Cal. (١)

237, 205 P. 435, 24A. L.R. 1383.

التنفيذ بل إنه قد حاول البعض أن يدعو المشرع قبل ذلك إلى قاعدة استبعاد الأدلة الباطلة ولكن الدعوة لم تلق جواباً . وسوف يدفع المجتمع من قاعدة استبعاد الأدلة الباطلة وهو التأخير وعدم الكفاية في إدارة الدالة ، وهو ثمن باهظ جداً .

اتجاهات محكمة النقض المصرية :

نصت المادة ٣٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا تقرر بطلان أى إجراء فإنه يتناول جميع الآثار التى تنترتب عليه مباشرة " . وأمام هذا النص لم يمد هناك مجال للاجتهاد أمام محكمة النقض بسبب قاعدة استبعاد الأدلة الباطلة ، وانحصر مجال الاجتهاد في بيان توافر علاقة السببية بين الإجراء الباطل وأثره . وتنفيذ النص المادة ٣٣٦ إجراءات استقر قضاء المحكمة العليا على أنه يتمين على محكمة الموضوع أن تطرح الدليل المستمد من التفتيش الباطل ، فلا يصح لها الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه ولا على ما أثبتوه في محضرهم أثناء هذا التفتيش من أقوال وإعترافات مقول بحسوها ، أمامهم من المتهم ، لأن مثل هذه الشهادة تتضمن في الواقع أخباراً منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون^(١) وهذا الذى قضت به محكمة النقض لم يكن إلا تطبيقاً لقاعدة قانونية مقررة ، وليس من قبل القول بأنها نتيجة لازمة لضمان الحق في السر .

تحليل ومقارنة :

رأينا من استعراض قضاء المحكمة العليا في الولايات والمحكمة العليا في كاليفورنيا أن قاعدة

استبعاد الأدلة المستمدة من التفتيش الباطل ، باعتبار ذلك الوسيلة الناجمة الوحيدة لحماية حرمة الحق في السر . وقد رأينا أن المحكمة العليا للولايات المتحدة قد قررت هذه القاعدة وأكدت كتنفيذ قضائى تختص به المحاكم الفدرالية وحدها دون محاكم الولايات الأخرى استناداً إلى ما ذهبت إليه من أن استبعاد الأدلة الباطلة قد لا يعد الوسيلة الوحيدة في نظر بعض الولايات لحماية حرمة الحق في السر .

وقد عارض القاضي Spence - من قضاة المحكمة العليا في كاليفورنيا الذين أصدروا حكمهم في القضية المذكورة - اتجاه المحكمة الأخير قائلًا بتفضيل اتجاهها الأول الذى كان يرى إلى جواز الاعتماد على الأدلة الباطلة بالرغم من استنادها إلى إجراء باطل قائلًا بأن خبرة المحاكم الفدرالية لا يشجع على تطبيق قاعدة استبعاد الأدلة أسوة بهذه المحاكم . فن الصور التى ازدادت رؤيتها في القضاء الفدرالى المجرمين الذين يفلتون من العقاب نتيجة لنجاحهم في النفع بعدم شرعية الأدلة ، وأنه من نتائج هذه القاعدة الفدرالية أن قضى ببراءة المتهم بهرب الخندرات أو البضائع الأخرى على الرغم من ضبط هذه المهربات في حيازته بدعى بطلان إذن التفتيش ، هذا إلى أن بحث بطلان الأدلة أثناء المحاكمة قد أدى إلى تسليها . وقال القاضى Spence بأنه باستقراء الأحكام السابقة في ولاية كاليفورنيا التى لم تأخذ بقاعدة استبعاد الأدلة الباطلة لم يجد من الأسباب ما يدعو إلى تغيير هذا الاتجاه ، الأمر الذى كان يتمين معه تدخل المشرع لا المحاكم نفسها لإقرار هذا

(١) نقض ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢١٦ ص ٣٥٦ ؛ ١٢ مارس سنة

١٩٣٤ رقم ٢١٩ ص ٢٩٠ ؛ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة الأحكام ج ٢ رقم ٩٧ ص ٢٥٥ ؛

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ رقم ٩ ص ٢٠٦ ؛ ٨٣٩ .

وقد لاحظنا فيما تقدم كيف أن بعض الولايات تستند في الإدانة إلى الأدلة المستمدة من التفتيش الباطل اعتقاداً على أغراض عليّة منها عدم إفلات المتهّم من العقاب . على أننا نسجل بكل إعجاب ما قالته محكمتنا العليا من أنه غير لادالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق (١).

والخلاصة أن القاعدة في قانوننا تماثل القاعدة الفيدرالية وما هو مقرر في بعض الولايات الأمريكية - ومنها كاليفورنيا - من أن إهدار الأدلة المستمدة من التفتيش الباطل هو أمر تستوجبه الحماية المقررة للحق في السر .

وهنا يجب أن يلاحظ أن القانون قد وازن بين حقين : هما حق المجتمع في عقاب الجاني وحق المتهّم في أن تصان له حريته الشخصية فرجح كفة الثاني ، وأضحى في اعتباره أن التضيعة بحق المتهّم في العقاب على قربان حماية حرية المتهّم الشخصية هو السبيل الوحيد لحماية هذه الحرية لا يد له عقاب من آذاه في حريته خلافاً للقانون . هذا مع ملاحظة أن القائمين بالتفتيش الباطل من عمال الحكومة يمثلون المجتمع بواسطة الحكومة التي يمثلونها ، وعلى ذلك فإن المجتمع عن طريقهم تلحق به وصمة مخالفة القانون ، فلا يحق له من بعد ذلك أن يدعى بـرجحان حقّه في العقاب على حق المتهّم في أن تصان له حرمانه وحريته الشخصية .

استبعاد الأدلة الباطلة قد بنيت على أنه العلاج الناجع لحماية حرمة الحق في السر ورأينا في الوقت ذاته أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة لم تسلم بكفاية هذا العلاج في سائر الولايات الأمريكية وأن حرمة الحق في السر قد تقرر حمايتها في بعض الولايات بمجرد معاقبة من قام بالمخالفة القانونية التي أدت إلى إهدار الحق في السر . أما عندنا فإن القانون قد تكفل بنفسه بتحديد نطاق هذه الحماية حين نص في المادة ١٢٨ على معاقبة من يدخل من الموظفين أو المستخدمين العميين أو المكلفين بمهمة عامة منزل شخص من آحاد الناس اعتقاداً على وتلفيته بنير رضائه عدا الأحوال المبيّنة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه ؛ كما نصت المادة ٢٨٠ عقوبات على معاقبة من يقبض على أى شخص أو يحبسه أو يحجزه خلافاً للقانون . وجاءت المادة ٣٣٦ إجراءات مقررّة بطلان الأدلة المستمدة من الإجراء الباطل وبهذا كفل قانوناً حماية حرمة الحق في السر . وبهذا فإن المشكلة في محاكم الولايات الأمريكية . - دون المحاكم الفيدرالية - تنحصر فيما إذا كان إهدار أدلة الإثبات المستمدة من التفتيش المخالف للقانون ، أمراً ضرورياً ولازماً لحماية الضمان الدستور المقرر للحق في السر ، بخلاف المشكلة عندنا فإنها تدور حول ما إذا كانت المخالفة التي أتاها القائم بالتفتيش مما ترتفع إلى مرتبة العيب المؤدى إلى البطلان أو لا ، فإذا وصلت إلى هذه المرتبة تبين استبعاد الأدلة المستمدة منه .

prevent the alkaline shift of the pH (but it retarded putrefaction for a long time) and consequently did not stop the rapid disappearance of the atropine from the urine unless an acid (acetic acid) was added. (Tables 2-3).

SUMMARY

A direct and easy method of extraction and purification of atropine from putrefied specimens is described together with the adaptation of the Vitali Morin reaction to suite such purpose. Applying the new method it was possible to detect atropine in putrefied urine, blood and tissue specimens which gave negative results with the old routine method.

The known assumption that atropine decomposes on putrefaction was proved to be not true. Alkalinity was found to be the main factor that decomposes atropine and causes its disappearance from such samples. In case of tissue samples atropine was detected over a month's period after the onset of putrefaction and the negative results given with the old routine method were only false negative results.

REFERENCES

1. Bamford. *Poisons, their separation and identification*.
2. Darawy, Z. & Tompssett S. *Analyst* 1956, 81, 601.
3. Lederer, E. *Chromatography*. A review of principles and application.
4. James W. & Robert. *Quart. J. Pharmac.* 1945, 231.
5. Darawy, Z. *National Rev. Crimin. Science*. 1959, 2, 430.

fication as well; the Rf value being specific for every individual alkaloid.

Using the Vitali Morin test for the IDENTIFICATION of atropine, experimental findings showed that some putrefactive products possess the same basic characters of atropine and are simultaneously extracted with. These products interfere by masking the colour of the reaction leading to false negative results. Such products could only be removed after the nitration process by adsorption on alumina.

Comparing the results obtained (Table 1-5) the following conclusions could be made as regards the influence of different factors on the RATE OF DISAPPEARANCE OF ATROPINE from biological specimens :

1. *Effect of changes in the pH.* Atropine rapidly disappeared when the pH changed to the alkaline side (8.0 and above). This change was mostly marked in case of urine on standing and the rate of disappearance of the atropine present went hand in hand with this change in the pH. (Table 1).

On the other hand, the change of pH in the blood and tissue samples was minimal (always below 8.0) and the atropine remained detectable for relatively long periods. The negative results often obtained in case of such putrefied samples were only false negative results as such samples gave positive results when using the modified method. (Table 5) This was confirmed when the pH of the urine is kept on the acid side, the atropine in this acidified urine remained detectable for longer periods. (Tables 2 & 3).

2. *Effect of putrefaction.* The occurrence of putrefaction by itself does not lead to the real disappearance of atropine unless accompanied by a marked change of the pH to the alkaline side as in the case of urine. When the pH remained neutral or on the acid side, as in blood and tissue samples, atropine remained undecomposed for relatively long periods and the negative results given with the Stas Otto method were only false results. The application of the modified method given in the text gave positive results for atropine in the same given samples.

3. *Effect of preservation.* The best preservative to be used in these cases was alcohol with a final 5 % concentration in the sample. In case of urine the addition of alcohol alone did not

TABLE 5. Rate of Disappearance of Atropine from Samples of Tissues on the Addition of Preservatives

Time in Days	Stas Otto Method				Modified Method			
	1	2	3	4	1	2	3	4
2	+	+	+	+	+	+	+	+
5	brown	+	brown	brown	+	+	+	+
9	"	+	"	"	+	+	+	+
13	"	brown	"	"	+	+	+	+
17	"	"	"	"	+	+	—	—
24	"	"	"	"	+	+	—	—
33	"	"	"	"	+	+	—	—

1 = No Preservative

2 = Ethyl Alcohol

3 = Formalin

4 = Phenol

DISCUSSION

The direct EXTRACTION method was recommended to avoid the prolonged, multiple and tedious steps of the Stas Otto method which may results in the loss of the microamounts of atropine. This loss is mainly due to two factors :

a) The addition of absolute alcohol in the Stas Otto method leads to the precipitation of proteins which usually occlude some of the alkaloid present in the sample.

b) Repeated changes in the pH of the solution from acid to alkaline medium also leads to partial decomposition of the atropine.

As a PURIFICATION method, paper partition chromatography proved most satisfactory for the following reasons :

- i) It takes shorter, the process being complete in 24 hours.
- ii) Even minute traces (25 ug) of the alkaloid can be isolated in a pure form on the paper strip.
- iii) The extract of the spot contained the alkaloid in the purest possible form.
- iv) Paper partition chromatography serves the purpose of identi-

TABLE 2. Rate of Disappearance of Atropine From Samples of Urine Kept at Different pH Values

PH of Sample	Stas Otto Method	Modified Method
1.0	3rd day	4th Day
9.5	3rd	4th
8.5	4th	5th
7.0	4th	7th
5.0	20th	20th
2.0	20th	20th

TABLE 3. Rate of Disappearance of Atropine From Samples of Urine Kept at Different pH Values with the Addition of Ethyl Alcohol as Preservative.

PH of Sample	Stas Otto Method	Modified Method
Neutral + Alcohol	12th Day	14th Day
Alkaline + Alcohol	4th	5th
Acid + Alcohol	25th	25th

TABLE 4. Effect Of Temperature on the Rate of Disappearance of Atropine From Biological Material

Time in Days	Stas Otto Method			Modified Method		
	1	2	3	1	2	3
1	+	+	+	+	+	+
2	+	+	wine red	+	+	+
3	+	+	"	+	+	+
6	+	wine red	"	+	+	+
8	+	"	"	+	+	+

1 = Sample Kept in the Refrigerator.

2 = at Room Temp.

3 = in Incubator at 40 C.

close to the atropine spot on the chromatogram that it was practically impossible to avoid them during the process of elution, a matter which caused interference with the typical violet colour. In order to avoid such interference we resorted to a further process of purification according to the following steps⁵:

a) Evaporate the acetic ethanol extract of the alkaloidal spot to dryness on a boiling water bath.

b) Treat the residue with few drops of fuming nitric acid and evaporate again to dryness.

c) Cool and dissolve in about 10 ml acetone.

d) Percolate the acetone solution through an alumina column. The nitration products of atropine were not adsorbed on alumina while those of the interfering putrefactive products were retained on the column. The addition of methanolic potash to the percolated acetone solution gave the typical violet colour of the Vitali Morin reaction.

RESULTS

TABLE 1. The effect of Temperature on pH of Urine and on the Results of the Stas-Otto and the Modified Method

Days	Refrigerator			Room Temp.			Incubator 40 C		
	pH	S	M	pH	S	M	pH	S	M
1	6.2	+	+	6.2	+	+	6.2	+	+
2	6.2	+	+	6.2	+	+	7.8	+	+
3	6.2	+	+	7.5	+	+	8.2	+	+
4	6.2	+	+	8.2	+	+	9.0	?	+
5	6.2	+	+	8.3	+	+	9.4	—	+
6	6.2	+	+	9.0	?	+	9.5	—	+
7	6.2	+	+	9.5	—	9.5	9.5	—	—
8	6.2	+	+	9.5	—	—	9.5	—	—
9	6.2	+	+	9.5	—	—	9.5	—	—

S = Stas Otto Method

M = Modified Method

extraction was repeated twice and the collected extracts were treated with anhydrous sodium sulphate to remove any traces of moisture. Evaporate to dryness on a boiling water bath. Dissolve the residue in 0.5 ml chloroform.

B. *Tissues*.³ 50 gm were cut into small peices and then finely homogenised in a high speed macerator together with 100 ml saline. The mixture was heated on a boiling water bath for five minutes, then 50 ml N hydrochloric acid were added and the mixture was replaced on the water bath for another five minutes. Transfer to a 250 ml volumetric flask and complete to the mark with distilled water. Filter and percolate the solution through a florisil column preuiosty treated with 10 % ammonia followed by 200 ml distilled water. Elute the adsorbed atropine with ethanol carbonate mixture (ethyl alcohol 75 parts; distilled water 20 parts sodium carbonate solution 5 % 5 parts.) The eluent is treated with 5 N hydrochloric acid till slightly acidic and then evaporated to dryness on water bath.

II. — PURIFICATION

Paper chromatographic technique³ was used as a purification technique of the crude atropine previously extracted. The residue was dissolved in 0.5 ml alcohol and applied to a strip of chromatographic filter paper. Development of the chromatogram was accomplished for 24 hours using acidic butanol (Butanol 85; HCl conc. 15 Distilled water to saturation.) The paper strip is removed from the tank and dried in air, then sprayed with modified Dragendroff or the iodoplatinate reagent to the reveil the atropine spot on the chromatogram.

III. — IDENTIFICATION

After the spot had been identified as atropine with its R_f value the result is confirmed by applying the Vitali Morin test.⁴ The spot area on the chromatogram was cut into small peices and soaked in acetic alcohol for five minutes then centrifuged and the test is applied to the clear supernatant fluid.

The above method gave satisfactory results so long as the putrefaction of the sample was not advanced. In cases of advanced putrefaction some of the putrefactive products were located too

ATROPINE. RATE OF DISAPPEARANCE AND CHROMATOGRAPHIC DETECTION IN PUTREFIED BIOLOGICAL SPECIMENS

HELMY, H.H., SHERIF, Y.A. & DARAWY, Z.I.
M.D. F.R.C.P. PH.D.

In cases of suspected poisoning by alkaloids, tests for their detection is carried out on vomit, stomach wash, urine or on specimens of different tissues and organs in fatal cases. Extraction and detection of such alkaloids may prove easy when the given specimens are fresh. After putrefaction, however, some alkaloids are supposed to be decomposed and become no more detectable, e.g. atropine which is the most widely used alkaloid in therapeutics.

In this work we aimed at the following points :

1. Finding a simple and rapid method for extraction atropine from biological specimens that can satisfactorily replace the long tedious Stas Otto process.
2. Investigating the rate of disappearance of atropine on putrefaction.
3. Investigating the best preservative to be used to stop the decomposition of atropine.

EXPERIMENTAL

General Procedure for the Detection of Atropine in Putrefied Specimens

I. -- EXTRACTION

A. *Urine and Blood.* 10 ml of the sample were made alkaline with sodium hydroxide and shaken with 50 ml chloroform. The

Dr Helmy, H. H.	Lecturer, Ein Shams Forensic Medicine Dpt.
Dr Sherif, Y.	Prof., Ein Shams Forensic Medicine Dpt.
Dr Darawy, Z.	Expert, National Centre of Social and Criminological Research.

تم طبع هذا الكتاب على مطابع
دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٢

**THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board

Mr. Hussein El Shafai

Vice-president of the Republic

Members of the Board :

Mr. Ibrahim Mazhar	General Abdel Azim Fahmy
Mr. Moh. Ali Hafez	Mr. Moh. Zaki Sharaf
Dr. Gaber Abdel-Rahman	Dr. Ali Ahmad Rashed
Dr. El-Said Moustafa El-Said	Mr. Moh. Zaki Mousa
Mr. Hafez Sabek	General Ibrahim Salem
Mr. Moh. Abou Zahra	Mr. Moh. Fathi
Dr. Ahmad M. Khalifa	

The National Review of Criminal Science

Thabat Squ., Awkaf City, Guezira P.O.

Editor-In-Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Executive Officer

Dr. Mohsen A. B. Ahmad

Assistant Editors

M. Ezzat Hegazy

El-Sayed Yassin El-Sayed

Single Issue

Annual Subscription

Twenty Piasters

Fifty Piasters

Issued three times yearly

March - July - November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by

The National Center of Social
and Criminological Research
U.A.R.

(in English)

Atropine

(Chromatographic detection in Putrefied Specimens)

(in Arabic)

Neuroticism & Introversion - Extraversion

Classification of Criminals

New Substances used as Detective Dyes

NOTES — NEWS — CRIMES



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

تشغيل المساجين في الجمهورية العربية المتحدة
الزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية
استشار الإحالة
النظم الإحصائية الجنائية في الجمهورية العربية المتحدة
(بالإنجليزية)
ازدياد الإجرام في البلاد المتخلفة
السلوك الانتحاري في القاهرة

آراء • أبحاث • جرائم



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

السيد حسين الشافعي

نائب رئيس الجمهورية

أعضاء مجلس الإدارة : الأستاذ إبراهيم مظهر ، اللواء عبد العظيم فهمي ، الأستاذ محمد زكي شرف ، دكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد زكي موسى ، الأستاذ محمد عطية إسماعيل ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فتحي ، دكتور حسن الساعاتي ، دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الجنائية القوسية

ميدان ابن خلدون - مدينة الأرقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعد التحرير : أحمد الألفي ، السيد يسين

-
- تتوجه هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل إليهم من مقالات الاعتبارات الآتية :
- ١ - أن يذكر عنوان المقال موجزاً ، ويتبعه باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وشبهاته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .
 - ٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لموضوع الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .
 - ٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
 - مقدمة لتعريف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .
 - خطة البحث أو الدراسة .
 - عرض البيانات التي توافرت من البحث - خاتمة .
 - ٤ - أن يكون إثبات المصادر على النحو التالي :
 - لكتاب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة النشر .
 - لنشر ، الصفحات .
 - للمقالات من مجلات : اسم المؤلف ، عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) ، السنة ، المجلد ، الصفحات .
 - للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال [اسم الموسوعة] ، تاريخ النشر .
 - وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتوود الإحالات إلى المصادر في المتن في صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل المصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .
 - ٥ - أن يرسل المقال إلى سكرتارية تحرير المجلة منسوخاً على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورقة فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .
-

الإشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
خسوف قرشاً

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان المئد
عشرون قرشاً

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة

- تشغيل المساجين في الجمهورية العربية المتحدة ١٦٧
النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية ١٩٥
مستشار الإحالة ٢٢٩
النظم الإحصائية الجنائية في الجمهورية العربية المتحدة ٢٥٩

آراء :

- علم الاجتماع الجنائي والتعريف الاجتماعي للجريمة عند جرسيني ٢٧٥
دكتور محمد إبراهيم زيد

كتب :

- عرض نقلي لكتاب : متعلق البحث الاجتماعي ، تأليف جيبسون الأستاذ المساعد ٢٨١
كتب ظهرت حديثاً ٢٩٠

أخبار :

- اجتمع الفرنسي الثاني لعلم الإجرام ٢٩٤
ماجستير في علم الإجرام ٢٩٦

(بالإنجليزية) :

- السلوك الانتحاري في القاهرة ٣٠٣
ازدياد الجرائم في البلاد المختلفة ٣١٦

تشغيل المساجين في الجمهورية العربية المتحدة

الدكتور حسن المرصفاوى

أستاذ مساعد القانون الجنائى بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية

تسعى الدول المتطورة جاهدة إلى تعبئة كل إمكانياتها وخاصة البشرية منها فى سبيل بنائها وقوتها والعمل على تقدمها حتى تلحق ركب المدنية سريع التطور ، وهى فى هذا الصدد تحصر قوتها البشرية العاملة وتقسّمها إلى قطاعات مختلفة وتدرس إمكانيات كل قطاع فى تقديم أقصى طاقته الإنتاجية ، وما يستتبع هذا من بيان احتياجاته للأيدى العاملة ، ثم توجيه هذه الأيدى نحو الأعمال الإنشائية وغيرها مما تبدو حاجة الدولة إليها ، فقد انقضى الزمن الذى كانت تبعثر فيه القوى البشرية أو يضعف استغلالها نتيجة لسوء التوزيع أو الجهل بطرقه ، وأخذت الدول على عاتقها ، بالدراسات التى تقوم بها ، مهمة التوجيه والإرشاد .

ولا شك أن من بين القطاعات التى ينبغى النظر إليها حين حصر واستغلال القوى البشرية قطاع المساجين ، فإن الاطلاع على الإحصائيات القضائية التى تصدرها وزارة العدل وتلك التى تشبّنها مصلحة السجون فى تقاريرها السنوية يكشف عن ضخامة عائد من يقضى بإدانتهم بأحكام — كثرتها الغالبة — سالبة للحرية يودعون بموجبها السجون^(١) . وتنوع تلك العقوبات بين الأشغال

(١) فى خلال السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠ كان عدد المساجين على التوالى ١٩٣٣٧ و ١٩٩٧١ و ٢١٠٠٠ و ٢١٤٣٤ و ٢١٨٥٥ و ٢٣٣٢٩ و ٢٥٢٦٢ و ٢٧٠٥٨ و ٢٨١٠٠ سجيناً .

الشاقة بنوعيتها المؤبدة والمؤقتة والسجن والحبس بنوعيه مع الشغل والبسيط ، كما أنها تتفاوت في مدتها ، هنها ما يطول إلى سنوات ومنها ما يمتد إلى أيام . وإلى جوار هذا يوجد فريق المحبوسين احتياطياً الذين لا ينبغي إغفالهم عند الأخذ في الاعتبار بتعداد المساجين .

وضخامة تلك الأعداد يعنى أن في السجون قوة بشرية كبيرة وطاقة عظيمة إن لم يعن باستغلالها ضاعت على الدولة وهى في مرحلة البناء التى تحتاج فيها إلى تجميع كل القوى ، ومن ثم ينبغي النظر فى الإفادة من مجهودات المساجين حتى لا توجد طاقات معطلة أو أخرى لا تعطى كل إمكانياتها فى العمل ^(١) .

وليست دراسة تشغيل المساجين حديثة العهد ، فقد تعرض لها كثير من الباحثين وتناولتها المؤتمرات الدولية ، وهى تتمشى فى قلمها مع تطور النظر إلى الغاية من العقوبة التى كانت قديماً تعتبر رد فعل المجتمع لقاء ما وقع بأمنه ونظمه من إخلال . ولذا اتسمت بالشدة وتبعتهما الأشغال التى يكلف بها المساجين وكان طابع القسوة مسيطراً على تلك الأعمال وتغلب فيه شهوة الانتقام . فكان تشغيل السجين فى أقصى الأعمال هو العقوبة التى يتحملها ، حتى لقد قيل ^(٢) إن سلب الحرية — فى البداية — لم يكن هو القصد من العقاب ، ولكنه كان يأتى تابعاً للعمل الذى يلزم به السجين باعتباره الغاية الحقيقية من العقوبة ^(٣) .

(١) فقد جاء فى تقرير عن سجون الجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٥٨ (ص ١١٨) أن هناك عدداً كبيراً من المسجونين متمولين فلا بلا عمل ولا يستفاد منهم فى قليل أو كثير ، هذا بالرغم من أن مصلحة السجون على قدر ما تسمح به ميزانيتها استحدثت الكثير من الورش الصناعية والأهلية وألحقت بها عدداً من المحكوم عليهم ، ثم تبقى لديها بعد هذا آلاف من المسجونين الذين يمكنهم القيام بأعمال يدوية وصناعية كبيرة ، ولكنهم يقضون المدة الباقية من أحكامهم وهى كثيراً ما تتجاوز بضع سنين دون أن يؤدوا — وهم الرجال الأصحاء الأشداء — ما يجوز أن يسنى عملاً .

(٢) فى إحدى جلسات الجمعية العامة للسجون سنة ١٩٥١ . ١٩٥١ . Revue Penitentielle

(٣) Revue internationale de politique criminelle. Juillet ١٩٥٤ . p. 5١

Précis de science penitentiaire, Jean Pinatel p. ١١٥ .

ومن أعمال مؤتمر لندن للقاية من الجرم مقوماملة المذنبين التقرير المقدم من : J. Carlos Garcia Basalo .

ولما بدأت الأفكار الإنسانية تدخل في نطاق الدراسات العقابية ، لم يعد المحرم طريقه المجتمع ولكنه يجازى عن خطئه بغير إهدار لآدميته أو تنكيل به . وبدأت النظرة إلى العمل في السجون تتغير ، ولم يعد تشغيل المسجون هدفاً وإنما صار جزءاً من العقوبة ، ومع التطور أصبحت البواعث عليه أسباباً عقابية واقتصادية وإجتماعية^(١) . وفرض العمل على كل مسجون باستثناء فئات معينة تختلف باختلاف التشريعات ، وأوصت به المؤتمرات التي تناولت تشغيل المساجين^(٢) .

فمن الناحية العقابية يؤدي تشغيل المسجون إلى استقرار النظام في السجن . وملء وقته إذ يسفر الفراغ إما عن ازدياد إجرامه عند خروجه من السجن نتيجة لمخالطته لغيره من المسجونين وانتقال عدوى الإجرام إليه ، وإما أن يؤدي إلى إصابته بأمراض نفسية وعصبية فيخرج من السجن أسوأ حالاً مما كان عليه وقت دخوله . ومن الناحية الاقتصادية تفيد الدولة من تشغيل المساجين إذ يؤخذ من ناتج عملهم ما يسدّد مقابل نفقات إقامتهم وإطعامهم وكسوتهم وعلاجهم وغير ذلك من المصروفات اللازمة للمحافظة عليهم داخل السجن ، فضلاً عن اعتبار المساجين قوة بشرية في الدولة لا ينبغي إغفالها عند تقدير اقتصادها القومي . وأخيراً فإن تشغيل المسجون يحقق له فائدة كبرى من الناحية الاجتماعية

Bouzat, Pierre, Traité théorique et pratique de droit penal, Vabres, H. . (١)

بند ٤٠٥ ، ٩٣٣ ، Donnedieu de, Traité de droit criminel et de législation pénal comparé

(٢) في مؤتمر باريس الذي عقد في يوليو من عام ١٨٩٥ تقرر وجوب أن يكون العمل اليدوي كقاعدة عامة إلزامياً بالنسبة إلى جميع المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية . وفي مؤتمر لاهاي سنة ١٩٥٠ تقرر وجوب أن يمكن المحبوسين احتياطياً من العمل ويلزم به المحكوم عليهم ، وتنص القاعدة ٧٣ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المساجين على أن يلزم جميع المساجين بالعمل . وتنص المادة ٣٤٤ من القانون الدول للعقوبات الذي صيغ على مدى التشريعات القائمة على أن يلزم كل محكوم عليه بالعمل الذي يتعين أن يكون متفقاً مع ميله ويؤدي إلى كسبه لعيش بعد الإفراج عنه . ويفضل أن يكون العمل خارج الأسوار ابتناء تحقيق المهارة الفنية والمنفعة الاقتصادية فلا يقتصر على الناحيتين التهنيدية والصحية ، وتحدد لكل مسجون ساعات ليعمل فيها .

(Code Pénal International. Francesco Gossentint, p, 56,

لأنه يؤدي إلى تعويده على العمل النظامي ، فضلاً عن تعلمه في بعض الأحيان مهنة يتكسب منها إذا ما بارح السجن فلا يندفع إلى حياة البطالة بما فيها من مفاصل . ولقد قرر المؤتمر الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الذي انعقد في جنيف عام ١٩٥٥ أنه لا يجب أن يعتبر العمل عقوبة إضافية ولكن وسيلة لإعادة المحكوم عليهم إلى المجتمع وإعدادهم لمباشرة مهنة ولتعويضهم العادات الصحية للعمل ولتحاشي الفراغ وعدم الانتظام^(١) . وإن كان هذا الأمر لم يخل من نقد ، لأنه إن صح ذلك حين تكون مدة العقوبة طويلة ، فلا يفيد حينها تكون المدة قصيرة ، بل إنه قد يؤدي إلى العكس إذا كانت للسجين مهنة من قبل لا يتيسر له استمرار مزاولتها خلف الأسوار فتفرض عليه أعمال بعيدة عنها^(٢) .

على أن النظر الحديث إلى تشغيل المساجين يعتبره أحد مظاهر العمل في الدولة على وجه عام ، فمن حق كل إنسان أن يعمل وفقاً لما نصت عليه المادة ٢٣ من إعلان حقوق الإنسان . وإن العقوبة التي توقعها الدولة على الفرد وإن كانت تتضمن سلب حريته إلا أنها لا تؤدي إلى حرمانه كلية من العمل . وإنما قد تعدل في وسيلته فقط . وبهذا النظر — أي الاعتراف بحق كل فرد في العمل حتى ولو كان سجيناً — يمكن حل الصعوبة الناجمة عن المنافسة بين العمل الحر وعمل المساجين ومكافأة الأخيرين وغيرها من ظروف العمل . وهذا لا ينفي أن عمل السجين قد يؤدي إلى تأهيله مهنيّاً . ومساعدته على سلوك سبل العيش الشريف بعد الإفراج عنه^(٣) .

ورغم أن العمل في السجن قد تناولته دراسات مختلفة ومؤتمرات عديدة ووصلت عنه عدة توصيات لعل أهمها ما تضمنته أعمال مؤتمر جنيف لسنة

(١) راجع ٤٨ ١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى . و ص ٥٢ من المجلة الدولية للسياسة الجنائية ليوليو سنة ١٩٥٤ السابقة الإشارة إليها .

(٢) تقرير كارلوس السابقة الإشارة إليه ص ٦ .

(٣) تقرير كارلوس السابقة الإشارة إليه ص ٧ .

١٩٥٥ لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين ، إلا أنه مع هذا لم تلق تلك التوصيات صدى كبيراً في الحياة العملية ، وينوه بهذا تقرير السكرتارية المؤتمر لندن الذي عقد في سنة ١٩٦٠ ، وهذا سواء فيما يتعلق بالدول المتقدمة أو الدول المتطورة^(١) ولن يتسع المجال في هذا المقال إلى التعرض للدراسة تشغيل المساجين بإفاضة من ناحية تطورها والمناقشات التي أثّرت بصددتها ، وإنما تقتصر على تتبع أعمال المبادئ والقواعد التي توصى بها المؤتمرات والباحثون من رجال القانون وتتبعها في سجون الجمهورية العربية المتحدة ، لتتكشف صلاحيتها للتطبيق بالنسبة إلى واقعنا وما يمكن أن نقيده منها وتعديل نظمنا على أساسه .

* * *

ولم يخل موضوع تشغيل المساجين من صعوبات في تنفيذه واعتراضات عليه .

أما الصعوبات فلإنها نشأت مع فكرة تشغيل المحكوم عليهم في السجون ، لأن الغرض من هذا الأمر هو ابتغاء فائدة السجون من ناحية والمجتمع من جهة أخرى ، ومن ثم تعين أن ينتظم التنفيذ ذينك الهدفين . ولقد تمثلت الصعوبة الأولى في تحديد وإعداد مكان لتشغيل المساجين ، إذ كانت القاعدة أن يعمل المسجون داخل السجن مع استثناء فريق المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فيشتغلون خارج السجون . وهذا إما أن يقوم بالعمل على انفراد أو أن يباشره مشاركة مع غيره . ولذا، وجه النقد إلى كل من الطريقتين لأن النظام الانفرادي يسفر عن تحطيم نفسية المسجون وإصابته بالأمراض النفسية والعصبية إن لم يؤد به إلى الجنون ، ومعلوم أن أشد أنظمة السجون قسوة هو الحبس الانفرادي ، أما النظام الجماعي أى مشاركة المسجون لغيره في العمل الذي يؤديه فإنه ينتج مضار الاختلاط وأبرزها انتشار عدوى الإجرام بين المسجونين لا سيما الحديثي العهد منهم بالجريمة .

ولقد تطورت السجون فيما يتعلق بمكان الحبس وتبعاً مكان التشغيل ،

(١) دى فاير ، المرجع السابق ، بند ٥٨٠ وما بعده .

فكان المساجين في الأنظمة القديمة يزدعون في السجون معاً ويجتمعون في مكان واحد أثناء الشغل ووقت النوم مع مراعاة فصل النساء عن الرجال فقط . ولا بدت مساوئ ذلك النظام . طبق تنظيم آخر عرف باسم نظام بنسلفانيا وبموجبه يعمل المساجين على انفراد ، ويمضون الليل كل في حجرة خاصة به . وكان عيب هذا النظام هو تحقق مضار الحبس الانفرادي التي سبقت الإشارة إليها . وأخيراً طبق نظام أوبرن الذي بموجبه يشتغل المساجين معاً في النهار ويفصلون عن بعضهم في الليل كل في حجرة خاصة على أن يفرض عليهم عدم الحديث أثناء العمل ^(١) .

أما الاعتراضات التي ثارت حول تشغيل المساجين فلها توجز في أمرين الأول تأثيره على الأيدي العاملة الحرة والآخر منافسته للسوق الحر ^(٢) . فقد قيل بأن من شأن تشغيل المساجين تعطيل عدد مماثل من الأيدي العاملة الحرة . ولا ينبغي أن تكون الجريمة سبباً لذلك ، لأنه لو لم يعمل أولئك المساجين لعمل غيرهم في ذلك الإنتاج ^(٣) . وفضلاً عن هذا فإن قيام المساجين بالعمل يسفر عن إنتاج سلع ذات أسعار تقل عن سعرها العادي في السوق الحر فيؤدي الأمر إلى منافسة غير عادلة ، لأن الدولة لا تمنح المسجون أجراً عن عمله ، وإن منحته شيئاً من هذا القبيل فهو من الضالة التي لا تزيد في مصاريف الإنتاج ، ولا سيما وأن الإدارة العقابية تتحمل جميع المصاريف الخاصة بالإقامة والتشغيل والتي تعد من الضروريات بالنسبة إلى الأعمال الحرة .

ولكن كلا الاعتراضين مردود ، لأن منافسة الأيدي العاملة الحرة تقتضي افتراض أن أولئك المساجين لم يكونوا يعملون قبل دخولهم السجن ، ولا شك أنهم جميعاً — إلا نسبة طفيفة جداً — كانت لهم من قبل مهن يحترفونها ، ومن ثم

(١) دي فاير المرجع السابق ، بند ٥٨٠ وما بعده .

(٢) دي فاير ، المرجع السابق ، بند ٥٩٣ .

(٣) وفي ١٨٤٨/٣/٢٤ أصدرت الحكومة الفرنسية — نتيجة لحالة البطالة في ذلك الوقت — مرسوماً منعت به العمل في السجن ، على أنها عادت في ١٩٤٩/١/٩ وألغت ذلك المرسوم
Revue de Science criminelle et de droit pénal comparé. 1948. p. 554.

فالقول بازدياد الأيدي العاملة اعتراض ظاهر البطلان^(١) . أما المنافسة غير العادلة للسوق الحر فغير صحيح . كذلك لأن إنتاج السجين - وهو عمل مجبر عليه - لن يكون في ذات ظروف إنتاج ودرجة إتقان العمل الحر ، فالسجين بطبيعته كسول ، ولا يقدم على العمل بنفس راضية . لا سيما إن لم يكن يتقاضى عنه من الأجر ما يناسبه ، ومن ثم تكون تكلفة الإنتاج عالية مما ينتفى معه قيام المنافسة ، فهو إن كان يمتحن نفس المهنة قبل دخوله السجن ، فهو مجبر على أدائها فيه ، وإن لم تكن مهنته الأصلية فليس من السهل تدريبه عليها ، لا سيما حين تكون العقوبة قصيرة المدة ، فضلا عن أنه ينبغي أن يأخذ في الحساب عدد من كبار السن وذوى العاهات من المساجين والذين يؤدون أعمالاً بسيطة في حده ذاتها^(٢) .

ومع هذا فقد أدت تلك الاعتراضات إلى أن اقترح البعض تشغيل المساجين في أعمال غير منتجة^(٣) . اكتفاء بشغل أوقات فراغهم ، وهو اتجاه غير سليم إذ أن تلك الأعمال سوف تؤدي إلى تحطيم نفسية السجين ، ولن تعود العمل المثمر الناجح . فضلا عما فيه من إرهاق لميزانية الإدارة العقابية بغير مبرر مقبول .

كما اقترح البعض تشغيل المساجين في الأعمال الإنتاجية التي تحتاجها المصالح الحكومية ، وكان الاعتراض على هذا الرأي أنه يؤدي إلى إخراج عميل من السوق الحر . فبعد أن كانت الحكومة تشتري مستلزماتها منه كفت يدها

(١) فقد أثبتت الإحصائيات في فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية أن نسبة العمال في السجون بالنسبة إلى الأيدي الحرة العاملة لا تتجاوز ٢٪ ، وأن أولئك المساجين كانوا يعملون في نفس المهن بما يعنى في الحقيقة انتفاء أى زيادة في الأيدي العاملة . ولقد صدر منشور دورى في فرنسا في ١٨٥٢/٣/٨ جاء به أنه إذا كان أولئك المساجين قد سعوا لكسب رزقهم عن طريق العمل الشريف دون الجريمة ، لكانت منافستهم في السوق الحر أقوى منها وهم في السجون ، إذ لا جدال في أن إنتاج المسجون أقل من إنتاج العامل الحر . (بيناتل - المرجع السابق ص ١٦٨ - تقرير كارلوس السابقة الإشارة إليه ص ٩) .

(٢) بيناتل ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(٣) وقد طبق هذا النظام في فترة ما في إنجلترا (بوزا . المرجع السابق بند ٤٠٦) .

عن ذلك اكتفاء بما تنتجه هي^(١) .

ونقتصر على دراسة أنواع العمل التي يكاف بها المساجين ومدى ارتباطها بالاقتصاد العام في الدولة وكذلك اقتضاء المسجون أجراً عن عمله ، على أننا نعرض في إيجاز لطريق استغلال عمل المساجين وبيان من منهم يكلف بالعمل في السجن .

• • •

طرق استغلال عمل المساجين :

تنفذ العقوبات السالبة للحرية بالسجون التي تقوم عليها الإدارة العقابية في الدولة ، الأمر الذي يوجب أن يكون تشغيل المساجين لتنظيم وإشراف الدولة . على أنه قد يجري استغلال عمل المساجين بنظام المقاول أو التنازل عن الأيدي العاملة أو الاستغلال المباشر^(٢) .

نظام المقاول (Le système de l'entreprise generale) : وبموجبه تتنازل الدولة لأحد المقاولين عن المساجين يتولى إطعامهم وإلباسهم وإسكانهم على أن يقوم هو بتشغيلهم في الأعمال التي يرى أن يعملوا فيها ، وتعطيه الدولة فوق هذا مبلغاً من المال يتفق عليه بينهما إذ أن أعباء هذه الطريقة تفوق النتائج منها . وعيب هذا النظام هو أن المقاول لن يبقى جهاذاً في استغلال المساجين أبشع الاستغلال في سبيل تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة ، وحتى يتوصل إلى هذا فإنه يلجأ إلى توحيد الصناعة بما لا يعين السجن على أداء عمل يعينه فضلاً عما يجره هذا الاستغلال من منافسة قوية للسوق الحرة . ولن تكون الرعاية

(١) راجع بورا المرجع السابق بند ٤٠٦ . ويرى تماشي تركيز المنشآت العقابية الهامة في منطقة واحدة وتنوع أعمال المساجين ، وتحديد الأجور والأثمان بالاتفاق مع البلديات وحضور ممثلين للصناعات المحلية وقابلات العمال .

(٢) بناتل المرجع السابق ص ١٢١ وما بعدها . المحلة الدولية للسياسة الجنائية إبريل ١٩٥٩ ص ١٣ وما بعدها
 'L'integration du travail penitencier dans l'économie nationale
 Par Hans Rellerhals.

الصحية كافية للمساجين ولا وسائل التغذية . وسوف يتعلم على الإطلاق الاهتمام بإصلاح السجين لإعادته عضواً نافعا في الدولة إذ لن يختار المتعهد إلا الأعمال التي لا تحتاج لكفاءة خاصة فضلا عن محاولة المتعهد الاحتفاظ بالمهرة من الصناعات أطول مدة ممكنة مما قد يؤدي إلى تعطيل إفادتهم من نظام الإفراج الشرطي^(١) . ومن ثم كان طبيعياً أن يعدل عن هذا النظام رغم ما فيه من البساطة وعدم تحمل الدولة مسئولية الإشراف على المساجين^(٢) .

نظام التنازل عن الأيدي العاملة (Le système des confectionnaires) : وفي هذه الصورة يكون للإدارة العقابية الإشراف الكامل على المساجين ، ويقتصر واجب المعتزم على تشغيلهم ، فيقدم الأدوات والمواد الأولية ويستولى على الإنتاج ، وتحصل الدولة على مبلغ من المال في مقابل ذلك ، وهذا النظام أيضاً لا يخلو من عيب السابق من ناحية استغلال المساجين في أقصى طاقة ممكنة^(٣) .

نظام الاستغلال المباشر (Le système de l'exploitation en régie) : وفي هذا النظام تتولى الدولة أمر تشغيل المساجين فهي تجهز لهم الأدوات والآلات والمواد الأولية وكل ما يلزم لذلك التشغيل ثم هي تتولى بعد هذا بيع الناتج ، سواء عن طريق متعهد يقوم بذلك نيابة عنها أو تقوم هي ببيعه في أماكن خاصة تعدها لذلك . وعيب هذه الطريقة أن الدولة لا تعد منتجاً ناجحاً ، إذ لن يتم القائمون على أمر المؤسسة العقابية بالناحية المالية ما دامت الدولة هي التي تتولى أمرها . وإن كان الباحثون يرون أنه لا ينبغي للدولة أن تعطى أهمية خاصة لتحقيق الربح ما دامت الغاية من العقوبة هي إصلاح السجين^(٤) .

(١) دي فابر ، المرجع السابق ، بند ٥٩٦ .

(٢) وقد انتهى هذا النظام في فرنسا منذ ١٩٢٧/٤/١ وهو التاريخ المحدد لتنفيذ آخر عقد في هذا الصدد (يوزا . المرجع السابق بند ٤٠٩) .

(٣) وقد نجح هذا النظام في فرنسا بالنسبة إلى عقوبة الأشغال الشاقة حينما كان يتم تنفيذها في مستعمراتها بالمحيط الهادئ ، ولكنه فشل حينما نفذ في المستعمرات المتقدمة اقتصادياً (دي فابر المرجع السابق ص ٣٠٢) .

(٤) بناتل ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

والنظام الأخير هو المطبق في غالبية الدول^(١) .

من يكلف بالعمل في السجن :

السجين قد يكون رجلاً أو امرأة أو حدثاً ، ويستوى هؤلاء جميعاً في فرض الشغل عليهم كل حسب مقدرته وما يمكن أن يكون أهلاً لأدائه من الأعمال .

ويستثنى من هؤلاء من لا تمكنه حالته الصحية من الشغل ، إما لمرض أو عاهة إذ لا تكليف بما فيه هلاك المكلف . وكذلك المساجين لجرائم سياسية ، لاعتبارات خاصة بهذه الجرائم والنظرة إلى المسجون السياسى ، على أن يترك أمر تحديده الجريمة السياسية إلى قوانين الدولة ، هذا إلا إذا طلب المسجون العمل^(٢) .

أما المحبوس احتياطياً ، فقد قيل بأنه لا يجب فرض الشغل عليه ، لأنه فرد قد وجه إليه اتهام ما ، والأصل في الإنسان البراءة حتى يصدر حكم نهائى بإدانته وإلى أن يصدر هذا الحكم لا يعد محكوماً عليه ، ومن ثم لا ينبغي تشغيله ، ومع هذا فإنه يجوز ذلك التشغيل متى طلبه المحبوس ، وبهذا تأخذ تشريعات غالبية الدول وتوصى به المؤتمرات الدولية .

(١) في السجون الفرنسية تتبع نظام التنازل عن الأيدي العاملة والاستغلال المباشر مما ، فى جميع السجون تقوم الدولة على استغلال الخدمات العامة ، كالمطابخ والمغاسل والمباني وما إليها . وبالنسبة إلى عقوبة الأشغال الشاقة يطبق نظام الاستغلال المباشر . وفى السجون العمومية يطبق البعض منها نظام الاستغلال المباشر والبعض الآخر نظام التنازل عن الأيدي العاملة ، وفى السجون التى تنفذ فيها العقوبات قصيرة المدة يطبق نظام التنازل . والاتجاه الحديث يذهب نحو تطبيق نظام الاستغلال المباشر فى السجون العمومية والتنازل فى السجون التى تطبق العقوبات قصيرة المدة (بورا المرجع السابق بند ٤١٢ بناتل المرجع السابق ص ١٢٣) . وفى الصين حيث تنتظم الأعمال فى السجون نوعين صناعية وزراعية ، فإن أغلب الأعمال يطبق فيها نظام الاستغلال المباشر . ومع هذا فيجوز لمدير السجن بموافقة وزير العدل أن يعطى المساجين لمتهملين عامين أو خاصين بموجب عقد مقاول ، وهذا عملاً لا يتم إلا فى نسبة بسيطة ، ومع هذا فالرقابة دائماً للإدارة العقابية (المجلة الدولية السياسة الجنائية أبريل ١٩٥٩ ص ٣٥) .

(٢) موصوفة دالوز ج ٢ ص ٦٧١ بند ٧١ .

على أن هذا الأمر يدعو في رأينا إلى المناقشة ، لأن المسألة وجهة أخرى هي استغلال كل طاقة بشرية ممكنة في الدولة — لا سيما إن طالت مدة الحبس الاحتياطي — فلا تبقى فيها أية قوة معطلة ، وليس معنى هذا إهدار القاعدة التي تقضى بأن الأصل في الإنسان البراءة حتى تثبت إدانته ، بل على العكس يكون تأييدها بأن يمنع المحبوس أجره كاملاً عن الشغل الذي قام به في فترة حبسه احتياطياً إذا ما ثبتت براءته أو أخلى سبيله ، أى تعود فائدة العمل كاملة للمحبوس احتياطياً . وفضلاً عن هذا فإنه وقد استبعدنا فكرة اعتبار الشغل جزءاً من العقوبة فإنه لا محل لعدم تشغيل المحبوس احتياطياً ، وإن سياسة مكافحة الجريمة تقضى عدم بقاء السجين في فراغ يؤدي به إلى الثورة على المجتمع والوقوع في مهاوى الجريمة^(١) .

* * *

أنواع الأعمال في السجون :

إن دراسة الأشغال التي تنفذ في السجون تتصل اتصالاً وثيقاً بأمرين : الأول نوع العقوبة المحكوم بها على السجين ، والآخر ارتباط العمل بالغاية منه .

إرباط العمل بالعقوبة المحكوم بها :

تتراوح العقوبات في شلتها وفقاً لمختلف أنواع الجرائم التي توقع من أجلها . فعقوبات الجنايات أشد من عقوبات الجنح والمخالفات . وفي التشريع المصري يفرض الشغل في عقوبات الأشغال الشاقة والسجن ، أما الحبس فإنه قد يكون مع الشغل أو بسيطاً .

واختلاف تلك العقوبات — وتبعاً للأشغال المتعلقة بها — مسألة تستوقف الباحث ، لأن قانون العقوبات المصري — الذي جرى على نمط القانون الفرنسي — أخذ بالقواعد التقليدية — كان ينظر إلى العقوبة باعتبارها جزاء لما وقع من

(١) التقرير المقدم من سكرتارية مؤتمر مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في لندن

المتهم خروجاً منه على قواعد المجتمع ورد فعل عن ذلك الخروج يستتبع عقوبة تتناسب مع قدر العدوان وتتضمن من عنصر الإيلاام ما يتفق وذلك القدر . فألم العقاب عن جريمة تعد جنابة ينبغي أن يعلو قدر ألم العقوبة عن واقعة هي جنحة .

هذه المبادئ كانت لها مبرراتها حينما كانت النظرة إلى المجرم تعتبره خاطئاً في حق المجتمع ، وعلى قدر خطئه يكون عقابه ، ولكن مخلف الدراسات والأبحاث في علم الإجرام والعقاب قد تطورت وتناولت شخص الجاني ولم تقف عند جسامه الجريمة ، وأصبحت للعقوبة غاية أخرى غير تلك التي تشبعت بها النظرية التقليدية ، فلم تعد جزاء ووسيلة ردع للمتهم وغيره . وإنما هي أيضاً سبيل لإصلاح الجاني ليعود عضواً نافعاً في المجتمع يستطيع مساهمة الحياة فيه ولا يكون أحد الخارجين عليه ^(١) .

ومنى كان الأمر كذلك تعينت معاودة النظر في أنواع العقوبات ما دام بنائها على أساس جسامه الجريمة لم يعد كافياً لتقديرها .

وعلى هذا ظهر من الباحثين من ينادى بتوحيد العقوبات السالبة للحرية — بل تناولها عدة مؤتمرات — وتطبيق فكرة العقوبة غير المحددة المدة . إذ بهما تتحقق الغاية المرجوة ، ومن ثم لا محل لتعدد العقوبات إلى أشغال شاقة وسجن وحبس ، لأن هذه التفرقة ترجع إلى شدة العقوبة تبعاً لجسامه الجريمة الأمر الذي لا يصلح أن يكون أساساً للعقاب ، وما دام الأمر يقتصر على مجرد سلب حرية المجرم والغاية منها هي إصلاحه فإنه لا ينبغي أن نحدد سلفاً مدة بقاءه في تلك الحال ، وإنما يكون طولها رهين بنتيجة الإصلاح المرجوة تحت إشراف قضائي أو إداري ينظم في هذا الصدد .

وإلى أن تأخذ التشريعات بمبدأ توحيد العقوبات السالبة للحرية ، وبفكرة

(١) تنص المادة ٣٧ من قانون العقوبات السويسري في صدرها على أنه يجب أن تنفذ عقوبات السجن والحبس بطريقة من شأنها أن تباشر بالنسبة إلى المسجون إجراءات تؤدي إلى تهذيبه وإعداده للمودة إلى الحياة الحرة .

العقوبة غير المحددة المدة . فلما نتناول الأعمال التي يكلف بها المحكوم عليه ، وبهذا نتقل إلى النقطة الثانية .

ارتباط العمل بالغاية منه :

لا جدال في أن تحديد الهدف أمر لازم لمعرفة سبيل الوصول إلى تحقيقه ، وتعرفنا الغاية من تشغيل السجين تيسر تحديد الأعمال التي يمكن أن يؤديها . ولقد سبق القول أن فكرة اعتبار العمل جزءاً من العقوبة تفرض على المسجون وتختلف في شدته وفقاً لخصائصها قد أصبحت لا تطابق المبادئ الحديثة . ولكن ما زالت النظرية السائدة في كثير من الدول تعتبر أن من شأن العمل تحقيق غايات عقابية واجتماعية واقتصادية ، وهي في هذا تربط العمل دائماً بالعقوبة ، ومن ثم كانت دراساته تدور حول بيان مدى ذلك الإتصال . أما الاتجاهات الحديثة فلإنها تثير أساساً ربط العمل في السجون بالعمل في الدولة على وجه عام وباقتصادها الوطني ، وإن كان هذا يحقق بطريقة تبعية الغايات السابقة ، ولا يعنى الأمر إطلاقاً جعل الغاية منه اقتصادية صرفة ، وإلا عد عمل المسجون أحد مصادر ثروة اليد العاملة في الدولة ^(١) .

وقد أثبتت عدة اعتراضات حول ربط عمل المساجين بالعمل في الدولة على وجه عام وباقتصادها الوطني ، وكان من بينها أنه لا أهمية للعمل العقابي بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني ، لأنه عادة أقل من العمل العادي درجة ونوعاً ، وأن من شأن ذلك الربط تحويل المساجين إلى عمال بما يترتب على هذا من نتائج ، مع أن الغاية من العمل هي محاولة إعادة السجين إلى الحياة الاجتماعية . وتؤدي الفكرة الحديثة إلى قيام المنافسة بين أعمال المساجين والسوق الحر . وفوق هذا فإن التأهيل المهني يمنع من إمكانية ربط العمل في السجون بالاقتصاد العام ، وإذا وضعنا هذه الفكرة موضع التطبيق العملي لاعتراضتنا صعوبات كثيرة لا سيما في تقسيم المساجين واختيار الأعمال التي يؤديونها وما يستتبع هذا

(١) راجع تقرير سكرتارية مؤتمر لندن سنة ١٩٦١ السابقة الإشارة إليه ص ٢٨ ، ٣٢ .

من مصروفات على عاتق الدولة ، وأخيراً فإن هناك خدمات عامة في السجن لا يمكن ربطها بالاقتصاد القوي .

وقد قيل رداً على تلك الاعتراضات بأنه ينبغي التفرقة بين اتصال عمل المسجون بالاقتصاد الوطني وبين مدى أهميته ، إذ توجد كثير من الأعمال القليلة الأهمية ومع ذلك لا يمكن إغفالها عند تقدير الاقتصاد الوطني . وأن هذه الفكرة من شأنها المساعدة في إعادة إدماج السجنين في مجتمعه ، وإذا عدل عن اعتبار الدولة هي المستغل الوحيد لعمل المسجون واتبعت طريقة التنازل عن استغلالهم إلى مقاولين لانتفى عنصر المنافسة ، ثم إن التأهيل المهني في السوق الحر لم يمنع من اعتباره جزءاً من الاقتصاد الوطني ، وأما أن تثور صعوبات عملية عند التنفيذ فإنه أمر ينبغي التغلب عليه ولا وقفت عجلة التطور ، وأخيراً فإن الخدمات العامة في السجنين شأنها شأن الخدمات العامة في الحياة العادية لا يمكن إغفالها في خدمة الاقتصاد العام^(١) .

وعلى هذا فإنه وقد اقتضت فكرة اعتبار العمل الذي يؤديه المسجون نوعاً من الجزاء مرتبط بالعقوبة التي يحكم بها عليه ، تعين تحديد نوعه بما يتفق وتحقيق الغاية منه ووجب أن يلاحظ عند اختيار الأعمال التي يؤديها المسجون ما يأتي :

- ١ - استبعاد جميع الأعمال التي تكون الغاية منها مجرد الإيلاام ، وكذلك الأعمال التي وإن لم يكن الألم مقصوداً منها ، إلا أنه لا يتناسب مع ما تسفر عنه من نتائج ، فمثلاً حيث يكون استعمال الآلات ميسراً في عمل معين . فإنه لا محل لتبديد القوى البشرية فيه ، وإنما تدخر لأعمال لا تصلح إلا بها .
- ب - أن يراعى في اختيار الأشغال التي يكلف بها المساجين المصلحة المالية للدولة ، فتتطلب أقل قدر ممكن من التكلفة وتعطى أكبر قدر ممكن من الإنتاج . فلا نعي للتوسع في إيجاد مختلف الصناعات في السجنين بما يتكلفه الأمر من إنشائها لأنه كما ثبت عملاً لن تستطيع الأعمال القائمة في السجنين

(١) راجع تقرير سكرتارية مؤتمر لندن سنة ١٩٦٠ السابقة الإشارة إليه ص ١٤ وما بعدها

أن تستوعب القوى البشرية لكل المساجين^(١) . وإنه وإن كانت السجون لا تستهدف ربحاً من وراء تلك الأعمال إلا أن هذا ليس مبرراً كافياً لتحملها كل تلك الأعباء ، لأنه فضلاً عن اعتبار العمل جزءاً من اقتصاد الدولة فإن الغرض منه أيضاً هو شغل وقت المسجون حتى لا يفسده الفراغ ، وتعويدَه النظامَ وحُب العمل إذا ما خرج إلى الحياة الحرة ، أما القول بتعليمه حرفة تساعد على كسب عيشه عند الإفراج عنه ، فهو أمر مبالغ فيه . فلم تثبت الإحصائيات عدد الحالات التي دربت على حرف في السجون ثم باشرتْها في الحياة العادية بنجاح ، ولم تذكر لنا جمعيات رعاية المساجين مدى تحقيق تلك الغاية ، إنما اقتصر نشاطها على مساعدات مادية أو مباشرة أعمال تجارية بسيطة برأس مال صغير تساهم فيه تلك الجمعيات الأمر الذي يبعد كثيراً عن التأهيل المهني .

ولا يصح أن نخذعنا الإحصائيات وتقارير سجون الجمهورية العربية المتحدة بما تذكره عن رقم المبيعات لمنتجاتها ونخص أسعارها بالنسبة إلى مثيلاتها في السوق الحر ، فلم يكن العمل في السجون مقصوداً به في يوم من الأيام مضاربة ذلك السوق ، وفضلاً عن هذا فإنه لمعرفة حقيقة نجاح أو فشل تلك المشروعات ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار بحساب دقيق يشمل مدى ما تتحملة إدارة السجون من مصروفات غير منظورة فوق أسعار التكلفة للمصروفات الفعلية ، ومثالها إيواء المساجين ورعايتهم والإشراف عليهم وما تتكلفه الدولة في سبيل حراستهم وغير ذلك ثم تراعى بعد هذا جودة الإنتاج عند تحديد السعر .

وإن تذكر تقارير مصلحة السجون أرقام المبيعات دون أن تعنى بذلك المصروفات حتى يتيسر معرفة الوضع الاقتصادي الحقيقي للعمل في السجون ، وإن ذكرت المصروفات — في بعض الأحيان — فإنها تقتصر على أسعار المواد

(١) موسوعة دالوزج ٢ ص ٦٧١ بند ٧٢ . وراجع أيضاً تقرير مصلحة السجون لسنة

الأولية مغفلة المصروفات غير المنظورة السابقة الإشارة إليها^(١).

ح - أن تحقق للمسجون فائدة من مباشرة العمل إن تعلق بمهنة معينة ، وإلا فإنه يكلف بالأعمال التي تتطلب منه جهداً بشرياً ولا تستلزم احترافاً . وما لا شك فيه أن المساجين في غالبيتهم كانوا من ذوى الأعمال أو الحرف قبل دخولهم السجن ، وقليل منهم من لا عمل له^(٢) ، فإذا أردنا أن نحصل على

(١) فثلا في تقرير مصلحة السجون لسنة ١٩٥٧ ذكر تحت بند تربية الدواجن (ص ٣٩) أن جملة المباع من الكتاكيت والدواجن والبيض في المدة من ٥٧/٧/١ إلى ٥٨/٣/٣٠ هو ٣٠٣ جنياً و ٦٦٩ ملياً ، فلم تذكر المصروفات . وتحت بند منتجات الصناعات الزراعية عن عام ٥٦/٥٧ (ص ١٤٣) بلغت المصروفات ٣٩ جنياً و ٣٥ ملياً والإيرادات ٤٧ جنياً و ٥٣٥ ملياً دون ذكر للمصروفات غير المنظورة ، فضلاً عن ضالة الفرق بين المصروفات والإيرادات .

(٢) فن تقرير عن بحوث الجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٥٨ تبين أن بالسجون ١٨٤ طالب و ٢٥١ موظف حكوى و ٨٣٢ موظف أهلى و ٧٣٦١ تاجر و ٨٧٣٩ عامل صناعى و ٧٦٢٦ عامل زراعى ، ٩٩٧ عامل خدمات و ١٠٢٥ مزارع ، ٢٥ صاحب أملاك و ٢٨٠١ مخبر ، ٧١٣٢ عسكري و ٢٤٧ متقاعد ، ٤١٨٦ عاطل .

ومن تقرير عام ١٩٥٩ تبين أن المحكوم عليهم في يوم ١٩/١٢/١٩٥٩ حسب مهتهم قبل الإيداع (ص ١٣٤ - ١٣٩) : كبار موظفى الدولة ٦ ، ضباط ٢٠ ، رجال الدين ٣ مدوسون ١٣٠ ، طبيب وصيدل ١٣ ، مهندس ٣٦ ، محصى ٢٠٢٣ ، مدير أو صاحب أعمال ٨ ، محاسب أو مخبر ٤ ، فنان ١٢ ، سمار أو وسيط ١١ ، موظف حكوى ٣٧٠ ، موظف بشركة أو بنك ٢٠٥ ، موظف محل تجارى ٦٦ ، محامى ٣٩ ، تاجر له محل ١٦٧٦ ، بائع متجول ٩٦٨ ، طالب ٣٤٠ ، متقاعد ١٥ ، عاطل ٢٧٩ ، صاحب أملاك ٨ ، فلاح ١٧١٩ ، عامل خدمات ٢٢٩٠ ، مرتزقة ١٨ ، قهوجى ٨٢١ ، أنثى غير مشغولة ٥٩٦ ، أسر جى ٤٣ ، بناء ٨٣ ، ترمى ٢٧٢ ، جزاير ٤٥١ ، جزيجى ١٩٦ ، حداد ٢١٠ ، حلاق ١٨٤ ، حفار فران ٤٤٠ ، ساعاتى ٥ سمارك ٢ ، سروجى ٤٠ ، سمكرى ١٤٩ ، سواق ٣٦٢ ، طبياخ ١٧٧ ، عجلان ٢٦٧ ، كهربائى ١٤٧ ، مكوى ٢٣٠ ، ميكانيكى ٣٥٥ ، منجد ٦٣ ، نجار ٣٤٣ ، نساج ١٨٢ ، نقاش وبيض ٥٤٦ ، حرف صناعية أخرى ٢٧٨ ، مهن أخرى ٤٣٤ ، عسكري ٣٧٧ ، مخبر ٣١٣ عسكري مجتد ٥٦٤ .

ومع هذا البيان السابق فإنه يصعب التسليم بما جاء في تقرير مصلحة السجون عن عام ١٩٥٧ من أنه تمشى مع النهضة الصناعية بالبلاد خلال السنوات الأخيرة خطط الإدارة الفنية خطوات واسعة في إدخال مختلف الصناعات الحديثة في السجون لتشغيل المساجين وتمويلهم العمل وتلقينهم صناعات يستطيعون الاتزاق منها بعد الإفراج عنهم . وقد قسمت هذه الصناعات تقسماً يتفق وأنواع الأحكام الصادرة عليهم ، كما روى إلحاق كل منهم فيما يوافقه من هذه الصناعات من حيث ثقافته وعمله الأصل وحالته الاجتماعية وغير ذلك .

أكبر قدر ممكن من تشغيل المسجون لوجب أن يستمر - وهو في السجن - في مباشرة صناعته أو مهنته أو عمله قبل حبسه . ولا جدال في أن هذا أمر مستحيل التنفيذ^(١) .

على أنه لا مانع في هذا الصدد من تأهيل بعض المساجين - إن بدا منهم الاستعداد لذلك - لأعمال فنية تحتاجها الدولة وتقل فيها الأيدي العاملة متى كانت مدة الحبس تسمح بذلك التأهيل ، وبهذا نتفادى عدم تشغيل المسجون بعد مباحثته السجن بسبب سبق وجوده به ، لأن الحاجة سوف تغلب على هذه الصعوبة^(٢) . أما تعلم المسجون لأية مهنة كانت دون دراسة مدى الحاجة إليها فأمر ينبغى صرف النظر عنه نهائياً ، الأمر الذى يؤدى إلى توفير كثير من المصروفات في إنشاء مختلف الصناعات التى لن تقف عند حد في السجون^(٣)

ولعل مصلحة السجون شمرت بأن تلك السياسة لن تحقق المصلحة العامة للدولة والسجين ، فرجعت إلى وزارة الصناعة للاستئذان بها في التصرف على ما يمكن أن تقدمه المصلحة من صناعات في السجون ، ومن أجل هذا صدر قرار وزير الصناعة المركزى رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٥٩ فى ١٢/٣٠/ ١٩٥٩ بتشكيل لجنة لتنظيم تصنيع السجون تنظيمًا سليماً على أسس فنية واقتصادية . (١) وتنص المادة ٢/٣٧ من قانون العقوبات السويسرى على أن يجبر المحكوم عليه على العمل وبقدر الإمكان يجب أن يكون العمل المحدد لكل مسجون متفقاً مع ميوله ويمده لكسب عيشه بعد الإفراج عنه . ويقول لوجوز (ص ١٦٢) .

العمل هو أحسن وسيلة لتحقيق إجراءات تهذيب المسجون وإعداده للحياة الحرة ، فالعامل يستطيع أن يتعلم شيئاً يفيد من تعود على العمل يستطيع أن يتقنه ، على أن هذا يكون بقدر المستطاع ، لأنه لن توجد بالسجون أعمال من جميع الأنواع توافق هوى جميع المساجين ، ومن ثم فإن المسجون لا يستطيع أن يرفض عملاً يفرض عليه ، لأنه مكره على ذلك .

(٢) مقال Hans ص ١٤ من المجلة الدولية للسياسة الجنائية أبريل سنة ١٩٥٩ ، وتقدير سكوتارية مؤتمر لندن سنة ١٩٦٠ ص ٣٣ .

(٣) وفى بلجيكا يجرى تأهيل بعض المساجين تأهيلاً خاصاً لا سراً المتشدين وذوى السوابق بتعليمهم بعض الصناعات في فترة تنتهى وقت انتهاء مدة بقائهم في السجن وتراوح بين ست وثمانية شهور وفقاً للمهنة ، فإن تأخر الإفراج عن المسجون أمكن إكمال تدريبه في سبيل إتقان المهنة ، أو مهنة أخرى سبق له أن تعلمها . وقد ثبت خلال عامين من تطبيق هذا النظام أن ثلثي المساجين قد أحقوا بأعمال قور مباحثتهم للسجن ، أما النساء فلهن يدربن على المهن المنزلية . وفى جمهورية ألمانيا الاتحادية تسمح إدارة السجن للفرد عند بداية تنفيذ العقوبة أن يحصل على ما يكفيه من معلومات لزيادة إتقانه لمهنته أو عمله السابق مع دراسة خاصة ، أو تكوينه من جديد لمهنة تتفق مع ميوله ،

ولقد جاء في توصيات الحلقة الثانية للدول آسيا والشرق الأقصى عن مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين المنعقد في طوكيو سنة ١٩٥٧ أنه يجب أن يكون تأهيل المساجين المهين ولوسائل الإنتاج التي يحتاجها الإقتصاد الوطني ، بعد مشورة الأشخاص المتخصصين في التخطيط الإقتصادي^(١) .

فالخلاصة إذن أنه ينبغي ربط العمل باقتصاد الدولة لا سيما وهي في دور التطور ، ومن ثم تتدارس الجهات المختصة بالتخطيط الصناعي والزراعي في الدولة مع مصلحة السجون أمر الاستفادة بمجهودات المساجين لمصلحة البلد . ويراعى أن يكلف المسجون بأقرب الأعمال إلى ميوله إن كانت فنية وإلا فالأعمال التي تتفق مع حالته الصحية إن كانت جثمانية .

* * *

وإذا أردنا أن نضع القواعد السابقة موضع التطبيق لوجدنا أن الصناعات القائمة حالياً في سجون الجمهورية العربية المتحدة متعددة ومتنوعة ، والمشروعات المستقبلية لمصلحة السجون تزيد في عددها ، وهذه — في رأينا — لا تحقق الغاية المنشودة منها ، الأمر الذي يوجب معاودة النظر فيها وإلإ بقاء على ما يعود بالفائدة على المسجون والمجتمع معاً وإلغاء ما لا فائدة منه .

أما بالنسبة إلى الأمر الأول ، وهو ما يعود بفائدة على المسجون والمجتمع فإن مصلحة السجون ينبغي أن تعنى من الصناعات بالقدر الذي يحقق لها الاكتفاء الذاتي فقط . وترك ما عداها إلى السوق الحر ، لا سيما وفي مجتمعنا الاشتراكي يساهم القطاع العام في جانب كبير من الصناعات في الدولة .

أو نعلمه مهنة تقتصر إلى وجود عمال متخصصين ، وتكون لشهادات عن الدراسات التي يحصل عليها في السجن نفس قيمة ما يحصل عليه الفرد الحر ، ولا يشار فيها إلى الحبس . وفي اتحاد جنوب أفريقيا — حيث الماد على الإقتصاد الزراعي — يباشر المساجين دراسات مهنية متقدمة في الزراعة وتربية الحيوان ذلك ليوفق السجين إلى عمل بمجرد خروجه من السجن (من تقارير مؤتمر لندن سنة ١٩٦٠)
Traitement anterieure à la mise en liberté aide postpenitentiare et assistance aux personnes à la charge de détenus. Rapport general par Bent Paludan — Müller. p. 20.

(١) ص ٢٥ من التقرير المشار إليه .

ولا محل إطلاقاً للكلام على تصنيع السجون ، الأمر الذى يعنى تحويلها إلى مصانع أياً كانت قوتها ، فهذا أمر يخرج عن رسالتها .

فالمسجون يحتاج إلى مأكل وملبس وعلى إدارة السجن أن تقدمه له ، ومن ثم تقوم بواسطة المساجين بزراعة الأراضى التابعة لها وإنتاج الحبوب والخضر والفواكهة ، وكذلك إنتاج النسيج اللازم للملابس وتفصيلها وحياكاتها والأحذية وغيرها . وكل هذا بالقدر اللازم للمصلحة . وليس هناك محل لأن تقوم مصلحة السجون بتقاديم منتجاتها إلى غيرها من الجهات الحكومية — إذ كما سبق القول — تستطيع أن تحصل عليها من الجهات الأخرى التابعة للقطاع العام ، بل إنه متى كان من اليسور الحصول على ما تحتاجه السجون بتكلفة أقل تعين — قصداً في المصروفات والمجهود البشرى الالتجاء إلى السوق الخارجى ^(١) .

ولأنه لمن الأفضل تركيز ما تعلق بما تقدم من الاحتياجات في جهة واحدة توفيراً في التكلفة ، على أن يقوم عليها من لهم خبرة من المساجين في مباشرة تلك المهن قبل دخولهم السجن ، أو مهنة قريبة منها ، أو على الأقل من لا مهنة له . وهناك فريق آخر من المساجين يمكن الاستعانة بهم في الخدمات العامة ، فالمتعلمون يقومون بشقيف غيرهم من المساجين وغير المتعلمين يؤدون الخدمات الأخرى اللازمة للسجن ^(٢) .

وبهذا نكون قد استوعبنا عدداً من المساجين في عمل منتج للإدارة العقابية ولم نضيع وقت المسجون في تعلم حرفة جديدة .

وأما بالنسبة إلى الأمر الثانى وهو إلغاء الصناعات التى لا فائدة منها ، فإن

(١) ولعل من عيوب مبدأ الاكتفاء الذاتي ما جاء في تقرير مصلحة السجون عن عام ١٩٥٦ (ص ٤٢) من أن يؤخذ على هذا النظام ، — وكان مطبقاً قبل الثورة — عدم الاهتمام باستعداد المسجون وميوله نحو صناعة بذاتها ، وعدم تشجيع أو تمكين المسجون من الاستمرار في القيام بعمله الذى سبق له مزاولته أو زيادة إقنانه وحسن أدائه ، إذا لم يكن للسجين من وراء ذلك نفع أو فائدة ، وعدم إعداد السجين للحياة الحرة بعد الإفراج عنه بتعليم صناعة تنفق وميوله وتنمشى مع احتياجات البلد الذى يقم فيه (٢) وبالنسبة إلى النساء يراعى دائماً تشغيلهم في الأعمال المنزلية التى يؤدونها في المنازل عادة .

(المجلة الدولية للسياسة الجنائية مقال Robert Bauder أكتوبر ١٩٦١ ص ٣٣) .

هذا الأمر ينحصر في الصناعات التي لا تحتاجها الحياة العادية في السجون بالنسبة إلى قيام السجن بوظيفته وهي الحفاظ على الأفراد المحكوم عليهم ، ومن ثم فإن الصناعات الصغيرة المنتشرة في مختلف السجون ينبغي إيقاف نشاطها فوراً وتصفيتهما ، لا سيما والملاحظ عملاً أن إنتاجها إنما يقتصر توزيعه على موطني مصلحة السجون وبعض الأفراد القلائل .

فإذا انتهينا إلى هذه النتيجة ووجدنا سيلاً كبيراً من المساجين لا عمل له ، بل إن العدد كان كبيراً حتى قبل التفكير في إلغاء الصناعات الصغيرة ، الأمر الذي يدعونا إلى القول بوجود تشغيل المساجين في أعمال عامة خارج السجون .

* * *

ما دمنا قد انتهينا إلى أن العمل في السجن ضرورة لا يعنى منها إلا المرضى ومن لا تمكنهم ظروفهم الخاصة من العمل كذوى العاهات ، وأن المسجونين من الكثرة التي لا يستوعبها العمل داخل السجون ، فإنه لا مفر ، من التفكير في الخروج بالمسجون إلى خارج الأسوار لتشغيله^(١) ، على أن الأمر ليس من السهولة بمكان لأنه يثير بحث تعرف المستغل لعمل المسجون ونوع العمل الذي يؤديه الأخير .

إن المتبع في غالبية الدول هو قيام الدولة باستغلال عمل المسجون — سواء

(١) ولقد أثبتت التجربة أن العمل خارج السجن قد أسفر عن نتائج مشجعة ، إذ أفاد العمل في الهواء الطلق صحة المسجونين ، وقلت فيه المنافسة للأيدي العاملة الحرة (بوزا — المراجع السابق بند ٤١٥) . وبموجب القانون الصادر في ١٩٤١/٦/٤ في فرنسا أجاز استخدام المحكوم عليهم بعقوبات سالية الحرية خارج السجون في أعمال ذات نفع عام (المراجع السابق بند ٤٠٧) ورغم عدم صدق قرار بتنظيم هذه الأعمال فقد فسر النص على أن يميز إرسال المسجون إلى ورش صغيرة يديرها الأفراد ما دامت الأعمال تتجاوب مع النفع العام ، كما هو الحال بالنسبة إلى الأعمال الزراعية وأعمال الغابات والبناء . (موسوعة دالوز ج ٢ ص ٦٧١ بند ٧٤) وراجع مجلة العلوم الجنائية سنة ١٩٤٩ ص ١٠٥ . وعملاً يطبق النظام السابق بالنسبة إلى ورش الغابات التي تستعملها الدولة ، ولا يطبق بالنسبة إلى النساء والمعزة وذوى العاهات والخطرين والذين يحكم عليهم بعقوبات لمدة قصيرة (بوزا — المراجع السابق بند ٤١٤) ، فقد لا يكون من الميسور تعليم المسجون حرفاً معينة ، ومن ثم فلا مانع من استعماله في الأعمال العامة التي يستلزمها التطور الوطني (المجلة الدولية للسياسة الجنائية عدد أبريل ١٩٥٩ ص ١٠ مقال V.N. Pillai)

في الصناعات القائمة في السجون أو في الأعمال العامة^(١) — باعتبار أن هناك غاية يراد تحقيقها في إصلاح السجين ، فليس الغرض منه مجرد الإنتاج . أما الفرد العادى فإنه لن تكون له غاية إذا ما استخدم المسجون إلا الحصول على أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة مهما تكن الظروف السيئة المحيطة بالعامل المسجون .

ومع أن الرأى الحديث لا يمانع في أن يتولى بعض المتعهدين تشغيل المساجين في الأعمال العامة للدولة تحت إشراف أجهزتها العقابية — على ما سلف البيان — إلا أننا نرى تفضيل قيام الدولة على أمر التشغيل في هذا الدور من أدوار تطورها إلى أن تستقر قواعد تشغيل المساجين خارج السجون في الأعمال العامة وغيرها . أما عن العمل الذى يؤديه المسجون ، فإن العالم الآن في سباق مع الزمن وتسعى كل دولة جاهدة إلى استغلال أقصى ما يمكن من الطاقة البشرية لأبنائها لتساير التطور السريع . ودولتنا المتطورة إلى الأمام في حاجة إلى جهود أبنائها لتعوض ما فاتها في ظل الاستعمار والاستغلال . ولا شك أن الأعمال الفضحة الجبارة التى تباشرها في تطورها تسعى إلى ذلك الهدف ، والمساجين جزء في بناء هذه الأمة وإن كان السبيل قد انحرف بهم إلى مهاوى الجريمة ، ولذا يجب استغلال طاقتهم البشرية في الأعمال الإنشائية العامة التى تباشرها الدولة ، لا سيما إذا لاحظنا أن كثيراً من تلك الأعمال لا تحتاج إلى خبرات خاصة ، وإنما إلى مجرد المجهود الجبانى الذى يستطيع مباشرته كل فرد .

ولعل معترضاً يقول بأن هذا الرأى يؤدي — من مجتمعا — إلى منافسة المساجين للأيدى العاملة الحرة ، ويتكلف نفقات كثيرة من حراسة وغيرها ،

(١) وفي الأنظمة الحديثة تساهم الدول في جزء كبير من المشروعات سواء بالقيام عليها إطلافاً أو بالمساهمة في جزء من رأس مالها ، وينتج من هذا أنه لا اعتراض إذا ما لجأت الأجهزة الصناعية في الدولة بالنسبة إلى بعض الصناعات إلى الأيدى العاملة في السجون (بناتل المرجع السابق ص ١٢٤) . وفي اليابان إذا كان عمل السجين ممتازاً فإنه يجوز التصريح له بالعمل لحسابه الخاص في غير ساعات العمل الرسمية التى هى ٤٨ ساعة أسبوعياً مع عطلة يوم الأحد (المجلة الدولية للسياسة الجنائية عدد أبريل سنة ١٩٥٩ ص ٣٥) .

ويؤدى إلى اختلاط المجرمين بغيرهم من الأفراد. على أن الرد على هذه الاعتراضات أمره يسير .

فنافسة المساجين للأيدى العاملة الحرة اعترض ظاهري لا أساس له من الواقع ، وقد أثبتت التجارب عدم صحتها - على ما سلف البيان - ذلك لأن المساجين لم يخرجوا عن أن يكونوا بعض أفراد الشعب ، ولو لم تكن ظروفهم السيئة قد أوقعتهم في مهاوى الجريمة ، لكانوا من عماله ، ثم إن اعداد المساجين الذين يستخدمون في تلك الأعمال مهما بلغت من الكثرة لم تكن بسيطة بالنسبة إلى أفراد الأمة ، ويكفى أن نتصور عدد المساجين وهم حوالى ٢٨ ألف مسجون في دولة تعدادها ٢٦ مليون ، فضلا عن استئثار المرضى ومن لا يستطيع العمل ومن يؤدى الخدمات العامة في السجون والأحداث وبعض النساء ^(١) .

وأما عن نفقات الحراسة فلنما لن تزيد من أعباء الإدارة العقابية إذ يتعين أن يؤخذ في الاعتبار أن هناك حراسة فعلا على السجون وسوف يقل عددها بانتقالها مع المساجين إلى الخارج ، ولن يكون الحرب سهلاً في معسكر المساجين المحاط بالحفراء المسلحين وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً - إن زادت مصروفات الحراسة - قدر الزيادة في إنتاج المساجين .

وأخيراً فإنه لا محل لاختلاط المساجين بغيرهم من الأفراد العاديين أثناء مباشرة العمل ، إذ يمكن أن يعهد إليهم بأجزاء من العمل يعملون فيها تحت

(١) وتعتبر النولة صانماً وتجاراً رديناً ، فضلا عن أن الإدارة العقابية لن تحسن إدارة العمل (بورج المرجع السابق بند ٤١٠ ، ودى فاير المرجع السابق بند ٥٩٥ . وفي بورجا حيث تتطلب المشروعات الصناعية والزراعية الجديدة كثيراً من الأيدى العاملة لا توجد منافسة لأشغال المساجين مع السوق الحر ، بل إن الأعمال التي تتم في السجون بناء على طلبات الأفراد ليست بالدرجة التي تمثل أية خطورة على الأيدى العاملة الحرة . وفي الصين الوطنية تستغل الأيدى العاملة في السجون في الأعمال العامة التي تتم خارج السجون كإشياء الطرق وإقامة الكبارى وتطهير الترع . وتنفذ هذه الأعمال بناء على عقود مع المصالح العامة وتحت إشراف الإدارة العقابية . ويراعى أن يكون المساجين بشكل يجعل إنتاجهم يتفق مع الاحتياجات الاقتصادية العامة للدولة . وفي إنغوليسيا - وهي بلد زراعية أساساً - يعلم المساجين المهن الزراعية والصناعية (المجلة الدولية للسياسة الجنائية عدد أبريل سنة ١٩٥٩ ص ٣٦) .

الحراسة الخاصة ، وإن كانت لا تبعد كثيراً عن الأفراد العاديين .
والعمل على الوجه المشار إليه فيما سلف يحقق مزايا عديدة ، فهو يوفر تكاليف الإنشاءات الضخمة التي تبغى مصلحة السجون القيام بها لاستيعاب القدر الكبير من المساجين^(١) ، ويكفي مجمعات أو معسكرات يقيمونها بأنفسهم حيث يعملون^(٢) ومن ناحية أخرى فإنه يعود المسجون على العمل المنتظم والحياة ، الشريفة ، وأيضاً يقربه من الحياة العادية ، ولا يجعله ينفر منها إذا عاد إليها فلا يكون ساخطاً على الأيام التي يمضيها تنفيذ العقوبة ، إذ لن يفترق عن الفرد العادى إلا في خضوعه لنظام خاص تسلب فيه حريته ، وأخيراً فلإننا نستغنى عن المصروفات اللازمة لتعليم المساجين حرفاً نادراً ما يباشرونها إذا خرجوا إلى الحياة العادية .

* * *

أجر المسجون :

ثار النقاش طويلاً حول ما إذا كان يحق للمسجون أنه يتقاضى مقابلاً عن الأشغال التي يكلف بها من عدمه ، واختلفت وجهات النظر في هذا الصدد ، والسبب في هذا أن الأجر يفترض علاقة تعاقدية بين المؤجر والأجير يتم وفق الأحكام العامة لعقد العمل ، في حين أن المسجون إنما يكلف بالعمل الذي يقوم به ولا خيار له فيه ، ومن ثم تنتفي علاقة التعاقد .

(١) فقد لوحظ أن الدول المتطورة اقتصادياً تواجه صعوبات عديدة فيما يتعلق بالإدارات العقابية ، إذ يمتنع عليها مراعاة الموازنة بين واجبها نحو تأهيل كل مسجون وبين أعبائها المالية لا سيما بالنسبة إلى النفقات الخاصة بصيانة السجون (المجلة الدولية للسياسة الجنائية . عدد أبريل سنة ١٩٥٩ ص ١٠) .

Problème du travail pénitentiaire dans les pays sous — développés par V.N. Pillai.)

(٢) وفي هذا يقول Hays (المرجع السابق ص ١٥) يجب أن يكون المسكر الحديث في مساحات واسعة متحركة ويشمل جميع وسائل المعيشة والتسلية ، ويمكن بسهولة نقله من مكان لآخر وتتوافر فيه جميع ما ينبغى توافره في السجن ، ويطبق هذا النظام بالنسبة إلى المساجين الذين يمتن اختيارهم ، فلا توضع عليهم حراسة شديدة تتكلف كثيراً ، وهي تشابه ن كثير من الوجوه معسكرات الطلبة .

وقد قيل^(١) في الاعتراض على منح المسجون أجراً عن عمله أن في إعطائه أجراً يومياً مماثلاً لأجر العامل الحر من شأنه أن يفرق بين المساجين ، ويعتبر العمل في السجن من النوع الرديء الذي لا يستحق مكافأة أو أجراً وتحديد أجر للمسجين من شأنه أن يكلف الدولة كثيراً من الأعباء ، والجزء الذي يخصم من الأجر عادة لن يشجع المسجون على العمل ، وأخيراً فإن أعمال الخدمات العامة في السجن لا يمكن أن يعطى عنها أجراً كالأعمال الأخرى في السوق الحر .

وقد رد على الاعتراضات السالفة بأن التفرقة بين العمال قائمة أيضاً في السوق الحر ومن ثم يكون من المقبول مد الحكم إلى العمل في السجن ، بل إن عدم التناسب إنما يكون في عدم إعطاء السجين أجراً عن عمله . وفي السجن عمال من ذوى الكفايات يؤدون أعمالاً ممتازة ، كما أنه في السوق الحر عمالاً يؤجرون عن أعمال رديئة ، فضلاً عما ثبت في كثير من البلاد من وجود صناعات ناجحة في السجن ، لا سيما أعمال التجارة التي يستهلك القطاع العام في الدولة منتجاتها . أما عن التكلفة فإن الأجهزة العقابية القائمة تكلف الدولة كثيراً فضلاً عما يتكلفه واجب رعاية المساجين بعد الإفراج عنهم ، ومع ذلك فإنهم لا يفيدون منهم ، إذ أن مبلغ المال الذي يمنح لهم كمساعدة لن يكفيهم في حين أن الأجر سوف يساعدهم معنوياً ، ويساعد عائلته ويدفع له عند الإفراج عنه ، وسوف يترتب على هذا أن يكون العبء أقل على مالية الدولة ، والمسألة إذن هي محاولة إيجاد نظام أفضل من النظام المطبق حالياً والذي ثبت أنه يكلف الدولة كثيراً . أما عما يخصم من أجر المسجون ، فإنه مهما كان يؤدي إلى نتيجة أفضل من عدم الأجر ، وأخيراً فإن الخدمات العامة التي يؤدونها السجين في السجن لا مانع من أن يدفع له عنها أجر يتناسب معها كالأشأن في الخدمات العامة في الحياة العادية .

(١) تقرير سكرتارية مؤتمر لندن سنة ١٩٦٠ السالفة الإشارة إليه ص ١٧ وما بعدها .

وتختلف التشريعات في الأسماء التي تطلقها على ما يعطى للسجين لقاء عمله ، فأحياناً يسمى أجراً ، وفي أوقات أخرى يسمى جعلاً أو مكافأة^(١) . ونفضل أن نسميه أجراً على أساس أنه مقابل ما يؤديه السجين من عمل بصرف النظر عن الخلاف بين عمل السجين وعمل الأجير العادى ، لأن الأخير يشتغل بموجب عقد عمل بينه وبين رب العمل حين ينتفى هذا العقد بين السجين والإدارة العقابية ، والسجين — خلافاً للعامل الحر — يجد المأوى والمأكل الذى تتكفل به الحكومة ، وهو فى أمن من خطر التعطل مختلفاً فى هذا عن الفرد العادى^(٢) . وإذا كان للمسجون أن يتقاضى الأجر عن العمل الذى يقوم به فإنه ينبغي تعرف قدره وكذلك مصيره .

تحديد الأجر :

إذا أريد تحديد مقدار الأجرة ، هل يؤخذ فى هذا بما تحدده الإدارة

(١) يطلق عليه فى فرنسا لفظ مكافأة ، ورثم أن نص المادتين ٢١ و ٤٠ من قانون العقوبات يؤيدان إلى أن المكافأة تكوين اختيارية بالنسبة إلى المحكوم عليهم بالسجن ، وإجبارية لمن يحكم عليه بالحبس فى مواد الجنح ، إلا أنه عملاً تمنح المكافأة للجميع ، ذلك ابتغاء إتمام المساجين بالعمل وتعلم المهنة (بوزا — المرجع السابق بند ٤١٦) . ويبرر الأجر بأن العمل يعتبر خارجاً عن نطاق العقوبة التى يقتصر الأمر فيها على مجرد سلب الحرية (دى فابر — المرجع السابق بند ٥٩٨) . وفى الصين الوطنية يعطى العامل مكافأة فتوقف على العمل الذى يؤديه وعلى سلوكه ، وهو أقل بكثير من أجر المثل . وفى أندونيسيا يتلقى المسجون مكافأة عن المصنوعات التى يمكن بيعها وهى ضئيلة بالنسبة لأجر العامل الحر . وفى اليابان — لا يعطى المسجون أجراً عن عمله وإن كان قد يمنح مكافأة يختلف قدرها وفقاً لعمله وسلوكه وتدفع له وقت خروجه من السجن ، واستثناء يجوز دفعها له قبل ذلك فى أحوال مخصوصة . وفى الفلبين يعطى المسجون أجراً يومياً وهو منخفض كثيراً عن الأجر العادى ويتناسب مع مقدار كفائه . وفى تايلاند لا يعتبر أجر المسجون حقاً له يطالب به وإنما للإدارة العقابية أن تمنح السجين مبلغاً كأجر عن عمله (المجلة الدولية للسياسة الجنائية سنة ١٩٥٩ عدد أبريل ص ٣٦) . وفى باكستان لا يعطى المساجين أجراً عن عملهم نظراً لصعوبات المالية وإن كانت الإدارة العقابية تنسجه إلى دفع الأجر له . (المرجع السابق La mise en œuvre en Pakistan de l'ensemble de règles minima pour le traitements des détenus. p. 52.

(٢) دى فابر — المرجع السابق بند ٥٩٨ . المجلة الدولية للسياسة الجنائية عدد يوليو ١٩٥٤

العقابية وفق القواعد التي تضعها في هذا الصدد ، أم بقدر الأجر وفقاً للسوق الحر ، أى ما يتقاضاه العامل العادى مقابل لنفس العمل الذى يؤديه السجين . في رأينا أنه ما دام الأجر يعتبر مقابلاً لعمل السجين فإنه ينبغي أن يرجع في تحديده إلى مثيله من الأيدى العاملة الحرة ، لأن السجين إنما يقوم بعمل كان يؤديه غيره بنفس الأجر لو لم يكن مسجوناً ، ولا محل لوضع قواعد تحكمية في تحديد أجر خاص مقابل عمل المساجين (١) .

مصير الأجر :

تتلى الإدارة العقابية الأجر باعتبارها الرقبة والمشرقة على السجين ، على أنه لا يكون حقاً خالصاً له ، وإنما يقتطع منه مقابلاً لما يتكلفه من نفقات الإقامة والمأكل والملبس (٢) ، وإلا لأصبح حال السجين أحسن من حال العامل الحر ، الذى يتحمل تلك النفقات جميعها ، ولأصبحت الجريمة مورداً للكسب (٣) . والباقي يقسم إلى قسمين : الأول منهما يمنح يومياً للسجين ، ولا مانع من أن يكون في صورة بونآت لمقصف السجن ، ويستطيع به أن يوفر لنفسه بعض الزبادات اليومية في معيشته أو يرسله إلى أهله أو أقاربه .

وقد اقترح البعض أن يخصص جزء من القدر الذى يدفع للسجين لسداد التعويضات التى يحكم بها عليه للمضروور من الجريمة ، وبمثل هذا تنص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات الإيطالى ، والمادة ١٠٥ من مشروع قانون العقوبات الفرنسى ، ولكن يعيب هذا النظام أن المسجون لن يجده فائدة في عمله ما دام القدر المدفوع سوف يخضم منه ذلك المبلغ (٤) .

(١) وتنص المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات النول على أن الأجر يجب أن يكون مساوياً لأجر العامل في أقرب الأسواق للمؤسسة العقابية . على أن أجر السجين في غالبية الدول أقل دائماً من أجر العامل العادى . (راجع المامش السابق وأمثلة عملية الحال في مختلف الدول ، التقرير المقدم إلى مؤتمر لندن لمكافحة الجريمة ومعاملة الملتزمين عام ١٩٦٠ ص ٧ وبها J. Carlos) .

(٢) دى قابر - المرجع السابق بند ٥٩٨ .

(٣) بوزا - المرجع السابق بند ٤١٧ . المجلة الدولية للسياسة الجنائية عدد يولية ١٩٥٤ ص ٥٣ .

(٤) بوزا - المرجع السابق بند ٤٢٢ .

أما القمم الآخر من الأجر فإنه يحفظ للسجين على ذمته بإدارة السجن إلى أن يفرج عنه وحينئذ يسلم إليه ليعينه على الحياة ، ويجوز أن يكون تسليمه إليه على دفعات دورية حتى لا يتصرف فيه دفعة واحدة بغير مبرر ويضطر إلى العودة إلى سلوك سبيل الجريمة ^(١) .

* * *

والخلاصة : أنه في ضوء النظرة الحديثة لتشغيل المساجين ووفقا لما أوصت به مختلف المؤتمرات الدولية تنبى معاودة النظر في أمر تشغيل مسجونى الجمهورية العربية المتحدة . وتعديل الأنظمة القائمة لتحقيق الغاية المرجوة من ذلك التشغيل باتباع القواعد التالية :

١ - توحيد العقوبات السالبة للحرية ليتنى ربط العمل بالعقوبة باعتبارها جزءاً منها فتقتصر على مجرد سلب الحرية ، وتندرج العقوبات بالنسبة إلى ملتها فقط ، ومن ثم فإن تحديد الأعمال التي يؤديها المسجون لا تتوقف على نوع العقوبة وإنما على مدى ارتباطها باقتصاد الدولة .

٢ - العدول عن فكرة تصنيع السجون لمناقشتها لرسالة مصلحة السجون وتعارضها مع السياسة الحديثة في تشغيل المساجين وإيقاف مشروعات التوسعة في إنشاء المؤسسات العقابية واستبدالها بمسكرات العمل المتنقلة حيث تدعو الحاجة إلى الأيدي العاملة ، والتي يتم إعدادها بمعرفة المساجين أنفسهم .

٣ - يعهد إلى هيئة متخصصة تحديد الأعمال التي يقوم بها المساجين . ويراعى فيها :

(١) ربط تلك الأعمال باحتياجات الدولة إلى أيدي عاملة لا تتطلب امتهاً أو فتناً معيناً ، لا سيما بالنسبة إلى المساجين الذين يقضى عليهم بعقوبات قصيرة المدة .

(١) روى فرنسا يقدم ما يستحقه المسجون إلى نصف يدفع له ، وربع يحفظ له أيضاً والربع الأخير ليضمن حقوق الخزانة (بورا المرجع السابق بند ٤١٨ وما بعده ، وراجع المجلة الدولية للسياسة الجنائية عدد يولية ١٩٥٤ ص ٥٤) .

(ب) تخصيص فريق من المساجين الذين يقضى عليهم بحدود ليست قصيرة نسبياً لتدريبهم على مهنة ينقصها السوق الحرة ولا مانع من أن يكون هذا التدريب في ورش أهلية تحت إشراف خاص ، وبهذا - فوق سد احتياجات الدولة - نتفادى تعطل السجين بعد الإفراج عنه .

٤ - تقرير أجر للمسجون عن عمله مساو لأجر العامل الحر ، عملاً بقاعدة العمل المتماثل يقتضى أجراً متماثلاً . لأنه بهذا يتوافر الباعث القوي على إتقان العمل ، فضلاً عن أن هذا نتيجة طبيعية لاعتبار عمل السجين جزءاً من الاقتصاد العام في الدولة . على أن يراعى خصم نسبة معينة من أجر المسجون كمقابل لإيوائه في السجن والمحافظة عليه .

النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية

دراسة إحصائية تحليلية

الرائد الدكتور بدر الدين على

جمعت مادة هذا المقال لجنة شكلت في المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية من الأستاذ سمير الجنزورى والأستاذة هدى مجاهد الباحثين بالمركز برئاسة دكتور بدر الدين على الخبير المنتدب بالمركز الذى أعد الصياغة النهائية للمقال .

المشكلة موضوع البحث :

سبق أن رأى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية الاستفادة من البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمسجونين والمسجونات بالسجون المصرية المحفوظة بإدارة السجلات والإحصاء بمصلحة السجون وذلك بتناول بعض هذه البيانات بالفحص والتحليل والاختبار الإحصائى لمحاولة الوصول إلى المعانى والمفاهيم التى تنطوى عليها تلك البيانات .

وبناء عليه استقر رأى فى عام ١٩٥٩ على القيام بدراسة إحصائية تحليلية لنزلاء السجون المصرية وهى أول دراسة من نوعها فى الإقليم المصرى ، حيث تبدأ الدراسة كخطوة أولى فى حيز محدد نوعا ما وهو حيز التزيلات الإناث المحكوم عليهم بالسجون المصرية على أن يقام البحث على نطاق أوسع ليشمل النزلاء الذكور المحكوم عليهم بالسجون المصرية كخطوة ثانية على أن يتبع ذلك دراسة إحصائية تحليلية مقارنة بين النزلاء المحكوم عليهم الذكور والتزيلات المحكوم عليهم الإناث كخطوة ثالثة وأخيرة .

وقد تم فعلا القيام بالخطوة الأولى من الدراسة الإحصائية التحليلية فى العام الماضى بمعرفة الدكتور بدر الدين على والأستاذ سمير الجنزورى بإشراف العقيد يس الرفاعى وذلك فى نطاق التزيلات الإناث المحكوم عليهم المودعات بالسجون المصرية صباح يوم أول مايو عام ١٩٥٩ حيث ، كان عددهن — ٨٢٤ نزيلة .

وقد نشر مضمون هذه الدراسة ونتائجها بالمجلة الجنائية القومية في شهر نوفمبر الماضي^(١).

ثم شكلت في بداية عام ١٩٦٠ لجنة برئاسة الدكتور بدر الدين على وعضوية الأستاذين سمير الجوزوري وهدى مجاهد للقيام بالخطوة الثانية من الدراسة الإحصائية التحليلية أى بدراسة النزلاء الذكور المحكوم عليهم بالسجون المصرية وذلك تمهيدا للخطوة الثالثة المزمع القيام بها مستقبلا وهى الدراسة التحليلية المقارنة بين النزلاء والتزيلات المحكوم عليهم بالسجون المصرية .

فوضوع بحثنا الحالى هو دراسة النزلاء المحكوم عليهم المودعين بالسجون ، وجدير بالذكر أن هذه الدراسة - رغم كونها جزءاً من دراسة أوسع وأعم - يمكن الاستفادة منها كوحدة مستقلة بذاتها ، إذ تعتبر في الواقع بحثاً علمياً متكافئاً له أهدافه وخطته وإجراءاته ونتائجه بشكل واضح محدد مناسك .

خطوة البحث :

تشابه خطة البحث الحالى مع خطة التزيلات المحكوم عليهم بالسجون المصرية التى سبق الإشارة إليها وذلك فيما يتعلق بهدف البحث وطريقته ولكن هذه الخطة تختلف من حيث مجتمع النزلاء مجال البحث - فبينما يشتمل مجال البحث الأول على جميع التزيلات المحكوم عليهم بالسجون المصرية عن يوم معين (عدد ٨٢٤) يتناول البحث الحالى عينة مكونة من نسبة معينة فقط من مجموع النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية عن يوم معين - إذ أن هذا المجموع يقدر بحوالى ٢٢ ألف نزير وبالتالى يتعذر إعداد بطاقات مثقبة خاصة بالبحث لهذا العدد الضخم وتناول بيانات تلك البطاقات الاثنى وعشرين ألف بالفرد والتصنيف والتبويب والاختبار الإحصائى وذلك فى حدود الإمكانيات المتيسرة لدينا من حيث الوقت وعدد الباحثين ومدى تيسر استعمال آلات الفرز والتبويب .

(١) انظر المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثانى ، العدد الثالث ، ص ٣٠٥ - ٢٣٧ نوفمبر

ويمكن تقسيم خطة البحث كالآتي :

١ - هدف البحث :

يرى هذا البحث إلى الحصول على صورة صادقة لخصائص النزلاء المحكوم عليهم المودعين بالسجون المصرية حتى يمكن على ضوء ذلك تخطيط وإعداد البرامج المناسبة واللازمة لتصنيف وتأهيل وتقويم هؤلاء النزلاء وفقاً للقواعد الإصلاحية الحديثة وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ينحصر هدف البحث في ثلاثة أغراض رئيسية : -

أولاً : عرض عام ووصف وتحليل للبيانات المتعلقة بنزلاء السجون المصرية .
ثانياً : عرض واختبار إحصائي وتحليل للعلاقة بين سن النزلاء عند إيداعهم بالسجون في الواقعة الأخيرة التي ارتكبوها وبين بعض العوامل الأخرى الخاصة بأوضاعهم الجنائية والاجتماعية .
ثالثاً : عرض واختبار إحصائي وتحليل للعلاقة بين نوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها النزلاء وبين بعض العوامل الأخرى الخاصة بأوضاعهم الجنائية والاجتماعية .

٢ - مجال البحث :

اتفق على اختيار عينة النزلاء مجال البحث بنسبة خمسة في المائة من جميع عدد النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية صباح يوم ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ على أن تكون العينة ممثلة تمثيلاً سليماً لجميع النزلاء من حيث عاملان هذان :
ممثلة لجميع السجون التي ينتمي إليها النزلاء موضوع الدراسة من جهة ، وممثلة لجميع أنواع الجرائم التي ارتكبتها هؤلاء النزلاء من جهة أخرى .

٣ - طريقة البحث :

رؤى استعمال طريقة الإحصاء الآلى في إعداد الجداول الخاصة بتقسيم

وتصنيف العوامل المختلفة بالتزلاء موضوع الدراسة ، وإجراء الاختبار الإحصائي لقياس وتحديد مدى أهمية العلاقة بين سن النزلاء ونوع الواقعة التي ارتكبوها وبين العوامل الأخرى المختلفة، وحيث استقر الرأي على اعتبار العلاقة بين أى عاملين علاقة جوهرية وذات أهمية إحصائية إذا كانت قيمة الاختبار الإحصائي لتلك العلاقة ذات دلالة إحصائية تقابل أو تفوق درجة الثقة ١ . ر .

اشتملت إجراءات البحث على الخطوات السبع الآتية :

الخطوة الأولى : حصر بطاقات النزلاء حسب السجون المختلفة :

تمشياً مع الخطة الرئيسية للبحث، بدأت إجراءات البحث في إدارة السجلات والإحصاء بمصلحة السجون بحصر وتجميع كافة البطاقات الإحصائية المتعلقة بجميع النزلاء المحكوم عليهم المودعين بالسجون المصرية صباح يوم ١٥ مارس عام ١٩٦٠ حيث كان عددهم ٢٢٥٢٩ بطاقة يمثلن ٢٢٥٢٩ مسجوناً المحكوم عليهم المودعين بالسجون المختلفة وعددها ٢٢ سجنًا^(١) .

الخطوة الثانية : تقسيم نزلاء كل سجن حسب نوع الواقعة :

وقد تم في هذه الخطوة فرز بطاقات نزلاء كل سجن على حدة حسب نوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبها نزلاء ذلك السجن وذلك حسب تصنيف تفصيلي شامل لأنواع الجرائم وضعته وتسير عليه إدارة السجلات والإحصاء بمصلحة السجون . وقد أمكن بناء على ذلك تقسيم بطاقات النزلاء (٢٢٥٢٩ بطاقة) بالنسبة لكل سجن (٢٢ سجنًا) إلى ٧٤ - نوعاً للجريمة الأخيرة المرتكبة^(٢) .

الخطوة الثالثة : اختيار العينة موضوع الدراسة :

تقضى خطة البحث باختيار عينة النزلاء مجال البحث بنسبة ٥ ٪ من مجموع

(١) لمعرفة توزيع النزلاء على السجون المختلفة ، انظر ص ٤ بالبحث الأصل .

(٢) لمعرفة توزيع نزلاء كل سجن - حسب نوع الواقعة ، انظر ص ٥ - ٨ بالبحث الأصل .

التزلاء — موضوع الدراسة (٢٢٥٢٩ نزيلة) على أن تكون العينة ممثلة تمثيلاً صادقاً لمجموع التزلاء من حيث السجون المختلفة التي ينتمي إليها جميع التزلاء من جهة ولجميع أنواع الجرائم الأخيرة التي ارتكبها هؤلاء التزلاء من جهة أخرى . وقد رُوي اختيار هذه العينة بطريقة « طبقية منتظمة » وذلك : بتقسيم نزلاء كل سجن حسب أنواع الجرائم إلى طبقات تمثل كل طبقة واقعة معينة ، ثم اختيار عينة التزلاء من هذه الطبقات على أساس الاختيار المنتظم وذلك لسهولة الاختيار بهذه الطريقة وقلة احتمال وجود خطأ الصدفة بها .

وقد تم تجميع عينة البطاقات الإحصائية المختارة من مجموعة بطاقات كل سجن حسب الطريقة الموضحة أعلاه ، حيث اتضح أن عددها ١١٢٦ بطاقة خاصة بعدد ١١٢٦ من التزلاء المحكوم عليهم الذين يمثلون بنسبة ٥ ٪ وبطريقة طبقية منتظمة جميع التزلاء المحكوم عليهم المودعين بالسجون المصرية صباح يوم ١٥ مارس ١٩٦٠ (٢٢٥٢٩ نزيلة) وهي العينة التي تناولها هذا البحث بالعرض والوصف والتصنيف والتحليل والاختبار الإحصائي^(١) .

الخطوة الرابعة : تقسيم عينة التزلاء حسب السجن ونوع الواقعة :

بعد فرز جميع البطاقات الإحصائية الخاصة بعينة التزلاء موضوع البحث (١١٢٦ بطاقة) تم تصنيفها حسب السجون المختلفة (٢٢ سجناً) من جهة ، وحسب نوع الجرائم الأخيرة المرتكبة من جهة أخرى التي ظهر أنها ٥٣ نوعاً بعد أن كانت ٧٤ نوعاً بالنسبة للمجتمع الأصلي لجميع نزلاء السجون (٢٢٥٢٩ نزيلة) إذ سقط الفرق (٢١ نوعاً) خلال عملية اختيار العينة بنسبة ٥ ٪ لقلة عدد التزلاء مرتكبي تلك الأنواع من الجرائم في المجتمع الأصلي^(١) .

الخطوة الخامسة : حصر وتحديد كافة البيانات المتعلقة بالتزلاء :

ينحصر الهدف الأول لهذا البحث في الوصول إلى عرض عام ووصف

(١) لمعرفة توزيع عينة التزلاء حسب السجن ونوع الواقعة ، انظر ص ١١ - ١٣ بالبحث الأصل .

وتحليل للبيانات المتعلقة بتزلاء السجون « ولما كان البحث الحالى متشابهاً في هدفه وخطته مع بحث التزيلات المحكوم عليهن بالسجون المصرية الذى سبق الإشارة إليه وبما أن المرحلة التالية بعد الانتهاء من هذا البحث هى القيام بدراسة مقارنة بين التزيلات المحكوم عليهن (موضوع البحث السابق) وبين التزلاء المحكوم عليهم (موضوع البحث الحالى) لذا اتفق على عرض ووصف وتحليل البيانات المتعلقة بنفس العوامل الخمسة عشر التى تم عرضها ووصفها وتحليلها وبحث التزيلات ، علماً بأن هذه البيانات هى كل ما أمكن جمعه من البطاقات الإحصائية للتزلاء موضوع الدراسة وهى تنحصر فى العوامل الخمسة عشر التالية :

- ١ - توزيع التزلاء على السجون المصرية .
- ٢ - المديريات والمحافظات جهة ميلاد التزلاء .
- ٣ - نوع الواقعة الأخيرة التى ارتكبها التزلاء .
- ٤ - الوصف القانونى للواقعة الأخيرة .
- ٥ - نوع الحكم الصادر على الواقعة الأخيرة .
- ٦ - مدة الحكم الصادر فى الواقعة الأخيرة .
- ٧ - عدد سوابق التزلاء قبل إيداعهم السجن فى الواقعة الأخيرة .
- ٨ - سن التزلاء عند إيداعهم السجن فى الواقعة الأخيرة .
- ٩ - جنسية التزلاء عند إيداعهم السجن فى الواقعة الأخيرة .
- ١٠ - ديانة التزلاء عند إيداعهم السجن فى الواقعة الأخيرة .
- ١١ - الحالة الزوجية للتزلاء عند إيداعهم السجن فى الواقعة الأخيرة .
- ١٢ - عدد الأشخاص المعولين بوساطة التزلاء قبل إيداعهم السجن مباشرة فى الواقعة الأخيرة .
- ١٣ - المهنة التى يزاولها التزلاء قبل إيداعهم السجن مباشرة فى الواقعة الأخيرة .
- ١٤ - الحالة التعليمية للتزلاء قبل إيداعهم السجن فى الواقعة الأخيرة .
- ١٥ - الحالة الصحية للتزلاء عند وأثناء إيداعهم السجن فى الواقعة الأخيرة .

الخطوة السادسة : تقسيم عينة التزلاء إلى فئات السن المختلفة :

ينحصر الهدف الثانى لهذا البحث فى الوصول إلى « عرض واختبار إحصائى

وتحليل للعلاقة بين سن النزلاء عند إيداعهم السجن في الواقعة الأخيرة وبين بعض العوامل الأخرى الخاصة بأوضاعهم الجنائية والاجتماعية . وقد رُئي هنا أيضاً للأسباب الواردة بالخطوة السابقة اتباع نفس التصنيف الخماسي لفئات السن المأخوذ به في بحث النزيلات وتحليل واختبار علاقة السن بنفس العوامل الاثني عشر التي تم تحليل واختبار علاقة كل منها بعامل السن في بحث النزيلات . وجدير بالذكر هنا أن تقسيم عامل السن إلى الفئات الخمسة التي تم على أساسها اختبار علاقة السن بالعوامل الأخرى في بحث النزيلات المذكور عالية لم يستقر الرأي عليه إلا بعد أن أجريت عدة محاولات كان الغرض منها البعد عن التحيز من جهة وحصر فئات السن في أقل عدد ممكن من الوحدات لتسهيل عملية الاختبار الإحصائي من جهة أخرى .

في الجدول رقم (١) عينة النزلاء موضوع البحث الحالي وعددهم ١١٢٦ نزيلة مقسمون حسب فئات السن الخمسة المشار إليها .

جدول رقم (١)

عينة ممثلة بنسبة ٥ ٪ .

أعمار عينة ممثلة بنسبة ٥ ٪ للنزلاء المحكوم عليهم المودعين بالسجون المصرية صباح يوم الخميس ١٥ مارس ١٩٦٠ مقسمة إلى خمس فئات رئيسية .

النسبة المئوية	عدد النزلاء	فئة العمر بالسنين
١٠,٢١	١١٥	أقل من ٢٣
٣٤,٥٢	٤٩٠	من ٢٣ إلى ٣٢
٢٦,٤٧	٢٩٨	من ٣٣ إلى ٤٢
١٠,٥٧	١١٩	من ٤٣ إلى ٥٢
٩,٢٣	١٠٤	فوق ٥٢
١٠٠	١١٢٦	الجملة

أما العوامل المختلفة الخاصة بالنزلاء موضوع الدراسة التي تم في هذا البحث الاختبار الإحصائي والتحليل لعلاقتها مع عامل السن فتنحصر في اثني عشر عاملا من العوامل الخمسة عشر السابق ذكرها في الخطوة الخاصة من إجراءات البحث وذلك بعد استبعاد الثلاثة عوامل المتعلقة بسن النزلاء ، وتوزيعهم على السجون ، وجهة ميلادهم .

الخطوة السابعة : تقسيم عينة النزلاء إلى فئات نوع الواقعة :

ينحصر المهدف الثالث لهذا البحث في الوصول إلى « عرض واختبار إحصائي وتحليل للعلاقة بين الواقعة الأخيرة التي ارتكبها النزلاء وبين بعض العوامل الأخرى الخاصة بأوضاعهم الجنائية والاجتماعية » ولقد رُئى هنا كذلك للأسباب الواردة بالخطوة الخامسة اتباع نفس التصنيف لفئات نوع الواقعة المأخوذ به في بحث النزليات والمكونة من تسع فئات رئيسية وتحليل واختبار علاقة نوع الواقعة بنفس العوامل الاثني عشر التي تم تحليل واختبار علاقة نوع الواقعة بكل منها في بحث النزليات .

وجدير بالذكر هنا أن تقسيم عامل نوع الواقعة إلى الفئات التسعة التي تم على أساسها اختيار علاقة نوع الواقعة بالعوامل الأخرى في بحث النزليات المذكور عاليه ، لم يستقر الرأي عليه إلا بعد محاولات عديدة. فقد استبعد من أول الأمر التقسيم القانوني الذي يقسم الجرائم إلى خمس فئات : جرائم ضد النفس ، جرائم ضد المال ، جرائم العرض والاعتبار ، جرائم أمن الدولة ، جرائم بقوانين خاصة وذلك لجمود هذا التقسيم وعدم دقته وافتقاره إلى الضوابط المنطقية والساوية . ثم جرت بعد ذلك ثلاث محاولات رئيسية ؛ الأولى خاصة بتقسيم سلوكي يقسم نوع الجريمة بناء على الباعث لها إلى مالية وشخصية وجرائم أخرى وقد استبعد هذا التقسيم لما يتطلبه من دراسة فردية شاملة لحالات النزلاء موضوع الدراسة مما لا تسمح به إمكانيات البحث ، والمحاولة الثانية خاصة بتقسيم موضوعي يقسم نوع الجريمة بالنسبة لموضوعها إلى مالية وشخصية وجرائم خاصة وجرائم حالة

وقد استبعد هذا التقسيم من جهة، ومشايبته للتقسيم القانوني الذي سبق استبعاده من جهة أخرى أما المحاولة الثالثة فهي خاصة بتقسيم جنائي يقسم أنواع الجرائم بناء على أهميتها من الناحية الجنائية وقد انتهى الرأى على الأخذ بهذا التقسيم لاختبار نوع الواقعة بالعوامل الأخرى وذلك لبساطته ووضوحه وبعده عن التحيز في الجدول رقم (٢) عينة النزلاء موضوع البحث الحالى (١١٢٦ نزىلا) مقسمين حسب فئات نوع الواقعة التسعة المشار إليها .

جدول رقم (٢)

جرائم عينة ممثلة بنسبة ٥٪ للنزلاء المحكوم عليهم المدوعين بالسجون المصرية صباح يوم ١٥ مارس ١٩٦٠ مقسمين حسب أهميتها الجنائية بعد تجميعها في فئات رئيسية متجانسة .

النسبة المئوية	عدد النزلاء	الجرائم الهامة من الناحية الجنائية
١٤,٣٠	١٦١	اتجار في مخدرات
١,١٥	٢٣٨	جرائم الآداب (دعارة ، تحريض ، فعل فاضح)
٢١,١٣	١٣	سرقة بأنواعها وشروع فيها وإخفاء مسروقات
١٨,٨٤	٢١٢	قتل وشروع فيه
١٢,٨٧	١٤٥	تعاطى مخدرات
٠,٥٣	٦	نسول
٦٢٢	٧٠	ضرب بأنواعه وإحداث عاهة
٠,٨٩	١٠	تزوير
٧٦,٠٢	٨٥٥	مجموع الجرائم الهامة جنائيا
٢٤,٠٧	٢٧١	مجموع الجرائم الأخرى المستبعدة
١٠٠	١١٢٦	المجموع الكلى

أما العوامل المختلفة الخاصة بالنزلاء موضوع الدراسة التي تم في هذا البحث الاختيار الإحصائي والتحليل لعلاقتها مع عامل نوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبها النزلاء فتتضمن في اثني عشر عاملا من العوامل الخمسة عشر السابق ذكرها في الخطوة الخامسة من إجراءات البحث وذلك بعد استبعاد الثلاثة عوامل المتعلقة بنوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبها النزلاء وتوزيع النزلاء على السجون وجهة ميلادهم .

ملخص نتائج الدراسة

أولا : عرض وصفي تحليلي عام للبيانات الإحصائية المتعلقة بنزلاء السجون :
اتضح لنا من الجداول الإحصائية المستخدمة في تقسيم وتصنيف وعرض وتحليل البيانات الخاصة بعينة النزلاء موضوع الدراسة فيما يتعلق بالعناصر الخمسة عشرة السابق ذكرها ما يأتي :

١ - توزيع النزلاء على السجون المختلفة :

كان تعداد جميع النزلاء المحكوم عليهم المودعين بالسجون المصرية صباح يوم ١٥ مارس عام ١٩٦٠ - قبل اختيار العينة - ٢٢٥٢٩ نزلاء ، وتوزيع هؤلاء النزلاء على السجون المختلفة (٢٢ سجنًا) تقيدته تعليمات إدارية تقوم على أساس عدة اعتبارات منها : مكان ارتكاب الجريمة ، والمحكمة التي أصدرت الحكم ، ونوع الحكم ومدته ، والمقرر الصحي للسجن ، وقد لوحظ بصفة خاصة أن عدد النزلاء في غالبية السجون (سجنًا) يزيد بشكل واضح عن العدد المقرر صهيًا لتلك السجون (٥) .

وقد اتضح من عينة النزلاء موضوع الدراسة - التي يبلغ عدد أفرادها ١١٢٦

(٥) انظر البحث الأصل ص ٤ .

نزلاء يمثلون جميع نزلاء السجون بنسبة ٥ ٪ — أن أكبر عدد وأعلى للنسبة بين نزلاء تلك العينة توجد بليمان طرة (عدد ٢٠٨ نزلاء ، بنسبة ١٨,٤١ ٪ ، يلي ذلك ليمان أبى زعبل (عدد ١٢١ ، نسبة ١٠,٧٤ ٪) ، ثم سجن القاهرة (٩٢ ، ١٧,١٧ ٪) فسجن القناطر للرجال (٣٧,٨٣ ، ٧ ٪) ، يليه سجن الاسكندرية (٧٤ ، ٦,٥٧ ٪) ثم سجن أسيوط (٦,١٣,٦٩ ٪) ، ثم يأتي في نفس المرتبة سجن الزقازيق وبني سويف (٤,٨٨,٥٥ ٪) فزرعة طرة (٤,٦٢ ، ٥٢ ٪) ، ثم سجن طنطا (٤٩ ، ٤,٤٥ ٪) ، يليه سجن المنيا (٤٢ ، ٣,٧٣ ٪) ، ثم سجن شين الكوم (٢٤ ، ٣,٠٢ ٪) ، فسجن قنا (٣٢ ، ٢,٨٤ ٪) ، ثم سجن المرج (٣٠ ، ٢,٦٦ ٪) ، وسجن بورسعيد (٢٢ ، ١,٩٥ ٪) ، ثم يأتي في المرتبة نفسها سجن سوهاج والواحات (٢١ ، ١,٨٦ ٪) ، ثم سجن الاستئناف (٢٠ ، ١,٧٨ ٪) ، يليه سجن المنصورة (١٧ ، ١,٥١ ٪) ، ثم سجن بها (١٢ ، ١,٠٦ ٪) ، وأخيراً سجن دمهور (١١ ، ٠,٩٨ ٪) ، والقيوم (٦ ، ٠,٥٣ ٪) .

٢ — المحافظات التي ولد بها النزلاء :

لوحظ في توزيع عينة النزلاء بحسب الجهات ميلادهم على المحافظات المختلفة ، أن محافظة القاهرة تبرز في المقدمة إذ يبلغ عدد النزلاء المولودين بها ١٥٩ نزلاء ونسبتهم ١٤,١٣ ٪ ، تليها محافظة أسيوط (١٢٦ ، ١١,٢٠ ٪) ، فمحافظة سوهاج (١١٠ ، ٩,٧٨ ٪) ، ثم محافظة الإسكندرية (٨٢ ، ٧,١٨ ٪) فمحافظة الشرقية (٧٧ ، ٦,٨٤ ٪) ، ثم تأتي في نفس المرتبة محافظتا الدقهية والمنيا (٦٥ ، ٥,٧٧ ٪) ، فمحافظة الغربية (٦٢ ، ٥,٥٠ ٪) ، فمحافظة المنوفية (٦٠ ، ٥,٣٣ ٪) ، تليها محافظة قنا (٤٩ ، ٤,٤٥ ٪) ويلي ذلك على التوالي محافظات بني سويف (٤١ ، ٣,٦٤ ٪) ، فالجيزة (٣٨ ، ٣,٣٧ ٪) ، فالقليوبية (٣٦ ، ٣,٢٠ ٪) ثم يلي ذلك محافظة القناة (٣٢ ، ٢,٨٤ ٪) ثم محافظة البحيرة (٢٧ ، ٢,٤٠ ٪) ، فمحافظة الفيوم (٢٥ ، ٢,٢٢ ٪) ،

يلبها محافظة كفر الشيخ (٢١ ، ١,٨٦ ٪) ، محافظة السويس (١٤ ، ١,٢٤ ٪) ، فأسوان (٨ ، ٧١ ٪) ، ثم تأتي في نفس المرتبة محافظتا دمياط وسينا (٤ ، ٣٥ ٪) وفي النهاية محافظة الصحراء الغربية (٣ ، ٢٧ ٪) . كما وجد ١٧ نزيلة (١,١٥ ٪) من مواليد دول عربية أخرى ، ونزيل واحد (٩ ٪) من مواليد دولة أجنبية .

وعند مقارنة توزيع النزلاء حسب ثلاث مجموعات من المحافظات : المحافظات ذات الطابع الحضري (وهي القاهرة والإسكندرية والقنال والسويس ودمياط ، ومحافظات الوجه البحري ، ومحافظات الوجه القبلي ، اتضح أن أكبر عدد (٤٦٢) وأعلى نسبة (٤١,١٤ ٪) بين مجموع النزلاء ولدوا في محافظات الوجه القبلي ، يلي ذلك المولودون في محافظات الوجه البحري (٣٤٨ ، ٣٠,٩٠ ٪) فالمحافظات ذات الطابع الحضري (٢٩١ ، ٢٥,٧٤ ٪) .

وجدير بالإشارة هنا ، أن توزيع النزلاء حسب جهة الميلاد على المحافظات المختلفة لا يعتبر في حد ذاته أساساً كافياً لمقارنة معدل مرتكبي الجرائم بين محافظة وأخرى . فهناك عوامل أخرى متداخلة في ذلك الشأن ومن أهمها تفاوت تعداد السكان بين المحافظات المختلفة ، واحتمال اختلاف جهة ميلاد النزلاء عن المحافظة التي أقام ونشأ فيها معظم سنى حياته من جهة وعن المحافظة التي ارتكب فيها جريمته من جهة أخرى .

٣- نوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبها النزلاء :

ظهر أن أكبر عدد (٢٣٨) وأعلى نسبة (٢١,١٣ ٪) بين عينة النزلاء موضوع الدراسة تقع جريمتهم الأخيرة في فئة السرقة بأنواعها والشروع فيها وإخفاء مسروقات ، يلي ذلك مرتكبو جرائم القتل العمد والشروع فيه (٢١٢ ، ٨٤,١٨ ٪) ثم الاتجار في المخدرات (١٦١ ، ١٤,٣٠ ٪) ، فتعاطى المخدرات (١٤٦ ، ١٢,٩٦ ٪) يلبيها الضرب بأنواعه وإحداث عاهة (٧٠ ، ٦,٢٢ ٪) فجرائم الآداب (١٣ ، ١,١٥ ٪) ، ثم التزوير (١٠ ، ٨٩,١٠ ٪) فالتسول (٦ ، ٥٣,٥٣ ٪) ويلاحظ هنا ارتفاع نسبة مرتكبي جرائم الاتجار في المخدرات وتعاطي

المخدرات رغم تشديد العقوبة عليهما وجهود المسؤولين في مكافحتهما . وقد يكون ذلك راجعاً إلى الأرباح الطائلة التي يحققها تجار المخدرات ، وإلى حاجة الكثير من المتعاطين إلى العلاج أكثر منها إلى العقوبة . غير أن ارتفاع نسبة نزلاء السجون المحكوم عليهم في جرائم المخدرات بنوعها وكذا جرائم القتل العمد والسرقة فيه قد يكون مضللاً بعض الشيء . فطول مدة الحكم بالنسبة لمرتكبي تلك الجرائم يؤدي بمضي الوقت إلى تراكم عددهم في السجون وبالتالي ظهورهم بنسب مرتفعة نسبياً في التعداد اليومي لتلك السجون ، بعكس مرتكبي الجرائم المحكوم عليهم فيها بمدد قصيرة (كالتسول مثلاً) مما يترتب عايه سرعة الإفراج عنهم وبالتالي ظهورهم بنسب منخفضة نسبياً في التعداد اليومي للسجون . ويمكن تلافى ذلك التضميل بالرجوع إلى التعداد السنوي للمحكوم عليهم في مختلف الجرائم الذين تستقبلهم السجون خلال عام بأكمله .

٤ - الوصف القانوني للواقعة الأخيرة :

تبين أن عدد ونسبة الذين ارتكبوا جريمة وصفها القانوني جناية بين عينة النزلاء (٨٨٤ ، ٧٨,٥١ ٪) يزيدان بشكل واضح عن مرتكبي جريمة وصفها القانوني جنحة (٢١٥ ، ١٩,٠٩ ٪) ويمكن تعليل ذلك على نمط التفسير السابق في بند نوع الواقعة - بطول مدة الحكم بالنسبة لمرتكبي الجنايات وتراكم عددهم بالسجون ، وقصر مدة الحكم بالنسبة لمرتكبي الجنح وسرعة الإفراج عنهم ، مما يترتب عليه ظهور الفئة الأولى بنسبة مرتفعة نسبياً والفئة الثانية بنسبة منخفضة نسبياً وذلك في التعداد اليومي للسجون .

كذلك لوحظ خلو عينة النزلاء تماماً من مرتكبي الجرائم ذات الوصف القانوني مخالفة . ويبدو أن ذلك راجع إلى أن المخالفات يحكم فيها عادة بالغرامة ويندر الحكم فيها بالحبس . كما ظهر أن بين النزلاء ٢٦ نزيراً بنسبة ٢,٣١ ٪ محكوم عليهم في جزاءات تأديبية (وهم من فئة العسكريين الذين يخضعون للقوانين العسكرية) ، ونزيل واحد (٠,١٩ ٪) محكوم عليه بسبب امتناعه عن دفع نفقة شرعية .

٥ - نوع الحكم الصادر في الواقعة الأخيرة :

اتضح أن أكبر عدد من نزلاء العينة محكوم عليهم بعقوبة الحبس (٣٨٣ بنسبة ٣٤,٠٢ %) يلي ذلك المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤقتة (٢٥١ ، ٢٩,٢٩ %) ، فالسجن (٢١٠ ، ١٨,٦٥ %) ثم ينخفض المعدل بشكل ظاهر عند المحكوم عليهم بالحبس بدل الغرامة (٨ ، ٧١,٧١ %) وينخفض أكثر عند الإعدام (١ ، ٠,٠٩ %).

ولذا اعتبرنا أن الإعدام والأشغال الشاقة بنوعها والسجن هي العقوبات المقررة للجنايات وأن عقوبة الحبس هي المقررة عادة للجرح ، فإننا نجد هنا أن نسبة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية (٦٥,٢٧ %) ونسبة المحكوم عليهم بعقوبة جنحة (٣٤,٠٢ %) تختلفان بشكل واضح عن نسبتي الجنايات (٧٨,٥١ %) والجرح (١٩,٠٩ %) الواردتين سابقاً بينما الوصف القانوني للواقعة . ويمكن إرجاع ذلك الفارق إلى أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري التي تجيز استخدام الرأفة في تقدير العقوبة إذا اقتضت الأحوال ذلك ، فينزل بالعقوبات في الجنايات من الأشغال الشاقة المؤقتة إلى السجن أو الحبس الذي لا ينقص عن ستة أشهر ، وينزل بالعقوبة من السجن إلى الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، مع بقاء الوصف القانوني للواقعة جنائية كما هو .

٦ - مدة الحكم الصادر في الواقعة الأخيرة :

تبين أن أكثر من ثلث النزلاء بالعينة (٤٠٤ بنسبة ٣,١٧ %) تبلغ مدة حكمهم ١٠ سنوات فأكثر ، وأكثر من ربع عدد النزلاء المحكوم عليهم (٣٣٧-٢٩,٩٤ %) تتراوح مدة حكمهم من ٣ إلى ١٠ سنوات ، يأتي بعد ذلك المحكوم عليهم بمدة من ٣ شهور إلى سنة (١٧٥ ، ١٥,٥٤ %) ، ثم المحكوم عليهم من سنة إلى أقل من ٣ سنوات (١٣٤ ، ١١,٩٠ %) ، وأخيراً تأتي فئة المحكوم عليهم بمدة قصيرة تقل عن ٣ شهور (٧٦ ، ٦,٧٥ %).

ولذا اعتبرنا أن مدة الحكم الصادرة في الجنايات لا تقل عادة عن ٣ سنوات وأن مدة الحكم في الجنح لا تزيد عادة عن ٣ سنوات ، فلنأخذ هنا أن نسبة المحكوم عليهم بمدة الجناية أى ٣ سنوات فأكثر (٦٥,٨١ ٪) ونسبة المحكوم عليهم بمدة الجنحة أى أقل من ٣ سنوات (٣٤,١٩ ٪) تختلفان بشكل واضح عن نسبي الجنايات (٧٨,٥١ ٪) والجنح (١٩,٠٩ ٪) الواردتين سابقاً ببند الوصف القانوني للواقعة . ويمكن تعاليل ذلك بنفس التفسير السابق (بالبند رقم ٥) الخاص بالفارق بين نسبي الجنايات والجنح من جهة ، ونسبي نوع الحكم المقرر عادة للجناية والجنحة من جهة أخرى - وخاصة أن نسبي نوع الحكم المقرر عادة للجناية (٦٥,٢٧ ٪) والجنحة (٣٤,٠٢ ٪) تكاد أن تنطبقا على نسبي مدة الحكم المقررة عادة للجناية (٦٥,٨١ ٪) والجنحة (٣٤,١٩ ٪) .

٧ - عدد سوابق النزلاء :

تعدر التعرف بصورة واقعية كاملة على ظاهرة العود ونسبها المتنوعة بين عينة النزلاء موضوع الدراسة لعدم توافر معظم هذه البيانات بأوامر التنفيذ الواردة من النيابة أو بسجلات الإدارة المختصة بمصلحة السجون . ويمكن أن نعلم أن عدد النزلاء الغير معلومة سوابقهم هو ٧٦١ نزيراً أى بنسبة ٦٧,٥٨ ٪ من المجموع الكلي لعينة النزلاء .

أما النزلاء المعلومة سوابقهم (عدد ٣٦٥ بنسبة ٣٢,٤٢ ٪) فقد تبين أن أكثر من نصفهم (٢٠٢ ، ٥٥,٣٣ ٪) قد دخلوا السجن لأول مرة أى ليس لديهم سوابق ، والباقي (١٦٣ ، ٤٤,٦٧ ٪) ترددوا على السجن أكثر من مرة أى من أرباب السوابق .

وقد اتضح من تصنيف فئة أرباب السوابق (١٦٣ نزيراً) أن ٨٦ نزيراً أى ٥٢,٦٢ ٪ منهم لديهم أقل من ٥ سوابق ، وأن ٤٠ (١٠,٩٥ ٪) لهم من ٥ إلى ١٠ سوابق ، ٣٥ (٩,٥٦ ٪) لهم من ١١ إلى ٢٠ سابقة ، و٢١ (٥,٥٤ ٪) لهما من ٢١ إلى ٣٠ سابقة .

٨ - من النزلاء :

بتقسيم عينة النزلاء بحسب السن إلى خمس فئات ، ظهر أن أكبر عدد وأعلى نسبة هي فئة النزلاء الذين تقع أعمارهم بين ٢٣ ، ٣٢ سنة (٤٩٠ ، ٤٣٠٥٢ / %) ، يلي ذلك فئة العمر من ٣٣ إلى ٤٢ سنة (٢٩٨ ، ٢٦٠٤٧ / %) ، ثم فئة السن ما بين ٤٣ ، ٥٢ سنة (١١٩ ، ١٠٠٥٧ / %) يليها فئة من هم أقل من ٢٣ سنة (١١٥ ، ١٠٠٢١ / %) وأخيراً يأتي من هم أكثر من ٥٢ سنة (١٠٤ ، ٩٠٢٣ / %) .

ويلاحظ بصفة عامة - إذا استثنينا فئة العمر تحت ٢٣ سنة^(٦) - أن هناك تناسباً عكسياً بين فئات الأعمار وبين معدل النزلاء ، أى أنه كلما قلت فئة السن زاد معدل النزلاء وكلما زادت فئة السن قل معدل النزلاء . ويبدو ذلك راجعاً إلى ما تتميز به مراحل الشباب والرجولة (وخاصة مرحلة العمر ما بين ٢٣ ، ٣٢ سنة) من جرأة واندفاع ومن ثم زيادة احتمال التورط في سلوك مخالف للقانون في تلك المراحل عنها في مراحل الكهولة والشيخوخة . وبما يعزز ذلك التفسير ما لوحظ من زيادة نسبة ذوى الأعمار من ٢٠ إلى ٤٠ سنة بين نزلاء العينة (٦٧٠٨٥ / %) عنها بين الذكور في المجتمع الخارجى (٢٨٠١٣ / %)^(٧) .

٩ - جنسية النزلاء :

ظهر أن الغالبية العظمى من عينة النزلاء (١١١٤ بنسبة ٩٨٠٩٣ / %) من المواطنين المصريين ، والباقي (١٢ نزلاء بنسبة ١٠٧ / %) من مواطني دول عربية أخرى ، ولم يظهر أى أجنبي بين نزلاء العينة . ويرجع الانخفاض الواضح لمعدل غير المصريين بين النزلاء بطبيعة الحال إلى قلة عدد المقيمين منهم في الإقليم المصرى .

(٦) من المعروف أن فئة نزلاء السجون المحكوم عليهم تحت ٢٣ سنة لا تمثل كافة مرتكبى الجرائم المحكوم عليهم في تلك السن إذ يحاكم أغلبهم بمحاكم الأحداث التي قد تحيلهم إلى دور الإصلاح أو منظمات الخدمة الاجتماعية .

(٧) انظر البحث الأصل ص ٤٢ - ٤٤ .

١٠ - حياة النزلاء :

وجد أن الغالبية العظمى من عينة النزلاء من المسلمين (١٠٩١ بنسبة ٩٦,٨٥٪) وقلة ضئيلة (٣٤ ، ٣,٠٦٪) من المسيحيين ، ونزير واحد (٠,٩٪) من اليهود . بينما نجد في المجتمع الخارجى أن نسبة المسلمين ٩١٪ والمسيحيين ٨٪ ، واليهود ١٪ . وربما ترجع قلة نسبة غير المسلمين بين مجتمع السجون عنها بين المجتمع الخارجى إلى حرص الجماعات التى تمثل الأقلية الدينية على اتباع القوانين تجنباً للمتاعب وحفظاً لمركزها وتوازنها بين مجتمع الأغلبية .

١١ - الحالة الزوجية للنزلاء :

ظهر أن أغلب عينة النزلاء (٧١٧ بنسبة ٦٣,٦٨٪) متزوجون ، وحوالى الثلث (٣٧٢ ، ٣٣,٠٤٪) لم يتزوج أبداً ، والباقي من الأرمال (٢١ ، ١,٨٦٪) والمطلقين (١٦ ، ١,٤٢٪) ولكن يلاحظ أن نسبة المتزوجين بين الذكور في المجتمع الخارجى (٧١٪) أكثر قليلاً منها بين عينة النزلاء (٦٣,٦٨٪) ، ونسبة الذين لم يتزوجوا إطلاقاً في المجتمع الخارجى (٢٣) أقل منها بين النزلاء (٣٣,٠٤٪) . وقد يرجع ذلك إلى أن احتمال الانحراف بين الذين لم يتزوجوا (ربما لصغر سنهم وعدم ارتباطهم بالمسئولية) أكثر منه بين المتزوجين .

١٢ - عدد الأشخاص المعولين بواسطة النزلاء :

لوحظ أن حوالى ثلث عينة النزلاء (٤٠٨ بنسبة ٣٦,٢٤٪) لا يعملون أحداً ، وحوالى الثلثين (٧١٨ ، ٦٣,٧٦٪) يعملون غيرهم . ويلاحظ أن هناك تقارباً بين نسبة من لا يعملون أحداً (٣٦,٢٤٪) وبين نسبة الذين لم يتزوجوا إطلاقاً (٣٣,٠٤٪) ، كما تكاد تنطبق نسبة من يعملون غيرهم (٦٣,٧٦٪) على نسبة المتزوجين بين نزلاء العينة (٦٣,٦٨٪) مما يوحى بوجود علاقة بين الزواج من علمه والإعالة من علمها .

وبتحليل فئة النزلاء العائلين ظهر أن ٤٩٩ نزيلاً ونسبتهم ٤٤,٣١ ٪ يعولون أقل من خمسة أشخاص ، والباقي (٢١٩ ، ١٩٤٥ ٪) يعولون خمس أشخاص فأكثر . وقد لوحظ بصفة عامة أن معدل النزلاء العائلين يزداد كلما قل عدد الأفراد المعولين (وذلك باستثناء من يعولون فرداً واحداً وعددهم ٩٨ نزيلاً بنسبة ٨,٧٠ ، فهناك ١٤٣ نزيلاً (١٢,٧٠ ٪) يعولون شخصان ، ١٤١ ، ٥٢,١٢ ٪) يعولون ثلاثة أشخاص ، ١١٧ (١٠,٣٩ ٪) يعولون أربعة ، ٩٣ (٨,٢٧ ٪) يعولون خمسة ، ١٤٧ (٤,١٧ ٪) يعولون ستة ، ٤١ (٣,٦٤ ٪) يعولون سبعة ، ١٣ (١,١٥ ٪) يعولون ثمانية ، ٢٥ (٢,٢٢ ٪) يعولون تسعة أشخاص فأكثر .

١٣ - المهنة التي كان يزاوها النزلاء :

لوحظ بعد إدماج المهن ذات الطبيعة الواحدة - أن أكبر عدد وأعلى نسبة بين عينة النزلاء ينتمون إلى مهنة الزراعة (٤٣٩ ، ٣٨,٩٨ ٪) ، يلي ذلك العمال الفنيين (٢٥٥ ، ٢٢,٦٥ ٪) ، ثم العمال غير الفنيين (١٦٧ ، ٨٤,١٤ ٪) ، يليهم التجار أو الباعة (١٣٥ ، ١١,٩٩ ٪) ثم الخفراء والعساكر (٤٧٠ ، ٤,١٧ ٪) يليهم الموظفون (٢٨ ، ٢,٤٩ ٪) ثم الطلبة (٢١ ، ١,٨٦ ٪) وهناك ٢٥ نزيلاً (٢,٢٢ ٪) لهم مهن أخرى متنوعة ، ٩ (٨٠ ٪) لا مهنة لهم .

١٤ - الحالة التعليمية للنزلاء :

اتضح أن أغلب نزلاء العينة (٩٠٣ بنسبة ٨٠,٢٠ ٪) من الأميين ، والباقي (٢٢٣ ، ١٩,٨٠ ٪) غير أميين بينهم ١٨٩ (١٦,٧٨ ٪) لهم إلمام بالقراءة والكتابة ١٠ (٨٩ ٪) وصلوا إلى مرحلة التعليم الأولى أو الابتدائي أو الإعدادي ، ١٦ (١,٤٢ ٪) يحملون مؤهلاً متوسطاً أو ثانوياً ، ٨ (٧١ ٪) لديهم مؤهل عالٍ .

ويلاحظ أن نسبة الأمية بين النزلاء موضوع الدراسة (٨٠,٢٠ ٪) تفوق

نسبة الأمية بين الذكور في المجتمع المصري عام ١٩٤٧ (٦٤,٧٢٪) فإذا أخذنا في اعتبارنا مدى انخفاض درجتي الأمية في المجتمع الخارجي خلال المدة ما بين عامي ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ (تاريخ الدراسة الحالية) وذلك نتيجة لاهتمام الدولة بمكافحة الأمية ونشر التعليم ، لوجدنا farkاً أكبر بين معدل الأمية بين نزلاء السجون وبين معدلها في المجتمع الحر .

١٥ - الحالة الصحية للنزلاء :

ظهر أن الأغلبية العظمى لنزلاء العينة (١٠٧١ بنسبة ٩٥,١١٪) يتمتعون بصحة جيدة ، والأقلية حالتهم الصحية متوسطة (٣٦ ، ٢,٢٠٪) أو ضعيفة (١٩ ، ١,٦٩٪) وربما تكون نسبة ذوى الصحة الجيدة بين نزلاء السجون أكبر منها بين الذكور في المجتمع الخارجي مما يمكن إرجاعه إلى زيادة احتمال الانحراف بين الرجال ذوى الصحة الجيدة عنه بين ذوى الصحة المتوسطة أو الضعيفة . ولكن ليس لدينا على أى حال البيانات الكافية للتحقق من ذلك .

ثانياً : نتائج الاختبار الإحصائي والتحليل للعلاقة بين سن النزلاء والعوامل الأخرى

استعمل الاختبار الإحصائي كالاختبار مدى أهمية العلاقة بين سن النزلاء موضوع الدراسة عند إيداعهم السجن في الواقعة الأخيرة التي ارتكبوها وبين اثني عشر عاملاً من العوامل الخمسة عشر السابق ذكرها بعد استبعاد ثلاثة عوامل : سن النزلاء ، وتوزيعهم على السجون ، وجهة ميلادهم .

وقد استدعى إعداد الجداول المتعلقة بالسن والعوامل الأخرى للاختبار الإحصائي^٢ في بعض الأحيان إدماج أو استبعاد بعض فئات السن أو فئات العوامل الأخرى وذلك إذا كانت قيمة التكرار النظري المتوقع .

في أى خانة (cell) من خانات الجداول كا^٢ أقل من خمسة (وذلك بناء على الاشتراطات الخاصة باستعمال كا^٢)^(٨) .

(٨) للإلمام باستعمال الاختبار الإحصائي كا^٢ انظر كتاب « الإحصاء » ، تأليف الدكتور سيد محمد خيرى ، دار الفكر العربى عام ١٩٥٦ ، ص ٣٦٦ - ٣٨٦ .

جدول رقم (٣)

الحالة الصحية لعينة ممثلة بنسبة ٥ ٪ للتزلاء المحكوم عليهم المودعين بالسجون المصرية صباح يوم ١٥ مارس ١٩٦٠ عند وأثناء إيداعهم السجن في الواقعة الأخيرة مقسمين حسب فئات أعمارهم الخماسية

المجموع	صحة جيدة		صحة متوسطة		صحة ضعيفة		الحالة الصحية . فئات الأعمار بالسنين
	ك	ك	ك	ك	ك	ك	
١١٥	١٠٩,٣٨	١١٢	٣,٦٨	٣	١,٩٤	—	أقل من ٢٣
٤٩٠	٤٦٦,٠٦	٤٨٦	١٥,٦٧	٣	٨,٢٧	١	٢٣ — ٢٤
٢٩٨	٢٨٣,٤٤	٢٨٦	٩,٥٣	٨	٥,٠٣	٤	٢٤ — ٢٥
١١٩	١١٣,١٩	١١٥	٣,٨٠	٤	٢,٠١	—	٢٥ — ٢٦
١٠٤	٩٨,٩٣	٧٢	٣,٣٢	١٨	١,٧٥	١٤	٢٦ فأكثر
١١٢٦	١٠٧١		٣٦		١٩		المجموع

ويمكن ملاحظة عملية الإدماج هذه فيما يختص بالعلاقة بين سن التزلاء وبين حالتهم الصحية في الجدول رقم ٣ (قبل الإدماج) حيث تمثل ك التكرارات الملاحظة تجريبياً ، ك التكرارات المتوقعة نظرياً ، وحيث يظهر جلياً أن قيمة بعض التكرارات المتوقعة نظرياً تحت خانتي الصحة الضعيفة والصحة المتوسطة أقل من خمسة مما جعل هذا الجدول غير صالح للاختبار الإحصائي كا^٢ ، واضطررنا بالتالي إلى إدماج فئات السن الخمسة إلى فئتين فقط (تحت ٣٣ سنة ، فأكثر) للتخلص من التكرارات النظرية التي تقل قيمتها عن خمسة ، حيث يظهر أثر ذلك الإدماج بالجدول كا^٢ رقم ٤ .

جدول رقم (٤)

الحالة الصحية لعينة ممثلة بنسبة ٥ ٪ للتزلاء المحكوم عليهم المودعين بالسجون المصرية صباح يوم ١٥ مارس ١٩٦٠ عند وأثناء إيداعهم السجن في الواقعة الأخيرة مقسمين حسب أعمارهم بعد إدماجها في فئتين فقط

الحالة الصحية فئات الأعمار	صحة ضعيفة		صحة متوسطة		صحة جيدة		الجملة	(ك - ك)
	ك	ك	ك	ك	ك	ك		
تحت ٣٣ سنة	١	١٠,٢١	٦	١٩,٣٥	٩٥٨	٥٧٥,٤٤	٦٠٥	١٨,٤٠
٣٣ سنة فأكثر	١٨	٨,٧٩	٣٠	١٦,٦٥	٤٧٣	٤٩٥,٥٦	٥٢١	٢١,٣٨
الجملة	١٩		٣٦		١٠٧١		١١١٢	٣٩,٧ = ك

ويلاحظ من الجدول كا^٢ رقم ٤ ما استقر عليه الرأى من استعمال المعادلة كا^٢ (ك - ك)^٢ للحصول على قيمة كا^٢ ، كما يتضح من هذا المثال أن العلاقة بين الحالة ك^٢ الصحية وبين السن هى علاقة هامة وذات دلالة إحصائية ولا يمكن إرجاعها إلى محض الصدفة - فقيمة كا^٢ (٣٩,٧٨) أعلى بكثير من قيمة كا^٢ (٩,٢١) التى تقابل درجة الثقة ٠,١، تحت درجتين من الحرية وهو عدد درجات الحرية الملائم للجدول كا^٢ رقم ٤ .

وقد أجرى اختبار جميع الجداول الخاصة بالعلاقة بين أعمار التزلاء وبين العوامل الأخرى الإثنى عشر، حيث اتضح من نتائج الاختبار الإحصائى كا^٢ أن ثمة علاقة هامة وذات دلالة إحصائية تفوق درجة الثقة ولا يمكن إرجاعها إلى محض الصدفة بين سن التزلاء موضوع الدراسة وبين العوامل الثمانية الآتية :

- ١ - نوع الواقعة
- ٢ - الوصف القانونى للواقعة
- ٣ - نوع الحكم
- ٤ - مدة الحكم
- ٥ - الحالة الزوجية
- ٦ - عدد الأشخاص المودعين
- ٧ - المهنة
- ٨ - الحالة الصحية

كما اتضح من نتائج الاختبار الإحصائي كاً^٢ أن العلاقة بين سن النزلاء موضوع الدراسة وبين أربعة من العوامل الإثني عشر هي علاقة غير هامة وليس لها دلالة إحصائية إذ لا تصل درجة الثقة بها إلى مستوى ٠,١, أى أنها علاقة يمكن إرجاعها إلى الصدفة المحضة وهذه العوامل الأربعة هي :

- ١ - عدد السوابق
- ٢ - الجنسية
- ٣ - الديانة
- ٤ - الحالة التعليمية

وفيما يلي عرض مختصر للنتائج الهامة التي أمكن الوصول إليها بخصوص العلاقة بين سن النزلاء وبين العوامل الثمانية المذكورة أعلاه (العلاقة التي اتضح نتيجة الاختبار الإحصائي كاً^٢ أنها ذات أهمية إحصائية لا يمكن إرجاعها إلى مجرد الصدفة) مع تفسير موجز لهذه النتائج .

١ - العلاقة بين السن ونوع الواقعة :

اتضح من اختبار هذه العلاقة ما يأتي :

١ - فيما يتعلق بجريمة الاتجار في المخدرات لوحظ أن عدد النزلاء مرتكبي هذه الجريمة يقل كلما قلت أعمارهم عن ٣٣ سنة وخاصة في فئة السن أقل من ٢٣ سنة .

بينما يزيد هذا العدد كلما زاد عمر النزلاء عن ٣٢ سنة وخاصة فوق ٥٢ سنة وقد يفسر ذلك بأن جريمة الإتجار في المخدرات تقتضي بطبيعتها خبرة ودراسة ودهاء مما يكتسب عادة من تجارب الحياة بمرور الزمن وتقدم العمر مما لا يتوافر للمجرمين صغار السن نسبياً (أقل من ٣٣ سنة) .

ب - بالنسبة لجرائم السرقة والشرع فيها وإخفاء الموقوفات ظهر أن عدد النزلاء مرتكبي هذه الجرائم يزيد في فئات السن الصغيرة نسبياً (أقل من ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة ، بينما يقل هذا العدد في فئات السن الكبيرة نسبياً (فوق ٣٢ سنة) ويمكن تفسير ذلك بأن جرائم السرقة والشرع فيها تستدعي بطبيعتها نشاطاً جثمانياً يتوافر لدى المجرمين الشباب تحت ٣٣ سنة أكثر منه لدى

المجرمين الأكبر سنًا أى فوق ٣٢ سنة .

ج - أما عن جريمة القتل أو الشروع فيه فقد اتضح أن عدد مرتكبي هذه الجرائم يقل بين من تقل أعمارهم عن ٢٣ سنة بينما يزيد أعمارهم على ٥٢ سنة ، وقد يفسر ذلك بأن ارتكاب مثل هذه الجرائم يتطلب نوعاً من العراقة في الإقدام قد تتوافر لدى المجرمين كبار السن عنها بين الشبان .

د - وبالنسبة لجريمة تعاطي المخدرات لوحظ أن عدد التزلاء من مرتكبي هذه الجريمة تحت سن ٣٣ سنة أقل نسبياً من عدد التزلاء مرتكبي هذه الجريمة فوق سن ٣٢ سنة ويمكن تفسير ذلك بأن التعلق بتعاطي المخدرات يتكون بتقدم السن ، مما يحتمل معه زيادة عدد المدمنين بين كبار السن نسبياً وبالتالي إتاحة فرصة أكثر للقبض عليهم ومحاكمتهم عنه بين صغار السن نسبياً . كما قد يفسر ذلك بأن المنحرفين من كبار السن قد يواجهون متاعب أكثر من صغار السن مما يدفعهم إلى محاولة نسيانها والتهرب منها عن طريق تعاطي المخدرات .

هـ - وفيما يختص بجرائم الضرب وإحداث العاهة ظهر أن عدد مرتكبي هذه الجرائم يزيد نسبياً بين من يقل سنهم عن ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة ، بينما يقل بين من يزيد سنهم عن ٣٢ سنة ، وقد يفسر ذلك بأن المنحرفين من الشبان تحت ٣٣ سنة يتميزون نظراً لصغر سنهم - بالجرأة والاندفاع والقوة البدنية مما يحتمل معه إقدامهم على مثل هذه الجرائم أكثر من كبار السن .

٢ - العلاقة بين السن والوصف القانوني للواقعة :

تبين أن معظم التزلاء من مرتكبي الجرائم ذات الوصف القانوني « جنحة » يقعون في فئات السن الصغيرة نسبياً أى أقل من ٣٣ سنة بينما معظم التزلاء من مرتكبي الجرائم التي وصفها القانوني « جنائية » يقعون في فئات السن الكبير نسبياً أى فوق ٣٢ سنة وخاصة فوق ٥٢ سنة ويبدو أن هذه العلاقة بين السن والوصف القانوني للواقعة ترتبط إلى حد كبير بنوع الواقعة المرتكبة ، إذ أن الوصف القانوني للواقعة في قانون العقوبات المصري يتوقف إلى حد كبير على نوع الواقعة المرتكبة .

ولقد سبق أن انضح أن معظم التزلاء من مرتكبي جرائم الإتجار في المخدرات وتعاطيها والقتل والشروع فيه وهى جرائم وصفها القانونى عادة جنابة يقعون فى فئة السن ٣٣ سنة فأكثر ، فى حين أن معظم التزلاء من مرتكبي جرائم السرقات والشروع فيها وإخفاء المسروقات والضرب بأنواعه وهى جرائم وضعها القانونى عادة جنحة يقعون فى فئة السن تحت ٣٣ سنة . وعلى هذا الأساس يمكن تفسير العلاقة بين سن التزلاء والوصف القانونى للواقعة بما سبق بالبند السابق من تفسير للعلاقة بين سن التزلاء ونوع الواقعة .

٣ - العلاقة بين السن ونوع الحكم :

ظهر أنه كلما قل عمر التزلاء عن ٣٣ سنة - وبصفة خاصة تحت سن ٢٣ سنة قل احتمال ارتكابهم لوقائع يكون الحكم الصادر فيها الأشغال الشاقة المؤبدة وزاد احتمال ارتكابهم لوقائع يكون الحكم فيها بالحبس أو الحبس بدل الغرامة ، وكلما زاد عمر التزلاء عن ٣٢ سنة وخاصة فوق ٥٢ سنة زاد احتمال ارتكابهم لوقائع يكون الحكم فيها بالأشغال الشاقة المؤبدة وقل احتمال ارتكابهم لوقائع يكون الحكم فيها بالحبس أو الحبس بدل الغرامة .

ويمكن تفسير ذلك بأن الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة يصدر عادة فى الوقائع التى يكون وصفها القانونى « جنابة » ، والحكم بالحبس يصدر عادة فى الوقائع التى يكون وصفها القانونى « جنحة » . وقد ظهر مما سبق أنه كلما قل عمر التزلاء عن ٣٢ سنة كلما قل احتمال ارتكابهم لجرائم وصفها القانونى جنابة (كالإتجار فى المخدرات وتعاطيها والقتل والشروع فيه) وزاد احتمال ارتكابهم لوقائع وصفها القانونى « جنحة » كجرائم السرقة والشروع فيها والضرب ، والعكس بالعكس كلما زاد عمر التزلاء عن ٣٢ سنة .

ويبدو بصفة عامة أن العلاقة بين نوع الحكم الصادر فى الواقعة المرتكبة وبين سن التزلاء يرتبط إلى حد بعيد بطبيعة الوصف القانونى للواقعة المرتكبة الذى يرتبط بدوره بنوع الواقعة المرتكبة . وعلى هذا الأساس يمكن تفسير العلاقة

بين نوع الحكم الصادر في الواقعة وبين سن التزلاء مرتكبها بما سبق أن فسرت به العلاقة بين سن التزلاء وبين نوع الواقعة التي ارتكبوها .

٤ - العلاقة بين السن ومدة الحكم :

اتضح أنه كلما قل عمر التزلاء عن ٣٣ سنة - وخاصة تحت ٢٣ سنة قل احتمال ارتكابهم لوقائع تكون مدة الحكم الصادر فيها أقل من سنة وكلما زاد عمر التزلاء عن ٣٣ سنة وخاصة فوق ٥٢ سنة زاد احتمال ارتكابهم لوقائع مدة الحكم فيها أقل من سنة .

ويمكن تفسير ذلك بأن الحكم بمدة تزيد على عشر سنوات يكون في الوقائع التي يكون وصفها القانوني « جنائية » بينما يكون الحكم بمدة أقل من سنة في الوقائع التي وصفها القانوني جنحة . وقد سبق أن اتضح أنه كلما قل عمر التزلاء عن ٣٣ سنة وخاصة تحت سن ٢٣ سنة قل احتمال ارتكابهم لوقائع وصفها القانوني « جنائية » التي يحكم فيها عادة بالأشغال الشاقة المؤبدة وزاد احتمال ارتكابهم لوقائع وصفها القانوني « جنحة » التي يحكم فيها عادة بالحبس والعكس بالعكس كلما زاد سن التزلاء عن ٣٢ سنة .

ويبدو بصفة عامة أن العلاقة بين مدة الحكم الصادر في الواقعة وبين سن التزلاء مرتكبها ترتبط إلى حد كبير بنوع الحكم الصادر في تلك الواقعة الذي يرتبط بدوره بالوصف القانوني لهذه الواقعة الذي يرتبط بالتالي بنوع هذه الواقعة . وعلى هذا الأساس يمكن تفسير العلاقة بين مدة الحكم الصادر في الواقعة وبين سن التزلاء مرتكبها بما سبق أن فسرت به العلاقة بين سن التزلاء ونوع الواقعة التي ارتكبوها .

٥ - العلاقة بين السن والحالة الزوجية :

اتضح أنه كلما قل سن التزلاء عن ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة زاد احتمال كونهم « لم يتزوجوا » وقل احتمال كونهم متزوجين أو أرامل وكلما زاد سن التزلاء عن ٣٢ سنة قل احتمال كونهم « لم يتزوجوا » وزاد احتمال كونهم متزوجين

أو أرامل حيث يزيد الاحتمال بكونهم متزوجين بصفة خاصة في فئة السن من ٣٣ إلى ٤٢ سنة .

ويمكن تفسير ذلك منطقياً بأن تقدم الشخص في السن يزيد من احتمال كونه متزوجاً وأن صغر السن يقلل من هذا الاحتمال ويزيد من احتمال كونه أعزب .

٦ - العلاقة بين السن والأشخاص المعولين :

تبين أنه كلما قل سن التزلاء عن ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة زاد احتمال كونهم « لا يعولون أحداً » فإذا كانوا من العائلين قل عدد الأشخاص الذين يعولهم ، وكلما زاد سن التزلاء عن ٣٣ سنة قل احتمال كونهم « لا يعولون أحداً » وبالنسبة للعائلين زاد عدد الأشخاص الذين يعولهم .

ويمكن تفسير ذلك بما سبق ملاحظته بالبند السابق وهو أنه كلما قل سن التزلاء عن ٣٣ سنة قل احتمال كونهم متزوجين وكلما زاد سنهم عن ٣٢ سنة زاد احتمال كونهم متزوجين - فلا شك أن احتمال إعالة الشخص المتزوج لغيره أكثر منه لغير المتزوج ، كما يزيد احتمال إنجاب عدد أكبر من الأولاد وبالتالي زيادة عدد الأشخاص المعولين بالنسبة للمتزوجين كبار السن نسبياً (فوق ٣٢ سنة) وذلك بحكم طول مدة الزواج عن هذا الاحتمال بالنسبة للمتزوجين صغار السن نسبياً (تحت ٣٣ سنة) .

٧ - العلاقة بين السن والمهنة :

اتضح أنه كلما قل سن التزلاء عن ٣٣ سنة زاد بينهم الذين كانوا يزاولون مهنة تاجر أو بائع « وكلما زاد سن التزلاء عن ٣٢ سنة قل بينهم عدد الذين كانوا يزاولون مهنة تاجر أو بائع » كما تبين أن جميع الطلبة بين نزلاء العينة (وعددهم ٢١) يقعون في فئة السن تحت ٣٣ سنة بينما لا يوجد طالب واحد في فئة السن فوق ٣٢ سنة .

ويمكن تفسير ذلك بأن التجار والباعة يحتمل أن يكون سنهم فوق ٣٢ سنة أكثر من احتمال كونه أقل من ٣٣ سنة لما قد تتطلبه هذه المهنة من إعداد رأس مال قد لا يتوافر إلا بمرور الزمن ، وبأن الطلبة بصفة عامة يكون سنهم غالباً تحت ٣٣ سنة ومن النادر كون سنهم فوق ٣٢ سنة .

٨ — العلاقة بين السن والحالة الصحية :

انضح أن احتمال الصحة الجيدة بين التزلاء تحت ٣٣ سنة أكثر من بين التزلاء فوق ٣٢ سنة (واحتمال الصحة الضعيفة أو المتوسطة بين التزلاء تحت ٣٣ سنة) أقل منه بين التزلاء فوق ٣٢ سنة .

ويمكن تفسير ذلك منطقياً بأن الشبان والرجال صغار السن نسبياً (تحت ٣٣ سنة) يتمتعون عادة بحكم السن بلياقة بدنية وصحية جيدة أكثر من الشيوخ والرجال كبار السن نسبياً (فوق ٣٢ سنة) وأن معدل ذوى الصحة الضعيفة أو المتوسطة يقل عادة في فئة العمر الأولى عنه في فئة العمر الثانية .

ثالثاً : نتائج الاختبار الإحصائي والتحليل للعلاقة بين نوع الواقعة والعوامل الأخرى :

استعمل الاختبار الإحصائي كإداة لاختبار مدى أهمية العلاقة بين الواقعة الأخيرة التي ارتكبها التزلاء موضوع الدراسة وبين اثني عشر عاملاً من العوامل الخمسة عشر السابق ذكرها .

١ — العلاقة بين نوع الواقعة والوصف القانوني لها :

انضح من اختبار هذه العلاقة أن

أ — الوصف القانوني لجميع جرائم الإتجار في المخدرات والقتل والشروع فيه وتعاطي المخدرات هو جنائية — وليس ذلك بمستغرب إذ أن هذه الجرائم تعتبر عادة في القانون المصري جنائية .

ب — الوصف القانوني لأغلب جرائم الضرب بأنواعه وإحداث عاهة (وتقسيمها كالآتي : ٤٦ حالة لإحداث عاهة ، ١٨ ضرب أفضى إلى موت ، ٦ حالات ضرب جنحة) هو جنائية — وهذا يتمشى مع اعتياد اعتبار جرائم

إحداث عاهة والضرب المفضى إلى موت (وهى تكون معظم جرائم هذه المجموعة) جنائية فى القانون المصرى .

ح - الوصف القانونى لجرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء مسروقات كان جنحة فى عدد من الحالات أكثر مما هو متوقع نظرياً ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الجرائم تعتبر فى أكثر الأحيان جنحة فى القانون المصرى .

٢ - العلاقة بين نوع الواقعة والحكم الصادر فيها :

تبين من بحث هذه العلاقة أن :

١ - الحكم الصادر فى الأغلبية العظمى لجرائم الاتجار فى المخدرات هو الأشغال الشاقة المؤبدة - وهذا يتمشى مع نص القانون باعتبارها جنائية يعاقب مرتكبها بهذه العقوبة ^(٩) .

ب - الحكم الصادر فى أغلب جرائم القتل والشروع فيه هو الأشغال الشاقة بنوعها المؤبد والمؤقت - وهذا يتمشى أيضاً مع نص قانون العقوبات باعتبار تلك الجرائم جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة .

ح - الحكم الصادر فى ٥٠ ٪ من جرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء مسروقات هو الحبس والحبس بدل الغرامة وفى حوالى ٤٤ ٪ من هذه الجرائم هو الأشغال الشاقة المؤقتة - ويمكن تفسير ذلك بأن القانون المصرى يبيناً يعتبر جرائم السرقة فى كثير من الأحيان جنحة عقوبتها الحبس ، يعتبرها جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة إذا اقترنت بظروف مشددة كالإكراه وحمل السلاح وظروف الليل والتعدد مما يبدو متوافراً لعدد كبير من مرتكبي هذه الجرائم بين النزلاء موضوع الدراسة .

د - الحكم الصادر فى معظم جرائم تعاطى المخدرات هو السجن وقد يفسر ذلك بأنه بالرغم من أن القانون يعتبر هذه الجريمة جنائية عقوبتها السجن والأشغال

(٩) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمال الاتجار فيها .

الشاقة يبدو أن القضاء يميل ويتجه إلى استعمال الرأفة نحو تعاطي المخدرات وبالتالي يزيد احتمال الحكم عليه بالسجن على احتمال الحكم عليه بالأشغال الشاقة .

هـ - الحكم بالسجن في جرائم الضرب بأنواعه وإحداث عاهة كان ظاهراً بين مرتكبي هذه الجريمة من التزلاء موضوع الدراسة بشكل أكثر مما هو متوقع نظرياً - وقد يرجع ذلك إلى اعتبار القانون جرائم إحداث عاهة والضرب المفضي إلى موت (وهي التي تكون معظم جرائم هذه المجموعة) جنائية .

٣ - العلاقة بين نوع الواقعة وبين مدة الحكم الصادر فيها :

اتضح من اختبار هذه العلاقة أن :

أ - الغالبية العظمى لجرائم الإتجار في المخدرات (جميع الحالات ما عدا اثنين) وغالبية جرائم القتل والشروع فيها كان الحكم الصادر فيها ١٠ سنوات فأكثر - وهذا متوقع منطقياً لأن هذه الجرائم في قانون العقوبات المصري تعتبر عادة جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لمدة تزيد عادة في جرائم الاتجار في المخدرات وفي أغلب جرائم القتل والشروع فيه عن ١٠ سنوات .

ب - الأحكام الأقل من ١٠ سنوات بالنسبة لجرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء مسروقات أكثر مما هو متوقع نظرياً والأحكام من ١٠ سنوات فما فوق أقل مما هو متوقع نظرياً وقد يرجع هذا إلى أن معظم هذه الجرائم في قانون العقوبات المصري تعتبر إما جنحة مدة الحكم فيها أقل من ٣ سنوات ، أو جنائية تكون مدة الحكم فيها غالباً أقل من ١٠ سنوات .

ج - أغلب الأحكام في جرائم تعاطي المخدرات (حوالي ٨٠٪) كانت من ٣ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات بينما لا يوجد في هذه الواقعة غير خمسة أحكام فقط من ١٤٦ حكماً في فئة المدة ١٠ سنوات فأكثر وقد يفسر ذلك بأن هذه الواقعة رغم كونها في القانون المصري جنائية مما يميز الحكم فيها بالسجن لمدة ١٠ سنوات أو أكثر فإن القضاء يتجه إلى تخفيف العقوبة فيها مما يبرر

ارتفاع الأحكام من ٣ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات .
 د - الغالبية العظمى للأحكام في جرائم الضرب بأنواعه وأحداث عاهه (٦٩ من ٧٠ حكماً) مدتها أقل من ١٠ سنوات وبصفة خاصة من ٣ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات وقد يرجع ذلك إلى أن أغلب هذه الجرائم (٦٤ من ٧٠) كان لإحداث عاهة (٤٦) وضرب أفضى إلى موت (١٨) مما يعتبر في القانون المصرى جنائية ويكون الحكم فيه عادة فوق ٣ سنوات وتحت ١٠ سنوات .

٤ - العلاقة بين نوع الواقعة وعدد السوابق :

اتضح من اختبار هذه العلاقة ما يأتى :

١ - زيادة من لديهم من سابقة إلى ٣ سوابق - وقلة من لديهم أكثر ٣ سوابق بين مرتكبى جرائم الاتجار في المخدرات عما هو متوقع نظرياً يمكن تفسير ذلك بأن العود متوقع في هذه الواقعة لأنها تأخذ صبغة مهنية أو احترافية ولكن هذا العود لا يتعدى أكثر من ٣ سوابق لأن الحكم في هذه الجريمة طبقاً للقانون المصرى طويل الأمد وبالتالي لا يتيسر العود فيها لأكثر من ٣ سوابق ويلاحظ .

ب - قلة من هم بدون سوابق وزيادة من لديهم أكثر من ٣ سوابق بين مرتكبى جرائم السرقة والشرع فيها وإخفاء مسروقات عما هو متوقع نظرياً ، وقد يرجع ذلك إلى إمكان تكرار العود في هذه الجرائم لأن مدة لحكم فيها تكون قصيرة عادة .

ج - زيادة من ليس لديهم سوابق وقلة من لديهم أكثر من ٣ سوابق بين مرتكبى جرائم القتل والشرع فيه عما هو متوقع نظرياً - وقد يرجع ذلك إلى طول مدة الحكم في هذه الجرائم من جهة وإلى أن الدافع إلى كثير من جرائم القتل يرجع إلى الأخذ بالثأر وبالتالي لا يتوقع ارتكابها أكثر من مرة أو مرتين على الأكثر .

د - زيادة من لديهم أكثر من ٣ سوابق بين مرتكبى جريمة تعاطى المخدرات عما هو متوقع نظرياً - وقد يفسر ذلك باتجاه القضاء إلى تخفيف

العقوبة في هذه الواقعة من جهة وإلى عامل الإدمان الذي قد يتمكن من متعاطي المخدرات من جهة أخرى .

٥ - العلاقة بين نوع الواقعة وبين السن :

ولقد سبق تقديم مضمون هذه العلاقة بالبند رقم ١ من الجزء الثاني للمختص بنتائج الدراسة .

٦ - العلاقة بين نوع الواقعة وبين الديانة :

اتضح أن احتمال ارتكاب المنحرفين المسيحيين لجرائم القتل والسرقة فيه أكثر من احتمال ارتكابهم لجرائم الاتجار في المخدرات وجرائم السرقة والسرقة فيها وإخفاء مسروقات - وليس لدينا تفسير معين لهذه الظاهرة إذ يستدعي ذلك دراسة وفهم أوسع للسلوك بصفة عامة والسلوك الإجرامي بصفة خاصة عند المسلمين والمسيحيين في الإقليم المصري مما لا يتيسر لدينا في الوقت الحاضر .

٧ - العلاقة بين نوع الواقعة وبين الحالة الزوجية :

تبين من بحث هذه العلاقة أن :

١ - معدل المتزوجين وكذا المطلقين والأرامل بين مرتكبي جريمة الاتجار أكثر مما هو متوقع نظرياً بالعكس بالنسبة للذين لم يتزوجوا ويبدو أن ذلك راجع إلى ما اتضح سابقاً من زيادة معدل كبار السن بين مرتكبي هذه الجريمة (فوق ٣٢ سنة) مما يتيح بحكم مرور الزمن فرصة أوسع للزواج والطلاق والتمرد واحتمال أقل لعدم الزواج إطلاقاً .

ب - معدل المتزوجين والمطلقين والأرامل بين مرتكبي جرائم السرقة والسرقة فيها وإخفاء مسروقات أقل مما هو متوقع نظرياً والعكس بالعكس بالنسبة للذين لم يتزوجوا - وقد يرجع ذلك إلى زيادة معدل صغار السن بين مرتكبي هذه الجرائم (تحت ٣٣ سنة) كما ظهر من قبل مما يؤدي إلى احتمال أكثر لعدم

التزوج واحتمال أقل للتزوج والتطليق والترمل .

ج - معدل المطلقين والأرامل بين مرتكبي جرائم القتل والشروع فيه أكثر مما هو متوقع نظرياً - وقد يفسر ذلك بما اتضح سابقاً من زيادة معدل كبار السن بين مرتكبي هذه الجرائم (فوق ٣٢ سنة) مما يتيح بحكم مرور الزمن فرصة أوسع للتطليق والترمل .

د - معدل المتزوجين بين مرتكبي جريمة تعاطي المخدرات أكثر مما هو متوقع نظرياً والعكس بالعكس بالنسبة للذين لم يتزوجوا - وقد يرجع ذلك إلى أن أغلبية التعاطي والإدمان عليها ترتبط إلى حد كبير بعامل مرور الزمن الذي يتوافر بصفة أوضح للمتزوجين كبار السن نسبياً عنه للذين لم يتزوجوا (صغار السن نسبياً) .

٨ - العلاقة بين نوع الواقعة وعدد الأشخاص المعولين :

اتضح من بحث هذه العلاقة ما يأتي :

١ - بالنسبة للنزلاء مرتكبي جرائم الإتهار في المخدرات وكذا جرائم القتل والشروع فيه لوحظ زيادة عدد من يعول ٣ أشخاص فأكثر وقلة عدد من يعول أقل من ٣ أشخاص أو لا يعول أحد عما هو متوقع نظرياً - وقد يرجع ذلك إلى ما اتضح سابقاً من احتمال زيادة عدد المتزوجين من جهة وكبار السن نسبياً (فوق ٣٢ سنة وخاصة فوق ٥٢ سنة) من جهة أخرى بين مرتكبي تلك الجرائم . فطبيعي كلما زادت نسبة كبار السن وزادت نسبة المتزوجين زاد احتمال إنجاب عدد أكبر من الأطفال وبالتالي يزيد عدد الأشخاص المعولين .

ب - لوحظ نفس الاتجاه السابق ولكن بصورة أخف بين مرتكبي جريمة تعاطي المخدرات ويمكن لإرجاع ذلك إلى نفس التغير السابق .

ج - بالنسبة لمرتكبي جرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء مسروقات لوحظ زيادة عدد من لا يعول أحداً أو من يعول أقل من ٣ أشخاص وقلة عدد من يعول ٣ أشخاص فأكثر عما هو متوقع نظرياً - ويمكن تفسير ذلك بما اتضح

من قبل من احتمال زيادة عدد الذين لم يتزوجوا من جهة وصغار السن نسبياً (تحت ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة) من جهة أخرى بين مرتكبي تلك الجرائم مما يقلل احتمال إنجاب الأطفال وبالتالي يؤدي إلى انعدام أو قلة عدد الأشخاص الممولين .

د - لوحظ نفس الاتجاه السابق بصورة أقل وضوحاً بين مرتكبي جرائم الضرب بأنواعه وإحداث عاهة - ويمكن إرجاع ذلك إلى ما سبق ظهوره من علاقة موجبة واضحة بين مرتكبي تلك الجرائم وصغار السن نسبياً . (تحت ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة) إذ كلما صغر السن قل احتمال تحمل عبء ومسئولية الآخرين مما يؤدي إلى زيادة عدد الأشخاص الممولين .

٩ - العلاقة بين نوع الواقعة وبين المهنة :

اتضح من بحث هذه العلاقة ما يأتي :

أ - لوحظ بين مرتكبي جرائم الاتجار في المخدرات وتعاطي المخدرات والسرقة والشروع فيها وإخفاء مسروقات قلة عدد الفلاحين (وهم يمثلون البيئة الريفية) وزيادة عدد العمال الفنيين وغير الفنيين والتجار والباعة (وهم يمثلون إلى حد كبير البيئة الحضرية) عما هو متوقع نظرياً - ويمكن إرجاع ذلك إلى أن نسبة هذه الجرائم في العادة أعلى في المدن منها في الريف .

ب - لوحظ بين مرتكبي جرائم القتل والشروع فيها والضرب بأنواعه وإحداث عاهة زيادة عدد الفلاحين وقلة عدد العمال الفنيين وغير الفنيين والتجار والباعة عما هو متوقع نظرياً - ويمكن تفسير ذلك بأن نسبة هذه الجرائم وهي تمثل الجرائم ضد النفس وجرائم الأخذ بالثأر إلى حد كبير تكون عادة أعلى في الريف منها في المدن .

١٠ - العلاقة بين نوع الواقعة والحالة التعليمية :

اتضح أن عدد غير الأميين من مرتكبي جميع الجرائم الواردة فيما عدا فئة

الجرائم الأخرى أقل مما هو متوقع نظرياً - بينما ظهر العكس بالنسبة للنزلاء مرتكبي الجرائم الأخرى حيث يزيد عدد غير الأميين عما هو متوقع نظرياً .

ويمكن تفسير ذلك بأن فئة الجرائم الأخرى تحوى كثيراً من أنواع الجرائم التي يمتثل زيادة نسبة غير الأميين بين مرتكبيها مثل جرائم الأمن والمبادئ الهدامة والاختلاس واستعمال القسوة والتبديد والتموين والتسعيبة والرشوة والنصب والاحتيال وإحراز أسلحة . ولا يعدو هذا كونه مجرد تفسير استنتاجي يحتاج إلى تأكيد وتعزيز بدراسة خاصة للعلاقة بين مرتكبي تلك الجرائم السابقة الذكر وبين حالتهم التعليمية .

١١ - العلاقة بين نوع الواقعة والحالة الصحية :

تبين من اختبار هذه العلاقة أن :

أ - عدد ذوى الصحة الضعيفة أو المتوسطة بين مرتكبي جرائم الاتجار في المخدرات والقتل والشروع فيه أكثر مما هو متوقع نظرياً - ويمكن لأرجاع ذلك إلى ما اتضح سابقاً من زيادة معدل كبار السن (فوق ٣٢ سنة وخاصة وفوق ٥٢ سنة) بين مرتكبي هذه الجرائم وبالتالي زيادة احتمال ضعف الصحة أو توسطها بين من هم في سن الكهولة أو الشيخوخة عنها بين من هم في سن الشباب (تحت ٣٣ سنة) .

ب - عدد ذوى الصحة الضعيفة أو المتوسطة بين مرتكبي جرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء مسروقات أقل مما هو متوقع نظرياً - ويمكن تفسير ذلك بما سبق ملاحظته من زيادة معدل صغار السن (تحت ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة) بين مرتكبي هذه الجرائم وبالتالي قلة احتمال ضعف الصحة أو توسطها بين من هم في سن الشباب عنها بين من هم في سن الكهولة أو الشيخوخة (فوق ٣٢ سنة) .

مستشار الإحالة

الدكتور أحمد فتحى سرور

مدرس القانون الجنائى بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

نظرة عامة إلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

صدر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية بقصد تبسيط الإجراءات وتحقيق سرعة الفصل فى القضايا وملافاة بعض العيوب التشريعية التى أظهرها التطبيق فى العمل . وكان أهم ما جاء به القانون الجديد هو استحداث نظام المستشار الفرد وإلغاء غرفة الاتهام مع استبدالها بمستشار الإحالة .

وقبل أن نتناول بالدراسة نظام مستشار الإحالة وفقاً للتعديل الجديد ، نلقى نظرة عامة على التعديلات الإجرائية الأخرى التى أتى بها القانون الجديد .

١ - رفع الدعوى الجنائية :

كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز لغیر النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط للجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . وقد أتى التعديل الجديد فقصر نطاق هذا النص على الجنائيات والجنح دون المخالفات تبسيطاً للإجراءات . وقد كانت بقية هذه الفقرة تنص على أنه إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ عقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً فى منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء بها إلا بناء على إذن النائب العام ، وعليه إن أمر بالتحقيق أن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به ، فجاء التعديل الجديد تبسيطاً

للإجراءات وخول النائب العام إذا ما رأى إجراء التحقيق في الموضوع سالف الذكر أن يندب لذلك أحد رؤساء النيابة العامة .

ونلاحظ أن الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ لإجراءات سالف الذكر لا تسرى إلا على الموظف العام بمعناه الدقيق (وهو ما عبرت عنه بالموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط) دون غيره من موظفي القطاع العام أو الطوائف التي اعتبرها قانون العقوبات في حكم الموظفين العموميين في باب الرشوة والاختلاس (المادة ١١ عقوبات) . ويجدر التنبيه إلى أن اتجاه التعديل الجديد لقانون العقوبات إلى تشديد العقاب على موظفي القطاع العام ممن لا يندرجون تحت حكم التعريف الدقيق للموظف العام ، يقتضى مساواتهم بالموظفين العموميين من حيث الحماية الإجرائية التي يوفرها لهم قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - في التحقيق الابتدائي :

أدخل القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أحكاماً جديدة على التحقيق الابتدائي فجمعها فيما يلي :

(أ) حذفت الفقرة الواردة بنص المادة ١٤٦ التي كانت تقضى بتخصيص جزء من الكفالة للوفاء بالمصاريف التي دفعها معجلاً للمدعى بالحقوق المدنية . وجاء بالمذكرة الإيضاحية تعليلاً لهذا الحذف ، أن الإفراج عن المتهم غير معلق على استطلاع رأى المدعى بالحقوق المدنية ، ولأن الكفالة هي حبس الثروة مقابل حبس الشخص في حين أن المصاريف المذكورة لا تنفذ بطريق الإكراه البدني مما ينتفى معه أن يعلق الإفراج عن المتهم على الوفاء بها . وقد استحدث التعديل الجديد فقرة أخيرة للمادة ١٤٦ مؤداها أنه إذا قدرت الكفالة بغير تخصيص ، اعتبرت ضماناً لقيام المتهم بواجب الحضور والواجبات الأخرى التي تفرض عليه وعدم التهرب من التنفيذ .

(ب) اقتصر القانون قبل التعديل الجديد على معالجة حكم مراقبة المكالمات التليفونية بواسطة قاضي التحقيق . أما بالنسبة إلى النيابة العامة فقد اقتصرَت المادة

٢٠٦ على بيان حكم ضبط الخطابات والرسائل المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩١ . وذهبت محكمة النقض إلى أن مدلول كلمتي الخطابات والرسائل المشار إليها في المادة ٢٠٦ يتسع في ذاته لشمول المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية لاتحادهما في الجوهر وإن اختلفا في الشكل^(١) . والواقع من الأمر أن هذا التفسير لم يكن لينتف مع حكم القانون ، ذلك أن المادة ٢٠٦ أحتالت في تحديد المقصود بالرسائل إلى الفقرة الثانية من المادة ٩١ التي كانت تعالج حالة الأوراق والأسلحة والآلات ، وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج منها أو وقعت عليه ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، دون أن يمتد إلى الرسائل . هذا إلى أن المادة ٩٥ قد عاجلت حكم ضبط المكالمات التليفونية ولا يعقل أن ينصرف مدلول المادة ٩١ أيضاً إلى هذه المكالمات .

ولم يكن القانون قبل تعديله يعالج حكم مراقبة المحادثات اللاسلكية ، كما كانت المادة ٩٧ من هذا القانون تخول قاضي التحقيق وحده سلطة الاطلاع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة . وكانت المادة ٩٧ المذكورة على ما تتضمنه من ضمان أكيد لحرمة الحق في سرية المراسلات لا تتلاءم ولا تتفق مع طبيعة إجراء التفتيش ذاته ، ذلك أن تخويل النيابة العامة سلطة ضبط الخطابات والرسائل وغيرها من الأوراق يقتضي حتماً اطلاعها على هذه الأوراق لمعرفة ما يجدر ضبطه منها لتعلقه بالجريمة موضوع التحقيق . لذا كان من المنطق تخويل النيابة العامة سلطة الاطلاع على الأوراق التي تملك سلطة ضبطها ، وإلا كانت هذه السلطة عبثاً لا جدوى منه .

وقد جاءت المادة ٢٠٦ المعدلة فتلافت كل هذه العيوب بما نصت عليه من أنه : لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة . ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات ، وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية ، متى

(١) نقض ١٢ فبراير ١٩٦٢ الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ ق لم ينشر بعد .

كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة .

ويشترط لاتخاذ أى من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على إذن بذلك من القاضى الجزئى . ويصدر القاضى هذا الإذن بعد اطلاعه على الأوراق وسماعه ، إن رأى لزوماً لذلك ، أقوال من يراد تفتيشه أو تفتيش منزله أو ضبط الخطابات والرسائل والأوراق لديه ، أو مراقبة المحادثات المتعلقة به .

وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة على أن يتم هذا إن أمكن ، بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة إليه ، وتدوين ملاحظاتهم عليها . ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائزاً لها أو من كانت مرسلة إليه . ويلاحظ أن الفقرة الأخيرة من حكم المادة ٢٠٦ المعدلة كانت تقتضى حذف كلمة (وحده) الواردة فى المادة ٩٧ بشأن سلطة قاضى التحقيق فى الاطلاع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة .

(ج) من أهم ما جاء به التعديل الجديد لإلغاء المادة ٢٠٨ مكرر التى كانت تخول النيابة العامة سلطة عدم التقيد ببعض مواد قانون الإجراءات الجنائية عند تحقيق الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثالث مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، باعتبار أن قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يتضمن القواعد الإجرائية العامة ذات الصفة المستقرة . أما غير ذلك من قواعد خاصة وضعت لمجابهة ظروف معينة فوضعها قانون استثنائى خاص^(١) . وقد عدلت المادة ٢١٤ بدورها بما يحقق المعنى المستفاد من إلغاء المادة ٢٠٨ مكرر المذكورة كما سنبين فيما بعد .

٣- فى أوامر سلطة التحقيق :

استحدثت التعديل الجديد أحكاماً هامة بشأن الأوامر التى تصدرها سلطة التحقيق ، كما يبين فيما يلى :

(١) أوجب القانون أن تشتمل الأوامر التى تصدرها سلطة التحقيق بأن

(١) أنظر المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢

لا وجه لإقامة الدعوى على الأسباب التى بنيت عليها (المادة ١٥٤ / ٢ إجراءات بالنسبة إلى قاضى التحقيق والمادة ٢٠٩ / ٢ إجراءات بالنسبة إلى النيابة العامة) . ولا شك أن من شأن هذا التعديل توفير الضمان الكافى لجدية الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، وخاصة أن هذا الأمر يؤدى إلى انقضاء الدعوى الجنائية ما لم تظهر دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لتقادم هذه الدعوى .

وقد جرت محكمة النقض على أن تستشف من خلو الأمر فى ظروف معينه من بيان الأسباب التى دفعت إلى إصداره ، أن النية لم تر التصرف فى التحقيق على النحو الذى يعنيه الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى^(١) .

وسوف نعرض إلى أهمية هذا التسبيب وأثر تخلفه عند دراسة الأمر بعدم وجود وجه الصادر من مستشار الإحالة .

(ب) أوجب التعديل الجديد إعلان أوامر سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية للمدعى بالحقوق المدنية أو لورثته جملة فى محل إقامته حسب الأحوال (المادتان ١٥٤ / ٢ و ٢٠٩ / ٢ إجراءات) .

(ج) اقتصر حق النيابة العامة فى استئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق بالإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطياً على الجنائيات وحدها لأهميتها بعد أن كان يمتد إلى جميع الجرائم . (المادة ١٦٤ / ٢ إجراءات) .

وجاء القانون الجديد فحول للنيابة العامة حق استئناف الأوامر المماثلة الصادرة من القاضى الجزئى (المادة ٢٠٥ إجراءات) .

(د) وحد القانون الجديد ميعاد استئناف أوامر قاضى التحقيق فأصبح

(١) قضت محكمة النقض بأنه إذا كان وكيل النيابة حين إصداره بحفظ الشكوى المقتضى من المدعى بالحقوق المدنية لم يكون لأمره أسباباً قانونية ولا موضوعية ، بل اكتفى بالتأشير على المحضر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الادارية وحفظها وذلك بوصف ان المادة هى نزاع على ملكية سيارة ، وإشارة بفهم الشاكى برفع دعوى مدنية واللتن فى عقد البيع بالتزوير إذا شاء ، فإن ذلك يعنى أن النيابة رأت عدم البت فى الشكوى بوصفها سلطة تحقيق ، بل تركت الأمر للمدعى بالحقوق المدنية يتولاه بنفسه متى شاء (نقض أول فبراير ١٩٥٥ مجموعة الأحكام ص ٦ رقم ١٦١ ص ٤٨٥ ، ٢٧ مايو ١٩٥٨ ص ٩ رقم ١٤٧ ص ٥٧٥) .

عشرة أيام بالنسبة إلى جميع الخصوم بما في ذلك النائب العام . هذا فيما عدا استئناف الأمر الصادر بالإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً في جناية فقد أصبح أربعاً وعشرين ساعة ، حتى لا يتعطل تنفيذ أمر الإفراج مدة طويلة بغير مبرر^(١) (المادة ١٦٦) .

ويلاحظ أن استئناف الأمر بالإفراج المؤقت الصادر من القاضي الجزئي ينخفض أيضاً لهذا الميعاد القصير تطبيقاً للمادة ٢٠٥ التي أحالت إلى المادة ١٦٦ المذكورة وغيرها . وضماناً لمصلحة المتهم في ألا يستمر حبسه مدة طويلة على الرغم من تقرير الإفراج عنه جاءت المادة ٣/١٦٨ المعدلة فنصت على وجوب الفصل في الاستئناف في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ التقرير وإلا تعين تنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بالإفراج فوراً (المادة ١٦٨) .

٤ - في المحاكمة :

استحدث القانون الجديد أحكاماً هامة في مرحلة المحاكمة هي :

(١) استحداث نظام المستشار الفرد هو، أهم ما جاء به القانون الجديد في هذا الشأن ، إذ نصت المادة ٣٦٦ لإجراءات المعدلة^(٢) على أن تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد عند الفصل في جنايات العود (المادة ٥١ عقوبات) والضرب المفضى إلى عاهة مستديمة (المادة ٢٤٠ عقوبات) وإحراز الأسلحة وحيازتها (القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له) . وقد كان من الأفضل في رأينا لو أن اختصاص المستشار الفرد امتد أيضاً إلى الجنح التي تقع بوساطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - عدا الجنح المضرة بأفراد الناس - والتي خول القانون سلطة نظرها لمحكمة الجنايات (المادة ٢١٤ إجراءات) نظراً إلى أن الضمانة التي تكمن في شخصية المستشار الفرد تكفي لإحالة هذه الجنح الهامة إليه .

وقد كان الهدف من هذا النظام هو تبسيط الإجراءات والتوصل إلى محاكمة

(١) انظر المذكرة الايضاحية لقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

(٢) والمادة الثانية من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية .

سريعة. وضماناً لحسن سير القضاء نص على أن يكون المستشار الفرد من بين رؤساء الدوائر حتى تتوافر لديه الخبرة التامة وجميع عناصر التقدير. كما نص على أن يكون الحد الأقصى لعقوبة السجن أو الأشغال الشاقة التي يجوز الحكم بها خمس سنين^(١)، فإذا رأى المستشار الفرد أن ظروف الجناية تستوجب الحكم بما يجاوز ذلك أو أنها ليست من الجنايات التي يختص بنظرها أو مرتبطة ارتباطاً غير قابل للتجزئة بجناية ليست من اختصاصه أحالها إلى محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين التي يتعين عليها في هذه الأحوال أن تفصل فيها. ومن ناحية أخرى فإنه إذا تبين لمحكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين أن الواقعة المحالة إليها من سلطة التحقيق كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة جناية من الجنايات التي يختص المستشار الفرد بنظرها جاز لها أن تحيلها إليه أو أن تفصل فيها.

ويلاحظ أنه إذا حدث تنازع في الاختصاص بين محكمة الجنايات المشكلة من المستشار الفرد ومحكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين، فإن التنازع يعتبر قائماً بين محكمتين من محاكم الجنايات، ويرفع طلب تعيين المحكمة المختصة إلى محكمة النقض (المادة ٢٢٧ إجراءات).

(ب) أصبح رئيس محكمة الاستئناف هو المختص بتحديد الدور الذي تنظر فيه القضية أمام محكمة الجنايات (المادة ٣٧٨ / ١ معدلة) بعد أن كان من سلطة رئيس محكمة الجنايات. وعلة هذا التعديل أن رئيس محكمة الاستئناف هو الأدرى بحالة العمل في المحكمة وأقدر من سواه على حسن توزيع القضايا على دوائر المحكمة المختلفة وأدوارها المتعددة وحتى يتوحد بذلك ميزان التوزيع بالنسبة للقضايا نوعاً وكماً^(٢).

(ج) أضيفت إلى المادة ٣٧٨ فقرة ثانية توجب أن يكون التأجيل ليوم معين سواء في ذات الدور أو في دور مقبل.

(١) نصت المادة ٢ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٢ بتعديل قانون السلطة القضائية على أنه لا يجوز للمستشار الفرد الحكم بعقوبة تزيد على خمس سنوات، دون أن تبين نوع هذه العقوبة، إلا أن ما نصت عليه المادة ٣٦٦ إجراءات مدلة يكمل هذا النقص.

(٢) المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢.

(د) كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٢٣ / إجراءات توجب وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . وقد عدلت هذه الفقرة بحيث أصبحت سلطة المحكمة في وقف الدعوى الجنائية جوازياً في هذه الحالة . وعلة هذا التعديل كما بينت المذكرة الإيضاحية هو توحيد جهات القضاء . ونحن لا نؤيد هذا التعديل ، ذلك أن مسائل الأحوال الشخصية تحتاج إلى بحث دقيق قد لا يتفرغ له القاضى الجنائى ، فضلاً عن أن توحيد جهات القضاء لا يحول دون تعدد جهات الاختصاص كما أنه لم يحل دون تخصص بعض القضاة إلى حد كبير في قضاء الأحوال الشخصية . وتبدو خطورة هذا النص عند تطبيق قاعدة حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدني ، ذلك أن مسألة الأحوال الشخصية التى يفصل فيها القاضى الجنائى كمقدمة ضرورية للفصل في الدعوى الجنائية تصبح حجة أمام قضاء الأحوال الشخصية . وإذا كانت المادة ٢٦٢ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية الألمانى تجيز للمحكمة الجنائية أن تفصل في مسائل الأحوال الشخصية ، فإنه يجب أن لا نفعل أن القانون الألمانى لا يسلم بمبدأ حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدني .

(هـ) عدلت المادة ٣١٢ / ٢ إجراءات التى تقرر بطلان الحكم إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه بحيث لا يلحق البطلان الحكم القاضى ببراءة المتهم حتى لا يضار بسبب لا دخل له فيه^(١) . على أنه يجب أن يلاحظ أن نطاق هذا التعديل يقتصر على حالة تجاوز ميعاد الثلاثين المحددة لكتابة أسباب الحكم دون حالة الإغفال التام للأسباب . ففى هذه الحالة الأخيرة يعتبر الحكم الصادر بالبراءة باطلاً لتخلف شكل جوهري هو الأسباب .

(و) عدلت المادة ٣٤٢ إجراءات بما يجعل إخلاء سبيل المتهم الذى صدر بشأنه أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو حكم بالبراءة بسبب عاهة في عقله ، من

(١) وكنتيجة لذلك نصت المادة ٣٤ / ٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ على أنه إذا كان الحكم صادراً بالبراءة وحصل الطعن على شهادة بعدم إيداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلائته بإيداع الحكم قلم الكتاب .

اختصاص الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم وذلك بعد الاطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة وإجراء اللازم للتثبت من أن المتهم قد عاد إلى رشده. (ز) عدلت المادة ٣٨١ إجراءات بأن أصبح الإجماع شرطاً واجباً في حالة الحكم بالإعدام . وتطبيقاً لهذا الحكم المستحدث يتعين على المحكمة أن تنص في حكمها على أن الإعدام قد صدر بإجماع الآراء ، بحيث إذا ما أغفلت هذا النص كان ذلك دليلاً حاسماً على عدم توافر الإجماع ، وعلى أن الحكم قد صدر من أغلبية أعضاء المحكمة الذين لا يملكون سلطة الحكم بالإعدام ، مما يعيب الحكم بالخطأ في القانون ويتعين نقضه . ولا يجوز في هذه الحالة إعادة القضية إلى محكمة الموضوع لنظرها من جديد نظراً إلى أن هذه المحكمة قد فصلت فيها وأفصحت أغليبتها عن قرارها بالحكم بأقصى العقوبة ، مما يتعين معه تصحيح هذا الحكم بالقضاء بأقصى العقوبة التي تملك أغلبية المحكمة الحكم بها . وبهي الأشغال الشاقة المؤبدة . وفي قضاء محكمة النقض المستقر بشأن إجماع قضاة المحكمة الاستئنافية عند إلغاء البراءة أو تشديد العقوبة ، ما يعين على تفسير النص الجديد للمادة ٣٨١ إجراءات المذكورة .

٥ - في طرق الطعن :

أتى القانون الجديد بتعديلات في باب الاستئناف وإعادة النظر كما يلي :

(١) أطلقت المادة ٤٠٢ المعدلة حق الاستئناف في الجناح وقضت على القيود التي كانت تنص عليها المادة القديمة بالنسبة إلى استئناف المتهم والنيابة العامة وقد لوحظ في هذا التعديل تحقيق العدالة ، ولما كان يترتب على نهائية بعض الأحكام الصادرة بالغرامة من آثار خطيرة تمس كيان الشخص وشرفه بما يؤثر أحياناً على مستقبله ، فضلاً عن أن إطلاق حق الاستئناف في الجناح من شأنه أن يقلل من حالات المعارضة في الأحكام الحضورية اعتباراً في بعض صورها^(١) .

ويلاحظ أن الوضع بالنسبة إلى المخالفات بقي على ما هو عليه بالنظر إلى أنه

(١) انظر المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

لا يتوافر فيها الاعتبارات التي روعيت عند إطلاق حق الاستئناف .

(ب) منعاً من إساءة استعمال حق الاستئناف عدلت الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ بما يجيز للمحكمة الحكم على المستأنف — عدا النيابة العامة — بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات إذا خسر استئنافه لسبب يتعلق بالشكل أو الموضوع .

(ح) عدلت المادة ٤٤٣ لإجراءات فنصت صراحة على عدم جواز الطعن بأي وجه في القرار الصادر من النائب العام أو في الأمر الصادر من اللجنة المختصة بنظر طلب إعادة النظر ، في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ ، وذلك تقنياً لما قضت به محكمة النقض في هذا الشأن .

سلطة الإحالة بين الإلغاء والإبقاء :

تعرضت سلطة الإحالة للإلغاء في القانون الجديد ، بمناسبة الحديث عن غرفة الاتهام التي كانت تنهض بوظيفة الإحالة والتفكير في إلغائها . وقد ذهب رأى إلى إلغاء سلطة الإحالة بمثلة في هذه الغرفة وتخويل النيابة العامة سلطة إحالة الجنايات مباشرة إلى محكمة الجنايات دون أن تمر بمرحلة الإحالة وذلك للأسباب الآتية (١) :

١ — ثبت عملاً أن هذه الغرفة لم تؤد الغاية من إنشائها ، فقد دلت الإحصاءات على أن عدد الجنايات التي قررت غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فيها لم يزد على ٢,٦ ٪ بالنسبة إلى مجموع عدد القضايا التي فصلت فيها وهي نسبة ضئيلة جداً ولا ضير من عرض هذه القلة من القضايا على محكمة الجنايات لتفصل فيها بعد تحقيق كامل تجريه يكشف عن حقيقة ظروفها ويهديها إلى الحكم الصحيح .

٢ — إن حكماً بالبراءة يصدر من محكمة الجنايات بعد تحقيق تجريه محكمة الجنايات أفضل وأولى بالاحترام من قرار بعدم وجود وجه تصدره غرفة الاتهام بغير تحقيق . ولن يضير المتهم أن تقدم قضية إلى محكمة الجنايات ويحصل على حكم بالبراءة منها . وإجراء هذا التحقيق قبل الحكم فيه ضماناً للمعنى عليه

(١) أنظر الأعمال التحضيرية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . (محضر جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٦٢) .

وباقى الخصوم . ومن واجب الشارع أن يوفر الضمانات للخصوم جميعاً .

٣ - ثبت عملاً أن كثيراً من القضايا التي أحالتها غرف الاتهام إلى محاكم الجنايات صدرت فيها أحكام بالبراءة مما يفيد أن غرف الاتهام تهيب التقرير بعدم وجود وجه من واقع الأوراق وتؤثر ترك القضية لمحكمة الجنايات لتفصل فيها بعد التحقيق وسماع الشهود بمعرفتها . وإذا كان الشارع قد أجاز لغرفة الاتهام لإجراء تحقيق تكميلي إلا أن العمل أثبت أن غرف الاتهام قل أن تأمر بإجراء هذا التحقيق . ولو أن هذه القضايا قدمت لمحكمة الجنايات مباشرة لفصلت فيها بسرعة إذ أننا سنوفر عندئذ الفترة التي تكون فيها القضية في حوزة غرفة الاتهام وهي تبلغ حوالى سنة في المتوسط . هذا إن لم يطعن في قرار الغرفة بطريق النقض المخطأ في تطبيق القانون وقد تستغرق مرحلة الطعن هذه سنة أخرى .

٤ - إن المادة ٢١٤ من القانون تجيز للنياية العامة لإحالة الجنايات المتعلقة بأمن الدولة من جهتي الداخل والخارج وجنايات الرشوة والاختلاس والسلاح والجنايات الأخرى المرتبطة بجنايات السلاح ارتباطاً لا يقبل التجزئة كجرائم القتل والسرقة والإتلاف التي ترتكب بواسطة استعمال السلاح إلى محكمة الجنايات مباشرة ، ولأنه لوضع غريب أن تحال هذه الجنايات الخطيرة إلى محكمة الجنايات مباشرة بينما تقدم الجنايات الأخرى البسيطة كجرائم السرقة بالعود والعاهات المستديمة إلى غرفة الاتهام .

٥ - لما كانت الفائدة من وجود غرفة الاتهام ضئيلة ولا تتناسب مع ما يترتب عليها من تأخير الفصل في القضايا فلأنها تكون عديمة الجدوى ويتعين إلغاؤها ولا سيما أن الباب ما زال مفتوحاً أمام المتهم لإثبات براءته أمام محكمة الجنايات . ومن المعلوم أن بعض التشريعات الأجنبية تجيز إحالة الجنايات كلها أو بعضها إلى محكمة الجنايات مباشرة دون أن تمر بمرحلة الإحالة .

وذهب الرأي الثانى إلى الإبقاء على مرحلة الإحالة في مواد الجنايات على أن يتولاها مستشار يسمى « مستشار الإحالة » للأسياب الآتية ^(١) :

١ - أن نظام غرفة الاتهام أو غرفة المشورة أو قضاء الإحالة - أيا كان

الاسم - جوهره وجود قاض يراجع التحقيق ويقدر ما إذا كان فيه ما يكفي لتقديم مواطن إلى أخطر وأكبر محكمة جنائية .

فهذا الجهاز أيا كان الاسم الذى يطلق عليه - قطعة أساسية فى النظام الجنائى - لأنه من جهة جزء جوهرى من معنى محكمة الجنائيات - ومن جهة أخرى جزء جوهرى من معنى التحقيق القضائى .

أما كونه جزءاً جوهرياً من معنى محكمة الجنائيات - فذلك يرجع إلى طبيعة هذه المحكمة وكون قضائها لا معقب عليه موضوعاً بالرغم من أنه يتناول الحياة والحرية جميعاً ، ولأن مصير أى مواطن رهن برأى أعضائها أو أغليبتهم - ولذلك رأت تشريعات جميع الدول المتعدنية أن لا يتعرض المواطن لمحنة المحاكمة أمام هذه المحكمة الخطيرة - إلا بعد أن يقرر قاض أو أكثر أنه قد قام ضده من الأدلة ما يكتفى لتعريضه لهذه المحنة الذى لا يكابر أحد فى جسامتها فى أى بلد متمدين يحترم حرية المواطنين .

يضاف إلى هذا أن فاعلية محكمة الجنائيات تتوقف على تهييب الناس من هذه المحكمة . وتضعف هذه الهيبة إذا قدم إليها الأشخاص بغير تدقيق - فازدحمت بالقضايا على غير طائل - وهان على الأفراد أمر المثل أمامها . ولذلك كان دور القاضى أو القضاة الذين يتولون عملية التصفية والإحالة على محكمة الجنائيات دوراً أساسياً فى المحافظة على هيبة ومكانة محكمة الجنائيات وهو دور معترف به فى تشريعات البلاد المتعدنية جميعاً .

أما كون هذا الجهاز جزءاً من معنى التحقيق القضائى ، فلأن الأصل فى تشريعنا وفى كل تشريعات البلاد المتعدنية ، أن يقوم بالتحقيق الجنائى فى الجرائم الخطيرة قاض ، وأن يتصرف فيه قاض أو قضاة . ذلك أن حاجة المواطنين إلى رقابة القاضى على تحصيل الدليل وتلقيه لازمة كمحاجتهم إلى قيام القاضى على تقدير الدليل عند الحكم فى موضوع القضية .

وإذا كان المشرع فى بلدنا ، لظروف خاصة بنا ، قد عهد بالتحقيق إلى

النيابة في مواد الجنائيات فإنه أوجب عرض الجنائية على درجتين. وحين ألغى المشرع نظام نظر الجنائيات على درجتين في سنة ١٩٠٥ أوجد مع محكمة الجنائيات قاضى الإحالة وغرفة المشورة باعتبارها درجة ثانية لهذا القاضى وخول هذه الغرفة سلطة الفصل في التظلم من قرارات قاضى الإحالة موضوعاً وفي الوقت نفسه سلطة الإشراف على التحقيق واستكمال والتصدى له .

فإعطاء النيابة سلطة قاضى التحقيق كان مبرره أنه حل على وسط يخفف من وقعه أن التصرف في التحقيق الذى تجريه النيابة العامة في الجرائم الخطيرة باق للقاضى أو للقضاة الذين عهد إليهم القانون بسلطة الإحالة .

٢ - لا يجوز الحكم على قطعة أساسية في النظام الجنائى على أساس نسبة معينة تبرزها الإحصاءات وكما لا يتصور أن يتقرر مصير محكمة النقض على أساس نسبة ما تنقضه من الأحكام لا يجوز أن يتقرر مصير غرفة الاتهام أو الإحالة - أيا كان اسمها - على نسبة ما تقر به بأن لا وجه .
على أن الاستدلال بالإحصاء في حالتنا غير منتج لما يأتى :

(أ) إن هذا الإحصاء لا يدل على انعدام الحاجة إلى مصفاة تصفى القضايا في طريق سيرها من رئاسة النيابة إلى محكمة الجنائيات إذ أن نسبة كبيرة مما يقدم لمحكمة الجنائيات من القضايا ما كان يصح تقديمه . وإنما تدل هذه الإحصاءات على أن المصفاة بوضعها الحالى واسعة العيون ، فالحاجة إلى هذه المصفاة قائمة وغاية الأمر أنها يجب أن تكون مصفاة ضيقة العيون .

(ب) إن ما يلاحظ على غرفة الاتهام بتشكيلها الحالى ليس سببه عيب الجهاز القانونى وإنما سببه أن قضاة الغرفة يناطون بعملها بالإضافة على عمل أصلى آخر مرهق في ذاته فهم يعطونها فضلا ضئيلة من نشاطهم الذى يستهلكه عملهم الأصلى .

ومن المعتقد أن عمل قضاة غرفة الاتهام لم يكن يتعرض لأية رقابة جدية من هيئة التفتيش القضائى ولا يدخل بصورة جدية في رصيد القاضى العام عند تقدير أعماله والحكم على كفايته . فنحن في الحقيقة حيال جهاز يتطلب الإصلاح

ولا يمكن الاستغناء عنه أو إلغاؤه وسبيل إصلاحه أن يقوم بعمل غرفة الاتهام قاض له تجربته ومكانته وأن يتفرغ لعملها بصفة أصلية ولا يشغل بعمل آخر من شأنه أن يجعل عمله الأصلي شكلياً أو سورياً .

وقد انتصر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لهذا الرأي الأخير فأثر الإبقاء على مرحلة الإحالة ، محتفظاً للنظام الإجرائي الجنائي بضمانة من أهم الضمانات التي يعتمد عليها . وتبدو أهمية هذه الضمانة بوجه خاص في قانوننا الذي خول النيابة العامة سلطة التحقيق بحسب الأصل ، إذ يتعين والأمر كذلك توافر رقيب قضائي يراجع النيابة العامة في إجراءاتها وتقديرها وتصرفها . وقد اكتمل هذا الضمان وأنتج أثره بإلغاء المادة ٢١٤ التي كانت تحول النيابة العامة سلطة الإحالة إلى محكمة الجنائيات مباشرة في بعض الجنائيات الهامة . بل إن بعض القوانين التي تجعل التحقيق من اختصاص القضاء لم تتردد في الإبقاء على مرحلة الإحالة تهيمن عليها هيئة قضائية محايدة ، كقانون الإجراءات الجنائية الفرنسي وقانون الإجراءات الجنائية اليوغسلافي الصادر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣^(١) .

على أننا نجد قانون الإجراءات الجنائية الألماني يستعيز عن مرحلة الإحالة بنظام آخر مؤداه أن سلطة الاتهام تحيل القضية بعد تحقيقها بمقتضى قرار الاتهام (The charge sheet) إلى محكمة الموضوع لكي تقرر افتتاح إجراءات المحاكمة (Order Opening Proceeding) أو إيقاف الاستمرار في الاتهام (انظر المواد من ١٩٨ إلى ٢٠٤) . ويعيب هذا النظام أن محكمة الموضوع هي بذاتها التي تقرر ما إذا كانت أدلة الاتهام تبرر افتتاح إجراءات المحاكمة أو أنها على العكس لا تكفي . بحيث يتعين معها إيقاف الاستمرار في الاتهام ، فالمحكمة بذلك تجمع بين سلطتي الإحالة والقضاء ، وهما سلطتان متعارضتان لا يجوز الجمع بينهما

(١) Vladimir Bayer, Le droit pénal, l'organisation et la procédure pénale dans la Yougoslavie Nouvelle. Revue de droit pénal et de Criminologie, Bruxelles, 1958.

وقد كانت النيابة وحدها هي صاحبة الاختصاص بالتحقيق والإحالة وفقاً للقانون اليوغسلافي الصادر سنة ١٩٤٨ .

تحقيقاً للعدالة^(١). ذلك أن المحكمة حين تقرر افتتاح إجراءات المحاكمة تكون فكرة معينة عن القضية فلا يجوز بعدها الاطمئنان إلى حيلتها عند الفصل فيها .

كما أن قانون الإجراءات الجنائية الياباني (الصادر سنة ١٩٤٨ والمعدل حتى سنة ١٩٥٨) لم يأخذ بمرحلة الإحالة بل خول جهة الاتهام سلطة رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى القضاء في جميع الأحوال (انظر المادتين ٢٤٧ ، ٢٧١) كما خول جهة الاتهام سلطة مباشرة إجراءات التحقيق الابتدائي، مع استثناء بعض الإجراءات الهامة كالقبض والتفتيش والحبس الاحتياطي إذا أوجب عليها الرجوع إلى القاضي في هذه الأحوال (انظر المادتين ٢٠٥ ، ٢١٨) .

وفي الـ Common law يحال المتهم إلى المحاكمة بأحد لإجراءين : الإخطار Information أو الاتهام Indictment وتختص هيئة الاتهام بمباشرة الإجراء الأول في الجرائم العادية ، أما الإجراء الثاني فتختص به هيئة مستقلة تسمى بهيئة المحلفين الكبرى^(٢) (Grand jury) وتبشره في الجرائم الهامة . وفي هذه الهيئة يكمن ضمان إجرائي هام يضمن جدية الاتهام وعدم التعسف في مباشرته^(٣) .

تشكيل سلطة الإحالة : طبقاً للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ يتولى قضاء الإحالة في دائرة كل محكمة ابتدائية ، مستشار أو أكثر تعينه الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية في مبدأ كل سنة قضائية (المادة ١٧٠ إجراءات) . وقد نصت المادة ١٧٠ المذكورة على وجوب مراعاة البند الأول من المادة ٣٦٧ الذي نص على أنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنائيات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف .

(١) وهذا المعنى أشار تقرير اللجنة الثالثة للمؤتمر الدولي للقهاء المنعقد في نيودلهي سنة ١٩٥٩ لبحث قاعدة الشرعية في المجمع الحر .

(٢) ويجب أن يصدر قرار الاتهام عن ١٢ حلفاً على الأقل .

(٣) Moreland, Modern Criminal Procedure, 1959, p. 199-205 .

ولا شك أنه في اختيار مستشار يتولى قضاء الإحالة ، فيه ما يضمن جدية الرقابة على أعمال رئيس النيابة الذي يرفع الدعاوى في الجنايات ، بما يتميز به عنه من أقدمية وخبرة . هذا إلى أنه يخفف من حدة عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات ومن تخويل المستشار الفرد سلطة الحكم في بعض الجنايات . فمستشار الإحالة بما يملكه من سلطة الإحالة يقدر الأدلة التي تبرر عرض القضية على قضاء الحكم مما يخفف من وطأة نهائية الحكم الصادر من محكمة الجنايات فيما يتعلق بالموضوع .

على أن مستشار الإحالة وفقاً للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لم يرث جميع اختصاصات غرفة الاتهام الملغاة بل انتزعت منه بعض الاختصاصات وحولت إلى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، إلا إذا كان الذي تولى التحقيق مستشاراً عملاً بالمادة ٦٥ ، فتكون لمستشار الإحالة جميع الاختصاصات المخولة في القانون لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ولستشار الإحالة (المادة ١٧٠ / ٣ إجراءات) .

وقد أوجب القانون سماع أقوال النيابة العامة قبل إصدار أوامره (المادة ١٧٣) إلا أن هذا الإجراء لا يحتم ضرورة حضورها في جميع جلسات مستشار الإحالة فقد اقتضت المادة ٢٦٩ على النص على وجوب حضور أحد أعضاء النيابة العامة لجلسات المحاكم الجنائية دون أن تنص على مثل هذا الحكم بالنسبة إلى جلسات مستشار الإحالة^(١) .

اختصاص محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة : خول القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بعض الاختصاصات التي كانت من نصيب غرفة الاتهام باعتبارها درجة ثانية لقضاء التحقيق وهي :

(١) قضت محكمة النقض الفرنسية بأن النيابة العامة أن تغيب جلسة التعلق بقرار غرفة الاتهام .

١ - مد الحبس الاحتياطي .

(أ) إذا لم ينته التحقيق ورأت سلطة التحقيق مد الحبس الاحتياطي زيادة على المدة المئوية للقبض (خمس وأربعين يوماً) وجب قبل انقضاء المدة المذكورة إحالة الأوراق إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمرها بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة . (المادة ١٤٣ معدلة) .

وقد كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٤٣ قبل تعديلها تخول غرفة الانعام عند الأمر بمد الحبس الاحتياطي أن تحدد لسلطة التحقيق أجلاً لإتمام التحقيق فإذا لم يتم التحقيق في هذا الأجل وجب عرض الأوراق عليها في نهاية هذا الأجل ، ولها في هذه الحالة أن تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو إحالتها إلى المحكمة المختصة أو باستمرار التحقيق مع حبس المتهم أو الإفراج عنه ، ثم جاء القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فحذف هذه الفقرة نظراً إلى أنه لم يخول محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة سلطة التصرف في التحقيق بالإحالة أو بإصدار أمر بأن لا وجه . والواقع من الأمر أن لمحكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إذا تخوفت من إطالة التحقيق دون مبرر أن تقتصر على مد الحبس الاحتياطي مدة تقل عن خمسة وأربعين يوماً ، لأن من يملك الأكثر يملك الأقل . فإذا رأت أن التحقيق لم يتم حتى نهاية الحبس الاحتياطي لها أن تفرج عن المتهم أو تقرر حبسه حسباً تقتضي مصلحة التحقيق . هذا وقد استبدل النص الجديد للمادة ١٤٣ عبارة (إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك) بعبارة (إلى أن ينتهي التحقيق) ، وذلك باعتبار أن هذه العبارة الأخيرة قد توهم بأن مجرد عدم انتهاء التحقيق يعد وحده مبرراً لاستمرار الحبس، مع أن مصلحة التحقيق وحدها هي التي يجب أن تكون موضع الاعتبار عند مد الحبس الاحتياطي .

(ب) إذا أحيل المتهم إلى محكمة الجنايات يكون الأمر في غير دور الانعقاد من اختصاص محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة (المادة ١٥١/٢ معدلة) .

(ح) في حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة هي المختصة بالنظر في طلب الإفراج أو الحبس إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة المادة ١٥١ / ٢ معدلة .

وقد راعى القانون في تحويل محكمة الجنح المستأنفة هذا الاختصاص الذى كان مخولاً من قبل إلى سلطة الإحالة ممثلة في غرفة الاتهام ، أن جلسات مستشار الإحالة لا تعقد إلا في الدور الذى يحدده لنظر القضية أسوة بما هو متبع في محكمة الجنايات (المادة ١٧١) ، وأن سلطة التحقيق قد تحتاج إلى مد الحبس الاحتياطي في غير أدوار انعقاد جلسات مستشار الإحالة . على أن المشرع أغفل هذا الاعتبار حين نص في الفقرة الأولى من المادة ١٥١ على أنه إذا أحيل المتهم إلى مستشار الإحالة (أو إلى المحكمة) يكون الإفراج عنه إن كان محبوساً أو حبسه إن كان مفرجاً عنه من اختصاص الجهة المحال إليها ، دون أن يعالج فرض الإحالة إلى مستشار الإحالة في غير دور الانعقاد ، وهو ما عالجته بالنسبة إلى الإحالة إلى محكمة الجنايات (المادة ١٥١ / ٢) وهنا يثور التساؤل عن الجهة المختصة بالبث في الإفراج عن المتهم المحال إلى مستشار الإحالة أو حبسه إذا تقررت الإحالة في غير أدوار انعقاده . ولما كان القانون لم يخول محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة هذا الاختصاص أسوة بما اتبعه بشأن الإحالة إلى محكمة الجنايات ، فلا مناص من قصر الاختصاص بالإفراج أو الحبس على مستشار الإحالة ذاته وهو ما يقتضى انتدابه في غير أدوار الانعقاد لمباشرة هذا الاختصاص حتى لا تضار المصلحة العامة بالاستمرار في حبس من لا يستحق الحبس أو الإفراج عن يتعين حبسه .

٢ - استئناف أوامر سلطة التحقيق : تختص محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالفصل الاستئناف المرفوع إليها ضد أوامر سلطة التحقيق ، إلا إذا كان الأمر المستأنف صادراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى في جنائية فيرفع إلى مستشار الإحالة (المادتان ١٦٧ و ٢١٠ / ٣ إجراءات) . وقد راعى المشرع في هذا الاستثناء أن جهة الطعن قد تقرر إلغاء الأمر بعدم وجود وجه في جنائية وتأمّر بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات ، الأمر الذى يقتضى تحويل هذا

الاختصاص إلى من يملك الإحالة إلى قضاء الجنايات وهو مستشار الإحالة. إلا أن المشرع أغفل هذا الاعتبار بالنسبة إلى الأمر الصادر من قاض التحقيق بالإحالة إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة إذ خول محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة سلطة نظر الاستئناف المرفوع ضد هذا الأمر مع أن قبول هذا الاستئناف كان يقتضي تخويلها سلطة إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات تحقيقاً للسرعة في الإجراءات ، أو كان يتعين على الأقل تخويل مستشار الإحالة سلطة الفصل في استئناف هذا الأمر . إلا أنه لما كان القانون قد خول مستشار الإحالة وحده سلطة الإحالة إلى محكمة الجنايات فيتعين على محكمة الجناح المستأنفة منعقدة بغرفة المشورة أن تقيد القضية إلى النيابة العامة لكي تتولى هي إحالتها إلى مستشار الإحالة . وليس لها أن تمارس هذه السلطة لأن اختصاصها قاصر على مراقبة سلطة التحقيق في حدود معينة ولا يمتد إلى الاختصاص بالإحالة إلى قضاء الجنايات ، بخلاف غرفة الاتهام التي كانت تملك كلا من الاختصاص بمراقبة السلطة التحقيق والاختصاص بالإحالة معاً .

ويلاحظ أن محكمة الجناح المستأنفة إذا نظرت استئناف الأمر الصادر بأن لاجه لإقامة الدعوى في جنحة قد ترى أن الواقعة في حقيقها جنائية . وفي هذه الحالة يتعين الاهتداء بوصف الواقعة كما ورد في قرار سلطة التحقيق ، قياساً على ما قرره محكمة النقض في صدد جواز الطعن في الأحكام بطريق النقض من الاعتداد بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً لا بالوصف الذي تقضى به المحكمة،^(١) وما قرره أيضاً في صدد سقوط الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنايات من أن العبرة تكون بالوصف الذي أقيمت به الدعوى^(٢) ، فإذا رأت محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة الأدلة كافية على المتهم بجناية بعد إلغاء القرار الصادر بأن لا وجه تعين عليها أن تحيل القضية إلى النيابة العامة لكي تتولى هن أمر إحالتها إلى مستشار الإحالة باعتباره ممثلاً لسلطة الإحالة إلى قضاء الجنايات .

(١) نقض ٢ ديسمبر ١٩٥٣ مجموعة الأحكام س ٥ رقم ٤٨ ص ١٤٥ و ١٢ مايو ١٩٥٩

س ١٠ رقم ١١٧ ص ٥٣١ .

(٢) نقض ٩ مايو سنة ١٩٥٠ مجموعة الأحكام س ١ رقم ٢٠٦ ص ٦٢٩ .

ويلاحظ أن مستشار الإحالة في هاتين الحالتين لا يتقيد بما قرره محكمة الجنح المستأنفة في صدد توافر الأدلة الكافية للإحالة باعتبار أنه وحده هو صاحب الكلمة في قرار الإحالة .

وباستقراء الاختصاص المخول لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة يبين أنها تعتبر درجة ثانية لقضاء التحقيق في حدود معينة ، دون أن تعتبر سلطة للإحالة . وفي هذا تختلف هذه المحكمة عن مستشار الإحالة الذي يملك سلطتي الرقابة على قضاء التحقيق والإحالة معاً .

ويلاحظ أن القانون لم يرد به نص صريح يخول للمحكمة الاستئنافية منعقدة في غرفة المشورة سلطة إجراء تحقيق تكميلي أو التصدي للموضوع وإتمام التحقيق كما كان مخولاً لغرفة الاتهام وهي بسبيل ممارسة الاختصاصات التي خولت الآن للمحكمة الاستئنافية منعقدة في غرفة المشورة ، إلا أن هذا لا يخول دون تقرير أن هذه المحكمة تملك سلطة إجراء التحقيق عند نظر مد الحبس الاحتياطي وفحص الاستئناف المرفوع إليها لأن هذا الإجراء هو أمر تقضية وظيفتها كدرجة ثانية لقضاء التحقيق ويبرره تأصيل هذه الوظيفة على هذا النحو . أما التصدي للموضوع فهو أمر يحتاج إلى نص ، فلا يجوز لها أن تقوم بهذا التصدي ما دام القانون لم يخولها إياه . هذا مع ملاحظة أن المادة ١٧٥ معدلة لم تخول مستشار الإحالة بدوره غير سلطة التحقيق التكميلي دون سلطة التصدي للموضوع ، حيث لا يحتاج إلى ممارسة هذه السلطة وفقاً لمنطق التعديل الجديدي الذي لم يخول مستشار الإحالة النظر في القضية إلا بعد التصرف فيها من سلطة التحقيق . والواقع من الأمور أننا نفضل لو أن الاختصاصات المخولة للمحكمة الاستئنافية منعقدة في غرفة المشورة خولت إلى مستشار الإحالة تبسيطاً للإجراءات وتلافياً للصعوبات التي تثار بازدياد هيبة الاستئنافية لقضاء التحقيق ونرى لذلك وجوب النص على أن يعقد مستشار الإحالة جلساته كل أسبوع حتى يمارس اختصاصاته بصفة دائمة ، لا أن يعلق الأمر على تحديد الدور الذي تنظر فيه القضية كما نص القانون في المادة ١٧١ .

اختصاص مستشار الإحالة :

يمارس مستشار الإحالة اختصاصاً مزدوجاً : (الأول) باعتباره درجة ثانية

لقضاء التحقيق (الثاني) باعتباره سلطة للإحالة .

أولاً : الرقابة على سلطة التحقيق : يملك مستشار الإحالة الاختصاصات الآتية كدرجة ثانية لقضاء التحقيق : ١ - التحقيق التكميلي : نصت المادة ١٧٥ معدلة على أن لمستشار الإحالة في جميع الأحوال أن يجرى بنفسه تحقيقاً تكملياً ، أو يندب القاضى الذى تولى تحقيق الدعوى أو النيابة العامة لإجرائه ، وتكون له في حالة قيامه بالتحقيق كل السلطات المخولة لقاضى التحقيق ، متى انتهى التحقيق يصرح للخصوم بالاطلاع عليه ويحدد جلسة يخطر بها المتهم وباقي الخصوم قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل لسماع أقوالهم ويُرسل الأوراق إلى النيابة العامة طبقاً لما هو مقرر في المادة ١٥٣ .

ويلاحظ أن المحقق المنتدب من قبل مستشار الإحالة يتقيد بالضمانات التى يتعين عليه مراعاتها وهو بسبيل إجراء التحقيق . وخلافاً لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأن قاضى التحقيق المنتدب من غرفة الاتهام لإجراء التحقيق التكميلي لا يتقيد بضمانات الاستجواب التى نص عليها قانون ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ المنصوص عليها في المادة ١١٤ إجراءات فرنسي^(١) ، إلى أن صدر قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الجديد فنص في المادة ٢٠٥ على أن التحقيق التكميلي يسير وفقاً لقواعد التحقيق الابتدائي .

(ب) الحبس الاحتياطي :

١ - نصت المادة ١٨٤ معدلة على أن يفصل مستشار الإحالة في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة المختصة في استمرار حبس المتهم احتياطياً أو في الإفراج عنه أو في القبض عليه وحبسه احتياطياً إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان أفرج عنه ، ويتبع عند الإفراج الأحكام الخاصة بالكفالة إذا رأى تعليق الإفراج على تقديمها .

٢ - إذا أحيل المتهم إلى مستشار الإحالة يكون الإفراج عنه إن كان محبوساً

(١) Crim. 21 Avr. 1944, D.A. 1944, 88, Crim 3 Juin 1955, Bull. 75, 22 fév. 1956, J.C.P., 1956, IV. 49.

أو حبسه إن كان مفرجاً عنه من اختصاص هذا المستشار (المادة ١٥١ / ١) .
ولم يعالج القانون حالة ما إذا كان المستشار في غير دور الانعقاد أسوة بما نص عليه
بالنسبة إلى محكمة الجنايات . ونرى تحقيقاً للمصلحة العامة أن يندب مستشار
للإحالة للفصل في طلب الإفراج أو الحبس في غير أدوار الانعقاد كما بينا
من قبل .

(ج) الفصل في استئناف الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى في
جناية : خول القانون لمستشار الإحالة سلطة الفصل في استئناف الأمر الصادر
بأن لا وجه لإقامة الدعوى في جناية (المادتان ١٦٧ / ١ و ٢١٠ / ٣) وذلك
باعتبار أنه صاحب السلطة في الإحالة إلى قضاء الجنايات إذا ما رأى عدم
صحة هذا الأمر . فإذا تبين أن الواقعة في حقيقتها جنة لم تزل عنه
سلطة الفصل في الاستئناف ، لأن العبرة كما قلنا هي بوصف الواقعة ابتداءً ، فضلاً
عن أن مستشار الإحالة هو صاحب الاختصاص العام في الرقابة على سلطة
التحقيق . فإذا قبل المستشار الطعن في الأمر المذكور عليه أن يأمر بإحالة الواقعة
إلى المحكمة الجزئية المختصة ، ما لم تكن من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو
غيرها من طرق النشر — عدا الجنح المضرة بأفراد الناس — فيحيلها إلى محكمة
الجنايات (المادة ١٧٧ / ١) .

(د) الاختصاصات الأخرى المخولة لمحكمة الجنح المستأنفة : نصت المادة
١٧٠ / ٣ معدلة على أنه ذا كان الذي تولى التحقيق مستشاراً عملاً بالمادة ٦٥
فتكون له جميع الاختصاصات المخولة في القانون لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة
في غرفة المشورة ولستشار الإحالة وهو نص منطوق لأنه لا يسوغ تخويل المحكمة
الاستئنافية المشكلة من ثلاثة قضاة سلطة التعقيب على إجراءات وقرارات مستشار
يعلمهم في الدرجة حتى لا يسلط قضاء أدنى على قضاء أعلى وهو أمر تلافاه القانون
قبل تعديله حين نص على أن تشكل غرفة الاتهام في هذه الحالة من ثلاثة من
مستشاري محكمة الاستئناف (المادة ١٧٠ / ٢ قبل التعديل) .

لم تتوافر دلائل كافية *Charges suffisantes* . وواضح أن قانوننا قد استعمل
تعبير الأدلة *preuves* خلافاً للقانون الفرنسي الذى استبعد تعبير « الدلائل » .
وقد نهبت لجنة الإجراءات الجنائية إلى أن عبارة « الأدلة الكافية » تستعمل
فى مرحلة التحقيق بمعنى يغير استعمالها فى مرحلة الحكم ، فالمقصود بالأدلة
الكافية فى مرحلة التحقيق هى الأدلة التى تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة ورفع
الدعوى عليه مع رجحان الحكم بإدانته ^(١) . وهذا الذى أفصحت عنه الأعمال التحضيرية
للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ يقطع كل شك حول مدلول الأدلة غير الكافية . والواقع
من الأمر أن هناك فرقاً كبيراً بين قضاء الحكم من جهة وقضاء التحقيق والإحالة
من جهة أخرى ، فالأول يبحث فى الأدلة ويمحصها لكى ينتهى إلى حسم الأمر على
وجه يقينى ، ففى تيقنت المحكمة من ثبوت التهمة أو عدم ثبوتها قضت بالإدانة أو
البراءة مع ملاحظة أن الشك يفسر لمصلحة المتهم . أما قضاء التحقيق أو
الإحالة فهو لا يبحث إلا عن مجرد الاحتمال فى ثبوت التهمة ، وثمة فرق كبير بين
الاحتمال واليقين وفى هذه المرحلة التى يقف فيها البحث عن الأدلة عند حد
الاحتمال دون اليقين يفسر الشك ضد المتهم ^(٢) .

(الثانى) إذا رأى مستشار الإحالة أن الواقعة جنحة أو مخالفة يأمر بإحالتها
إلى المحكمة الجزئية المختصة ، ما لم تكن من الجنح التى تقع بوساطة الصحف
أو غيرها من طرق النشر — عدا الجنح المضرة بأفراد الناس فيحيلها إلى محكمة
الجنائيات (المادة ١٧٧ / ١ معدلة) .

وإذا وجد شك فيما إذا كانت الواقعة جنابة أو جنحة أو مخالفة يجوز له أن يأمر
بإحالتها إلى محكمة الجنائيات بالوصفين لتحكم بما تراه (المادة ١٧٨ / ٢ معدلة) .
وفى جميع الأحوال إذا تبين له أن الجنابة تدخل فى اختصاص المستشار
الفردي يأمر بإحالتها إليه (المادة ١٧٨ / ٣) .

(١) انظر محضر جلسة ٧ مايو سنة ١٩٦٢ من الأعمال التحضيرية .

(٢) محمود مصطفى شرح قانون الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٥٧ ص ٢٤٣ وانظر
رؤوف عبيد فى مبادئ الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٦٢ ص ٤٤١ هامش ٢ وحسن صادق
للمصفاوى فى أصول الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٦١ ص ٥٢٩ .

مدى تقييد مستشار الإحالة بأمر الإحالة إليه :

١ - نصت المادة ١٧٩ معدلة على أن لمستشار الإحالة في جميع الأحوال - أى سواء كان سلطة إحالة أو سلطة طعن - أن يغير في أمر الإحالة الوصف القانوني للفعل المسند إليه ، فما تجريه سلطة التحقيق من وصف الجرمية يخضع لمراجعة سلطة الإحالة فيجوز لها أن تقرر اعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة وأن تأمر بإحالتها إلى المحكمة الجزئية ، ضاربة صفحاً عن وصف النيابة العامة للواقعة بأنها جناية . ووفقاً لهذا المبدأ تمتد سلطة مستشار الإحالة إلى عدم الاعتداد بوصف محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة للفصل بأنه جناية إذا ما استأنف إليها الأمر الصادر باعتبار الواقعة أو مخالفة أو الأمر الصادر بأن لا وجه في جنحة . فما تقرر هذه المحكمة لا يجوز حجبه أمام كل من قضاء الإحالة والحكم . إلا أن يجب مراعاة ما نصت عليه المادة ١٨٠ ومؤداه أنه إذا كانت الواقعة قد سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية سواء كانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أو من قاضي التحقيق أو من مستشار الإحالة ، يجب على مستشار الإحالة ، إذا رأى أن الأدلة على المتهم كافية أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات ، ومع ذلك فإنه إذا رأى أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز له إحالتها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه . ونطاق هذا الاستثناء يتحدد بالجهة المحالة إليها وهي محكمة الجنايات دون أن يمتد إلى وصف الواقعة ، بمعنى أن سلطة المستشار لا زالت باقية في مراجعة سلطة التحقيق في وصفها القانوني للواقعة وإن كان يتحتم عليه في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٨٠ أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات .

٢ - لمستشار الإحالة أن يضيف إلى الفعل الظروف المشددة التي تتبين له وأن يدخل في الدعوى وقائع أخرى أو متهمين آخرين بشرط أن يكون التحقيق الذي أجراه سواء بصفة جهة إحالة أو جهة قد تناول هذه الوقائع وأن لا يكون قد صدر بشأن هذه الوقائع أو أولئك المتهمين أمر أو حكم حاز قوة الشيء المقضي (المادة ١٧٩ معدلة) ولا يشترط أن تكون الوقائع أو ظهور المتهمين المحدد مبني على التحقيق الذي أجراه مستشار الإحالة .

تسبب أوامر مستشار الإحالة :

أتى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بضمّان هام هو تسبب أوامر الإحالة والأوامر بأن لا وجه لإقامة الدعوى (المادة ١٧٣ / ٣ معدلة) . وهذا التسبب حصن كبير يضمن جدية مزاولة مستشار الإحالة لاختصاصه في مراقبة سلطة التحقيق أوفى الإحالة إلى المحكمة . وتقتصر هذه القاعدة على هذين النوعين من الأوامر دون غيرها من الأوامر الأخرى كالأمر بمد الحبس الاحتياطي والأمر بإجراء تحقيق تكميلي^(١) .

وبالنسبة إلى الأمر بعدم وجود وجه ، يجب على مستشار الإحالة أن يبين الأسباب الموضوعية أو القانونية التي دفعته إلى إصدار هذا الأمر . أما بالنسبة إلى الأمر بالإحالة فعليه أن يبين الوقائع المسندة إلى المتهم والأدلة التي قامت بضده والتي تبرر إحالته إلى المحكمة ووصفها القانوني^(٢) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه لا فرق بين الأحكام والأوامر التي تصدرها غرفة الاتهام في تطبيق المادة ٣١٢ إجراءات بشأن ميعاد تحرير الأحكام^(٣) .

وطبقاً لهذا المبدأ وقياساً على ما استحدثه القانون ١٠٧ سنة ١٩٦٢ بشأن حكم البراءة ، لا يتقيد مستشار الإحالة بميعاد ثلاثين يوماً عند تسبب الأمر بأن لا وجه .

ولكن ما هو الجزء على تخلف الأسباب ؟ لا شك أن القانون حين أوجب

تسبب هذه الأوامر قد أراد تحقيق غاية معينة هي تأكيد جديتها وضمان صدورها بعد فحص دقيق للواقعة ، وهي غاية لا يمكن الاطمئنان إلى تحقيقها بغير طريق الأسباب . ومن ثم فإنها تعتبر شكلاً جوهرياً في العمل الإجرائي بحيث يترتب على تخفيه أو تخلفه بطلان متعلق بالنظام العام .

على أنه يجدر التنبيه إلى أن هذا البطلان يلحقه التصحيح بفوات ميعاد الطعن ، فبقي انقضى هذا الميعاد دون الطعن فيه حاز الأمر الحجية وأصبح عنواناً للصحة . ومن ثم فإنه بالنسبة للأمر بعدم وجود وجه إذا صدر باطلاً

(١) Brouhot (Jean), la chambre d'accusation Revue de Science Criminelle, 1959, P. 347.

(٢) وقد قضت محكمة النقض الفرنسية ببطلان قرار الإحالة الذي يغفل بيان وقائع الاتهام الضرورية بحيث لا يمكن محكمة النقض من ممارسة سلطات الرقابة. 192, Bull., 2 août 1938, Crim.

(٣) نقض ١٩ مايو سنة ١٩٥٩ مجموعة الأحكام من ١٠ رقم ١٢١ ص ٤٥٥ وقارن نقض ١٩

يونيو من ٨ رقم ١٨٦ ص ٦٨٦ .

لعدم ذكر الأسباب لايحوز للتياية العامة أن تتجاهله بحجة بطلانه وذلك لأن هذا البطلان لا ينتج أثره إلا إذا قرره الجهة التي خولها القانون سلطة التعقيب عليه عند الطعن فيه . فلم يتقرر هذا البطلان بواسطة السلطة المختصة كان الأمر صحيحاً منتجاً لا ثاره . وهنا نلاحظ أن القانون لم يفتح باب الطعن في أوامر الإحالة إلى محكمة الجنايات ، فهل يترتب على ذلك إعطاء هذه الأوامر حجية تجعلها في معصم من البطلان ؟ قد يقال بأن المشرع لم يفتح باب الطعن في هذه الأوامر لأنه ترك لمحكمة الموضوع سلطة الفصل في المآخذ التي قد يرى بها الخصوم أمر الإحالة . إلا أننا لا نرى أن هذا الأمر قد أكسبه القانون الحجية بعدم تخويل الطعن فيه ، فإذا جاء هذا الأمر باطلاً لصدوره من غير مستشار الإحالة لا يمكن القول بأن هذا البطلان قد صححته عدم إجازة القانون للطعن فيه . إن التأويل الصحيح للقانون يوجب تخويل محكمة الموضوع سلطة التعقيب على الإحالة . بحيث إذا ما تبين أن هذا القرار قد شاب عيب موضوعي أو شكلي أدى إلى بطلانه ، تحم عليها أن تحكم بعدم قبول الدعوى الجنائية لبطلان قرار الإحالة لما كان ذلك فإنه إذا صدر قرار الإحالة باطلاً لعدم تسيب الأمر أو لعب . فيه تعين الحكم بعدم قبول الدعوى الجنائية . وفي هذه الحالة تسرد النيابة العامة سلطتها ويكون لها أن ترفع الدعوى من جديد إلى مستشار الإحالة لكي يقرر إحالتها من جديد إلى محكمة الجنايات . وليس لهذا المستشار أن يقرر عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لأن مناط ذلك أن يكون قد فصل فيها فصلاً صحيحاً . أما وقد تقرر بطلان أمر الإحالة الذي أصدره ، فإن اختصاصه يظل باقياً .

الطعن في أوامر مستشار الإحالة :

لنائب العام الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه الإقامة الدعوى أو بإحالتها إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة (المادتان ١٩٣ و ١٩٤ معدلتان) وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى (المادة ١٩٣ معدلة) .

كما أنه يحوز للنائب العام والمدعى بالحقوق المدنية الطعن بطريق النقض

فى الأمر الصادر من مستشار الأحالة أو من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة برفض الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية فى الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى (المادة ٢١٢ معدلة) . ونلاحظ ما يلى :

أولاً : استبعد القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ المحبى عليه من عناد من خولهم القانون سلطة الطعن فى أوامر مستشار الإحالة ومحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة .

ثانياً : نصت المادة ٢١٢ معدلة على أن للنائب العام والمدعى المدنى الطعن بالنقض فى الأمر الصادر من مستشار الإحالة أو من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة برفض الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية فى الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى. إلا أنه يلاحظ أن قاضى التحقيق قد يصدر هذا الأمر ويطن فيه المدعى بالحقوق المدنية أمام مستشار الإحالة أو الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة حسب الأحوال (المادتان ١٦٢ و ١٦٧ معدلتان) مما يقتضى النص على هذا الأمر مع الأمر الصادر من النيابة العامة . وإغفال هذا النص يؤدى إلى مفارقة غير مفهومة إذ كيف يجوز الطعن فى القرار الصادر برفض الطعن فى أمر النيابة العامة ، دون إجازة الطعن بالنقض فى القرار الصادر برفض الطعن فى أمر قاضى التحقيق. ومع ذلك فإننا نرى أن الأمر الصادر من مستشار الإحالة أو من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة برفض الطعن فى الأمر الصادر من قاضى التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى يندمج مع هذا الأمر ويصبح بمثابة أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى صادر من مستشار الإحالة أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة على حسب الأحوال . ويجوز الطعن فيه بطريق النقض طبقاً للمادة ١٩٣ . وأهم ما استحدثه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فى هذا الصدد هو إباحة الطعن بالبتلان أمام محكمة النقض فى أوامر مستشار الإحالة أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أسوة بالخطأ فى القانون . وهذا التعديل الإجرائى

يحقق ضماناً هامة للمصلحة العامة ويتفق مع ما أوجبه القانون من تسبب الأمر بالإحالة والأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . وقد كان قضاء المحكمة مستقراً على تفسير معنى الخطأ في القانون في المادة ١٩٥ إجراءات بأنه الخطأ في تطبيق القانون بمعناه الضيق الذي لا يشمل البطلان . وقد كان من الخطورة أن يمنع قضاء الإحالة سلطة واسعة لا يملكها قضاء الموضوع ، إذ تصبح إجراءات جهة الإحالة وأوامرها بمنأى عن الإلغاء إذا ما شابها عيب البطلان . وبذا يترك لها فرصة التردى في الخطأ الإجرائي دون رقيب قضائي يردّها إلى الصواب ، وقد كان الأمر يزداد غرابة حين نجد محكمة النقض تفسر مدلول الخطأ في القانون في باب الاستئناف (المادة ٤٠٢) تفسيراً واسعاً يشمل كلا من الخطأ في القانون والبطلان بينما تتجه إلى التفسير الضيق للمدلول الخطأ في القانون بالنسبة إلى أوامر قضاء الإحالة . وقد استهدفت هذه المفارقة إلى انتقاد الفقرة (١) حتى تدخل المشرع بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فأزال هذا التناقض وأصبح من الجائز الطعن في أوامر قضاء الإحالة المبينة بالمادتين ١٩٣ و ١٩٤ بالبطلان والخطأ في القانون معاً .

ولا شك أن إيجاب تسبب الأوامر الصادرة بأن لا وجه لإقامة الدعوى سوف يكون سبباً لكثير من الطعون التي تستند إلى البطلان بسبب تخلف الأسباب أو قصورها أو فساد الاستدلال بها أو استنادها إلى خطأ في الاستناد ، وهو ما نصت عليه صراحة المادة ١/٥٩٣ إجراءات فرنسي .

ونلاحظ أن القانون قد أجاز الطعن في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة (المادة ١٩٤) سواء بنى الطعن على الخطأ في القانون أو البطلان . والطعن للخطأ في القانون له ما يبرره إذ يؤدي إلى الحيلولة دون إحالة الجناية إلى القضاء الجزئي بوصف خاطئ . أما الطعن للبطلان في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية فلا يبدو مقبولاً من الناحية التشريعية

(١) محمد مصطفى المرجع السابق ص ٢٦٥ و ٢٦٦ ، عوف عبيد ، مقال في مجلة المحاماة من الطعن في أوامر غرفة الاتهام - ٣٥ عدد ١٠ ص ١٨٧٦ أحمد فتحي سرور ، نظرية البطلان في قانون الإجراءات الجنائية سنة ١٩٥٩ ص ٩٢ .

طالما أن القانون لم يجر هذا الطعن في الأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنائيات. وفي ايضاح ذلك نقول بأنه إذا كان القانون لم يجر الطعن في هذا الأمر الأخير مهما كان مشوباً بالخطأ في القانون فذلك لأنه لا ضير لمحكمة الجنائيات وهي أعلى درجة أن تنظر اللجنة أو المخالفة إذا ما أحييت إليها خطأ ، فضلاً عن أن هذه المحكمة يتعين عليها أن تحيل هذه الواقعة إلى المحكمة الجزئية المختصة إذا ما تكشف لها عدم الاختصاص لأول وهلة (المادة ٣٨٢) — بخلاف الحال بالنسبة إلى القضاء الجزئي إذ لا يتلاءم أن ينظر قضاء أدنى في واقعة من اختصاص قضاء أعلى . إذا كان ذلك هو سبب تخويل الطعن للخطأ في القانون في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية دون الأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنائيات ، فإن إثثار الأمر الأول بالطعن للبطلان دون الأمر الثاني لا مبرر له ولا حكمة منه .

سلطة محكمة النقض عند قبول الطعن :

لا صعوبة إذا قبلت محكمة النقض الطعن بالنقض في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى إذا بنى الطعن على أساس من الخطأ في القانون ، ففي هذه الحالة تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون (المادة ٣٩ / ١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩) . أما إذا كان أساس الطعن هو البطلان فإن محكمة النقض تقضى بنقض الأمر المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى الجهة التي أصدرته (مستشار الإحالة أو محكمة الجناح المستأنفة) على حسب الأحوال لتفصل فيها من جديد مشكلة تشكيلاً جديداً (المادة ٣٩ / ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩) . وفي هذا المعنى نصت المادة ٦١٠ لإجراءات فرنسي على أنه في حالة إبطال قرار غرفة الاتهام تحال الدعوى إلى غرفة أخرى مشكلة تشكيلاً جديداً .

* * *

وبهذا نكون قد انتهينا لقاء نظرة عامة على القانون ١٠٧٠ سنة ١٩٦٢ مع دراسة نظام مستشار الإحالة الذي استحدثه هذا القانون الجديد .

سيصدر قريباً

في

منشورات

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

كتاب

أعمال مهرجان ابن خلدون

القاهرة ٢ - ٦ - يناير - ١٩٦٢

يقع الكتاب في حوالي ٤٠٠ صفحة من القطع المتوسط
ويتضمن نص البحوث التي أقيمت في المهرجان العلمي الذي
نظمه المركز للاحتفال بالعلامة العربي الكبير ابن خلدون .
وقد تناولت هذه البحوث جميع جوانب عبقرية ابن خلدون .

النظم الإحصائية الجنائية في الجمهورية العربية المتحدة

الجزء الثالث

قام بإعداد هذه الدراسة دكتور محسن عبد الحميد أحمد
المدير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على ضوء
دراسات وتقارير اللجان المختصة التى شكلها المركز لدراسة النظم
الإحصائية الجنائية فى الجمهورية العربية المتحدة .
وقد ظهر الجزء الأول من هذه الدراسة فى العدد الثانى من
المجلد الثالث من المجلة الجنائية القومية متضمناً : مقدمة - الأجهزة
الإحصائية الجنائية بالجمهورية وتشمل الجهاز الإحصائى بوزارة
الداخلية والجهاز الإحصائى بمحافظة القاهرة والجهاز الإحصائى
بإدارة مكافحة المخدرات .
وقد ظهر الجزء الثانى من هذه الدراسة فى العدد الأول من
المجلد الرابع من المجلة الجنائية القومية متضمناً الجهاز الإحصائى
بمصلحة السجون .

هـ - الجهاز الإحصائى بوزارة العدل

أولاً : نشأة الجهاز الإحصائى وتطوره :

أنشئ الجهاز الإحصائى بوزارة العدل عام ١٨٨٣ أى منذ إنشاء المحاكم
بالجمهورية وفى الفترة من عام ١٨٨٣ حتى عام ١٩٠٥ كانت النيابة والمحاكم
ترسل لإحصاءاتها على نماذج أعدت خصيصاً لذلك مرة واحدة فى نهاية كل عام
إلى المستشار القضائى الذى كان يجمعها ويوبها ويصلرها فى تقرير سنوى كان
يرفعه إلى ناظر الحقانية .

وفي عام ١٩٠٦ رأت وزارة الحفانية أن تتولى هي جمع الإحصاءات وتبويبها فأنشأت قسماً خاصاً للإحصاء القضائي ترد إليه الإحصاءات شهرياً من جميع المحاكم والنيابات. وترصد هذه الإحصاءات في سجلات خاصة يصدر بها تقرير قضائي سنوي .

ولما توسعت الوزارة في إنشاء المحاكم والنيابات. رأت في عام ١٩١٣ تحويل قسم الإحصاء إلى إدارة للإحصاء القضائي وهي الموجودة حتى الآن .

ثانياً : التنظيم الإداري للجهاز الإحصائي :

(١) اختصاصات الجهاز الإحصائي :

كان الغرض الأول من إنشاء الجهاز الإحصائي بوزارة العدل هو إنارة ولاية الأمور عن الحالة من الناحية القضائية وذلك عن طريق إصدار تقرير سنوي يعبر عن هذه الحالة من خلال الأرقام التي يحويها .

ثم تطور الغرض من هذا الجهاز ولم يعد مقصوراً على مجرد إصدار التقرير السنوي بل أصبح يختص الآن بأعمال عدة يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - إمداد إدارات الوزارة وفروعها بإحصاءات قضائية دورية مستمرة وبيانات أخرى كلما دعت الحاجة .

٢ - إمداد المصالح الحكومية والوزارات الأخرى بالإحصاءات التي تستلزمها أعمالها ومن هذه الجهات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومكتب البوليس الجنائي اللولى ووزارة العمل ولجان التخطيط والإدارة الجنائية بوزارة الداخلية .

٣ - إمداد مصلحة الإحصاء والتعداد بالجانب القضائي من إحصاءاتها العامة .

٤ - إمداد وزارة العدل بالبيانات الرقمية التي تحتاج إليها في إعداد ميزانياتها .

٥ - إمداد الهيئات التشريعية بما تطلبه من إحصاءات .

ويشمل اختصاص الإدارة كل ما يتعلق بحركة سير القضايا في وزارة العدل

ويمتد اختصاصها ليشمل جميع المحاكم والنيابات في الجمهورية وذلك على اختلاف أنواعها ودرجاتها .

وإدارة الإحصاء جهاز إدارى مستقل يتبع وزارة العدل .

(ب) تقسيم العمل داخل الجهاز الإحصائى :

يقوم بالعمل فى إدارة الإحصاء عشرة موظفين غير الرئيس .

ويقوم توزيع العمل على أساس أن يختص كل موظف بنوع معين من القضايا المدنية وآخر لإحصاءات القضايا الجنائية الجزئية . . . إلخ والموظف المختص بكل نوع من هذا الأنواع يقوم بكل ما يتعلق بإحصاءات هذا النوع من تسلم نماذجها إلى مراجعتها وضبط موازينها إلى رصدتها فى السجلات إلى تجميعها وتبويبها ، وذلك حتى عرضها فى التقرير السنوى .

(ح) القوة المشغلة بإنتاج الإحصاءات :

يقوم عشرة موظفين بكل عمل من الأعمال الإحصائية بالإدارة من تسجيل ومراجعة وترميز وتصنيف وتبويب وجدوله وتحليل البيانات . فالموظف الواحد يقوم بتسجيل ومراجعة البيانات وترميزها وجدولتها وتحليلها وعرضها . والذي يحدد اختصاص كل موظف هو نوع البيانات . وهؤلاء الموظفون سبعة منهم بمؤهل متوسط وثلاثة بمؤهل عال .

(د) الماكينات والآلات الإحصائية المستخدمة :

لا تستعمل أية ماكينات أو آلات إحصائية فى إدارة الإحصاء بوزارة العدل .

ثالثاً : التنظيم الفنى للجهاز الإحصائى :

(١) كيفية جمع البيانات والمراحل التى تمر بها :

يعتمد نظام العمل بإدارة الإحصاء على نماذج مطبوعة وفق ما يتطلبه العمل وحسب البيانات المراد جمعها . ويبلغ عدد هذه النماذج ٨٥ نموذجاً كل منها مسطر إلى عدد من الخانات يتراوح بين ١٠ ، ٣٠ خانة . وتطبع منها المطبعة الأميرية سنوياً حوالى ٦٦٠٠٠ نسخة بعضها يوزع على المحاكم والنيابات على

اختلاف درجاتها وأنواعها. والبعض الآخر يستعمل في الإدارة لتفريغ الإحصاءات به وهذه النماذج تكون عادة في مجموعها على شكل سجلات . والنماذج الخاصة بالمحاكم والنيابات تقوم إدارة الإحصاء بإعدادها بمعرفة في النصف الأول من شهر ديسمبر من كل عام وترسلها عن طريق طرود بالبريد إلى المحاكم والنيابات المختلفة في الجمهورية .

وتتسلم المحاكم والنيابات هذه النماذج للعمل بها طوال العام حيث توافي الإدارة شهرياً بنتائج أعمالها على النماذج الخاصة بها . ويقوم بملء هذه النماذج موظفون مختصون في المحاكم والنيابات وهم عادة كتبة المحاكم أو النيابة ويرسلونها بالبريد إلى إدارة الإحصاء .

وهؤلاء الموظفون الذين يقومون بملء هذه النماذج لا يخضعون لإشراف إدارة الإحصاء في أعمالهم وكل ما للإدارة المذكورة من سلطة عليهم هو في حالة إهمال أحد هؤلاء الموظفين في رصد البيانات أو تأخيرهم في إرسال النماذج للإدارة ويتم ذلك بواسطة الاتصال برئيس الموظف للنظر في مجازاته .

وبعد ورود النماذج مستوفاة إلى إدارة الإحصاء تم بالمراحل الآتية :

١ - المراجعة : ترد النماذج شهرياً إلى الإدارة ويتسلم كل موظف مختص بنوع معين من الإحصاءات النماذج الخاصة بعمله . فيقوم بمراجعة أرقام القضايا المتأخرة على رصيد هذه القضايا المدونة بكشوف الشهر الماضي ثم يراجع العمليات الحسابية المدونة بها ويتحقق من صحة موازينها فإذا وجد أخطاء بها يعيدها إلى النيابة أو المحكمة التي أرسلتها لتصحيحها ويتلقى الرد عليها . كما يقوم الموظف المختص باستكمال النماذج التي لم ترد .

٢ - الرصد : بعد التأكد من صحة الكشوف ترصد بياناتها بسجلات الإدارة في الخانات المعدة لذلك . ويكون الرصد شهرياً بمجرد وصول الكشوف. وتدوّن البيانات بالسجلات بطريقتين الأولى حسب الأشهر فتخصص صفحات من السجلات لكل شهر من شهور السنة وهذه تجمع في نهاية كل شهر وتضبط مجاميعها . أما الطريقة الثانية فتخصص صفحة من السجل لكل نيابة أو محكمة

في كل نوع من أنواع القضايا لرصد بياناتها ، وهذه تظل مفتوحة حتى نهاية العام وعندئذ تجمع وتضبط مجاميعها .

٣ - إعداد التقرير : عندما تم جميع المحاكم والنيابات إرسال كشوفها عن شهر ديسمبر من كل عام يبدأ كل موظف في عمل المجاميع الإجمالية لسجلاته ويتحقق من صحة موازنة الأرقام ثم يبدأ في رصد بياناته في مسودات التقرير السنوي من واقع هذه المجاميع . ثم تبيض المسودات على الكشوف الخاصة التي تعد لإرسالها لطبع التقرير . وفي نفس الوقت ترسل نسخة من هذه المسودة إلى إدارة الترجمة بالوزارة لترجمتها إلى اللغة الفرنسية . وبعد الانتهاء منها تحوّل إدارة الإحصاء إلى المطبعة للطبع .

٤ - كتابة مقدمة التقرير : يتولى رئيس الإدارة عمل مقدمة التقرير ويضمها مقارنات يبين فيها التغيرات التي حدثت في مختلف الإحصاءات . وترسل هذه المقدمة إلى قسم الترجمة لترجمتها ثم ترسل إلى المطبعة لترفق بالتقرير .

٥ - مراجعة التقرير : ترسل المطبعة ثلاث تجارب من التقرير إلى إدارة الإحصاء وذلك لمراجعتها قبل طبع البروفة النهائية . ويقوم كل موظف بمراجعة القسم الخاص به ثم تعاد البروفات إلى المطبعة لطبع التقرير .

(ب) حصر ووصف السجلات المستخدمة في رصد البيانات :

١ - القضايا المدنية :

ترصد بيانات القضايا المدنية بجميع محاكم الجمهورية على اختلاف أنواعها ودرجاتها في سجلات خاصة لمعرفة أنواع هذه القضايا وفتاها المالية وحركة الموجود منها بالمحاكم ومدى نشاط المحاكم في الفصل فيها وتجمع أيضا بيانات عن أوامر استيفاء الديون التي تعطى بكون رفع قضية وقضايا العمل في محاكم العمال الجزئية . ويقوم بهذا العمل موظفان يتسلمان من المحاكم المدنية على اختلاف درجاتها لإحصاءات خاصة بقضاياها وذلك على النماذج المعدة لذلك والتي يقوم بملئها كاتب المحكمة ويكون مسئولاً عنها .

ويختص الموظف الأول بالقضايا المدنية الجزئية بأنواعها والقضايا الابتدائية والقضايا الجزئية المستأنفة والقضايا المدنية أمام محاكم الاستئناف . وهذا الموظف يقوم برصد إحصاءاته في السجلات الآتية :

- ١ - سجل للقضايا المدنية الجزئية للقاهرة وبها والإسكندرية ودمهور .
- ٢ - سجل القضايا المدنية الجزئية للوجه البحرى .
- ٣ - سجل للقضايا المدنية الجزئية للوجه القبلى .
- ٤ - سجل لإجمالى شهرى للقضايا الجزئية .
- ٥ - سجل للقضايا المدنية أمام المحاكم الابتدائية محكمة محكمة .
- ٦ - سجل للقضايا الجزئية المستأنفة أمام المحاكم الجزئية . وكذلك محاكم الاستئناف .

٧ - سجل لإجمالى شهرى للقضايا الجزئية والابتدائية ومحاكم الاستئناف . أما الموظف الآخر فيقوم برصد إحصاءات مدنية أخرى في السجلات التالية :

- ١ - سجل لأوامر استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة للقاهرة والإسكندرية وبها ودمهور .
- ٢ - سجل لأوامر استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة للوجه البحرى .
- ٣ - سجل لأوامر استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة للوجه القبلى .
- ٤ - سجل لأوامر استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة بالمحاكم الابتدائية محكمة محكمة .
- ٥ - سجل لإجمالى استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة بالمحاكم الكلية والجزئية شهرا شهرا .
- ٦ - سجل لأعمال محاكم الاستئناف في القضايا المدنية الابتدائية المستأنفة موزعة حسب المحاكم الابتدائية .
- ٧ - سجل لقضايا الضرائب للمحاكم الابتدائية محكمة محكمة .
- ٨ - سجل لإجمالى لقضايا الضرائب شهرا شهرا .

٩ - سجل لقضايا الضرائب أمام محاكم الاستئناف محكمة محكمة ،
 وشهرا شهرا . وفي نهاية العام يقوم هذان الموظفان برصد البيانات الخاصة بالقضايا
 المدنية في القسم الخاص بها من التقرير السنوي . وذلك خلاف ما يطلب منهما
 في بحر العام من إحصاءات يقومان بعملهما . ويتولى كل منهما أعمال الأرشيف
 الخاصة بعملهما .

٢ - إحصاءات الأحوال الشخصية :

قد يصدر في القضية الواحدة عدة قرارات ويعرف كل موضوع متفرع من
 القضية باسم « المادة » فتشمل عملية الإحصاء الخاصة بالأحوال الشخصية حركة
 القضايا وحركة المواد في محاكم الأحوال الشخصية البالغ عددها ١٥٥ محكمة .
 كما تشمل أيضا أموال القصر ومن في حكمهم وكيفية استثمار هذه المبالغ
 ويتولى رصد هذا النوع من البيانات موظفان أحدهما يختص بقضايا الأحوال
 الشخصية للولاية على النفس والآخر يختص بقضايا الأحوال الشخصية للولاية على
 المال .

ويرصد الموظف المختص بقضايا الولاية على النفس بياناته في السجلات
 الآتية :

١ - سجل القضايا الجزئية للأحوال الشخصية للولاية على النفس .

٢ - سجل الوفاة والوراثة .

٣ - سجل قضايا الحبس للمسلمين .

٤ - سجل عقود الزواج والطلاق .

٥ - سجل للقضايا الجزئية المستأنفة والابتدائية والابتدائية المستأنفة .

٦ - سجل لإجمالي لأعمال المحاكم الابتدائية والاستئناف .

٧ - سجل تفصيلي للقضايا الابتدائية .

٨ - سجل قضايا الطلاق والتطليق بالمحاكم الابتدائية .

٩ - سجل لإجمالي للقضايا الجزئية والوراثة والحبس والزواج والطلاق .

وجميع السجلات المذكورة توضح فيها قضايا المسلمين والمسيحيين والإسرائيليين حسب الأديان والملل . وهذا الموظف يقوم في نهاية العام بإعداد بيانات الجزء الخاص بهذه القضايا التي تدرج في التقرير السنوي علاوة على قيامه بمسك الأرشيف الخاص بعمله .

أما الإحصاءات الخاصة بقضايا الولاية على المال فيقوم بها الموظف الآخر حيث يرصد بياناتها في السجلات الآتية :

- ١ - سجل خاص بالإحصاءات الخاصة بقضايا الولاية الجزئية على المال .
 - ٢ - سجل خاص للقرارات أمام المحاكم الجزئية .
 - ٣ - سجل خاص للقضايا الجزئية المستأنفة والابتدائية والابتدائية المستأنفة .
 - ٤ - سجل خاص لقيد قضايا المحاكم الابتدائية أمام محاكم الاستئناف .
- ويقوم هذا الموظف بإعداد الجزء الخاص بعمله في التقرير السنوي . كما يقوم بأعمال الأرشيف الخاصة به وبمكتب المدير . وهذا الموظف يشرف على مخزن المطبوعات ويوزعها على باقي زملائه . وإحصاءات هذه القضايا ترد على التاجز المعدلة لذلك والتي يكون مشغولا عن ملئها كتبة المحاكم .

٣ - الإحصاءات الجنائية :

الإحصاءات الجنائية بوزارة العدل نوعان :

الأول : إحصاءات القضايا الجنائية الجزئية : ويشمل العمل في إحصاء هذه القضايا ثلاثة أنواع الجنائيات المجنحة والجناح والخالفات وتهدف إحصاءاتها إلى معرفة حركة القضايا الجنائية المختلفة بجميع المحاكم فضلا عن معرفة عدد القضايا التي رفعت فيها الدعوى العمومية وذلك بالنسبة لكل نوع من أنواع الجرائم على حدة والعقوبات التي حكم بها في هذه الجرائم والقضايا التي حصلت فيها معارضة ومدد الحبس الاحتياطي للمدانين والمبرئين . ويتصل بهذا العمل إحصاءان فرعيان عن الأوامر الجنائية في الجنائيات المجنحة والجناح والخالفات وعن بيانات خاصة تحضر سنوياً للبوليس الجنائي اللولى بباريس .

الثاني : إحصاء القضايا الجنائية المستأنفة وقضايا الجنايات :

بالنسبة للقضايا الجنائية المستأنفة تعد إحصاءات لمعرفة القضايا في كل محكمة على حدة خلال العام وبالنسبة لكل شهر . وكذلك أنواع الاستئنافات حسب الجهة التي رفعها (النيابة - المتهم - هما معا) ونتائج هذه الاستئنافات (التعديل - التأييد - التشديد - التخفيف - البراءة) .

أما الجنايات ففضلا عن بيان حركتها الإجمالية بجميع المحاكم فلنأخذ برصدها من نواحي مختلفة لمعرفة الجرائم حسب أنواعها ونوع مرتكبيها وحالاتهم الاجتماعية . ويتبع هذا العمل إحصائيان فرعيان الأول يبين كيفية التصرف في القضايا التي أحيلت إلى غرفة الاتهام والثاني بيانات معينة تطلب بصفة مستمرة بواسطة البوليس الدولى الجنائى .

وتأتى إحصاءات هذه المجموعة على النماذج المعدة لذلك ويقوم بملئها كتبة المحاكم ويقوم برصد بيانات القضايا الجنائية الجارية أربعة موظفون . ويختص الموظف الأول وهو رئيس المجموعة برصد بيانات السجلات التالية :

١ - سجل لإجمالى قضايا الجنايات المجنحة والجنح والمخالفات والأوامر الجنائية لجميع نيابات الجمهورية كل شهر على حدة .

٢ - سجل للمجموع الكلى للنيابات الكلية فى الجنايات المجنحة والجنح والمخالفات والأوامر الجنائية كل شهر على حدة .

٣ - سجل للمجموع الكلى لنتيجة المعارضات فى الأحكام الغيابية والأوامر الجنائية فى الجنح والمخالفات بالنيابات الكلية كل شهر على حدة .

٤ - سجل لإحصاء للبوليس الجنائى الدولى فى الجنايات المجنحة والجنح والمخالفات بالنيابات الكلية كل شهر على حدة .

٥ - سجل بالمجموع العمومى للبوليس الجنائى الدولى فى الجنايات المجنحة والجنح والمخالفات كل شهر على حدة .

٦ - سجل بالأوامر الجنائية والمعارضات فيها فى الجنح والمخالفات والنسب

المثوية كل شهر على حدة .

٧ - جدول (١) به البيان الإجمالي للجنايات والجنح والمخالفات والأوامر الجنائية .

٨ - جدول (٢) به بيانات الأحكام الغيابية والمعارضات فيها في الجنح والمخالفات والأوامر .

٩ - جدول (٣) به بيانات للبوليس الدولى الجنائى فى الجنايات المنحة والجنح فى بعض أنواع من الجرائم .

ويختص الموظف الثانى بالسجلات الآتية :

- ١ - سجل قضايا الجنح الجزئية للإسكندرية والوجه البحرى .
- ٢ - سجل قضايا المخالفات للإسكندرية والوجه البحرى .
- ٣ - سجل قضايا الجنايات المنحة للإسكندرية والوجه البحرى .
- ٤ - سجل مكون من كشوف تفريغ (جرويمان) للوجه البحرى بقيده فيها العقوبات المطبقة .

٥ - سجل للمعارضات .

٦ - سجل للحبس الاحتياطى .

ويختص الموظف الثالث بالسجلات الآتية :

- ١ - سجلات الجنايات المنحة الجزئية للقاهرة ووجه قبلى .
- ٢ - سجلات الجنح المنحة الجزئية للقاهرة ووجه قبلى .
- ٣ - سجلات المخالفات للقاهرة ووجه قبلى .
- ٤ - سجل للجنايات والجنح للقاهرة ووجه قبلى .
- ٥ - سجل للمعارضات .

٦ - سجل للحبس الاحتياطى .

ويختص الموظف الرابع بالسجلات الآتية :

- ١ - سجل بالأوامر الجنائية محكمة محكمة .
- ٢ - سجل لقضايا التفاليس محكمة محكمة .

- ٣ - سجل قضايا التفاليس شهراً شهراً .
 - ٤ - سجل للأحكام بإشهار ورفض الإفلاس بجميع المحاكم .
 - ٥ - سجل بقضايا الأحوال الشخصية للأجانب محكمة محكمة .
 - ٦ - سجل بقضايا الأحوال الشخصية للأجانب شهراً شهراً .
- هذا بالإضافة إلى ما يقوم به كل موظف من إعداد الجزء الخاص بإحصاءاته في التقرير السنوي وإعداد ما يطلب منه من إحصاءات خلال العام .
- ويقوم بالعمل في إحصاء القضايا الجنائية المستأنفة وقضايا الجنايات موظف واحد ويقوم بإعداد السجلات الآتية :
- ١ - سجل لأعمال غرفة الاتهام شهرياً حسب كل نيابة على حدة وبهذا السجل أيضاً إجمالى مجموع النيابات شهرياً .
 - ٢ - سجل بإجمالى محاكم الجنايات شهرياً .
 - ٣ - سجل للبوليس النوى الجنائى شهرياً .
 - ٤ - سجل شهري للحالة الشخصية للمحكوم عليهم من محاكم الجنايات حسب كل محكمة على حدة .
 - ٥ - سجل شهري لكل محكمة على حدة للحبس الاحتياطي للمتهمين والمبرئين والمدانين .
 - ٦ - سجل شهري لكل محكمة على حدة بأنواع العقوبات الصادرة من محاكم الجنايات .
 - ٧ - سجل شهري لكل محكمة على حدة بأنواع الجرائم المحكوم فيها من محاكم الجنايات سواء بالإدانة أو البراءة .
 - ٨ - جدول (إجمالى الشهر كله) يرصد بها كل أعمال المحاكم شهراً بشهر ثم تجمع إجمالياً حتى نهاية العام وذلك لإعداد أى بيان يطلب على وجه السرعة بسرعة .

كما يحتفظ هذا الموظف بالسجلات الآتية :

- ١ - سجل شهري لجميع النيابات الكلية مبين به الجنايات المجتحة والجنح

- والمخالفات التي حددت لها جلسات والأحكام الصادرة فيها .
- ٢ - سجل لجميع النيابة الكلية حسب كل نيابة على حدة .
- ٣ - سجل لجميع النيابة الكلية شهرياً .
- ٤ - سجل لنتائج الاستئنافات في الجنايات المخنقة والجرح والمخالفات بالنيابات الكلية (القاهرة . الإسكندرية . السويس) .
- ٥ - سجل بنتائج الاستئنافات في الجنايات المخنقة والجرح والمخالفات للوجه البحرى .
- ٦ - سجل بنتائج الاستئنافات في الجنايات المخنقة والجرح والمخالفات للوجه القبلى .
- ٧ - جدول لحركة القضايا والجنايات المخنقة والجرح المستأنفة شهرياً لجميع نيابات الجمهورية وتجمع كل ثلاثة شهور حتى نهاية العام .
- وهناك آخر يختص بإحصاءات النيابة العامة واختصاص عمله رصد البيانات التالية :
- ١ - البلاغات المقدمة إلى نيابات المحاكم الجزئية .
- ٢ - الجرائم الحقيقية والمحفوظة مؤقتاً بالمحافظات والمديريات .
- ٣ - أنواع جرائم الجنايات الحقيقية والمحفوظة مؤقتاً بالمحافظات والمديريات .
- ٤ - جرائم الجرح الجزئية الحقيقية والمحفوظة مؤقتاً بالمحافظات والمديريات .
- ٥ - أنواع جرائم الجنايات الحقيقة والمحفوظة مؤقتاً بالمحافظات والمديريات .
- ٦ - جرائم المخالفات الحقيقة والمحفوظة مؤقتاً بالمحافظات والمديريات .
- ٧ - أنواع جرائم الجنايات الحقيقة والمحفوظة مؤقتاً بالمحافظات والمديريات .
- ٨ - جنابات مواد المخدرات .
- ٩ - جرائم الأحداث في التبليغات .
- ١٠ - أنواع جرائم الأحداث في الجنايات الحقيقية وفي الجرح الحقيقية وفي المخالفات الحقيقية .

ويقوم هذا الموظف بإعداد الجزء الخاص به في التقرير السنوى كما يقوم

بإعداد إحصاءات لجميع أعمال نيابات القطر ترسل إلى السيد النائب العام كل ستة أشهر . وتأتي إحصاءات هذه المجموعة على النماذج المعدة لذلك .

التقرير السنوي القضائي :

يتضمن التقرير السنوي القضائي كل البيانات التي سبقت الإشارة إليها عند تحديد اختصاصات العاملين بالإدارة . فكل سجل من سجلات الإدارة له بيان مقابل في التقرير السنوي القضائي . وإحصاءات هذه السجلات تقوم الإدارة برصدها شهرياً . وهناك إحصاءات أخرى يتضمنها التقرير القضائي السنوي وهذه الإحصاءات تحصل عليها إدارة الإحصاء في نهاية كل عام من مصادرها مباشرة وترصدها بالتقرير وهذه البيانات هي :

— في مقدمة التقرير السنوي تدرج المحاكم التي أنشئت في بحر العام والقوانين والقرارات التي صدرت وبعض رسومات بيانية بالأوامر الجنائية والمعارضات فيها وجداول تبين عدد الجرائم التي حكم فيها ومتوسط الزمن الفاصل بين تاريخ وقوع الجريمة وتاريخ صدور الحكم النهائي فيها في جميع محاكم الاستئناف . وهذه الجداول ترد في نهاية كل سنة قضائية إلى إدارة الإحصاء حيث تقوم بحساب المتوسط الحسابي لهذه الجداول . وهذه الجداول تحتوي كل منها على ٥ خانات .

الأولى : لعدد القضايا المحكوم فيها في خلال السنة القضائية (١٠ أشهر) .

الثانية : لعدد الأيام التي عقدت بها جلسات في خلال السنة القضائية .

الثالثة : للقضايا المحكوم فيها بالجلسة الواحدة .

الرابعة : لمتوسط الزمن الفاصل بين تاريخ وقوع الجريمة وتاريخ صدور

قرار غرفة الاتهام .

الخامسة : للزمن الفاصل بين تاريخ صدور قرار الغرفة وتاريخ الحكم النهائي

وهذه البيانات كلها تظهر في التقرير .

— تحصل الإدارة أيضا في نهاية العام من النيابة العامة على متوسط المدة

الفاصلة بين تاريخ ارتكاب الجناية المجنحة وتاريخ الحكم النهائي الصادر فيها البيانات من النيابة العامة يعد أن تكون قد حصلت عليها بدورها من النيابة وحسب المتوسط . وهذه البيانات تظهر في التقرير السنوي .

— كما يظهر في التقرير أيضا لإحصاءات وبيانات خاصة بمحوادث الانتحار والشروع فيها بين الوطنيين والأجانب وأسبابها بجميع أنحاء القطر . وهذه الإحصاءات تحصل عليها إدارة الإحصاء من النيابة العامة في نهاية كل عام . — ويوجد بالتقرير رسومات بيانية توضح مدى نجاح نظام أوامر أداء استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة ، وأثرها في تخفيض عدد الدعاوى المدنية المطروحة أمام المحاكم سواء كانت جزئية أم ابتدائية . وكذلك رسوم توضح نسبة المعارضات الحدية فيها .

— وهناك أيضا إحصاء القضايا الصادرة بإيقاع البيع بالمحاكم الجزئية والابتدائية وهذه القضايا لما نماذج خاصة تعدها إدارة الإحصاء وتعلل بواسطة كتبة المحاكم ولكن لا ترسل شهرياً وإنما في نهاية كل عام .

— وتوجد كذلك بيانات عن أعمال قضاة التحضير في محاكم الاستئناف وإحصاءات خاصة بمحكمة النقض في الطعون الجنائية والطعون المدنية وهذه الإحصاءات ترسلها محكمة النقض سنوياً .

— كذلك إحصاءات خاصة بتنفيذ أحكام النفقات التي تنفذ بمعرفة رجال الإدارة بوزارة الداخلية أو بواسطة محضري المحاكم الابتدائية .

— ويتضمن التقرير أيضاً بيانات أخرى هي :

- (أ) أعمال إدارة الخبراء التابعة لوزارة العدل . وهذه البيانات ترسلها إدارة الخبراء إلى إدارة الإحصاء بعد حصولها عليها من المكاتب التي تتبعها في جميع أنحاء الجمهورية . وتشمل هذه البيانات : حركة سير المأموريات المحالة على مكاتب الخبراء والأتعاب المقررة والحصولية وعدد القضايا المنجزة ولم يقرر عنها أتعاب وذلك في نهاية كل سنة ومجموع المبالغ المقررة والمتأخرة تحت التحصيل .
- (ب) أعمال مصلحة الطب الشرعي والإحصاءات الخاصة بها ترسلها

مصلحة الطب الشرعى إلى إدارة الإحصاء .

(ج) أعمال الشهر العقارى والتوثيق وتتلخص أعمالها فى بيانات عن أعمال التوثيق وبيانات عن أعمال الشهر . وإحصاءات عن حالات الزواج والطلاق المختلى الدين والملة ولغير المصريين . وإيرادات ومصروفات المصلحة المذكورة . كما يظهر فى التقرير أيضاً إحصاءات خاصة بمجهاى مختلفة . فتحصل إدارة الإحصاء سنوياً من نقابة المحامين على بيان واف عن عدد المحامين أمام محكمة النقض والاستئناف والمحاكم الابتدائية والجزئية . وكذلك عن المحامين المدرجة أمماؤهم فى جداول المحامين أمام المحاكم المختلطة سابقاً . وتختتم إدارة الإحصاء تقريرها بإبراز الميزانية العامة لوزارة العدل ومرتبات الموظفين والإيرادات والمصروفات سواء كانت للديوان العام للوزارة أو لقروى الوزارة .

والتقرير القضائى السنوى يصدر سنوياً والبيانات التى تظهر فيه هى عن السنة السابقة لظهوره .

وآخر عدد من هذا التقرير صدر عن سنة ١٩٥٦ ولم تصدر بعد الأعداد الخاصة بالسنتين اللاحقة لهذه السنة .

وتوزع إدارة الإحصاء تقريرها السنوى على جميع المصالح الحكومية والسفارات والقنصليات الأجنبية فى الداخل والخارج وترسل أعداداً إلى جميع وزارات العدل الأجنبية وغيرها من الهيئات التى تهتم بشئون الإحصاء القضائى . وتوجد بإدارة الإحصاء مكتبة مستقلة محفوظ بها جميع التقارير الإحصائية القضائية منذ بدء صلبورها بصفة منتظمة حتى الآن .

وتقوم الإدارة بأعمال إدارية أخرى هى حفظ الوقائع الرسمية بطريقة منتظمة . كما يحتفظ فى الإدارة بملفات منتظمة لأهم الموضوعات التى تتعلق بالإدارة سواء كانت خاصة بالموظفين أو بالإحصاءات التى تطلبها الوزارة أو جهات خارجية .

علم الاجتماع الجنائي والتعريف الاجتماعي للجريمة

عند « فيليبو جرسيني »

دكتور محمد إبراهيم

الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

عامة وعلم الاجتماع الجنائي بوجه خاص (٢) .
فلقد حاول جرسيني أن يبلور ويظهر موضوع
وطبيعة ومناهج علم الاجتماع الجنائي والفرقة بين
التعريف الاجتماعي للجريمة والتعريف للقانوني
لها ؛ وكان ذلك في مؤلف فريد له قام بصياغته
وهو بعيد عن القانون وأهله يتلمس المبادئ
الاجتماعية ويسجلها في كتيب أطلق عليه اسم
«مقدمة في علم الاجتماع الجنائي» (٤) . وكانت
رغبة كاتبنا أن تكون هذه المقدمة صفحة أولى
لكتاب أطلق عليه « الموجز في علم الاجتماع
الجنائي » إلا أنه قرر في صدر المقدمة أن
ذلك يتطلب وقتاً طويلاً ففضل إصدار المقدمة
على أن يقوم بعد ذلك بإعداد الموجز .

ولكن يمكننا معرفة قيمة هذه المقدمة فيمكن
في هذا المجال أن نقوم بعرض عام لأهم فكرتين
أساسيتين وردتا بها وهما الفصلان المتعلقين
بموضوع وطبيعة علم الاجتماع الجنائي ، والفرقة
بين التعريف الاجتماعي والتعريف القانوني
للجريمة .

علم الاجتماع الجنائي :

يعرف جرسيني علم الاجتماع الجنائي بأنه
« ذلك العلم الذي يدرس المجتمع من خلال مظاهره
الإجرامية » (٦) . وهذا التعريف هو في الواقع
تعريف شامل يحتاج إلى إيضاح . إذ أن جرسيني
يرى أن موضوع علم الاجتماع الجنائي هو في

إذا ألقينا نظرة عابرة على مؤلفات أتباع المدرسة
الإيطالية في العلوم الجنائية لوجدنا أن جرسيني
قد اتخذ له مكاناً ذا طابع خاص بجوار لومبروزو
وجار وفالو وفري ودي توليو وبيسملي وفلورين
وغيرهم .

وفي الواقع لقد كان لكل من فلورين
وجرسيني مكانة خاصة في الفقه الجنائي الإيطالي
حيث كانا من الفقهاء اللذين أعلوا المدرسة
الوضعية بنظريات جديدة على غرار نظريات
بيكاريا ورومانوزي وكرارا .

ولقد عني فري في كتابه (١) الذي أصدره قبل
سنة من وفاته بتحديد مجال القانون الجنائي على
اعتبار أنه دراسة لتنظيم القانونية الردع بالاستقلال
عن دراسة مشكلة السببية للظاهرة الإجرامية
وكذلك عن دراسة وسائل منع هذه الجرائم . ولقد
اعتقد الكثيرون أن كلا من فلورين وجرسيني
قد سارا على منوال فري فأسا قانون العقوبات
على قواعد قانونية صرفة مستبعدين في ذلك أي
نوع آخر من الأسس سواء كانت أندروبولوجية
أو اجتماعية .

ومع أن نظريات جرسيني القانونية في
المشاكل الأساسية لقانون العقوبات هي من
الأمور المعروفة والثابتة في الفقه الجنائي (٢)
إلا أنه مع الأسف لا يعرف الكثيرون الموقف
الذي اتخذه جرسيني من علم الاجتماع بصفة

٦ - تحديد نوع السببية وذلك عن طريق تحديد عوامل الإجرام سواء من الناحية الإستاتستكية أو الدينية .

٧ - تحديد مدى تغير الظواهر الإجرامية بسبب تدخل الدولة أو الأفراد ، وكذلك معرفة الآثار التي تحققها مختلف وسائل المنع والردع التي طبقت وتاريخ مكافحة الظواهر الإجرامية .

٨ - التنقيط بطريقة حدوث الظواهر الإجرامية في المستقبل بشرط أن يوضع في الاعتبار الأسباب المختلفة وكذلك الوسائل التي سارت عليها الدول كل على حدة لمحاربة الظاهرة الإجرامية .

٩ - تلخيص المبادئ التي تأكدت حقاً يمكن أن يوضع تحت تصرف القائمين على السياسة الجنائية الأسس الواقعية التي بواسطتها يمكن لهم اتخاذ الإجراءات الموجبة لمحاربة الظاهرة الإجرامية .

ولكى يمكن إظهار شخصية وذاتية علم الاجتماع الجنائي كان لابد لجرسهني أن يحدد موضع هذا العلم من العلوم الإجرامية .

وقد قام جرسهني نفسه بتعريف العلوم الإجرامية بأنها تلك العلوم التي تقوم بدراسة الجريمة ووسائل قمعها الرادعة والممانعة (٧) .

وهذا التعريف هو في الواقع عبارة عن تعريف «علم الإجرام Criminologia» وهو الأمر الذي لم ينكره جرسهني . وتشتمل العلوم الإجرامية على

قسمين كبيرين بحسب ما إذا كانت ترمي إلى دراسة الجريمة reato أو دراسة القواعد القانونية الإجرامية Norme Giuridico - Criminali .

ولل جانب ذلك يجب أن نضيف العلوم المساعدة التي تشمل مصادرها من مجالات أخرى للعلوم بما فيها العلوم التي لا تقوم بدراسة الظواهر الإجرامية .

وعلى ذلك قام جرسهني بوضع إطار عام للتنظيمات أو العلوم الإجرامية كما يلي : -

الحقيقة المجتمع الذي هو موضوع دراسات العلوم الإجرامية كل بحسب وجهة نظرها . وحيث إن علم الاجتماع الجنائي يدرس الظواهر الإجرامية للإجرام فإنه قد دخل بذلك في نطاق العلوم الإجرامية الخاصة وصارت دراساته تنصب على الظاهرة الإجرامية . ولم يستعمل جرسهني في تعريفه لفظ الجريمة delitto بل ذكر الظواهر الإجرامية Criminalita وهذا من ذلك أن الدراسة تقع على المجموع الكلي Totalita لهذه الظواهر على اعتبار أنها وحدة متكاملة Complesso Unitario وذلك لأن الجريمة الواحدة في نظره لا تكون بذاتها ظاهرة اجتماعية .

وعلى أساس ذلك التعريف والتفرقة بين علم الاجتماع الجنائي وعلم الأنثروبولوجيا الجنائية وعلم الإحصاء الجنائي وكذلك الفلسفة يرى جرسهني أن من أهم أغراض علم الاجتماع الجنائي : -

١ - تحديد لموضوعه ، أي مد الباحث بالمفهوم الاجتماعي لظاهرة الإجرامية محدداً بذلك القيمة الاجتماعية بآثارها السلبية والإيجابية معيماً مكانها في إطار الظواهر الاجتماعية بصفة عامة .

٢ - وصف الأشكال المختلفة التي تتخلها الظواهر الإجرامية بحيث يمكن تمييزها من وجهة نظر الفرض والتطرز والمناهج والوسائل ، وكذلك تمييزها من جانب العامل الشخصي .

٣ - بحث ما إذا كانت هناك ظواهر مماثلة في مجتمع الحيوان أو على الأقل مشابهة ووصفها إذا أمكن .

٤ - وصف تطور الظواهر الإجرامية من حيث الشكل والاتباع والمدة عند المجتمعات البدائية والبربرية وعند الدول المتحضرة المتعدنية .

٥ - تحديد الاختلافات والروابط بين مجموعات الظواهر الإجرامية .

١ - دراسة المجرمين والجريمة :

- ١ - الأثر وبولوجيا - النفسية الجنائية .
٢ - علم الاجتماع الجنائي .

ب - دراسة القواعد القانونية :

- ٣ - الفقه الجنائي .
٤ - تاريخ القانون الجنائي .
٥ - علم الاجتماع القانوني والمقابي .
٦ - القانون الجنائي .
٧ - السياسة الجنائية .

العلوم المساعدة :

- أ - الطب الشرعي .
ب - الطب العقل .
ج - علم النفس القضائي .
د - فن التحقيق أو البوليس الفني .

وعندما يعرف جرسيني علم الاجتماع الجنائي بأنه ذلك العلم الذي يدرس الظاهرة الإجرامية في الجماعات الإنسانية وأيضاً في ذلك نصب عينيه معرفة مجموع أسبابها ، فهو في الواقع يمارس موقف فرى Ferri من هذه المشكلة وذلك لأنه يعتبر علم الاجتماع الجنائي الفلسفة الاجتماعية لظاهرة الإجرام متأثراً بذلك بأفكار كومنت Comte . ويقف بذلك أيضاً في وجه كل من يرى أن موضوع هذا العلم هو البحث عن الأسباب الاجتماعية للجريمة إذ أن البحث عن الأسباب البيولوجية النفسية في نظره تكون من اختصاص علم الأثر وبولوجيا وعلم النفس الجنائي . وبذلك فقد وضع الحدود الواضحة بين هذه الأسباب المعقدة . وقد أكد جرسيني أن التفرقة بين هذه العلوم تتمثل في موضوع كل منها الخاص . ففهم الأثر وبولوجيا وعلم النفس الجنائي نجد أن موضوع كل منها هي الجريمة الواحدة delitto singolo على اعتبار أنها فعل

إيجابي أو امتناع يرتكبه الفرد . أما علم الاجتماع الجنائي فموضوعه على العكس هو المجموع العام لجرائم المجتمع . وقد يعتقد البعض أن جرسيني عند تعريفه للمجتمع Societa في مؤلف «القانون الجنائي الإيطالي» يرى أن له طبيعة بيولوجية أو طبيعة نفسية ، ولكن إذا نظرنا في الفصل الأول من المقدمة نجد أنه ينظر إلى المجتمع على اعتبار أنه «علاقة ارتباط بين الأفراد Concetto di Relazione» ويعرفه بمجموعة العلاقات التي توجد بين عديد من الأفراد يعيشون معاً ويتعاونون في سبيل إشباع الحاجات العامة .

وإذا انتقلنا إلى التفرقة بين علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجتماع العام نجد أن جرسيني يرى أنهما يتحدثان في كون أن كلا منهما هدف إلى البحث عن القوانين ، أي البحث عن المشاهات التي تظهر من دراسة علاقات التواجد معاً وكذلك علاقات السببية لنظام معين من الظواهر . إلا أنهما يختلفان في أن علم الاجتماع الجنائي ينحصر في دراسة الظواهر الإجرامية على اعتبار أنها نتاج وتعبير لحياة مجموعة معينة من الناس ، بينما علم الاجتماع العام يدرس الجماعة : -

- أ - من حيث طبيعتها Natura أي من حيث علاقات الارتباط النفسية .
ب - من حيث القوى forza التي تساعد أو تهدد التواجد معاً .
ج - من حيث الأشكال forme التي تتخذها الجماعة .
د - من حيث أسسها Origini وتحولاتها trasformazioni
هـ - من حيث القوانن ، والسياسة الاقتصادية ، والخلقية ، والدينية ، والثقافية التي تحدث في رحاب هذا المجتمع .
التعريف الإجتماعي للجريمة :
رأينا أن جرسيني يعتبر أن من أول

تلك الأفعال التي تمثل خطراً على المجتمع أو تجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه . وقد عمل جرسيني أيضاً على وضع التفرقة بين تعريف الجريمة وتعريف الأفعال غير المشروعة *Illiciti guiridici* وعدد الصفات الأساسية للجريمة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - من وجهة النظر الإجتماعية والنفسية تتميز بتطورها الكبيرة .

ب - من وجهة نظر السياسة الجنائية تعتبر الجريمة سبباً لفرض أو الخطر الإجتماعي غير المباشر وهي كذلك دليل كاشف عن الخطورة الإجرامية .

ج - ومن وجهة النظر الفنية الشكلية تعتبر الجريمة اعتداء على حق الدولة، الشخصي في المحافظة على وجودها ووحدةها .

د - يتقرر للجريمة عادة عقوبة أي الحرمان أو وضع القيود على الحياة أو على الأهلية القانونية أو على استعمال الحقوق . . . الخ وهي العقوبات التي تتميز بها الجريمة بصفة خاصة .

واخيراً كان على جرسيني أن يناقش السؤال التقليدي وهو هل تعتبر الظاهرة الإجرامية فعلاً اجتماعياً عادياً أم شاذاً ؟

يرى جرسيني أنه لكي يمكن الأجابة على هذا السؤال لا بد من أن نضع أمامنا ثلاث اعتبارات رئيسية :

الاعتبار الأول : أن لفظ *Normalità* له معنى مزدوج ، فمن جهة هو عبارة عن *Frequenza quad plerumquo accidit* ومن وجهة أخرى يعني الصحة عكس المرض .

الاعتبار الثاني : انه عند المقارنة في سبيل معرفة السواء يكون من المناسب أن نقارن بين المجتمعات المختلفة التي تحدث فيها الظاهرة محل

أغراض علم الاجتماع الجنائي هو تحديد الفكرة الاجتماعية للجريمة الأمر الذي يتطلب التفرقة بين التعريف الاجتماعي والتعريف القانوني لما . ويعتقد أن التعريف القانوني يستخلص من دراسة القواعد القانونية التي يحتويها نظام قانوني معين ، ومعنى آخر أن هذا التعريف يستخلص من الطريقة التي تنظم بها القواعد القانونية فعلاً أو سلوكاً إنسانياً . وبما أن هذه القواعد القانونية تمثل شكل *forma* الواقع والروابط الاجتماعية ، فإن التعريف القانوني هو مجرد تعريف شكلي بحت .

أما التعريف الاجتماعي للجريمة فيستخلص على العكس من ملاحظة مجموع الصفات التي توجد في الواقع الاجتماعي تلك الأفعال التي تعتبرها النظم القانونية جرائم وعلى هذا تكون هذه الأفعال *Materia* التي يستوعب منها الشكل القانوني . إن تحديد التعريف القانوني للجريمة يقع على عاتق الفقه الجنائي إذ أن الأخير باعتباره علماً قاعدياً *Scienza normativa* يقوم بدراسة القواعد القانونية وبذلك يتم بمضمون ومعنى القواعد القانونية ذاتها وتحديد النتائج التي قد تصحق من هذه القواعد .

أما تحديد التعريف الاجتماعي للجريمة فهو من واجب العلوم الاجتماعية التي باعتبارها علوماً تبحث عن السبب أو علوماً مفسرة *explicative* يجب عليها أن تلتقي الضوء على طبيعة ونشأة *Generazione* الواقعة وكذلك الآثار التي تنتجها والوظيفة الاجتماعية التي تقوم بها .

وعلى أساس ما سبق ذكره يرى جرسيني أن الجريمة في نظر الفقه الجنائي هي « كل فعل يقرر له النظام القانوني عقوبة جنائية » بينما يعرف الجرائم من وجهة نظر العلوم الاجتماعية بأنها « تلك الأفعال التي تعتبر مخالفة للعاجات الأساسية والمصالح الرئيسية لمجتمع معين » أو

- ب - مع أن الظاهرة الإجرامية تحدث دائماً في المجتمعات المختلفة ، إلا أنها تتميز عن الظروف الشاذة غير العادية .
- ج - إذا وضعنا في الاعتبار الروابط العديدة التي تظهر في الحياة الاجتماعية نجد أن الجرائم هي في الواقع وقائع نادرة أي وقائع استثنائية ولذلك فهي وقائع شاذة .
- د - إذا وضعنا في الاعتبار متوسط الجرائم التي تحدث في المجتمعات المختلفة التي أحرزت نفس المستوى من المدنية نجد أن ظاهرة الإجرام هي ظاهرة شاذة في أي مجتمع يزيد فيه متوسط الجرائم عن المتوسط العادي في المجتمعات الأخرى .
- هـ - أخيراً إذا وضعنا كذلك في الاعتبار متوسط الجرائم التي تحدث كل سنة في مجتمع معين نجد أن ظاهرة الإجرام هي شاذة في السنوات التي يزيد فيها ارتكاب الظاهرة عن المتوسط العادي .

الدراسة أو نقارن هذه الظاهرة بالظواهر الأخرى التي تحدث في المجتمع وأخيراً نقارن أوجه الظاهرة محل الدراسة في فترات مختلفة خلال حياة المجتمع ذاته .

والاعتبار الثالث : أنه لا يجب أن نخلط بين الفعل الفردي والفعل الإجتماعي بمعنى أنه باعتبار أن الأخير يتكون من مجموعة الأفعال الفردية فيجب إذن أن نضع في الاعتبار ذلك المبدأ الذي يقول بأن ما يعتبر صالحاً للمجموعات لا يصلح أيضاً للفعل الواحد . وهو الأمر الذي يتعلق بالإجابة على سؤالنا السابق إذ أن هناك وجهين للمشكلة ولذا وضع جرسيني المبادئ التالية للإجابة على هذا السؤال .

- ١ - بما أنه لا يوجد مجتمع لم يحدث فيه ارتكاب الجرائم سواء في الماضي أو المستقبل فالظاهرة الإجرامية ليست فقط سلوكاً عادياً بل ظاهرة دائمة *Constante* تحدث في المجتمعات المختلفة .

المراجع

1. Ferri E. : Principi di diritto criminale. Torino.
2. Tullio Delugo : Le droit pénal et son application. Cours de Doctorat à l'université du Caire, Le Caire.
- 3 - دكتور رمسيس بهنام ، محاضرات في علم الإجرام ، الجزء الأول ، ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، ص ٢٢ .
4. Grispigni F. : Introduzione alla Sociologia criminale U.T. E.T. Torino, 1928.
5. Manuale di Sociologia criminale.
6. Grispigni : L'introduzione : op. cit. p. 2.
7. ,, : ,, : op. cit. p. 63.
8. ,, : Diritto penale Italiano, Giuffré - Milano 1954. p. 38-40.
9. ,, : L'introduzione : op. cit. p. 122.

عرض نقدي

(١) **لكتاب : منطق البحث الاجتماعي**

تأليف : كوينتين جيبسون

للأستاذ السيد يس

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

تعريف بالمؤلف :

الأستاذ كوينتين جيبسون أسترالي الجنسية تلقى تعليمه في جامعي ملبورن وأكسفورد . وفي خلال الفترة من ١٩٣٨ - ١٩٤٤ حاضر في الفلسفة في جامعة وسترن أستراليا Western Australia ومن ١٩٤٥ - ١٩٤٨ شغل منصباً عمالاً في جامعة كانبرا . ويشغل الأستاذ جيبسون في الوقت الحالي منصب أستاذ مساعد للفلسفة في جامعة كانبرا .

الكتاب بصورة عامة :

يقع الكتاب في تسع ومائتي صحيفة من القطع المتوسط بالإضافة إلى فهرس (من VII إلى X) وبه فهرس موضوعي (من ٢١٠ - ٢١٤) . وينقسم الكتاب إلى مقدمة (من ١ - ٤) وقسمين كبيرين ينقسمان إلى فصول عديدة .

القسم الأول وعنوانه : وجهات نظر عن البحث الاجتماعي مضادة للعلم وينقسم إلى ستة فصول . القسم الثاني وعنوانه : الخصائص المنطقية للبحث الاجتماعي وينقسم إلى تسعة فصول .

• • •

هذا الكتاب كما يبدو من عنوانه أدخل في فلسفة العلم منه إلى مناهج البحث الاجتماعي . والكتاب في الواقع قديم وجديد معا . هو قديم من حيث أنه يثير عدداً من القضايا التي تتعلق بفلسفة البحث في العلوم الاجتماعية طالما ناقشها علماء الاجتماع من قبل وأدلوها فيها بأراء ونظرات عديدة . فموضوعات مثل : هل تستطيع العلوم الاجتماعية أن تهم أو لا مثلها في ذلك مثل العلوم الطبيعية ؟ وكذلك مسألة الموضوعية في البحوث الاجتماعية وهل يمكن الوصول إليها أو لا ؟ وهل تستطيع العلوم الاجتماعية أن تصل إلى درجة من الضبط والدقة مثل التي بلغتها العلوم الطبيعية ؟ كل هذه مسائل احتدم حولها الجدل من قديم وتناولها فلاسفة العلوم الاجتماعية بإفاضة .

ومع ذلك فالكتاب جديد ، ليس فقط بسبب حداثة نشره (١٩٦٠) بل مرد ذلك إلى طريقة العرض المزاولة التي اتبعها المؤلف . ولعل ذلك يرجع إلى السند الأكاديمي الذي يصدر عنه ، فهو أستاذ للفلسفة مارس تدريسها سنين طويلاً . وقد اصطنع المؤلف في العرض الأسلوب الدباليكتيكي فجسم وجهات النظر

(١) Gibson, Q. The logic of social enquiry, London : Routledge & Kegan Paul, 1960

الى تهاجم العلوم الاجتماعية في خمس :

- ١ - نقد التجريد في العلوم الاجتماعية.
- ٢ - نقد التعميم في العلوم الاجتماعية .
- ٣ - نقد البراهين التجريبية الى تصطنعها العلوم الاجتماعية .
- ٤ - نقد تأثير العلوم الاجتماعية بالقيم المختلفة .

٥ - نقد الموضوعية في العلوم الاجتماعية .
 فإذا كانت كل وجهة نظر من هذه تمثل فكرة Thesis فإن ما ساقه المؤلف من شواهد وبراهين للحض كل فكرة من هذه الأفكار إنما يمثل نقيض الفكرة Anti-thesis .
 غير أن المؤلف لم يقف عند هذا الحد بل واصل الليرة الديالكتيكية فقد م في القسم الثاني الذي أفرده للخصائص المنطقية للبحوث الاجتماعية ما يمكن أن نعتبره ثأ لفا بين النقيضين Synthesis .
 وبالإضافة إلى الأسلوب الرصين الذي تناول به المؤلف موضوعه فإن أهمية الكتاب تكن في أنه صدر في مرحلة من أخرج المراحل الى تمر بها العلوم الاجتماعية . فالعلوم الاجتماعية اليوم تمر بفترة المراجعة وإعادة النظر . فقد توقفت العلماء عن العدو السريع الذي مارسوه في طريق البحث سنين طويلة وابتأوا يتأملون : ماذا قطعنا من الطريق ؟ وماذا حققنا من نتائج ؟ وما قيمة هذه النتائج ؟ وإلى أي مدى أجهمت في تطوير المجتمع وتقدمه ؟ وهل تسير البحوث الاجتماعية في طريق مستقيم أم أنها تسير في متاهات لا أول لها ولا آخر ؟

(١) انظر على سبيل المثال :

- Bramson, L. *The political context of Sociology*, Princeton, New Jersey : Princeton University Press, 1961.
- Kattaof, L.O. *The design of human behavior*, Saint Louis : Educational publishers Inc., res. ed., 1953.

وهل استطاع العلماء صياغة نظريات محكمة على أساس الركام الضخم من البيانات التي جمعها الباحثون في السنين الماضية ؟ وهل يستطيع علماء السلوك أن يكونوا - في بحوثهم ودراساتهم - موضوعيين حقاً ؟ وما مدى تأثير الباحثين بالنظم الاقتصادية والسياسية السائدة في مجتمعاتهم ؟

هذه أمثلة من التساؤلات المنهجية التي ازداد الاهتمام بها بين علماء السلوك في الآونة الحاضرة (١) .

أما مؤلفنا فإنه - وكما سئرى بعد قليل - يأخذ موقفاً دفاعياً عن العلوم الاجتماعية ، فهو أشبه بمحام مقتدر يترافع ببلاغة وقوة عن التهم التي تكال العلوم الاجتماعية ، حتى أن عنوان الكتاب لو كان « دفاع عن العلوم الاجتماعية » لكان أبلغ في الدلالة على موضوعه .
 ونستعرض فيما يلي القضايا الخمس الكبرى التي أشرنا إليها من قبل وإلى أدار المؤلف عليها محور القسم الأول من الكتاب .

١ - نقد التجريد في العلوم الاجتماعية :
 يعطى المؤلف في البداية تعريفاً للتجريد فيلذب إلى أنه عبارة عن تمييز لخصائص أو سمات موقف ما ، وهذا التمييز للخصائص - الذي تعتمد عليه كل عمليات الوصف - هو جوهر التجريد .

ورغم أن التجريد بهذا المعنى يبدو سمة أساسية لأي بحث فإن قيمته في البحوث الاجتماعية ثارت بشأنه عدة اعتراضات يمكن أن تجمل

في وصفنا لمؤلف ما - مهما كان هذا الوصف شاملاً - فنحن نسجل سماته باعتبارها منفصلة عن بعضها ، بينما هي في الحقيقة ليست منفصلة عما يؤدي إلى تشويه الحقيقة .

ويذهب المؤلف في الرد على ذلك إلى أنه - وإن كان هناك قدر من الحقيقة في القول بأن الكل شيء أكثر من مجرد مجموع أجزائه - إلا أن التجريد ليس ممتنع التشويه . فحينما نتكلم عن موقف فلا يمكن قبول القول بأن سماته منظمة بطريقة معينة . كل ما نستطيع قوله إنها - مترابطة - سمات المؤلف . ولو استطعنا أن نشهد المؤلف كلها « على الطبيعة » لاستغنينا من ذلك فائدة عظمى ولكن يبدو أن ليس هناك مفر من اصطناع التجريد ، وإلا فما هو الإجراء البديل لذلك ؟

وأخيراً يناقش المؤلف مسألة الظاهر والباطن والتي مينها أن من شأن التجريد أن يجعلنا نقرب من ظواهر الأشياء لا من بواطنها مما لا يسمح لنا بالحصول على المعرفة اليقينية عنها . ففي المعلوم الوضعية - كما يقرر هنري برجسون - « نحن ندور حول الشيء ولكننا لا ندخل إلى باطنه » .

ويبدو من ظاهر هذا النقد أنه ينطبق بوجه خاص على البحوث الاجتماعية لأنه يظهر أن ضروب النشاط الاجتماعية للإنسان لها جانب باطنى يختلف في معناه عن حركات الأشياء المادية المادية ، ومن هنا يبدو أن ثمة شيئاً ناقصاً في حالة وصف سلوك الإنسان الأمر الذى لا يظهر في حالة وصف سلوك الأشياء الجامدة . فالإنسان يفكر ويشعر ، ويتصرف عن قصد ويخبر الله والألم والحلم والكره . . . إلخ . ومن الأشياء الشائعة اعتبار هذه الحركات تكوين الجانب الباطنى من نشاط الإنسان .

في عدة نقاط : تعقد المواقف الاجتماعية ، وتفرّد الوقائع الاجتماعية ، واستحصاء الأشياء المحسوسة على التجريد ، وأخيراً أن من شأن التجريد وصف الأشياء من الظاهر وليس من الباطن .

ويرد المؤلف بالتفصيل على كل من هذه الانتقادات . ويلهب إلى أن القضية التي مديهاها أن كل المواقف الاجتماعية أكثر تعقداً من كل المواقف الفيزيائية لا ينبغي التسليم بها تسليمياً قبلية بل ينبغي مناقشتها . أما عن تفرّد الوقائع الاجتماعية فيتساءل ماذا يعنى النقاد بتفرّد واقعة اجتماعية ما ؟ إنهم يمتنعون أن مثل هذه الواقعة واقعة خاصة particular تتميز عديداً عن الوقائع الأخرى . وكل واقعة - بهذا المعنى - متفردة فذهبذة البدول مثلها في ذلك مثل الثروة الفرنسية . وعلى أى حال فلا يمكن أن يقال إننا نغفل تفرّد الوقائع حينما نصلها . ويلهب المؤلف إلى أن ما نحسب أن نؤكد عليه عندما نتحدث عن واقعة اجتماعية بحسبانها متفردة ، ليس مجرد أنها واقعة خاصة بل كونها لا تشبه تماماً أى واقعة أخرى ، أى أنها متميزة عنها كياً وكيفية . فإذا كان الأمر كذلك فيمكن إبداء ملاحظتين :

(أ) إن افتراض أن كل واقعة متفردة بهذا المعنى أمر سليم . فليس هناك تكرارات مضبوطة لا في الطبيعة ولا في تاريخ المجتمع الإنسانى .

(ب) حينما نميز الخصائص فلسنا نغفل الاختلافات الكيفية بين واقعة وأخرى بل - على العكس - إننا نظهرها بوضوح أكثر حينما نبين ما تتميز به من خصائص .

ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الرد على الوجه الثالث من أوجه نقد التجريد والذي مينها أننا

الاجتماعية لا تجرى كهذه في ذاتها - في أغلب الأحيان - بل لكي تساعدنا في تقرير ماذا نفعل .

وقد يوافق الناقد على وظيفة التعميم في الكشف عن الحقائق وفي تفسيرها وفي التطبيق العملي ولكنه قد يذهب إلى أن التعميم - بصورته هذه - لا يمكن أن يطبق في العلوم الاجتماعية ، أو إلى أنه يمكن الكشف عن الحقائق الاجتماعية وتفسيرها بطريقة أخرى .

وقد قادت هذه الانتقادات المؤلف إلى أن يميز بين أنواع الأحكام التعميمية فيز بين فئتين رئيسيتين لها :

- الأحكام التعميمية العامة والأحكام التعميمية الخاصة .

- الأحكام التعميمية المفتوحة والأحكام التعميمية المغلقة .

ولا نريد أن ندخل في تفاصيل هذه الفئات إذ لا يسمح المقام بذلك . المهم أن المؤلف خلص بعد عرضه لها إلى أن العلم غالباً ما يعرف على أنه يجب أن يتضمن قوانين وأن الانتقادات التي توجه إلى التعميم في البحوث الاجتماعية تتوحد مع تلك التي توجه إلى إقامة القوانين . فهل يمكن إقامة قوانين في العلوم الاجتماعية ؟ فكرة الحرية :

يناقش المؤلف فكرة الحرية الإنسانية ويذهب إلى أنها هي التي قادت الناس إلى أن يقيموا هوة بين البحوث الاجتماعية من ناحية والعلوم الطبيعية من ناحية أخرى . فالناس - كما يقال - عندما القوة التي تجعلهم يختارون لأنفسهم وهم بالتالي الذين يصنعون أقدارهم . ومن هنا - كما يزعم البعض - من المستحيل التنبؤ بغير نشاطهم الاجتماعية على أساس مبادئ عامة ، ولا يمكن أيها - باصطناع هذه

غير أنه من السهولة بمكان الرد على هذا الانتقاد . فإدراك أنه يمكن وصف هذه الخبرات وتسجيلها فإن هذا النقد ينهار من أساسه . ولا يطعن في هذا الزعم بأن حالات اللحن من التمدد والتعقد بحيث يصعب على الإنسان وصفها وصفاً دقيقاً ، إذ أنه ما دام يمكن وصف حالات اللحن من حيث المبدأ فهذا في حد ذاته يكفي لكي نقرر أن الجوانب الباطنية للفعل الإنساني يمكن إخضاعه للتجريد مثله في ذلك مثل الجوانب الظاهرة .

٢ - نقد التعميم في العلوم الاجتماعية :

ناقش المؤلف في الفصل الثالث والرابع النقد الذي يوجه إلى التعميم في العلوم الاجتماعية . وخصص الفصل الثالث لمناقشة قضية الحرية والتأثير أما الفصل الرابع فقد أكمل فيه الحديث عن الأغراض والأسباب .

يلعب المؤلف منذ بداية الفصل إلى التساؤل عن ضرورة التعميم في البحوث الاجتماعية وعن وظيفته . ويقرر أنه بغير التعميم لا يمكن أن ينهض للبحوث الاجتماعية أساس . فوظيفة التعميم الأساسية سد الثغرة بين ما لاحظناه من وقائع في الحياة الاجتماعية وبين ما لم نلاحظه . ويقرر أن المدافع عن المنهج العلمي إزاء من يهاجمون التعميم لا بد له أن يقرر أن هدف البحوث الاجتماعية ليس مجرد اكتشاف الحقائق بل تفسيرها أيضاً . فنحن نريد أن نعرف ليس مجرد ماذا حدث بل لماذا حدث . وبغير اصطلاح الأحكام التعميمية لا يمكن أن يكون هناك تفسير . وبالإضافة إلى ما تقدم يلعب المؤلف إلى أن الأحكام التعميمية - إلى جانب مساعدتها لنا في اكتشاف وتفسير الحقائق الاجتماعية - تظهر أهميتها حيناً نريد أن ننقل معرفتنا الاجتماعية إلى ميدان التطبيق . فالبحوث

تتصل بتأثيره على مناهج البحث في العلوم الاجتماعية. فأساليب البحث التي يمكن الاستعانة بها في البحوث التي تجري في مجتمعات مستقرة نسبياً، ينبغي أن تكون غير التي تنهجها البحوث في المجتمعات الديناميكية التي يسرع فيها تيار التغير الاجتماعي ويغير من معالمها وقيمتها الرئيسية. ولم يلتفت كثير من الباحثين إلى هذه الملاحظة بالرغم من أهميتها القصوى في تصميم البحوث وفي تفسير نتائجها على السواء (١).

غير أنه يبق للمؤلف فضل هذه الإشارة الماجلة للتغير الاجتماعي إلى جالب تأكيده للطابع الحتمي للسلوك الإنساني وخصه للاتجاه المثلث الذي يزعم حرية الإنسان في اختيار سلوكه.

وانتقل المؤلف بعد ذلك في الفصل الرابع للبحث عن الأغراض التي توجه السلوك الإنساني وعن أسبابه. ودحض الحجج التي يستند إليها بعض الباحثين من أن تنوع وتعدد هذه الأغراض يمنع علماء السلوك الإنساني من التعميم.

٣ - فقد البراهين التجريبية التي تصطنعها العلوم الاجتماعية :

انتقل المؤلف في الفصل الخامس إلى الحديث عن « البرهان التجريبي والفهم التعاطفي » وقد خصصه لمرضى ما يزعمه بعض النقاد من قصور البراهين التجريبية التي تصطنعها العلوم الاجتماعية ، ومن أنه ينبغي - كبديل لهذه البراهين - اللجوء إلى ما يطلقون عليه لفهم التعاطفي Sympathetic understanding

المبادئ - اكتشاف ما فعلوا في الماضي أو ماذا سيفعلون في المستقبل .

وبعد أن ينتقد المؤلف فكرة الحرية الإنسانية ويبرز الطابع الحتمي في السلوك الإنساني يقرر أنه حتى لو سلمنا جدلاً بمسألة الحرية الإنسانية فليس في ذلك ما يمنعنا من صياغة أحكام تعميمية عامة عن السلوك الإنساني .

فكرة التغير :

النقطة الثانية التي على أساسها يذهب المنتقدون إلى عدم استطاعة العلماء الاجتماعيين إقامة أحكام تعميمية عن الحياة الاجتماعية هي سرعة التغير الاجتماعي .

ويذهب المؤلف إلى أننا هنا بحاجة إلى أن نستعين بالفرقة التي سبق أن أرساها بين ثنائيات الأحكام التعميمية - والتي أشرنا إليها فيما سبق - وذلك لكي تحسم هذا النقد . فالتقد إن صح بالنسبة للأحكام التعميمية المفتوحة فإنه لا يصدق بالنسبة للأحكام التعميمية المقيدة التي يمكن أن تنطبق على فترة محدودة في الزمان .

فإن لم يقبل المنتقدون هذا التوضيح فعلى ذلك أنه لا يمكن أن تقوم بحوث اجتماعية على وجه الإطلاق .

والواقع أن فكرة التغير الاجتماعي وتأثيرها على العلوم الاجتماعية كانت تستحق مزيداً من التفات المؤلف الذي لم يعطها إلا بضعة سطور وفي معرض الحديث عن تأثيرها على صياغة الأحكام التعميمية .

إذ أن للتغير الاجتماعي جوانب عديدة

(١) انظر في تأثير التغير الاجتماعي على مناهج وأساليب البحوث الاجتماعية :

Lazarsfeld, P.F., Foreword, in Hyman, H., *Survey design and analysis*, Illinois : The free press, Publishers, Glencoe. 3ed. printing, 1960, X.

كان طبيعياً أن يناقش بعد ذلك مباشرة - في الفصل السابع - مسألة الموضوعية .

• - فقد الموضوعية في العلوم الاجتماعية :

• يذهب البعض إلى أن العلوم الاجتماعية - بالضرورة - أقل موضوعية من غيرها من العلوم . وهناك حالات تعرض أثناء القيام بأي بحث يفشل فيها الباحث في أن يكون موضوعياً ، فعالم الطبيعة مثلا أو عالم الحياة قد يدافع عن نظرية مجرد أن مكانته العلمية متعلقة بها أو لأنها النظرية الرسمية السائدة .

ولكن بعض النقاد يؤكدون أن العلوم الاجتماعية - وبمحكم الموضوعات التي تبحثها - لا يمكن إلا أن تكون غير موضوعية ، وعلى نطاق أوسع من ذلك الذي قد يوجد في العلوم الطبيعية . ويؤسسون ذلك على أن الباحثين الاجتماعيين آدميون يعيشون في المجتمعات ، وعلى ذلك فلهم مصالح اجتماعية إلى جانب أنهم يشاركون في الحركات الاجتماعية ويقبلون طرقاً معينة من الحياة . ومن هنا يذهب النقاد إلى أننا ينبغي أن نتوقع أن نظرياتهم ستأثر بمصالحهم وبوضعهم في المجتمع وبسمات العصر الذي يعيشون فيه .

وقرر المؤلف أنه الرد على هذه الانتقادات ينبغي تحليل العوامل التي قد تمنع الباحثين الاجتماعيين من أن يكونوا موضوعيين . وقد أجملها في ثلاث : تأثير النواحي الخاصة ، وتأثير المادة ، وتأثير الموقف الاجتماعي . وتحدثت عن كل منها في إيجاز .

(١) تأثير النواحي الخاصة :

إذا كنا نريد أن نصل إلى غاية معينة - ونمن بسبيل القيام ببحث ما - فقد ندفعنا ذلك

ويعتقون بأن يتوجه الباحث مع الموضوع الذي يبحثه ويستعين بالحدس حتى يدرك كنهه ويصوره . عرض المؤلف هذه الفكرة ثم فندها وأثبت أنه لا يمكن أن تقوم البحوث الاجتماعية على هذا الفهم التصانقي ، وأظهر كيف أنه يمكن الاعتماد على البراهين التجريبية في البحوث الاجتماعية والتعميم على أساسها .

• - فقد تأثر العلوم الاجتماعية بالقيم المختلفة :

لم يقنع الباحثون بدراسة ما هو كائن بل اهتموا أيضاً بما ينبغي أن يكون . فناقشوا ما هو خير وما هو شر وما هو طيب وما هو ردىء . وهذه الموضوعات التي يمكن أن يطلق عليها موضوعات أخلاقية أثرت تأثيراً كبيراً في البحوث الاجتماعية التقليدية .

ويرى المؤلف أن النهج الذي ينبغي اصطناعه لإزاء هذه الموضوعات هو الاعتراف بأهميتها ولكن ينبغي - في الوقت نفسه - وضع تفرقة حاسمة بينها وبين المسائل المتعلقة بالحقائق عن الحياة الاجتماعية . ويذهب إلى أنه من المستحيل على الباحث الاجتماعي أن يتجاهل القيم وهو بسبيل البحث عن الحقائق . ويستشهد بمبارة من موديس كوين في كتابه « العقل والطبيعة ، ١٩٣١ » ونصها : « وإننا لا نستطيع أن نتجاهل جميع الموضوعات المتعلقة بما هو مرغوب فيه اجتماعياً بنير أن نفعل دالة كثير من الحقائق الاجتماعية » .

وحرص المؤلف على أن يبين أنه - بالرغم من تأثر الباحث بالقيم المختلفة - إلا أنه يمكن تحرير البحوث الاجتماعية إلى حد ما من تأثرها بالقيم . ولا كان هذا الموضوع لصيقاً بموضوع الموضوعية في البحث الاجتماعي فقد

ويلهب المؤلف إلى أن هناك عديداً من هذه المعتقدات من الصعب كشفها وذلك لشدة ذيوعتها والتسلّم بصحتها . وهي تكن في نوع الأسئلة التي نسألها ونوع الإجابات التي نجيب بها على هذه الأسئلة . بل هي - أبعد من ذلك - كثيراً ما تكون كامنة في صميم تركيب اللغة التي نتعلمها منذ الصغر .

(ج) تأثير الموقف الاجتماعي :

نادراً ما يفصح هؤلاء الذين يتحدثون عن الحتمية الاجتماعية للمعتقدات عن كيف يؤثر موقف الشخص الاجتماعي - الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها مثلاً ، أو الفترة التاريخية التي عاش فيها - على معتقداته التي يتبناها . فلم يوضع هذه النقطة ماركس أو غيره من الذين بحثوا الأصول الاجتماعية للمعتقدات مثل كارل ماركس في بحثه عن « سوسيولوجية المعرفة » .

ويلهب المؤلف إلى أن الحديث عن المعتقدات بحسبانها انتمكاساً للظروف الاجتماعية أو نتاجاً لها ليس إلا استمالة مجازياً لا أكثر ولا أقل . لكن المؤلف يمدد فيمتدّ بأنه هناك - ولا شك - حالات يؤثر الموقف الاجتماعي على الموضوعية . غير أن ذلك يلحق الدليل أو البرهان فمهمه ، أو يصبح دافعاً يؤثر في الموضوعية ويندرج عندئذ تحت العامل الأول الذي أشرنا إليه فيما سبق .

ويتخلص المؤلف بمد استعراض هذه العوامل الثلاث إلى أنه يبدو أن ليس هناك ضمان حاسم

إلى ألا تلقى بالا إلى الحقائق أو إذا ألقينا إليها بالا إلا نسلم بما قد تشير إليه من نتائج . ونعلم أن دوافعنا كثيراً ما تلون نظرتنا للأمور عما قد يدغمنا إما إلى ألا نهم بالبرهان على وجه الإطلاق وهذه الحالة يطلق عليها - في المادة - التمسب prejudice وأحياناً تقودنا النوازع إلى أن نقدر البراهات تقديرًا مريباً ونصطنع لذلك أساليباً غير وجية ، وهذه الحالة يطلق عليها - في المادة - التحيز bias .

ويتساءل المؤلف ما الذي يدفع إلى التمسب والتحيز ؟

ويجيب على ذلك بأننا لا نحصل على الرضاء عما حققناه بالفعل فقط بل عما نتخيل أننا حققناه أيضاً . وفي هذا المجال يبدو التمسب والتحيز كما لو كان تخيلاً فهما ثمرة الميل إلى تجنب الواقع ، وإلى الركون إلى تصديق ما تترشح النفس إلى تصديقه حتى ولو لم يكن لذلك أية قيمة عملية .

(د) تأثير العادة :

هناك مجموعة كبيرة من المعتقدات يسود التسليم بها في المجتمع ويمتنعها أي فرد بكل بساطة ، ولا يبنى كثيراً بالبحث عن البراهين التي تؤيدها . وهذه المعتقدات - بهذه الصورة - تشبه التمسب الذي أشرنا إليه فيما سبق . ولكنها تختلف عن التمسب في أنها - ما دام ليس هناك دافع ما - إذا ما وجد البرهان على خطئها لا تقوم هناك مقاومة لإنكار هذا البرهان .

(١) يبالغ المؤلف هنا في إنكار تأثير الموقف الاجتماعي على الموضوعية العلمية . ويمكن لرد عليه أن يشير إلى موقف بعض علماء النفس الأمريكيين من مسألة ذكاء الزوج وزعمهم أنهم أدق ذكاء من البيض مستثنين إلى أسس سلافية .

انظر عرضاً نقدياً للدراسات التي أجريت على ذكاء الزوج في : Hyman, Ibid., 201-204 .

والواقع أن هذا الفصل الذى كتبه المؤلف عن نقد الموضوعية من أقيم ما كتب في الموضوع .

ويأتى بعد ذلك كله القسم الثانى من الكتاب الذى أفرد المؤلف « للخصائص المنطقية للبحث الاجتماعى » . ويبدو أن المقام لا يتسع لى نعرض بالتفصيل - وكما سبق أن فعلنا بالنسبة للقسم الأول من الكتاب - للمادة التى قدمها المؤلف لذلك نكتفى بأن نستعرض فى عجلة رؤوس الموضوعات التى عولجت فى هذا القسم .

قدم المؤلف لهذا القسم مقدمة ذكر فيها أن المصباح مد الجزء الثانى من البحث وذلك بعد أن دحض كل الانتقادات التى توجهه إلى البحوث الاجتماعية وعلى ذلك فهو يعرض للمشكلات المنهجية التى قد تقابل فرعاً أو آخر من فروع العلوم الاجتماعية فى التطبيق ويبدأ فى الفصل التاسع بعلم النفس ثم يفرد الفصل العاشر لاستعمال الأحكام التعميمية ويجعل منه مدخلا لما يلى من الفصول . فيتحدث فى الفصل الحادى عشر عن استعمال القوانين الخامسة straight forward laws ثم فى الفصل الثانى عشر عن أحكام الصلغة ، وفى الفصل الثالث عشر يتحدث عن استعمال الأحكام التعميمية الخاصة tendency statements وفى الفصل الرابع عشر عن افتراض وجود أساس عقل rationality أما الفصل الخامس عشر فقد خصصه لدراسة التاريخ وناقش فيه عدة مسائل منهجية جوهرية توأمت فيها بمسألة التفسير والتأويل اهتماماً واضحاً . وفى الفصل السادس عشر والأخير ناقش المؤلف قضية البحث الاجتماعى

يكن العلوم الاجتماعية شر التحيز والبعد عن الموضوعية . ولكن هل معنى ذلك أن الموضوعية من الأمور المستحيلة فى البحوث الاجتماعية ؟

يناقش المؤلف ذلك فى فقرة بمنزلة « تقدير الموضوعية » ويعرض فيها بمنتهى الاتزان والحياة وجهات النظر المختلفة ، ويعترف بأن الموضوعية المطلقة أمر مستحيل فى البحوث الاجتماعية . غير أنه يلعب إلى أن نقد الموضوعية فى البحوث الاجتماعية مبالغ فيه إلى درجة كبيرة فليست كل النظريات البسيولوجية قد لعبت فيها التحيزات الذاتية للصور الأكبر ، وقد قرر أنه يمكن دحض هذا النقد بتقديم عدة أمثلة واقعية من نظريات لا يمكن القول أن أصحابها كانوا غير موضوعيين .

ويتساءل المؤلف ما الحل إذن ؟ ويجب على ذلك بأن الحل الوحيد يتركز فى حرية الرأى . ففتح باب حرية الرأى على مصراعيه جدير بأن يجعل جميع الآراء والتفسيرات والنظريات تخضع للتمحيض والنقد ، وليس كالتفقد كاشفاً للأخطاء والقصور فى الأفكار . إن صاحب الفكرة أو النظرية لا يمكن أن يكشف عن جوانب القصور فى فكره أو نظريته ، ولكن يستطيع ذلك الآخرون الذين يفحصون الفكرة من بعد غير متأثرين بالعوامل الانفعالية التى تجعل صاحب الفكرة أو النظرية يتشبث بنظريته ويدافع عنها ويرى فيها الكمال كل الكمال . ويمكن إيجاز ذلك كله فى أنه لى نقصان الموضوعية لابد من الحرية .

(١) يتفق المؤلف فى ذلك مع عدد من الكتاب الثقات . انظر للفصل التيم الذى كتبه ليون برايمسون عن : « الذاتية فى البحث الاجتماعى » . . Branson, Ibid., 140-154.

وقد صادق كويتين جيبسون، فإن العلوم الاجتماعية نجد منطقتها وستلدها في العمل على تغيير المجتمع . أما هؤلاء العلماء اللذين يريدون أن يقتنعوا - في أبراجهم العاجية - باجترار تأملاتهم وراء المكاتب، واللذين يرون البحث الاجتماعي ضربا من ضروب الترف العلمي ، فلا مكان لهم في المجتمع الحديث . إن العلم في خدمة المجتمع ينبغي أن يكون الشعار الذي علينا - كباحثين في السلوك الإنساني - ليس فقط أن نمتنقه بل أن نعمل به ونستوعبه . في اختيار مشكلات البحث وفي تصميم البحوث وفي تفسير نتائجها على السواء .

والتطبيق الاجتماعي وتعرض فيها لنقاط ثلاثة جوهرية .

العلاقة الجدلية بين البحث والتطبيق ،
التطبيق والتثقيق ، المعرفة والقوة .

وهذا الفصل الأخير يؤكد ما ظهر بين تفاسيف الكتاب من أصالة المؤلف ولقتهاده وإنجابيته كباحث اجتماعي أصيل لم ينخدع بصيحات « العلم للعلم » ولكنه - وفي أكثر من مرة - أظهر بجلاء ووضوح أن العلوم الاجتماعية إن لم تضع كل إمكانياتها ومقدراتها ، بل إن لم تحدد هدفها الرئيسي منذ البداية بخدمة المجتمع وتطويره وتنميته فحريها أن تزول من الوجود.

كتب ظهرت حديثاً

وتوجد بمكتبة المركز

وهذا الكتاب جزء أول خصصه المؤلف لعوامل مجرمة بصفة عامة وأفرد الجزء الثاني - الذي لم يظهر بعد- لصور خاصة من السلوك الإجرامى تتصل بطبيعة السلوك أو الأسلوب أو صفة مرتكب الجريمة .

وقد قسم المؤلف كتابه إلى خمسة أبواب :
خصص الباب الأول للدراسة العلمية السلوك الإجرامى وناقش فيه فى خمسة فصول متوالية : الجريمة والسلوك الإجرامى ، علم الجريمة وعلم الإجرام ، أساليب البحث فى علم الإجرام ، عوامل السلوك الإجرامى ، الموقف الإجرامى .

وفى الباب الثانى تحدث عن التكوين الفطرى
أما الباب الثالث فقد خصصه للنظم الاجتماعية . وتحدث فى ثلاثة فصول عن النموذج الحضارى والريف والمدن والتغير الاجتماعى المصاحب للتصنيع .

وفى الباب الرابع عرض للتشعبة الاجتماعية فى أربعة فصول . فتحدث عن الأسرة والصحة ووسائل الاتصال العامة والوضع الاقتصادى .

وفى الباب الخامس والأخير تحدث المؤلف عن الوقاية العامة من الجريمة .

وحرص المؤلف فى نهاية الكتاب على أن يورد ثبوتا تحليليا لمواد الكتاب .

مقدمة فى دراسة السلوك الإجرامى

تأليف : دكتور أحمد محمد خليفة
دار المعارف بمصر ، الجزء الأول ، ١٩٦٢ .
يقع الكتاب فى ٢١٠ صفحة من القطع المتوسط

يعتبر ظهور هذا الكتاب إضافة للمكتبة العربية فى علم الإجرام . وقد حرص المؤلف فى بدايته على أن يصدر الكتاب « بفاتحة » تبين الفرض من تأليفه . فقرر أن « تسمية هذا المؤلف « مقدمة » فى دراسة السلوك الإجرامى لم تكن عفواً ، ولكنها تعبير عن طبيعة العمل الذى قصدنا إليه والقصد إلى وضع مقدمة فى علم من العلوم أو مادة من المواد يستهدف ، فى واقع الأمر ، غاية متواضعة وصغيرة فى وقت مما . فالمقدمة إن كانت لا تطمح فى الإحاطة بأطراف المادة جميعاً ، تطمح إلى رسم الخطوط العامة للمادة التى تمهد لها وإضاءة معالمها ووجاهة هيكلها العام » .

وبين المؤلف أنه آثر أن يسمى الدراسة دراسة فى « السلوك » الإجرامى لا دراسة فى « الجريمة » تجنباً لتعبير دى شحنة عالية من المعانى المطلقة حائل بالأصداء التى تتجاوز نطاق العلم ومقتول الأساليب العلمية « بينما يفيد تعبير السلوك الإجرامى تصرفاً ملموساً يقع تحت الحس وإن لم يكن لزاماً مجرمة فى نظر القانون أى سلوكاً جنائلياً ، فلنأخذ من أنصار تحديد السلوك الإجرامى بالمعايير القانونية أى بما يعتبره المشرع جريمة » .

* * *

المجتمع العربي

دراسات اجتماعية عملية

تأليف : الدكتور عل أحمد عيسى ،
دار المعارف بمصر ، ١٩٦١ . يقع الكتاب
في ٢١٧ صفحة من القطع المتوسط .

يتميز هذا الكتاب عن الكتب المألوفة
التي صدرت عن المجتمع العربي - بعدما تقرر
بتدريس مادة المجتمع العربي في الجامعات -
بالتابع العمل . فقد حرص المؤلف وهو أستاذ
الاجتماع والأنثروپولوجيا في جامعة الإسكندرية
على تضمين الكتاب نتائج دراساته الأنثروپولوجية
التي قام بها فجاه الكتاب بذلك جامعا بين النظر
والعمل .

وتحت عنوان « لماذا ألف هذا الكتاب »
يقول المؤلف إنه « لو لم يكن للعلم دور أساسي
في معركة الحرية لما ألف هذا الكتاب » .
وبعد ما يتحدث عن أهمية تزويد المواطن
العربي بمعلومات متكاملة عن مجتمعه العربي
يقرر أن الكتاب « يجمع بين غايتين هما النظر
والتطبيق أو النظر والعمل » وهو من هذه
النوعية محاولة للرد على فريق من علماء الغرب
كثيرا ما اتجه تعليمهم في بلادنا إلى أن يكون
العلم للعلم حتى يصرفونا بذلك عن التطبيق وعن
العمل ، على خلاف ما يفعلون في بلادهم حيث
نراهم يطبقون العلم على مصالح أوطانهم
ومواطنيهم » .

وقد قسم المؤلف الكتاب إلى مقدمة وخمسة
فصول :

الفصل الأول : المداخل إلى المجتمع العربي .
وناقش فيه مبررات دراسة المجتمع العربي ،
والبيئة والسكان ، واقتصاديات البلاد العربية ،
والأقليات والخلفيات .

وتحدث في الفصل الثاني عن بعض مظاهر

التركيب الاجتماعي في المجتمع العربي .

أما الفصل الثالث فقد خصصه للحديث
عن المجتمع العربي وآدابه الشعبية . فتحدث عن
اللهجات الدارجة واللغة العربية الفصحى ، وعن
حكمة شعوب شبالي إفريقيا ووحدها مثلثة في
آدابها الشعبية من الإسكندرية إلى الدار البيضاء .
وفي الفصل الرابع تحدث عن الصهيونية
والعرب .

وتخصص الفصل الخامس للحديث عن
أين غلغلون باعتباره عبقرية عربية درست
المجتمع العربي .

وبالكتاب ملحقان دليل عام وخريطة
جغرافية للبلاد العربية . وحرص المؤلف على أن
يورد ثبوتا بالمراجع التي استند إليها في نهاية كل
فصل .

Sociology, The progress of a
decade

(A Collection of Articles)

Lipset, S.M. & Smelser, N.J.,
(editors)

Prentice - Hall, Inc. Englewood
Cliffs, N.J. 1961

حدد الأستاذان ليزت أستاذ علم
الاجتماع بجامعة كاليفورنيا ، وسملر أستاذ
مساعد علم الاجتماع بنفس الجامعة الهدف من
إخراج هذا الكتاب . فقرر أن ما يميز تطور
علم الاجتماع على مر السنين هو ظهور الكتب
الرئيسية التي ما تلبث حتى تصبح مراجع
كلاسيكية في الميدان . غير أنه إلى جانب
ذلك تأمل المقالات التي تنشر في المجلات
العلمية المتخصصة دورا هاما وأساسيا في تطور
العلم . إذ عن طريقها تظهر أساليب بحث
جديدة وتهار أساليب أخرى وتطور أساليب
قديمة . ويساعد الخلاف والتدقق على توضيح

وجهات النظر وكشف جوانب القصور في النظريات السائدة .

لذلك أهتم المصنفان بتجميع وتنظيم عدد من أهم المقالات التي نشرت في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٠ وقاما بجهد منهجي واضح في تصنيفها تصنيفا منهجيا . ويظهر ذلك من استعراض الكتاب استعراضا سريعا .

يقع الكتاب في ٦٣٥ صفحة من القطع الكبير .

وقد قسمه إلى مقدمة وأربعة أجزاء كبيرة . تحدث المصنفان في المقدمة عن وضع علم الاجتماع في عام ١٩٥٠ .

أما الجزء الأول فننوه : علم الاجتماع . وقسمه إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

علم الاجتماع كهيئة : نطاقه وأسلوبه .
وبه ثلاث مقالات لهارسوفز وبنديكس وبارجر .
عن : بعض المشاكل التي تواجه علم الاجتماع كهيئة ، وصورة الإنسان في العلوم الاجتماعية ، وعلم الاجتماع والثقافتين : تحليل لقالب متجمد .
والقسم الثاني عن : النظرية الاجتماعية وبه خمس مقالات لدايفيز ، وليندبرج وسوانسون ، وكولندر ، وفستنجر .

والقسم الثالث عن : المناهج السوسيولوجية . وبه ثمانية مقالات لبارتون ولا زارفيلد ، وماكوي ومورسوزل ، وغيرهم .

الجزء الثاني : الحدود الأساسية للإنسان الاجتماعية . قسم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام

رئيسية :

القسم الأول : الثقافة والمجتمع : خلق النماذج الثقافية والحفاظ عليها ، وبه سبع مقالات لمرتون وويلسون والاس وغيرهم .

الجزء الثاني : الشخصية والمجتمع : تشكيل الشخصية خلال التنشئة الاجتماعية والتعليم . وبه سبع مقالات .

الجزء الثالث : الحدود الفيزيكية والبيولوجية الإيكولوجية والديموغرافية . وبه خمس مقالات .
والقسم الثالث عن : إفتاح وتوطيد الثروة والقوة والمكانة وبه ثلاثة أقسام رئيسية .

القسم الأول عن الأبنية والعمليات الاقتصادية . وبه أربع مقالات .

والقسم الثاني عن الأبنية والعمليات السياسية وبه سبع مقالات .
والقسم الثالث عن توزيع المكانة وبه سبع مقالات .

الجزء الرابع عن : التوازن بين الاستقرار والتغير في المجتمع . وقسم إلى قسمين :
القسم الأول عن الاختلال الاجتماعي والانحراف والمشاكل الاجتماعية وبه ست مقالات .

والقسم الثاني عن الضبط الاجتماعي والتغير الاجتماعي . وبه خمس مقالات .

والكتاب في الواقع يعد موسوعة شاملة لأحدث الآراء والنظريات في علم الاجتماع .

كتب أهديت لمكتبة المركز

- ١ - المجمع العربي ، تأليف الدكتور عل أحمد عيسى .
 - ٢ - مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي ، تأليف الدكتور أحمد محمد خليفة .
 - ٣ - المرجع في علم النفس ، تأليف الدكتور سعد جلال .
- وأهدت سفارة اليابان المكتبة المطبوعات التالية :

- 4 — The Civil Code of Japan.
- 5 — Juvenile delinquency in Japan.
- 6 — Bulletin of the Criminological Research Department, Part I and II .
- 7 — Statistical Notes.
- 8 — A general survey of narcotic cases in Japan.

المؤتمر الفرنسي الثاني لعلم الإجرام

لمدة يومين ونصف يسوده جو علمي صميم . وعقدت في اليومين الأولين جلستان إحداهما صباحية والأخرى مساءً . أما اليوم الثالث فقد خصصت الفترة الصباحية منه لدراسة قانون ١٩٥٤ الخاص بمجرمي الكحول الخطرين . هذا وقد عقدت الجلسة الأولى تحت إشراف مسيو أنسيل M. Ancel وتناولت بالدراسة « الحالة الخطرة » من الوجهة القانونية . وقد ألخص مسيو هيرزوج M. J. B. Herzog بإيجاز ووضوح مجموعة الأعمال السابقة المتعلقة بهذا الموضوع وعرض المشكلات التي سيتناولها المؤتمر بالبحث . وقد توسع خاصة في مفهوم الحالة الخطرة السابقة على الجناح *prédelictuel* والتي تتورحط أضعف المجاذلات . لذلك هو يؤكد ضرورة وجود تعريف خاص ينمط « الحالة الخطرة » وما ينتج عن عدم الأخذ بتدابير الأمن من مخاطر — على الحرية الفردية — تلك التدابير التي هي من اختصاص السلطة الإدارية حتى لو كانت تدابير طبية اجتماعية . وبعد ذلك يدرس مسيو Herzog احتمالات إشراك الطبيب في الحكم على « الحالة الخطرة » وهو يقترح الأخذ بمبدأ *assessorat technique* لما تبين له من عدم كفاية نظام الخبرة . ولستنا في حاجة إلى أن نشير إلى أهمية هذه المسألة وحيويتها وإلى مدى دقتها .

وقد بحث بعد ذلك موضوع عدم تحديد العقوبة وبيّن المقرر كيف أن مفهوم « الحالة الخطرة » يساعد على تعدد التعارض الموجود بين العقاب وتدابير الأمن . ثم يتناول من جديد

مقد المؤتمر الفرنسي الثاني لعلم الإجرام في مدينة ريمس من السادس والعشرين إلى التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٦١ تحت إشراف مسيو شينو M. Chenot وزير العدل ورئاسة مسيو فونتانيه M. Fontanet وزير الصحة العمومية والسكان الذي أضاف عنه مدير مكتبه مسيو أنطوان فييل M. Antoine Veil مفتش المالية وقد خصص هذا المؤتمر لدراسة مفهوم الحالة الخطرة *L'Etat Dangereux* وقد أتاح لجنة تنظيم المؤتمر برئاسة الأستاذ لامانش M. Pr. Lamanche عميد كلية الطب والصيدلة والأستاذ بوزا M. Pr. Bouzat العميد الشرقي لكلية الحقوق — الفرصة لسيادة روح التعاون بين المؤتمرين . وقد أدار السكرتير العام الأستاذ ب. ج. دافوست Dr. P. H. Davost دفة الجلسات بفضة وذكاء . وقد خصصت جلسة الخميس المسائية للحفل الافتتاحي وخطب كل من العميد الأستاذ بوزا ومسيو ج. بيناتيل M. J. Pinatel ومسيو أنطوان فييل M. Antoine Veil .

وقد اتاحت زيارة بمن النساء الفرصة للمؤتمرين لمشاهدة ما حققتة هذه المؤسسة من خدمات ملموسة وموقفة . وقد استرعى انتباههم الظروف التي يعمل فيها المذنبون .

وكان العشاء الذي دعت إليه بلدية ريمس Rumes المؤتمرين فاخرًا .

وقد استمر المؤتمر بعد هذا الافتتاح المرموق

وقد خصص صباح يوم الأحد لدراسة ظاهرة إدمان الكحول وخاصة قانون سنة ١٩٥٤ الخاص بمدى الكحول الخطرين . وقد بين مسير بنياتيل M. Pinatel في تحليل نقدي دقيق نقاط الضعف في هذا القانون وعدم وجود معاونة حقيقية بين القضاء والطب في نطاق علم الإجرام من ناحية وعدم تكامل العمل الصحي في محيط الدفاع الإجتماعي من ناحية أخرى .

وقد أوضحت الأستاذة مامليت Melle Mamelet أنه يمكن تطبيق قانون ١٩٥٤ قبل بدء إجراءات الدعوى ودون التهديد بها لحث الممن على قبول العلاج وإنه بالرغم من الصعوبات التي اقترضت التطبيق فإن النتائج الأولى كانت مشجعة إذ أدت إلى علاج ١٧٧٠ من مدمني الكحول الخطرين في سنة ١٩٦٠ .

ومن الصعوبة بمكان أن نلخص في كلمات قليلة ما كان عليه هذا المؤتمر الذي يبحث موضوعاً على درجة كبيرة من الاتساع والصعوبة . غير أن مفهوم « الحالة الخطرة » يؤدي إلى طرح المشاكل الأساسية في علم الإجرام مثل :

مشروعية تدابير الأمن قبل ارتكاب الجريمة - ذاتية العقوبة وعدم تحديدها - أحلال تدابير الأمن وإعادة التربية محل العقاب - العلاقة والتعاون بين القاضي والطبيب - ربط الجزاء والعلاج .

وقد ساعد على تحديد المشاكل الملتهبة الأساسية كل من المؤتمر الثاني لعلم الإجرام المنعقد سنة ١٩٥٠ ، ١٩٥٣ . إلا أن الحاجة ما زالت قائمة لإيجاد تعريف مقبول « للحالة الخطرة » .

مسألة العلاقة بين القاضي والطبيب في مرحلة تطبيق العقوبة .

وقد تناولت الجلسة الثانية التي عقدت تحت إشراف الدكتور ب. د. بيز Dr. P.R. Bize المظاهر السيكولوجية والاجتماعية للحالة الخطرة . وقد ألقت مدام فافي بوتونييه Madame Favy Poutonnie تقريراً رائعاً استعرضت فيه الطرق الجديدة التي يمكن لعلم النفس أن يسهم بها في دراسة وعلاج الحالة الخطرة . كما تناولت موضوع إدخال نظريات وأساليب التحليل النفسي في المسائل الكرىنولوجية . وقد أديرت الجلسة الثالثة بحكمة بواسطة الأستاذ هويه M Le P. Heuyو بما أتاح للمؤتمرين فرصة الاستمتاع إلى التقرير القيم الذي تقدم به الأستاذ كولان M. Le Pr. Ag. Colin عن طرق علاج « الحالة الخطرة » وقد أدى هذا التقرير إلى إشراك جميع الحاضرين في المناقشة كما لو كانت « الحالة الخطرة » قد تجسست وبخرجت من الملاجئ والسجون لتمثل مكانها في الجلسات المنقشة حول موضوعها وإذا لم تكن المناقشات التي أثرت بعد ظهر ذلك اليوم قد تأثرت بالإجماع فإنها دلت على أي حال بأن هناك خطوة هامة قد اتخذت لحل المشكلة .

أما الجلسة الرابعة فقد كانت تحت إشراف مسير أوربان M. Orvain مدير الإدارة العقابية وتناولت بالدراسة « الحالة الخطرة » من الوجهة القضائية والتقرير المفصل الذي تقدمت به مدام سيمون فييل Mme. Simone Veil عن الحالة الراهنة وتوقعات المستقبل في هذا الخصوص .

ولا مجال لأن نسهب في سرد العناصر التي تناولها المؤتمرين المتخصصون ولا التقارير التي قدمت إلا أنه لا يسعنا إلا أن نذكر في هذا المقام التقرير الفذ الذي تقدم به مسير جوي هوشو

ماجستير فى علم الإجرام

بروفيسور كالب فوت
أستاذ القانون
مارفن وولفجانج
أستاذ مساعد علم الاجتماع
فيليب ساجي
أستاذ مساعد علم الاجتماع
جريرود لايتون
الأستاذ الزائرة
ريتشارد لوفزورف
أستاذ مساعد الطب العقل الشرعى
وعدد آخر من الأساتذة الزائرين .
ويمكن الحصول على معلومات أوفر عن
الموضوع وعلى طلبات الالتحاق من :
Prof. Thorsten Sellin,
Department of Sociology,
Dietrich Hall, University of Pennsylvania,
Philadelphia 4, Pa., U.S.A.
وترسل طلبات الالتحاق (قبل أول مارس
من العام الذى يتوقع بدء الدراسة فيه) إلى :
Dean of The Graduate School of Arts
& Sciences,
Bennet Hall, University of Pennsylvania,
Philadelphia 4, Pa., U.S.A.

يتظم قسم الاجتماع بجامعة بنسلفانيا
(بالولايات المتحدة الأمريكية) برنامجاً دراسياً
يمنح من محضره - من شريحي الجامعات -
ويجتاز الامتحانات المقررة فيه درجة الماجستير
فى علم الإجرام .
وذلك بقصد إعداد أشخاص ذوي ثقافة
عالية فى علم الإجرام ، لسد الحاجة الملحة فى
مجال التدريس بالجامعات والبحث والأجهزة
التنفيذية .
ويبدأ هذا البرنامج الدراسى من العام
الجامعى ١٩٦٢-١٩٦٣ . ويشمل دراسات فى :
١ - الجوانب الاجتماعية فى الجريمة والجنح .
٢ - الجوانب النفسية - المرضية فى الجريمة .
٣ - العقوبة وأساليب الإصلاح .
٤ - مناهج البحث ، والنظرية فى علم الإجرام .
٥ - القانون الجنائى .
٦ - المناهج الكمية للبحث .
ويتضمن البرنامج زيارات للمؤسسات
العقابية والجهات المختصة ودراسات ميدانية .
ويمكن الانتهاء من دراسة البرنامج فى
سنة جامعية واحدة .
ويشارك فى التدريس فى البرنامج :
بروفيسور ثورستون سلين
أستاذ علم الاجتماع

highest buildings & existence of bridges on the Nile, whereas most of them were not residents of this division. Most of the high frequency of suicides in Heleopolis are militararians, due to the fact that military camps are concentrated in this Area.

SUMMARY

The contribution of the present research is the preponderation of the basic hypothesis. It throws light on the cultural aspects of suicidal behaviour in an Egyptian metropolitani.e., "Cairo" It also supports conclusions of some previous studies, and throws shadows of doubt on some others.

take care of the aged, as well as, the female in general. Young males are more confronted with contradictions of life & its conflicts.

5. There is no significant difference among Moslem & Christian suicides. The rates are 2,1.5/100.000 respectively. Such rates are lower than those in any other country.

6. The more educated persons (high & graduate learning) are more sensitive to the contradictions & to the compulsive feeling of isolation. Thus they have the highest rates of suicides (36.6/100.000) among other categories of learning status.

7. The high rates of suicide by occupation have been existed among the unemployed (28.6 %), those who have no security in their business (26.2 %), and those of high-status occupations (10.8/100.000).

8. Suicidal behaviour rate is very high among the divorced (21.5/100.000) & unmarried (10.8/100.000). It proportionates reversally with the number of children in the family. This item also preponderated the hypothesis of psychological isolation.

9. The most serious precipitative conditions are the situational problems of severe tensions (41 %) i.e., emotional stress, interpersonal conflicts and criminal behaviour or accusation of criminal behaviour.

10. Severe organic illness & unemployment are indirectly responsible through their effects on the deterioration of the individual's status, income & thus on his role conflict.

11. Unlike psychoanalytic symbolism of the suicidal method, this research preponderates that selection of the method subjected to the possibilities of its availability.

12. The ecological studies of suicide, which depend on the location of the suicide commitment, usually relate the rates of suicide in central divisions & transitional areas in the city, to the characteristics of these areas. But a more attention has been drawn here to residence of the suicides than to the locations of suicide commitment. That is because the residence may be the place where the suicide has been brought up, and assimilated the values which prevail in the social climate of such residence. There is no significance in the distribution of suicides by residences. There was high frequency of suicide in Kasr-el-Nil & Heleopoli. areas. But the high frequency of the location of suicide commitment in Kasr-el-Nil division is due to the availability of the

ORGANIZATION OF SUICIDAL SITUATION
IN SUICIDE & ATTEMPT

Variables		Attempt		Suicide	
		freq.	%	freq.	%
Place	private	11	21.6	37	56
	public	40	78.4	29	44
Isolation	alone	7	13.7	36	54.6
	with others	44	86.3	30	45.4
Interference	no interference.	11	21.6	39	59
	interference by others.	40	78.4	27	41
Method	Strong & actif.	7	13.7	60	90.0
	feeble & not actif.	44	86.3	6	9.1
Personal documents		Minority of Expectations (unit C). Majority of hostile feelings (unit D).		Majority of Expectations. Majority of positive feelings.	

3. The type & addressing of personal documents preponderate this differentiation. They stress the high value of communication in attempt, and bring out its appeal function, i.e. the attempt's need of help, in addition to its exhibitionistic character.

4. *Sex & age* : The highest rates of suicidal behaviour (7.4/100.000) are found to be among young males (20-40). It is possible to say that this trend confirms our frame of cultural climate, under which the youngsters are socialized to respect & to

we took the theme as a unit for analysis. But so doing it is found that the units are not inclusive — exclusive, but, to an extent, they are interrelated.

IV

CONCLUSIONS & CONTRIBUTIONS

A. The data obtained by the schedule have been tabulated in 24 tables. They cover all the themes of the schedule. Statistical tests¹ of significance have been applied where it is necessary.

B. The statements which express each of the five categories of the content of personal documents, and their formal aspects, are presented.

These two types of findings have been analysed & discussed in a synthetic way. From this research on the problem of Suicidal behaviour in an urban society (Cairo), recognizing its methodological, sample & time limitations, the following conclusions were reached.

1. The hypothesis of compulsive feeling of psychological isolation has been found to be preponderated. The hypothesis, however, has been proved by the contradictions of rights and duties, which constitute the conflict of roles in a society in transition such as ours.

2. As it is presented in the table below, there is a significant differentiation between the characteristics of suicidal situation. in Suicide and in suicidal attempt.

(1) These tests are : χ^2 , T, G.R., 4., R. (Pearson).

registered as suicidals, during one year period, from January 1st to December 31th 1959, at the attorney-general offices of Cairo. They are found to be 51 attempts & 66 suicides (= 117) Suicidal Cases.

2. *The Method* : The writer attempted to use case history method, but he has been confronted with the cultural & emotional setting of suicide. This usually arouses severe grief among the suicides' parents & relatives. Also, the formal criminal statistics has been rejected because of its shortcomings in many aspects; in addition to this, its vagueness & lack of comprehension.

Our approach consists of two techniques :

1. *Statistical analysis* of data which are gathered from case-files. There is a pre-coded schedule which is planned for this purpose.

The schedule is divided into 5 categories, which contain 29 items. They covered various units as :

- a) General data : age, religious affiliation, nationality.
- b) Residence : its kind & location.
- c) Personal data about learning, occupation & business, marital status, children & dependency and health status.
- d) Suicidal situation : its location & time, degree of isolation & interference of others, suicidal method, preceptitative conditions and previous suicidal record.
- e) Personal documents.

Tests of reliability, i.e., re-take the schedule, and tests of validity, i.e., internal consistency, are considered for the schedule.

2. *Qualitative content analysis* of the cases' personal documents. The main units of analysis are themes which express :

- a) Objective conditions & reasons of reality which are responsible for the suicidal situation.
- b) Recommendations for solving the present problem and preparations for the future.
- c) Expectation of death & what is beyond.
- d) Positive & good or indignant & hostile feelings.
- e) Compulsive feelings of psychological isolation.

In addition to these analytical aspects, there are formal aspects such as : to whom the document is addressed, the type of the document and its size. There are 16 Cases who left personal documents, i.e., letters & notes. Dealing with this documents,

II LITERATURE

Literature on the subject is Classified in two main sections :
Clinical & Sociological Studies :

1. Clinical Studies :

a. *Clinical studies* which depend on diagnostic interview such as :

I — Psychiatric studies relate suicidal behaviour to psychoses in general, or rather, depressions, melancholia, schizophrenia & senile.

II — Psychoanalytic studies consider suicidal behaviour as aggression, which is unconsciously returned to the Ego, under the super-ego's, Id's pressure and/or objective pressures. This returned aggression is supported by introjection & displacement (i.e. identification) of the original object of aggression.

b. Clinical studies which depend on standardized psychological tests. These studies describe some traits & dynamics of the suicidal personality. They present the catharsis function of the suicidal attempt.

There are some clinical psychologists & psychiatrists whose attention has been drawn to the significant differences between suicide & attempt. Stengel (1957, 1958) preponderates the appeal & ordeal aspects of the attempt.

2. *Sociological studies* which depend on formal statistics. They relate between suicide and other social indecies, especially, social disorganization & social isolation as its product.

The writer has, however, shown that, in spite of the fact that the above-mentioned studies bear great importance, they have some limitations, especially in their methods as well as in their conclusions.

III METHOD AND TECHNIQUES

1. *Scope* : This research concerns with the problem in an urban society, i.e. Cairo metropolitan; because it is the most important metropolitan area in the U.A.R., and because it is found that the highest rate of suicidal behaviour in the country has been committed in this area.

The *sample* of this research constitutes all cases which were

SUICIDAL BEHAVIOUR IN CAIRO

(A PSYCHO-SOCIAL STUDY)

by

MAKRAM SAMAAH KHALIL

B.A., Dip in Psych. & Educat., M.A. (Psychology)

I. — INTRODUCTION

Suicidal behaviour is a human problem, which accompanies humanity in most of the primitive societies, as well as old & contemporary societies. Especially, It is a serious problem in the Egyptian Society, because of the highest rates of Suicide are found to be among the youngers of 20-40 years old, and the increasing trend of suicide in recent years. As there is no study of this subject in any Arabic society, specially, in U.A.R., the writer has found it of utmost necessity — nationally and scientifically — to undertake this research work.

PURPOSE :

The fundamental purpose of our research is to verify a basic hypothesis, which assumes that a "*Compulsive feeling of psychological isolation*" is the general ground for developing suicidal tendencies & behaviour. This feeling is created and developed intrinsically in the course of the processes of up-bringing and socialization throughout life situational experience.

The secondary purposes are :

a. To present whether the suicidal group is homogenous, or it has certain characteristic differences; among suicides & attempts.

b. To throw light on the problem in the cultural frame of the Egyptian Society.

* An abstract of a Thesis submitted for the degree of M.A. (Psychology) on feb. 1962, Cairo University, Faculty of Arts, Departement of Philosophy.: field of Specialization is Social Psychology.

done on a rational basis. In a sense, Black Magic is negative psychological brain-washing. In some respects, witchcraft is a source of comfort for it provides a scapegoat of conditions. "In Africa, culture change produces economic distresses, political unrest and personal conflict. No wonder, therefore, that the belief in witchcraft increases rather than abates." p. 77.

- (14) The Ghost Dance appeared among the American Indians at the end of the century when the native culture was being destroyed by the advance of the white man in the West. The Indian economy and way of living could not compete with the new culture. The Ghost Dance took on the nature of a Holy War that gave some promise of destroying the white man and his culture. The "Sioux Outbreak" in 1890 can be connected directly to the ideologies of the Ghost Dance.
- (15) Kelsen, H., *General Theory of Law and State*, 1940 pp. 115-116.
- (16) Petrazycki, L., *Law and Morality*, 1955.
- (17) Sorokin, P.A., *Society, Culture and Personality*, 1947. pp. 480-481, "Only in small groups permeated with a sense of familistic solidarity, where the official law coincides with the unofficial legal convictions of all members, is it (order) achieved. In an overwhelming majority of groups and in almost all the larger groups, the official law is violated by members whose unofficial law convictions sharply deviate from or even contradict the official law".
- (18) Sellin, T. *Culture Conflict and Crime*, 1938, p. 63. Sellin rightly points out that "all cultural conflicts are conflicts of meanings: social values, interests, norms. There can be no clashes between the material objects of culture." p. 58.
- (19) Speck, F.G., "The Ethical attributes of the Labrador Indians", *American Anthropology*, N.S. 35 : 539-94, 1933. p. 559.
- (20) Anosow, J.J., "Die volkstümlichen Verbrechen in Strafkodex der USSR", *Monatsschrift für Kriminalpsychologie und Strafrechtsreform*. 25 : 534-37. Sept. 1933. Wirschubski, G., "Der Schutz der Sittlichkeit in Sowjetstrafrecht". *Zeitschrift für die gesamte Strafrechtswissenschaft*. 51 : 317-28, 1931.
- (21) Maunier, R., "La diffusion du droit français en Algérie" *Harvard Tercentenary Publications*, 1937. pp. 84-85.

The close living and working together of individuals who have no sentimental and emotional ties foster a spirit of competition, self-aggrandizement, and mutual exploitation." (p. 71).

- (9) Ibid. p. 75. "The heavy incidence of crime and delinquency in towns and cities of recent industrial growth is related, in the first instance, to the disruption of the traditional family systems and the consequent weakening of family authority and control over the individual members. The individual tends to lose the older controls before he has acquired, under the impersonal sanction of the law, the new and more personal, moral codes and control which characterize urban societies."
- (10) Deshmukh, M.B., "A Study of Floating Migration", in the *Social Implications of Industrialization and Urbanization*, (UNESCO, Calcutta, 1956) p. 218. "Masses of migrants arriving in a society which is being built up and transformed at high speed, and where there are conflicts between norms of different tribal or peasant groups and those inherent in an alien urban pattern, may find themselves in a situation of moral confusion and social normlessness, impeding adjustment". From, *Special Study on Social Conditions in Non-Self-Governing Territories*, (United Nations publication, Sales No. 56. VI. B.I.) p. 69.
- (11) Ibid. p. 72. "The word detribalization is often used to describe the phenomenon of assimilation to urban conditions. This raises the question of traditional values in a society in transition. The imprint of a culture on the habit and behaviour of the group is not easily destroyed. Even when the customary institutions seem to have been rejected, they exert a subtle influence upon and often transform those which have taken their place. Many traditional values have survived the uprooting of rural populations and are found among urban masses, however remote these may seem to be from their origin". pp. 72-73. "It has been found that the impact of urbanism does not necessarily affect only the individuals migrating to the urban centers. There is a limited but highly influential traffic back to the village, bringing with it disturbing concepts of values and goals". p. 74.
- (12) Ibid. p. 75. "It is quite clear that old and traditional forces of social control, deeply rooted in the hearts of the members of a given homogeneous group are much more effective than the force of law, and the latter that is the main force of social control in urban societies. Law has to undertake the combined functions of religion, belief, morals and even magical dogmas. It follows that urbanism, because it reduces the efficiency of group or rural social control, is a more adequate milieu for lawlessness. This aspect of urban disorganization is evidenced by popular folk tales concerning the deleterious effect of the "wicked city" upon the good people of the country. The new urbanite is also directly exposed to criminal patterns with which he is not familiar and with which he is very often quite unprepared to cope. This results in exploitation, especially of women and children."
- (13) Malinowski, B., *The Dynamics of Culture Change*, 1945. p. 95. Malinowski likened the primitive Black Magic to modern psychiatry and psychosomatic medicine. When a person believes that ill luck runs against him, there is little that can be

REFERENCES AND NOTES

- (1) *International Review of Criminal Policy*, Nos. 7, 8. Jan-July, 1955, United Nations, (St/Soa/Ser. M/7.8.) pp. 20-22..
- (2) Khalifa, A.M., *Prevention of Types of Criminality Resulting from Social Changes Accompanying Development in Less Developed Countries*, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 1960, p. 63, "The growth of urbanization, especially around Bangkok metropolitan areas, has resulted in increasing crime rates in the cities".
- (3) Ibid. p. 61-62. Prosecutions increased from 692, 621 in 1935 to 1, 649, 893 in 1955, whereas the population increased from 8.6 to 14.1 millions. "South Africa provides a very typical example of the reality of a link between urbanization and industrialization and crime."
- (4) Ibid. pp. 63-64. In Korea, "the highest rate of crimes in theft and robbery were directly or indirectly related to economic difficulties of a particular group. This group consists of migrant refugees who failed to adjust to the new environment, be it rural or urban, and ex-servicemen and disabled ex-servicemen who are bitter and find little place in the society in which they are members. Moral deterioration caused by political, economic and social disorders have precipitated the present higher rate of crime" (p. 66). From 1940 to 1955, urban population increased from 11.6 percent to 31.3 percent of the total population.
- (5) Kwon Soon Young, chief judge, Seoul Juvenile Court. "General Trend of Crime and Juvenile Delinquency with Special Reference to Recent Demographic Changes in the Republic of Korea." Paper prepared for the United Nations Bureau of Social Affairs.
- (6) Data obtained from EXTRACTS from "Colonial Annual Reports, Kenya Colony and Protectorate" for respective years. Ministry of Defense, Nairobi, Kenya, East Africa. "The increase in crime is the result of the difficulties due to the war and the inevitable unrest of the post-war years, accompanied by the shortage of supplies of consumer goods, the high cost of living, and the demobilization of tens of thousands of Africans, with the consequent reduction of the purchasing power" from EXTRACT. S.O. Code No. 58-1-26-46, Kenya, 1946.
- (7) Khalifa, A.M., Op. Cit. pp. 57-58, The Yugoslavia report states that "The development of criminality and the total figures for crimes in the post-war period confirm the theory that economic development and social changes have at the outset, an inevitable effect on criminality". p. 65.
- (8) Ibid. pp. 57-58. "Contacts in the city are, to the contrary, impersonal. This is essentially what is meant by saying that the city is characterized by secondary rather than primary contacts. The contacts of the city may, indeed, be face to face but they are nevertheless impersonal, superficial, transitory, and segmental.

the West is that both fail to understand the "logico-meaningfulness" each postulates relative to the "inner order" of their respective cultures. The Hindu in his village interprets his law in terms of the meanings in Hinduism, the Moslem sees law through the eyes of Islamic beliefs just as the African sees law through the living law of the tribe, the community and the family. The legal differences between the East and the West cannot be settled until there is some integration of the ethical, moral and psychological systems of both groups. Until that time arrives, we shall have to live in the present legal "No Man's Land of Conflict" of crimes in high and low places.

tion in Algeria. Under the native law, an adulterous wife must be killed by her father or brother because the act brought disgrace to the family. When the French magistrates, under the new Penal Code, tried to deal with the matter as premeditated murder and to punish the killers, they met with a "conspiracy of silence by the Algerians" because no one would report the act or testify in court. Also, if a native Algerian accepted the new law and refused to kill the offender, he in turn was killed for failure to comply with the ancient unofficial law.²¹

The foregoing instances give evidence to the fact that crimes do arise when conflicts occur because one cultural group attempts to impose their legal norms upon another different group. The serious conditions which have arisen in East Africa, the Congo and South Africa are in part due to the conflict between the socio-legal norms of the developed and the underdeveloped peoples.

There is a vast gulf between the primitive laws of the underdeveloped peoples and the contemporary Anglo-Saxon contractual systems. Herein lies the tragedy in the meeting of the East and the West. The West maintains the power of force in law, whereas the real power rests in the social obligations or moral relationships between people. When those who formulate foreign policy or international procedures understand that law is not a concrete abstraction, but the creation of the ethical and moral characteristics of a people, fewer conflicts may arise between the two systems. When the natives in an underdeveloped country are forced to comply with a legal system not based on their living law, conflicts are bound to arise and criminality is the natural result. In this vacuum, lack of integration and normless existence, violence can be expected. The primitive Vendetta, the Mau Mau or the earlier Indian massacres are but the brutal evidence of this condition.

Fundamentally, the increase of crime in the underdeveloped countries is therefore due to the clash between the socio-legal systems of two vastly different cultures. On the one hand, there is the primitive living law of tribal customs of the underdeveloped peoples, whereas on the other is the contractual official law of the industrialized, urban developed countries. The trouble lies not in the tools or the technology, but in the socio-legal ideas of the respective peoples.

The basic problems involved in the conflict of the East and

divergent basic norms meet, they use different meanings and concepts which in turn creates disputes and conflicts.¹⁶

Sorokin's concepts of the "official" and the "unofficial" law clarifies the problem of disorders in the underdeveloped countries. Essentially, there are two types of legal norms, official and unofficial. If both coincide, very few, if any, crimes occur. If, however, the law convictions differ, violence arises. The official law represents the legal norms of the developed nations which are being imposed on the unofficial law convictions in the underdeveloped regions. Because the official contractual legal systems of the West contravene the convictions and the law norms of the underdeveloped peoples, antagonisms and "maladjustments call forth the phenomenon of crime or violation of the official law".¹⁷

A quarter of a century ago Sellin and others analyzed the problems of the "official" and "unofficial" law norms in terms of culture conflict. At that time, they focused their attention on the crimes of foreign-born persons in the United States. Sellin pointed out that legal conflicts arise :

- a) When the codes clash on the border of contiguous culture areas.
- b) When the law of one cultural group is extended to cover the territory of another group.
- c) When the members of one cultural group migrate to another area of different culture.¹⁸

Today, the conflict of culture method can be applied to the underdeveloped countries where conflicts have arisen because the official law of one cultural group is being extended into the territory of another group and where migration occurs.

Speck, in his report on the Labrador Indians in 1933, found that crimes tended to increase directly as the contacts of the Indians increase with the foreign white traders.¹⁹ In their report of crimes in Siberia, Anosow and Wirschubski in 1931 and 1933 found that when the Soviet Union expanded their new legal code into the outreaches of Siberia, crimes increased. The official law of the Soviet Union outlawed the wearing of veils by women. When this happened and women discarded their veils, Siberians killed the women because it violated the ancient unofficial law requiring women to wear veils.²⁰

The French scholar, Maunier, in 1936, found a similar situa-

tration of these events. When two cultures meet it is not just the people who encounter each other, there is a conflict of institutions and social systems. Violence and crime are a natural reaction.

In an attempt to establish some type of order in these disorganized areas, the constituted authorities often attempt to impose their own laws upon the mass of migrants. In most instances these prove to be ineffective because they lack native moral, religious and tribal support. In spite of all the legalistic methods of the West, authorities have not as yet been able to deal adequately, with native witchcraft and Black Magic.¹² The Western man cannot understand the basic psychology of witchcraft or Black Magic. The late Malinowski pointed out how Western proscriptions have only intensified and enlarged witchcraft in Africa. Europeans fail to understand "a state of mind which is deeply rooted and founded, not on accidental superstition, but in universal human psychology".¹³ Western legal forms and authority have not been able to eradicate the basic primitive beliefs. Witchcraft and Black Magic have become the African's defense against the forces of the West, the economic deprivation, social tensions and the conflict arising from the clash of the two cultures. The Ghost Dance, which arose among the American Indians in the last quarter of the 19c. century, was the Redman's defense against the expanding frontier and the culture of the white man. The "Sioux Outbreak" in 1890 was but part of the violence directly related to the Ghost Dance ideology.¹⁴

A number of scholars have been aware of the conflicts between the legal norms of different peoples. When Kelsen used the term GRUNDNORM, he explained the situation from a socio-legal basis. The GRUNDNORM is the basic ethical "ought" upon which law rests. If or when the official law conflicts with the GRUNDNORM of a people, disorder arises. Unless legal rules and judicial opinions are based upon the GRUNDNORMS, they become empty dialectics. Law, therefore, rests upon *a priori* moral grounds. Behind the problems of the East and the West, there is this clash between the legal judgements of the one and the socio-legal norms of the other.¹⁵

The legal theorist, Petrazycki, pointed out that a legal code has little effect unless it is based upon the psychological intuitive moral and ethical concepts of a people. When two cultures with

The gulf between the HAVEs and the HAVE NOTs becomes more serious because the HAVE NOTs gain an image of the HAVE peoples without the means or methods of attaining what the HAVEs have. When a people obtain a picture of what appears to be better without means of gaining these benefits, antagonism breaks out into violence and crimes. Deprivation and unattainable standards accentuate the frustrations unless measures are instituted to change matters.

Other factors enter the arena to compound the problem of crime in the underdeveloped areas. In some instances, the aliens, or nonnative people, fail to understand local conditions. Or if they do, fail to take conditions into account. In a few cases, unscrupulous practices have been employed as a result of the factional interests of the outsiders. M.B. Deshumkh, in his report on conditions in India, points up the issues when this occurs.

"Every human being admires honesty, courage, decency and more so the simple villagers. But the regard for these customary norms of behavior is set aside by a powerful desire to gain rewards without efforts : particularly when very little can be earned by honest efforts and there is almost no social control to curb the criminal instinct."¹⁰

Acute as this condition may be, there are other social processes that take place. Where two different social systems meet, the cultural shock brings about a change in the personality which has been called detribalization.¹¹ When people from the hinterland migrate to the urban industrial center, the established and customary loyalties to places and groups are destroyed in the effort to assimilate the new systems. In this transition, the people lose their traditional ways and patterns of conduct in the rootless urban life. They not only become men without a country, they become a people without a culture. A people cannot divest themselves of the cultural accumulations in a short period of time without serious consequences. When men and women are cut off from their past and are unable to accept new and strange patterns of conduct, they become a great mass of nobodies without controls and directions. The tribal customs of the hinterland have so place in the new alien world. In some instances, the migrants attempt to recreate the older tribal customs in the new environment, but alien laws and institutions discourage and forbid these activities. The conditions in South Africa are a sad illus-

WHY THE INCREASE IN CRIME ?

In explaining the increase in crime in underdeveloped countries, it should be restated that industrialization, urbanization and technological changes cannot explain the increase in criminality. These elements are present in the maelstrom but they are not the prime factors. The causes, if the term can be used broadly, lies in the psycho-social world of the peoples involved. Modern machinery may build an excellent highway through the hinterland of a country, but what occurs when this takes place ? The highway becomes a means for people living in tribal families, ruled by past customs and patterns of behavior, to migrate to urban centers. These new cities are conglomerates of people, chiefly aliens. The migrants are unable to adjust to the impersonal heterogeneity of this formless mass of people.⁸ The native migrant is no longer surrounded by the traditional controls of the tribe of family loyalties. He becomes a rootless person without associates. He is stripped of his sense of security.⁹ In the words of Durkheim, he becomes a small particle in that world of "disorganised dust". He is the "Mr. Nobody", the man without a face lost in the confusion of urban life.

Western industrialism and urban culture impose an alien sense of values on underdeveloped people, an alien system of conduct, and in doing so create serious antagonisms. The heterogeneity of the urban centers destroys earlier well-established social relationships, leaving in its wake a social vacuum which is fertile ground for criminality. The Pakistanian migrant, the man from the reserves of Kenya and many others cannot find, in urban areas, support for the traditional way of life. Social mobility has shattered the social world from which they came. The end result is social deprivation and isolation which breed crime.

In addition to these conditions, migrants soon become aware of the vast dichotomy existing between them and the aliens. Physical and social barriers separate the native people from the aliens. Before long, these social distances create the two groups of the HAVE and the HAVE NOT peoples. Working conditions and systems of organization accentuate the conflicts between the natives and the strangers. These create tensions, moral confusion, a sense of frustration, and antagonism.

is not new to social science.

With this brief preparatory statement, let us examine the limited amount of information available on the amount of crime in the underdeveloped countries. If we accept the limited data from given areas, it is quite clear that crimes have increased out of all due proportions since World War II.

In Thailand, serious crimes have risen from 42,276 in 1948 to 139,618 in 1957 in Bangkok alone. In the provincial areas crimes have risen from 183,887 to 293,454 for the same years.²

In the Union of South Africa, prosecutions have increased from 80 per 1,000 in 1935 to 117 in 1955. Serious crimes rose from 49,411 in 1940 to 193,986 in 1955. Stabbings increased from 1359 in 1940 to 6,080 in 1955. Theft increased from 18,660 in 1948 to 23,573 in 1957 and petty crimes arose from 28,965 to 71,716 for the same years.³

The Republic of Korea has witnessed a sharp increase in almost all types of serious crimes from 24,391 in 1956 to 31,466 in 1957.⁴ Between 1953 and 1957, thefts increased from 1,568 to 9,881, personal injuries from 300 to 6,339, embezzlement from 98 to 1,187 and fraud from 188 to 1,169.⁵

In the Kenya Colony of East Africa, serious crimes have increased from 1,273 in 1950 to 3,500 in 1955. The prison population increased in Uganda Prison from 2,168 in 1946 to 4,071 in 1954.⁶

In Yugoslavia, official statistics are available for 1950-1956. From 1950 to 1956, the number of offenders sentenced for serious crimes increased from 91,024 to 139,105 or from 558 to 734 per 100,000 inhabitants, a rise of 31.5 percent. In the same years, property crimes increased from 17,092 to 31,113 or 82 percent. Crimes against persons rose from 11,895 to 27,899 or 135 percent in the same years.⁷

These data are not complete nor are they comprehensive but they do reveal what has been happening in given areas. Quite apart from these data, observations and reports from various officials living and working in other areas have been aware of the conflicts arising and the increase in crime. The Belgian Congo and the troubles in South Africa are cases well known to all observers.

In a very large sense, we are witnessing today, on a world scale, a rapid transition in given areas from a rural agricultural tribal system to an industrialized urban society. This transition has some of the characteristics of the change which began in the West two centuries ago in the Industrial Revolution. That transition which took almost 200 years, is now taking place in many areas within a span of two decades or a quarter of a century. In the West, there were almost 200 years between the hoe and the tractor, between the ox-cart and the superjet plane. Today people in certain areas are trying to drop the hoe and to adopt the tractor within a matter of months. Others attempt to unhitch oxen and to climb aboard the superjet within almost the same day. In some areas, they have discarded the bow and arrow for the machine gun. All this may be possible, but social scientists are keenly aware that man changes slower than the tools he possesses. The ideas men have in their heads change slower than what they have in their hands.

At this point, it should be said that the tractor or the new technology are not the causal elements in the present problems before us, but they are part of the totality of all the social components in the transition that create the present disorders in the underdeveloped areas. Industrialization, urbanization and technology *per se* may not be the prime element in affecting the behavior patterns of people but other factors follow in the wake of these influences.

Recently, an agricultural specialist returned to this country after working 3 years in Africa. He came back to the United States on the usual leave allowed by his organization. When asked if he planned to take modern machinery back with him on his return, he said, "No." He explained that for years the natives had used the hoe and that he planned to introduce the oxen and the horse in the cultivation of the soil. He pointed out that the change to modern machinery would be too rapid for the natives. In time, modern machinery might be introduced in the region, but that remained for future developments. Some may doubt the wisdom of this man's judgement, but he was keenly aware of what happens when changes occur too rapidly within a primitive culture. It is, therefore, not only the change, but the rapidity of the change which must be taken into account in explaining the increase of crimes in the underdeveloped countries. This principle

a century and a half ago. This brief report will attempt to show how the cyclonic sweep of Western society has shattered the cultural shell of the primitive people in various parts of the world only to leave a social vacuum of what Emile Durkheim called a state of *Anomie* or a normless no man's land, bringing an increase of crime in its wake.

In order to set a frame of reference or a background, let us turn to a recent report of the Secretariat of the United Nations issued in 1955. In general summary, this review states that the amount of criminality throughout the world varies according to the degree of technological and cultural advancement of the respective nations. In those regions which have been industrialized and developed over a long period of time, the amount of crime has been relatively high in spite of efforts to deal with the problem. These are the so called Western Nations.

In certain other areas, such as the Middle East, Asia, the Far East, parts of Africa and Latin America, crime is now becoming a serious problem. These are the nations where "the traditional way of life" and rapid industrialization and urbanization have shattered older patterns of behavior.¹

In a third area, or other parts of the world such as territories in the Pacific Islands, the New Hebrides, American Samoa, and others where industrialization and advanced technology have had only a limited effect and where the population still depends upon agriculture there is a minimum of criminality. The review is very much like the observation V. Stefansson the arctic explorer made some years ago. He found that as he advanced from the frozen regions of the North to the civilized communities of the South, dishonesty increased.

In the present brief analysis on the rise of criminality in the underdeveloped countries, time and space does not permit a discussion of the means of measuring the amount of crime on the basis of complete statistical data. Nor is there time for a treatment of the socio-legal standards in the advanced and the lesser developed countries. Certain data are available on the extent of crime, but these are not complete. Unhappy as we may be, we shall have to be satisfied with the meager data at hand. There is however, enough to verify the issues at point.

THE INCREASE OF CRIMINALITY IN UNDERDEVELOPED COUNTRIES

WALTER A. LUNDEN

Iowa State University of Science and Technology Ames, Iowa

When Rudyard Kipling wrote his famous lines, "East is East and West is West and never the twain shall meet", we wonder whether he actually meant what he wrote or was this wishful thinking on his part because he feared the consequences of the meeting. It is highly probable that from his peculiar vantage point, he feared the meeting of the East and the West. Whatever the situation may have been, the East has met the West and serious consequences have arisen from that meeting.

In spite of Western anthropology, high level national and international planning, and other foreign programs on the part of various nations, serious disorders have arisen in the underdeveloped countries. Crime has increased out of due proportion in many areas. The Nigerian post-card incident is but a very superficial note of what has been happening in the clash between the industrialized urban culture of the HAVE NATIONS and the agricultural hinterland culture of the HAVE NOT NATIONS.

Overshadowing this clash of cultures, stand the two giant colossi of power states facing each other with untoward gestures, threats and vast arsenals. The power struggle between the developed countries has added further confusion to the problems of the underdeveloped countries. Not a few have said that if this is what the developed countries have to offer, it might be better to remain undeveloped.

The question confronting us today is what is happening to the behaviour patterns of those undeveloped countries now feeling the impact of alien Western culture? In a sense, it is but the repetition of what occurred when the culture of the Roman Empire spread to the barbarian tribes of Northern Europe. Again, some of the aspects of the present situation are much like the troubles that our earlier states faced in the Westward expansion

**THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board

Mr. Hussein El Shafei

Vice-president of the Republic

Members of the Board :

Mr. Ibrahim Mazhar	General Abdel Azim Fahmy
Mr. Moh. Zaki Sharaf	Dr. Gaber Abdel - Rahman
Mr. Moh. Zaki Mousa	Mr. Moh. Attia Ismail
Mr. Moh. Abou Zahra	Mr. Moh. Fathi
Dr. Hassan El Saaty	Dr. Ahmed M. Khalifa

The National Review of Criminal Science

Ibn Khaldoun Squ., Awkaf City, Guezira P.O.

Editor-In-Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editors

Ahmed El-Alfy

El-Sayed Yassin

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued three times yearly

March - July - November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by

The National Center of Social
and Criminological Research
U.A.R.

(in English)

The increase of criminality in underdeveloped countries
Suicidal behaviour in Cairo

(in Arabic)

Prison labor in U.A.R.

Men Convicts in Egyptian Prisons

Le juge de Renvois

Criminal Statistical Systems in U.A.R.

NOTES — BOOK REVIEWS — NEWS



المجلة الجنائية القوسية

بمقرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

تخصيص المؤسسات العقابية
أثر الدعوى الجنائية في وقف تقادم الدعوى المدنية
المفهوم الاجتماعي للرشوة
جناح الأحداث في هولندا

آراء • أنباء • جرائم



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتورة حكمت أبوزيد

وزيرة الشؤون الاجتماعية

أعضاء مجلس الإدارة : الأستاذ إبراهيم مظهر ، الأستاذ محمد زكي شرف ، دكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد زكي موسى ، الأستاذ محمد عطية إسماعيل ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فتحي ، دكتور حسن الساعاتي ، دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الجناية القوسية

. ميدان ابن خلدون بمدينة الأقرف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعد التحرير : أحمد الألفي ، السيد يس

-
- | | |
|--|--|
| النشر ، الصفحات . | ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل إليها من مقالات الإحتبارات الآتية : |
| المقالات من مجلات : اسم المؤلف . | ١ - أن يذكر عنوان المقال موجزاً ، ويتبع باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية ونشراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به . |
| عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) ، السنة ، المجلد ، الصفحات . | ٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لموضوع الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه . |
| المقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال [اسم الموسوعة] ، تاريخ النشر . | ٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التي توافرت من البحث - خاتمة . |
| وثبتت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتورد الإحالات إلى المصادر في المتن في صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) . | ٣ - أن يكون إثبات المصادر على النحو التالي :
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة |
| • أن يرسل المقال إلى سكرتارية تحرير المجلة منسوخاً على الآلة الكاتبة من أصل وصوريين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور . | |
-

الإشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
خسون قرشاً

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان المبد
عشرون قرشاً

المجلة الجنائية القوية

محتويات العدد

صفحة

- تخصيص المؤسسات العقابية الأستاذ أحمد الأتني ٣١٧
أثر الدعوى الجنائية في وقف تقادم الدعوى المدنية دكتور إدوارد الدهي ٣٩٩
المفهوم الاجتماعي للرشوة الأستاذ محمد عارف ٤١١
معمل القياس النفسي التابع لأكاديمية العلوم البولندية دكتور سعد جلال ٤٣٧
جناح الأحداث في هولندا هويلك ٤٤٤

آراء :

- كيف نبحت السلوك الإجرامي الأستاذ السيد يس ٤٥١
الجريمة والطمث كاترينا دالتون ٤٥٧

أخبار :

- المؤتمر السنوي لبراءة علم مخلفات الجرائم بولاية كاليفورنيا ٤٥٩
الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة الجمهورية العربية المتحدة ٤٦٢

جرائم :

- جريمة قتل في المدينة دكتور سيد عويس ٤٦٣

٤٧٣ فهرس موضوعي لمواد المجلد الخامس

تخصيص المؤسسات العقابية

الأستاذ أحمد الألفي

باحث بالمركز القوي للبحوث الإجتماعية والإنسانية

مقدمة

أصل وتطور التخصيص

إن معرفة طبيعة وهدف الوسائل العقابية الحالية ، تقتضى إلقاء نظرة سريعة على الماضي حتى يمكن أن نفهم التطور الذي طرأ على الأفكار والمؤسسات العقابية .

غير أن ذلك لا يستدعي أن نوزل كثيراً فيه ، فإن عقوبة الحبس ليست إلا مفهوماً حديثاً ، إذ أنها لم تنتشر في الواقع إلا في نهاية القرن الثامن عشر ، أما الأقفال وأماكن الإيداع التي كانت تستخدم قبل ذلك فلم يكن يراد بها إلا التحفظ على المتهم أثناء محاكمته أو قبل تنفيذ حكم الإعدام فيه أو قبل إرساله للعمل في السفن . وإلى جانب ذلك ، كان يوجد ما يسمى حالياً بالإيداع الإداري internements administratifs لأسباب سياسية أو عائلية أو مالية .

ومع ظهور الأفكار الإنسانية في القرن الثامن عشر التي وسمت عقوبات النظام القديم بالقسوة والوحشية ، ومع تبني نظريات بكاريا ، تولدت الفكرة القاضية بجعل عقوبة سلب الحرية الجزاء العادي للجرائم التي على درجة معينة من الخطورة . وهكذا ظهر المفهوم الحديث لعقوبة السجن كجزء مقرر عن الجرائم المحددة سلفاً في القانون .

غير أنها في بدء ظهورها ، أفلقت بال كثير من رجال القانون وعلم العقاب مثل *Muyart de Vouglans, Jousse* ، قولاً بأن إلغاء التعذيب والعقوبات

البدنية وإنقاص عدد الجرائم التي يحكم فيها بالإعدام ، يهدد بانتهيار المجتمعات والنظم البوليسية^(١) .

وقد أثرت هذه التنبؤات المتشائمة على المشرعين ورجال التنفيذ العقابي في ذلك الوقت ، وكان تأثيرها واضحاً على التعليقات التي صدرت وطبقت في السجون الأولى ، فلجئ إلى القسوة الزائدة لإقناع الرأي العام بفاعلية النظام الجديد ، حتى أن قانون العقوبات الفرنسي الصادر سنة ١٧٩١ كان يعتبر إضاعة حجرة التزليل ميزة تقرر لمن يستحقها من الجناة ، وكان يلجأ كثيراً للتكبير وكان العزل يتم بشكل قاس ، كما كانت التغذية وأدوات الفراش والحالة الصحية على درجة كبيرة من البدانة والرداءة .

وأياً كانت الروح التي طبعت نظام التنفيذ العقابي في ذلك الوقت ، إلا أن ذلك أدى بالضرورة إلى البحث عن أماكن واسعة تستوعب عدداً كبيراً من النزلاء ، ولم تكن الظروف تسمح في ذلك الوقت بإنشاء سجون تخصص لهذا الغرض لأنها تتكلف غالباً ، فكان يلجأ لإيداع النزلاء في القلاع والمسكرات القديمة والأديرة المهجورة ، الأمر الذي يفسر قسوة ظروف المعيشة فيها ، وكيف أنها كانت تعتبر في الواقع مدارس للإجرام . غير أن ذلك لا يبنى وجود بعض الاستثناءات ، فقد أنشئ في ذلك الوقت وبالتحديد سنة ١٧٧٥ سجن Gand الشهير ببلجيكا بفضل مجهودات فيلان الرابع عشر ، وسجون فيلاديلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أدى هذا الموقف الذي كان سائداً في مطلع القرن التاسع عشر ، إلى حدوث رد فعل ظهر في صورة حركة أوربية تهدف إلى إيجاد تنظيم منطقي ومعقول للسجون .

J. Dupréel, "Les méthodes pénitentiaires actuelles", Études et perspectives, (١) pénitentiaires, Imprimerie pénitentiaire, Nivelles, 1960 P.37.

وهكذا أجبرت حكومات دول أوروبا - تحت ضغط الرأي العام - على وضع تنظيم للجهاز العقابي وعلى تشييد العديد من السجون للملاءمة هذا الاتجاه الذى يهدف إلى تجريد عقوبة سلب الحرية من قسوتها التى كانت تتميز بها فى ذلك الوقت .

وركزت هذه الحركة اهتمامها بالنواحي الفنية الإدارية والمطالبة بزيادة الميزانية المقررة للسجون ، حتى يمكن تحقيق الأفكار التى ظهرت فى القرن السابق والتي نادى بها بكاريا وجون هوارد وبنتام . وحمل شارل لوكاس فى فرنسا وديكبتيو : Ducpétiaux فى بلجيكا لواء العمل على إقامة نظام عقابي خال من عيوب وعدم أخلاقية أماكن الحبس . وكان الأساس الفلسفى لهذه الحركة يقوم على الفكرة التى مؤداها أن الإنسان خير بطبيعته وأن المجتمع هو الذى يجعله يجحد عن سواء السبيل ، ولأنه مزود بالعقل الذى يمكنه من التقدير ، فهو لذلك يعتبر مذنباً إذا ما أقدم على ارتكاب جريمة ، غير أن من الممكن أن يعدل عن سلوكه ويوفق بينه وبين القواعد التى يضعها المجتمع بالمؤثرات الطيبة الفعالة .

وصاحب ظهور هذه المعطيات النظرية المحضة القائمة على أساس العقل والمنطق ، إصدار قوانين العقوبات التقليدية والقوانين العقابية المكملة لها ، وقد أثرت هذه المفاهيم القانونية بداهة تأثيراً عميقاً على الوسائل العقابية وعلى التنظيم العام للسجون ، وكانت هذه المفاهيم تفسر وتؤيد الحبس الزنزانى ، هذا التأييد الذى كان معروفاً من الوجهة النظرية أكثر من المعرفة النابعة من التجارب العملية - فلما كان الإنسان خيراً بطبيعته كما قيل - فإن عزله يتيح له فرصة التأمل والتفكير مما يجعله يكشف خطأه ويندم عليه ويعود إلى الصواب .

وكان ديكبتيو الذى عمل مفتشاً عاماً للسجون فى بلجيكا من ١٨٣٠ إلى ١٨٦١ ، هو صاحب الفضل فى تنفيذ نظام العزل الكامل ليلاً ونهاراً ، مما جعل بلجيكا تعتبر رائدة البلاد التى تأخذ بالنظام الزنزانى حتى إنه أطلق عليه النظام البلجيكي .

وكان ديكيتو يرى فارقاً كبيراً بين العزل الزنزانى *isolement cellulaire* كما يطبق في السجون الأمريكية ذات الطابع الفيلاديلفى وبين الحبس الانفرادى أو الفصل في الحبس *emprisonnement separé* كما يراه هو ، إذ كان هدفه ضمان عدم اختلاط السجين بغيره من التزلاء ، وأن يعامل كأنه هو وحده الموجود في السجن ، على أن يزوره باستمرار مدير السجن والمعلم وأعضاء جمعيات الرعاية اللاحقة .

وكانت مزايا هذا النظام ، بمقارنتها بعدم وجود أى تنظيم سابق ، تبدو واضحة . فقد اختفت الفوضى التى كانت ضاربة أطنابها ، وخضعت المؤسسات العقابية لتنظيم داخلى دقيق .

وقد أدى هذا التنظيم بالضرورة إلى وضع تصنيف أولى للتزلاء يقاس على قدر العقوبة المقررة ، فأصبحت العقوبات القصيرة المدة تنفذ في السجون المحلية ، أما العقوبات المتوسطة والطويلة فقد كانت تنفذ في السجون الرئيسية وفقاً لتعليقات تزداد صرامة بالتناسب مع شدة العقوبة المحكوم بها .

وتحقق بالتالى نظام عقابى روعى فيه أن يكون التصنيف متفقاً مع متطلبات الوسائل الفنية العقابية ، كعزل النساء عن الرجال ، والأحداث عن البالغين ، ومتمشياً مع الاعتبارات القانونية كعزل المحبوسين احتياطياً في مؤسسات أو أقسام خاصة بهم ، وإيداع المحكوم عليهم في جنح في مؤسسات متوسطة التحفظ والمحكوم عليهم في جنايات في السجون الرئيسية شديدة التحفظ .

وكان هذا المنحى منطقياً ومرضياً من الوجهة النظرية ، فإن جرعة العقوبة كانت تتناسب مع أهمية الجريمة ، كما أن الخطر الذى يمثله المتهم كان يرتبط بطول العقوبة الصادرة ضده .

غير أن الأساس النظرى المحض لهذا المنهج سرعان ما أدى إلى مساوئ عديدة ، فقد أدت زيادة عدد التزلاء إل هدم التفرقة الدقيقة بين العزل الزنزانى والحبس الانفرادى ، إذ قلت عدد الزيارات التى كانت تبذل للسجين وقصرت

مدتها ، وأخذ النظام يتطور رويداً رويداً نحو العزل الكامل حتى في أوقات التحركات وأثناء النزاسة والعبادة ، كما تبين أن الفكرة التي طالما دعا إليها أنصار الحبس الانفرادي والمبنية على أساس ترك السجين منفرداً ليفكر في جرمته ويدرك خطأه ، فكرة غير سليمة ، فإن الأغلبية العظمى للتزلاء ليسوا على درجة من الثقافة تمكنهم من أن يصلوا إلى هذه الحقيقة من تلقاء أنفسهم .

وقد أثبتت النتائج فشل هذا النظام ، بل إنه كان عاملاً مساعداً لانتشار العود فتجاوزت نسبته في القرن التاسع عشر ٦٠ ٪ من مجموع المودعين في السجون^(١) ، إذ لا يمكن أن يحس بالشعور الاجتماعي أناس مجردون من هذا الشعور ولم يبذل لهم أى شيء لاكتسابه .

وهكذا أصبح من الضروري حلوث رد فعل جديد .

وظهر صدى رد الفعل هذا في قوانين العقوبات التي صدرت في منتصف القرن التاسع عشر نتيجة للضجة التي أثارها نظرية لومبروزو والمدرسة الأنثروبولوجية الإيطالية ، وكان الأطباء هذه المرة هم الذين ركزوا الأنظار على ضرورة عدم الإفراط في القانونية *excès de juridisme* التي صبغت قوانين العقوبات التقليدية ، فالجناة لا يجب النظر إليهم على أنهم مرتكبوا جرائم فقط ، بل كائنات بشرية لكل شخصيته المتأثرة بعوامل الوراثة والبيئة . وكان نجاح الأنثروبولوجي العقابي والاجتماع الجنائي في جذب الأنظار نحو الخصائص الفردية لكل منهم سبباً في قلب النظام العقابي بإبراز إمكانية - وبالتالي ضرورة - تقرير معاملة تتفق مع خصائص كل مسجون وتهدف إلى إعادة إدماجه في المجتمع بعد الإفراج عنه . واستتبع ذلك ، الاهتمام بالجوانب الطبية والاجتماعية على حساب الجوانب المنطقية والقانونية ، وكان رجال العقاب في مسلحهم هذا يحاولون التشبه بالأطباء ، وترتب على ذلك أن العقوبة لم تعد المعيار المتخذ أساساً للتصنيف بل اتجه إلى تخصيص المؤسسات وفقاً للسمات الفردية للمحكوم عليهم .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

وكان أدولف برنز والطبيب لويس فيرفوك - في بلجيكا - الرائدان اللذان أخذاً ، في ميدان علم الإجرام وعلم الأنثروبولوجي الجنائي ، بالأفكار الجديدة . وكان لأرائهما الفضل الأكبر في الإصلاح الكبير الذي أخذ يتتابع على النظام العقابي البلجيكي ابتداء من سنة ١٩٢٠ .

وعلى هذا فقد أصبح المفهوم الحديث للمعاملة العقابية يتضمن ثلاثة مبادئ أولية مرتبطة بعضها ببعض برباط جد وشيخ ، فهي معاملة بعيدة عن روح الردع والتكفير وتم مراعية للمتطلبات الفردية لكل نزير عن طريق إنشاء المؤسسات التخصصية^(١) .

(١) سنركز في هذا البحث على عرض النظام العقابي البلجيكي وسلوكه في تخصيص المؤسسات العقابية ، إذ أنه قد أتاحت لنا فرصة دراسة هذا النظام عن كثب وزيارة مختلف صور المؤسسات التي تضمها .

الفصل الأول

تصنيف النزلاء

رأينا فيما سبق كيف أن تخصيص المؤسسات العقابية كان النتيجة الطبيعية لتصنيف النزلاء حتى يمكن أن يهيا لكل مجموعة تتفق أو تتقارب في السمات المعاملة الأكثر ملاءمة لكل فرد في هذه المجموعة .

ولا يزال الخلاف يثور حتى اليوم حول المقصود باصطلاح التصنيف classification ، وقد عرض هذا الخلاف على المؤتمر الدولي الثاني عشر الجنائي والعقابي الذي عقد في لاهاي سنة ١٩٥٠ ، فكان من رأى علماء العقاب الأوروبيين ، أن المقصود بهذا الاصطلاح ، هو تجميع فئات الجانحين في مؤسسات تخصصية على أساس من السن والجنس وحالة العود والحالة العقلية ، ثم لإجراء تقسيمات ثانوية بعد ذلك داخل كل مؤسسة ، أما في البلاد الأخرى ولا سيما في بعض الولايات الأمريكية فإن هذا الاصطلاح ليس له ذات المعنى سواء في المفهوم النظري أو التطبيق العملي ، وهم يرون استبدال هذه الكلمة باصطلاحات . «التشخيص والتعريف والمعاملة » ، «diagnostic, orientation, traitement» فهذه الاصطلاحات في رأيهم أقرب للدلالة على المعنى الذي يراد حالياً لكلمة التصنيف أن تغطيه^(١) .

ويرى فرانك لوفيلاند أن اصطلاح التصنيف كثيراً ما يساء فهمه ، فإن المعنى الخرف لهذه الكلمة يدل على مجرد تجميع المحكوم عليهم في مجموعات أو فئات ، بل إنه يرى أن كثيراً من رجال علم العقاب يقصدون بها نفس هذا المعنى ، غير أن هذا الرأي - في نظره - بعيد عما يقصده القائمون على تنفيذ برامج التصنيف في المؤسسات العقابية الحديثة . فالتصنيف منهج يوفق بواسطته

بين التشخيص وبرامج المعاملة وتنفيذ هذه البرامج بالنسبة لكل حالة على حدة ، وهو أيضا منهج يمكن من متابعة التغيرات التي تطرأ باستمرار على حالة التزيل . وعلى هذا فإن الأهداف الأساسية للتصنيف ترمى إلى وضع برنامج متكامل وواقعي للفرد ، بالتوفيق بين التشخيص وتخطيط وتنفيذ المعاملة الواجبة مع الاستمرار في هذا النشاط منذ الحكم عليه حتى إخلاء سبيله . فالتصنيف إذن ليس هو ذات التشخيص والتدريب وبرامج المعاملة ، بل المنهج والإجراءات وكيفية تنظيم الأشخاص الذين بواسطتهم يمكن أن توجه هذه البرامج نحو معاملة الفرد^(١) .

ويذهب لوفيلاند إلى أن أهداف التصنيف يمكن الوصول إليها عن طريق :
أولا ، تحليل المشاكل الخاصة بالفرد بواسطة استخدام كل الوسائل الفنية الصالحة لذلك ، مثل التحريات الاجتماعية والاختبارات الطبية والنفسية والعقلية والدراسات الثقافية والدينية والرياضية ، ثم ثانياً يقرر في مؤتمر يضم الأخصائيين المختلفين برنامج المعاملة اللازمة في ضوء ما كشفت عنه الدراسات والبحوث السابق إجراؤها ثم بعد ذلك ينفذ هذا البرنامج على أن يكون دائماً عرضة للتعديل والتطوير كلما استدعت حالة التزيل ذلك .

ويفترض التصنيف بداهة وجود الموظفين القادرين على التشخيص والمعاملة والإمكانات اللازمة في المؤسسة لإجراء هذا التصنيف ، غير أنه من الخطأ الاعتقاد بأن قواعد التصنيف لا يمكن أن تتم إلا بوجود عدد كبير من الموظفين أو يشترط لنجاحها وجود تسهيلات أو إمكانيات ضخمة في المؤسسات .

الأنواع المختلفة لنظم التصنيف *Types of classification systems*

يوجد حالياً ثلاثة أنواع لنظم التصنيف :

أولها وأقدمها وهو ما يعرف بعيادة التصنيف أو مكتب التصنيف classification
clinic or bureau ويقوم هذا المكتب بإجراء دراسات معملية وتحليل فردى

Frank Loveland, "Classification in the prison system", Contemporary (١)

Correction, First edition, New York, 1951, p. 92.

دقيق لكل نزيل مع اقترح التوصيات الخاصة ببرامج المعاملة والتدريب .
وتقف مسئولية المكتب عند هذا الحد ، إذ أن مهمته تشخيصية واستشارية ،
ولهذا فهي لا تدخل كجزء متكامل في برامج المؤسسة ، وكثيراً ما تكون هذه
التقارير مثالية وغير مراعية لإمكانات المؤسسة مما يجعل موظفيها ينظرون إلى هذه
التقارير على أنها تقارير نظرية^(١) .

وثاني هذه النظم وأكثرها شيوعاً هو النظام الذى بموجبه يشترك كل الأخصائيين
والموظفين الإداريين في تخطيط البرنامج ، فيقوم الفنيون بإجراء التشخيص ،
غير أن اللجنة مجتمعة — وغالباً ما يكون مدير المؤسسة هو رئيسها — تتولى وضع
برنامج معاملة كل نزيل . وهذه الطريقة تفضل الطريقة السابقة ، إذ أن قرارات
اللجنة تصبح قرارات ملزمة وواجبة التنفيذ ، فهي قرارات صادرة من إدارة
المؤسسة ، وفضلاً عن ذلك فإن لها ميزة أخرى ، فإن اجتماع الموظفين الإداريين
والأخصائيين وعرض مختلف الآراء والمناقشة فيها يتيح تبادل الخبرات والمعرفة
بينهم ، كما أنه يمكن الأخصائيين من معرفة القدرات العملية للمؤسسة ومدى
استطاعتها تنفيذ البرنامج الموضوع .

وثالث هذه النظم وأحدثها تطوراً في ميدان التصنيف هو المسمى بمركز
الاستقبال أو التشخيص reception or diagnostic center . وبموجب هذا
النظام يودع جميع المحكوم عليهم في وحدة مركزية لفحصهم بدقة ووضع برنامج
معاملتهم ، وبعد وضع التقرير يرسل المحكوم عليه للمؤسسة الملائمة ، وتتولى أمره
فيها لجان التصنيف . ويوجد في ولايتى نيويورك وكاليفورنيا فقط مراكز معدة
كلية للاستقبال كما أن ولايتى نيوجرسي وبنسلفانيا في سبيلهما إلى إنشاء مراكز
مماثلة ، ويوجد في إيطاليا مؤسسة من هذا النوع ، هى مؤسسة ريبيا بروما وتسمى
المعهد القومى للملاحظة ، وقد أعد هذا المعهد إعداداً فنياً كاملاً وزود بكافة
الإمكانات التى تعين على فحص المجرم فحصاً كاملاً من النواحي العضوية

والمرضية والعقلية والنفسية ، ويخضع للفحص بهذا المعهد كل محكوم عليه بعقوبة تزيد عن ثلاث سنين وذلك لتحديد المؤسسة العقابية التي يودع فيها ولوضع برنامج معاملته بصورة تمكن من تقويمه وتأهيله^(١) .

ومن المهم أن يسير برنامج المعاملة مع التزير لا من أجله ، أى من المهم أن يتعاون التزير في تحقيق البرنامج المرسوم له ، فلا يعمل هذا البرنامج بمعزل عنه . ومن الضروري أن تمثل بلجنة التصنيف كافة الإدارات والخدمات بالمؤسسة حتى يمكن إعطاء صورة كاملة للتزير وحتى يمكن تقرير البرنامج الأكثر ملائمة له .

وهناك عدة متطلبات تضعها لجنة التصنيف في اعتبارها عند استعراض حالة التزير ، منها :

- ١ - درجة التحفظ والحراسة الضرورية حياله .
- ٢ - المؤسسة الأكثر ملائمة لاحتياجاته .
- ٣ - مقدار ونوع الخدمات الاجتماعية التي قد تحتاج إليها أسرة التزير .
- ٤ - العلاج الطبي والعقلي والنفسى اللازم له .
- ٥ - التعليم الحرفى الذى يجب أن يتلقاه .
- ٦ - الصناعة التي يعمل بها .
- ٧ - التعليم الإضافى الذى قد يحتاج إليه .
- ٨ - التعليم الدينى^(٢) .

ويرى جلن كندال Glenn Kendall^(٣) أن هناك عدة عناصر أساسية لابد من توافرها لإمكان قيام هذه المراكز بعملها على خير وجه وهذه العناصر هي : -

(١) الدكتور على راشد ، معالم النظام العقابى الحديث ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الأول مارس ١٩٥٩ ، ص ٦٣ .

(٢) معاملة المسجونين من الناحية التطبيقية في السجون بحث للعقيد يس الرفاعى ص ٣٨

(٣) Glenn Kendall, "Reception Centers", Contemporary Correction, p. 170.

١ - وجوب أن يكون هناك عدد كاف ومختلف من المؤسسات أو إماكنيات ووسائل المعاملة يسمح بوضع السجن ببحث يمكن تقرير المعاملة الأكثر تناسباً لحالته ، إذ أن نقص هذه المؤسسات والإماكنيات يحول دون قيام مراكز الاستقبال بمهمتها على خير وجه .

٢ - يجب أن يكون هناك تكامل في خطط وبرامج الاستقبال والمعاملة والإفراج والرقابة بعد الإفراج ، فإن مراكز الاستقبال لا يصح أن تكون مجرد تنظيم يضاف للجهاز العقابي القائم .

٣ - يجب أن يهيا الرأي العام لتقبل هذا النظام وتوضياته .

٤ - ضرورة وجود فلسفة تحكم العمل في الإدارة العقابية كلها .

٥ - يجب تزويد مراكز الاستقبال بالإماكنيات والموظفين الكافين .

وتلحق أغلب هذه المراكز الآن بالمؤسسات العقابية ، ولا شك أن ذلك يؤدي إلى ضغط المصروفات ، كما يجعل موظفي هذه المراكز متفرغين لعملهم من تشخيص وتصنيف فلا يشغلون بالأعمال اليومية التي تأخذ أغلب وقتهم ، غير أن وجود هذه المراكز بجوار المؤسسات العقابية قد يؤثر على طريقة عملها ، بأن يجعل موظفيها يتأثرون بالطرق التقليدية التي تسير عليها المؤسسات العقابية .

وقد كشفت الخبرة العملية على أن أقل مدة يقضيها التزير في مركز الاستقبال يجب ألا تقل عن ستين يوماً ، غير أنه يمكن إطالة هذه المدة إذا تبين أن هناك حالات تستدعي دراسة أكثر عمقاً .

وتمثل مراكز الاستقبال التطور الحديث في ميدان الإصلاح ، فهي كوححدات للتشخيص والتصنيف تهدف إلى تقسيم المحكوم عليهم إلى فئات وفقاً للمعاملة الواجبة التي تراعى المتطلبات الفردية لكل نزير ، غير أنه يجب عدم التغالي في تقدير أهمية هذه المراكز بل يجب التربص حتى يكشف التطبيق العملي عن قائلتها وأهميتها في العملية الإصلاحية .

كيفية اجراء التصنيف في النظام العقابي البلجيكي

أصدرت الإدارة المركزية للمؤسسات العقابية البلجيكية منشوراً في ٣١ مايو سنة ١٩٥١ حددت فيه الفئات المختلفة للمحكوم عليهم والمؤسسات التي يودع فيها أفراد كل فئة^(١). وهكذا عندما يصبح الحكم على المتهم نهائياً يقوم مدير دار الحجز التي يوجد بها التزيل بإرساله للمؤسسة المحددة له وفقاً للمنشور. غير أن هذا التحديد ليست له صبغة نهائية، فإذا ماتبين من الدراسات الأنثروبولوجية التي أجريت على السجين أو من دراسة حالته إبان فترة حبسه احتياطياً أو من ملاحظته في المؤسسة التي نقل إليها، عدم ملاءمة هذه المؤسسة له، فإن الأمر يرفع للإدارة المركزية العقابية التي تحدد نوع المؤسسة التي ينقل إليها التزيل بعد إجراء مزيد من الدراسات إذا استدعت الحالة ذلك^(٢).

ونظراً لأهمية الدراسات الأنثروبولوجية في اختيار المؤسسة التي يودع بها التزيل وتقرير نوع المعاملة الواجبة حياله، لذلك فسنعرض بإيجاز لتكوين واختصاصات مصلحة الأنثروبولوجيا العقابية Service d'anthropologie pénitentiaire.

قامت وزارة العدل البلجيكية سنة ١٩٠٧ بإنشاء معمل للأنثروبولوجيا العقابية في سجن Minimes ببروكسل، وكان هذا المعمل يعد الأول من نوعه في ذلك الوقت في أوروبا، وعين كطبيب له الدكتور لويس فيرفوك Louis Vervaeck الذي أكسبته أعماله في هذا الميدان شهرة عالمية، وكان يقصد بالبحوث التي تجرى في هذا المعمل في ذلك الوقت — أي بعد مرور ثلاثين عاماً على نشر نظرية سيشاري لومبروزو عن الإنسان المحرم — هدفاً علمياً محضاً لاختبار صحة هذه

(١) سنعرض لبيان هذه الفئات والمؤسسات المختلفة عند الكلام عن المؤسسات التخصصية البلجيكية.

(٢) J. Dupréel, Aspects de L'Action Pénitentiaire en Belgique, Nivelles, 1956, p. 31.

النظرية بالنسبة للبلجيكيين . غير أن هذا الهدف تطور فيما بعد ، وأصبح يقصد بهذه الدراسات معرفة السمات المميزة للمحكوم عليهم من النواحي التشريحية والبيولوجية والنفسية واستخلاص النتائج التي تفيد في تصنيف النزلاء ومعاملتهم . وبعد إلغاء سجن منيم Minimes سنة ١٩١١ أصبح المقر الرئيسي للمعمل الأنثروبولوجي في سجن فوريه Forêt . ويوجد الآن عشرة من هذه المعامل موزعة على السجون الآتية :

فوريه ، انقرس ، بروج ، جان ، ليج ، لوفان ، مركسباس ، مونز ، نامير ، سانت چيل .

ويخضع للفحص الأنثروبولوجي : -

١ - كل محكوم عليه بستة أشهر على الأقل ، على أن يكون باقياً على مدة سجنه ثلاثة أشهر عند الحكم .

٢ - العائلون .

٣ - كل من ترى الإدارة العقابية إخضاعه لهذا الفحص لأسباب خاصة كعدم تقبله للنظام أو لشذوذه العقلي أو إذا رأى الطبيب فائدة من ذلك^(١) . ويشترك في إعداد الملف الأنثروبولوجي - فضلاً عن المتخصصين بالمعمل - مدير المؤسسة المدع بها التزيرل والمشرف على المعمل ورئيس القسم والمعلم والأخصائي الاجتماعي وغيرهم ، إذ يتداول هؤلاء في إعداد التقرير حتى يجيء في صورة متكاملة تمكن من اختيار المؤسسة التي يودع التزيرل بها سواء كانت مؤسسة مفتوحة أو سجن - مدرسة prison-école أو سجن خاص بالشواذ أو الضعاف جسمانياً ، كما يفيد في تقرير المعاملة الواجبة واختيار نوع العمل الذي يلحق به السجين .

ويشرف على المعمل الأنثروبولوجي طبيب وسكرتير للمعمل وأخصائي له

(١) Dr. Alexander, La Service d'Anthropologie Penitentaire, Extrait du

Bulletin de l'Administration des prisons, 4me année, No. 2 février 1950.

بعض الإلزام بالأنثروبولوجى الجنائى . ويختار الأطباء الأنثروبولوجيون من بين أطباء الأمراض العقلية الذين اجتازوا الامتحان المعد للأطباء العقلين الذين يعينون فى المؤسسات العقابية ، ويقوم الأخصائى بأخذ المقاسات المطلوبة والصور الفوتوغرافية من زوايا متعددة وإجراء التحاليل الطبية ، ويهتم الطبيب بمعرفة السوابق المرضية للتزير ولأسرته ثم يختبر تكوينه الجسمى للبحث عن شذوذ مورفولوجى أو خصائص فسيولوجية ، ثم تجيء بعد ذلك الاختبارات النفسية لتقدير المستوى العقلى والخلقى للتزير . وقد عدلت البيانات التى تضمن فى الملف ابتداء من سنة ١٩٤٠ ، فركز على البيانات النفسية التى تكشف عن شخصية المتهم ، وضغطت البيانات الخاصة بالمقاسات المورفولوجية .

ولا شك أن النظام المتبع فى بلجيكا لتصنيف المحكوم عليهم ، يمتاز ببساطته وسهولته ، ومع ذلك فقد حقق فى العمل نتائج مرضية^(١) .

إجراءات التصنيف

يقصد بإجراءات التصنيف مجموعة الخطوات التى تتضمنها عملية التصنيف ويتعين القيام بها لتحقيقه ، وهى تشمل جمع المعلومات عن المحكوم عليه وتعيين المؤسسة التى يودع بها وتحديد البرنامج الإصلاحى الذى يخضع له ثم مراجعة ذلك البرنامج فى فترات دورية^(٢) .

وأولى هذه الخطوات ، هى ما يعرف باسم برنامج الاستقبال والتعريف Admission-Orientation Program كما يطلق عليها أحياناً فترة الحجر ، إذ أنها تهدف إلى عزل السجين عزلاً كاملاً فور دخوله المؤسسة العقابية لضمان عدم انتقال العدوى منه لغيره من التزلاء ، وتستمر هذه الفترة عادة لمدة ثلاثين يوماً ، كما تهيئ هذه الفرصة لإجراء عديد من المقابلات معه بقصد تعريفه بالنظام المتبع

(١) ديريل ، المرجع السابق ص ٣١ .

(٢) الدكتور محمد نجيب حنى ، دروس فى علم العقاب ، مذكرات غير منشورة ، ١٩٥٩ .

بالمؤسسة وفحصه والقيام بتطبيق اختبارات عليه للكشف عن شخصيته وميوله .
 وهذا الفحص يتضمن جوانب متعددة ، فالجانب الطبي يهدف للكشف
 عن الأمراض التي يعاني منها المحكوم عليه توكياً لانتقال العدوى والعمل على علاجه
 منها ، والجانب الاجتماعي يقوم به أخصائى اجتماعى فى الخدمة الاجتماعية
 ويستهدف معرفة تاريخ حياة المحكوم عليه وظروفه الأسرية وعلاقته بأهل بيته
 وماضيه الإجراى وكافة المشاكل التي تصادفه ، ويتعين ألا يعتمد فى هذا الفحص
 على المعلومات التي يبدئ بها التزليل فقط بل يجب الرجوع للمصادر الأصلية
 للتحقق من صحتها ، والمعلم دوره فى هذا المقام ، إذ عليه أن يختبر درجة ثقافة
 المحكوم عليه ويحدد نوع التعليم الذى يناسبه ، ويقوم المختص بتنظيم العمل
 بدراسة استعداد المحكوم عليه وتحديد نوع العمل الذى يوافقه ، ويقوم
 الأخصائى النفسى والطبيب العقلى بدراسة استعدادات التزليل والكشف عن
 مستواه العقلى والعقل النفسية أو العقلية التي قد يكون مصاباً بها واقترح وسائل
 علاجه منها ، ويدرس المشرف على الوعظ الدينى منزلة الدين فى نفس السجين
 ويتعرف على جدوى التهذيب الدينى فى إصلاحه ، ويحدد المسئول عن النظام
 والضبط فى المؤسسة نوع الحراسة التي تفرض عليه ودرجة خطورته .

ويقوم كل أخصائى بإعداد تقرير عن نتيجة مقابلاته مع السجين ، ثم
 تجمع هذه التقارير وتعرض على لجنة التصنيف التي تضم جميع الأخصائيين
 وكبار الإداريين فى المؤسسة - فى اجتماع يسمى اجتماع الاستقبال التصنيفى
 classification meeting ، ويستحسن أن تستمع اللجنة لرأى التزليل حتى
 يحس بمشاركته فى وضع البرنامج الخاص به ليسهل عليه تقبله ، وهناك عدة طرق
 لعرض حالة التزليل ، فبعض المؤسسات تسير على أن يقوم رئيس لجنة التصنيف
 وهو عادة مدير المؤسسة بقراءة جميع التقارير قبل الاجتماع ثم يتولى عرض تقرير
 موحد يضعه بمعرفته ويستخلصه من سائر التقارير ، وتمكن هذه الطريقة من
 التجاوز عن النقاط التفصيلية والتركيز على المهم منها منعاً من ضياع وقت اللجنة ،
 وتفضل بعض المؤسسات أن يقوم كل أخصائى بعرض تقريره فى الاجتماع خشية

تحيز رئيس اللجنة لجانب من الجوانب المختلفة^(١) .

وأياً كانت الطريقة التي تتبع في عرض التقارير ، فإن البرنامج الذي يرسم للمعاملة التزليل يكون حصيلة آراء ومناقشات اشترك في إثارتها جميع الأخصائيين المختلفين ، الأمر الذي يضمن معه أن يجرى البرنامج مغطياً للجوانب المختلفة للمعاملة والمتعلقة بالنواحي الطبية والنفسية والاجتماعية والتعليمية والحرفية والدينية وبخاصة بدرجة التحفظ التي يخضع لها .

ومن المهم أن نذكر أن هذا البرنامج ليس برنامجاً نهائياً يستمر طوال فترة إبداء التزليل ، بل هو برنامج أولى يتعين مراجعته في فترات دورية ويمكن تعديله إن تبين وجه الحاجة إلى ذلك . لإعادة التصنيف أمر لازم لمواجهة الظروف المتغيرة ، وقد يتم أيضاً بناء على طلب التزليل .

وهناك عدة طرق تتبع في عرض الحالات لإعادة التصنيف ، فبعض اللجان تحدد في اجتماع الاستقبال التصنيف التاريخ الذي يعاد عرض الحالة فيه عليها مرة أخرى ، وهذه الطريقة قد تفيد في بعض الحالات ، غير أنه لا يجب اللجوء إليها في جميع الأحوال ، إذ قد يجد جديد ، حتى ذلك التاريخ ، يستدعي إعادة النظر في الحالة .

وتلجأ أغلب المؤسسات إلى إعادة النظر في التصنيف على فترات دورية ، وهذه الفترات تتراوح بين ثلاثة أو ستة أشهر أو سنة تبعاً لطبيعة المؤسسة وعدد النزلاء والموظفين ، وعلى كل حال فيمكن إعادة النظر في التصنيف بناء على طلب أحد من الأخصائيين إذا تبين له من ملاحظة الحالة صواب إجراء تعديل في برنامج المعاملة السابق وضعه . وإذا كان إعادة التصنيف على فترات دورية من الأمور اللازمة لتغطية كافة الظروف المتغيرة ، فإن إعادة فحص الحالة إذا ما اقرب تاريخ الإفراج عن المحكوم عليه من الأمور الحيوية في تقدير جدارته

Frank Cleveland, "Classification in the prison system", Contemporary (١)

Correction, p. 96.

بالإفراج الشرطى عنه وفى تحديد نظام الإشراف الاجتماعى الذى يتعين إخضاعه له عند الإفراج عنه .

أهمية التصنيف :

بعد التصنيف بحث من أهم جوانب النظام العقابى الحديث ، فإن تأثيره على أسلوب التنفيذ العقابى جعل الاتجاه عالمياً نحو الأخذ به ، وهو تأثير يتجه إلى المساهمة فى تحقيق الأغراض الاجتماعية للعقوبة^(١) .

وإذا كان الغرض الأول للتصنيف هو وضع برنامج تشخيصى علاجى للمذنب يراعى وضعه فى المؤسسة الأكثر مناسبة لحالته مع الإسهام فى الوقت نفسه فى تنفيذ هذا البرنامج ، فإن له إلى جانب ذلك أغراضاً أخرى يمكن تلخيصها فيما يأتى :

١ — سهولة وفعالية إدارة المؤسسة العقابية ، ويرجع ذلك إلى أن لجنة التصنيف تهيئ مجالاً طيباً للبحث ولبت فيما يعرض فى المؤسسة من مشاكل ، فإن اجتماعات اللجنة تتيح تلاقى سائر موظفى المؤسسة سواء كانوا أخصائيين أو إداريين ، وفى هذه الاجتماعات يعرض كل ما يصادفه من مشكلات ويعمل الجميع على حلها .

٢ — تبادل الخبرات بين الموظفين وتحقيق تعاون مثمر بينهم ، فإن روح العمل كفريق فى لجنة التصنيف يمهّد ويؤدى إلى اكتساب كل عضو فيها لكثير من المعلومات نتيجة لما يثار فى الاجتماعات من مناقشات ، كما يحقق تقديراً متبادلاً بين الأخصائيين وتفهماً لعمل كل عضو فيها .

٣ — يهيئ التصنيف أسساً أكثر ملاءمة لأعمال التحفظ والمراقبة ، فإن الدراسات التى تمت بقصد التصنيف تحدد درجة التحفظ التى ينخفض

(١) الدكتور نجيب حنى ، المرجع السابق ص ١٠٥ .

لها التزليل ، وقد تبين أن أعمال لجان التصنيف ساهمت فعلا في تقليل حالات الهرب^(١) .

٤ - يؤدي التصنيف إلى زيادة الإنتاج الصناعي في المؤسسة ، فإن اختيار العمل الملائم لكل فزيل يمكنه من زيادة الإنتاج فضلا عما يغرسه فيه من عادات حميدة تتكون من إقباله على العمل وجهه له^(٢) .

٥ - يقوى التصنيف من التعاون بين التزليل والقائمين على إدارة المؤسسة ، إذ يدرك التزليل المجهود الذي يبذل لمصلحته ، فتقوى لديه الرغبة في تحسين سلوكه حتى تزداد أمامه فرص الإفراج الشرطي عنه .

٦ - إن الدراسات التي تبذل بقصد التصنيف تهبط السبيل إلى التعرف على المشاكل الاجتماعية للمحكوم عليه والعمل على حلها .

٧ - يساهم التصنيف مساهمة فعالة في تحديد وقت الإفراج الشرطي عن السجنين ، كما يجعل الإشراف التالى للإفراج قائما على أسس سليمة مما يتيح له تحقيق أهدافه .

٨ - يمدد التصنيف السبيل لرسم سياسة طويلة الأمد في ميدان التنفيذ العقابي ، إذ يحدد أنواع المؤسسات اللازمة وفقا للفتات المختلفة من المحكوم عليهم ، والإمكانات والتسهيلات اللازم تزويد كل نوع من أنواع هذه المؤسسات بها .

غير أن الأثر الأساسى للتصنيف كما سبق القول - هو نشوء فكرة المؤسسات التخصصية وهو ما سنعرض له في الفصول القادمة .

المعايير التى يقوم عليها التصنيف

بدأ التصنيف فى أواخر القرن الثامن عشر بداية متواضعة ، إذ كانت المعايير التى يقوم عليها والغايات التى يهدف إليها جد قاصرة عن تلك التى يقوم

(١) فرانك لوفيلاند ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٢) العقيد يس الرفاعى ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

أو يهدف إليها التصنيف بمفهومه الحديث .

فقد كانت كل غاية التصنيف في بدء ظهوره هو مجرد تجنب مساوئ الاختلاط بين المحكوم عليهم الذين يؤثرن تأثيراً سيئاً على غيرهم ممن يقبلون هذا التأثير ، لذلك فإن الأسس التي قام عليها كانت ذات صبغة عامة ولم تكن ثمرة بحث علمي ، وكان سبيله الفصل بين طوائف متميزة يبدو واضحاً أن الاختلاط بين أفرادها ينبو عن اللوق السليم ويصطدم ببيدييات النظام العقابي .

وهذه الأسس كانت تنحصر فيما يلي : —

١ — الفصل على أساس الجنس ، أي عزل الرجال عن النساء وإيداع كل جنس في مؤسسة خاصة أو في قسم مستقل من المؤسسة الواحدة ، وقد أدى عزل النساء عن الرجال إلى تعديل في تنفيذ العقوبة بالنسبة لمن بما يتفق مع خصائص الأنوثة ، كعدم تشغيلهن في الأعمال الشاقة التي كان يكلف بها الرجال .

٢ — الفصل على أساس السن ، ويقتضى ذلك فصل الأحداث عن البالغين .

٣ — الفصل على أساس الحكم ، ويقتضى ذلك عزل المحبوسين احتياطياً عن المحكوم عليهم .

٤ — الفصل على أساس الحالة الصحية ، فيعزل المرضى عن الأصحاء منعاً لانتشار المرض ، كما يتصل بهذا التقسيم عزل الأصحاء عقلياً عن المصابين بجنون أو ضعف عقلي واضح ، إذ يودع هؤلاء في أماكن خاصة بهم ويخضعون فيها لنظم تتفق وحالتهم العقلية .

وبعد أن اجتاز التصنيف بنجاح هذه المرحلة ، أخذ أنصاره في المطالبة بإضافة أسس أخرى أكثر تفصيلاً يقسم على أساسها المحكوم عليهم ، وكانت هذه الأسس أيضاً ذات طبيعة مجردة ، فلم تكن بعد قد وصلنا إلى مرحلة

التصنيف القائم على البحث العلمى وهذه الأسس هى : -

- ١ - التقسيم على أساس مدة العقوبة ، فكان المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة يودعون فى السجون المحلية أما المحكوم عليهم فى جنايات فكانوا يودعون فى السجون الرئيسية الشديدة التحفظ .
- ٢ - التقسيم على أساس السوابق ، ويقتضى ذلك عزل المجرمين لأول مرة عن العائدين والمتعادين .

غير أن التصنيف فى تطوره الحديث أصبح الدعامة الأولى التى لا غنى عنها لتطبيق فكرة التفريد التنفيذى للعقاب ، ولا يتأتى تطبيق هذه الفكرة إذا اقتصر الأمر على الأسس العامة المجردة السابق بيانها ، فالتفريد يقوم على مراعاة الظروف الشخصية الخاصة بكل سجين ، وهكذا أصبح التصنيف الحديث قائماً على أسس واقعية وشخصية تتطلب فحصاً دقيقاً للمحكوم عليه واختباراً شاملاً لكل جوانب شخصيته .

وقد أشار مؤتمر السجون الذى عقد فى لندن ١٩٢٥ إلى هذا النوع من التصنيف فقرر « أن يصنف المسجونون طبقاً لسنهم وجنسهم مع مراعاة حالتهم العقلية ، ولكن التصنيف الاسامى لا يقوم إلا على الخلق الخاص لكل مسجون » (١) .

ولا ريب فى أن علم العقاب الحديث قد أخذ بضرورة ملاحظة النزلاء تمهيداً لتصنيفهم من خطة البحث العلمى التى سبق أن نادى المدرسة الوضعية الإيطالية باتباعها فى دراسة وفحص المسجونين ، وقد ساعد على الإفادة من هذه الخطوة فى الوقت الحاضر تقدم العلوم الإنسانية مثل علم النفس والطب العقلى والبحث الاجتماعى والتدريب المهنى والأنثروبولوجى العقابى وغير ذلك (٢) .

وبما لا شك فيه أن التصنيف الحديث القائم على دراسة الظروف الشخصية

(١) الدكتور محمد نجيب حسنى ، المرجع السابق ص ١٠١ .

(٢) الدكتور على راشد ، معالم النظام العقابى الحديث ، المجلة الجنائية القومية العدد الأول مارس ١٩٥٩ ص ٦٣ .

لكل حالة يفترض بداهة الاعتراف بالأسس التي قام عليها التصنيف في صورته الأولى ، فهي أسس تقتضيها طبيعة الأشياء ويدعمها المنطق السليم ، لذلك فإن قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين التي أسفر عنها مؤتمر جنيف ١٩٥٥ لم تغفل هذه الأسس ، فقضت في المادة الثامنة بضرورة عزل الفئات المختلفة من المحكوم عليهم في مؤسسات مستقلة أو في أجزاء منفصلة في المؤسسة الواحدة على أساس من الجنس والسن والتاريخ الإجرائي والأساس القانوني للحكم ومقتضيات المعاملة اللازمة لكل فئة .

وقد تعرض المؤتمر الدولي الجنائي والعقابي الثاني عشر الذي عقد في لاهاي ١٩٥٠ لموضوع التصنيف ، فجاء في توصياته أن الأساس الذي يقوم عليه توزيع النزلاء على مختلف المؤسسات وإجراء التقسيمات الثانوية بعد ذلك داخل المؤسسات ذاتها يجب أن يستلهم المبادئ الآتية : -

- (أ) بالرغم من أن الغرض الاسمي للتصنيف هو تجميع النزلاء في فئات متجانسة فإن هذا التصنيف يجب أن يكون مع ذلك مرناً *soUPLE* .
- (ب) يجب أن يكون التصنيف الذي يتم بعد الحكم من اختصاص السلطات القائمة على تنظيم المؤسسات .

كما نص المؤتمر في توصياته على وجوب مراعاة المبادئ الآتية عند تفريد برامج المعاملة داخل المؤسسة العقابية : -

- (أ) يجب أن تتم دراسة الحالة ووضع التوصيات الخاصة بها بمعرفة أخصائيين متعددين لتغطية جميع الجوانب المختلفة اللازمة للدراسة حتى يمكن تقرير المعاملة المناسبة لكل نزيرل .
- (ب) ضرورة عقد مؤتمرات تضم الأخصائيين للدراسة كل حالة .
- (ح) الاتفاق على نوع المؤسسة التي يودع فيها النزيرل ، وتقدير البرنامج الذي يطبق عليه داخل المؤسسة .

(د) إعادة النظر على فترات دورية ، في البرنامج الموضوع في ضوء الظروف المتغيرة والخبرات المكتسبة .

ويرى الأستاذ بول كورنيل^(١) السكرتير العام لوزارة العدل البلجيكية أن المؤتمر لم يتعمق بدرجة كافية في دراسة الأساس الذي يقوم عليه التصنيف ، واكتفى في هذا الصدد بذكر أن هذا الأساس يجب أن يكون مرناً ، فلم يبحث فيه إذا كان من الجائز تقسيم النزلاء إلى مجموعات متغايرة *hétérogènes* بدلا من تقسيمهم إلى مجموعات متجانسة *homogènes* ، وذلك حتى يمكن إيجاد أساس للتوفيق بين طريقة المعاملة الفردية وطريقة المعاملة الجماعية *traitement individuel et le traitement de groupe* ، ويظهر الأستاذ خشية لأن التصنيف العقابي يقصد به غالباً معنى سلبيا ، مؤداه إبعاد العناصر التي تؤثر تأثيراً سيئاً كالشواذ جنسيا والعائدين والمخالفين للنظام ، وهو يرى أنه إلى جانب هذا التصنيف السلبي يجب الاهتمام بالتصنيف الإيجابي الذي يمكن من تبادل التأثير المحمود بين المجموعات المختلفة من النزلاء ، كجمع نزلاء من أعمار متباينة في مؤسسة واحدة^(٢) .

كما نص المؤتمر الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة والذي عقد في جنيف ١٩٥٥ على قواعد الحد الأدنى التي يجب مراعاتها عند تصنيف النزلاء ، فذكرت المادة ٦٧ أن الغرض من التصنيف هو إبعاد المسجونين الذين يؤثرون تأثيراً سيئاً على غيرهم إما بسبب ماضيمهم الإجرائي أو سوء تكوينهم الخلقي ، كما أن التقسيم يجب أن يهدف إلى تسهيل علاج النزلاء بقصد تأهيلهم اجتماعياً .

وأوصت المادة ٦٨ بالاهتمام على قدر الإمكان باستخدام مؤسسات مستقلة أو أقسام منفصلة يودع بها الفئات المختلفة من النزلاء .

(١) Paul Carnil, Revue de Droit pénal et de Criminologie, 1950-51, p. 173 .

(٢) تنمو مؤسسة مركبلاس في بلجيكا هذا المنحى ، إذ تقسم نزلاء من فئات مختلفة وستعرض لشرح هذه المؤسسة تفصيلاً عند الكلام عن المؤسسات التخصصية البلجيكية .

وتطلبت المادة ٦٩ ضرورة إعداد برنامج لمعاملة كل سجين محكوم عليه بمدة طويلة إلى الحد الذى يمكن من تنفيذ هذا البرنامج ، وذلك فور دخوله السجن وبأسرع ما يمكن ، وأن يعد هذا البرنامج الفردى فى ضوء المعلومات التى يتحصل عليها والخاصة بمحاجات التزيل الشخصية وقدراته وميوله .

وفى تقرير قدم لمؤتمر لاهاى ١٩٥٠ السابق الإشارة إليه ، رد الأستاذ ديريل المدير العام لإدارة المؤسسات العقابية البلجيكية والأستاذ بجامعة بروكسل ، المعايير المختلفة لتصنيف التزلاء إلى مجموعتين أساسيتين^(١) .

(أ) معايير تستلهم أسباباً خارجية عن شخص التزيل *raisons extérieures*
 . au sujet

(ب) معايير قائمة على أسباب شخصية متعلقة به *raisons personnelles* .

والأسباب الخارجية بدورها يمكن تقسيمها إلى قسمين :

أسباب ترجع إلى أمور جسدية *physique* أو معنوية *morale* وهى الجنس والصحة والسن ، وأسباب تتعلق بالتنظيم القضائى والإدارى ، وهى ضرورة عزل المحبوسين احتياطياً ووضعهم بالقرب من السلطات القضائية وتقرير نظام خاص لكل من المجرمين السياسيين والمجرمين شديدى الخطورة كالمالين للعنف أو الذين يتكرر بهم وهمومراعاة قابلية واستعداد التزلاء للعمل كتقسيمهم إلى مجموعات تعمل بالزراعة وأخرى تقوم بأعمال الورش .

أما الأسباب الشخصية فهى الأسباب التى تدخل فى الاعتبار عند تجميع مجموعات من الأفراد ذات سمات مشتركة ويؤمل فى تقبلهم بنجاح للمعاملة الخاصة التى تقرر لهم ، وهذا التقسيم يجب أن يتم بعد ملاحظة علمية ومنظمة لجميع المحكوم عليهم ، منذ بدء دخولهم السجن وتستمر طوال فترة الإيداع ، وتفترض هذه الملاحظة ، حتى تكون فعالة ، اشتراك فريق فيها بصفة خاصة

(١) Actes du Douzième Congrès pénal et pénitentiaire internationale,

La Haye, 1950, volume III, pp. 367-373.

طبيعياً عقلياً وإخصائياً نفسياً وطبيعياً بشرياً ومساعداً اجتماعياً وشخصاً خبيراً بالمعاملة العقابية .

ويؤكد الأستاذ دبريل أن تصنيف المحكوم عليهم وتخصيص المؤسسات العقابية الذى يتبع هذا التصنيف ، يجب أن يستلهم فى التطبيق المعيارين السابقين ، وأن يوفق بينهما حتى يحققا ترابطاً فعالاً وعملياً على قدر المستطاع . وهذا الترابط أى التقدير السليم لأهمية كلا المعيارين إنما يرجع إلى توخى مقتضيات الدفاع الاجتماعى - فإن تقرير إيداع مريض فى مستشفى أو مكان مناسب لحالته الصحية يرجع لاعتبارات فردية ، أما الجناة الأسوياء صحياً وعقلياً فإنه لا يمكن تشبيههم بالمرضى ، فهم قد خرقوا قاعدة من قواعد الحياة فى المجتمع ، وحماية هذه القاعدة تتطلب جزاء يقرر لمن يعتدى عليها ، أى إجراء ترى فيه جموع المواطنين ما يدفع لاحترام القاعدة ويؤكد قيمتها ، وبالتالي فإذا كان هناك جانيان ارتكب أحدهما سرقة بسيطة وارتكب الآخر جريمة قتل وكانت السمات الشخصية لهما واحدة مما يتوقع معه تشابه سلوكهما فى المستقبل مما يجعل احتمال انصلاحيهما أمراً متوقفاً ، فإن وضعهما فى مؤسسة واحدة لا يعتبر مستساغاً لا من الوجهة العملية ولا فى تقدير الرأى العام ، فإن الدفاع الاجتماعى بمعناه الواسع يتطلب مراعاة جميع الاعتبارات سواء كانت ذات طبيعة قانونية أو اجتماعية أو عائلية أو حضارية أو عاطفية أو تتعلق بالحالة الجسدية^(١) .

وأن هذا الرأى وإن كان يبدو مناقضاً - لحد ما - لمقتضيات التصنيف ، إلا أنه يبرر على أساس الضرورات العملية التى لا يصح إغفالها ، ومن ناحية أخرى فإن اختلاف الجرائم المرتكبة إذا كان هذا الاختلاف كبيراً ومحسوساً ، يدل بصورة واضحة على اختلاف فى شخصية مرتكبها وفى سماتهم الفردية الأمر الذى يبرر عدم إيداعهم فى مؤسسة واحدة وعدم إخضاعهم لذات المعاملة .

J. Dupréel, "Le régime des prisons et l'esprit sociologique". Bulletin (١)

de l'Administration des Prisons, Bruxelles, mars 1950, pp. 85-95.

الفصل الثاني

الفئات المختلفة للنزلاء

إن التوفيق بين المعايير المختلفة التي يقوم عليها التصنيف، سواء كانت معايير ذات طبيعة مجردة أم قائمة على الملاحظة العلمية ، يمكن من تقسيم المحكوم عليهم إلى مجموعات ذات سمات مشتركة تجعلهم يتقبلون كجماعة النظام المناسب لحالتهم. وإن مراعاة طبيعة المعاملة الواجبة التطبيق وفرض إصلاح وإعادة تكييف النزلاء تجعل من السهل التمييز بين خمس فئات رئيسية من المحكوم عليهم .

وأول مجموعة ، تضم جميع الأفراد الذين يرتكبون أفعالا توصف بأنها جرائم، ويقرر القانون أو اللوائح التنفيذية حيالهم معاملة تستلهم كلية من اعتبارات غريبة عن قانون العقوبات أو الفن العقابي .

وهذه المجموعة ، تشمل الشواذ عقليا وغير الواعين *inconscients* أى غير القادرين على التحكم في تصرفاتهم ، والشواذ جسمانيا ، والمرضى الذين تتحكم حالتهم الصحية في تحديد طبيعة المؤسسة التي يودعون فيها وهم المرضى بأمراض معدية والمصابين بذات الرئة والضعاف جسمانيا *débiles* والمرضى بالكساح .

وينتج في هذه المجموعة أيضاً الأطفال وصغار المراهقين ، ونذكر هؤلاء هنا على سبيل التذكرة ، إذ أن المعاملة الخاصة بهم تخرج عن نطاق هذه الدراسة القاصرة على المؤسسات العقابية .

أما المحكوم عليهم الذين يخضعون للنظام العقابي بالمعنى الدقيق فيمكن تقسيمهم إلى المجموعات الأربعة التالية : —

(١) الحالات المشجعة أو التي يرتجى منها *cas favorables* والتي يعتبر إصلاحها أمراً ميسراً ومحققاً ؛ لأن الرغبة فيه تنبع من ذات الحالات .

- (ب) الحالات المتوسطة أو البين بين *cas moyens* وهي التي يتوقع انصلاحها بشرط خضوعها لمعاملة تستمر مدة معينة .
- (ج) الحالات المتبطة أو الميثوس منها *cas défavorables* وهي الحالات التي تعتبر فرص تكيفها منعدمة أو ضعيفة جداً .
- (د) حالات خاصة^(١) .

وإن شرح هذه المجموعات الأربعة وبيان فئات المحكوم عليهم الذين يدخلون في كل مجموعة يؤدي بنا إلى نتائج محددة بالنسبة لموضوع تخصيص المؤسسات العقابية والخصائص التي يجب توافرها في كل مؤسسة .

وأول فئات المحكوم عليهم الذين يدخلون ضمن مجموعة الحالات التي يرتجى منها هي فئة المجرمين بالصدفة ، إذ أن إجرامهم نتيجة ظروف خاصة تجعل عودتهم للجريمة ثانية أمراً بعيد الاحتمال . وهؤلاء لا يمثلون في الحقيقة خطراً على المجتمع ، كما أن فرص تكيفهم لاتتلاقى نفس الصعوبات التي تصادف تكيف غيرهم من المحكوم عليهم . ويجب — كبداً — العمل على عدم إيداع هؤلاء في السجون بل يجب اللجوء بالنسبة لهم للتدابير العقابية الأخرى كإيقاف تنفيذ العقوبة أو الاختبار القضائي أو الغرامة أو التوبيخ القضائي أو الحرمان من ممارسة وظائف أو نشاط معين ، وما إلى ذلك . غير أنه إذا كان ولا مفر من الحكم عليهم بالحبس نظراً لخطورة الفعل المرتكب مثلاً ، فيجب أن يعاملوا بمقتضى نظام يقوم على الثقة فيهم ، الأمر الذي يؤدي غالباً ، وبعد ملاحظتهم ، إلى إيداعهم في مؤسسات مفتوحة .

ويندرج أيضاً في هذه المجموعة الشبان المحكوم عليهم لأول مرة والذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ ، ٢٥ سنة ودل سلوكهم السابق على الجريمة المرتكبة وطبيعة شخصياتهم على حاجتهم لنظام تعليمي *éducatif* أكثر من حاجتهم

(١) J. Dupréel, "Les principes de la spécialisation des établissements pénitentiaires. Etudes et perspectives pénitentiaires, Nivelles, 1960, p. 58.

لنظام علاجي coercitif وهؤلاء يجب أن تبذل هم الإدارة العقابية أقصى عناية ممكنة ويودعون في مؤسسات مفتوحة أو شبه مفتوحة على غرار المؤسسات المعروفة بالسجون المدارس prisons-écoles فهي أقرب إلى المدارس منها إلى السجون^(١).

أما الحالات المتراوحة أو المتوسطة فتضم جميع المحكوم عليهم لأول مرة والذين تتطلب حالتهم العمل على إعادة تكييفهم في المجتمع ، وحالتهم هذه التي تتطلب هذا النوع من المعاملة ، هي التي تميز بينهم وبين المجرمين بالصدفة ، ونعني بهؤلاء ، الذين ارتكبوا جرائمهم لنقص خلقى أو نتيجة خفة légèreté أو عدم تكييف يرجع لعدم إشباع متطلباتهم المختلفة ، وهؤلاء يستهدى في معاملتهم بالضرورات اللازمة لإعادة إدماجهم في المجتمع ، الأمر الذي يستدعى الكشف عن قدراتهم الوظيفية أو المهنية ، وفي ضوء ذلك تحدد لهم أوجه النشاط المختلفة التي تهيأ لهم سواء كان نشاطاً زراعياً أو صناعياً أو ذهنياً . وهؤلاء يودعون في مؤسسات شبه مفتوحة تزود بالإمكانات التي تسمح لهم بمزاولة النشاط الملائم لهم . ومن الممكن بعد ذلك نقلهم إلى مؤسسات مفتوحة إذا تبين بعد ملاحظتهم تحسن سلوكهم بحيث يمكن إدراجهم ضمن الحالات المرتجى منها .

وكذلك يدخل ضمن هذه المجموعة ، ويعامل معاملة المجرمين لأول مرة العائدين عوداً بسيطاً récidivistes légers ، وهم الذين لا يزال هناك أمل كبير في إمكان إصلاحهم ، وهؤلاء يودعون في مؤسسات شبه مفتوحة ، بل يمكن أيضاً إيداعهم في مؤسسات أو أقسام مفتوحة ، إذا توافر فيهم الشروط المطلوبة في المجرمين لأول مرة .

أما مجموعة الحالات المثبطة التي لا يرتجى منها فيدخل فيها العائدون الخطرون récidivistes graves والمجرمون الذين يعتبر إطلاق سراحهم خطراً على المجتمع وهم من يطلق عليهم « الخيول الجائحة » chevaux de retour لتكرار ارتكابهم

J. Dupréel, "Principes Generaux de la classification des detenus", (١)

Aspects de l'action pénitentiaire en Belgique, Nivelles, 1956, p. 29.

للجرائم ، ويقتضى ذلك إبداعهم فى مؤسسات ذات طابع حازم type str ويمكن أن يختلف النظام المطبق عليهم تبعاً لشخصية كل نزيل ، كما سيبين ذلك عند عرض خصائص المؤسسات المختلفة .

وتتكون المجموعة الأخيرة من الحالات الخاصة ، ويقصد بهم السجناء الذين يصعب إدراجهم مقدماً فى تصنيف محدد ، والذين يتوقف لإرسالهم لمؤسسة أو أخرى على ملاحظة كل نزيل .

وأهم تقسيم فرعى فى هذه المجموعة ، يدخل فيه الشبان الذين يتبين عدم جدانهم لإدراجهم ضمن مجموعة الحالات المشجعة أو المرتجى منها ، إذ لا يكفى فى الواقع أن يكون المحكوم عليه من الشبان حتى يرسل بطريقة تلقائية إلى مؤسسة مفتوحة كسجن — مدرسة مثلاً ، فقد دلت التجارب على أن من بين الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢١ ، ٢٥ أو ثلاثين سنة ، أفراداً على جانب كبير من الخطورة ويؤثرون تأثيراً سيئاً على من يتصل بهم وخصوصاً إذا كان فى مثل عمرهم لانغماسهم فى حمأة الجريمة وسبق اتصالهم بالأوساط الشريرة . فلهذا يجب لإجراء تصنيف خاص بالشبان يقوم على أساس دراسة حالة كل منهم دراسة علمية واعية .

كما توجد عدة تقسيمات فرعية أخرى لهذه المجموعة ، تضم إحداها المحكوم عليهم لأول مرة من المسنين الذين تزيد أعمارهم عن خمسين سنة والذين يظهرون عادة اضطرابات ترجع لأسباب جسدية أو نفسية ، وتضم الأخرى السجناء الذين لا يتقبلون النظام difficiles والسيكوبات والذين لا يتوافقون مع نظام المؤسسات التى كان من المقرر إبداعهم فيها أصلاً لولا حالتهم هذه ، وثمة تقسيم فرعى آخر يضم المدمنين على الكحول والمخدرات ، إذ يجب أن يودع هؤلاء فى مؤسسات أقرب للمصحات منها للسجون ويكون للرعاية الطبية فيها المقام الأول ، وهناك تقسيم آخر يضم المتشردين والمتسولين ، وإن كان هذا التقسيم يتضمن عدة تقسيمات فرعية ترجع لما إذا كان التشرد أو التسول يعود لأسباب عرضية أم نتيجة اعتياد واحتراف أم لأسباب مرضية سواء كانت عضوية أو نفسية ،

ويندرج ضمن هذه المجموعة أخيراً المحرمون السياسيون بالمعنى الضيق sensu stricto إذ يجب أن يخضع هؤلاء لنظام خاص تحدده القوانين أو اللوائح .

أما النساء المحكوم عليهن ، فيتبع في تصنيفهن نفس المبادئ السابق بيانها غير أنه من الناحية العملية ، لما كان عدد التزيلات من النساء يقل كثيراً عن عدد الرجال ، لذلك فيكتفى حيالهن بالتقسيمات الرئيسية وبالقليل من التقسيمات الفرعية .

تقسيم النزلاء في السجون المصرية :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم السجون على أن السجون أربعة أنواع : (١) لجانات (ب) سجون عمومية (ج) سجون مركزية (د) سجون خاصة تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية تعين فيها فئات المسجونين الذين يودعون بها وكيفية معاملتهم وشروط الإفراج عنهم .

وقضت المادة الثانية بإيداع الرجال المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة بالليانات .

ونصت المادة الثالثة على أن يودع بالسجون العمومية : المحكوم عليهم بعقوبة السجن ، النساء المحكوم عليهن بعقوبة الأشغال الشاقة ، الرجال المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة الذين ينقلون من الليانات لأسباب صحية لبلوغهم سن الستين أو لقضاءهم فيها نصف المدة المحكوم عليهم بها أو ثلاث سنوات أى المدتين أقل وكان سلوكهم حسناً خلالها ، المحكوم عليهم بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر إلا إذا كانت المدة الباقية وقت صدور الحكم عليهم أقل من ذلك ولم يكونوا مودعين من قبل في سجن عمومي .

وجددت المادة الرابعة الأشخاص الذين يودعون بالسجون المركزية بأنهم الذين لم يرد ذكرهم في المادتين السابقتين ، والأشخاص الذين يكونون محلاً للإكراه البدني تنفيذاً لأحكام مالية ، على أنه يجوز وضعهم في سجن عمومي إذا كان أقرب للنيابة أو إذا ضاق بهم السجن المركزي .

ونصت المادة ١٣ من هذا القانون على أن : « يقسم المحكوم عليهم إلى درجات لا تقل عن ثلاث . وتبين كيفية المعاملة والمعيشة لكل درجة بقرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح مدير عام السجون وموافقة النائب العام ، وتراعى اللوائح الداخلية للسجون في ترتيب وضع المسجونين في كل درجة وفي نقلهم من درجة إلى أخرى مع مراعاة السن .

وقضت المادة ١٤ بأن يقيم المحبسون احتياطياً في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين .

وأجازت المادة ١٧ لمدير عام السجون بعد موافقة النائب العام أن يمنح المحكوم إليهم بالحبس البسيط كل أو بعض المزايا المقررة للمحبوسين احتياطياً .

وقررت المادة ١٨ أنه : « إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن على أربع سنين وجب قبل الإفراج عنه أن يمر بفترة انتقال وتحدد اللائحة الداخلية مدة هذه الفترة وكيفية معاملة المسجون خلالها ، على أن يراعى التدرج في تخفيف القيود أو منح المزايا » .

وتنفيذاً لحكم المادة ١٣ من هذا القانون ، أصدر مدير عام السجون القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ نص فيه على أن يقسم المحكوم عليهم من حيث المعاملة والمعيشة إلى ثلاث درجات إدارية ، الدرجة الثالثة والدرجة الثانية والدرجة الأولى ، ونص القرار على أن يوضع المحكوم عليه عند دخوله السجن في الدرجة الثالثة الإدارية ثم يعرض على اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٤ من القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٥٩ وهي لجنة تشكل من مدير أو مأمور السجن أو نائبهما رئيساً وطبيب السجن والأخصائي الاجتماعي ، لاختيار الدرجة الملائمة له ، على أن تصدر اللجنة قرارها في مدة لا تتجاوز شهراً ، ونص القرار على أن اللجنة ملزمة بأن تسبب قرارها إذا قررت وضع سجين في الدرجة الثانية أو الدرجة الأولى ، وعلى أية حال فلن كل قرارات اللجنة ترسل لمصلحة السجون لمراجعتها وتعديل ما تراه محتاجاً إلى تعديل .

ونصت المادة السادسة من هذا القرار الإدارى على أن تكون مدة بقاء المحكوم عليه فى كل من الدرجات الثلاث كالآتى : —

(أ) المحكوم عليه بالحبس مع الشغل يقضى فى الدرجة الثالثة مدة سنة كاملة ثم ينقل إلى الدرجة الثانية ويقضى فيها سنة أخرى ينقل بعدها إلى الدرجة الأولى .

(ب) المحكوم عليه بالسجن يقضى فى الدرجة الثالثة مدة سنتين كاملتين ثم ينقل بعدها إلى الدرجة الثانية ويقضى فيها سنتين أخريتين ينقل بعدها إلى الدرجة الأولى .

(جـ) المحكوم عليه بالأشغال الشاقة يقضى فى الدرجة الثالثة ثلاث سنوات ثم ينقل بعدها إلى الدرجة الثانية ليقضى فيها ثلاث سنوات أخرى ثم ينقل بعدها إلى الدرجة الأولى .

ومن الجدير بالذكر أن القرار الوزارى رقم ٨١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بكيفية معاملة المسجونين وإعاشتهم ، لم يفرق إلا تفرقاً ضئيلاً جداً فى معاملة السجناء سواء كان محكوماً عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ، وأياً كانت الدرجة الإدارية التى يعاملون بها إذ أن هذا الخلاف ينحصر فى مجرد فروق ضئيلة فى المأكل والملبس وأدوات الفراش وفى قيمة تعامله مع الكانتين .

وجاء القرار الإدارى رقم ٣ لسنة ١٩٦٢ محددًا للمزايا التى تمنح للسجين فى فترة الانتقال التى نصت عليها المادة ١٨ من قانون السجون ، وهذه المزايا تنحصر فيما يأتى : —

(أ) النقل إلى السجن القائم فى دائرة المحافظة التابع لها الجهة التى يرغب فى الإقامة فيها بعد الإفراج عنه أو إلى السجن متوسط الحراسة إذا كانت شروط القبول فى هذا السجن متوفرة فيه .

(ب) إلحاقه بعمل يتناسب وما كان يزاوله قبل سجنه بقليل الإمكان وحسبما

تسمح به حالة السجن وإمكاناته .

(ج) التصريح له بالزيارة أسبوعيا لمدة نصف ساعة .

ويمكن للسجين الذى مضى سنة فى فترة الانتقال أن يأخذ تصريحاً بأجازة لا تتجاوز ثمانية وأربعين ساعة خلاف الزمن الذى يستلزمه السفر إذا دعت لذلك ضرورة قصوى أو ظروف طارئة ، على أن يصلر هذا التصريح من مدير عام السجون .

ويجرى العمل ، على أنه عند بدء إيداع السجين « يضع بحجرة انفرادية بحسب ما تسمح به حالة السجن لمدة عشرة أيام بحيث لا يختلط بمسجونين آخرين أثناء هذه الفترة^(١) » . والواقع أن هذه الفترة لا يقصد بها سوى وضع المسجون تحت الرعاية الطبية للتعرف على حالته الصحية وضمان عدم تعريض المسجونين للعدوى ، لذلك فإن هذه الفترة تسمى فترة الاختبار الصحى . فهى لا يمكن تشبيهها بأى حال بفترة الملاحظة السابقة على التصنيف والمهدة له ، لعدم القيام بأية إجراءات أو بحوث بقصد دراسة شخصية النزير والتعرف على احتياجاته وميوله ، وكل ما يقصد بها هو الاحتياط لمنع انتشار العدوى داخل السجن .

كما يجرى العمل على فصل المسجونين ذوى السوابق عن غيرهم « بوضعهم فى الغرف الكبيرة مع المسجونين الذين هم فى درجتهم ويتريضون بمعزل عن غيرهم^(٢) » أما المسجونين الذين لم يعرف إن كان لهم سوابق أم خالين منها فيعزلون فى غرف خاصة بهم ، ويفصل المسجونون الذين تزيد مدة حكمهم عن سنة عن غيرهم (م ٥٥ من النظام الداخلى) أما الذين تقل مدة حكمهم عن ستة فيودعون فى حجرات أو عتابر خاصة بهم .

وفى إجراء هذه التقسيمات السابقة يراعى تجميع صغار السن من النزلاء وهم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ ، ٢٨ سنة — فى أماكن وحجرات منعزلة .

(١) المادة ٢١ من النظام الداخلى للسجون .

(٢) المادة ٥٦ من النظام الداخلى للسجون .

ولدى جانب هذه التقسيمات ، يتم تجميع النزلاء ، يراعى فيه نوع الجريمة المرتكبة ، فيقسم المحكوم عليهم فى جنایات إلى فئات مختلفة وفقاً لنوع الجريمة ، ويودع أفراد كل فئة فى غرف خاصة بهم ، وفئات الجرائم المختلفة هى : -
 (ا) القتل العمد والشروع فيه ، (ب) المخدرات ، (ج) السرقات ، (د) التزيف (هـ) جنایات أخرى .

أما المحكوم عليهم فى جنح فيقسمون إلى فئتين : -
 (ا) المحكوم عليهم فى سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو تبديد أو خيانة أمانة أو تشرد .
 (ب) المحكوم عليهم فى جنح أخرى .

ويودع المحكوم عليهم فى مخالفات فى عنبر خاص بهم بحيث يكونون بمعزل تام عن المسجونين الآخرين^(١) .

ويبين من استعراض هذه التقسيمات والأسس التى تقوم عليها ، أن النظام ، المتبع فى السجون المصرية لا يمكن أن يعتبر تصنيفاً بالمفهوم الحديث لهذه الكلمة ، فهو يقوم أساساً على نوع العقوبة الموقعة وليس على أساس شخصية المتهم المستخلصة من الملاحظة العلمية الواعية .

كما أن تقسيم المسجونين إلى درجات إدارية ثلاث ، لا يمكن أن يعد تصنيفاً لهم ، فهو يتم داخل السجن الواحد أو فى سجون من ذات النوع ، إذ أن جميع السجون المصرية تعتبر سجوناً شديدة التحفظ ، ولا يوجد إلا سجن واحداً فقط يعتبر سجوناً متوسط الحراسة وهو سجن المرج ، ولا يتميز هذا السجن إلا بتخفيف فى قيود الحراسة والتحفظ مع إمكان منح نزلائه إجازة قصيرة يقضونها بين أهليهم إذا دعت ضرورة لذلك .

بل إن هذه التقسيمات المتبعة حالياً ، بالرغم من قصورها بذاتها عن بلوغ

(١) اللواء محمد محمد صاحب ، محاضرات غير منشورة عن طرق المعاملة فى السجون ص ٧ .

المستوى المتواضع عليه حديثاً للتصنيف ، فإنه لا يمكن تطبيقها في صورتها الى وردت بها في قانون تنظيم السجون وفي القوانين والقرارات الوزارية والإدارية المنفذة له . وذلك نظراً لازدحام السجون بصورة تجعل من المستحيل تحقيق أى تقسيم حتى ولو كان بدائياً ، وليس أدل على ذلك من أن سجن القاهرة العمومى ومقرره الصحى يتسع لحوالى ١٧٠٠ نزيل يوجد به حالياً أكثر من ثلاثة آلاف ، وليست حال السجون الأخرى بأفضل منه .

ومن ناحية أخرى ، فإن التصنيف ، كما سبق القول ، يقوم أساساً على الملاحظة العلمية التى تمكن من التعرف على احتياجات السجين وقدراته وميوله ، وذلك يستدعى بطبيعة الحال توافر الأخصائيين الذين يستطيعون دراسة شخصية النزير والإشراف على تنفيذ البرنامج الذى يوضع له وتعديله وفقاً للظروف ، ولعل قلة هؤلاء الأخصائيين في مصر عموماً وفي مصالحة السجون بصفة خاصة تكوّن سبباً آخر يحول دون تحقيق تصنيف لنزلاء السجون المصرية بشكل مرض سليم .

الفصل الثالث

المؤسسات المفتوحة

إن تنوع السجون أو المنشآت العقابية باعتباره نتيجة لازمة لمبدأ التباير في طرق الإيداع *custodial differentiation* الذى هو طابع النظام العقابى الحديث يعتبر السبيل الوحيد لتحقيق مقتضيات التصنيف والوصول بها إلى غايتها المرجوة .

وهذه الأنواع المختلفة من السجون ، يمكن إدراجها تحت صورة من صور ثلاث . ١- مؤسسة مفتوحة ٢- مؤسسة شبه مفتوحة ٣- مؤسسة مغلقة .

ويعد الاتجاه نحو الأخذ بهذا التقسيم الثلاثى للمؤسسات العقابية خطوة أكثر جدلة وتطوراً من مجرد تقسيمها إلى مؤسسات شديدة ومتوسطة وضعيفة التحفظ ، إذ أن هذا التقسيم الأخير يدل على أن الغرض منه هو مجرد تغطية جانب واحد من جوانب المعاملة التى يحتاجها التزليل ، وهو الجانب الخاص بدرجة التحفظ التى يجب أن يخضع لها .

وتعتبر المؤسسات المفتوحة أهم أنواع السجون الخاصة ، وإليها ينصرف الذهن عند ذكر المؤسسات التخصصية ، غير أنه يوجد إلى جانبها سجون تخصصية شبه مفتوحة وأخرى مغلقة .

وليس أدل على أهمية المؤسسات المفتوحة فى التنظيم العقابى من أنها كانت موضوعاً للمناقشة فى ثلاث مؤتمرات دولية عقدت فى بحر خمس سنين ، وأجمعت هذه المؤتمرات على ضرورة التوسع فى إنشاء هذه المؤسسات لما تحققه من نتائج ، وما تتيحه من فرص لإصلاح التزلاء . وهذه المؤتمرات الثلاث هى : المؤتمر الدولى الثانى عشر الجنائى والعقابى الذى عقد فى لاهاي سنة ١٩٥٠ والمؤتمر الاستشارى الأوروبى الذى عقد فى جنيف سنة ١٩٥٢ والمؤتمر الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة

المذنبين بجنيف سنة ١٩٥٥ .

بل إن البعض^(١) يقيس تقدم النظام العقابي في بلد ما بمدى أخذه بهذا النوع من المؤسسات ، وتعتبر إنجلترا والسويد الرائدتان في هذا المجال ، وتسير الهند وسيلان خطوات سريعة للإكثار من المؤسسات المفتوحة وشبه المفتوحة وقد عرف مؤتمر لاهاي سنة ١٩٥٠ المؤسسات المفتوحة بأنها المؤسسات العقابية التي لا تزود بعوائق مادية ضد الهرب مثل الحيطان والقضبان والأقفال وزيادة في الحراس ، والتي ينبع احترام النظام فيها من ذات التزلاء ، فهم يتقبلونه طواعية ودون ما حاجة إلى رقابة صارمة دائمة، ويتميز هذا النظام بخلق روح المسئولية في التزليل وتعيده على تقبل المسئولية الذاتية self-responsability^(٢) .

وقد كمل هذا التعريف وحدد في المؤتمرين التاليين . ويخلص من توصيات هذه المؤتمرات الثلاث أن المؤسسة المفتوحة تتميز بالخصائص الآتية :

١ - يستحسن أن تقع في الريف ، ولكن ليس معنى ذلك أن تنشأ في أماكن منزلة ونائية، بل يجب أن تكون على أية حال قريبة من مركز حضري لتسهيل توافر الضرورات التي يحتاجها الموظفون والتزلاء ولتكوين علاقات بين التزلاء وبين سكان المناطق المحيطة ، وبصفة خاصة أعضاء الهيئات المهتمة بالرعاية .

٢ - يعتبر تشغيل التزلاء في العمل الزراعي أمراً مفيداً لاشك فيه ، غير أن ذلك لا يقتضى إهمال التدريب المهني والصناعي .

٣ - إن المعيار الذي يحكم اختيار التزلاء في هذه المؤسسات لا يتوقف على نوع العقوبة الموقعة على الجاني أو مدتها ، بل على أساس تقبله للنظام المطبق في هذه المؤسسات والتأكد من فاعلية هذا النظام في إصلاح السجين خيراً من أي نظام آخر، ويستشف هذا القبول من الاختبارات

(١) لوبير زاي ، معاملة المذنبين البالغين في المؤسسات ، محاضرات غير منشورة ص ٣٩ .

(٢) Rev. Dr., Pén. Crim. 1950-51, p. 173.

الطبية والنفسية والتحقيقات الاجتماعية التي تجري عن التزليل .

٤ - لما كانت عمليات إعادة التكيف يجب أن تتم في جو من الثقة والعلاقات المباشرة بين النزلاء والموظفين ، لذلك يجب إعداد هؤلاء إعداداً يمكنهم من تفهم شخصية كل نزلي والتعرف على احتياجاته حتى يمكنهم ممارسة التأثير الخلقى المرغوب فيه على النزلاء .

٥ - ولهذا السبب ، أى لإمكان تهيئة الجو الذى يمكن من إيجاد علاقات مباشرة بين الموظفين - ولا سيما مدير المؤسسة والأخصائيين وبين النزلاء - يجب أن يظل عدد هؤلاء قليلاً نسبياً ، ويرى الأستاذ ديريل أن عدد نزلاء المؤسسة المفتوحة لا يصح أن يزيد عن خمسين نزلياً إذا كانت هذه المؤسسة تأخذ طابع المركز الزراعى ، أما إذا كان العمل فى المؤسسة يقصد به أساساً التأهيل المهنى والفنى فيجوز أن يزداد عدد النزلاء حتى يبلغ مائة وخمسين^(١) .

٦ - لضمان الحصول على التعاون المثمر لأهالى المنطقة المحيطة بالمؤسسة يجب إطلاعهم على البرامج المطبقة فيها والأغراض المتوخاة منها ونقل العبء الأدبى الملحق على التزليل ، ونستخلص جميع وسائل الإعلام المحلية للوصول إلى هذا الغرض .

ويلاحظ أن هذا النوع من المؤسسات قد يكون مؤسسة منفصلة مستقلة يودع بها النزلاء بعد فترة ملاحظة أو بعد تمضيهم مدة معينة فى سجن مقفل أو شبه مفتوح ، ولو أن من رأى الأستاذ بول كورنيل أنه من الأفضل لإيداع السجين بداية فى المؤسسة المفتوحة دون ما حاجة لإيداعه قبل ذلك فى سجن مقفل وذلك لتجنب الأثر السيئ الذى يترتب على الإيداع فى مثل هذه السجون^(٢)

J. Dupréel, "Les prisons sans barreaux," Aspects de l'action pénitentiaire (١)

en Belgique, Nivelles, 1956, p. 117.

Paul Cornil, Rev. Dr. Pén. Crim. 1950-51, p. 176.

(٢)

وقد تشغل المؤسسة المفتوحة ملحقةً مستقلاً من سجن من نوع آخر ، وتعتبر في هذه الحالة درجة تقدمية لصالح النزلاء الجديرين بهذه المعاملة تمهيداً للإفراج عنهم .

وبالرغم من أن فكرة إنشاء مؤسسات مفتوحة ظهرت منذ عشرات السنين ، إلا أن الخبرات التي كشفت عنها التجارب التي حدثت أثناء الحرب العالمية الثانية تعتبر ذات أثر كبير في تطوير هذا النظام ، فقد أدت الرغبة في خدمة المجهود الحربي إلى إبداع بعض الحكوم عليهم في أماكن لم تخصص عادة لهذا الغرض وذلك بقصد تشغيلهم في أعمال تفيد هذا المجهود ، كما أن ازدياد عدد النزلاء زيادة كبيرة نتيجة لاتهام كثيرين بالتعاون مع الأعداء أو لارتكاب جرائم خلقتها ظروف الحرب ، أدى إلى وضعهم في معسكرات أو مبان لم تخصص لذلك أصلاً . ولم تؤد هذه الضرورات التي أجبرت على سلوك هذا السبيل إلى مضايقات أو متاعب في العمل ، بل على العكس من ذلك كشفت عن أفضلية المؤسسات المفتوحة في معاملة النزلاء . فبالرغم من أنه يبدو لأول وهلة أن هذه المؤسسات لا تحقق أهداف السجون العادية لأنها تبدو وكأنها معارضة للمفهوم التقليدي للجزاء ، إلا أن العمل قد أثبت ، كما ذهب إلى ذلك سير ليونيل فوكس في التقرير الذي قدمه لمؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ . «أن المعاملة التي تتم في وسط مفتوح تزيد في فرص إعادة تكيف النزلاء وبالتالي تكون أكثر فاعلية في مكافحة الجريمة من المعاملة التي تتم في سجن من الطراز التقليدي^(١) » فإن التوتر الذي يطبع حياة المؤسسة المغفلة وما يترتب عليه من أضرار جسمانية وعقلية وخلقية تصيب النزلاء ، يمكن تلافيه في المؤسسات المفتوحة نظراً لتشابه ظروف الحياة فيها مع ظروف الحياة الحرة ، بل إن الموظفين أنفسهم لا يشعرون بالتوتر أو الضيق الذي يشعر به موظفو المؤسسات المغفلة نتيجة للحقد والكره المتبادل وطابع التربص الذي يحكم العلاقة بينهم وبين النزلاء ، بل يؤدون عملهم في المؤسسة المفتوحة بطريقة سليمة ودون ما ضغط على شعورهم وأعصابهم .

ومن ناحية أخرى ، فإن تكاليف إنشاء وإدارة المؤسسة المفتوحة ثقل كثيراً عن تكاليف السجن المقل .

ومع تقدير كل هذه المزايا ، نجد أن المؤسسات المفتوحة لم تنتشر بعد بالصورة الجديرة بها ، الأمر الذي دعا مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ إلى التوصية بزيادة عدد هذه المؤسسات حتى تستوعب جميع التزلاء الذين يصلحون للأيداع فيها . ويرى مدير مؤسسة شينو المفتوحة الشهيرة ، أن نسبة التزلاء الذين يودعون في المؤسسات المفتوحة يجب ألا تقل عن ٤٠ ٪ من المجموع الكلي ، بينما تبلغ نسبة الذين يجب إيداعهم في مؤسسات شبه مفتوحة ٣٥ ٪ ، ونسبة الذين يودعون في مؤسسات مغلقة ٢٥ ٪ فقط^(١) .

وقد يعتبر الخوف من احتمال هرب التزليل السبب الأول الذي يحد من التوسع في إنشاء المؤسسات المفتوحة وفي إيداع التزلاء فيها ، فإن الإدارات العقابية تخشى رد فعل الرأي العام إذا ما هرب أحد المسجونين وخصوصاً إذا كان متهماً في قضية ذات أهمية معينة . ومع ذلك فقد أثبتت الإحصائيات أن حالات الهرب من المؤسسات المفتوحة قليلة جداً بل ونادرة ، وليس مرجح ذلك فقط حسن اختيار التزلاء الذين يودعون بها ، بل لقلة عدد المسجونين الذين يفكرون في الهرب ، إذ أن ذلك يقتضى اختفاء الهارب عن نظر السلطات العامة وبعده عن موطنه ومقر مصالحه ، ولا يقدم عليه إلا عدد قليل ممن لا مأوى لهم ولا عمل ولا موطن معروف ، فضلاً عن ذلك فإن الرغبة في الهرب تكاد تكون منعدمة عند المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة ، إذ أن التخلص من العقوبة في هذه الحالة لا يستحق تحمل تضحيات الفرار وصعوباته والتعرض لاحتمالات الحكم بعقوبات جديدة ، كما أن تقدم أساليب تحقيق الشخصية والكشف عن الهاربين قد أضعف إلى حد كبير الرغبة في الهرب .

وثمة نقد ثان يوجه لهذه المؤسسات ، مؤداه أنها تهمل من القيمة الرادعة

للعقوبة ، وأصحاب هذا الرأى لا يرون فيها الطابع المعروف للسجون ، بل هى فى رأيهم مجرد أماكن للإيداع مجردة من أى معنى من معانى الردع . غير أن هذا الرأى لا يصمد للنقد ، فقد أصبح الاتجاه عالمياً الآن نحو جعل العقوبة لا تتعدى بأية حال مجرد سلب الحرية ، وهو الأمر الذى يتوافر سواء تم الإيداع فى مؤسسة مقفلة أو مفتوحة . ويرتقب السجين ، سواء كان مودعاً فى هذا النوع من المؤسسات أو ذاك ، يوم إطلاق سراحه بشوق ولهفة .

ومن ناحية أخرى فإن الذين يودعون فى المؤسسات المفتوحة هم فى الأغلب الأعم من المجرمين للمرة الأولى ، الذين تتطلب مقتضيات الدفاع الاجتماعى ذاته ، إصلاحهم وإعادة إدماجهم فى المجتمع حتى يضمن عدم تكرار عودهم للجريمة . وهناك حافظ آخر يدفع الإدارات العقابية إلى تفضيل السجون المقفلة التقليدية ، فإن ما يهم هذه الإدارات ، فى المقام الأول ، هو خضوع النزلاء للنظام المقرر حتى تبدو الإدارة وكأنها تقوم بعملها دون ما اضطراب أو مفاجآت ولكى يسير العمل روتينياً على وتيرة واحدة وفقاً لتعليمات محددة سلفاً . أما المعاملة فى المؤسسات المفتوحة فهى تعتمد على نفاذ البصيرة والرغبة المستمرة فى الدراسة ومراعاة المتطلبات المتجددة بما يتفق مع الرغبات التى يبيدها الموظفون والنزلاء على السواء ، فضمان النجاح فى السجن التقليدى يتحقق بمحاطته والتعليمات التى تحكم النظام فيه ، أما فى المؤسسة المفتوحة فهو يقوم على القلعة على الخلق والتجديد وحسن التصرف الذى يعتبر مخالفاً للروتين الذى درجت عليه الإدارات العقابية^(١) .

من كل ما تقدم تتضح أهمية الدور الذى تلعبه المؤسسات المفتوحة فى التنظيم العقابى الحديث ، بحيث يجب أن يودع فيها كل من يصلح لهذا النوع من المعاملة .

ويرى الأستاذ ديريل أن المؤسسة يجب أن تزود بالمنشآت التى تمكنها من القيام بوظيفتها ولهذا يجب أن تنشأ على مساحة واسعة ويلحق بها مزرعة خاصة

J. Dupréel, "Les prisons sans barreaux" Aspects de l'action pénitentiaire en (١) .

بها وساحات للرياضة وورش وما إلى ذلك . ومن المهم أن يساهم التزلء أنفسهم في إقامة هذه المنشآت ، حتى تتولد فيهم روح الحمية والحماس والرغبة في التعاون مع الغير ، كما أنها تبث فيهم الاعتقاد على أن يبذلوا من ذات أنفسهم في سبيل صالح الجماعة .

وإذا كانت هناك بعض وسائل التنفيذ العقابي يمكن تنفيذها في المؤسسات المفتوحة والمؤسسات المغفلة ولا سيما تلك التي تطبق فيها النظم القائمة على الثقة والتي تعتمد على الحكم الذاتي ، إلا أن هناك بعض الوسائل لا يمكن التوسع في تطبيقها إلا في المؤسسات المفتوحة ، ألا وهي ضمان وجود اتصال منظم فعال بين العالم الحر وبين التزلء . فهذه العلاقات القائمة على حسن الجوار من الأهمية بمكان ، فهي أولا تذهب عن سكان البحيرة الفكرة السيئة عن التزلء وعن الحبس بصفة عامة مما يشجعهم على المساهمة في مساعدة التزلء ، وهي ثانياً تعمل على إعادة التوازن الخلقى والعقلي للمحكوم عليهم ، هذا التوازن الذي اضطرب نتيجة للمهانة المترتبة على عمليات القبض والمحاكمة والأذانة والحبس .

ويقترح الأستاذ ديريل عدة طرق لتحقيق هذه العلاقات مثل : -

- دعوة السكان إلى زيارة المؤسسة ومشاهدة البرامج المسرحية والرياضية التي يقوم بها التزلء .

- إقامة مباريات رياضية بين فرق المؤسسة والنوادي المجاورة ، ويفضل أن تقام المباريات على أرض المؤسسة .

- إقامة رحلات خلوية ومعسكرات .

- مساهمة التزلء في المناسبات المختلفة التي تفتضى اشتراكهم فيها ، كحالات الحريق والفيضانات وإزاحة الثلوج والبحث عن المواشي الضائعة والحصاد إلخ .

وعلى أية حال ، يجب أن يسبق هذه الاتصالات إعداد طيب يقوم به أخصائيون متمرسون .

وعلى هذا ، فإنه يمكن تلخيص الظروف التي تساعد المؤسسة المفتوحة على النجاح في مهمتها فيما يأتي :

١ - اختيار حسن لتلاؤها يتحقق بواسطة ملاحظة مبنية على أسس علمية وعقائمية سابقة ، تهدف إلى إبعاد العناصر التي قد تؤثر تأثيراً سيئاً على المجموع .
٢ - موظفون أكفاء يقبلون على عملهم بدافع من ذات أنفسهم ولديهم القدرة على الابتكار وحسن التصرف .

٣ - ظروف مادية طيبة : مكان فسيح ، نزلاء قليلون ، إمكانيات للممارسة أوجه النشاط المختلفة .

٤ - إدارة عقائمية تفهم واجبها وتسهل السبيل للقائمين بالعمل في المؤسسات وتشجع الناجحين منهم .

٥ - اختلاف في الطابع الذي يصبغ كل مؤسسة عن الأخرى ، كأن تهتم إحداها أساساً بالتدريب الزراعي والأخرى بالتأهيل المهني ، حتى يتسع المجال في اختيار المؤسسة الأكثر ملاءمة لحالة التزليل .

المؤسسات العقائمية المفتوحة في بلجيكا :

بالرغم من تقدم النظام العقائمي البلجيكي ذلك التقدم الذي يستشف من كثرة عدد المؤسسات العقائمية وتنوعها بالنسبة لمجموع النزلاء ، إذ تبلغ جملة هذه المؤسسات ٣١ مؤسسة يودع بها حوالي ٥٦٠٠ نزير تقريباً ، إلا أن عدد من يودعون في المؤسسات المفتوحة لا يتجاوز ٣٠٠ نزير أي بنسبة ٥ ٪ من المجموع الكلي ، بينما يودع في السجون الزنازية وعددها ٢٤ سجنًا ٣٣٠٠ سجين أي بنسبة ٦٠ ٪ تقريباً ، وتضم المراكز شبه المفتوحة وعددها ٣ ٢٠٠٠ نزير أي بنسبة ٣٥ ٪ .

ولا شك أن نسبة من يودعون في المؤسسات المفتوحة في بلجيكا تعد منخفضة كثيراً عن تلك النسبة التي يقترحها مدير مؤسسة شينو والتي يجب أن تصل في رأيه

إلى ٤٠ ٪ من مجموع النزلاء . لذلك فإن كثيرا من رجال علم العقاب البلجيكيين يطالبون بالإكثار من هذه المؤسسات ولا سيما بعد النتائج الطيبة التي أسفر عنها تطبيق هذا النظام .

ولما كان السكان البلجيكيون ينقسمون إلى قوميتين : الوالون والفلامان ، لذلك فإنهم يخصصون بعض المؤسسات لأبناء إحدى القوميتين ويودعون النزلاء من القومية الأخرى في مؤسسات مماثلة تماما .

والمؤسسات المفتوحة هي : —

(أ) المركز العقابي — المدرسة هوجستراتن :

ويودع به الشبان الفلامان الذين يرتكبون الجريمة للمرة الأولى .

Centre Pénitentiaire - Ecole à Hoogstraten

(ب) المركز العقابي — المدرسة بمارنيف .

وهي التي تقابل مؤسسة هوجستراتن للوالون .

(ج) المزرعة العقابية بسانت هيبير ، ويودع بها المحكوم عليهم البالغون

من الوالون والذين يصلحون لنظام المؤسسات المفتوحة .

(د) المزرعة العقابية بروسيلاد :

وهي تقابل مزرعة سانت هيبير وتخصص للفلامان .

وسنكتفي بأن نعرض بإيجاز للنظام المطبق في مؤسستي هوجستراتن وسانت

هيبير لتشابه النظام المطبق فيهما مع النظام المطبق في المؤسستين الأخرتين .

المركز العقابي — المدرسة هوجستراتن : Centre Pénitentiaire - Ecole à Hoogstraten

يعتبر المركز العقابي — المدرسة قمة الهرم في النظام العقابي البلجيكي ، وهناك مركزان من هذا النوع ، ولا تفرق المعاملة في إحداهما عن المعاملة في الآخر ، سوى أن ملاحظة النزلاء تتم عند بدء إيداعهم في مؤسسة هوجستراتن ذاتها ، أما في مارنيف فإنها تتم في أحد السجون القريبة منها والموجودة بقرية Huy . وتشغل مؤسسة هوجستراتن مساحة قدرها ٥٠ هكتارا وتضم قصرا ضخما كان

مملوكا لأحد النبلاء — ولم يدخل عليه أى تغيير ، وعدة مبان ملحقة به^(١) .

وقد حدد المنشور الذى أصدرته الإدارة العقابية المركزية فى ٣١ مايو سنة ١٩٥١ فئات النزلاء التى تودع فى هذه المؤسسة كالآتى :

١ — الشبان الأقل من ٢٥ سنة المحكوم عليهم فى جنح ، بشرط أن لا تقل المدة المتبقية من العقوبة عن تسعة أشهر وقت بدء الإيداع ، والحكمة من هذا الشرط لإمكان بقاء التزليل مدة تتبع له الاستفادة من برامج المعاملة ، كما يمكن بقرار من الإدارة العقابية قبول الشبان الأقل من ٢٥ سنة المحكوم عليهم فى جنايات بشرط ألا تزيد عقوبتهم عن عشرين سنة .

٢ — البالغون الأقل من ٤٠ سنة المحكوم عليهم فى جنح أو جنايات بشرط ألا تزيد العقوبة عن عشر سنين .

وإذا ما وجد أن أحد النزلاء من هذه الفئات غير أهل للاستفادة من نظام المؤسسة أو يخشى من أن يكون له تأثير سيئ على بقية النزلاء فإنه ينقل بناء على اقتراح المدير إلى مؤسسة مغلقة أو مؤسسة شبه مفتوحة .

ويعتبر اتجاه الإدارة العقابية البلجيكية نحو ضرورة تطعيم مؤسسات الشبان ببعض الكبار الذين يخارون بعد ملاحظة واعية ، متسقا مع ما ينادى به كثير من المختصين فى معاملة المذنبين ، بتحاشى التقسيم الجامد القائم فقط على أساس السن ، لأنه تقسيم تحكمى يضئ على مجتمع السجن طابعا صناعيا بعيدا عن الواقع ، بل إن البعض يعدونه أكثر إغراقا فى التحكم من التقسيمات القائمة على معايير قانونية^(٢) .

وتنقسم مبانى المؤسسة إلى قسمين متميزين : جناح للملاحظة ومحل للنزلاء البالغين ، جناح للشبان ويقع داخل القصر .

Le Centre Pénitentiaire — Ecole à Hoogstraten, Extrait du Bulletin de (١)

l'Administration des établissements pénitentiaires, No. 6, Juin 1956.

(٢) محاضرات لوييزراى المرجع السابق ص ٢٣

وجناح الملاحظة ذوطابع ززائى به ٣٢ ززائة ، وبقرى هذا الجناح يوجد المبنى الخاص بالبالغين ، وهو من طابقين وبه حجرات فردية وحجرات للمرضى وصالة للألعاب وعنبر للنوم .

وفى داخل القصر يوجد الجناح الخاص بالشبان ، وهو يشغل جزءاً من طابقى القصر ، ويبيت النزىل فى حجرة مستقلة ذات نافذة كبيرة ليس عليها قضبان ومزودة بمكبّر للصوت متصل براديو . وبالقصر حجرات للدراسة ومكتبة وصالة للاجتماعات وحجرات للدروس الفنية ، وباللور الأرضى توجد الخدمات الإدارية والمطبخ والمخبز وصالة الرياضة والسينما ودورات المياه . ويوجد بمزرعة القصر منشآت أقامها الكشافة من التزلّاء تعرف باسم Baden-Powell تشمل حماما للسباحة ووحداً (كباين) لخلع الملابس وملعب لكرة اليد وكرة السلة ومسرح فى الهواء الطلق .

السمات الخاصة للمعاملة فى هذه المؤسسة :

إن شعور التزىل بالثقة التى وضعها الإدارة العقابية فيه بإيداعه فى هذه المؤسسة المفتوحة تجعل لديه استعدادا لتقبل التأثير الأدبى والمهنى الذى يوجهه له القائمون على هذه المؤسسة .

وبمجرد أن يودع التزىل بجناح الملاحظة يزوره باستمرار مدير المؤسسة ونائب المدير ورئيس الجناح ، فيفهمونه خصائص النظام المطبق ويثرون فيه الرغبة فى أن يتبع احترامه له من ذات نفسه .

وتهدف الملاحظة ، سواء تمت فى جناح الملاحظة أو فى أثناء فترة الإيداع ، إلى البحث عن أسباب جناحه من الوجهة العضوية (اختصاص الطبيب) أو من الوجهة النفسية (اختصاص الطبيب الأنتروبولوجى والأخصائى النفسى) أو من الوجهة الاجتماعية ، كما تهدف أيضا إلى تحديد نوع المعاملة التى تبذل له والمجموعة التى يلتحق بها ونوع التأهيل المهنى الذى يحتاجه . وتجمع هذه الملاحظات فى الملف الأنتروبولوجى ويختار له نوع العمل الذى يلحق به بناء

على هذه الملاحظات ومع مراعاة رغباته وميوله .

وتستمر فترة الملاحظة من ثلاثة إلى خمسة عشر يوما . وقد يعترض أحد على قصر هذه المدة ، غير أنهم في بلجيكا من الرأى القائل بأن خير ملاحظة هي التي تم والتزبل غير مدرك لأنه موضوع لها ، حتى تجيء تصرفاته تلقائية كاشفة عن شخصيته ، لذلك فإن الملاحظة تستمر في الواقع طوال فترة الإيداع .

وبعد انتهاء هذه الفترة ينقل التزبل إلى الجناح الأول للمعاملة ، حيث يهتم بإعطائه دروسا في الأخلاق وتبث فيه الرغبة في إبراز شخصيته وإشعاره بأنه ليس سجيناً بل إنساناً له كرامته ويمكن أن يصبح له دور منتج في المجتمع بعد الإفراج عنه . وبعد ذلك ينقل التزبل إلى الجناح الثاني للمعاملة حيث يتمتع بحرية واسعة في التصرف في حدود النظام المقرر ، ويطلب إليه ، ليس فقط العمل على إصلاح نفسه ، بل الإسهام في إصلاح الآخرين .

ويوجد بالمؤسسة مطبعة وورشة للحداذة والتجارة وإصلاح أجهزة الراديو وأعمال البناء فضلا عن المزرعة الواسعة المزودة بالآلات الميكانيكية والماشية اللازمة لها . ويهتم في المؤسسة بصفة خاصة بالتعليم المهني والتعليم العام الذي تتفق برامجهما إلى حد كبير مع برامج التعليم في الخارج .

ومن أبرز الخصائص في مؤسسة هوجستراتن وكذلك في مؤسسة مارنيف إدخال نظام الكشافة فيهما ، ولا يجبر أحد على الانضمام له ، ومع ذلك فإن حوالي ثلثي التزلاء التحقوا به والتزموا بالتالي بما يتطلبه هذا النظام من استعداد للتضحية والإيثار والتسلك بالمثل العليا وقواعد الأخلاق .

وبما هو جدير بالملاحظة أنه بالرغم من ضخامة حجم المؤسسة فإنه لا يودع بها أكثر من ١٢٠ نزيلة .

المزرعة العقابية بسانت هيبير: *Centre Pénitentiaire Agricole à Saint-Hubert*

أنشئت هذه المؤسسة في أبريل سنة ١٩٤٤ ، ويودع بها البالغون من الالون من المحكوم عليهم بالسجن في جنح ، والذين ترى الإدارة العقابية صلاحيتهم

للإبداع في هذه المؤسسة على أن يكونوا من أصل ريفي أو يرمعون العمل في الريف بعد الإفراج عنهم .

ولا توجد بالمزرعة أية قيود مادية تحول دون هرب التزليل ، ويرجع احترام النظام إلى الثقة التي تغرس في نفسه وإلى وعد شرف يقطعه عند بدء إبداعه ، فضلا عن ذلك فإن التزلاء يختارون من بين المحكوم عليهم لأول مرة والذين يتوسم فيهم تقبل هذا النظام ، أو ممن سبق لهم تخضية جزء من عقوبتهم في سجن زنزاني فيشعرون لوجودهم في هذه المؤسسة المفتوحة بالفارق في المعاملة مما يجب لهم احترام نظمها وعدم الرغبة في الخروج عليها .

ولما كان عدد التزلاء قليلا - لا يزيد عن ٣٥ نزila - لذلك فإن ملاحظتهم تتم في يسر وسهولة لقيام علاقات مباشرة بينهم وبين مدير المؤسسة ، فإذا ما تبين أن هناك من يخشى منه على النظام أو يعتبر قدوة سيئة فإنه يستبعد على الفور بأن ينقل إلى سجن مقفل .

ويهدف العمل في المزرعة إلى التأهيل الزراعي للتزلاء ، وإلى كفاية حاجة المؤسسات المختلفة المحيطة بها بما تحتاجه من منتجات زراعية ، وإلى تمهيد بعض الأراضي غير المنزوعة ، ولا شك أن الآلات الميكانيكية الكثيرة المزودة بها المزرعة تمكنها من تحقيق كل هذه المهام .

ولا يقل الاهتمام بالحوائب الترفيية بها عن غيرها من المؤسسات الأخرى ، بل لأنها تعتبر ثانی مؤسسة عقابية في بلجيكا مزودة ، فضلا عن الوسائل التقليدية الترفيية كالراديو والسينما والمسرح وصلات الألعاب المختلفة ، بجهاز للتلفيزيون يختلف التزلاء لمشاهدة برامج في أوقات فراغهم .

ولعله مما يثير الإعجاب أن كل منشآت المؤسسة مشيدة بالخشب وبطريقة في غاية البساطة وبأقل التكاليف مما يجعلها لا تختلف في مظهرها عن أية مزرعة من مزارع الأردن ، الأمر الذي يؤكد إمكان الأخذ بالأفكار الإصلاحية الحديثة وتطبيقها دون ما التورط في إنشاء مؤسسات ضخمة تحتاج لنفقات باهظة .

الفصل الرابع

المؤسسات شبه المفتوحة

Etablissements semi-ouverts

تعتبر المؤسسات شبه المفتوحة درجة متوسطة بين السجون المقفلة والمؤسسات المفتوحة. غير أن ذلك لا يعنى بالضرورة وجوب أن يمر التزليل بهذه الدرجات الثلاث ، إذ أن تخصيص السجون قد يستدعى أن يودع السجين فى نوع واحد من هذه الأنواع الثلاثة تبعاً لحالته ومماته الخاصة .

ويودع بهذا النوع من المؤسسات المحكوم عليهم الدين يندرجون فى فئة الحالات المتوسطة^(١) cas moyens ، إذ أن النظام الداخلى المطبق فيها يسمح بتقرير معاملة مرنة حيالهم تتلاءم مع مميزات وخصائص كل فرد من أفراد هذه المجموعة .

وتنشأ المؤسسة شبه المفتوحة فى الغالب على هيئة أجنحة pavillons مستقلة ، تسمح بمراعاة مقتضيات الأمن ليلاً كما تسمح نهاراً بممارسة الأنواع المختلفة من الأعمال التى يعهد بها للتزلاء وكذلك سائر ضروب النشاط .

ويمكن نظام الأجنحة المتعددة ، الملائم لهذا النوع من المؤسسات ، تحقيق قدر من الاستقلال فى إدارتها ، على خلاف المركزية السائدة فى المؤسسات العادية ، الأمر الذى يتيح فرصة الاستزادة إلى أقصى حد فى القدرة الإجمالية للمؤسسة ، دون ما التورط فى المشاكل التى تسببها السجون الكبيرة .

فلإن رئيس الجناح ، الذى يتمتع ببعض الاستقلال حيال الإدارة المركزية للمؤسسة ، يمكنه أن ينمى فى جناحه روح الفريق وأن يخلق فيه جواً وطابعاً يتفق مع خصائص نزلاء هذا الجناح ، وهو الأمر العسير التحقيق فى السجن الذى

(١) انظر ص ١٩ لتحديد المحكوم عليهم الذين يدخلون ضمن هذه المجموعة .

يتكون من جناح واحد^(١) .

وتبني المؤسسة - التي على هذه الصورة والمتخصصة في معاملة مجموعة الحالات المتوسطة للإدارة العقابية المركزية فرصاً وتسهيلات رائعة ، إذ تمكن هذه الإدارة من أن تودع فيها النزلاء الذين لم تسفر ملاحظتهم عن نتيجة قاطعة تحدد بالضبط المؤسسة الواجب إيداعهم فيها والذين يقتضى حسن معاملتهم وضعهم مرة أخرى تحت التجربة .

كما أن النظم المختلفة التي تسير عليها الأجنحة المتعددة في المؤسسة شبه المفتوحة يسمح بإيجاد درجات مختلفة للمعاملة تمكن من اختيار الوسط الأكثر ملاءمة للتزليل . وحتى تؤدي المؤسسة مهمتها على الوجه الأكمل يجب أن تكون الأجنحة على صور مختلفة : فبعضها يراعى فيها مقتضيات الأمن ويودع بها النزلاء الذين يخشى من احتمال إقدامهم على الفرار، والأخرى تخفف فيها دواعي الأمن حتى نصل إلى أجنحة يطبق فيها نظام المؤسسات المفتوحة . ويجب أن تزود المؤسسة شبه المفتوحة بمزرعة ملحقة بها وبالورش المعدة للتدريب وبساحات للرياضة وأماكن للترويح والاستجمام ، وتوضع هذه المنشآت كلها لخدمة جميع الأجنحة .

وتختلف طريقة استخدام المنشآت وكيفية إفادة التزليل منها وممارسته لهذه الإمكانيات وحدود الرقابة التي تفرض عليه ، يختلف كل ذلك من جناح لآخر وفقاً لدرجة الثقة التي يحظى بها نزلاء كل جناح .

وهكذا يمكن داخل المؤسسة ذاتها ووفقاً لسلوك السجين واستحقاقه ، نقله إلى الأقسام المفتوحة أو إعادته إلى أجنحة الأمن .

غير أنه يجب تجنب ربط إلحاق التزليل بهذا الجناح أو ذاك بنظام العلامات أو الدرجات ، إذ أن ذلك قد يتم بطريقة تلقائية أوتوماتيكية ، كذلك التي وقع

J. Dupréel, "Les principes de la spécialisation des établissements (١) pénitentiaires", Etudes et perspectives pénitentiaires, Nivelles, 1960, p. 62.

فيها ما سمي بالنظام التقدمي *progressif* . فتحديد المكان الأكثر ملاءمة يجب أن يتم وفقاً لما تستمر عنه الملاحظة العلمية وليس تبعاً للدرجات أو النقاط التي تحدد سلفاً .

ومن المهم أن يطبق في بعض أجنحة المؤسسة نظام الحكم الذاتي *self-government* لما يبيته في النزلاء من ثقة في النفس وقدرة على تحمل المسئوليات. غير أنه إذا ما تبين أن هناك من لا يوافق هذا النظام ، فإنهم يجمعون في الأقسام التي تخضع لإشراف الإدارة مباشرة . ويلاحظ أن هؤلاء النزلاء سرعان ما يتلاءمون في الحياة الاجتماعية بعد الإفراج عنهم إذا ما خضعوا لرقابة مستمرة ومنظمة^(١) .

ويحدث أحياناً أن يلجأ بعض النزلاء المودعين في الأقسام المفتوحة أو المستفيدين من نظام الحرية المقيدة *semi-liberté* الذي يتيح لهم العمل في خارج المؤسسة نهارة والمبيت فيها ليلاً ، للمسئولين فيها ، طالبين نقلهم إلى الأجنحة المغلقة ، خوفاً من عدم قدرتهم على مقاومة مغريات الفرار ، وإذا كانت مثل هذا الخطوة تدل على ضعف في الإرادة غير مرغوب فيه ، إلا أنها من ناحية أخرى تدل على ثقة التزليل في موظفي المؤسسة ، كما أن لها قيمة أخرى ذات مغزى مؤداها أن الخضوع للنظام المغلق لا يعتبر أكثر عقاباً أو دليلاً على عدم التقدير .

وإذا كانت المعاملة في المؤسسات المفتوحة تعتمد ، في المقام الأول ، على العلاقات المباشرة بين الموظفين والنزلاء الأمر الذي يستوجب أن يكون عدد هؤلاء الأخيرين قليلاً (من ٥٠ إلى ١٠٠ نزيل) فإن الحال على خلاف ذلك بالنسبة للمؤسسات شبه المفتوحة ، فإن نظام الأجنحة المتعددة يمكن من رفع عدد النزلاء إلى حوالي ١٥٠٠ .

ويتيح وجود فئات مختلفة من النزلاء في المؤسسة شبه المفتوحة الاستفادة من نظام المعاملة الجماعية *traitement de groupe* فلا يقتصر الأمر على التصنيف السلبى الذى يهدف إلى إبعاد ذوى التأثير السيئ عن غيرهم ، فهو يمكن للتفاعل

(١) ديفريل المرجع السابق ، ص ٦٣ .

الطيب والقذوة الحسنة من أن ينتج أثره وذلك تحت الرقابة الواعية المتبقطة .
ويوجد في بلجيكا ثلاث مؤسسات من هذا النوع ، وسنعرض لها فيما يلي
بإيجاز ، باعتبارها تطبيقات ناجحة لهذا النظام .

المؤسسة العقابية بموكسبلامس : Marksplas

تعتبر أكبر المؤسسات العقابية البلجيكية ، وقد أنشئت في الأصل سنة ١٨٢٣ ليودع بها بعض فئات من المشردين والمتسولين . غير أنه نظرا لانخفاض عددهم بسبب التشريعات الاجتماعية المتلاحقة التي أثبتت فعاليتها في هذا المجال ، إذ كان عددهم سنة ١٩١٠ (٧١٥٩) متشردا ومتسولا فانخفض في أول أغسطس سنة ١٩٥٩ إلى (٩١٠) ، وتمشيا مع الأفكار الإصلاحية الحديثة التي تطالب بتقريب مجتمع السجن ما أمكن للمجتمع الحر فقد أضيفت إلى هذه المؤسسة عدة أقسام لكي تستوعب فئات مختلفة من التزلاء .

وتبلغ هذه المؤسسة حدا من الاتساع يجعلها كقرية قائمة بذاتها ويبلغ عدد نزلائها ١٢٠٠ نزيل ، وبها عدة أجنحة متعددة منفصلة عن بعضها ، وتنبعها مزرعة تبلغ مساحتها ١٢٠٠ هكتارا .

وتنقسم المؤسسة إلى عدة أقسام هي : —

١ — المصححة ، وقد أنشئت سنة ١٩٢٤ ، وينقل إليها المصابون بذات الرئة من جميع السجون البلجيكية ، وبها ٧٥ سريرا موزعة على ثلاثين حجرة بعضها به سرير واحد والآخر ثلاثة أسر ، وبالمصححة مظلة كبيرة يمحى المرضى جزءا من وقتهم في الهواء الطلق كما أنه ملحق بها معمل للتحاليل الطبية وأجهزة للكشف بالأشعة ، وللمصححة كنيسة خاصة بها ومكتبة ، ويعطى المدعون بها دروسا في الحساب واللغة .

٢ — قسم للمحكوم عليهم الضعاف جسمانياً ، ويتسع لحوالى مائة نزيل من المحكوم عليهم في جنائيات أو جنح والذين لا يتحملون النظام الزناني إما بسبب تقدمهم في السن أو لإصابتهم بمرض مزمن أو لضعفهم الجسماني الشديد ، ولا يكلف هؤلاء إلا بالأعمال الخفيفة في الورش ، ويسمح لهم بالترفيه في

حديقة القسم الخاص بهم ثلاث مرات يوميا .

٣ - قسم للمحكوم عليهم لأول مرة في جنح . وقد جدد هذا القسم سنة ١٩٦٠ . واستيعب عن الترنانات بحجرات مؤنثة تأثينا جميلا ، وبكل حجرة أربعة أسرة ، ويعيش نزلاء هذا القسم عيشة أقرب ما تكون للحياة الحرة . ويشترط فيمن يودع به أن لا تزيد عقوبته عن ١٨ شهرا وألا تقل المدة المتبقية عند الحكم عن ثلاثة أشهر . ويعمل هؤلاء إما في المزرعة الملحقة بالمؤسسة أو بورشة لتصنيع الخشب أو في المطبخ . رعادة يفرج عنهم شرطيا بعد تخضية نصف مدة العقوبة .

٤ - قسم للمهادئين من غير الأسوياء ، المحكوم عليهم وفقاً للجزء الأول من قانون الدفاع الاجتماعي الشهير الصادر سنة ١٩٣٠ ، والذين لا يحتاجون لعناية طبية كبيرة ، وبالتالي لا يتطلب الأمر بالنسبة لهم إيداعهم في مؤسسة نورناى المخصصة أصلا لغير الأسوياء ، على أن يكون في مكنتهم القيام ببعض الأعمال الخفيفة . ويبلغ عدد المودعين بهذا القسم ٢٠٠ نزيل .

٥ - قسم للعائدين والمعتادين الخاضعين للجزء الثاني من قانون الدفاع الاجتماعي ، إذ ينقل هؤلاء إليه بعد انتهاء عقوبتهم الأصلية ، تخضية المدة التي يوضعون خلالها تحت تحفظ الحكومة mise à la disposition du Gouvernement لحين الإفراج عنهم . وقد أنشئ هذا القسم سنة ١٩٥٢ وعدد نزلائه قليل نسبيا ويتسع لحوالى ١٠٠ نزيل .

٦ - قسم للمتشردين والمتسولين الصغار الذين يمكنهم القيام بالعمل . وبالمؤسسة ملحق طبي عقلى annexe psychiatrique يشرف عليه طبيب للملاحظة ورعاية من يصابون باضطرابات عقلية ، سواء في المكان المخصص لذلك بالملحق أو للتوصية بنقلهم إلى قسم آخر أو مؤسسة أخرى أكثر ملاءمة لحالتهم .

ويتبع هذه المؤسسة ورش عديدة يعمل بها حوالى ٧٠٠ نزيل ، مثل ورشة صناعة الطوب وهى ورشة ضخمة تنتج ١٠ مليون قالب طوب سنويا ، وقد رفضت إدارة المؤسسة تزويد الورشة بأحدث الآلات الميكانيكية حتى لا تضطر

للاستغناء عن العمال . فالغرض ليس فقط الإنتاج بل تعويد التزليل على العمل لما يفرسه في نفسه من شعور بالكرامة والأهمية ، وورشة لأشغال التجارة ويعمل بها ٨٠ نزبلا وهي مزودة بالآلات الحديثة ، وتمتد الجهات الحكومية المختلفة بما تحتاجه من منتجات ، وورشة لأشغال الحدادة ، ومطبعة وورشة لأعمال التريزة ولصناعة الأحذية ومنتجات البلاستيك وورشة للنسيج .

ومن السمات البارزة في هذه المؤسسة ، أنه يمكن الجمع فيها بين الفئات المختلفة من النزلاء ، أثناء العمل ، وذلك تحت إشراف وملاحظة إدارتها ، ويقول مديرها تبريرا لذلك أنهم يهدفون إلى تقريب مجتمع السجن ما أمكن للمجتمع الحر ، وحتى يعتاد التزليل أن يصمد لمختلف ضروب الإغراء بمعاونة وإرشاد الأشخاص المختلفين ، فلا يخرج من المؤسسة بعد الإفراج هشا يسهل التأثير عليه^(١) .

ويبلغ عدد موظفي المؤسسة ٤٠٠ موظف ، منهم مدير ومدير للشئون الفنية وثلاثة مديرين مساعدين والباقي من رؤساء الأقسام والأخصائيين المختلفين والمراقبين .

مستعمرة الرعاية بورتل : *La Colonie de bienfaisance à Wortel*

يقرر القاضي حيال المتشرد أو المتسول ، وفقاً للقانون الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٠ الخاص بمكافحة التشرد والتسول ، أحد إجراءات : -

١ - الوضع تحت تحفظ الحكومة لمدة ستين على الأقل وسبعة على الأكثر ، إذا كان المتشرد أو المتسول اتخذ من التشرد حرفة له ، أو استمرأهما بسبب كسله أو إدمانه على الكحول أو فساد خلقه .

٢ - الوضع تحت تحفظ الحكومة لمدة غير محددة . وفي هذه الحالة لا يظل

(١) من تقرير للكاتب عن بعثة الدفاع الإجتماعي التي أوفد فيها إلى بلجيكا من سبتمبر سنة ١٩٦٠ إلى أغسطس سنة ١٩٦١ ، ص ٢٥ ، (تقرير غير منشور ومودع بمكتبة المركز) .

الشخص في المؤسسة على غير رغبة منه بعد مضي سنة من بدء الإيداع وذلك إذا كان التشرد أو التسول عرضيين أو كان التشرد أو التسول من غير الأصحاء .
ويلاحظ أن قرار الإيداع في هذه الحالة ، بصفة خاصة ، يراعى فيه صالح الشخص والمجتمع معاً .

وحتى سنة ١٨٩١ كان يودع في مؤسسة ورتل المتشردون والمتسولون من الفئة الثانية ، غير أنه ابتداء من سنة ١٩٠٢ أصبح يودع فيها أفراد الفئتين وذلك نظراً لتزويد المؤسسة بكافة ضروب الأعمال التي تلائم التزلاء من المجموعتين .

وابتداء من سنة ١٩٥٨ أنشئ بالمؤسسة قسم جديد للمعمرين من المحكوم عليهم بالجس ، دون ما تمييز بين فئاتهم ، بشرط ألا يقل عمر التزيل عن ٦٥ سنة وأن يكون غير قادر على العمل ولا يمثل أى خطر على المجتمع .

وتتسع المؤسسة لأربعمائة نزير فلذا ما زاد العدد عن ذلك نقل الزائدين إلى مركسباس ، على أن يختارون من بين القادرين على العمل كما ينقل إليها أيضاً من يبدى عدم خضوع للنظام .

ومباني المؤسسة في غاية البساطة وكلها من دور واحد وتطل على فناء داخلي وتشمل عنابر للنوم وصالة للألعاب والمحاضرات ، مطعم ومبنى للإدارة وللخدمة الطبية وصالة للسبنا وكنيسة ، وبجوار هذه المباني توجد مدرسة لتعليم أشغال البناء كما أنشئ أخيراً حمام للسباحة .

وبالرغم من عدم وجود حواجز مادية فعالة فلم يحاول الهرب سنة ١٩٥٩ إلا اثنا عشر نزيراً عاد أغلبهم طوعية للمؤسسة .

ويعتبر العمل أساس المعاملة ، إذ أننا حيال أناس لم يعتادوا عليه فتقبل إدارة المؤسسة كل جهودها لترغيبهم فيه . ويسمح للتزلاء بالزيارة والتراسل في الأوقات التي يربطونها ، ولم الحق في الشراء من الكائتين كلما شاءوا . ويفرج مبكراً ممن يثبت حسن سلوكه وانتظامه في العمل . وعلى العكس من ذلك ، فإن هناك عقوبات تأديبية توقع على من يخرج على النظام مثل الحرمان من الزيارة

والتراسل والحرمان من العمل لمدة قد تصل إلى ١٥ يوماً والوضع في زناينة عادية ثم أخيراً النقل إلى مؤسسة أخرى .

مؤسسة سانت اندريه بروج : *Saint-André-lez-Bruges*

يودع بهذه المؤسسة المحكوم عليهن من النساء من الفئات الآتية :

١ - المحكوم عليهن في جنابات أو جنح على ألا تقل المدة المتبقية من العقوبة وقت أن يصبح الحكم نهائياً عن ستة أشهر وبشرط ألا تزيد العقوبة عن عشر سنين .

٢ - المحكوم عليهن الضعاف جسمانيا ، اللاتي لا يتحملن نظام السجون المقفلة ، وذلك إما بسبب سنهن أو إصابتهن بمرض مزمن أو ضعف جسماني شديد .

٣ - المحكوم عليهن المصابات بذات الرئة وهؤلاء يلقيهن معاملة ذات صبغة طبية .

٤ - المحكوم عليهن الضعاف عقليا غير الخاضعات لقانون الدفاع الاجتماعي ولكن ترى لإدارة الأنتروبولوجيا العقابية عدم تحملهن لنظام السجون العادية .

ويودع هؤلاء المحكوم عليهن في قسمين منفصلين (١) القسم الأول يشمل :

(أ) اللاتي يعتبرن من وجهة النظر العقابية محكوما عليهن لأول مرة .

(ب) العائدات غير الخطرات القابلات للإصلاح .

(ج) المحكوم عليهن في جرائم الصدفة - ويستبعد من هذه المجموعة التزيلات غير المترنات واللاتي يخشى من إفسادهن لأخلاق الغير ، ومن يحاولن الهرب .

أما القسم الثانى فيضم العائدات الخطرات غير الجديرات بالإيداع فى القسم الأول ، وتخضع المودعات فى هذا القسم لعاملة أكثر حزمًا .

٥ - غير الأسوياء المحكوم عليهم وفقاً للقسم الأول من قانون الدفاع الاجتماعى ، ويخضع هؤلاء لعاملة ذات طابع تعليمى ومهنى تتفق مع حالتهم العقلية ويعملون فى المزرعة الملحقة بالمؤسسة وبيع بعض الأعمال الخفيفة الأخرى .

٦ - العائدات المودعات وفقاً للقسم الثانى من قانون الدفاع الاجتماعى وهؤلاء عددهن قليل ، إذ لم يكن يوجد فيه إلا واحدة طوال عام ١٩٦٠ ، وكانت مودعة فى القسم الثانى الخاص بالعائدات الخطرات .

٧ - المتشردات والمتسولات الخاضعات للقانون الخاص بمكافحة التشرد والتسول ، وقد أنشئت هؤلاء ثلاثة أقسام منفصلة تضم :

(أ) الشابات من ١٨ إلى ٢٥ سنة ويخضعن لنظام تعليمى عميق وتأهيل مهنى يساعدهن على كسب العيش فى الخارج ، كأعمال قص الشعر وتصفيفه وحياكة الملابس وأشغال التدبير المنزلى .

(ب) البالغات من ٢٥ إلى ٦٥ سنة القابلات للإصلاح .

(ج) غير القابلات للإصلاح واللاتى يبالغ عمرهن من ٢٥ سنة فأكثر ، مثل المتشردات والبغايا المحترقات والمدمنات على الكحول .

٨ - المحبوسات احتياطياً من المنطقة المحيطة بالمؤسسة .

وتعتبر مؤسسة سانت أندريه بروج أكبر مؤسسات النساء فى بلجيكا ، إذ يبلغ مجموع المودعات بها ١٨٠ نزيلة وهو ما يعادل نصف مجموع النساء السجينات .

وتبلغ المؤسسة حداً من الضخامة يجعل كل قسم من أقسامها وحدة قائمة بذاتها ويخضع المودعات بكل قسم للنظام الاجتماعى ليلاً ونهاراً .

ومما يدل على حسن المعاملة فى هذه المؤسسة وعلى طيب العلاقة بين النزليات

والموظفات أن إدارة المؤسسة خصصت فيها مكاناً للتزيلات المفرج عنهم يمكنهم التردد عليه حيث يحصلون على المأوى والمأكل إلى أن يجدن لهم عملاً أو يستقررن في حياتهن .

ولما كانت مؤسسة بروج من المؤسسات شبه المفتوحة فإنه بالرغم من أن مبانيها محاطة بسور عال إلا أن تنقل التزيلات فيها غير خاضع للقيود الموجودة بالسجون المغفلة ، كما أن ترددهن على المزرعة الملحقة بالمؤسسة يتم دون ما حراسة .

ومنذ سنة ١٩٥٧ طبقت الإدارة العقابية على بعض التزيلات نظام الحرية المقيدة ، فيسمح للتزيلة ، التي ترى إدارة المؤسسة جدارتها بهذا النظام ، أن تخرج صباحاً للعمل في الخارج ثم تعود للمبيت في المؤسسة مساء ، ولا يسمح بذلك إلا بعد ملاحظة تستمر من ثلاثة إلى ستة أشهر ، وبعد التأكد من أن لها من الوازع الخلق وحسن السلوك ما يضمن عدم إخلالها بالشروط المقررة ، ونهم الأخصائية الاجتماعية ، الملحقة بالمؤسسة ، بالبحث عن عمل للمستفيدات من هذا النظام كما تراقب تنفيذه ، ويعطى للتزيلة أجراً لا يقل عن ثلاثة أرباع متوسط الأجر الذي يعطى لمثل هذا العمل في هذه المنطقة ، وتأخذ المؤسسة $\frac{3}{4}$ منه نظير الإيواء ، وتعطى التزيلة $\frac{1}{4}$ للشراء من الكانتين والباقي يحتفظ لها به عند الإفراج . ويعمل هؤلاء ببلدة بروج السياحية القريبة في المطاعم والمتاجر والوكائيات وقد جرب هذا النظام على ٤٠ نزيلة ولم يفشل إلا بالنسبة لثلاث منهن .

وبما يذكر أن هذه المؤسسة تبلغ من النظافة وحسن المظهر ما يجعلها أقرب إلى أن تكون مستشفى لا مؤسسة عقابية ، وجميع الموظفين عدا المدير من النساء والراهبات ، وهي مزودة بوسائل التسلية المختلفة كالسينما والمسرح والراديو وصالات الألعاب . ويشرف على الخدمات الطبية والطبية العقابية طبيب هو في الوقت نفسه طبيب عقل . وملحق بالمؤسسة صالة للولادة وصالة لأطفال التزيلات مزودة بالألعاب المختلفة وتشرف عليها أخصائية مدربة على رعاية الأطفال .

الفصل الخامس

المؤسسات المقفلة

لا تزال السجون المقفلة هي النوع الغالب في المؤسسات العقابية ، بل إن كثيراً من البلاد لا تعرف إلا هذا النوع . وإذا كانت غلبة هذه المؤسسات لا تدل على تقدم النظام العقابي ، إلا أنه من ناحية أخرى ، فإن هذه الغلبة ليست من سمات البلاد الأقل تطوراً ، فإن بعض البلاد التي وصلت إلى درجة عالية من التقدم ، ولا سيما في النواحي الاقتصادية ، يتميز التنظيم العقابي فيها بزيادة عدد السجون المقفلة ، وغالباً ما تكون سجوناً ضخمة وذات سعة كبيرة ومثل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية واليابان^(١) .

ويعزو الأستاذ لويزراي ذلك ، إلى سيادة الأفكار العقابية التقليدية نتيجة أن كثيرين من علماء العقاب من مديري السجون الذي يرحبون بمثل هذه الأفكار ، فضلاً عن ذلك فإنه من الصعب إجراء تغييرات في التنظيم العقابي الحالي القائم أساساً على السجون المقفلة ، ويعزز هذين السببين :

١ - إن الفكرة السائدة لدى الرأي العام عن المذنبين أنهم أناس خطرون لا بد من تنحيهم جانباً كلما أمكن ذلك .

٢ - نقص الإدارات العقابية الفعالة أو وجود إدارات يقوم على أمورها موظفون ينتمون لهيئات طابعها الحزم والنظام كالجيش والبوليس .

٣ - قلة الموارد المالية .

ويزعم السجين المقفل بأن النشاط الأسامي لموظفيه يدور حول مراعاة مقتضيات التحفظ والأمن والرقابة .

(١) محاضرات لويزراي - المرجع السابق ص ٢ .

وهذه الخصبة التي تميز السجون المغفلة هي التي تحكم عملية اختيار النزلاء الذين يودعون فيها ، لهذا يجب أن تخصص هذه السجون للأفراد الذين ينتمون لمجموعة الحالات المثبطة غير المشجعة *cas défavorables* وأن يستبعد من الإيداع فيها كل من لا ينتمى إليها .

ونبادر إلى القول بأن هناك فئات عديدة من النزلاء يدخلون ضمن هذه المجموعة ، لهذا يجب تخصيص عدة مؤسسات مختلفة أو أقسام متخصصة لكل فئة من هذه الفئات .

وإلى جانب النشاط الخاص بالأمن والتحفيز والذي تشترك فيه كل المؤسسات المغفلة ، توجد هناك أوجه أخرى من النشاط تختلف وتتباين باختلاف فئات النزلاء الذين يودعون في كل مؤسسة أو في كل قسم .

وعلى هذا يجب أن تخصص مؤسسة ذات طابع زنزاني يودع بها النزلاء الذين يمثلون خطراً على موظفي المؤسسة والذين سبق لهم الحرب وكبار المجرمين المحكوم عليهم بعقوبات طويلة المدة ، ويجب أن يخضع هؤلاء لنظام حازم حيث يعزلون عزلاً تاماً ليلاً ، ولا متاح لهم فرص العمل في جماعة إلا في أضيق نطاق وتحت رقابة مستمرة .

ويمكن أن يودع في نفس هذه المؤسسة ، أو أن تخصص لهم مؤسسة مستقلة العائدون المضادون للمجتمع *antisociaux* وهم النزلاء ذوو الميل الإجرامية الواضحة ، الأسماء عقلياً وجسمانياً والذين يستغلون إطلاق سراحهم في إحداث اضطرابات أو اعتداءات ضد المجتمع .

وقد خصصوا في بلجيكا سجنين مغلين لهاتين الفئتين من النزلاء ، إذ يودع في سجن لوفان المركزي كل محكوم عليه بعقوبة مؤبدة أو بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالحبس الذي يزيد عن عشر سنين . ويخضع هؤلاء لنظام العزل الانفرادي ليلاً والعمل الجماعي بالنهار ، غير أنه لا يسمح للتزليل بهذا العمل إلا بعد ملاحظة تستمر حوالي ثلاثة أشهر تحت إشراف طبيب أنثروبولوجي .

وحسب بالنسبة لهذه الفئة من النزلاء فإن الإيداع في هذا السجن لا يعتبر

أمراً نهائياً، إذ أن اللجنة الإفراج الشرطى المشكلة من المدير والطبيب الاثروبولوجى والاختصاصيين المختلفين أن توصى الإدارة العقابية المركزية بنقل السجن لمؤسسة أخرى سواء كانت مفتوحة أو شبه مفتوحة إذا رأت أنه أصبح جديراً بذلك، واللجنة ملزمة بإعداد مثل هذا التقرير عن كل سجين مضى على إيداعه ثلاث سنوات . أما فئة العائدين المضادين للمجتمع فقد خصصوا لهم سجن مونز Mons ، وهو سجن زنزاني ولا يتميز عن السجون الأخرى إلا ببعض الحزم الذى تتسم به المعاملة المطبقة فيه ، حتى تتلاءم مع هذا النوع من الجناة .

وتبلغ سعة هذا السجن ٢٢٠ نزىلا غير أن عدد النزلاء به لا يزيد عن ١٨٠ ، مما يمكن إدارة السجن من معرفة رغبات وخصائص كل سجين . وهذا السجن مزود بملحق طبي عقلى *annexe psychiatrique* للملاحظة وعلاج النزلاء الذين يصابون باضطرابات عقلية ، كما أنه يمكن بعد الملاحظة التوصية بنقل السجن لمؤسسة أخرى أكثر ملاءمة لحالته .

ويمثل العائدون اللا اجتماعيون *ascociaux* ، الذين يرتكبون الجريمة بسبب ضعف إرادتهم وعدم قدرتهم على مقاومة نوازع الشر والانحراف ، نسبة كبيرة من المحكوم عليهم ، وهؤلاء يجب أن يجمعوا فى مؤسسة شديدة التحفظ ذات طابع زنزاني أو فى معسكر دائم مسور من الخارج ، ويخضعون لنظام حازم حيث يعزل الواحد منهم عن الآخر أثناء الليل، ويسمح لهؤلاء العائدين الاجتماعيين بأن يشتركوا فى نشاط جماعى أكثر عدداً وأقل خضوعاً للرقابة من الذى يسمح به للعائدين من الفئة الأولى .

وقد طبقت هذه التجربة فى بلجيكا فى سجن تورناى Tournai ، وقد أتت بنتائج ممتازة ، وذلك بفضل حسن استخدام وتطبيق العمل والرياضة الجماعية ، على شريطة الاهتمام باختيار المجموعة التى تودع فى السجن ، بأن يستبعد منها العائدون المضادون للمجتمع .

ويجمع فى هذا السجن العائدون المحكوم عليهم فى جنح ، حتى لا يؤدى

تشتهم في سائر السجون الأخرى إلى عرقلة البرامج التي تبذل للفئات المختلفة من النزلاء ، وحتى يمكن تقرير معاملة خاصة لم تراعى شخصياتهم وطباعهم ، ويظل العائد بهذا السجن حتى انتهاء عقوبته الأصلية ثم يفرج عنه أو ينقل إلى مؤسسة مركبلاس حيث يوضع تحت تحفظ الحكومة وفقاً لقانون الدفاع الجماعي.

والعود الذي على أساسه يختار النزلاء للإيداع في سجن تورناي ، ليس هو العود بمعناه القانوني ، بل بمعنى أكثر اتساعاً وشمولاً ، إذ قد يوجد بعض المحكوم عليهم الذين وإن لم تتوافر فيهم الشروط القانونية للعود يمثلون خطراً على المجتمع مما يستدعي مزيداً من الحيلة حيالهم . ويشترط في العائدين من الوالون الذين يودعون بهذا السجن أن يكون قد سبق الحكم عليهم بالحبس لمدة ستة أشهر على الأقل ، أو سبق الحكم عليهم خلال عشر سنين بثلاث عقوبات لا تقل كل منها عن ثلاثة أشهر ، كما يشترط ألا تقل العقوبات عن ستة أو ستة أشهر إذا اقترن بها حكم بالوضع تحت تحفظ الحكومة ^(١) .

وكل عائد تنطبق عليه هذه الشروط ، ينقل بعد أن يصبح حكمه نهائياً ، إلى سجن تورناي حيث يوضع تحت الملاحظة ، فإذا كان من الشبان ورؤى أنه يصلح لنظام المؤسسات المفتوحة ينقل إليها ، أما إذا كان من المصادين للمجتمع فإنه ينقل إلى سجن مونز ، وإذا كان من العائدين اللا اجتماعيين فإنه يظل بسجن تورناي .

وهذا السجن من السجون المقفلة المزودة بالوسائل التقليدية للأمن مثل القضبان في النوافذ والأسوار المرتفعة ، وتبلغ سعته ١٦٩ نزيلاً .

ويعتبر العمل أساس المعاملة ، وبه ورشتين لأشغال السلال والأفصاص الحديدية والصناديق « الكرتون » وهما مزودتان بأحدث الآلات المستخدمة في السوق الحر .

وبالرغم من كون سجن تورناى سجنًا زنانيا وبالرغم من طبيعة المودعين به ، إلا أن معاملة النزلاء تقوم على أساس أنه حتى العائدين يجب النظر إليهم على أنهم قابلين للإصلاح ، الأمر الذى يتعين معه إذكاء الشعور لديهم بالمسؤولية وبالكرامة الإنسانية ، حتى يمكنهم مواجهة أنفسهم ومواجهة الظروف المختلفة التى قد تحيط بهم لمنعهم من الانزلاق مرة أخرى فى وهدة الجريمة .

ويوجد فى بلجيكا سجن آخر مماثل تماماً لسجن تورناى يودع به العائدون من الفلامان، وهو سجن تروموند Termonde .

كما يجب أن تخصص بعض السجون المقفلة ، أو على الأقل أقسام منها لمجموعة الحالات الخاصة cas spéciaux وهذه المجموعة تضم — كما سبق القول (١) — عدة فئات من النزلاء .

أولها فئة الشبان الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة والذين لهم من ماضيهم الإجرامى وطابع شخصيتهم ما يمنع من إبداعهم فى المؤسسات المفتوحة المخصصة أصلاً لمن فى عهدهم . ومن الممكن أن يودع هؤلاء فى المؤسسات المخصصة لأنماطهم من الكبار ، أما إذا كان عددهم كبيراً ، فيستحسن أن تخصص لهم أجنحة مستقلة فيها .

ويعتبر من ترديد القول ، التوصية ببذل أقصى عناية ممكنة فى معاملة هؤلاء الشبان ، فهما كانت درجة فسادهم وخطورتهم ، فإن الأمل فى انصلاحيهم بظل دائماً قويا ، كما أن الخدمات التعليمية والأمثلة الطيبة التى تضرب أمامهم وغرس الرغبة فى العمل فيهم ، كل ذلك قد يؤتى ثمرته بصورة أفضل مما لو اتخذ حيال الكبار من النزلاء .

ومن ناحية أخرى ، فإن عدد المحكوم عليهم من الشبان عموماً الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ ، ٢٥ سنة فى ازدياد مضطرد ، لدرجة أن ارتفاع نسبة الشبان

من النزلاء بالمقارنة مع الفئات الأخرى ، تعتبر إحدى الخصائص المميزة لنزلاء السجون في العصر الحاضر .

وثاني هذه الفئات ، تضم المجرمين صعبى المراس أو المشكلين *difficiles* وذوى الشخصيات الهوسية *maniaques* والسيكوباتية بصورة مخففة ، فإن هؤلاء المجرمين المتمردين دائماً على النظام والذين يستمرئون الشكوى ضد السلطات ، الأمر الذى يجعلهم عرضة للعقاب وإجراءات القمع ، يجب أن يخصص لهم سجن مقفل ذو طابع زنزاني .

ومن الضروري أن يضم لموظفى السجن ، عدد من الأخصائيين لأداء الخدمات الطبية والطبية العقلية التى يحتاجها هؤلاء النزلاء ، كما يجب أن يزود بالإمكانات اللازمة لأداء أعمال مختلفة يكلف بها المسجونون ، سواء تم فى الزنزانات أو الورش .

: وما تجدر ملاحظته ، أن تجميع كل هذه الحالات المشكلة فى سجن واحد لن يجعل منه مرتعاً للعنف أو القوضى ، بل على العكس من ذلك فإنه بالحزم - فى الإطار العام الذى يحكم النظام المقرر فيه وبالتفاضى عن المشاكل الصغيرة وبمعالجتها بمرونة وتبصر - يمكن التوصل إلى نتائج ناجحة .

ويُفسر ذلك بأن موظفى هذا السجن يتوقع منهم أن يتعاملوا مع حالات مشكلة ، فهم لهذا يختارون على أساس إمكان قيامهم بمثل هذا العمل ، وبالتالى فإنهم يتصرفون دون ما عصبية أو غضب ، ومن جهة أخرى فإن المحكوم عليهم الذين يودعون فيه يشعرون بارتياح لبعدهم عن وسط قد لا يتندجون فيه ، كما أنهم سيلقون معاملة تتفق مع حالتهم ، ولهذا فهم لن يتعرضوا من وقت لآخر ، لو أودعوا فى غير هذا السجن المخصص لهم ، لجزاءات توقع عليهم من الموظفين الذين لم يتمرسوا بالتعامل مع أمثالهم ، كما أنهم سيكونون بعيدين عن سخرية السجناء الذين ليسوا على شاكلتهم .

وثمة ميزة أخرى لتجميعهم فى سجن خاص بهم ، وبالرغم من أنها ميزة غير مباشرة إلا أنه لا يصح إغفالها ، إذ أن ذلك يمكن من تخليص المؤسسات

الأخرى من الأشخاص الذين يعوقون سير العمل فيها أو يخلون بالنظام المقرر لمعاملة سائر الفئات الأخرى .

ولعل أهم اعتبار يجب أن يراعى لضمان نجاح المعاملة في هذا السجن ، هو التدقيق في اختيار الحالات التي تودع فيه ، فإن الفاصل جد دقيق بين الأشخاص المشكلين الذين نعنهم بهذا النظام وبين الحالات المرضية ذات الشذوذ العقلي الذين يودعون في المؤسسات الطبية العقلية .

ومن التجارب الناجحة التي أكدت هذا المنحى ، التجربة التي طبقت في سجن أودينارد Audenarde بلجيكا .

فقد خصص هذا السجن الذي أنشئ سنة ١٩٢٢ لإيداع فئتين من النزلاء :

١ - المشكلين وغير الأسوياء الذين ترى المحكمة عدم انطباق قانون الدفاع الاجتماعي عليهم وبالتالي استمرار خضوعهم لقانون العقوبات ، وهؤلاء يعزلون عن الفئة الثانية ويعهد إليهم بأعمال خفيفة كأعمال البلاستيك وأشغال الخيزران .

٢ - المحكوم عليهم الذين أمضوا عشر سنين في سجن زنزاني آخر وطلبوا نقلهم إلى هذا السجن ، إذ أنه أقل شدة من السجون الزنزانية الأخرى ، ويتمثل التخفيف في زيادة الوقت المخصص للتنزه ، إذ أنه مسموح للسجين بالتنزه ثلاث مرات في اليوم بدلا من مرتين ، غير أنه لما أصبحت المعاملة الآن في سائر السجون تقوم على أسس إنسانية في غير ما صرامة أو شدة ، لذلك فإن عدد الذين يطلبون نقلهم إلى هذا السجن قد قل كثيراً .

ومن الفئات التي تندرج ضمن مجموعة الحالات الخاصة ، فئة المجرمين السياسيين ، غير أن تعبير المجرم السياسي يعتبر تعبيرا مطاطاً ويختلف اختلافاً كبيراً من بلد لآخر بل إنه يختلف في البلد الواحد تبعاً للنظام السياسي السائد فيه . ومن المشاهد أن كثيراً من المقبوض عليهم يدرجون ضمن المجرمين السياسيين بالرغم من عدم انطباق تعريف الجريمة السياسية بالمعنى الدقيق على التهم التي قبض عليهم بسببها .

وأيا كان الأمر - وبالرغم من أن هذه الفئة ليست هي المعنية أساساً بالمعاملة التي تبذل للمذنبين في المؤسسات العقابية - إلا أنه يجب عدم إنكار وجودها ، وبالتالي يجب أن تستهدف معاملتهم مراعاة مختلف الظروف الخاصة بهم ، وأهم اعتبار يراعى بالنسبة لهم هو ضمان عدم تأثرهم أو تأثيرهم في غيرهم من الفئات الأخرى من النزلاء ، ويتأتى ذلك بتخصيص مؤسسات خاصة أو أقسام مستقلة تماماً لهم ، ويختلف نوع المؤسسات التي يودعون فيها سواء كانت سجناً مغلقة أو معسكرات دائمة وفقاً لنظرة البلد للمجرم السياسي ، الأمر الذي جعل النظم المطبقة حيالهم تتغير وفقاً للظروف الخاصة والمحلية .

ويطالب كثير من رجال الإدارات العقابية بإخراج المجرمين السياسيين من دائرة اختصاصهم وأن يعهد بهم لبعض الإدارات الأخرى ، غير أن الأستاذ لوبيزراى يعارض هذا الرأي ، قولا بأن التجارب التي خضع بموجبها المجرمون السياسيون لإشراف إدارات خاصة وما اتبعته هذه الإدارات من إبداعهم في معسكرات العمل أو في المراكز العقابية ، لم تكن تجارب مشجعة ، ويوصي بأن تعد الإدارات النقاية نفسها لمواجهة المشاكل المتعددة التي يثيرها وجود العدد الكبير من المجرمين السياسيين .

ومن الفئات المتميزة عن بقية النزلاء ، فئة المحبوسين احتياطياً ، فإن افترض براءة الشخص حتى تثبت إدانته بحكم نهائي ، تقتضى معاملة أفراد هذه الفئة معاملة تختلف كلية عن معاملة الشخص الصادر في حقه عقوبة واجبة التنفيذ . وهذا الافتراض يستدعى تمييز معاملة المحبوسين احتياطياً بعدة خصائص ، نصت على الخصائص الرئيسية منها قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين ، فأوصت المادة ٨٥ بوجوب فصل السجناء الذين تحت المحاكمة عن المحكوم عليهم ، والصغار منهم عن البالغين وأن يودعوا أساساً في مؤسسات مستقلة . ونصت م ٨٦ على أن يبيت المحبوس احتياطياً في حجرة مستقلة مع مراعاة العادات المحلية المختلفة بالنسبة لطبيعة الجو السائد ، وخولت المادة ٨٧ للمحبوسين احتياطياً الحق في استحضار طعامهم من الخارج على نفقتهم الخاصة سواء عن طريق إدارة المؤسسة

بواسطة عائلاتهم وأصدقائهم أو تتكفل الإدارة بتقديم الطعام اللازم لهم . وأعطت المادة ٨٨ لهم الحق في ارتداء ملابسهم الخاصة إذا كانت نظيفة وملائمة وإلا فإنهم يرتدون ملابس السجن على أن تكون مختلفة عن ملابس المحكوم عليهم . ونصت المادة ٨٩ على تهيئة الفرصة للمحبوس احتياطيا لكي يعمل غير أنه لايجبر على العمل ، أما إذا طلب ذلك ، فإنه يؤجر على عمله . كما قررت هذه القواعد وجوب السماح له بالاطلاع على الكتب والجرائد والمجلات التي يرغب في الاشتراك فيها وذلك تحت إشراف إدارة المؤسسة ، كما أعطت له الحق في أن يعالج بواسطة طبيبه الخاص إذ اقتضت الضرورة ذلك ، وأن تهيأ له التسهيلات الكاملة التي تمكنه من الاتصال بعائلته وأصدقائه في أسرع وقت واستقبالهم ، وذلك مع مراعاة أمن ونظام المؤسسة ، كما لفتت هذه القواعد الأنظار لتمكين المحبوس احتياطيا من الاتصال بمحاميه واستقباله على أن يتم هذا الاستقبال تحت إشراف رجال المؤسسة بشرط ألا يمكنوا من الإنصات لما يدور بينهما من أحاديث .

ومن الملاحظ أن عدد المحبوسين احتياطيا يفوق عدد أية فئة أخرى من النزلاء ، لدرجة أن نسبتهم تصل في بعض بلاد أمريكا اللاتينية إلى ٥٠ ٪ أو ٦٠ ٪ من المجموع الكلي للنزلاء . ويعزى السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى الأسباب الآتية منفردة أو مجتمعة :

- ١ - عدم خضوع تصرفات رجال الشرطة للرقابة .
 - ٢ - اتباع إجراءات جنائية تحكمية .
 - ٣ - عدم محاولة تغيير الإجراءات الروتينية المتبعة بالنسبة للحبس الاحتياطي .
- وهذا السبب الأخير يؤثر في رفع عدد المحبوسين احتياطيا حتى في بعض البلاد المتقدمة ، لدرجة أن القاعدة القاضية بأن الحبس الاحتياطي يجب ألا يلجأ إليه إلا استثناء ، أصبحت هي ذاتها الاستثناء .

وتثير هذه الزيادة مشاكل عديدة ، أبرزها كيفية عزلهم عن المحكوم عليهم ، ففي أغلب الأحيان يؤدي النقص في الأماكن والموظفين إلى عدم تحقيق هذا

الفصل ، كما هو المشاهد في بعض بلاد أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا .

ومن ناحية أخرى فثمة مشكلة أخرى ترجع للاتجاه السائد حالياً والقاضي بعدم معاملة المحبوسين احتياطياً المعاملة المتواضع عليها في علم العقاب الحديث . يزعم افتراض براءتهم لعدم صدور حكم نهائي في حقهم . وتبرز خطورة هذه المشكلة إذا علمنا أنه في كثير من البلاد تستمر مدة الحبس الاحتياطي سنتين في المتوسط ، بل إنها تصل في بعض البلاد مثل بيرو وأكوادور وكولومبيا وفنزويلا إلى ثلاث وأربع سنين . فهذا الافتراض القانوني — كغيره من الافتراضات القانونية — يخفى في طياته حقائق عملية لا بد من تداركها . ويمكن أن تلخص هذه الحقائق في أن ترك المحبوسين احتياطياً طوال هذه المدة كسالى ودون ما إشراف أو رعاية من الأخصائيين المختلفين ، قد يؤدي إلى أنهم يخرجون من السجن أسوأ حالاً من وقت بدء إيداعهم فيه .

وبالرغم من أن الاتجاه الحالي ، سواء كان نظرياً أو عملياً ، يدعو لعدم معاملة هذه الفئة من النزلاء ، إلا أن الأستاذ لوبيزراي يرى أن هذا الاتجاه لا يراعي حقائق الأشياء^(١) ، فإن الاعتبارات الاجتماعية لا تبرر إلقاء بعض الأشخاص في السجن من غير عمل ودون أية مساعدة لهم قولاً بأن إدانتهم لم تتقرر بعد بحكم نهائي ، ويسلم الأستاذ بأن تقرير نوع من المعاملة للمحبوسين احتياطياً قد يتخذ سبيلاً للتعسف أو ينتج عنه بعض المضايقات إلا أن ذلك يمكن تداركه أو إنقاذه إلى أدنى حد ممكن ، وأياً كانت صور التعسف هذه ، إلا أنها تعتبر أقل ضرراً من ترك هؤلاء الأشخاص في السجن دون استفادتهم من أية برامج تدريجية .

وتعد السجن المقفلة المكان التقليدي الذي يودع فيه المحبوسون احتياطياً . فإن الخصيصة الأساسية لهذه السجن باعتبارها وسيلة للحفاظ والرقابة ، تجعل

(١) لوبيزراي — المرجع السابق — ص ١٨ .

منها الحل الطبيعي لحجزهم ، حتى يمكن تفادى هربهم قبل المحاكمة أو انصالحهم
بآخرين للتأثير على الشهود أو أدلة الاتهام .

ومن المفيد تخصيص سجون ذات سعة محدودة للمحبوسين احتياطيا ، على
أن تقام بالقرب من دور المحاكم لتسهيل عملية تردد المتهم عليها سواء عند التحقيق
أو عند المحاكمة . غير أنه نظرا لتشتت توزيع المحاكم ودور النيابة في مختلف
أنحاء البلاد ، فإنه لا يمكن من الناحية العملية إنشاء سجون محلية صغيرة تخصص
للمحبوسين احتياطيا فقط وتقابل كل هذه المحاكم والنيابات ، لذلك فإن أغلب
الدول تجرى على تخصيص أقسام مستقلة تماما في أغلب السجون المقفلة حتى
يكون المتهم أقرب ما يمكن لدائرة المحكمة التابع لها .

ومن هذه الدول بلجيكا ، فنجدها تلحق بأغلب سجونها المقفلة أقساماً
خاصة بالمحبوسين احتياطيا ، على أن يفصل بينهم وبين بقية النزلاء في السجن
فصلا تاما .

ومع ذلك ، فقد خصصت الإدارة العقابية البلجيكية سجنين مقفلين ،
يودع فيهما أصلا المحبوسون احتياطيا ، كما يودع فيهما أيضاً المحكوم عليهم بعقوبات
قصيرة المدة من محاكم المنطقة التي يوجد بها السجن ، لعدم جدوى نقلهم لسجون
أخرى لقصر المدة ، على أن يفصل فصلا تاما بين أفراد الفئتين .

وأحد هذين السجنين في مدينة ترنهوت في الشمال والثاني في لبيج وهو أكبرهما
وبه ملحق طبي عقلى للملاحظة المحبوسين احتياطيا والتوصية بنوع المؤسسة التي
يودعون بها بعد الحكم عليهم وفقاً لحالتهم العقلية ، كما يوجد به أيضاً معمل
أنثروبولوجي لإعداد التقرير الخاص بالنزول وعلى أساسه تقرر المعاملة الواجبة
حياله .

ولعله من المناسب قبل أن نختم الحديث عن السجون المقفلة ، أن نشير إلى
أن هذه المؤسسات بالرغم من خصيصتها الرئيسية باعتبارها أماكن للحفاظ والرقابة ،
إلا أنه يمكن تطبيق أحدث الأفكار الإصلاحية فيها ، فيمكن تخصيص أقسام

مستقلة لبعض فئات من النزلاء الجديدين بالثقة والذين لم يودعوا في مؤسسات مفتوحة أو شبه مفتوحة إما لعدم وجود مثل هذه المؤسسات أو لسبب آخر ، فن الممكن أن يطبق مثلاً على بعض هؤلاء ، نظام الحرية المقيدة *semi-liberté* وفقاً لهذا النظام يسمح للتزليل بالعمل في الخارج في مشروعات خاصة على أن يمضي الليل في السجن . وقد جرب هذا النظام في بلاد كثيرة وبطرق مختلفة وأتى بنتائج طيبة . ويرى الأستاذ ديريل^(١) أن تطبيقه لا يحتاج لمؤسسات خاصة ، بل يمكن الأخذ به بغض النظر عن نوع المؤسسة المودع بها التزليل .

ومن البلاد التي نجح فيها نظام الحرية المقيدة هولندا إذ طبقتها في سجن Zutphen للشبان وفي سجن Eygelshoven ابتداء من سنة ١٩٥٢ ، وألمانيا ابتداء من سنة ١٩٥٤ في سجن Groez Cerau وفي إنجلترا في مؤسستي بريستول ودورهام ابتداء من سنة ١٩٥٤ وتوتنجهام ابتداء من سنة ١٩٥٨ وسويسرا في المستعمرة الزراعية بوتزيل وفي بلجيكا في مؤسسة بروج النساء^(٢) .

كما يمكن أيضاً في نطاق السجون المقفلة — تخصيص أحد هذه السجون أو بعض أقسام فيها للمحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة والذين يصلحون لنظام الحكم الذاتي *self-governement* ، وعمقتضاه يترك للنزلاء حرية واسعة في إدارة شئونهم بقصد إنماء شخصيتهم وتعويدهم على تحمل المسؤولية .

ويعتبر سجن Nivelles بلجيكا مثلاً لهذا النوع من السجون ، ويقع عبّ حفظ النظام فيه على عاتق لجنة منتخبة مكونة من ستة من النزلاء ، يعهد لكل منهم بالإشراف على وجه من أوجه النشاط في السجن كالخدمة الاجتماعية والخدمة المنزلية وشئون المطبعة ومركز الوثائق الموجود به ، ويجتمع النزلاء جميعهم مرة كل شهر لمناقشة أمورهم دون تواجد أحد من موظفي السجن .

وهذا النظام قريب الشبه بالنظام المطبق في السجون — المدارس ، غير أن

(١) ديريل ، المرجع السابق ص ٦٦ .

(٢) J. Gilson, "La semi-liberté", Imprimerie Pénitentiaire, Nivelles, 1959.

نزلاء سجن نيفل لا يمثلون فئة متجانسة ، إذ لا يجمع بينهم إلا قصر مدة العقوبة ، والحكمة من ذلك أن يقارب مجتمع السجن المجتمع الحر إلى حد كبير .

وتدل هذه التجربة على إمكان تطبيق النظريات الحديثة في السجون المقفلة ، على أن حداثة تطبيقها لا تمكن من القول بأن هذا النظام هو النظام المثالي الذي يجب الأخذ به ، غير أنه على أية حال يبشر بنجاح ملحوظ لما يبعثه في السجين من شعور بالكرامة وتعود على تحمل المسؤولية^(١) .

وفضلاً عن ذلك فإنه يمكن تخصيص أحد السجون المقفلة أو بعض الأقسام المستقلة فيها ، للمحكوم عليهم في جرائم غير عمدية — هذا إذا لم توجد مؤسسات مفتوحة أو شبه مفتوحة يودعون فيها أو خوفاً من احتمال هربهم أو عدم تقبلهم للنظام المقرر فيها — حتى يضمن عزل هؤلاء عن بقية النزلاء .

وتطبيقاً لهذه الفكرة أنشأت الإدارة العقابية البلجيكية بسجن مالين Malines قسماً خاصاً للمحكوم عليهم في هذا النوع من الجرائم ، ويشترط فيمن يودع بهذا القسم ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة تزيد على شهرين وألا تقل المدة المتبقية من العقوبة وقت الإبداع عن شهرين كذلك . ومن الملاحظ أن أغلب السجناء بهذا القسم من المحكوم عليهم في جرائم المرور ، ولا تفرق المعاملة التي تبذل لهم عن معاملة غيرهم من الفئات ، إذ أن كل الهدف هو مجرد عزلهم عن غيرهم^(٢) .

المؤسسات الخاصة بالشواذ عقلياً :

نصت الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من قواعد الحد الأدنى على أن المحرّمين المجانين insanes يجب أن ينقلوا من السجون بأسرع ما يمكن وأن يودعوا في المؤسسات الخاصة بالأمراض العقلية .

(١) La Prison à Nivelles, Imprimerie Pénitentiaire.

P. Kerkhofs, "Section pour condamnés du chef de délits non-intentionnels (٢)

à la prison à Malines, Nivelles, 1960.

كما قررت الفقرة الثانية من نفس المادة أن السجناء المصابين بمرض أو بشذوذ عقلي يجب ملاحظتهم ومعاملتهم في مؤسسات تخصصية تحت إشراف طبي ، واستدركت الفقرة الثالثة بأن أوجبت وضع هؤلاء تحت إشراف طبي خاص طوال المدة التي يوجدون فيها بالسجن . واشترطت الفقرة الرابعة أن تقوم الإدارة الطبية العقلية التابعة للمؤسسة بتقديم الخدمات الطبية العقلية لكل من يحتاجها من السجناء . وأكدت المادة ٨٣ أهمية هذه المعاملة بعد الإفراج فطالبت باتخاذ الخطوات اللازمة بالاتفاق مع الهيئات المختصة لضمان استمرار المعاملة الطبية العقلية للمفرج عنهم .

ولا شك أن اهتمام قواعد الحد الأدنى بمعاملة الشواذ عقليا يعتبر تأكيداً لما يطالب به المهتمون بعلم العقاب المعاصر من ضرورة إيداع هذه الفئة من النزلاء في مؤسسات خاصة بهم ، يكون الاهتمام فيها مركزاً في المقام الأول على المعاملة الطبية والطبية العقلية . فإنه من خطئ الرأي إيداع هؤلاء في السجون التقليدية حيث لا يكونون فيها مصدر متاعب وقلق وعدم تقبل للنظام فحسب بل ستزداد حالتهم سوءاً ولا يكون خروجهم من السجن إلا سبيلاً لعودتهم إليه بعد ما يواجهونه للمجتمع من لطامات وما يسببونه له من أضرار . ولعله مما يضاعف من خطورة المشكلة ما يؤكد الأطباء العقليون من أن نسبة كبيرة من نزلاء السجون يعتبرون من غير الأسوياء ، الأمر الذي يوجب بذل مزيد من العناية نحوهم وتخصيص المؤسسات الملائمة لحالتهم .

ولا يصح أن تقتصر هذه المعاملة على المجرمين المخانين فحسب ، بل يجب أن تمتد لتشمل كل من به شذوذ أو ضعف عقلي ، إذ أن هؤلاء هم الأكثر عدداً ، كما أن حالتهم لا تبين إلا بعد ملاحظة وفحص كاملين ، مما يجعل من الصعوبة بمكان توقى نشاطهم الإجرامى .

ويعتبر قانون الدفاع الاجتماعى البلجيكي الصادر فى ١٩ أبريل سنة ١٩٣٠ مثلاً يحتذى فى هذا المقام ، إذ لم تقتصر أحكامه على المصابين بجنون فحسب ،

بل شملت كل صور الشلوك العقلي ، وقد أخرج هؤلاء بمقتضى هذا القانون من نطاق قانون العقوبات ، وقررت محكمة النقض البلجيكية فى عدة أحكام لها أن القواعد المتخذة حيالهم ليست عقوبات بل تدابير وقائية .

وقد حدد القانون الخاضعين لأحكامه ، فنص على أنهم من كانوا وقت المحاكمة فى حالة جنون *démence* أو ضعف عقلى *debilité mentale* أو عدم اتزان عميق *état grave de déséquilibre mentale* . وقد طالب بعضهم أثناء إصدار القانون بالاكفاء بصفة الجنون ، قولا بأنها من الشمول بحيث تضم جميع الحالات المرضية ، غير أن الرأى استقر على إضافة الصفتين الأخيرتين حتى لا يضيئ نطاق تطبيق القانون . وعرفت حالة عدم الاتزان بأنها الحالة المكتسبة التى تجعل الشخص يفقد السيطرة على تصرفاته ، كما عرف الدكتور لويس فيرثوك حالة الضعف العقلى بأنها الضعف فى الحكم على الأشياء وفجاجة التسبب ونقص القدرة على النقد وصعوبة التجريد^(١) .

غير أنه لتفادى التوسع المفرط فى تحديد الخاضعين لأحكامه ، رأى إضافة القيدين الآتين :

- ١ — يجب أن تكون حالة عدم الاتزان أو الضعف العقلى خطيرة *grave* .
- ٢ — يجب أن تؤدى إلى عدم قدرة الشخص على السيطرة على تصرفاته .

وتعطى المادة السابعة من قانون الدفاع الاجتماعى لقضاء الإجراءات وقضاء الحكم الحق فى الأمر بوضع المتهم الذى ارتكب فعلا يوصف بأنه جنائية أو جنحة تحت تحفظ الحكومة *mise à la disposition du gouvernement* فى مؤسسة من مؤسسات الدفاع الاجتماعى ، إذا تبين أنه كان وقت المحاكمة فى حالة من الحالات السابق شرحها وذلك لمدة خمس أو عشر سنوات إذا كانت العقوبة المقررة للفعل هى الأشغال الشاقة أو السجن ولدة ١٥ سنة إذا كانت العقوبة الإعدام .

ويجوز قبل أن تقرر المحكمة الحكم بالإيداع internement ، أن تأمر بوضع المتهم في أحد الملاحق الطبية العقلية للملاحظة ، على ألا تزيد مدة الملاحظة عن ستة أشهر^(١) . على أن هذا الإجراء لا يشترط أن يسبق بالضرورة كل حكم بالإيداع ، إذ يجوز للمحكمة أن تأمر بوضع المتهم تحت تحفظ الحكومة إذا تأكدت أنه في حالة من الحالات السابقة ودون ما حاجة لوضعه تحت الملاحظة .

ويعتبر الحكم بالإيداع في حقيقته حكماً غير محدد المدة ، إذ يمكن للجنة المشكلة في الملحق الطبي العقلي أن تأمر بالإفراج عن المدعى في أى وقت تحت شرط أو بصفة نهائية ، إذا تبين لها أنه أصبح سويةً ولم يعد يمثل خطراً على المجتمع ، كما أنه من ناحية أخرى يمكن لهذه اللجنة أن تقرر استمرار بقاء المريض في المؤسسة إذا لم تتحسن حالته بعد نهاية المدة المحددة في الحكم . وهذه اللجنة يرأسها قاضٍ وتضم محامٍ وطبيباً عقلياً ، وللمثل النيابة في المنطقة التي تقع في دائرتها المؤسسة المدعى بها الشخص أن يبدى أقواله أمام اللجنة غير أنه لا يشترك في إصدار القرار .

ويوجد في بلجيكا ، ثلاث مؤسسات للدفاع الاجتماعي ، أكبرها في تورناي Tournai والأخيرتين في ركم Rekem وهي خاصة بالضعاف عقلياً الذين يمكنهم القيام ببعض الأعمال الخفيفة (ويوجد قسم مماثل لها في مؤسسة مركسبلان) ، وفي مونس Mons للنساء (ويوجد قسم مماثل لها في مؤسسة بروج) .

وتتبع هذه المؤسسات وزارة الصحة ، وليس لوزارة العدل إلا الإشراف على تطبيق أحكام قانون الدفاع الاجتماعي ، ويتجه الرأي الآن إلى إنشاء مؤسسات خاصة فقط بالشواذ الخاضعين لهذا القانون ، على أن تتبع وزارة العدل ، إذ أن ازدواج الاختصاص يثير إشكالات في العمل^(٢) .

P. Cornil, "Vingt ans d'application de la Loi de Défense Sociale," Revue (١)

de Science Criminelle et de Droit Pénal Comparé, 1955, p. 372.

Dr. A. Ley, Les établissements de défense sociale. Imprimerie péritien- (٢)

ciaire, Nivelles, 1954.

ويودع بمؤسسة تورناى غير الأسوياء سواء ارتكبوا جرائم أم لا ، ولا تفرق المعاملة التى تبذل لكل فئة عن الأخرى ، إلا من حيث درجة التحفظ التى تزداد صرامة وفقاً لدرجة خطورة التزليل . ويبلغ عدد المودعين بهذه المؤسسة من الخاضعين لقانون الدفاع الاجتماعى ٤٠٠ مريض .

وتودع كل فئة من فئات غير الأسوياء فى قسم خاص بها . يضم إحداها المرضى العقليين الذين فى حالة جنون ، وهؤلاء يشملون الذهانين psychoses بجميع صورهم كالصرعى والفصامين ومن بهم جنون الشيخوخة وعلى العموم كل من به ضعف عقلى مكتسب ، ويلقى هؤلاء معاملة تتفق مع أحدث مبادئ العلاج الطبى العقلى ، كالعلاج بالصددمات الكهربائية وجرات الأنسولين ، وذلك فضلاً عن الوسائل التقليدية من تعويد المريض على العمل وإعطائه الغذاء الكافى ، غير أن الأطباء فى مؤسسة تورناى لا يزالون مترددين فى القيام بالعمليات الجراحية التى تؤدى إلى استئصال أجزاء من مخ المريض بقصد شفائه من بعض الأمراض العقلية ، استناداً إلى أن نتائجها غير مضمونة تماماً .

ويودع الضعاف عقلياً كالبلهاء ومن بهم عبط وعلى العموم كل من به ضعف عقلى منذ الولادة أو مكتسب أيام الطفولة الأولى ، فى قسم خاص بهم وتنحصر معاملة هؤلاء فى تعويدهم على العمل الرتيب المنظم ، ويتوقف نجاح علاجهم على استعداد الوسط الخارجى لبذل المعونة اللازمة لهم .

ويخصص قسم ثالث لغير المتزنين *desequilibrés* (السيكوبات) وهؤلاء هم الذين يثيرون الصعوبات فى معاملتهم نظراً لضعفهم الخلقى ورغبتهم الدائمة فى تحدى السلطة ، وأفضل طريقة لمعاملتهم تنحصر فى شغل وقتهم باستمرار بالعمل ، كما أن العلاج النفسى يعتبر بالغ الأهمية ويقوم به الأطباء والمعلمون ، ولا يزال القائمون على المؤسسة يعملون فى تطوير وتحسين الرعاية الطبية — التربوية *médico-pédagogie* كوسيلة من وسائل معاملة غير المتزنين .

وينقل الذين يصيبهم مرض عقلى أثناء تنفيذ العقوبة ، إلى قسم خاص بمؤسسة تورناى ، حيث تفرض عليهم حراسة مشددة ورقابة حازمة ، وبالرغم

من أنهم يلقون عناية طبية كاملة إلا أنهم يخضعون لنظام أشبه بالنظام المطبق في السجون الزنانية التقليدية ، نظراً لخطورتهم وعدم اعتدائهم بما قد ينزل بهم من عقوبة لسبق اعتيادهم على نظم السجون .

وبالرغم من استخدام المناقشات حول تقدير قيمة النظام المخصص لغير الأسوياء وفقاً لقانون الدفاع الاجتماعي ، إلا أنني أرى أن هذا النظام حقق نجاحاً بارزاً ، يشهد على ذلك انخفاض نسبة عود غير الأسوياء من ٥٠ ٪ إلى ١٤ ٪ فقط ، وهو الأمر الذي لم يتحقق بالنسبة للعائدين الأسوياء^(١) .

مؤسسات النساء :

يتبع في تصنيف النساء المحكوم عليهن ، نفس التصنيفات التي تتبع حيال الرجال ، غير أنه لما كان عدد التزيلات يقل كثيراً عن عدد التزلاء ، لذلك يكتفى حيالهن بالتقسيمات الرئيسية^(٢) . وعلى هذا فإنه لا يشترط أن تتعد أنواع المؤسسات الخاصة بالنساء لكي تقابل تلك المخصصة للرجال ، بل يكتفى بإنشاء عدة مؤسسات تضم كلا منها أقساماً متعددة يودع بها الفئات المختلفة من التزيلات .

وبلعل علماء الإجرام قلة عدد النساء المحكوم عليهن حتى لتكاد تصل نسبتهن إلى الرجال ١ إلى ١٠ ، ليس لارتفاع أخلاقيات النساء ، بل لقلة مساهمتهن في مختلف ضروب النشاط ، وبالتالي فإن فرص ارتكابهن للجرائم تقل عن تلك التي تتاح للرجال ، كما أن أدوارهن في النشاط الإجرائي غالباً ما تكون ثانوية لا تعرضهن للوقوع في أيدي السلطات ، وكثيراً ما يرفض شركاؤهم من الرجال الاعتراف عليهن ، ومن ناحية أخرى فإن الدعارة باعتبارها مظهراً للنشاط غير المشروع للنساء لا تلتج عادة في الإحصاءات القضائية والعقابية .

وقد يسمح العدد الكبير من التزيلات في البلاد الكثيرة السكان بتحقيق تخصيص في المؤسسات العقابية يقابل إلى حد بعيد ما يتبع بالنسبة

(١) الدكتور Ley ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٢) انظر ص ٢٠ .

لمؤسسات الرجال . غير أنه على العكس من ذلك في البلاد المتوسطة والصغيرة ، يمكن الاكتفاء بإبداع المحكوم عليهن بعقوبات قصيرة في الأقسام الخاصة بالنساء في السجون المحلية ، ويدفع المحكوم عليهن بعقوبات طويلة ومتوسطة في المؤسسة الرئيسية للنساء التي تحتوى على أقسام مقفلة وأقسام شبه مفتوحة ، وتوزع الفئات المختلفة للنزليات على هذه الأقسام وفقاً لما تسفر عنه الملاحظة العلمية^(١) . ويجب أن يخصص قسم خاص في هذه المؤسسة للحوامل والنساء المصحوبات بأطفال وتعتبر مؤسسة بروج في بلجيكا مثالا لهذا النوع من المؤسسات^(٢) .

وإذا كان من المسلم به أن المراقبات يجب أن يكن من النساء ، إلا أنه من المسائل التي لا تزال محل جدل ما إذا كانت إدارة مؤسسة النساء تكون في يد رجل أو امرأة ، فبالرغم من أن كثيرين يطالبون بأن تكون هذه الإدارة في يد امرأة^(٣) ، إلا أنه من الناحية العملية ، تحول قلة عدد النزليات وبالتالي قلة عدد المؤسسات دون إتاحة الفرصة لخلق مجال تعمل فيه متخصصات في هذا المجال .

(١) دبيريل ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٢) انظر ص ٣٨ .

(٣) Henrietta Additon, "Women's Institutions", Contemporary Correction, (٣)

خاتمة

إن تصنيف النزلاء وتخصيص المؤسسات العقابية الذى يتبع هذا التصنيف ، ليسا إلا خطوتين فى سبيل تحقيق معاملة واعية مجدية تتفق مع ما ينادى به علماء الإصلاح المعاصر ، إذ أن نجاح هذه المعاملة يتوقف فى المقام الأول على الروح التى تسود العمل العقابى طوال المدة التى يكون الجانى فيها وديعة بين يدى السلطات من وقت ارتكابه الجريمة حتى تاريخ الإفراج عنه ، بل وكثيراً ما تمتد إلى ما بعد الإفراج .

ومن أهم الصفات التى يجب أن تصبغ النظام العقابى ، صفة المرونة souplesse أى القدرة على مواجهة التغيرات الناتجة من تطور العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، وإذا كان عدد النزلاء لا يتغير فى الظروف الطبيعية بشكل سريع ، إلا أنه على العكس من ذلك فإن عقلية الأفراد وخصائصهم الذاتية تتطور من عام إلى عام ، الأمر الذى يوجب الاهتمام بهذه التغيرات أثناء إجراء التصنيف وفى التنظيم الداخلى للمؤسسات التخصصية .

ومن ناحية أخرى فإن النتائج العلمية المستخلصة من الفحوص البيولوجية والطبية العقلية والنفسية يجب أن تقارن وتكمل بما تسفر عنه الخبرة العقابية ، فقد كشفت هذه الخبرة على أنه من الخطأ الاكتفاء بإنشاء قسم واحد فقط لكل فئة من فئات المحكوم عليهم ، بل يجب أن يخصص لكل فئة قسمان أو أكثر ، إذ أن ذلك يسمح بمقابلة المتطلبات الإنسانية المعروفة ، إذ أن شخصاً ما قد يتلاءم مع جماعة معينة بينما لا يندمج أو لا ينسجم مع جماعة أخرى ولو أن الجماعتين من نفس الفئة . فضلاً عن ذلك فإن مجرد نقل النزيل من مكان لآخر واتصاله بشخصيات أخرى من موظفى السجون يعتبر تغييراً يسعد الشخص ويضفى على حياته الرتبية تغييراً محموداً .

ومن المسلم به ، أن تخصيص مؤسسة ما لفئة معينة من التزلاء ، يجب ألا يكون ثابتاً ونهائياً ، فإن المؤسسات تهرم والنظام الذى يطبق فيها يتقلب بمرور الوقت إلى إجراءات روتينية لا روح فيها ، لذلك فن المفيد أن نغير من وقت لآخر تخصيص هذه المؤسسات . وهذه الطريقة التى أسفرت عنها التجارب تسمح بإحياء الظروف المحيية التى تصاحب غالباً افتتاح مؤسسة جديدة ، وبهذا نحطم الروتين وفراعى مصلحة المؤسسة والتزلاء بأن نجذب انتباههم إلى موضوعات جديدة تزيد من إقبالهم على الحياة كتغيير الأماكن وإشغالهم بأعمال جديدة وإجراء مسابقات بينهم وبين الغير .

وأهم من ذلك كله ، فإن العمل العقائى يتطلب حمية وحماساً ، ويتحقق ذلك بالعمل على إنعاش المؤسسات التخصصية بصفة مستمرة باستخدام أساليب متطورة ومتغيرة باستمرار لإيجاد تعطش مستمر للحياة الحرة بعد الإفراج .

وقد طبقت فعلاً كثير من هذه الأفكار فى بعض البلاد ، غير أن العمل الباقى لتحقيقه لا يزال كبيراً ، فى معظم الأحيان تصطدم الرغبة فى تحقيق هذه الأفكار باعتبارات الميزانية ، فإن التخصيص على الوجه المنضبط يفترض عدداً كبيراً من المؤسسات المزودة بالاستعدادات الكاملة والموظفين المؤهلين ، وبما يزيد فى صعوبة الحصول على الاعتمادات اللازمة ، أن هذه الخطوة الواجبة لتحقيق مقتضيات الدفاع الاجتماعى ، لا يمكن أن تظهر فى صورة ملموسة تقنع المسؤولين على الميزانية باقتطاع الاعتمادات اللازمة لتنفيذ العمل العقائى فى صورته المثلى .

لذلك فن الأهمية بمكان ، اتخاذ التدابير الفعالة لإفهام الرأى العام بأهمية العمل العقائى ، وبأنه حالياً يقوم على أسس علمية ، ومن الواجب أن تبذل له من العناية بقدر ما يبذل فى مكافحة بعض مظاهر التخلف الاجتماعى ، كما لو كنا حيال مشكلة المناطق المنحطة أو البطالة وما إلى ذلك .

ويسير جنباً إلى جنب ، مع وجوب تطوير الخدمات العقائية بالنسبة للطرق والمناهج المستخلمة ، الاهتمام بتحسين وتطوير الأداة اللازمة لتحقيق هذه

المتاهج ، فإن موظفي السجون يجب أن يعدوا إعداداً أفضل لهذه المهمة الجديدة ، وأن تهيأ لهم المغريات التي تحببهم في عملهم دون ما حاجة لإشراف أو رقابة ، فإن الخدمة في السجون من المهام التي تنبع من ذات الشخص لا من خشية من مسئولية أو نحو ذلك .

وبهذا كله ، يمكن أن يحقق العمل العقابي ما يعقد عليه من آمال في سبيل الدفاع عن المجتمع .

ملحق

خطة لتخصيص المؤسسات العقابية

- ١ - دور حجز Maisons d'arrêt من السجون المحلية ذات الطابع الإنزائى ، يودع بها المحبوسون احتياطيا والمهمون تحت المراقبة .
- ٢ - مراكز للملاحظة Centres d'observation ذات أقسام زنزانية تزود بملاحق طبية عقلية ، وتسمح هذه المراكز بعزل الأشخاص الموضوعين تحت الملاحظة على انفراد أو تجميعهم فى مجموعات .
- ٣ - مستشفيات عقابية ومؤسسات للدفاع الاجتماعى ، يودع بها النزلاء المرضى والشواذ عقليا .

المؤسسات العقابية :

- ١ - مؤسسات مفتوحة : على هيئة السجون - المدارس يودع بها الحالات المشجعة من الشبان ، مراكز للعمل للحالات المشجعة من الكبار .
- ٢ - مؤسسات شبه مفتوحة : وتشتمل على مراكز صناعية وزراعية للحالات المتوسطة ، ويخصص بها قسم للشبان .
- ٣ - مؤسسات مغلقة : (١) ذات نظام للعزل وتخصص للمضادين للمجتمع .
(ب) نظام للعمل الجماعى للنزلاء الاجتماعيين .
(ج) أقسام للشبان .
- ٤ - مؤسسات خاصة : للنزلاء المشكلين والسيكوبات بصورة مخففة - أقسام للحرية المقيدة - أقسام للمحكوم عليهم فى جرائم سياسية .

المراجع

- ١- الدكتور على أحمد راشد ، « معالم النظام العقابي الحديث » ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الأول ، مارس سنة ١٩٥٩ .
- ٢- اللواء محمود محمد صاحب ، طرق المعاملة في السجون ، مذكرات غير منشورة مودعة بمكتبة المركز .
- ٣- الدكتور محمود نجيب حسنى ، دروس في علم العقاب ، مذكرات غير منشورة .
- ٤- العقيد يس الرفاعي ، معاملة المسجونين من الناحية التطبيقية في السجون ، مذكرات غير منشورة مودعة بمكتبة المركز .
- ٥- تقرير للكاتب عن بعثة الدفاع الاجتماعى وتخصيص السجون ، تقرير غير منشور مودع بمكتبة المركز .
- 6 Dr. Alexander, La Service d'Anthropologie Pénitentiaire, Imprimerie Pénitentiaire, Nivelles, Belgique, 1956.
7. Cornil P., "Vingt ans d'application de la loi de défense sociale", Revue de Science Criminelle et de Droit Pénal Comparé, 1955.
8. Dupréel J., "Les méthodes pénitentiaires actuelles," Etudes et perspectives pénitentiaires, Nivelles, 1960.
9. Dupréel J., "Les prisons sans barreaux", Aspects de l'action pénitentiaire en Belgique, Nivelles, 1956.
10. Dupréel J., "Le régime des prisons et l'esprit sociologique". Bulletin de l'Administration des Prisons, Bruxelles, mass, 1950.
11. Dupréel J., "Les principes de la spécialisation des établissements pénitentiaires," Etudes et perspectives pénitentiaires.
12. Loveland F., "Classification in the prison system", Contemporary Correction, First edition, New-York, 1951.
13. Kgdall G., "Reception Centers", Contemporary Correction.

14. Gilson J., *La semi-liberté*, Imprimerie pénitentiaire, Nivelles, 1959.
15. Henrietta Additon, "Women's Institutions", *Contemporary Correction*.
16. Kerhofs P., *Section pour condamnés du chef de délits non-intentionnels à la prison à Malines*, Nivelles, 1960.
17. Lopez-Rey M., "Institutional treatment of adult offenders", Summary of lectures given in The National Center of Social and Criminological Research, 1961.
18. *Actes du Douzième Congrès pénal et pénitentiaire internationale*, La Haye 1950, Volume III.
19. *Le Centre Pénitentiaire-Ecole à Hoogestraten*, Nivelles, 1956.
20. *L'Etablissement Pénitentiaire de Saint André-Lez-Bruges*, Nivelles, 1958.
21. *La Prison de Tournai*, Nivelles, 1955.
22. *La Prison à Nivelles*, Nivelles, 1952.
23. *Open prisons in The United Kingdom*, United Nations Publications, 1960.

أثر الدعوى الجنائية
في وقف تقادم الدعوى المدنية
الدكتور إدوارد غالى الدهبي
النائب بإدارة قضايا الحكومة

تمهيد :

تنص المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو في أثناء السير فيها » وهذا ما يعبر عنه بقاعدة « الجنائي يوقف المدني » . *le criminel tient le civil en état* . وبمقتضى هذه القاعدة يتعين على القاضي المدني أن يوقف الفصل في الدعوى المدنية حتى يتم الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية .

وهذه القاعدة من القواعد المتعلقة بالنظام العام ، بمعنى أنها ملزمة للقاضي والخصوم على حد سواء ، فلا يجوز الاتفاق على مخالفتها أو التنازل عن التمسك بها ، ويتعين على القاضي المدني أن يطبقها من تلقاء نفسه ، فإذا لم يفعل فإن الحكم الصادر في الدعوى المدنية يعتبر باطلاً بطلائعاً مطلقاً .

ويتعين لإعمال هذه القاعدة بمجرد إقامة الدعوى الجنائية قبل أو أثناء نظر الدعوى المدنية . وتعتبر الدعوى الجنائية قد أقيمت بمجرد تحريكها *la mise en mouvement* وهذا ما نصت عليه صراحة الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الجديد^(١) .

(١) تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الجديد على ما يأتي :

Toutefois, il est sursis au jugement de cette action exercée devant la juridiction civile tant qu'il n'a pas été prononcé définitivement sur l'action publique lorsque celle-ci a été mise en mouvement.

٢ - والذي يهمنا بحثه بخصوص هذه القاعدة هو أثر تحريك الدعوى الجنائية في وقف تقادم الدعوى المدنية . فإذا رفعت الدعوى الجنائية دون أن ترفع الدعوى المدنية أمام القضاء المدني ، فما تأثير رفع الدعوى الجنائية على تقادم الدعوى المدنية في هذه الحالة ؟ ولزيادة الإيضاح نضرب المثال الآتي : قدمت النيابة العامة زيدا إلى المحاكمة الجنائية بتهمة القتل خطأ ، وظلت المحاكمة الجنائية دائمة لمدة أكثر من ثلاث سنوات إلى أن صدر حكم نهائي بإدانته زيد . ثم أقام بعد ذلك ورثة المحبى عليه الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية لمطالبة زيد بالتعويض عن قتل مورثهم ، فهل تعتبر الدعوى المدنية في هذه الحالة قد سقطت بالتقادم لعدم رفعها في خلال ثلاث سنوات من يوم العلم بالضرر وبالشخص المسئول عنه طبقاً لنص المادة ١٧٢ / ١ من القانون المدني ، أم أن التقادم يظل موقوفاً طوال المدة التي دامت فيها المحاكمة الجنائية ؟

كذلك إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية ، وظلت موقوفة لحين الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية ، فهل تتقادم الدعوى المدنية في هذه الحالة ؟ لذلك سوف نقسم هذا البحث إلى فصلين : نتكلم في الفصل الأول عن الحالة التي لم ترفع فيها الدعوى المدنية . وفي الفصل الثاني عن تقادم الدعوى المدنية المرفوعة فعلاً أمام القضاء المدني .

الفصل الأول

حالة عدم رفع الدعوى المدنية

٣ - إذا أقيمت الدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي ، ولم ترفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية ، فهل تبدأ بالنسبة لها مدة التقادم أم أن التقادم يظل موقوفاً طالما أن الدعوى الجنائية لم يفصل فيها بحكم نهائى ؟ وبعبارة أخرى هل إجراءات المحاكمة الجنائية تؤثر فى تقادم الدعوى المدنية التى لم ترفع بعد أمام المحكمة المدنية .

٤ - ذهب رأى إلى أن رفع الدعوى الجنائية لا يؤثر فى تقادم الدعوى المدنية التى لم ترفع بعد أمام القضاء المدنى . فقد عرضت على محكمة استئناف باريس قضية تخلص وقائعها فى أن المدعى فى الدعوى المدنية قرر أن دعواه لم تسقط بالتقادم وذلك لأنه منذ ثمان سنوات تقدم المدعى عليهم فى هذه الدعوى بشكوى زعموا فيها أنهم كانوا ضحية جريمة خيانة الأمانة والنصب مدعين فى الشكوى بحق مدنى. وظلت هذه الدعوى الجنائية منظورة أمام محكمة الجنح ثم أمام محكمة الاستئناف وأخيراً أمام محكمة النقض . ومضى المدعى يقول إنه فى خلال هذه المحاكمة الجنائية يعتبر تقادم دعواه المدنية منقطعاً أو على الأقل موقوفاً . ولكن محكمة استئناف باريس رفضت الأخذ بهذا الدفاع قائلة إن رفع الدعوى الجنائية ليس من شأنه أن يحول دون رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية التى يجب عليها أن توقف الفصل فيها ما دامت الدعويان - الجنائية والمدنية - ناشئتين عن نفس الواقعة ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت أمام القضاء المختص بنظرها قبل أو أثناء نظر الدعوى المدنية ^(١) .

(١) محكمة استئناف باريس فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ جازيت دى باليه ١٩٤١ - ١ - ٢٦

وبناء بأسباب هذا الحكم :

Considérant qu'en admettant qu'elle soit applicable à l'espèce, le règle "le crimine

٥ - وذهب رأى آخر إلى أن رفع الدعوى الجنائية يترتب عليه وقف سريان التقادم في حق الدعوى المدنية ، ولا يعود التقادم إلى السريان إلا عند صدور الحكم النهائي في الدعوى الجنائية أو عند انتهائها - أى الدعوى الجنائية - بسبب آخر . فثلاً إذا دامت المحاكمة الجنائية أكثر من ثلاث سنوات ثم انتهت بإدانة المتهم ، ولم يرفع المضرور دعوى التعويض إلا بعد صدور الحكم الجنائي ، فإن هذه الدعوى لا تكون قد تقادمت بمضى ثلاث سنوات ، ذلك لأن من حق المحنى عليه أن يختار الطريق المدني دون الطريق الجنائي في دعواه المدنية بالتعويض ، فإذا اختار الطريق المدني وقف النظر في دعواه المدنية أثناء نظر الدعوى الجنائية تطبيقاً لقاعدة « الجنائي يوقف المدني » ، فهناك إذن سبب لوقف سريان التقادم في حق الدعوى المدنية ، وهو سبب قانوني^(١) وبناء عليه يستطيع المحنى عليه أن يرفع دعواه المدنية بالتعويض أمام المحاكم المدنية بعد انتهاء المحاكمة الجنائية ، ولا تكون هذه الدعوى المدنية قد تقادمت ، لأن التقادم في

tient le civil en état" ne crée pas une interruption de la prescription; qu'elle n'empêche pas le créancier de procéder à des actes interruptifs; que l'article 3 al. 2 c. inst. crim. dispose seulement que l'exercice de l'action civile est suspendu jusqu'à ce qu'une décision définitive soit intervenue sur l'action civile, mais qu'il n'interdit nullement d'engager cette action civile; que le tribunal saisi doit alors surseoir à statuer s'il est justifié que les deux actions procèdent du même fait, et que l'action publique a été intentée avant ou pendant le procès civil devant un magistrat compétent.

ومن هذا رأى أيضاً الدكتور سعد واصف إذ يرى أنه في هذه الحالة تنصددى المحكمة المدنية للدعوى باعتبارها مقبولة وجائزة وكل ما في الأمر توقف الفصل فيها إلى حين الفصل في الدعوى الجنائية . والإيقاف هنا لا يملو أن يكون صورة من صور التأجيل إلى أجل مسمى بالفصل في الدعوى الجنائية والأمر لا يملو أن يمنع قانوني أو سبب قانوني يمنع من رفع الدعوى أو المطالبة بالحق حتى لا يوقف سريان التقادم ، وإنما الدعوى مقبولة ويترتب على ذلك أن تكون المطالبة قائمة ، وكل ما في الأمر هو أن الدعوى تؤجل حتى يفصل في الدعوى الجنائية ، والمادة ٣٨٢ مدني في صريحة في أن التقادم لا يسرى كلما وجد مانع من المطالبة ، لا مانع من الفصل في الدعوى (تعليق الدكتور سعد واصف على حكم محكمة النقض الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٦١ ، المحاماه س ٤١ ص ٥٩٢)

حقها يكون قد وقف سريانه طوال المدة التي دامت فيها المحاكمة الجنائية^(١) .

٦ - ونحن نؤيد هذا الرأي بالنسبة لتقادم دعوى التعويض المدني الناشئة عن الجريمة والمنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون المدني ، إذ طبقاً للفقرة الثانية من هذه المادة لا تتقادم الدعوى المدنية طالما أن الدعوى الجنائية لم تسقط بالتقادم ، بدليل قول المادة « إن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية » فالدعوى الجنائية تبعث الحياة في الدعوى المدنية فلا تسقط هذه لا يسقط تلك ، وبعبارة أخرى توجد جاذبية attraction بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية بحيث تبقى الدعوى المدنية قائمة طالما أن الدعوى الجنائية لم تنقض بالتقادم^(٢) وبناء عليه فإن إجراءات السير في الدعوى الجنائية تؤدي إلى وقف تقادم دعوى التعويض المدني^(٣) .

(١) وبهذا الرأي أخذت محكمة الدرب الأحمر الجزئية في حكمها الصادر بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٩ في القضية رقم ٧٩٤ سنة ١٩٥٧ مدني - وكان المحامي الحاضر عن الحكومة قد دفع بسقوط حق المدعية طبقاً لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني إذ أن الحادث وقع في ٥ / ٩ / ١٩٥٠ ولم ترفع الدعوى إلا في ٢٧ / ٦ / ١٩٥٧ . فرفضت المحكمة هذا الدفع على أساس أن جنحة القتل خطأ لم يفصل فيها نهائياً من المحكمة الاستئنافية إلا في ٥ / ٣ / ١٩٥٥ وبذلك يفت تقادم الدعوى المدنية خلال المدة التي دامت فيها المحاكمة الجنائية (الحكم غير منشور) .

(٢) انظر رسالتنا في حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني . سنة ١٩٦٠ ، بند ١٣ ص ١٩

(٣) ويرى الأستاذ على بنوي أنه لما كانت الدعوى المدنية ، وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٧٢ مدني - تتبع من حيث التقادم الدعوى الجنائية وجوداً وعدماً ، فإنه يستفاد من ذلك أن ما تأثر به الدعوى الجنائية من حيث الانقطاع تتأثر به بالتبعية الدعوى المدنية فانقطاع الدعوى الجنائية بأجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يترتب عليه انقطاع مقابل تقادم الدعوى المدنية ، فإذا صدر حكم نهائي في الدعوى الجنائية ، فإنه يترتب عليه زوال انقطاع الدعوى المدنية فيسري تقادمها من جديد بمدة جديدة لتقادم هذه الدعوى بأقصر المدتين الآتيتين :

(١) ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه المضرور . بعد صدور الحكم الجنائي في الدعوى بموجب القرار المترتب على الجريمة وبالشخص المسئول عنه ، أي تبدأ هذه المدة من يوم صدور الحكم النهائي في الدعوى الجنائية سواء كان المضرور لم يعلم بالضرر وبشخص الجاني إلا وقت صدور الجاني أو علم بهما قبل ذلك وتبدأ هذه المدة من يوم العلم إذا لم يكن يعلم .

(ب) خمس عشرة سنة - كحد أقصى - من يوم صدور الحكم الجنائي في الدعوى الجنائية ولا يتحقق ذلك - في هذه الحالة - إلا إذا كان المضرور لم يعلم بوقوع الضرر أو بالشخص المسئول

٧ - أما بالنسبة للدعوى المدنية الأخرى ، أى ما عدا دعوى التعويض الناشئة عن جريمة ، فإن إجراءات المحاكمة الجنائية لا تؤدي إلى وقف سريان التقادم الخاص بها . فمثلاً دعوى إبطال العقد المنصوص عليها في المادة ١٤٠ من القانون المدني ، لا توقف سريان التقادم الخاص بها ، لإجراءات المحاكمة الجنائية ، إذا كان سبب البطلان موضوع المحاكمة الجنائية .

ولا يجوز التحدى في هذا المجال بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني التي تنص على أنه « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعلل معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً » . . . فقد يقال إن إجراءات المحاكمة الجنائية تعد مانعاً يحول دون المطالبة بالحق المدني أمام المحكمة المدنية . هذا القول غير صحيح إذ أن نص هذه المادة يوقف التقادم كلما وجد مانع يتعلل معه على الدائن أن يطالب بحقه . أما المانع من الفصل في الدعوى فلا يترتب عليه وقف التقادم^(٢) . هذا ويلاحظ أن رفع الدعوى الجنائية لا يمنع من رفع الدعوى المدنية للمطالبة بالحق المدني ، وإن كان يجب على المحكمة المدنية أن توقف السير في الدعوى المدنية حين صدور الحكم الجنائي النهائي . وبناء عليه فقاعدة « الجنائي يوقف المدني » لا تحول دون المطالبة بالحقوق المدنية أمام القضاء المدني وبالتالي فلا محل لتطبيق المادة ٣٨٢ مدنى سالف الذكر .

٨ - وخلاصة القول أنه فيما عدا دعوى التعويض المدني الناشئة عن جريمة يتعين رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية قبل فوات المواعيد المحددة لسقوطها بالتقادم . ثم بعد رفعها تقرر المحكمة المدنية وقف السير فيها حتى يتم الفصل

عنه إلا بعد مدة طويلة ولكن ثلاث عشرة سنة مثلاً بعد صدور الحكم النهائي في هذا الفرض النادر جداً تقادم دعوى التعويض بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم صدور الحكم النهائي في الدعوى الجنائية لأن المدة الباقية أقصر من ثلاث سنوات التي تسري من وقت علم المضرور بالضرر وبالشخص المسئول عنه (انظر مذاكرة الأستاذ علي بدوي في القضية رقم ١٨٤٥ سنة ١٩٥٣ مدنى جزئى الدوب الأحمر المرفوعة من الأستاذ محمد عزت مذكور ضد رئيس الحكومة ووزير المالية - انظر أيضاً مذكرة الحكومة في هذه القضية)

(١) سعد واصف - التطبيق سالف الذكر ص ٥٩٢ .

نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها . أما بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن جريمة فيوجد نص صريح ، هو الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدني ، يمنع سقوطها بالتقادم ما دامت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد^(١) .

(١) قضت محكمة النقض (الهيئة العامة للعواد المدنية والتجارية) في حكمها الصادر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦١ بأن نص المادة ١٧٢ من القانون المدني هو نص استثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم ، وقد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام ، لما كان ذلك وكانت علاقة رجل فلا القضاء أو النيابة بوزارة العدل هي علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لا تنسب إلى العمل غير المشروع فان مساواة الإدارة عنها عن طريق التعويض لا تسقط إلا بالتقادم للمادى (مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٤ ص ١٨) .

الفصل الثانى

تقادم الدعوى المدنية المرفوعة فعلا أمام القضاء المدنى

٩ - بينا فى الفصل السابق أحكام التقادم بالنسبة للدعوى المدنية التى لم ترفع بعد إلى القضاء المدنى .

ولكن إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت فعلاً أمام المحكمة المدنية ، وفى أثناء نظرها أقيمت الدعوى الجنائية ، فإنه يتعين فى هذه الحالة وقف السير فى الدعوى المدنية حتى يتم الفصل نهائياً فى الدعوى الجنائية .

ولكن هل هناك أحكام متعلقة بتقادم الدعوى المدنية فى هذه الحالة ؟
نبادر إلى القول بأن المقصود هنا بالدعوى المدنية هى الخصومة المدنية instance أى مجموع الإجراءات التى يلتجئ عن طريقها صاحب الحق أو مدعيه إلى القضاء لمباشرة حق الدعوى^(١) .

فالدعوى المدنية - أو بعبارة أدق الخصومة المدنية - تسرى عليها فى هذه الحالة أحكام السقوط والانقضاء بمضى المدة على التفصيل الآتى :

١٠ - سقوط الخصومة :

تنص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات على أنه : « لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت ستة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى » .
ومدة السنة المنصوص عليها فى هذه المادة تبدأ - فى رأينا - فى حالة وقف

(١) محمد العشماوى وعبد الوهاب العشماوى - قواعد المرافعات - ج ١ بند ٤٣٣ ص ٥٥٤ ،
قارن رمزي سيف - الوجيز فى المرافعات بند ٩٤ ص ٩٣ .

الدعوى المدنية لحين الحكم نهائياً في الدعوى الجنائية ، من تاريخ صيرورة الحكم الجنائي نهائياً . إذ بمجرد صيرورة الحكم الجنائي نهائياً يزول سبب وقف الدعوى المدنية ، ويجب على المدعى أو المدعى عليه على حسب الأحوال أن يعجل السير في الدعوى ، فإذا ظلت موقوفة بعد ذلك حتى اكتملت مدة سنة ، سقطت الخصومة إعمالاً لحكم المادة ٣٠١ من قانون المرافعات ^(١) .

هذا ويلاحظ أنه يجب لسقوط الخصومة أن يكون عدم السير في الدعوى بسبب فعل المدعى أو امتناعه ^(٢) ، وفي حالة وقف الدعوى المدنية لحين الحكم نهائياً في الدعوى الجنائية ، يجب على المدعى أن يترقب صدور الحكم الجنائي النهائي ، بحيث إذا لم يتم بتعجيل دعواه المدنية بعد زوال سبب الوقف ، كان الوقف راجعاً إلى فعله أو امتناعه . وسرت في حقه أحكام سقوط الخصومة .

١١ - وقد رسم المشرع للتمسك بسقوط الخصومة طريقين :

- ١ - طريق الدفع . فإذا عجل المدعى الدعوى بعد مضي سنة على عدم السير فيها كان للمدعى عليه أن يدفع بسقوط الخصومة (مادة ٣٠٣ / ٢ مرافعات) .
- ٢ - رفع دعوى بطلب الحكم بسقوط الخصومة . وترفع هذه الدعوى بالإجراءات العادية لرفع سائر الدعاوى ، أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى

(١) وبناء عليه قضى بأن الحكم بإيقاف النظر في القضية حتى يفصل في نزاع معين من شأنه أن يقف سريان مدة سقوط الخصومة . إذ بمقتضاها لا يجوز لأحد من الخصوم أن يسير في إجراءات المرافعة إلا بعد الفصل في ذلك النزاع وعلى ذلك لا يكون وقف الخصومة في هذه الحالة بفعل المدعى (استئناف مصر في ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ المحاماة من ١٣ رقم ٦ ، ص ٧٥)

(٢) قضى بأنه لا محل لتطبيق أحكام سقوط الخصومة في حالة الإيقاف التقاضي لسير الدعوى لأن السقوط عقاب على الإهمال أو الترك ، ولكنه غير مقصود في حالة إيقاف الدعوى قانوناً لأنه لإهمال ولا ترك ، وبالعكس فإن الإهمال يكون من جهة طالب السقوط الذي لم يعلن ورثة خصمه أو من حل محله ليباشروا الدعوى بدله (بب الجزئية في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ المحاماة من ١٧ رقم ٤٦١ ص ٩٢٢) وقضى بأنه إذا أجلت القضية إلى أجل غير مسمى لوجود قضية أخرى مرتبطة بها لم يفصل فيها بعد فلا يكون في استطاعة المدعى تجديد السير في الدعوى قبل الفصل في تلك القضية ، وعلى ذلك فلا محل لطلب سقوط الخصومة في هذه الحالة (استئناف مصر في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٥ المحاماة من ١٦ رقم ٢٤ ص ٥٠) .

المطلوب إسقاطها (مادة ٣٠٣ / ١ مرافعات) ولو كانت هذه المحكمة محكمة استثنائية^(١) .

١٢ - هذا ويلاحظ أن المادة ٣٠٤ / ١ من قانون المرافعات تنص على أن :
« الحكم بسقوط الخصومة يترتب عليه سقوط الأحكام الصادرة فيها بإجراء الإثبات وإلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى ، ولكنه لا يسقط الحق في أصل الدعوى ، ولا في الأحكام القطعية الصادرة فيها ولو كانت غيائية ولا في الإجراءات السابقة لتلك الأحكام أو الإقرارات الصادرة من الخصوم أو الأيمان التي حلفوها » . وإعمالاً لهذا النص يترتب على الحكم بسقوط الخصومة إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى ويزول تبعاً لذلك كل ما نشأ عن هذه الورقة من الآثار كقطع التقادم وجريان الفوائد القانونية ومسئولية المدعى عليه عن ريع العقار الذي في حيازته^(٢) ولكن الحكم بسقوط الخصومة . « لا يسقط الحق في أصل الدعوى » فيجوز للمدعى أن يطالب بحقه بإجراءات جديدة ما لم يكن قد سقط بالتقادم الذي زال انقطاعه بزوال صحيفة الدعوى^(٣) . فالنسبة لتطبيق قاعدة « الجنائي يوقف المدني » إذا حكمت المحكمة المدنية بسقوط الخصومة ، جاز للمدعى أن يعيد رفع دعواه بإجراءات جديدة طالما أن حقه لم يسقط بالتقادم . هذا ويلايظ أنه بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن جريمة تعتبر إجراءات المحاكمة الجنائية سبباً لوقف سريان التقادم الخاص بهذه الدعوى^(٤) .

(١) نقض مدني في ٩ أبريل ١٩٥٣ المعاماة ص ٣٥ ص ٢٩١ - والرأي السائد في فقه المرافعات أن سقوط الخصومة لا يترتب من تلقاء نفسه ، بل لا بد من أن يطلب المدعى عليه أو من في حكمه الحكم به (محمد العشماوي وعبد الوهاب العشماوي - المرجع السابق . بند ٨٦٧ ص ٤١١ ، رمزي سيف ، الوجيز في المرافعات - بند ٤٥٦ ص ٤٧٧) .

(٢) محمد العشماوي وعبد الوهاب العشماوي - المرجع السابق - بند ٨٧٩ ص ٤٢٢ .

(٣) ويلاحظ أن المادة ٣٠٥ / ١ مرافعات تنص على أنه « متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف اعتبر الحكم المستأنف انتهائياً في جميع الأحوال » فتح الاستئناف هنا يزول بسقوط الخصومة ولو كان مياد الاستئناف لا يزال ممتداً بسبب عدم إعلان الحكم الابتدائي .

(٤) انظر ماسبق بند • وما بعده .

١٣ - انقضاء الخصومة :

تنص المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات على أنه : « في جميع الأحوال تنقضي الخصومة بمضى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها » والمقصود بعبارة « في جميع الأحوال » الواردة بهذا النص أن الخصومة تنقضي بمضى خمس سنوات من آخر إجراء صحيح تم فيها مهما يكن سبب انقطاعها أو وقفها ، أى سواء أكان مبنى انقطاع سير الخصومة هو وفاة أحد الخصوم أو فقد أهلية الخصومة أو زوال صفته في مباشرتها ، أم كانت الدعوى قد أوقف السير فيها لحين الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم في الدعوى ، ففي كل هذه الأحوال تنقضي الخصومة بمضى المدة إلا أن يصدر من الخصم صاحب المصلحة في الدعوى إجراء صحيح في الخصومة فتقطع به المدة^(١) .

ونص المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات نص مستحدث أراد به المشرع أن يضع حداً لتراكم القضايا وتعليقها بالمحاكم ، إذ أن أحكام سقوط الخصومة لم تكن لتغنى عن هذا الحكم أو تحقق الغاية المرجوة بالسعة والشمول للمحظوظين فيه^(٢) .

وبناء عليه ففي حالة وقف الدعوى المدنية لحين الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية تنقضي الخصومة بالنسبة للدعوى المدنية بمضى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ، حتى ولو كان سبب وقف الدعوى لا زال قائماً لعدم الحكم نهائياً في الدعوى الجنائية . وقد فطنت المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات لمثل هذه الحالة فجاء بها أنه لا يحق لخصم أن يتشكى من تقرير هذا المبدأ لأنه حتى في صورة وقف الخصومة انتظاراً لحكم يصدر من محكمة أخرى في مسألة أولية ، فإن خمس سنوات تكن في الأغلب الأعم لكي يصدر في غضون هذا الحكم ، وإن اتضح أنها لا تكن فإنه بحسبه وقد مضى وقت طويل على الإيقاف أن يلجأ

(١) محمد المشاوي وعبد الوهاب المشاوي المرجع السابق بند ٨٨٩ ص ٤٣٢ .

(٢) المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات .

إذا خشى من فوات مدة الانقضاء ، إلى اتخاذ إجراء يقطع به مدة التقادم مثل تعجيل القضية^(١) .

١٤ - ومن رأينا أنه كان الأجدر بالمشرع أن يستثنى من حالة انقضاء الخصومة المنصوص عليها في المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات الحالة التي توقف فيها الدعوى المدنية لسبب متعلق بالنظام العام ، كما هي الحال بالنسبة لوقف الدعوى المدنية لحين الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية ، إذ أنه من العبث أن نكلف المدعى بتعجيل السير في دعواه المدنية خشية انقضائها في الوقت الذي يتحتم فيه على المحكمة المدنية أن تعود مرة أخرى فتقرر وقف الدعوى المدنية ، إذ ليس وراء هذا الإجراء سوى تحميل المدعى بمصروفات التعجيل مع أنه لا يد له في استمرار وقف دعواه المدنية^(٢) .

١٥ - ويرتب على انقضاء الخصومة بمضي المدة إلغاء ما تم فيها من إجراءات وزوال الآثار المترتبة على رفعها ، أما الحق الذي رفعت به الدعوى فلا ينقضي بمجرد انقضاء الخصومة ، بل يبقى خاضعاً في انقضائه للقواعد المقررة في القانون المدني ، على ألا تعتبر المطالبة به في الخصومة المنقضية قاطعة لمدة سقوطه بالتقادم^(٣) .

(١) المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات .

(٢) انظر كتابنا في وقف الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية - سنة ١٩٦٢ -

بند ١٤٣ ص ١٤٢ .

(٣) المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات .

المفهوم الاجتماعي للرشوة

الأستاذ محمد عارف

باحث مساعد بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية

أولاً : معنى المفهوم الاجتماعي

يمكن أن يعبر المفهوم الاجتماعي عن معنيين : أحدهما خاص ، والآخر عام . أما المعنى الخاص للمفهوم الاجتماعي فيتضح حين يستخدم الباحث الاجتماعي في دراساته مجموعة من المصطلحات الخاصة ليعبر بها عن الظواهر التي يدرسها ، أو ليشير إلى ما بين هذه الظواهر من علاقات متبادلة - فالمفاهيم الاجتماعية بوضعها هذا « رموز لفظية محددة تطلق على الآراء والأفكار العامة التي تستخلص من الإدراك العلمي للمجتمع » (٧ ص ٥٦) .

وهذا هو المعنى التهاميدي للمفهوم الاجتماعي إذ يقوم المفهوم بتحديد المضامين التي تندرج تحته ، أو تحديد علاقة بين ظاهرتين أو أكثر .

أما المعنى العام للمفهوم الاجتماعي فتعني به اتجاها معيناً في دراسة ظواهر الحياة الاجتماعية ، وتحدد أهم السمات العامة لهذا الاتجاه في تفسير هذه الظواهر تفسيراً اجتماعياً ، وفي التسليم بالترابط القائم بين هذه الظواهر وقيام التساند والتأثير المتبادل بينها .

ونعني بهذا أن تفسر الظواهر الاجتماعية - أساساً - بظواهر أخرى اجتماعية ، وهذا التفسير النوعي يعبر بالتالي عن الترابط وتبادل التأثير بين هذه الظواهر - وهذه النوعية في التفسير يتطلبها استقلال أى علم خاصة في مراحلها الأولى .

وهذا هو المعنى التحليلي Analytical للمفهوم الاجتماعي - حيث يعنى الباحث هنا بالتأويل والتفسير في ضوء المبادئ والأسس العامة للعلوم الاجتماعية .

وتبدو أهمية المفهوم الاجتماعي بمعنييه العام والخاص في الوظائف التي يؤديها للدراسة العلمية لأية ظاهرة اجتماعية — وأهم هذه الوظائف التحديد ، والتحليل . وبهذا يسير المفهوم الاجتماعي في نفس المسالك التي يسير فيها النهج العلمي في دراسته لأية ظاهرة من الظواهر . وتتجه هذه الدراسة إلى الأخذ بالمعنيين الخاص والعام للمفهوم الاجتماعي حيث يعنى بوضع تعريف اجتماعي للرشوة وتحديد عناصر هذا التعريف وبذلك يتحقق المعنى الخاص للمفهوم الاجتماعي . كما يعنى بوضع ظاهرة الرشوة في إطارها الاجتماعي وبذلك يتحدد المعنى العام لهذا المفهوم .

ثانياً : تعريفات مبدئية للرشوة

قبل أن نورد التعريف الاجتماعي للرشوة يحسن أن نشير إلى بعض التعريفات التي تناولت هذه الظاهرة من وجهات نظر مختلفة .

فقد جاء في « دائرة معارف علم الإجرام » : أن « الرشوة بشكل عام هي فعل أو مزاولة أخذ أو إعطاء رشوى ، أو هي فعل أو مزاولة التأثير على عمل شخص آخر بمؤثرات فاسدة — وتعتبر رشوة الموظفين العموميين جريمة بالنسبة لآخذ الرشوة أو لمعطئها ، على حين أن رشوة غيرهم من الأشخاص لا تعتبر جريمة من وجهة النظر القانونية — وإن كانت وثيقة الاتصال بها من حيث الآثار والانتجاءات » . (٨ ص ٤٠) .

كما جاء في « دائرة المعارف البريطانية » : أنه يمكن أن نعرف الرشوة بأنها عرض يبدو في صورة إعطاء أو قبول هدية أو مقابل في أى شكل أو صورة بحيث يكون هذا دافعاً لأداء وظائف ينبغي أن يكون الدافع السليم لأدائها الإحساس بالواجب ذاته — وينقسم هذا الجرم إلى قسمين كبيرين : أولهما حين يستخدم شخص مزود بالسلطة وظيفته بشكل غير عادل متأثراً بما أخذه من

مقابل نظير ذلك الاستغلال ، وثانيهما : الحصول على السلطة والقوة عن طريق شراء الأصوات والذمم ممن يمتلكونها » (٦ ص ١١٠) .

وقد ورد في « دائرة معارف العلوم الاجتماعية : أن الرشوة عرض وقبول فائدة خاصة كمقابل لمخالفة الواجب والخروج عليه — والرشوة تعنى التوجيه والضببط Control عن طريق استخدام وسائل إغراء محسوسة أكثر من استخدام الإقناع او القهر وتتضمن الرشوة أيضاً قصد التأثير أو التأثير بشكل يتعارض مع العقيدة الطيبة good faith (٥ ص ٦٩٠)

ثالثاً : التعريف الاجتماعي للرشوة

بعد أن استعرضنا هذه التعريفات المبدئية — نورد هنا تعريفاً اجتماعياً للرشوة . مشتقا من العناصر المشتركة في هذه التعريفات المبدئية — غير أننا قد أضفنا إلى هذه العناصر لإضافات أساسية مشتقة من علم الاجتماع — كما أننا قمنا بصياغة هذا التعريف في ضوء مفاهيم هذا العلم — ولا يمكن الإدعاء بأن هذا التعريف نهائي بل إنه قابل للتعديل والاضافة — وذلك نظراً لأنه لم يتيسر الحصول على تعريف اجتماعي للرشوة في أى من الكتب والمصادر القليلة التي تناولت هذه الظاهرة — بحيث يمكن أن نعيد النظر في هذا التعريف ونناقش عناصره وندخل عليه بعض التعديل أو نقبله كما هو أو نرفضه أساساً . وبذلك يتيسر لنا الاستفادة من جهد سابق .

وفيما يلي التعريف الاجتماعي للرشوة :

« الرشوة ظاهرة اجتماعية عامة — نسبية في الزمان والمكان — وتتضمن الخروج على قيم اجتماعية — تتصل بأداء الفرد لوظيفته الاجتماعية ودوره المحدد ثقافياً وإحساسه بالواجب الذي تفرضه هذه الوظيفة وهذا الدور ، بحيث يكون الدافع لانتهاك هذه القيم عرض أو قبول أو طلب فائدة خاصة لقاء هذا الانتهاك .

رابعاً : عناصر التعريف الاجتماعي للرشوة

تتطلب دراسة المعنى الخاص (التحديدي) للمفهوم الاجتماعي للرشوة أن نعرض عرضاً مفصلاً للعناصر الأساسية للتعريف الاجتماعي ، وأهم هذه العناصر :

- ١ - الرشوة ظاهرة اجتماعية عامة .
- ب - الرشوة ظاهرة نسبية .
- ج - الرشوة انتهاك لقيم اجتماعية .

(١) الرشوة ظاهرة اجتماعية عامة :

تعتبر الرشوة ظاهرة إنسانية تحدث نتيجة للاجتماع البشرى - وهى لهذه الصفة ظاهرة عامة . وتباد وعموميتها فى مجالات ثلاث : إذ توجد فى المجتمعات الإنسانية منذ أقدم العصور حتى الآن . وقد تنتشر فى محيط مجتمع واحد وفى جميع هيئاته وطبقاته ، وقد يقتصر انتشارها فى إطار جماعة خاصة من الجماعات المكونة للمجتمع بحيث تصبح اسلوباً سائداً فى التعامل بين أعضاء هذه الجماعة .

ويبدو انتشار الرشوة فى الشئون الإنسانية واضحاً إذا رجعنا إلى أقدم التسجيلات التى عثر عليها والتى كانت تنظم وتضبط السلوك الإنسانى منذ أقدم العصور . (٥)

فقد نص قانون حمورابى الذى يرجع تاريخه إلى القرن الثانى والعشرين قبل الميلاد على أن الرجل الذى يقبل الحبوب والمال كرشوة تفرض عليه العقوبة المقررة .

وقد اصيلر فرعون مصر حارمحب Harmhib فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد

مرسوماً ملكياً يفرض عقوبة الإعدام على الموظف أو الكاهن الذى يقبل الرشوة أثناء تأديته لوظيفة من وظائفه القضائية .

وفى مملكة آشور لجأ الملك Ashur-bani-Pal إلى الرشوة فى القرن السابع قبل الميلاد للتغلب على أعدائه وهزيمتهم . (٥)

وفى روما القديمة انتشرت الرشوة انتشاراً كبيراً ويمكن أن نلمح فى أحاديث شيشرون ما يعبر عن هذا الاتجاه— وكان أمراً طبيعياً أن يحاول حاكم المقاطعة رشوة أهل روما بوسائل كثيرة كأن يجمع خيرات المقاطعة التى يولى عليها ويبيعها للمواطنين فى روما بأبخص الأثمان كوسيلة للحصول على تأييدهم فى الانتخابات . وكان أمراً عادياً أن يقيم الحاكم لأهل روما — أثناء الانتخابات القنصلية — الولائم وحلبات المصارعة ، واستعراضات السرك التى تكلفه أموالاً طائلة يجمعها أثناء ولايته للحصول على أصوات الناخبين . (٤)

ولقد صدر فى عام ١٥٩ ق.م قانون كورنيليا Lex Cornelia الذى يفرض عقوبة النفى على كل من يرشو الناخبين بالمال .

كما صابر قانون Lex Æ Calpurnia الذى يفرض غرامة كبيرة على المرشحين الذين يستخدمون الرشوة كما يحرم مرتكبها مدى الحياة من الوظائف وعضوية مجلس الشيوخ .

ومن الواضح أن الشراء المباشر لأصوات الناخبين قد ساد روما مدة طويلة قبل صدور هذه القوانين .

أما فى اليونان القديمة فيبدو أن الرشوة كانت نادرة الحدوث وقد وردت إشارات كثيرة فى كتابات أرسطو تؤيد هذا رأى . وترجع هذه الندرة إلى تعمق روح الديمقراطية فى المواطن اليونانى وتشبع روحه بالإحساس بالواجب — على أن هذا لا يعنى انعدام الرشوة بصفة قاطعة والدليل على هذا أن أفلاطون قد حدد فى جمهوريته عقوبة الإعدام لمرتكب الرشوة كما طبق اليونان فعلاً هذه العقوبة على كل حالات الرشوة .

ويستدل على وجود الرشوة في الحضارات الشرقية القديمة ببعض النصوص الدينية أو الوضعية التي تحرم الرشوة — إذ من الواضح أن القانون أو الدين لا يحرم فعلاً ما إلا إذا كان الفعل قائماً وممارساً في المجتمع وإلا لما احتاج الأمر إلى النص عليه بالتحريم — ففي الديانة اليهودية يقسو التلمود أشد القسوة على المرتشى — كما تعارض الزرادشتية الرشوة بقوة، وتدلل أقدم التشريعات في الصين واليابان على صرامة العقوبة المقررة على القاضي المرتشى . (٤)

ويختلف اتجاه الرشوة في الشرق عنه في الغرب إذ تتجه الرشوة في الشرق من الطبقات الفقيرة المغلوبة على أمرها إلى الطبقات الغنية الحاكمة — أما في الغرب فيحدث العكس إذ يرشو الحكام الجماهير للحصول على تأييدهم في الانتخابات (٤) .

ولقد وجدت الرشوة في المجتمع الإسلامي وتعتبر جريمة من جرائم التعازير ودليل تحريمها مستمد من القرآن والسنة وإجماع الفقهاء — ويحرم القرآن الرشوة — سواء كانت للقاضي أو للعامل على الصدقة أو لغيرهما ، قال تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون » .

وتبدو الرشوة في المجتمعات الحديثة ودليل وجودها تحريم التشريعات الحديثة لهذا الفعل .

والخلاصة : ان الرشوة ظاهرة اجتماعية عامة وجدت في كل زمان ومكان وعرفت في كل المدينات والتشريعات المفرقة في قدمها وعاقبت عليها بشدة ، ولا تزال هذه الظاهرة حتى الآن تلبس الحياة الاجتماعية المعاصرة وإن اختلفت في بعض جوانبها واتجاهاتها وعواملها عما كانت عليه في الأزمنة الماضية .

(ب) الرشوة ظاهرة اجتماعية نسبية :

ونعني بهذا أن لظاهرة الرشوة أبعاداً زمانية ومكانية ، وهي لهذا تلبسها خاصية النسبية الزمانية والمكانية . والنسبية الزمانية والمكانية خاصة وعامة ،

ونقصد بالنسبية الزمانية العامة لظاهرة الرشوة اختلافها في مداهما وصورها واتجاهاتها ووسائلها في المجتمعات القديمة والمتوسطة والحديثة - ونقصد بالنسبية الزمانية الخاصة ، اختلاف هذه الظواهر في المجتمع الواحد حسب مراحل تطوره التاريخية . أما بالنسبية المكانية العامة فتشير إلى تفاوت هذه الظاهرة في المجتمعات المختلفة إذ يختلف طابعها في المجتمعات الغربية عنه في المجتمعات الشرقية - وفي المجتمعات الحضرية عنه في المجتمعات الريفية ، وفي المجتمعات المعقدة في بنائها الاجتماعي عنه في المجتمعات ذات البناء الاجتماعي البسيط . وتبدو النسبية المكانية الخاصة في اختلاف مظاهر الرشوة واتجاهاتها وصورها في المجتمع الواحد باختلاف طبقاته أو جماعاته المحلية واختلاف الثقافة الخاصة السائدة .

وتبدو هذه النسبية الزمانية والمكانية في بعض الجوانب التي يمكن أن نحدد أهمها فيما يلي :

- ١ - مدى انتشار الرشوة .
- ٢ - اتجاه الرشوة .
- ٣ - وسائل وغايات الرشوة .
- ٤ - صور الرشوة .

* * *

١ - مدى انتشار الرشوة : تنتشر ظاهرة الرشوة في بعض المجتمعات على نطاق واسع - بحيث تصبح الرشوة طابعاً عاماً في بعض جوانب العلاقات الاجتماعية وبحيث يتكرر حدوثها كلما دعى إلى ذلك المجال الاجتماعي الذي تحدث فيه هذه العلاقات - ويتضاءل انتشارها في بعض المجتمعات بحيث يندر وجودها وتمارس في أضيق نطاق وعلى فترات متباعدة في حدوثها . وقد لوحظ مما سبق انتشار الرشوة على نطاق واسع في المجتمع الروماني القديم حيث أدت الظروف السياسية إلى انتشار هذه الظاهرة وعزز هذا الانتشار انحطاط المستوى الأخلاقي وسيادة مظاهر التفكك الاجتماعي حيث ساد الانحلال الأسري والفردى وانتشرت الحروب وتغلب على الناس حب المادة والشهوات . (٤)

ويقابل ذلك ما لوحظ من تضائل انتشار هذه الظاهرة في المجتمع اليوناني القديم - وقد يرجع ذلك إلى عوامل سياسية واجتماعية كانتشار روح الديمقراطية وتعمق التربية السياسية في نفوس المواطنين وتأصل الشعور بالواجب والإحساس بالمسئولية - وغير ذلك مما يدل على اتجاه هذا المجتمع إلى التكامل الوطني والمعياري. وقد يلاحظ الاختلاف في مدى انتشار الرشوة في المجتمع الواحد في مراحل تطوره التاريخية فتزداد الرشوة أو تقل في حقبة تاريخية محددة كما تبدوا مقارنة بفترة تاريخية أخرى مر بها المجتمع نفسه - وقد يرجع هذا التفاوت إلى بعض الظروف الاجتماعية التي صاحبت التطور التاريخي لهذا المجتمع والتي أدت إلى النتيجة التي ذكرناها .

ونستطيع أن نقول بشكل مبدئي إن الرشوة عرض من أعراض التفكك الاجتماعي social disorganization والانحلال الشخصي personal disorganization وكلما زادت عوامل هذا التفكك والانحلال كلما أدى ذلك إلى تكرار حدوث هذه الظاهرة واتساع المجال لتواجدها والعكس صحيح .

وليست لدينا - مع الأسف - البيانات الإحصائية الدقيقة التي يمكن أن ندلل بها على صديق هذا المزعم إذ لم يتيسر لدينا في الوقت الحالي بعض الإحصاءات المقارنة عن هذه الظاهرة سواء كان ذلك في إطار مجتمع واحد - أو في نطاق المجتمعات المختلفة - وحتى لو فرض مثل هذه الإحصاءات فقد لا نستطيع أن نستخرج منها دلالات واقعية - لأن ظاهرة الرشوة ذات طابع خفي فأكبر جانب منها يمثل العدد غير المنظور بشكل تبدو فيه هذه الظاهرة قليلة الأهمية . (١٦ ص ٣)

٢ - اتجاه الرشوة : يمكن أن ندرس الرشوة كعملية process يتم خلال أدائها علاقات اجتماعية متبادلة بين طرفين أو أكثر - فهناك مقدم الرشوة وأخذها والواسطة بينهما - إن وجد - وتم هذه العملية في اتجاه ما قد يبدأ من مقدم الرشوة وينتهي عند أخذها وقد يمر بالوسيط - أو قد يسير هذا الاتجاه في أي مسلك آخر مغاير للاتجاه السابق - المهم أن هناك اتجاهاً تسير فيه الرشوة

وأن هذا الاتجاه يحدث في إطار ثقافة مجتمع ما ومن الممكن صياغة هذه العملية في ضوء نظرية Talcott Parsons عن الفعل الاجتماعي social action - فهناك الفاعل actor وهناك الموقف situation وهناك اتجاه الفاعل نحو الموقف ويتضمن هذا الاتجاه عنصرين متميزين : العنصر الأول عنصر دافعي motivational يمد الفاعل بالقوة التي يبذلها في الفعل نفسه - والعنصر الثاني عنصر القيمة value الذي يشير إلى مراعاة قواعد ومعايير اجتماعية معينة وهذه تقابل (تضاد) الحاجات التي تعتبر بؤرة التوجيه الدافعي (١٥ ص ٢٤٠) فتفسير الرشوة في اتجاه معين من الفاعل أو الراشئ (مثلا) إلى الموقف (تحقيق حاجات محددة يمكن تحقيقها بوساطة شخص ما هو آخذ الرشوة) ولا تتم هذه العملية في الفراغ بل تحدث كما ذكرنا في ثقافة مجتمع ما - بحيث يشمل مضمون هذا الاتجاه بالنسبة لقطبيه (الراشئ والمرشئ) قيم ثقافية ودوافع شخصية - وبحيث يتفاعل خلال العملية صراع بين الحاجات الفردية والقيم الاجتماعية عند كل من قطبي هذا الاتجاه وبحيث تؤدي نتيجة هذا الصراع في النهاية إلى موقف ما - قد يكون قبول الرشوة أو رفضها .

المهم في هذا التحليل أن الرشوة تسير في اتجاه معين وأنها لا تسير في الفراغ إنما تتم في وسط ثقافي معين ، ولهذا يختلف اتجاه الرشوة في المجتمعات تبعاً لإختلاف البناء الاجتماعي والسمات الثقافية للجماعات المكونة للمجتمع . ويبدو أن أبرز أساس لهذا التفاوت هو الأساس السياسي والاقتصادي والديني . . . إلخ .

فاذا ما تناولنا أثر الأساس السياسي في هذا التفاوت يتضح لنا أنه كلما سادت الديمقراطية السياسية كلما تركزت السلطة في يد الشعب وأصبح له مزيد من القدرة على اختيار حكامه ، واتجهت بذلك الرشوة من أعلى إلى أدنى أى من الحاكم إلى الشعب وقد ذكرنا أن هذا كان الاتجاه السائد للرشوة في روما القديمة حيث كان الحاكم يرشو أفراد الشعب للحصول على أصواتهم في الانتخابات . (٤)

وكلما ساد حكم الفرد المطلق تضاعفت أو انعدمت السلطة لدى العامة واتجهت الرشوة من أدنى إلى أعلى أى من عامة الشعب إلى الحاكم وكان هذا الاتجاه غالباً على الرشوة فى المجتمعات الشرقية القديمة حيث تقدم الرشوة من أفراد الطبقات المغلوبة على أمرها إلى أصحاب النفوذ فى المجتمع كالحكام .

ويبدو أن اتجاه الرشوة فى المجتمعات المعاصرة تتجه - فى الغالب - من أدنى إلى أعلى أى من المحكومين إلى الحكام أو الموظفين ، حيث يتاح لهؤلاء سلطات محددة بحكم وظائفهم ، وحيث يسعى الأفراد الى توجيه هذه السلطات لصالحهم الخاص عن طريق الرشوة غير أن هذا لا ينفى أن تسير الرشوة فى المجتمع المعاصر اتجاهاً معاكساً أى من أعلى إلى أدنى ، غير أن هناك فرقاً أساسياً بين هذا الاتجاه فى المجتمع المعاصر وبين الاتجاه المشار إليه فى المجتمعات القديمة إذ أن الرشوة لا تتجه الآن إلى الأفراد بل إلى الطبقات الاجتماعية . (٤)

وقد ظهر هذا الاتجاه واضحاً فى أوروبا بعد قيام الجمعيات والمجالس النيابية التى كانت لها القوة والسلطان على الشئون المالية وغيرها ، ومن أبرز الأمثلة على هذا الاتجاه استخدام شارل الخامس الرشوة ليتيح له ممثلو الجمعيات النيابية حرية التصرف فى الشئون المالية وغيرها ، كما بلغ هذا الاتجاه أقصى قوته فى عهد جورج الثالث . (٤)

غير أن هذه الصورة التى رسمناها لاتجاه الرشوة لا تبدو واضحة إلا إذا حددنا بعض سمات التنظيم الاجتماعى الذى يحدث فى إطاره هذا الاتجاه . فمن الواضح أن ظهور هذه الاتجاهات بشكل غالب يدل كما ذكرنا - على أعراض تفكك اجتماعى وانحلال فردى فى المجتمع - والاتجاه الأول للرشوة الذى اعتبرنا رومانيا مثلاً له قد حدث فى ظل ثقافة مجتمع مغرق فى التفكك والانحلال بحيث انعدم تأصل روح الديمقراطية الصحيح وتضاعل الإحساس بالواجب الوطنى والاجتماعى . والدليل على هذا سيادة الديمقراطية فى أثنينا مع ضالة فى حوادث الرشوة نظراً لاتجاه التنظيم الاجتماعى فيها نحو التكامل الوطنى

والاتجاه الثانى الذى اعتبرنا المجتمعات الشرقية القديمة ممثلة له حدثت فى جو من التفكك الاجتماعى والأناثية وانحطاط قيمة الفرد وانعدام تساوى الفرص والتفاوت الطبقي والجهل . . . إلخ . والدليل على ذلك أن حكم الفرد المطلق أو حكم طبقة معينة قد تسود مجتمعاً ما ولا تنتشر الرشوة وتنتج هذا الاتجاه ويرجع ذلك إلى تأصل الاحساس بالواجب والتربية السياسية والأخلاقية .

والخلاصة : أن هذه الاتجاهات حدثت فعلاً على مر التاريخ وفى مجتمعات مختلفة وهى تدل فعلاً على اتجاه واقعى تسير فيه الرشوة بين الطبقات الاجتماعية وعلى تفاوت هذه الاتجاهات . ولكن هناك عوامل أخرى قد لا تساعد هذا الاتجاه على الظهور تكمن فى ثقافة المجتمع وتنظيمه — وبهذا تتضح الصورة التى ذكرها تولكت باربسترن عن الفعل الاجتماعى واتجاهه ناحية موقف ما ، مع أهمية إدراك العناصر الموجهة للفعل نفسه سواء كانت عناصر دافعية أو عناصر قيم . ومن الملاحظ أن هذه الاتجاهات تنعدم كلما تكامل الشعب وتضاءلت عوامل التفكك الاجتماعى فيه ، والدليل على هذا واختفاء الرشوة فى الإمبراطورية الرومانية بزيادة قوتها وتضاؤل الرشوة فى أثينا ، كما يدل على ذلك أيضاً ظهور الرشوة بشكل واضح فى ظل دولة آخذة فى الزوال أو فى ظل ملكية أو أرستقراطية أو دكتاتورية متداعية . وحقا ما يقال من أن الإنسان لا يرشو إن كان فى استطاعته أن ينهر (one does not bribe when he can browbeat) (٤) ولا يتسم الفرد بهذه القوة إلا إذا تأصل إحساسه بواجبه وشعر بكرامته كمواطن وأحس باندامجه فى الجماعة وولائه لها — ولا يحدث هذا إلا فى ظل مجتمع يسير إلى التكامل .

(١) يشير التكامل الوطنى إلى وحدة الجماعة أو المجتمع ككل تلك الوحدة التى تنشأ نتيجة لأداء الأفراد أو الجماعات الفرعية لبعض الوظائف المختلفة فى طائها غير أن بين هذه الوظائف الثنائية علاقات متبادلة بحيث تكمل الوظائف بعضها البعض ، ويشير التكامل المياري إلى مراعاة الأفراد والجماعات للقيم السائدة بحيث يتسق سلوك الأفراد والجماعات مع هذه القيم (٩ ص ٢٠٤ وما بعدها) .

٣ - وسيلة الرشوة وغايتها : ذكرنا أن الرشوة عملية يتم خلالها تبادل علاقات اجتماعية بين فردين أو أكثر ، بحيث تهدف هذه العملية في النهاية إلى نتيجة ما .

ويقوم مقدم الرشوة باستخدام وسائل لإغراء عدة ليدفع الشخص الذى تتجه إليه الرشوة إلى قبولها وتنفيذ الأعمال التى يطلبها منه الراشئ . وبهذا تصبح علاقة الراشئ بالمرتشى علاقة وسيلة وغاية - أى أن الراشئ يتوسل إلى المرتشى بوسائل عدة للوصول إلى غايته .

وسائل الرشوة وغاياتها أمر يخضع للنسبية الزمانية والمكانية ففي روما القديمة كان حكام المقاطعات يتوسلون إلى رشوة الناخبين للحصول على أصواتهم وتأييدهم بإقامة حلقات السباق والمصارعة وتنظيم الولائم ثم بيع الحبوب بأسعار رخيصة^(٤) ، وفى إنجلترا توسل شارل الخامس وجورج الثالث الى ذلك بالمال أو الذهب للوصول إلى نفس الغرض - ويذكر المؤرخون ساخرين : إنه فى عهد ستوارت أصاب الفساد أعضاء البرلمان حتى إنه كلما كان ينتابهم نوع من التراخي فى تنفيذ أغراض الملك كان يقوم بتشجيع عجلات الجهاز السياسى بالزيت الذهبى^(٥) . وقد يسعى الرجل من أهل المدينة إلى رشوة موظف ما بأن يقدم له المال فى صورة نقود أو فى صورة هدية ، وقد يسعى الرجل من أهل القرية إلى رشوة نفس الموظف لتحقيق نفس الغرض بأن يرسل إليه بعض المنتجات العينية التى تجود بها أرض الريف أو حيوانها .

وكما تختلف وسائل الرشوة تختلف أيضا غايات الراشئ : فقد تكون الرشوة للحصول على أصوات الناخبين وشراء تأييدهم كما بدا ذلك واضحا فى المجتمعات القديمة وقد تكون الغاية إطلاق يد الحاكم فى أمور البلاد التى يحكمها ، وقد تكون هذه الغاية تحقيق مطلب بشكل عاجل أو الحصول على وظيفة ، أو إيقاع الضرر بالغير ، أو مخالفة اللوائح للحصول على نفع من وراء ذلك أو غير ذلك من الأغراض التى يضمها جميعا عنصر واحد وهو المصلحة الشخصية للراشئ نفسه . ومن الواضح ان اختلاف وسائل الرشوة وغايات المرتشى أمر تحدده ثقافة

المجتمع . فإقامة المرك في المجتمع الروماني كان جزءا من النظم الاجتماعية خاصة في أواخر عهد الإمبراطورية وكان هذا الأمر يبهج نفس المواطن الروماني أكثر من أى شئ آخر ، والمال في صورته النقدية أمر له أهميته بالنسبة لمجتمع تزداد فيه القيم الاجتماعية التي تهدف إلى الحصول على الثروة كالمجتمع الأمريكي المعاصر ، وطلب الرشوة العينية يزداد في أوقات التضخم النقدي لضآلة القوة الشرائية للنقد . والحصول على تأييد الناخبين في روما القديمة وفي بعض حقبات تاريخ إنجلترا أمرا ستلزمه طبيعة النظام السياسي للمجتمع . وتحقيق الصالح الشخصي على حساب الصالح العام أمر يسود مجتمع تنسم ثقافته ونظمه بالتفكك وانعدام التكامل .

٤- صور الرشوة: تبدو الرشوة في صورها جامعة للعناصر الثلاثة السابقة . وقد ذكرنا الاختلاف الزماني والمكاني لهذه العناصر وبالتالي تختلف صور الرشوة نتيجة لاختلاف العناصر المكونة لهذه الصور .

(ح) الرشوة انتهاك لقيم اجتماعية :

ذكرنا في تحديدنا لظاهرة الرشوة : أنها ظاهرة اجتماعية نسبية تتضمن انتهاك قيم اجتماعية ومن اللازم أن نحدد هنا ما نعنيه بالقيمة الاجتماعية وكذلك أهم القيم الاجتماعية التي تعتبر الرشوة انتهاكاً لها .

القيم الاجتماعية هي انماط الاعتقاد belief التقليدية التي يعد مراعاتها والمحافظة عليها أمراً هاماً لرفاهية الجماعة ، وترتبط هذه القيم ارتباطاً وثيقاً بالآداب العامة وإن كانت أوسع منها في نطاقها ، وأكثر منها تضمناً للمواقف الاجتماعية ، كما أنها أكثر منها قوة في مضمونها الانفعالي . (١٠ ص ٤٨) .

وتعتبر القيم الاجتماعية جزءاً من الثقافة يأخذها أفراد المجتمع كأمر مسلم بها يقبلون عليها ولا يخضعونها للاختبار . وتنشأ هذه القيم عن طريق الحياة الاجتماعية ، وبعضها ينشأ تلقائياً وبعضها تفرضه هيئات الضبط الاجتماعي الرسمي كالدولة والمؤسسة الدينية . . . إلخ . وتنقل هذه القيم عن طريق التفاعل

الاجتماعى وتكون جزءاً هاماً من الثقافة التى تنتقل إلى الطفل (١٠ ص ٤٩)
خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

وهذه القيم الاجتماعية هى التى تعطى للسلوك تحديداته فيحمل بذلك
مضموناً اخلاقياً - فتقديم الهدية فى مناسبة الزواج بمعاملة تقرها القيم الاجتماعية
وتقديم نفس الهدية لموظف ما لتسهيل إنجاز عمل من الأعمال رشوة لا تجيزها
هذه القيم .

والقيم فى أساسها حقائق ، ذلك لأنها تمثل فكرة عن الأهمية النسبية لشيء
ما بحيث يكون اتجاه الفرد هو نزعته لأن يتصرف بطريقة خاصة نحو قيمة ما .
والرشوة سلوك اجتماعى تنتهك أثناء أدائه قيم عديدة يحددها المجتمع ومن هذه القيم :

١ - مراعاة أعباء وظيفة ما .

٢ - الاحساس بالواجب والمسئولية .

٣ - حفظ الأمانة .

٤ - مراعاة مصلحة الجماعة .

فى الرشوة إهمال فى مراعاة أعباء وظيفة معينة - وانعدام الإحساس
بالواجب والمسئولية وخيانة أمانة فى عنى شخص ما - وانتهاك لمصلحة الجماعة .

* * *

يشغل الفرد فى ظل أى نسق اجتماعى social system وظيفة ما - هى
مجموع الواجبات والمسئوليات التى تسند إليه للقيام بها - وتحدد هذه الواجبات
والمسئوليات ثقافة المجتمع - وتهدف الجماعة من هذا التحديد سداً حاجة من
الحاجات الاجتماعية .

وظيفة الفرد تضعه فى منزلة اجتماعية معينة - والوضع السوى فى المجتمع
أن يشغل كل وظيفة من تتوفر لديه الكفاءة لتحمل تبعاتها وأداء واجباتها
بإخلاص وأمانة (٢ ص ٨٣ وما بعدها) .

وأداء الفرد لواجبات وظيفته الاجتماعية هو الجزء الدينامى من هذه الوظيفة

وهو دور الفرد في المجتمع - وينقسم هذا الدور إلى نوعين الدور المفروض أو المرسوم أى الدور المتوقع منه expected والدور الحقيقي actual فالدور المرسوم هو ما يجب أن يقوم به شاغل المركز من أفعال محددة ثقافياً وهذا الدور أساس العلاقات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي social structure لان وحدات هذا البناء موزعة لسد حاجات المجتمع والأفراد بحيث يقوم كل من هؤلاء بأدوار جماعية متشابكة للوصول إلى هذا الهدف .

أما الدور الحقيقي فهو ما يقوم به الفرد في الواقع . فإن كان هذا الدور مطابقاً للدور المرسوم حقق المجتمع هدفه وإن كان مغالفاً له أدى ذلك إلى إعاقة المجتمع عن الوصول إلى هدفه . ونتج عن ذلك مشكلات اجتماعية تقاس بمقدار بعد الدور الحقيقي عن الدور المرسوم . أى أن الفرد لم يعط المركز الذي يشغله اعتباره وهذا الاعتبار - يمكن أن يقدر بمقدار نجاح الشخص أو فشله في أداء دوره المرسوم والقيام بالمسؤوليات والواجبات المحددة له . (١٠ ص ١٤) .

من هذا التحليل السابق تبين لنا أن الرشوة تتضمن إحداث ثغرات في التنظيم الاجتماعي قد تؤدي بالمجتمع الى التفكك . فالمرتشى فرد تبعد المسافة في سلوكه بين الادور المتوقع منه والدور الحقيقي الذى يقوم به وهو ينتهك واجبات وظيفته التى عهد المجتمع إليه بها ، وبذلك يخرج على قيم متعددة ، فهو لا يراعى التنظيم في البناء الاجتماعي الذى بمقتضاه وكل إليه بمهمة معينة للوصول إلى هدف اجتماعى وهو بذلك ينتهك صالح الجماعة - وهو لا يقدر واجبه ومسئوليته وهو بذلك يخرج على القيم التى تحض على مراعاة الواجب والإحساس بالمسؤولية - وهذا يؤدي إلى خيانتة لأمانته أكلها المجتمع إليه وكان سلوكه لا يتفق مع مراعاة الرفاهية الاجتماعية وهى قيمة اجتماعية هامة .

وكذلك يصدق هذا الخروج على بعض هذه القيم بالنسبة للراشى أو الوسيط وأهم هذه القيم مراعاة مصلحة الجماعة .

غير أننا يجب أن نلاحظ أن الرشوة قد تجيزها القيم الاجتماعية في بعض الجماعات الخاصة في المجتمع بحيث تقر هذه الجماعات الرشوة في تعاملها

وتعتبرها سلوكاً سويّاً - غير أن هذه المشكلة تحدث أثناء الصراع الثقافي القائم بين قيم هذه الجماعات وقيم الجماعة الكبرى المسيطرة مما يؤدي بأفراد هذه الجماعات الخاصة إلى الوقوع في مشاكل نتيجة هذا الصراع الثقافي cultural conflict .

والخلاصة أن الرشوة خروج على قيم اجتماعية عديدة تتصل بأداء الفرد لوظيفته الاجتماعية ودوره المحدد ثقافياً - وإحساسه بالواجب الذي تفرضه هذه الوظيفة وهذا الدور - وهذا يؤدي إلى انتهاك القيمة الاجتماعية الكبرى وهي مراعاة صالح الجماعة .

خامساً : إطار المفهوم الاجتماعي للرشوة

تتطلب دراسة المعنى العام (التحليلي) للمفهوم الاجتماعي للرشوة أن نستعرضها كمسألة اجتماعية بحيث تبدو علاقاتها واضحة المعالم بالتفكك الاجتماعي والبناء الاجتماعي ، والتغير الاجتماعي ، والنظم الاجتماعية .

ومن المهم كذلك أن نفهم الوضع الاجتماعي الذي يحدث فيه هذا السلوك ويشمل هذا الفهم المجتمع كله بقيمه واتجاهاته - وبنائه وطبقاته - وبهذا يصبح المجتمع كلا وظيفيا ولا ينزل السلوك عن السياق الاجتماعي الذي يحدث فيه (١٠ ص ٣١) .

(١) الرشوة كمسألة اجتماعية :

يمكن أن نضع هنا تعريفاً للمشكلة الاجتماعية يلقي قبولاً عاماً بين علماء الاجتماع « فالمشكلة الاجتماعية وضع situation في مجتمع دينامي بحيث يتضمن هذا الوضع تهديداً أو انتهاكاً لقيمة اجتماعية ، وحيث يقبل هذا الوضع الإصلاح عن طريق العمل الجماعي المباشر » (١٠ ص ٣) .

وبذلك تتضمن المشكلة الاجتماعية العناصر التالية :

- ١ - سلوك على نطاق واسع .
- ٢ - تهديد لقيمة اجتماعية - أو تهديد يعتقد أنه يقع على قيمة اجتماعية .
- ٣ - الاعتقاد بأن هذا السلوك أو تلك القيمة يمكن إصلاحها (ولو من الناحية النظرية) عن طريق التشريع والعمل الاجتماعى .

١ - ويصدق هذا التعريف على الرشوة - فالرشوة سلوك على نطاق واسع - إذ أنه ما من مجتمع من المجتمعات إلا ونجد هذه المشكلة لصيقة بالحياة فيه - سواء فى ذلك المجتمعات المفرقة فى قدمها أو المجتمعات المعاصرة - ورغم أن الرشوة قد تمتد فى بعض المجتمعات لتنتشر فى أكثر ألوان المعاملات بين الأفراد والجماعات إلا أن العدد غير المنظور فيها يمثل الجانب الأكبر منها مما يجعلها تبدو فى نظر البعض قليلة الأهمية .

بيد أننا نود أن نلفت النظر إلى حقيقة هامة وهى أن اعتبار سلوك ما مشكلة اجتماعية لا يعتمد بشكل قاطع على قلة أو كثرة عدد الأفراد الذين يأتون هذا السلوك بقدر ما يعتمد على قوة القيمة الاجتماعية التى ينتهكها هذا السلوك - فبضع مئات من القتلة يكونون مشكلة اجتماعية نظراً لقوة قيمة الحياة الإنسانية على حين أن إدمان نفس العدد على الخمر قد لا يعتبر مشكلة اجتماعية - وعلى هذا فالرشوة تعتبر مشكلة اجتماعية نظراً لأهمية القيم التى يعتبر ارتكابها انتهاكاً وخروجاً عليها حتى لو تضاعف عدد الأفراد الذين يرتكبونها فى المجتمع إلى بضع مئات . وبهذا يصدق على الرشوة العنصر الأول من عناصر تحديد المشكلة الاجتماعية .

٢ - وكذلك تعتبر الرشوة تهديداً لقيم اجتماعية عديدة فهى انتهاك لقيم تتصل بأداء الفرد لوظيفته الاجتماعية ودوره المحدد ثقافياً وإحساسه بالواجب الذى تفرضه هذه الوظيفة وهذا الدور ، وهذا يؤدي إلى انتهاك القيمة الاجتماعية الكبرى وهى مراعاة صالح الجماعة وهكذا يصدق على الرشوة العنصر الثانى من عناصر

تحديد المشكلة الاجتماعية .

٣ - كذلك يمكن مواجهة مشكلة الرشوة عن طريق العمل الجماعى أو التشريع الاجتماعى - وذلك بعد أن تحدد العوامل المصاحبة لهذه الظاهرة بشكل علمى - ومواجهة هذه العوامل بناء على برامج وقائية وعلاجية . وهكذا يصلق على الرشوة العنصر الثالث من عناصر تحديد المشكلة الاجتماعية . وبهذا يتكامل لظاهرة الرشوة العناصر التى تجعل منها مشكلة اجتماعية .

(ب) الرشوة والتفكك الاجتماعى :

يرى - روبرت فارس R. Faris « أن المجتمع يعانى من التفكك حين تفقد أجزائه تكاملها وتفشل فى أداء وظائفها طبقاً لأغراضها » . (٨ ص ٤٩)

فى المجتمع المفكك يفشل الأفراد فى القيام بالأدوار المتوقعة منهم - لذلك تعد الرشوة مظهراً لهذا التفكك وذلك لفشل الفرد الذى يمارسها فى ان يودى الأنماط السلوكية التى تتلاءم مع وظيفته الاجتماعية . كما أن التفكك الاجتماعى قد يؤدى إلى الرشوة ذلك لأن من مظاهر التفكك أن بعض الأفراد قد يفشلون فى فهم طبيعة أدوارهم فى المجتمع المعقد ، أو أنهم يعجزون عن أداء هذه الأدوار بكفاية حتى ولو أحسنوا فهمها - وبهذا تحدث الرشوة - التى سبق أن حددنا أنها خروج على واجبات وظيفية اجتماعية ودور محدد ثقافياً . ومن مظاهر التفكك الاجتماعى أيضاً ضعف أثر الضوابط الاجتماعية أو التقاليد الاجتماعية على الفرد - وهذا من شأنه أن يضعف الوازع فى نفوس الأفراد فيقعون فى مشكلات اجتماعية ويأتون بأنماط من السلوك خارجة على المجتمع ومنها الرشوة .

ومن مظاهر التفكك الاجتماعى عدم وجود المعايير والسنن الاجتماعية أى الأنومى anomie حيث نجد فراغاً أخلاقياً - ووجود الأنومى يفترض وجود حالة سابقة حيث كانت المعايير والسنن تحدد السلوك ثم وجدت أزمة اجتماعية قلبت

هذا التوازن وأدت إلى اضطراب كثير من الناس واختلاط المعايير ، ولا شك أن الرشوة تجدد في مثل هذه الظروف مرتعاً لانتشارها على أوسع نطاق حيث يسود المعاء جوانب الحياة الاجتماعية .

(٣) الرشوة والبناء الاجتماعي :

البناء الاجتماعي هو النمط المنظم للأدوار والمراكز التي يشملها مجتمع ما بالإضافة إلى الأهداف والأغراض المناسبة في ذلك المجتمع ، والعلاقات بين الأدوار والمراكز يتضمنان البناء الاجتماعي باعتباره إطار المشكلات الاجتماعية (١٠ ص ٣٣) .

فإذا أدت الأغلبية من أفراد المجتمع الأدوار التي ينبغي عليهم أدائها وامتنعوا عن أداء الأدوار المحرمة عليهم ، وإذا أدوا بحكمة الأدوار التي يسمح لهم بأدائها فإن المشكلات الاجتماعية ومنها الرشوة تبدو ضئيلة في هذا المجتمع - وإذا حدث العكس أدى ذلك إلى انتشار المشكلات الاجتماعية ومنها الرشوة (١ الفصل ٦ ، ٧) .

وتتضمن الرشوة - كما سبق أن ذكرنا - أفراداً فشلوا في أداء الأدوار المتوقعة منهم وقاموا بأدوار محرمة عليهم ، وهذا بدوره يؤدي إلى اضطراب في البناء الاجتماعي وإلى تواجده مشكلة اجتماعية .

وقد يؤدي البناء الاجتماعي دائماً وبشكل مباشر إلى الرشوة فكل بناء يحتوي على مجموعة من الأعراض والأهداف والمصالح المحددة تحديدا ثقافيا والتي تعتبر أغراضاً مشروعة في الجماعة ، بالإضافة إلى ذلك يحدد البناء الاجتماعي وينظم ويطبق الطرق المقبولة للوصول إلى هذه الأهداف وكل مجتمع له قيم خاصة تعتبر أهدافاً مقبولة لأفراد يمكنهم من التوصل إليها وفي حالة الرشوة نجد أن عدداً كبيراً من الأفراد يعجزون عن تحقيق هذه الأهداف بوسائل مقبولة اجتماعية وفي محاولتهم لتحقيق هذه الأهداف يعتدون على قيم الجماعة

التي سبق ذكرها والرشوة تعتبر من هذه الناحية نوعاً من السلوك يدل على عدم الالتقاء بين الطموح المقبول ثقافياً والمسالك المحددة اجتماعياً لتحقيق هذا الطموح (١١ ص ٢٨٨) .

(د) الرشوة والتغير الاجتماعي :

التغير الاجتماعي يعني تحولاً في أنماط السلوك الأساسية من جيل لآخر ، ويصاحب التغير الاجتماعي المشكلات الاجتماعية ومنها الرشوة وذلك نظراً لسرعة تغير السلوك بشكل يفوق سرعة تغير القيم الاجتماعية المحددة لهذا السلوك وبذلك يسلك الفرد سلوكاً لا تجيزه القيم التقليدية نظراً لارتباط السلوك بالقيم الاجتماعية التي تمحده وتعطيه معناه . والسبب في التفاوت القائم بين السلوك والقيم الاجتماعية ما يبلو من اتجاه الأفراد اتجاهاً محافظاً نحو هذه القيم ، وترجيهم بالتغيرات التي تحدث في الميدان المادي وعلى هذا فقد يستدعي التغير الاجتماعي أن تحدث الظروف التي تستدعي انشار الرشوة كسلوك اجتماعي على نطاق واسع على الرغم من بقاء القيم الاجتماعية التي تعتبر الرشوة سلوكاً غير اجتماعي مما يؤدي إلى نشأة مشكلة اجتماعية .

(هـ) الرشوة والنظم الاجتماعية :

لكي يمكن دراسة ظاهرة الرشوة دراسة متكاملة — يتحدد استعراضها كجزء من السياق الاجتماعي social context الذي تحدث فيه ، ومعنى بالسياق الاجتماعي الوضع الاجتماعي social Setting — ككل — (١٠ ص ٣٣) وتشتمل هذه الدراسة استعراض اتجاهات المجتمع وقيمه وبنائه وطبقاته الاجتماعية . . . إلخ . إلا أن الدراسة بهذا الوضع دراسة مستعصية قد لا يحتملها نطاق البحث الذي نحن بصدد ، لذلك سنكتفي بدراسة العلاقة بين ظاهرة الرشوة والنظم الاجتماعية social institutions والنظم الاجتماعية هي طرق مقرره ومنظمة لإشباع حاجات إنسانية أساسية » ويطلق هذا التعبير على ذلك القدر من السلوك

الاجتماعى الذى يتميز بأهميته القصوى فى حياة الجماعة — ولوجوده بصفة عامة بين عدد كبير من الحضارات ، وباستمراره فترة طويلة من الزمن (١٢ ص ٣٦٥) .

وسنحاول أن نشير إلى أثر بعض النظم الاجتماعية فى ظاهرة الرشوة — ومن هذه النظم : النظام الإقتصادى ، والأسرة ، والنظام السياسى ، والنظام الدينى . ونرجو أن يتضح من البداية — أننا لا نقيم أى علاقة بين هذه الظاهرة وبين أى من النظم الاجتماعية إلا على مستوى افتراضى — ذاك لأنه لم يتم بعد أى دليل مستمد من الدراسة العلمية على تواجد مثل هذه العلاقة — ويحدد المستوى الافتراضى أساس واحد — وهو أن ثمة علاقات قائمة بين هذه النظم وبين الجريمة باشكالها المختلفة . ولما كانت الرشوة شكلا من أشكال الجريمة — لذلك يمكن أن يتخذ هذا كأساس للمستوى الافتراضى فى العلاقة التى نقيمها بين الرشوة والنظم الاجتماعية على أن يوضع هذا الأساس بكل ما يترتب عليه من استنتاجات — على محك التجربة العملية التى تستند إلى البحث العلمى الدقيق .

من الممكن أن نحدد صورتين أساسيتين للنظم الاقتصادية : صورة النظام الرأسمالى وصورة النظام الاشتراكى — وهناك صور أخرى متعددة تتراوح بين هذين الطرفين .

ويرى بعض الباحثين أن النظام الرأسمالى بما يخلقه ويصاحبه من جو خلقى يؤدى إلى الجريمة بصورها المختلفة ومنها الرشوة ، وذلك نظراً لأن أساس هذا النظام يقوم على المنافسة الحرة وصراع الطبقات ، والملكية الخاصة والربح . إلخ . وهذا من شأنه أن يؤدى إلى سيادة روح الأثرة والأنانية (١٧ ص ١٠٤) ومن المحتمل أن تساعد مثل هذه الظروف على انتشار ظاهرة الرشوة . ويؤكد هذا الرأى تافت الذى يرى أن الجريمة تنمو فى مجتمع له عقلية مادية ويسعى دائماً للمكانة والثروة (١٤ الفصل ١٨) .

ويحاول بعض الباحثين إثبات العلاقة بين الفقر والجريمة — ومن اشكالها

الرشوة — باعتبار أن الفقر طرف اقتصادى وكان هذا يستدعى الرد على سؤالين
السؤال الأول : هل ترتفع نسبة الإجرام بين الطبقات المنخفضة اقتصاديا عنها
بين الطبقات ذات المراكز الاقتصادية الممتازة — والسؤال الثانى : هل ترتفع
نسبة الإجرام وقت الأزمات ؟

ويدون الدخول فى التفاصيل المتشعبة لذلك الموضوع — يمكن أن نقول —
أن الرشوة كظاهرة تحدث كما ذكرنا فى كل المجتمعات وبأى صورة من صورها
مهما كان أساس النظام الاقتصادى وإنها تحدث فى كل الظروف الاقتصادية :
فتمحدث فى وقت الكساد وتحدث وقت الرخاء إذ تزداد فى أوقات الكساد لحاجة
الموظف الى المال وتزداد فى أوقات الرخاء لقدرة الراشئ على دفعها (١٧ ص
١١٩ — ١٢٠) .

والخلاصة أن الرشوة ترتبط بالنظام الاقتصادى أما مدى هذا الارتباط
سواء كان سالباً أو موجباً — فهذا ما تجيب عنه البحوث العلمية — التى تتوفر
لحلها لبحث هذه الظاهرة .

• • •

يذكر الباحثون أن الأسرة هى « مهد الشخصية » ففيها ترمى القواعد
الأساسية لأنماط الشعور والتفكير والقيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية التى
تكون ذا تأثير شبه أبدي على حياة الفرد فى المستقبل (١٨ ص ١١٣) ولهذا
كانت الأسرة مجالاً هاماً فى تحديد سلوك الفرد الاجتماعى — وذلك لعنق التأثير
الذى تتركه فى شخصية الفرد — وبقاء هذا التأثير فترة طويلة — ويرجع ذلك
« إلى أنها تستقبل الطفل وهو يعد نوعاً حساساً ترك به المؤثرات بصمات عميقة
واضحة بينما لا يكون سبقها مؤثرات أخرى تعارضها أو تضعف من أثرها »
(١٨ ص ١٠٩)

ومن هنا يتضح أثر الأسرة فى سلوك الفرد الاجتماعى — ومن المحتمل أن
تكامل الأسرة البنائى والوظيفى يؤدى الى اكتساب الفرد القيم الاجتماعية السوية

بحيث نحدد هذه القيم اتجاهاته نحو رفض كل ما لا تقره هذه القيم من سلوك جانح كالرشوة — ومن المحتمل أيضاً أن يؤدي تفكك الأسرة الى عكس النتيجة السابقة .

غير أننا لا نستطيع أن نقيم هذه العلاقة بين التنشئة الاجتماعية السليمة وبين رفض الرشوة على مستوى جازم وذلك لأمر عديدة منها — أن الفرد قد يلاقى في حياته الاجتماعية من الظروف والمجالات ما يغير اتجاهاته وقيمه نتيجة لمرونة الطبيعة الإنسانية — والأمر الثانى أنه لم تقم بعد الدراسات التى تؤكد أو ترفض هذه العلاقة .

ذكرنا فيما سبق بعض الشواهد التى تدل على أثر التنظيم السيامى فى اتجاه الرشوة منذ أقدم العصور حتى الآن — ودلنا على أن كل فساد يعتمد هذا النظام وكل تفكك ينتاب التنظيم الاجتماعى ككل — يؤدي إلى ازدهار الرشوة وانتشارها على نطاق واسع .

ونضيف هنا إلى أن التنظيم الحكومى قد يوجد روتيناً متشابكاً معقداً لمواجهة احتياجات الجماهير — مما يدفع الفرد نافذ الصبر القلق على تحقيق حاجته — أن يستخدم الرشوة لتسهيل أغراضه وصرعة تحقيقها تفادياً لذلك التعقد فى الجهاز الحكومى (٥) .

كذلك يتضمن الدين وضع مستويات خلقية — والرشوة بصورها المختلفة خرق لهذه المستويات الخلقية — ولذلك يمكن القول بأن كل نقص فى التربية الدينية يؤدي إلى انتشار الرشوة والعكس صحيح — فضلاً عن ذلك فإن الاعتقاد الدينى — بصرف النظر عن فهم أصوله الخلقية — وازع قوى مرجعه خوف العقاب ونشيدان الثواب . (١٧ ص ٩٢) .

وبهذا يتضح ما يلى :

١ — إن فهم ظاهرة الرشوة بصورة دقيقة يتطلب دراستها مرتبطة بالنظم الاجتماعية .

٢ — إنه إن وجد ثمة علاقات بين هذه الظاهرة وبين النظم الاجتماعية فأساس هذه العلاقات افتراضى .

٣ — الحاجة الملحة إلى البحوث الدقيقة لاستكشاف هذه العلاقات ومداهها .

الخلاصة :

حاولت هذه الدراسة أن تحلل المفهوم الاجتماعى للرشوة ، وقد استلزم ذلك تحديد معنى المفهوم الاجتماعى سواء فى شكله الخاص « التحديدى » أو بشكله العام « التحليلى » .

كما استعرضت بعض التعريفات المبدئية للرشوة ، واتبعت ذلك بتعريف اجتماعى لها ثم وضعت عناصر هذا التعريف فى صورة مفصلة تناولت الرشوة على أنها ظاهرة اجتماعية عامة ، نسبية ، وأنها انتهاك لقيم اجتماعية . وبذلك يتحقق عرض المفهوم الاجتماعى للرشوة فى شكله الخاص التحديدى .

كما حاولت هذه الدراسة كذلك أن تستعرض الرشوة فى سياقها الاجتماعى وقد تطلب هذا تحليل الرشوة كمشكلة اجتماعية ، وأن تنضح العلاقة بينها — بهذه الصفة — وبين التفكك الاجتماعى ، والبناء الاجتماعى ، والتغير الاجتماعى ، والنظم الاجتماعية . وبذلك يتحقق عرض المفهوم الاجتماعى للرشوة فى شكله العام التحليلى .

المراجع

1. Bennett, J.W., and Tumin, M.M., Social Life : Structure and function (N.Y., : Alfred A. Knopf, 1948).
2. Davis, K., Human Society : (N.Y., The Macmillan Comp. 1955).
3. Encyclopedia of Criminology. N.Y., 1949, Bribery.
4. Encyclopedia of Religion and Ethics, Vol. IV, N.Y., 1911, Corruption & Bribery, (P. 121-125).
5. Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 2, (N.Y., Macmillan, 1930-35, Vol. 2, P. 690).
6. Encyclopedia Britannica, Vol. 4, London 1957
7. Fairchild, H.P., (ed.) : Dictionary of Sociology (N.Y., Philosophical library, 1944).
8. Faris, R.E.L., Social Disorganization (N.Y. : Ronald Press, 1948).
9. Freedman, R., and others, Principles of Sociology : (N.Y., Henery Holt and Company, 1956).
10. Merrill, F.E., and others, Social Problems (N.Y., : Alfred A. Knopf, 1950).
11. Merton, R.K., "Social Structure and Anomie : Revisions and extensions," Chap. XII in R.N. Anshen (ed.), The Family : Its function & Destiny (N.Y., : Harper & Bros., 1949).
12. Ogburn, W.F., and Nimkoff, M.F., A handbook of Sociology (London, Routledge & Kegan Paul Ltd., 1956).
13. Sutherland, E.H., and Cressey, D.R., Principles of Criminology, (N.Y., Lippincott Comp., Fifth ed., 1955).
14. Taft, D.R., Criminology, (N.Y., The Macmillan Comp. 3rd ed., 1956).
15. Timasheff, N.S., Sociological Theory : (N.Y., Random house, 1955).

- ١٦ - دراسة استطلاعية لجرائم الرشوة في المجتمع المصري ، المجلة الجنائية القومية ، نوفمبر ١٩٥٨ ، المجلد الأول العدد الثالث ، ص - ٢٢
- ١٧ - خليفة ، أحمد محمد : أصول علم الإجرام الاجتماعي (القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٩) .
- ١٨ - خليفة ، أحمد محمد : مقدمه في دراسة السلوك الإجرائي ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٢ .
- ١٩ - سحافان ، حسن شحاتة : علم الجريمة (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٥) .

معمل القياس النفسى التابع لأكاديمية العلوم البولندية بوارسو

عرض وتعليق^(١)

دكتور سعد جلال

الخبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

أصدر هذه النشرة معمل القياس النفسى التابع لأكاديمية العلوم البولندية فى وارسو بتاريخ يونية سنة ١٩٦١ . ويمكن تلخيص أهم محتوياتها فيما يلى : -
١ - أنشئ المعمل فى فبراير سنة ١٩٥٩ تحت رئاسة الدكتور ميشلو كوينوسكى Mieczysław Chojnowski . ويهدف إلى الارتقاء بالقياس النفسى كعلم من العلوم النفسية يقوم على القياس والطرق الكمية ، ويقوم بالبحوث النظرية والتجريبية التى تؤدى إلى التوصل إلى أدوات للقياس فى ميادين علم النفس التربوية ، والصناعية ، والاجتماعية ، والأكلينيكية .

٢ - لما كانت بولندا تفتقر إلى وسائل القياس النفسى الحديث ، والى لا يمكن أن تم بحوث بلونها ، جعل المعمل الأسبقية الأولى فى برنامجه فى السنوات الأولى لعمل الاختبارات والاستفتاءات . لذا خصص السنوات الأولى فى البرنامج لترجمة أحسن الاختبارات الأمريكية وتعديلها لتناسب البيئة البولندية . من هذه الاختبارات اختبار وكسلر بلفيو لقياس ذكاء الراشدين ، واختبار وكسلر لقياس ذكاء الأطفال ، وبطارية قياس الاستعدادات G.A.T. ، واختبارات الاستعدادات الفارقة D.A.T. ، واستفتاء كاتل عن عوامل الشخصية الستة عشر ، واستمارة جيلفورد المسحية للمزاج ، واختبار كودر لقياس الميول ، واختبار مينسوتا المتعدد الأوجه ، وغيرها من الإختبارات ، على أن يستمر العمل دوما فى تقنين

(١) هذا العرض تلخيص لنشرة المعمل الصادرة فى يونيو ١٩٦١ .

هذه الاختبارات ، لأن تقنيها يتطلب عادة عدة سنوات .

٣ - إن أهم البحوث القائمة حالياً في العمل هو بحث إعداد بطارية من الاختبارات لاختيار المتقدمين للانضمام إلى الميليشيا البولندية . وقد طبقت هذه الاختبارات البالغ عددها ستة عشر اختباراً على عينة ممثلة من المتقدمين عددها ٨٠٠ ، وتتضمن هذا الاختبارات اختبارات تقيس المعلومات العامة ، والذكاء ، والميول ، والدافعية ، والشخصية . ولما كان كل المتقدمين للانضمام إلى الميليشيا يمرّون بفترة تدريب مدتها عشرة أشهر ، فقد اتخذت ثلاثة معايير لبيان مدى صدق هذه الاختبارات . وهذه المعايير هي : مقارنة نتائجها بنتائج اختبارات تحصيلية موضوعية ، وبتائج تقدير سلوك كل فرد في العينة على عناصر سلوكية على أن يقوم بهذا التقدير ضابطان من الضباط ، وبتقويم الزملاء لبعضهم بتكنيك التزكية . ويتم بيان صدق هذه البطارية حالياً على ٤٠٠ من أفراد العينة ، ثم يعاد بيان صدق صدقها باستخراج النتائج على بقية أفراد العينة . ويعتبر هذا البحث بحثاً شاملاً في رأى القائمين به والأول من نوعه في بلادهم . وبالإضافة إلى ما تحقّقه نتائجه من فوائد تطبيقية عملية فهو يتيح فرصة لتجريب الطرق الإحصائية والتحليلية المختلفة .

٤ - هناك مشروعان آخران يمرّان بمرحلة الإعداد ، ويتضمنان تكوين الطرق الفارقة للتنبؤ بالنجاح في التعليم العالي ، وفي العمل ، وفي الصناعة ، ويهدفان إلى خفض نسبة الفشل في التعليم الجامعي وزيادة الإنتاج في الصناعة . والأدوات المزمع استغلالها في هذين البحثين مصممة لقياس مظاهر السلوك المختلفة . إذ لا تقتصر على قياس الذكاء العام والقدرات الخاصة فقط كما جرى العرف ، ولكنها تتضمن أيضاً قياس الميول والدافعية والشخصية .

وتحتّم الضرورات الاجتماعية العملية القيام بمثل هذه البحوث . ومع ما لهذه البحوث من أهمية من ناحية طرق دراسة الشخصية ، ومن ناحية المشاكل الميثودولوجية ، فإن طابعها العام تكنيكي ، ومن غير المتوقع التوصل إلى أسس نظرية ذات أهمية .

٥ - الاستعدادات قائمة الآن لإعداد أدوات لثلاثة بحوث قد تكون أعمق في أهميتها من البحوث السابقة .

ويتعلق أول هذه البحوث بدراسة النمو العقلي ، ونمو الشخصية ، والاتجاهات عند الأطفال والشباب . وتتجه النية إلى أن تكون هذه الدراسة دراسة طويلة ، مبتدئين بأطفال السنة الأولى الابتدائية أو ما دونها ، مع العناية بالعوامل البيئية مثل أثر المنزل والمدرسة ، بالإضافة إلى العوامل النفسية ، وذلك لتقرير أهم العوامل التي تؤثر في تكوين الاتجاهات نحو الدين ، والتشكك الديني والإلحاد ، والتقدمية والرجعية ، والاتجاهات العلمية والتكنيكية ، والإنسانية ، والنفسية وما إليها ، لبيان أى العوامل يمكن أن يعزى إلى سمات الشخصية الأساسية ، وأنها يعزى إلى الذكاء أو العوامل البيئية المختلفة وتفاعلها مع العوامل النفسية .

ويتعلق ثاني هذه البحوث التي تعد العدة لها بدراسة مشكلة الابتكار في الفن والعلم . وتهدف الدراسة إلى دراسة العلاقات السببية بين القدرات وعوامل الشخصية من ناحية ، وتاريخ الفرد وتحصيله الابتكاري من ناحية أخرى . وستتم بالتالى دراسة الناجمين في ميادين النشاط الإنساني مبتدئين بالموسيقين ، والمهندسين المعماريين ، وعلماء الرياضة ، والممثلين .

أما برنامج البحث الثالث فيتعلق بتأثير التعليم العالى على الشباب . ويتضمن القسم الأول من هذه الدراسة دراسة اتجاهات طلبة السنة الأولى النفسية وقيهم مع مراعاة الشخصية ، وتاريخ الحالة ، والبيئة . أما قسمها الثانى فسيخصص لبحث التغيرات التي تطرأ على هذه الاتجاهات فيما يتعلق بالجنس ، والمنتب الاجتماعي ، والذكاء ، والشخصية ، وميدان الدراسة ، والجماعات الانتمائية ، وشخصية المعلمين ، والبيئة المنزلية .

٦ - وتشمل خطة البحوث بالإضافة إلى ما سبق عدة دراسات مجالها أضيق ، وأهميتها أقل من البحوث السابقة . منها دراسة قدرات المديرين في الصناعة وسمات شخصياتهم والدافعية عندهم ، ودراسة الأبعاد التكوينية للجماعات وأثرها على أداء الأفراد في الجماعات المختلفة . كما توجد دراسات إكلينيكيتان إحداها عن

انحراف الأحداث وإدمان الخمر ، وثانيتهما عن السعادة الزوجية . ويخطط الآن تصميم لبحث حوادث المرور .

٧ - تتجه كل البحوث السابقة نحو خلق أسس نفسية يقاد منها في استغلال الطاقات البشرية بالمعنى الواسع في الإدارة والتربية. وهذه المشكلة في رأى المعمل من مشاكل الساعة التي تستحق أن ترقى إلى مستوى أعظم المشاكل في العاوم والتكنولوجيا.

٨ - للمعمل صلاته العديدة مع الهيئات العلمية ومعاهد العلم الأجنبية وتضم مكتبته حوالى ١٥٠٠ كتاب وحوالى ١٠٠٠ عينة من الاختبارات. ويزعم المعمل إصدار عدة نشرات هذا العام عن بحوثه الدائرة .

مناقشة وتعليق

١ - إن أول ما يسترعى الانتباه هو أن المعمل قد أنشئ حديثاً في بلد شيوعي ، وأن طابع البحوث فيه يصطبغ بالروح الأمريكية . إذ كان الاعتقاد السائد قديماً أن الشيوعية تنظر إلى علم النفس على أنه علم ابتدئته الرأسمالية ، كما ابتدئت الخدمة الاجتماعية لتخدير الطبقات المحرومة وشلها عن المطالبة بحقوقها ، واتجه علم النفس في البلاد الشيوعية تبعاً لذلك اتجاه ما ديا متخذاً نقطة انطلاقه من البحوث الفسيولوجية والتشريحية مفسراً نتائج هذه البحوث تفسيراً ما ديا يبتثي يتفق وروح الاشتراكية الشيوعية . وتبع ذلك التشكيك في قيمة الاختبارات النفسية التي تقوم أساساً على مبدأ الفروق الفردية الذي لم يخل هو نفسه من الطعن فيه . ويبدو من اتجاه هذا المعمل تحول من هذا الاتجاه واقتباس صريح من الغرب ومناهجه في البحث . إذ أعطى الاعتبار الأول في خطة بحوثه للاختبارات الأمريكية التي ثبتت فائدتها ولترجمتها وتعديلها بما يتفق والبيئة البولندية . ويدل هذا على تحرر فكرى ومحاولة لاقتباس ما حصله الغير وثبتت فائدته العملية والتطبيقية بصرف النظر عن الأسس الفلسفية التي أدت إلى ما يحاولون اقتباسه .

٢ - يلاحظ أن بحوث المعمل بحوث تحتملها الضرورات الاجتماعية العملية التي تصادفها كل دولة ناشئة فنحت النحو التطبيقي العملي . إذ تتكلم النشرة صراحة على أن العناية لا تتجه في هذه البحوث إلى ما قد توصل إليه من مبادئ نظرية ، إنما العناية تتجه إلى ما توصل إليه من قيم عملية تطبيقية . ولذا يمكن اعتبار مجال هذه البحوث هو علم النفس التطبيقي . إذ تدور في ميدان التربية ، وميدان الصناعة ، وفي الجيش ، وفي الميدان الإكلينيكي ، وميدان التوجيه لاستغلال الطاقة البشرية استغلالاً يحقق الأهداف التي صاغها المجتمع .

٣ - يلاحظ أن هذه البحوث ليست بحوثاً معملية بالمعنى الضيق للفظه معمل ، إنما هي بحوث ترقى إلى مستوى الأمة ومعملها الأمة كلها ، وإن كانت هناك بحوث أشير إليها على أنها بحوث صغيرة مثل بحث انحراف الأحداث وإدمان الخمر ، وبحث سمات المديرين في الصناعة .

٤ - يلاحظ أن البحوث قد اتجهت اتجاهها حتمه خلو الميدان من الأدوات النفسية وحاجته إلى معايير ومتوسطات وطنية . لذا جعلت الأسبقية لتقنين الأدوات واستخراج المعايير والمتوسطات . وهذا ما يحتمه المنطق للبدء بداية سليمة في ميدان يخلو أصلاً من البحوث النفسية .

٥ - مما يؤخذ على خطة المعمل في بحثه أولاً : الإلماح إلى صرف النظر عن التوصل إلى المبادئ النظرية في تصميم البحوث ولو مؤقتاً ، وثانياً : الاعتماد كلية في تصميم الاختبارات المحلية على ترجمة وتعديل الاختبارات الأمريكية . ويبدو أن المعمل فيما يخص بالنقد الأول يتحاشى في مرحلته الحالية إثارة الزواجر الجدلية حول المبادئ والنظريات التي قد تتعارض والمبادئ والنظريات النابعة عن الفلسفة التي تعتقها الدولة ، خاصة أنه يبدو صراحة في التخطيط لون جديد على المجتمعات الشيوعية . أما فيما يخص بالنقد الثاني فنحن لا ننكر أن أمريكا قد بلغت شأواً كبيراً في القياس النفسي ، وأن بعض الاختبارات الأمريكية قد تمت ترجمتها في كثير من بلاد العالم بعد إعادة تقنيها على عينات من الشعوب التي اقتبسها . وهو اتجاه مقبول لا يمنع الدولة الناشئة من التفكير في عمل المقاييس الخاصة بها

المستمدة عناصرها من واقع يثبتها، وفي هذه الحالة يكون الاقتباس قاصراً على المبادئ والأسس التي هي مشاع علمي للجميع .

٦ - وعلى أى حال فيولندا دولة ناشئة حالت ظروفها دونها ودون التقدم العلمي الذي سبقها فيه غيرها من الدول . فهي تمر في هذه الناحية بالظروف التي تمر بها جمهوريتنا . والأمم التي أرغمت على التخلف كما يقول ميثاقنا الوطني ، إذا ما استطاعت أن تبدأ الآن معتمدة على العلم المتقدم تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التي بدأ منها الذين سبقوها إلى المستقبل . ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع أشد في اللحاق بهم والسبق عليهم . ويبدو أن بولندا في هذا المعمل قد حددت نقطة انطلاقها في ميدان البحوث النفسية . والمطاع على مجريات البحوث النفسية في جمهوريتنا يلاحظ أننا حددنا نقطة الانطلاق تحديداً بأمثالا . غير أن النقطة لدينا لم تبدأ فيها عملية النقل عن الغير نقلاً تقوم به هيئة مركزية وبشكل منظم . إذ بدأنا بترجمة الاختبارات الأمريكية . غير أن من قاموا بهذا المعمل قاموا به كأفراد ، ووقفت جهودهم عند حد الترجمة ومحاولات للتقنين ضيقة . وحالت إمكانياتهم دون تطبيق هذه الاختبارات على مستوى الدولة للحصول على معايير ومتوسطات نافعة . والنتيجة الحتمية لجهوداتهم الفردية أنها أصبحت مجهودات متفرقة لن يتوصلوا منها إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها . إن تقنين الاختبارات عمل كبير لن تتمكن من القيام به سوى هيئات البحوث المركزية التي يمكن أن ترقى ببحوثها إلى مستوى الأمة ، وتعطى للمقاييس التمغة الرسمية التي يجوز بعدها النشر والاستعمال . ومعظم الاختبارات التي ترجمت ونشرت في في جمهوريتنا لم تكتسب بعد هذه الصبغة . فهي ليست إلا محاولات تحت التجريب .

ونحن في حاجة الآن إلى أن نضع نصب أعيننا تنظيم الجهود الفردية ، ووضع خطة طويلة الأمد ، لإعادة النظر في الاختبارات التي قام بترجمتها أفراد، على أن تلتزم الخطة بتقنين هذه الاختبارات على مستوى الأمة حتى تكون لدينا الأدوات اللازمة التي لا يمكن لإجراء البحوث النفسية بدونها .

٧ - تنقصنا كما تنقص بولندا دراسات النمو الطولية والمستعرضة . ولا زال مؤلفونا في ميدان علم النفس - والكاتب واحد منهم - يعتمدون على نتائج

الدراسات التي قام بها الآخرون مثل جيزل ، ويبلى ، وشيرلى وغيرهم . وهي دراسات تمدنا بمتوسطات اتخذت من عينات غريبة علينا . واحتمال الخطأ في تطبيقها على أبنائنا كبير . لذا أرى أن تتضمن خطة البحوث النفسية والاجتماعية عندنا دراسات من هذا النوع ، على أن تتم هذه الدراسات بتعاون الهيئات المعنية كوزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لرعاية الشباب والجامعات ، على أن تدور هذه الدراسات حول دراسة خصائص النمو الجسدية والعقلية ، والتحصيلية ، وسمات الشخصية ، والميول ، والاتجاهات في مراحل العمر المختلفة . وهذه الدراسة بالإضافة إلى ما تمدنا به من معايير ومتوسطات تنفيذ في تنظيم مراحل التعليم وتعديل المناهج وتوجيه التلاميذ وستؤدي إلى ابتداع التكنيكات الصالحة لقياس مثل هذه المظاهر .

٨ — تواجه أمتنا حالياً مشكلة توجيه الطلبة في مراحل التعليم المختلفة . والأساس الوحيد الذي يتخذ حالياً هو نتائج الامتحانات العامة . وقد سبقتنا الدول المتقدمة في هذا الميدان بابتداع الاختبارات المختلفة المقتنة التي يتم على أساس نتائجها الاختيار والتوجيه . وهذا ميدان آخر يجب أن يراعى في تصميمنا للبحوث النفسية والتربوية ذات الفائدة التطبيقية .

٩ — إن الطفرة الصناعية التي تمر بها أمتنا تتطلب جهود علماء النفس وراكزي البحوث لإعطاء أهمية لهذا الميدان إذا كنا نهدف إلى استغلال القوى البشرية استغلالاً يحقق الاقتصاد فيها وزيادة الإنتاج .

١٠ — لا شك أن القوات المسلحة مجال فيه قوى بشرية تبذل الجهود على حسن استغلالها . ولا شك أن لعلماء النفس في الجيش جهوداً في هذه الناحية يمكن أن تفيد منها الهيئات العلمية وتفيد . وبحوث الهيئات العلمية في هذا المجال لازالت وللأسف قاصرة .

والخلاصة أن خطة معمل القياس النفسي في بولندا تبين لنا مظهراً من مظاهر النشاط العلمي في ميدان اجتماعي يرى العلماء حالياً أن مشكلاته ترقى فعلاً إلى مستوى المشكلات في الميدان العلمي والتكنولوجي الذي يحتكر جل الاهتمام في معظم دول العالم دون أن يفسح المجال للمشكلات الاجتماعية .

جناح الأحداث في هولندا •

د. زيتوف، وس. هوينك

تمهيد :

يتضمن هذا المقال محاولة لدراسة واقع جناح الأحداث في هولندا ، ومصادره ومكافحته . فقد اهتمت الصحافة والرأى العام اهتماماً كبيراً بمشاكل سوء تكيف الشباب . وذلك بسبب كثرة جماعات الأحداث الجانحين وعصابات الشباب الجامح «Nozem Groups» وتنوع نشاطهم الإجرامى فى السنوات الأخيرة . كما ظهر اهتمام كبير أيضاً بهذه المشاكل بين المعنيين برعاية الطفولة . ولا يمكن الجزم بما إذا كان هذا الاهتمام يمثل اتجاهاً عاماً ، أو أن الاهتمام نشأ نتيجة الدعوات الإصلاحية فى ميدان مكافحة الجريمة والصحة الاجتماعية .

وليس ثمة ما يؤكد أن التحضر يلعب دوراً رئيسياً فى زيادة خطورة سوء تكيف الشباب ولكن هناك جانباً آخر له أهمية أيضاً ، ذلك هو تخلف الصحة العقلية بدرجة خطيرة عن الصحة الجسمية . ذلك لأن الصحة العقلية لم تنم بعد لخلق ظروف وطرق للشخص الضعيف البنية ، الذى أنقذه العلاج البدنى من الموت ، حتى يتمكن من تأكيد شخصيته بصورة سوية . كما أن الدراسة العلمية للأطفال المشكلين لا زالت قاصرة عن تقديم الحلول الكافية للمشاكل السلوكية التى يتورط فيها شباب اليوم .

ولكن ثمة تدابير ارتجالية عاجلة لمواجهة ظاهرة الشباب الجامح ، وهى تدابير قضائية أو بوليسية . ومثل هذه التدابير تجعل أى سياسة وقائية موزع

• نشرت هذه الدراسة فى :

International Child Welfare Rev., 1960, 14, 4, 357-364.

رقد عرضها ونلصها الأستاذ مكرم سمعان الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

تساؤل ؛ لأنها تتضمن إنكاراً ساذجاً لمشاكل الشباب الخاصة . وأياً كان الأمر فقد ظهرت وجهات نظر إنسانية تدل على فهم طيب للمشكلة . ولا تنحصر المشكلة في تأكيد السلطة وال ضبط ، فإنهما يكونان جانباً واحداً من الجوانب الكثيرة التي تحتاجها مواجهة مشاكل تكيف الشباب ، ولكن الأهم من ذلك هو كيفية استخدام هذه السلطة .

أهمية البحث العلمي :

وليكن واضحاً من البداية أنه بدون دراسة المشكلة دراسة علمية تتسم بالموضوعية وعدم التحيز ، لا يمكن اتخاذ تدابير كافية لمواجهة هذا الخليط من المشاكل . فلا يجوز أن نحكم على سلوك الصغار ونقومه تبعاً لقيم الكبار ، بل ينبغي أن نفهم المشاكل الخاصة بالشباب الذي وجد في عالم يحتاج إلى تدابير واستعدادات لا يمكن مقارنتها بما كان مطلوباً من شباب الجيل السابق . وقد خلق التغير الاجتماعي السريع صعوبات كثيرة أمام الفهم المتبادل بين الأجيال ؛ مما حال دون فهم الكبار لمشاكل صغارهم .

إن « سوء التكيف »^(١) و « الجناح »^(٢) « مفهومان متغايران . وبرغم أن الحدود بينهما تعسفية ، فلا يمكن إجراء دراسة لهما دون تصنيف حسب السن من النواحي القانونية والاجتماعية . وقد أكدت الدراسات الاجتماعية وعلم النفس التكويني أن الوضع الاجتماعي والبناء النفسي للصغار يختلفان عما للكبار . ولهذا التباين نتائج على التدابير التي ستتخذ لمكافحة الجناح . فإيمان مرحلة النمو التي يمر بها الشخص يؤدي إلى فشل التدابير الاجتماعية والقانونية والوقائية لتأهيل الجانح وتطوير تنشئته ، وبالتالي لن تنجح في وقاية المجتمع . ولذلك أصبحت النظرة الاستاتيكية القديمة إلى الصغار بوصفهم « رجال صغار » بعيدة عن الحقيقة .

Maladjustment (١)

Delinquency (٢)

تطور جناح الأحداث في هولندا :

تؤكد الإحصاءات الجنائية في هولندا أن السلوك الإجرامى للأحداث في زيادة مستمرة تكشف عن خطورة المشكلة .

فقد زاد السلوك الإجرامى بين الأحداث في مرحلة العمر من ١٠-١٧ سنة حوالى ٤٤٪ في الفترة من ١٩٣٩ - ١٩٥٧ . وقد لوحظ أن جناح الأحداث في المدن الكبيرة زاد أكثر من ثلاثة أمثال زيادته في المناطق الريفية ؛ فقد زاد في هذه الفترة ٦٢ ٪ في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠,٠٠٠ نسمة ، مقابل ١٨ ٪ في المناطق الريفية والمدن الصغرى التي لا يزيد عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة . وليس من الواقع في شيء أن ترد زيادة الجناح في المدن إلى إحكام تدابير الضبط ، فإن الواقع يؤكد قصوراً شديداً في قوة الشرطة .

أنواع الجرائم :

كانت السرقة بأنواعها هي الجرائم الشائعة في سلوك الأحداث الجانحين ، فضلا عن ارتباطها بالسطو في بعض الأحيان . وقد نشأت صورة جديدة من الجناح أطلق عليها « الركوب المرح »^(١) ، وقد تضاعفت الحوادث الناشئة عنها خلال السنوات القليلة الأخيرة ؛ من ٣,٨ ٪ من جرائم ١٩٥٥ إلى ٧,٣ ٪ ١٩٥٧ . وظلت جرائم الاعتداء على الأشخاص كما هي . أما نشاط الجانحين الحقيقي فإنه يتركز في « عصابات » الأحداث ، فضلا عن كثير من الجرائم التي ارتكبتها جماعات عرضية بلغت ٦٠ ٪ بين الذكور مقابل ٤٩ ٪ بين الإناث في أمستردام . وثمة نشاط جماعى آخر شاع بين الأحداث ، نشأ وتطور عن حالات اغتصاب بين الذكور ؛ تلك هي الجنسية المثلية . ومن جرائم الإناث الكثيرة التكرار السرقة من المتاجر الكبيرة الحديثة ، وقد بلغت حوالى ثلث مجموع

جرائمهن . وذلك بفضل ما تهيئه هذه المتاجر من فرص للسرقة ، لم تنهأ في المتاجر الصغيرة القديمة .

وثمة ما يرجح أن كثيراً من الأحداث الجانحين ينحدرون من الطبقتين العليا والمتوسطة ؛ فقد تورط كثيرون من أطفال المدارس الكبرى والعليا في سلوك إجرامى.

عوامل الجناح :

ولا شك أن ثمة عوامل كثيرة تتكاتف معا في إنتاج السلوك المنحرف . وبغض النظر عن الأسباب النفسية والجسمية ، فإن ثمة دلالة جوهرية لعوامل الاجتماع الصغرى^(١) في الجماعات الصغيرة كالأسرة ، وعوامل الاجتماع الكبرى^(٢) كالتحضر والتغيرات الجندرية وصعوبات تمثل القيم بسبب الهجرات الداخلية . أو عدم قدرة البالغين على تفهم مشاكل الجيل الأصغر ، فضلا عن سوء تقدير السلطة التقليدية . وكذلك قد يتضمن كثرة الحراك الاجتماعى^(٣) ضغطا في الجماعات المتغيرة . وإلى جانب أثر هذه العوامل في جناح الأحداث عامة وفي مشكلة عصبااتهم بوجه خاص ، فإن ثمة تأثيراً خطيراً لوسائل الإعلام الجماعية^(٤) كالسينما والصحافة والتلفزيون .

وبرغم ما يبرر عدم الخلط بين سوء التكيف كما يبدو في مجالين : عضوية العصابة ، وإجرام الراشدين ، فمن المحتمل أن كلاهما قد نشأ جزئياً عن نوع واحد من مشاكل تكيف شباب العصر الراهن ؛ ولكن هذا المصدر الأساسى يعالج بطرق مختلفة .

وقد وجه آخرون الانتباه إلى افتقار المجتمع الحديث إلى قدر من الرومانتيكية . فالشباب محروم من إشباع حاجاته العاطفية (مولوكهاور) . وذكر (فان هوتن) أن متاعب الشباب مصدرها عدم قدرة البالغين عن تقديم المثل الصالح للجيل الصغير . وأشار «كرانتس وفركوجس» إلى افتقار الشباب إلى مكان خاص

Social Mobility (٣)

Minor Sociology (١)

Mass communication (٤)

Major Sociology (٢)

هم في المنزل ، وقصور الإمكانات المناسبة لمواجهة حاجات الشباب مما يدفعهم إلى الشارع . ويؤكد « فان وروكوم » قصور الآباء قصوراً مزعجاً عن الاهتمام بتثنية أطفالهم . فتمه آباء كثيرون مشغولون بإشباع رغباتهم ومشاكلهم الخاصة بالأمرة والعمل . وليس من شك في أن استمرار الحاجة المادية وعدم تأمين تدابير تربوية واجتماعية مناسبة يعملان على زيادة جناح الأحداث . هذا بالإضافة إلى عدم تهئية الفرصة لتنمية القوى الإبداعية في الشباب . كما أدى تحول العلاقات الإنسانية إلى مصالح مادية ، إلى سيادة القيم الانتهازية ، وضمرت القدرة على النقد والتوجيه البناء .

ولا يمكن المقارنة بين مشاكل شباب اليوم ومشاكل الجيل السابق ، ولكن من المحتمل أن مشاكل الشباب ظهرت اليوم في شكل جماعي أكثر . وهي اليوم أقل ارتباطاً بطبقات أو قطاعات معينة ، كما أنها في ضوء البناء الاجتماعي أصبحت أكثر تعقيداً وأكثر استمراراً .

ونتيجة الخبرة الوثيقة بمشاكل سوء تكيف الشباب وانحرفهم ، نرجح أن حالات كثيرة من عدوانهم وسلوكهم الإجرامى أو « السابق للجناح »^(١) ، ليست سوى الأعراض الظاهرة للحساسية التي تنطوى على رغبة جاعحة في الطمأنينة ، وحاجة ملحة إلى العلاقات الودية الدافئة (عاطفياً) . ومن المؤكد أنهم يعانون من مشاكل تكيفهم الخاصة التي نشأت غالباً نتيجة تخلف الجوانب التربوية والاجتماعية عن التقدم التكنيكي الاقتصادى . وقد بلغ هذا « التخلف الثقافى »^(٢) درجة أصبح معها العالم غير مناسب لأن يعيش فيه الصغار . وقد دفع هذا بالشباب قهراً إلى مرحلة بلوغ غير ناضج ، فضلاً عن تنمية اتجاهاتهم لاختيار ثقافات خاصة^(٣) يبحث فيها الأحداث عن إمكانية خلق شكل خاص من الحياة يمكن أن يحتملوه . وقد تحدد هذه الثقافات نمط عصابة الأحداث ،

Pre-delinquency (١)

Cultural - Lag (٢)

Sub - Culture (٣)

كما أنها تيسر الانحراف وتشجع تنمية السلوك الإجرامى، بفضل تأثير زعماء هذه العصابات ، أو بالتفاعل مع جماعات أخرى مماثلة . ويضاف إلى ذلك انهيار السلطة الشخصية للوالدين بوجه خاص ، وقسوة التنظيمات والمبررات المجهلة في المجتمع ، ومشاكل الإسكان، وسيادة الطابع التجارى في ميدان الترويح مما أفقده قيمته التربوية . كل هذه العوامل تدعم بعضها بعضاً في دائرة مفرغة . لهذا كله لا يستطيع الصغار أن يجدوا إشباعاً عاطفياً كافياً، وتفقد الحياة معناها لديهم، ويوجه خاص بسبب الافتقار إلى العلاقات المطمئنة ، وانهيار السلطة الأبوية الشخصية . وكل هذا يقلل من فرص التوحد الذى يدعم الأنا ، ويساعد على الافتقار إلى الاتزان الداخلى .

ويدعم هذا أن التنظيم الاجتماعى الراهن يقوم على مبدأ فاعلية التكنيك الحكومى ، بدلا من الاعتماد على الجوانب الإنسانية. التى تتم باللغة الشخصية الودية التى بدونها لا يتحقق اتزان داخلى ما .

كل هذه العوامل تسهم في توسيع الهوة بين الأجيال المتعاقبة ، وتؤدى إلى استحالة الحياة على الصغار في عالم الكبار ، فضلا عن زيادة الصعوبات التى نعرقل جهود الكبار في محاولة تفهم صغارهم ومعاملتهم .

مكافحه جناح الأحداث :

برغم التقدم الواضح في الرخاء المادى ، فقد لوحظ أن جناح الأحداث في زيادة مستمرة . ولكن لإجرام الكبار يبدو أنه أخذ في التناقص . وقد يرتبط هذا بشكل معين من « الإهمال » بسبب توفر الكماليات . فإن مغالاة الآباء في تقدير النواحي المادية ، ظناً منهم أن توفيرها للأطفال قد يعوض إهمالهم العاطفى ، كالذين يقدمون الأحجار لأطفالهم بدلا من الخبز (مولر) .

وإن كان الأطفال المهملين ليسوا جميعاً جانحين ، وليس جميع الجانحين مهملون ، فإن الواضح أن للأسرة تأثيراً هاماً . ولذلك فالأسرة هى نقطة البداية التى ينبغى أن تتركز فيها التدابير الوقائية ؛ وذلك بالعمل على تحقيق استقرار

الأسرة ، وإتاحة فرص الترويح المفيدة للشباب وتنظيم المسكن المناسب للأسرة .
وتختلف الإجراءات التي اتخذت فعلا لمكافحة الجناح من مكان إلى آخر . ففي بعض المناطق تنظم مناقشات جماعية مع آباء الأطفال المشكلين ، ومع الأطفال أنفسهم ؛ إلى جانب محاولات لتوسيع الفرص التربوية لشباب المصانع . كما أنشئت نوادي خاصة للشبان الجامعين .

ولكن هولندا ما زالت متخلفة في هذا المجال عن التطورات الحديثة في هذا المجال . وفي مناطق كثيرة من هولندا يبدو أن البناء الاجتماعي يعرقل اتباع سياسة فعالة لمكافحة الجناح . وفضلا عن كل هذه الجهود ، فلا بد من بذل جهود أخرى لفهم التكوينات الجماعية التلقائية للشباب ، حتى يمكن معالجتها من داخلها بحلق وبطريقة غير مباشرة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والتربوية السوية .

تلخيص :

اقتصرت هذه الدراسة على عرض بعض الانطباعات ، وذلك بسبب قلة البيانات الإحصائية المقارنة في هولندا . وهذا القصور يؤكد الحاجة الملحة إلى البحث العلمي في ميدان جناح الأحداث . وهذا البحث هو الذي سيشبع الرغبة في تفهم تطورات جناح الأحداث، والتعرف على مصادره ، لمكافحة أو الوقاية منه بطرق أكثر فاعلية .



كيف نبحث السلوك الإجرامي

الأستاذ السيد يس

باحث بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجناحية

الصريح أو الكامن هو الذي يوجه ذهن الباحث في تصميم بحثه وفي تفسير نتائجها على السواء . إذ أن الباحثين يختلفون في نظراتهم للكون والمجتمع والإنسان . فهل الإنسان شرير بطبعه ؟ وهل جبل على العدوان ؟ وهل تقوده الفرائز العمياء في مسارات الحياة ؟ أم الإنسان نتاج الظروف الاجتماعية الحضارية التي أحاطت به منذ مولده ؟ هل السلوك الإجرامي تكمن علته في الفرد أم في المجتمع ؟

كل هذه التساؤلات تمثل في الواقع وجهات نظر فلسفية متباينة ، ومن الباحثين من يؤمن باتجاه ومنهم من يؤمن باتجاه آخر . وهذه المعتقدات التقليدية هي التي توجه الباحث فعلاً - كما ذكرنا منذ قليل - وهو يجرى بحثه . وأياً كانت هذه الاتجاهات التي ضربنا لها أمثلة من قبل ، فإنه يمكن ردها إلى اتجاهين رئيسيين : فهي إما اتجاهات مثالية وإما اتجاهات مادية .

ولقد جاهدت الاتجاهات المثالية كثيراً لكي تثبت أن علة السلوك الإجرامي تكمن في الفرد وليس في المجتمع . فروجت تارة لنظرية حرية الاختيار التي مضمونها أن الإنسان يمتلك إرادة حرة إن شاء وجهها إلى الخير وإن شاء وجهها إلى الشر ، وأن ليس شئمة قهر يقع عليه يدفعه للسلوك الإجرامي . وروجت تارة

يكاد يجمع الباحثون في مناهج العلوم الاجتماعية على أن هذه العلوم تمر الآن بمرحلة حرجية من مراحل تطورها ، ولا ينبغي أن نخدعنا ذلك التنبؤ الضيق من البحوث التي نتعاملنا بها الكتب والدوريات فأغلب هذه البحوث كما يقرر الأستاذ كاتزوف في كتابه «تكوين الطبيعة الإنسانية» لاقية لها من وجهة النظر العلمية . وإذا طبقنا هذا الحكم على البحوث التي أجريت عن السلوك الإجرامي لوجدنا مصداقاً لما ذهبنا إليه في مقم التالية النظمى من هذه البحوث . ويمكن إجمال أسباب هذا المقم في الأمور الآتية :

١ - تهافت الأساس الفلسفي الذي يصدر عنه أغلب الباحثين .
٢ - عيوب أساسية في المنهج .
٣ - عجز الباحثين عن إعطاء تفسيرات علمية لما يصلون إليه من نتائج .
ونتحدث بإيجاز عن كل نقطة من هذه النقاط الثلاث .

أولاً : تهافت الأساس الفلسفي الذي صدرت عنه كثير من البحوث :

لا يمكن لباحث علمي يدرس السلوك الإنساني أن يكون محايداً وهو يسيل دراسته ، بمعنى أنه لابد أن يعتنق اتجاهاً فلسفياً مساوياً بطريقة مشورية أو لاشمورية . وهذا الاتجاه الفلسفي

الأخيرة . (أنظر مثلاً : البنية والبنح ، نيويورك ١٩٥٦) .

وبرغم الجدول الإحصائية المستفيدة التي يرمضانها ويريدان بها الإيهام أن شكل الجسم الإنسانى هو المحدد الأساسى للسلوك الإجرامى ، فإن المسألة ليست إحصاءات تساق - مع ما تتضمنه الأساليب الإحصائية من مغالطات ضخمة وأضاليل - ولكن المسألة مسألة مدى صحة الاتجاه الفلسفى الذى يصدران عنه . فللسنا فى حاجة إلى التذليل على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية يمكن أن يخلقها المشرع الذى يستطيع بجرة قلم أن يصفى صفة الإجرام على سلوك سوى أو أن يخلعها عن سلوك شاذ . إن هذه الاتجاهات المثالية وآثارها على البحوث الكرىمونولوجية تسهم فى موقف العجز الذى يقفه علم الإجرام اليوم .

ثانياً : عيوب أساسية فى المنهج

١ - الافتقار إلى قاعدة منهجية لتوجيه البحوث الكرىمونولوجية

درجت جمهرة الباحثين فى السلوك الإجرامى على أن تبحث على ضوء التعريف القانونى للجريمة مستهدين بالفئات القانونية المتنوعة التى يتواضع عليها المشرعون .

ولقد نه بعض الباحثين إلى قصور ذلك المنهج . فطلب دوقالد قافت إلى أن الباحث فى السلوك الإجرامى لن يتاح له أن يقيم نظرية متكاملة عنه مالم يبحث أعماطاً متجانسة من السلوك ، وذهب بعض الباحثين إلى ضرورة هجر التعريف القانونى للجريمة وصياغة تعريف اجتماعى له .

والواقع أن اعتداد الباحثين فى السلوك الإجرامى على التعريف القانونى يمثل قصوراً أساسياً فى المنهج الذى ينبغي أن يدرس به هذا السلوك . وليس أدل على هذا من أن مثات البحوث

أخرى لنور الفريزة فى توجيه السلوك الإنسانى ، وأعلنت من شأن الوراثة مرة أخرى ، فتحدثت باسم شيراز لومبروزو عن أن الإجرام يرجع أساساً إلى أسباب وراثية . وأقام لومبروزو نمطه المشهور عن المجرم بالقطرة إلى غير ذلك من الانحماط التى أقامها على أسس عضوية .

ولقد كان على الاتجاهات المادية أن تبدل مزيداً من الجهد لكى تنظف الميادين من الآثار الخبيثة التى طبعته بها الاتجاهات المثالية . لقد كان عليها أن تؤكد أن حرية الاختيار خرافة ليس لها من أسس وأن السلوك الإنسانى تحكمه الحتمية وليس الحرية ، وكان عليها أيضاً أن تبرز الحقيقة التى مؤداها أن الإنسان ليس شريعاً بطبعه ، ولا هو بالذى جبل على العنوان وإنما هو نتاج الظروف الاجتماعية والحضارية . لقد كان عليها أن تثبت العلاقة الجدلية بين الفرد وبيئته .

ولقد استطاعت الاتجاهات المادية أن تحلم فكرة القلوب الجمادة التى صبت الإتجاهات المثالية فيها الإنسان ، وتمكنت من أن تحمل فكرة التغير محل فكرة الثبات ، فليس الإنسان قالباً جامداً تعين سلوكه مميزات ثابتة أبدية لا يمكن تغييرها ، بل هو وحدة عضوية نفسية إجتماعية تؤثر فى الوسط الإجتماعى الحضارى الذى تعيش فيه وتتأثر به فى نفس الوقت .

غير أن بعض الباحثين مازالوا يفتنقون الانحماط المثالى الماهل . ولقد كان المظنون أن الووبروزية المحدثة التى ينتمى فيها أوروبا دى توليو فى طريقها إلى الانقراض غير أن اثنين من مشاهير الباحثين الكرىمونولوجيين الأمريكيين وهما شلمون وإليانور جلوك يحاولان الآن بكل ماوسهما من جهد إحياء موات الووبروزية ، ويبدو ذلك واضحاً فى كتبهما

أو عن ضحالة البيانات التي يمكن أن نجس
عن طريقها .

ولقد غلبت الأساليب الإحصائية
الحديثة لب كثير من الباحثين فاندفعوا إلى
التلاعب بالأرقام وسودوا الورق ببحوث سطحية
ضحلة مليئة بالجدول الإحصائية ، فإذا بحثت
عن التفسير ألقيتهم أعجز من أن يقدموا عليه .
وهم إما أن يتجاهلوا مسألة التفسير كلية ،
أو يهينون بضمة تهويمات في الهواء مدعين
أن المسألة في حاجة إلى مزيد من البحث فإن
كانوا صادقين مع أنفسهم اعترفوا بفشلهم
الصريح في الوصول إلى تفسير (١) .

٣ - أثر تغير الظروف الاجتماعية على سلامة الأداة :

يحدث في كثير من البحوث أن تعتمد
على أداة بحث معينة كاستبيان مثلا يصمم
ويطبق في وقت معين ثم يستدلون بالبحث فإذا
الظاهرة محل البحث قد لحقها التغير نتيجة
للتغير الزباني السريع في المجتمعات الحديثة النامية .
ومن شأن هذا التغير أن يؤثر في سلامة الأداة
مادامت الظاهرة محل الدراسة يقلب الظن في أنها
قد تغيرت .

ولكن كثيراً من البحوث لا تهمل هذه
النقطة الجوهرية وتنشأ بالتتابع التي تحصل
عليها هذه الأداة التي صممت في ظروف تختلف
تماماً عن الظروف الجديدة الأمر الذي يؤدي
إلى جمع بيانات غير صحيحة عن الظاهرة .
وليس يخاف أن مثل هذا النهج العميق لا يمكن
أن يؤدي إلى استخلاص نتائج صحيحة وكيف
ذلك والمقدمات قاسدة ؟

التي اعتمدت على هذا النهج لم تستطع أن تصل
إلى نتائج ذات بال ، بل إن البحوث تدور
في حلقة مفرقة رافعة شعارها الأسامي التي
مؤده أن السلوك الإجرائي محصلة عدة عوامل
متفاعلة ديناميكية . أما كيف يتم هذا التفاعل
وأى صورة يتخذه فهذا هو لغز أبي الهول
الذي لم يستطع باحث واحد أن يحيط عليه .

والمحاولات التي حاولت أن تنفلت من
إسار التعريف القانوني محاولات نادرة ونرى
أنه ينبغي التركيز على هذه المحاولات وإبرازها
فهى نقطة تحول في الطريق للتي سلكته البحوث
التجريبية في علم الإجرام .

٢ - التمرکز حول أداء البحث :

Technique-centrism

إذا كان العقل يتميز في سنيه الأولى
بالتمرکز حول الذات ego-centrism
فإن كثيراً من الباحثين مصابون بما يمكن أن
نطلق عليه التمرکز حول أداة البحث . فمن المعروف
أن أدوات البحث وسائل يتوصل بها الباحث
للوصول إلى أهدافه النهائية وهي جمع البيانات
عن الظاهرة التي يدرسها بأكبر قدر من الثقة
تمهيداً لإعطائها التفسير العلمي الصحيح .
غير أن كثيراً من الباحثين في السلوك الإنساني
أصابعهم ضرب من الحصر جعلهم يقدمون
الأداة ويعتبرونها هدفاً في حد ذاتها فيألفوا
في الاهتمام بها بما أوقعهم في التزمت والتشيع
لأدوات وأساليب معينة برغم ما كشف عنه
العمل من قصورها عن تحقيق المطلوب منها ،

(١) انظر مثلا : تيفاني وبيترسون وكولاي ، الأنماط والسمات في دراسة جناح الأحداث ،
مجلة علم النفس الأكلينيكي عدد يناير ١٩٦١ ، مجلد ١٠٧ ، عدد ١٩٤١ - ٢٤ وهي دراسة اعتمدت
على منهج التحليل العامل وسأولت أن تقيم تصنيفاً للباحثين باتباع هذا المنهج فشلت رغم الجهود المضنية
التي بذلها الباحثون ورغم محاولاتهم في تقليد الأرقام على كل وجه !!

ثالثاً : العجز عن التفسير :

من المعروف أن البحث العلمى سلسلة من الخطوات المتلاحقة : تبدأ من التعرف على المشكلة ، واتخاذ الإجراءات المختلفة لبحثها ، وجمع بيانات عنها ، وتصنيف هذه البيانات وتفسيرها .

وأخطر هذه المراحل جميعاً هى المرحلة الأخيرة ، أى مرحلة تفسير النتائج . غير أن الغالبية العظمى من البحوث السوسيولوجية والكميولوجية لا تصل إلى نهاية شوط البحث العلمى . فهى تقنع بوضع المشكلة والسرد التفصيلى لمنهج البحث وإجراءاته ثم تقدم النتائج فى صورة إحصائية معقدة فى غالب الأحيان ثم بعد ذلك يصمت الباحث صمتاً مريباً ويميز عن تقديم تفسير لهذه النتائج . وهذه الحقيقة أحد الأسباب الهامة التى أسهمت فى الأزمة التى نعانىها اليوم العلوم الإجتماعية .

وهناك عدة أسباب أدت إلى إحجام الباحثين عن التفسير أو إلى تقديم تفسيرات غير علمية .

ويمكن أن نرد هذه الأسباب إلى فئات أربع :

١ - أسباب فردية :

إن عملية التفسير فى جوهرها عملية إبداعية تعتمد على توفر الطاقة الخلاقة المبدعة لدى المفسر ، وكما كان الأساس الفلسفى الذى يصدر عنه المفسر أساساً صالحاً كلما كان احتمال صحة التفسير كبيراً .

ويمكن أن يرد عجز بعض الباحثين عن التفسير إلى أسباب فردية محض كنقص الإستيعاب لديهم ، أو قلة خبراتهم الأكاديمية ، أو ضعف معرفتهم بالواقع الإجتماعى الذى يعيشون فيه ، أو عسالة القوى المبدعة لديهم .

٢ - أسباب أيديولوجية :

يحدث كثيراً أن يعمل الباحث على ترويج أيديولوجية معينة بكل ما يملك من قوى ، ويدفعه ذلك إلى مواقف غير علمية تجعله إما أن يحجم عن التفسير كلية لتتبع المشكلة وعدم إبرازها ، وإما أن يقدم تفسيرات مضللة غير علمية ليثبت بطريقة غير مشروعة صدق قضية ما . ويكفي هنا الإشارة إلى المجهود الكبير الذى بذله عدد من علماء النفس الأمريكيين ليشبوا أن الزنوج أدنى ذكاء من البيض .

٣ - أسباب اجتماعية :

هناك أسباب اجتماعية تجعل بعض الباحثين يحجمون عن تقديم تفسيرات علمية لنتائجهم ، أهمها خوفهم من أن تتعارض مع النظم الإقتصادية والسياسية السائدة فى مجتمعاتهم .

وليس أدل على صدق ما ذهبنا إليه من أن باحثة أمريكية كتبت مقالا فى المجلة الأمريكية لعلوم الاجتماع بعنوان : " لماذا لا يوجد دراسات عن سوسيولوجية الصراع فى أمريكا ؟ " وذكرت فيه صراحة أن علماء الاجتماع الأمريكيين خشوا من أن يتعرضوا لبحث هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها خشيتهم من سطوة ونفوذ الرأسماليين الأمريكيين وخوفهم من أن يتهموا بالشيوعية .

إن هذا المقال فى الواقع يؤكد القول القديم عن العلوم الإجتماعية من أن أكبر خطر يهددها هو تمارسها فى كثير من الأحيان مع نظام الدولة القائم .

٤ - أسباب منهجية :

لا بد الباحث لى يستطيع أن يصل إلى تفسير علمى أن تكون كل مراحل البحث

ثانياً : في المنهج :

١ - ينبغي أن تبذل الجهود نحو تنمية قاعدة منهجية تنبئ على أساليب البحوث الكرىومولوجية بعد ما تكشف من قصور التعريف القانونى للسلوك الإجرامى .

٢ - أما عن أدوات البحث فينبئ اقتضاء على هوس التركز حول الأداة فالأدوات ليست غايات نهائية بل هى مجرد وسائل لتحقيق أهداف معينة ولا يتعارض مع هذا ضرورة بذل جهود أوفر لزيادة كفاءة أدوات البحث الموجودة وابتكار أدوات أخرى لو كان ذلك ممكناً ومراعاة تكييف الأدوات لكى تتناسب مع الطبيعة الخاصة لكل بحث .

٣ - ينبئ ألا يصرّف الباحثون فى الإعلاء من شأن الأساليب الإحصائية على حساب تفسير الظواهر .

٤ - يجب وضع حقيقة التغير الإجتماعى السريع فى مجتمعنا موضع الاعتبار عند تصميم بحوثنا وعند تفسير نتائجها على السواء .

٥ - يجب كلما كان ذلك ممكناً الإستعانة بأكثر من أداة من أدوات البحث وذلك لكى نتجنب ضحالة البيانات التى قد تحصل عليها أداة ما .

٦ - لا يرى الاتجاه المادى فى الإنسان مجرد «حالة» - كما تفعل كثير من البحوث - منفصلة عن السياق الاجتماعى الذى تعيش فيه . بل إنه لينظر له فى علاقته الجدلية مع بيئته ومع مجتمعه المحل ومع مجتمعه الكبير ومع الحضارة التى يعيش فى ظلها . وعلى هذا فينبئ أن توضع دراسة المجتمعات المحلية التى نشأ فيها الجانحين موضع الاعتبار عند تصميم البحوث ؛

مسايفة تمت على أساس سليم من وجهة النظر المنهجية ، الأمر الذى لا يحدث فى كثير من البحوث . فتصميم الباحث للبحث كثيراً ما يتوره القصور ، واختياره لأدوات بحثه كثيراً ما يتابه عدم التوفيق ، وتحليله لنتائج كثيراً ما يتم بطريقة خاطئة . وكل مصادر الخطأ هذه لا تسمح فى النهاية بإمكان الوصول إلى تفسير علمى كامل للظاهرة محل البحث .

إن التفسير بمثابة القمة من مراحل البحث العلمى المتلاحقة المترابطة ، فإذا اعتور إحدى هذه المراحل خلل ما فلا يمكن بأية حال الوصول إلى نهاية الشوط فى البحث العلمى .

خاتمة

قد يبدو لأول وهلة أننا لم نجب بعد عن عن السؤال الذى ألقيناه كمنوان لهذا المقال الوجه « كيف نبعث السلوك الإجرامى » ولكننا حينما كنا نعرض فى الواقع بالتفصيل لأسباب هتم البحوث الإجتماعية بوجه عام وللبحوث الكرىومولوجية بوجه خاص ، كنا نشير ضمناً إلى المنهج الواجب الاتباع فى بحث السلوك الإجرامى والذى يمكن أن يجل فى النقاط الآتية :
أولاً : فى الأساس الفلسفى :

ينبئ أن نبرز فى وضوح الأساس الفلسفى الذى تصدر عنه فى بحثنا السلوك الإجرامى . ولقد قلنا أن ليس أمامنا سوى اتجاهين : اتجاه مثالى متاهت فوق البحث العلمى فى مجال السلوك الإنسانى سنين طويلاً وأشاع اللبلة فيه والاضطراب ، واتجاه مادى يؤمن بالإنسان وبإمكانية تغييره ويضمه بالنسبة للكون والحياة والمجتمع فى مكانه المناسب . وهكذا ليس أمامنا من خيار فقلينا إذن أن نوضح موقفنا فيما أن ننحاز إلى الاتجاه المثالى وإما أن ننتق الاتجاه المادى ونسير مع متلفه حتى نهاية المطاف .

فذلك جدير بكفالة سلامة المنهج أولا ، ثم هو يعطى الفرصة من بعد للتفسير العلمى الرشيد .

ثالثا : فى التفسير :

إذا ما استقام الأساس الفلسفى وأصلح

من اعوجاج المنهج فن السير الوصول إلى تفسيرات علمية للظواهر .

هذه هى الخطوط المريضة التى نرى أنه يمكن على ضوئها بحث السلوك الإجرائى .

الجريمة والطمث^(١)

كاترينا دالتون

فيه الجريمة وبين دورة الطمث عند ١٥٦ سجينة اللاتي ارتكبن جريمتهم خلال ٢٨ يوما السابقة. فقد ارتكبت نصف الجرائم تقريبا (٤٩٪) خلال فترة الطمث أو الفترة السابقة على الطمث (الأيام ١ : ٤٤ : ٢٥ : ٢٨) . في حين أن التوزيع الإحصائي المنتظم يجعلنا نتوقع حدوث سببي الجرائم فقط (٢٩٪) خلال هذه الأيام الخماسية . فيكون احتمال الصدفة أقل من ٠٠١ : ١ (٧ = ١٢,٧ عند ١ درجة حرية) . وبذلك يبرجح أن الارتباط بين الجريمة والطمث ذا دلالة عالية .

ويلاحظ أن الطمث يلعب دورا هاما في جرائم السرقة . فقد وجد أن ٥٦٪ منها تقع في فترة الطمث والفترة السابقة له ، بينما بلغت نسبة البقاء ٤٤٪ وتماطى المسكرات ٥٤٪ (كما وجد أن أثر الطمث عند مرتكبات الجريمة الأولى أقوى منه عند من هن ٣ سوايق أو أكثر) . وقد تناول البحث « التوتر السابق على الطمث » وعرف بأنه : تقلبات المزاج ، الصداق ، التعب ، الانتفاخ ، أثناء الفترة السابقة على الطمث . كما تناول البحث أيضا الأم أثناء الطمث .

ووجد التوتر السابق على الطمث عند ٤٣ سجينة (٢٧٪) من ١٥٦ السجينة اللاتي وقعت جرائمهن خلال دورة الطمث السابقة لدخولهن

تبين من دراسات الباحثة السابقة حدوث تدهور في العمل والسلوك عند طالبات المدارس أثناء فترة الطمث ، كما أن النساء يكن أكثر قابلية للوقوع في الحوادث - أو الإصابة بمرض نفسي مفاجيء يستدعي انتقالهن إلى المستشفى - أثناء تلك الفترة .

وقد استغرق هذا البحث مدة ٦ شهور ، قامت أثناءها الباحثة بمقابلة جميع السجينات الجدد بمجرد دخولهن أحد سجون لندن ، من تقل أعمارهن عن ٥٥ سنة وسألتهن عن : السن ، مدة الطمث ، طول التبرة ، تاريخ آخر طمث ، الأعراض المصاحبة للطمث أو السابقة له .

وانتهت نفس الطريقة بالنسبة للسجينات المقدمة هنن شكوى إلى مدير السجن لسوء السلوك أثناء مدة العقوبة .

النتائج : (١) من بين ٣٨٦ من السجينات الجدد ، وجد انتظام الطمث عند ٢٨٤ منهن (٧٤٪) كما وجد أن ١٥٦ سجينة (٤١٪) ارتكبن جريمتهم خلال ٢٨ يوما السابقة . و ١٠٢ سجينة ارتكبن جريمتهم منذ أكثر من ٢٨ يوما .

وقد تم تحليل النتائج - بنفس الطريقة المتبعة في البحوث السابقة - بتقسيم دورة الطمث إلى ٧ فترات كل منها ٤ أيام .

وقد وجدت علاقة بين اليوم الذي ارتكبت

(١) قامت بتلخيص البحث والتعليق عليه الأستاذة أنطوانيت دانييل للباحث المساعد بالمركز

القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الوقت . ويلاحظ أن الأثر البريء للطمث كان أكثر عند من تماين من « التوتير السابق على الطمث » مع ما يصاحبه من أعراض الحمول وطول زمن الرجوع والتبدل العقلي ، وهذه العوامل تدعو إلى سهولة اكتشاف الجريمة ، وخاصة بالنسبة لمعادنات الخروج على القانون مثل البنايا وصارقات المحال التجارية .

كما يصاحب « التوتير السابق على الطمث » أيضا التهييج والحمول والاكتئاب والجفاف ، وقد تكون هذه العوامل في ذاتها مسئولة من بعض الجرائم ، فمثلا قد يؤدي التهييج وفقدان السيطرة على الأعصاب إلى العنف والاعتداء ، وقد يؤدي الحمول إلى إهمال الأطفال ، والاكتئاب إلى الانحصار ، والجفاف إلى شرب الخمر .

• • •

تعليق :

١ - لم توضح الباحثة عدد السجينات ذوات دورة الطمث البالغة ٢٥ يوما في بحثها .
٢ - اقتصرنا الباحثة في حساب نسبة عدد الجرائم - التي وقعت أثناء فترة الطمث والفترة السابقة له - على ١٥٦ سجينات اللاتي ارتكبن جرائمهم خلال الـ ٢٨ يوما السابقة وأهملت إضافة عدد الـ ١٠٢ سجينات اللاتي ارتكبن جرائمهم قبل الـ ٢٨ يوما السابقة . وبذلك يكون المجموع ٢٥٨ .

٣ - تضارب نتائج العلاقة بين الطمث وعدد السوابق . فآثر الطمث أكثر أهمية بالنسبة السابقة الأولى منه بالنسبة لثلاث سوابق أو أكثر - عند السجينات الجدد - في حين ازداد أثر الطمث البريء مع ازدياد عدد المشاغبات - عند طالبات المدارس والسجينات المشاغبات .
٤ - أعراض التوتير السابق على الطمث ، « القائمة عليها تفسير النتائج » ، تختلف عن الأعراض التي عرف بها في البحث .

السجن ، وبينهن ٢٧ (١٣٪) ارتكبن الجريمة أثناء أعراض التوتير السابق ذكرها . ويلاحظ أن هذا التوتير أكثر سطوئا عند مرتكبات جرائم السرقة (٢٩٪) منه عند البنايا (١٩٪) ويبدو أن حدوث هذا التوتير عند البنايا أقل منه عند النساء بصفة عامة .

أما الألم أثناء الطمث فقد وجد عند ٢٢ سجينة فقط (١٤٪) من السجينات الـ ١٥٦ اللاتي ارتكبن جرائمهن خلال الـ ٢٨ يوما السابقة ، وقد وجدت جرائمهن موزعة توزيعا منتظما على فترات دورة الطمث السبعة .

أما الـ ١٠٢ سجينات اللاتي ارتكبن جرائمهن منذ أكثر من ٢٨ يوما ، فقد كانت جرائمهن موزعة توزيعا منتظما على فترات دورة الطمث السبعة ، وبذلك يبدو أن الطمث لم يؤثر عليهن أثناء سطوئن أمام القضاء .

(٢) أما بالنسبة للسجينات ذوات السلوك السيئ أثناء مدة العقوبة ، فقد وجد انتظام الطمث عند ٩٤ منهن ، من بينهن ٥١ (٥٤٪) كن مشاغبات أثناء فترة الطمث أو الفترة السابقة له . (وقد وجد أن ٤٣٪ من السجينات المقتصة فيهن شكوى واحدة كن حاضرات ، في حين أن ٧٠٪ من قدمات فيهن أكثر من شكوى كن حاضرات . وتتمشى هذه النتيجة مع ما لوحظ عند طالبات المدارس من ازدياد أثر الطمث السيئ مع ازدياد عدد المشاغبات) .

مناقشة النتائج : تبين من التحليل وجوب ارتباط خردلالة عالية بين الجريمة والطمث ، ويدل ذلك على أن التغيرات الهرمونية تكون سببا في ارتكاب النساء الجريمة أثناء فترة الطمث والفترة السابقة له ، أو ربما كانت النساء أكثر تعرضا للوقوع تحت طائلة القانون في ذلك

تقرير عن أعمال المؤتمر السنوي لخبراء علم مخلفات الجرائم بولاية كاليفورنيا

المنعقد بمدينة سان دييغو في المدة من ٢٤ - ١٩٦٢/٥/٢٧
للأستاذ زين العابدين سليم
الباحث بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية

والكيميائية في الكشف عن آثار ومخلفات الجرائم. كما حضر هذا المؤتمر بعض خبراء الطاقة الذرية بولاية كاليفورنيا المزمع بعض جهودهم في طرق تنشيط بعض العناصر أو المركبات وتحولها إلى مواد مشعة يسهل الكشف عنها ببساطة بواسطة الأجهزة الإلكترونية الحديثة التي تصل حساسيتها إلى الكشف عن هذه المواد ولو وجدت بكميات صغيرة جدا لا تتجاوز جزء من البليون (انظر جدول أعمال المؤتمر في يوم ١٩٦٢ / ٥ / ٢٦).

وقد بدأ المؤتمر أعماله في صباح يوم الخميس الموافق ١٩٦٢ / ٥ / ٢٤ بأن رحب الرئيس بالأعضاء العاملين والزائرين مع إعطاء نبذة عن كل منهم ، وكان معظمهم ما رؤساء للمعامل الجنائية الأمريكية أو أساقفة بالجامعات أو من الخبراء بالمنظفات البوليسية أو بالشركات المختصة بصنع الأجهزة اللازمة للمعامل والمختبرات الجنائية ، كما حضر هذا

أغراض المؤتمر :

عرض ومناقشة أهم ما توصل إليه العلم للكشف عن الدلائل المادية ومخلفات الجرائم سواء في مجال البحوث العلمية بالجامعات أو البحوث الخاصة بالشركات المعنية أو بمراكز الطاقة الذرية التي تستخدم الأجهزة الإلكترونية الدقيقة في الكشف عن دقائق العناصر أو المركبات المختلفة عن طريق تنشيطها ذريا وتحولها إلى نظائر مشعة يمكن الكشف عنها بسهولة .

أعمال المؤتمر :

بالرغم من أن هذا المؤتمر كان خاصا بخبراء ولاية كاليفورنيا إلا أن معظم الولايات الأمريكية الأخرى شاركت في هذا المؤتمر بأن أرسلت بعض خبراءها ممن توصلوا إلى بعض النتائج الهامة في مجال استخدام العلوم الطبيعية

(١) حضر المؤتمر الأستاذ زين العابدين سليم الذي أوفده المركز في بعثة عملية بكلية علم الإجرام بجامعة كاليفورنيا ، بالولايات المتحدة الأمريكية وكتب عنه هذا التقرير .

بجامعة كاليفورنيا تحت إشراف الدكتور بول كيرك .

٦ - طرق كروماتوجرافية جديدة لتحسين كية الكحول في الدم مع فصل مركبات طيارة جديدة من الدم ومن محاليله المائية .
للأستاذ باركر - كلية علم الإجرام -
جامعة كاليفورنيا تحت إشراف الدكتور بول كيرك .

٧ - الأقفال المختلفة والطرق التي يتبعها الجناة في فتحها أو كسرها والوسائل العلاجية للتغلب على هذه المشكلة .
للأستاذ ولیم لی - الخبير بمعامل لوس أنجلوس البوليسية .

٨ - الطرق الحديثة لجمع آثار المواد المختلفة التي تستخدم فيها المكاسن الكهربائية الشافطة .
للأستاذ شارل ولسون - رئيس المعامل الجنائية المركزية بولاية وسكنسن .

٩ - تقرير مفصل عن الطرق الحديثة التي تتبع بالمعامل المركزية الفيدرالية للكشف عن الجرائم بالوسائل العلمية .
للأستاذ أنتوني لونيجين - الخبير بمكتب الشريف - بمدينة سان برناردينو .

اليوم الثاني :

١ - عرض لبعض المشاكل التي تعترض رجال المعامل والمباحث الجنائية في مجال الكشف عن الجرائم .

٢ - المركبات الأمنية وتفرقها الإشعاعي تحت الأشعة فوق البنفسجية .

للأستاذ جون دافيسون - مكتب شريف مدينة سان برناردينو

٣ - عرض لبعض النتائج الهامة عن

المؤتمر بعض المنتوبين من المكتب الفيدرالي للمباحث الجنائية FBI ثم افتتح الرئيس أعمال المؤتمر بتقرير شامل عما تم بتوصياتهم في المؤتمر السابق وذكر أن معظم هذه التوصيات قد أخذ بها وأدخلت في حيز التنفيذ فعلا منذ بداية هذا العام . ثم انتقل المؤتمر على أثر ذلك إلى جدول الأعمال الذي بدأ بمعرض ومناقشة بعض البحوث المبتكرة التي أهمها :

١ - اليوم الأول ٢٤ / ٥ / ٦٢ :

١ - طرق جديدة لفصل الحيوانات المنوية من البقع الجافة للسائل المنوي .
للأستاذ جاك كادمان - مندوب شركة أورانج .

٢ - جهاز جديد لتحسين كية الكحول لدى الأشخاص من متعاطي الخمر والمخدرات الروحية عن طريق التنفس أو النفخ في بالون خاص .

للأستاذ ريموند ينكر - رئيس المعامل الجنائية البوليسية بمدينة لوس أنجلوس .

٣ - المعامل الجنائية المركزية وأهميتها ومدى ما حققت من أغراض .

للأستاذ دافيد بوره - مندوب المعامل الجنائية المركزية بولاية كاليفورنيا .

٤ - علم خلفات الجرائم في ليبيا .
للأستاذ ألبرت هنسل - الخبير الأمريكي بالمعامل الجنائية المركزية بالملكة الليبية .

وقد صوب ذلك عرض مصور للمعمل الجنائي الحديث الذي أنشئ في ليبيا وألقي بالبوليس الفيدرالي هناك .

٥ - طرق كروماتوجرافية جديدة لفصل المواد السامة من المركبات المنوية والمخدرة .

للأستاذ كينث باركر - كلية علم الإجرام

العلمى فى ميدان الطاقة الذرية واستخدام تحويل العناصر المادية أو الغير مشعة إلى عناصر مشعة يمكن الكشف عنها بأدق الطرق الإلكترونية والتحليل الطبيعية . وقد تبع ذلك عرض تطبيق لاستخدام هذه الوسائل فى الكشف عن دقائق وآثار مخلفات الجرائم .

هذا وقد عقب ذلك زيارة موجبة لمعظم أجزاء المركز وآلاته ومفاعلاته الذرية التى أقيمت فى باطن الأرض لتحويل اليورانيوم وغيره من العناصر إلى نظائرها المشعة مع إعطاء فكرة عن طرق تناولها وتخزينها والحفاظ منها . وعلى وجه العموم فهذه كانت أهم الموضوعات التى تم عرضها ومناقشتها بهذا المركز .

- ١ - المفاعلات الذرية الحديثة للدكتور هـ . زيتلن والدكتور فـ . جين .
- ٢ - نظرية تحليل العناصر بعد تحويلها وتنشيطها إلى مواد نظائر مشعة . للدكتور هـ . لوكنز .

٣ - استخدام أشعة جاما فى التحليل الطيف للعناصر والمركبات الدكتور فـ . جين .

٤ - مدى دقة وحساسية أجهزة الكشف عن المواد المشعة . الدكتور جـ . يونغان .

٥ - عرض مصور لأهم العمليات التى تم داخل المركز (الدكتور روج) .

٦ - الخطط والبرامج المتوقعة فى مجال التنشيط للذرى للعناصر داخل المركز . الدكتور رـ . واينكز ، الدكتور هـ . زيتلن .

٧ - المحاولة الحديثة لاستخدام هذه الاكتشافات فى مجال البحث العلمى عن الجرائم (تكلم فيها جميع خبراء المركز) .

طريقة جديدة للتعرف على الأشخاص عن طريق الأجسام المضادة الموجودة فى دماهم (لا زالت تحت البحث) .

للاستاذ الدكتور بول كيرك . كلية علم الإجرام بجامعة كاليفورنيا .

٤ - تقرير عن نشاط وجهود قسم الأجسام المضادة بمدينة سان فرنسيسكو .

للاستاذ توماس وايلاند . بمكتب شريف سان فرنسيسكو .

٥ - تقرير عن اجتماع خبراء علم مخلفات الجرائم بجامعة أنديانا فى عام ١٩٦١ .

للاستاذ جون وليامز - الخبير بمعمل بوليس سان فرنسيسكو .

٦ - التقنيات الأوروبية الحديثة لماكينات الآلة الكتابة وطرق التعرف عليها .

للاستاذ دافيد كراون الخبير بإدارة البريد الفيدرالية .

٧ - عرض لأوجه النشاط المختلفة التى تبناها البحرية الأمريكية فى مجال الاستعانة بالكشوف العلمية الحديثة واستخدام الآلات الإلكترونية والسيكروجرافية الدقيقة .

وقد تم هذا العرض فى حفل خاص أقيم لهذا الغرض فى مساء ذلك اليوم وقد قدم العرض ضيف الشرف دونالد والسن قائد قاعدة سان دييجو البحرية .

اليوم الثالث :

تم عقد الاجتماع فى هذا اليوم داخل المركز العام للطاقة الذرية الأمريكية بقاعدة مدينة Torrey Pines غرب مدينة سان دييجو حيث قام خبراء المركز بعرض لأوجه نشاطهم

الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة

للجمهورية العربية المتحدة

٢ - ٦ يناير ١٩٦٣

الأشخاص لإرسال مراقبين عنها دون أن يكون لهم صوت في المداولات .

سادساً : مستمعين :

يعطى إذن بالاستماع، لمن يرغب في ذلك ويسرى الإذن لجلسة واحدة .

سابعاً : المكاتبات :

توجه كل المكاتبات المتعلقة بالحلقة إلى المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية (اللجنة التحضيرية للحلقة) .

المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية - بريد الجزيرة - القاهرة .

هذا وستعقد بمقر المركز أثناء إنعقاد الحلقة نقوة علمية لخبراء الكيمياء الشرعية ، وستناقش فيها الموضوعات الآتية :

١ - مصطلح الحقيقة واستخدامه للأغراض الجنائية والطبية الشرعية .

٢ - تطبيقات لطريقة الكروماتوجرافى في مجال الكيمياء الشرعية والسموم .

٣ - مشكلة تخدير جيايد السباق .

٤ - التعرف على الكتابة العربية باليد وبالآلة الكاتبة .

ويشارك في هذه الندوة مجموعة من خبراء الكيمياء الشرعية الذين يقدمون بحوثاً في إحدى هذه الموضوعات .

أولاً : موعد انعقاد الحلقة :

تُعقد الحلقة في الفترة من الأربعماء الموافق ٢ يناير ١٩٦٣ حتى يوم الأحد الموافق ٦ يناير ١٩٦٣ .

ثانياً : مكان انعقاد الحلقة :

تُعقد الحلقة بمقر المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية بميدان ابن خلدون بمدينة الأقايف بأمايابة .

ثالثاً : موضوعات الحلقة هي :

١ - تعاطى الحشيش .

٢ - معاملة الأحداث المشردين .

٣ - الاختيار القضائى .

٤ - تخصيص القضاء الجنائى .

٥ - شرطة الأحداث .

رابعاً : أعضاء الحلقة :

وتضم الحلقة الأعضاء من اللغات الآتية :

١ - ممثلو الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية من ذوى الخبرة بموضوعات الحلقة .

٢ - ممثلو الهيئات المتخصصة الغير الحكومية والمعنوية بموضوعات الحلقة .

٣ - أعضاء بصفتهم الشخصية الذين يختارهم المركز من بين المتخصصين .

خامساً : مراقبون :

يدعو المركز بعض الهيئات وبعض

جريمة قتل في المدينة

عرض وتحليل

دكتور سيد عويس

المدير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

المصالح ، موظفة متواضعة تعمل حل الآلة
الكاتب .

وإذا كان أحد من الناس ، في هذا الشارع
الواسع المزدحم الذى يقع في وسط المدينة الكبيرة ،
قد لاحظ هلمن الشخصين قبل أن تقع الواقعة ،
لرأى أن (أ) يتحدث مع (د) وكأنه يعرض
أمورا عليها . أمور هامة عنده يريد لو أنها
تتحقق ، فهي تمس كيان نفسه مسا فيه عنى .
واوجد كذلك على وجه (د) سمات الامتعاض ،
وربما سمات التشنج والصخرية . ولو قدر
لأحد أن يسمع ما دار بينهما من حديث ،
لعرف أنهما كانا على صلة معينة في وقت من
الأوقات ، وأنه قد تحطمت هذه الصلة في
الوقت الحاضر ، وأنه يرغب لهذه الصلة
أن تعود كما كانت ، حتى تعود إليه نفسه
المطمئنة ، وحتى يبرأ من بعض الجروح التي
ألمت به ، وحطمت كيانه أو كادت . ولعرف
أن (د) ترفض رفضا باتا هذه الرغبة ، فهي
لا تريد إعادة الأمور بينها وبين (أ) إلى
مجاهاها ، بل تطلب منه في صراحة أن يتعد
عن طريقها وأن يتركها تأخذ سبيلها في الحياة
دونها .

في صباح يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦٠
حمل المدعو (أ) بندقيته المرخصة المملوكة
بالرصاص القاتل وانتظر السيدة (د) على محطة
أتوبيس تقع في أحد شوارع القاهرة المزدحمة ،
وهي المحطة التي اعتادت السيدة (د) الركوب
منها وهي في طريقها إلى العمل .

لم يعرف أحد من الواقفين على محطة
الأتوبيس أى شيء عن المدعو (أ) أو السيدة
(د) ، أو عن العلاقات الاجتماعية التي تربطهما
أو عما يبيت كل للآخر . لم يعرف أحد عن
شخصية كل منهما شيئا ، ولم يعرف أحد عما
يتمثل في نفس كل منهما شيئا .

وقف المدعو (أ) على محطة الأتوبيس
ينتظر ، ويتنظر . وفي نفسه مشاعر جمة ،
متناقضة ، متصارعة . ولكن لم يلحظ أحد من
الناس شيئا . فكل في طريقه إلى عمله أو في
طريقه لقضاء حاجاته . مثلهم في ذلك مثل
معظم سكان الحضر . علاقاتهم في أغلب الأحيان
غير شخصية ، وغير قوية ، وغير متجانسة .

ولم يطل انتظار (أ) على المحطة . فقد
جاءت السيدة (د) لتأخذ أتوبيسها كالمعتاد
في طريقها إلى العمل ، فهي تعمل في إحدى

ثم انتقل مع أسرته إلى القاهرة المدينة الكبيرة وواجه وهو صبي في الثانية عشر من عمره ، أساليب حياة اجتماعية جديدة تختلف إلى حد كبير عن تلك التي كان يواجهها في ميت غمر ولكنه لم يصطدم كثيراً . فقد تمكن من التكيف إزاء هذه الظروف الجديدة ، واستطاع ، بعد أن ترك المدرسة وتأكد من معرفته مبادئ القراءة والكتابة ، أن يجد عملاً في صناعة الأحذية ، وحقق هذه الصناعة وأتقنها ، وكان طموحاً . فلم يرض لنفسه أن يكون صانع أحذية فقط . بل سرعان ما تبلور هدفه في أن يكون صاحب محل يصنع فيه الأحذية ويبيعها ، وعمل في سبيل تحقيق هذا الهدف ، ونجح . وأصبح يملك محلاً في أحد شوارع المدينة المزدهرة ، في أحد الأحياء الذي تسكنه أغلبية كبيرة من أعضاء الطبقة المتوسطة من التجار والموظفين ، كما يسكنه الكثير من أعضاء الطبقة العاملة .

تم (١) كل ذلك . . . تحققت آماله ووصل إلى ما يصبر إليه من مستوى معين من الاستقرار الاقتصادي . وأصبح « معلماً » يملك ويأمر وينظم أموره بنفسه ويدير لغيره ، بعد أن كان « أسطى » يعمل بالقطعة يؤتمر وينظم ويدير له . ثم له كل ذلك عندما أكمل الخامسة والعشرين من عمره .

وكان اهتمام (١) بتحقيق استقراره المعاشي شغله الشاغل . فلم يفكر في الزواج قبل ذلك . وإن كان هذا لم يمنعه من أن تكون له حياة جنسية ، أو حل الأقل علاقات معينة مع أعضاء الجنس الآخر . فقد كان شاباً ناجحاً ، وكان حديثه طلياً ، يتحدث في لباقة مع عملائه الذكور والإناث . وإن كانت الإناث أكثر إصفاً إلى هذا الحديث ، كما كن أكثر إغراء به . وفضلاً عن ذلك فقد كان (١) موضع غبطة مرؤوسيه

ولكن لم ير الناس الواقفون على عطة الأوتوبس شيئاً ، ولم يلاحظوا شيئاً ، وكذلك لم يسموا شيئاً بما دار من حديث بين كل من (١) و (ر) . ولم ير الناس الآخرون الذين يسرون في الشارع المزدحم أو يلاحظوا شيئاً كذلك . ولم يسموا شيئاً بما دار من حديث بين كل من (١) و (ر) .

لم ير أحد من هؤلاء جميعاً البندقية المرخصة المملوكة بالرصاص لقتال التي كان يحملها (١) ، ولم يروا يده عندما امتدت إلى هذه البندقية ، ولا أصابعه عندما ضغطت على الزناد ست مرات . ولم يروا كذلك الرصاصات البست التي أفرغت في قلب (ر) . ولكن فوجئوا بكل ذلك عندما رأوا شاة ، يبدو عليها بعض آثار من ملامح الصاعة التي كانت ، ولا يبدو عمرها الثانية والعشرين سنة ، واقعة على الأرض متخبط في دماها ، ثم عندما رأوها جثة هامدة لا حراك فيها ويقف على رأسها رجل لا يزيد عمره عن اثنتين وثلاثين سنة ، حاملاً في يديه بندقية مازال دخان البارود يخرج من فوهتها ، وكان يبكي بكاء مرارياً يباط القلوب .

ولم تمر لحظات على هذه المفاجأة ، حتى سارع بعض الناس الواقفين إلى الإمساك بالرجل الذي يحمل في يديه البندقية التي مازال دخان البارود يخرج من فوهتها ، على الرغم من بكائه لمر الذي يمزق نياط القلوب . وتطوع حشد منهم للتحفظ عليه . وسارع آخرون يطلبون رجال شرطة النجدة . وجاء رجال شرطة النجدة في الترو الساعية وقبضوا على (١) بهيمة قتل (ر) . وقف (١) في قصص الإتهام أمام محكمة الجنائيات بالقاهرة ، ويككل قاتل على صلة وثيقة بالمجنى عليه أو بالمجنى عليها ، فقد اعترف اعترافاً تفصيلياً . فهو قد ولد في ميت غمر منذ اثنتين وثلاثين سنة ، ونشأ فيها حتى أصبح يافعاً .

يبدأها إعجابا بإعجاب ، ويراها كل يوم عندما تتردد على المحل أو في غيها ورواحها .

كانت (ر) طالبة في مدرسة التجارة الثانوية ، وتقع هذه المدرسة في أحد الشوارع القريبة من المحل الذي يملكه (ا) . تلعب إلى المدرسة في الصباح ، وتعود منها في طريقها إلى بيتها بعد انتهاء الدراسة . وفي كل مرة تمر أمام محل الأحذية الذي كثيرا ما يجذب أنظارها .

فتقف أمامه لحظات أو دقائق أو أكثر من ذلك أحيانا ، تشاهد ما في واجهته من نماذج الأحذية وما طرأ على هذه النماذج وما جد منها ، تعجب ببعضها وقد لا يعبئها البعض ، تلهف على الحصول على نموذج معين ، وقد تجبن أن تناقش صاحب المحل في ثمنه ، وتتشجع في الكثير من الأحيان ، وتشتري أحيانا ولا تشتري أحيانا أخرى . وعندما تشتري تسام ، وتعامل كأثنى ، تحاول إغراء من يصادفها ، وكثيرا ما يكون هو (ا) ، الذي كان يسمع لها ، ويحبسها حديثه الطل ، ويحاول أن يبعثها ما تطلبه ، وكان يصر عليها عملية الشراء ولو على حساب ما يجب أن يتقاضى من ثمن . فقد كانت (ر) شابة لم تعد العشرين من عمرها ، فيها وسامة صارخة ، وعملا جسدها الخيرية ، ولها جاذبية الأثني العيوب . وقد أخذت هذه السمات والخلل بلب (ا) . فبأذنها الحديث الشخصى ، وتجرا في حديثه هذا ، وشبعته (ر) على ذلك . فتولعا على اللقاء خارج العمل ، وخارج المدرسة بعيدا عن الناس . وكثر هذا اللقاء ، وبات كل منهما يحلم حلمه الجميل على الرغم من فارق السن بينهما ، إذ بلغ هذا الفارق نحو عشر سنوات . وإن كان الفرق بين مكانتهما الاجتماعية يكاد أن لا يكون . الأمر الذي شجع (ا) على التقد لخبطتها من أسرته التي كانت متصدعة بسبب وفاة الأب . وسرعان ما وافقت الأم على

وغيره ، وحسد زملائه في بعض الأحيان . وبعد أن استقر أمر (ا) في عمله الذي يملكه ، واستتب له الأمر ، وأصبح مقصد العملاء والميلات يشتررون منه أحذيتهم أو يصنعونها أو يصلحونها عنده ، رأى (ا) أن يستقر استقرارا من نوع آخر ، استقرار ينظم حياته الشخصية ، فتكون له أسرة يسكن إليها ، ويحقق عن طريق بنائها بعض رغباته وآماله كإنسان ، وكعضو يعيش في المجتمع ، وكناجر همه أن تكون سمته فوق مستوى الشبهات . وتحقق له ذلك وهو في السابعة والعشرين من عمره ، عندما وجد بين الإناث من وافقت على الزواج منه ، كما وافقت أيضا على مد يد المساعدة المادية له حتى يستطيع أن يحقق طموحه في دعم تجارته وازدياد معاملاته المالية .

ولكن إذا كان (ا) قد نجح في اتقان مهته ، ودعم سمته ، والوصول في السلم الاجتماعي إلى مكانته ، وتحقيق مستوى معين من الاستقرار الاقتصادي ، فإنه لم ينتج في الاستقرار أسرته التي سرعان ما اهتزت دعامها وتصدع بنائها ، وحل الخلاف بينه وبين زوجته محل الوثام . وانتهى الأمر بالطلاق . بعد أن استمر الزواج فترة غير طويلة ، استمرت بعدها الشحنة بينهما ، ورفع كل منهما قضايها ضد الآخر .

وعاش (ا) بعد الطلاق وهو يفكر في الزواج مرة أخرى . وهو لن يقدم أن يجد أخرى من بين من تتردد على محله من ميلات . خصوصا من اللات يعجبهن شبابه ، ونجاحه ، وحديثه الطل ، ولباقته الجذابة ، ومن اللات يحسن الإصغاء إلى هذا الحديث وتهجرن هذه اللباقة . وكانت (ر) من أكثر الميلات إعجابا بـ (ا) لكل هذه السمات والخلل ، وربما لبعض الأمور الأخرى . وكان (ا)

تحت أمين أمها وإخبران ، وكانت زيارته تجد ترحيبا من الأم دائما ، فإن كل زيارة تأفى في طياتها بما يشبع رغبتهما من مساعدة مادية في شكل هدايا عينية أو نقدية .

وعندما بلغت (ر) من العمر اثنتين وعشرين سنة ، أمكنها أن توفر بعض المال الضروري لإعداد مطالب الزفاف . وعندما ازداد إلحاح (ا) على ضرورة عقد القران وافقت في الحال . وتم عقد القران وتم كذلك حفل الزفاف ، وكان عمر (ا) اثنتين وثلاثين سنة وعمر (ر) اثنتين وعشرين سنة ، أى أن فارق العمر بينهما يبلغ نحو عشر سنوات .

لم يكن (ا) في خلال فترة الخطوبة يعرف السر الذى ربط بين قلبه وبين قلب (ر) . ولم يحاول أن يعرف شيئا . ولكنه كان يعرف أمرا واحدا . كان يحبا حبا ملك عليه نفسه ، وقد بدا له في غمار هذا الحب أن (ر) تبادل هذا الحب الكبير . وأنه كذلك موضع عطف أمها وبركاتهما . وبهما يكن فهو من وجهة نظر أخرى قد وجد ضالته في هذه الشابة « المتعلمة » ، الجميلة الجذابة ، التى تعمل « موظفة » .

ولم يكن (ا) يعرف كذلك سر طول الخطبة التى بلغ عمرها أكثر من ستين ، إلا أن أسرة (ر) تعتمد لإكمالها عندما تتاح الفرصة لذلك ، أى عندما يتم الحصول على وظيفة لها ، وعندما يتم توفير بعض المال الضرورى . لم يعرف (ا) شيئا غير كل ذلك . لم يكن يعرف ما يساور (ر) من هواجس ولا من مشاعر يشوبها بعض الخوف وربما بعض ملامح الئام . ولم يكن يعرف كذلك ، من ياب أولى ، أسباب هذه الهواجس والمشاعر .

هذه الخطبة ، فإن (ا) رجل يعمل ويكسب ويستطيع أن يعدها ببعض المساعدة المادية وبعض العون المعنوى .

نشأت (ر) في كنف أمها معظم سنو حياتها . فمنذ وفاة أبيها ، وهى فتاة في العاشرة من عمرها ، قد كفلتها هذه الأم . وكان دخل الأسرة يكاد أن يكتفى حاجاتها المتعددة . وكانت الأم عندها بعض الطموح ، فأبت إلا أن تعلم ابنتها حتى تكمل تعليمها المتوسط على الأقل . ويبدو أن الأم لم تكن العائل الذى يستطيع أن يحزم أمره عندما تتطلب الأمور ذلك . وربما كان يتم (ر) المبكر عاملا من عوامل عدم استطاعة الأم أن تكون حازمة ، حريصة على بعض القيم الإجتماعية التى تسود عادة الطبقة التى تنتمى إليها هذه الأسرة .

ونشأت (ر) في هذا الجو الأسرى مدلاة أو شبه مدلاة ، وقد ساعد على وجود هذا التدليل والدلال أنها شبت قوية الجسم صحيحة ، ترى فيه عناصر الأنوثة الجذابة تشع وتلألأ كلما زاد عمرها . وعرفت (ر) كل هذه الأمور عن نفسها ، فتركت لنفسها التئان ، ولم تجد من أمها الرقيب الذى يتم بسلوكها ، أو الشخص الذى يمس لها أسرار الحياة ، ويرى ضرورة الحرس على القيم السائدة ، وإحلال من الزلل . فكانت لها حياة جنسية مع أعضاء الجنس الآخر ، علاقات تشبع بها ضرورها ، وقد تتباهى ببعض تفاصيلها بين لئانها ، على الرغم من أنها لم تعتمد العشرين من عمرها وأنها مازالت تطلب العلم في مدرسة التجارة الثانوية .

أكلت (ر) دراستها وعملت في إحدى المصالح موظفة متواضعة تعمل على الآلة الكاتبة . وأحست بكيانها الإيجابي الجديد ، فعلتها الثقة بنفسها أو كادت . وازدادت علاقاتها ؛ (ا) وأصبح يزورها في منزلها

الستين . ولكن لابد عامة بد .

أما (١) فقد كان الريبل الذى يواجه هذه الأثني التى ما زالت فى ثوب زفافها تتوسل وتبكي وتلتصق الصفيح والغفران . وهو يتنسى إلى مجتمع يعطيه الكثير ويفترله الكثير . مجتمع يعطيه كما يعطى لأبناء جنسه حقاً لا عديد لها ، خصوصاً تلك الحقوق التى تتعلق بالمرأة ، وإذا أخطأ السبيل أو تزايد بما لا ينهى أن يزيده على هذه الحقوق ، فإنه لا يحاسب الحساب العسير . وكثيراً ما يشطر أن يخفى شيئاً من هذا التنبيل ، بل على العكس قد يظهر الكثير المغال فيه من هذا القبيل ، مباحاة وتقاضراً . ومع ذلك فإن قيم مجتمعه تقف به وبأمثاله من الرجال من أخطاء النساء عامة وزلهن خاصة موقف المحاسب القاسى . وفى بعض الأحيان ، وخصوصاً إذا ما تحدثت العلاقة بين الرجل والأثني وأصبحت علاقة زوج وزوجة ، يقف موقف المحرورج فى كرامته ، الذى يعطى لنفسه كل الحقوق ، فيؤدى أدوار الاتهام والتحقيق والحكم والقصاص جميعاً .

ولكن (١) إزاء هذا الموقف الريبى لم يسلك كل ما يمكن أن يتوقع من أنوان السلوك . كان يجب (ر) حباً ملك عليه نفسه . وقده بدا له فى غمار هذا الحب أنها تبادل هذا الحب الكبير . وأن ما حدث حدث قبل أن يفتتح هذا الحب فى قلبهما ، وأن ما حدث كان نزوة عابرة لن تمسك صفو الحياة القادمة . وأنه وقيل كل شيء يجب أن يكون رجلاً شهما يفتر عند المقدرة ، ويفر عما سلف ، فاقه جبل وعلا ستار ، وهو غفور رسيم . وإنهى الأمر به بأن اعتبر ما حدث كأنه لم يحدث ، وكتم عن الناس كل شيء ، واعتبر ما حدث جريمة أخلاقية غير منظورة ، أو ربما جريمة

ولكن (١) قد بدا له أنه عرف السر الثانى فى ليلة الزفاف . ومع ذلك فإنه لم يعرف السر الأول حتى الآن . وكان إذا ألح عليه التساؤل عن هذا السر كان يحاول الإجابة عليه فى شيء من الغموض . كأن يطمئن نفسه قائلاً إنه « الحب » ، ولا شيء غير الحب .

ولئن كان (١) لم ينجح فى التعرف على عوامل السر الأول حتى الآن ، فهو قد أحس نتائج وآثارها فى أعماق نفسه . وكانت هذه النتائج وآثارها فى أعماق نفسه هى العامل المهم فى محاولته التغاضى من نتائج السر الثانى وآثارها فى أعماق نفسه .

كان حفل زفاف (١) متواضعاً جمع الأصحاب والخلان فى مودة وحيور . كان حفلاً تعطر جوه الأمانى والتفاؤل والرغبات الطيبة . وعندما آن أوان انصراف الأصحاب والخلان ومن فى حكمهم ، وتأهب (١) للدخول بمرسته (ر) ، كان كل شيء يجرى مجراه العادى . لم يكن يدور بخلد (١) ما حدث بعد قليل ، وكان ما يدور بخلده يدعو إلى الطمأنينة بمكس ما كان يدور بخلد (ر) . وانتهى الأمر بأن ما كان مستوراً قد انكشف ، وكان المستور مفاجأة غير متوقعة . صدمت كرامة (١) فى الصميم .

وكان المشهد رهيباً . أننى ما زالت فى ثوب زفافها تتوسل وتبكي وتلتصق الصفيح والغفران . فهى تنتمى إلى مجتمع يحدد لها ولبينات جنسها قيماً معينة لا يجوز لمن أن يحدد عنها ، ولكنها فى ضوء تاريخ حياتها وتجاربها الاجتماعية لم تستطع إلا أن تحيد عن هذه القيم . وتضطر فى ضوء كل هذا أن تخفى كل شيء ولا تبوح به . وما هى الآن تواجه موقفاً يكشف - وهى كارهة - الغطاء عن كل شيء . وطالما حاولت تأجيل هذا الموقف . وقد نجحت لفترة لا تملو

جنائية غير منظورة . وما أكثر الجرائم ، أخلاقية كانت أو جنائية ، غير المنظورة في المجتمع .

عاش (١) و (ر) كزوجين سعيدين ، أو كزوجين يبيلوان أنهما سعيدان . التأمّت جروج كرامة (١) مع الأيام ، فهو من وجهة نظره يعيش في ظلال الحب الوارفة فلا يرى إلا الجمال والخير والتناؤل . أما (ر) فبعد أن استردت ثقتها في نفسها كاملة ، أخذت تملل نفسها بالآمال والأمنيات . أنها شابة أهم ما توصف به أنها موضع اشتباه الرجال ، كل الرجال . الرجال الذين لم مكانة زوجها الاجتماعية ، فضلا عن الرجال عن هم أعلى مكانة اجتماعية منه . وكانت (ر) تعتبر الزواج من (١) صفقة ليست بالضروري ، من وجهة نظرها ، صفقة خاسرة . بل على العكس لقد كانت صفقة ضرورية ، ساعدتها على بدء مرحلة جديدة من مراحل حياتها . ويسرت لها أن تقيم كثيرا في المستقبل الياسم التي سيملا حياتها وسيملها بما تشبهه من متع . فأخذت تملل نفسها بالآمال والأمنيات ، كما أخذت تصحين للفروض وتترى بصها .

وبجانبها الفرصة السانحة . جاءت هذه الفرصة عندما نجحت زوجة (١) السابقة في الحصول على أحكام عديمة ضد زوجها السابق . فقد حكم لها ضده بمؤثر الصداق وبمبلغ كبير من المال نفقة شرعية تستحقها ، فضلا عن بعض الدين التي كان زوجها السابق يدين بها لها .

والسبب أن (ر) لم تكن تعلم بهذه الأحكام . فقد أعفاهها عنها زوجها (١) معللا نفسه بأنه سيقوم بالسداد إن عاجلا وإن آجلا . ولكنه لم يستطع السداد في الوقت المناسب ، فالمبلغ المطلوب أصبح ، ازاء

ظروفه الحالية ، لا طاقة له به . وفضل أن يدخل السجن ليقتضى فيه شهرا وفاء للنفقة التي تستحقها مطلقة . واضطر (١) أن يتخبر قصة غير صحيحة للحصول على موافقة زوجته (ر) على غيابه لبضعة أسابيع . فأنخبرها أن دواعي العمل تضطره إلى السفر بعيدا من القاهرة ، المدينة الكبيرة ، لأنه على وشك عقد صفقة جلود قد تدّر عليه الربح الوفير .

وبخيل (١) أنه باختراعه هذه القصة الزائفة إنما يبني الراحة زوجته من معرفة الحقيقة وتفصيلها المؤلمة ، كما يبني الحرص على كرامتها وكرامته ، فضلا عن أن ييسر أمر غيابه شبه الطويل على نفسها . ولكن (ر) لم تناقشه طويلا أو قصيرا في هذا الموضوع ، ولم تبد أية معارضة موضوعية أو شكلية ، بل وافقت للتو والساعة ، وبدأت تداعبها الآمال ، وتلعل نفسها بالأمنيات .

دخل (١) السجن ، وفاء للنفقة التي تستحقها مطلقة ، ولم يبال بالصعوبات التي ستواجهه في المجتمع الجديد ، مجتمع السجن . فهو لم يرتكب جرما ما ، لم يسرق مثلا أو يزور ، لم يفعل شيئا ما يشينه كرجل . ولكن المسألة هي صر وقتي ، ومن كان ذا عسرة فنظرة إلى ميسرة . وهو يعيش في حب كبير ، ويضحي في سبيل هذا الحب الكبير ، وكل ما يرجوه أن يحافظ على هذا الحب الكبير .

ولكن (ر) حاولت أن تصدق قصة زوجها ، ولكنها أبت إلا أن ترفضها . ساعدها على هذا القرار ، ما كانت تملل نفسها بالآمال والأمنيات . فأخذت تتحرى صدق هذه القصة ووصلت إلى الحقيقة . وهي أنها قصة مخترعة لا صدق فيها ، وعرفت أن زوجها (١) في السجن ، يقضى مدة شهر ، وفاء للنفقة التي تستحقها مطلقة .

أن يستبدل بدورها دورها وهي في ليلة الزفاف . ولم تكف بذلك . بل أبت على نفسها أن تستبدل بدورها دور . فالحياة والدنيا وكل المتع قد أصبحت تدنو إليها . والأمان ، أمانها ، والأمنيات ، أمنياتها ، قد أصبح تحقيقها قاب قوسين أو أدنى منها .

لم يصدق (أ) عينيته عندما رأى زويته (د) وهي تزوره في السجن . ولم يصدق أيضا أذنيه عندما سمعها تطلب الطلاق منه . وبدأ له ان الأوضاع قد انقلبت رأسا على عقب ، وان القيم العاقلة قد ذهبت وكأني لم توجد قط . وعندما انصرفت (د) انصرفت قبل انتهاء موعد الزيارة المحدد . وتركت وراءها (أ) وقد حطت على رأسه صدمة قاسية ، بقيت طويلا جدا ، وبقيت آثارها في نفسه طويلا جدا كذلك .

لم يسمع (أ) لطلب (د) ، بل عارضة في قوة . ولكنها أسرت على الطلب . فملأت عينيته السموح ، واختلط الكلام في حنجروته ، وتوصلت إلى (د) ملاصق وجهه ، ولكنها كانت قد حزمت أمرها ، وأصررت عليه . بدت له قاسية ، وكأنها قالت للكلمة الأخيرة . وقبل أن يجم بالكلام ، أو يتم ما بدأ أن يقوله ، تركته ، وذهبت لا تلتوى على شيء .

ولكن (أ) كان يجب (د) حبا كبيرا ، فالتمس لها الأعداء ، وطل نفسه ، بعد الخروج من السجن ، ببعض الآمال . منها أن (د) سوف تثوب إلى رشدها ، أو يجب أن تثوب إلى رشدها . فهي كل شيء في هذه الدنيا عنده . وهو لم ين عن فعل كل ما يحفظ عليها كرامتها ، وكل ما يسددها ، في حدود طاقته كرجل وكعضو في المجتمع .

ولكن يبدو أن (أ) كان يعيش في مراب . فمتما خرج من السجن ، وبعد

وما أن عرفت (د) هذه الحقيقة ، حتى اطمأن قلبها ، واهتزت نفسها فرحا وحبورا . فإن الأغلال التي تقيدها آن لها أن تتحطم ، وأن الدنيا الآن تتسع أمامها ومن حولها ومن فوقها اتساعا يليق بشبابها الناضر ، يروح في أجوائها ويحيى ، يرشف من كل شيء ، يروى ظمأه من كل نبع ، يشبع منه دون مبالاة . فهي امرأة قد نالت كل شيء ، الجمال وبعض الاستقرار الاقتصادي ، ولكن جمالها سلاح يتار تستطيع من طريقه ان تتسلق السلم الاجتماعي حتى تنال استقرارا اقتصاديا ذا مستوى أرفع ، وقد يستمر ارتفاعه ويستمر ، فتنال ما تصبو إليه من آمال ومن أمان ومن حياة مليئة بالمتع . حياة لا تغلو عليها ، فهي حياة ليس من المسير عليها أن تغلق ثمنها من جمالها وشبابها وأقربها .

ولإنهى الأمر ب (د) إلى قرار . لابد أن تزور (أ) في السجن ، وتفاجئه بهذه الزيارة ، حتى تحطم كيانه معرفتها بالحقيقة ، ومعرفتها بحصيره . فهي لم تفكر قط بأن تكون زيارة خير ووثام وتشجيع ، بل زيارة سوء وقطيعة وتحطيم . يجب أن يتحطم زوجها (أ) ماديا ومعنويا . إن في تحطيمه تحطيا لكل القيود ، ولكل الأغلال التي تميش فيها حياتها الحاضرة .

لم تذكر (د) موقفها الرهيب في ليلة زفافها . وكيف كانت ، وهي في ثوب الزفاف ، ولم تتوكل وتبكي وتلتصق الصنم والنفيران . ولم تذكر أيضا موقف (أ) إزاء كل ذلك ، موقف الرجل الذي كان يحبها حبا ملك عليه نفسه ، فكان لا يملك إلا أن يحب وأن يصفق وأن يلتصق الأعداء . وربما تكون (د) قد ذكرت كل ذلك ، وأحست ببرارة الذكرى . وقد آن لها أن تجعل زوجها ، وهو في السجن ،

وكم أنتظرها (١) في غلدها وفي رواحها ،
وكم ألح عليها في العدة ، وكم توسل إليها مرة ،
وكم هلدتها مرات . ولكن (ر) كانت
ترفض وتمانع وتتشكى وتسخر وتهكم .

وعندما تأكد لـ (ا) أن (ر) ستزوج
فعلا من غيره ، هانت عليه الحياة ، وأصبحت
الدنيا لا تساوى في نظره شيئا مذكورا ،
ولكنه لم يفكر في الانتحار ، أو في أسلوب
آخر كهرب لما هو فيه . بل فكر في حياته
كلها ، كيف نشأ ، وكيف نما ، وكيف
تدرج اجتماعيا ، وكيف وصل إلى ما وصل
إليه . وحاول أن يتلمس التعرف على عوامل
وأسابب ما وصل إليه من حال لا ترضى رجلا
مثله ، أثبت رجولته يوم ما ، وأثبت شهامته
يوما ما . رجل كل ما يعبه أنه يجب ، وأنه
يريد من صميم فؤاده أن يعيش لهذا الحب ،
بكل كيانه ، وأن يضفى في سبيله بكل غال .
ولكن الظروف تأبى ذلك ، الظروف التي
جعلت من يجب تقف في سبيل تحقيق ذلك .
على الرغم من تضحياته ، وبذله ، ورجولته ،
وشهامته ، وقوله .

وانتهى (ا) إلى وجوب إزالة هذا
العائق . العائق الوحيد الذى يقف في سبيل
تحقيق آماله ، وليلهب هو إلى الجحيم بمد
ذلك ، فقد هانت الحياة ، وأصبحت الدنيا
في تصويره لا تساوى شيئا مذكورا .

وفي صباح يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦٥
حمل (ا) بندقيته المرخصة المملوطة بالرصاص ،
القاتل ، وانتظر (ر) على محطة أوتوبس تقف
في أحد شوارع القاهرة المزدهجة ، وهي
الخطوة التي اعتادت (ر) الركوب منها وهي
في طريقها إلى العمل .

وعلى الرغم من وجود الناس من حوله ،
فلم ير أحدا ، انه يعيش افكاره المظلمة ،

زوجته شخصا آخر ، لم يتصور وجوده قط .
وجدتها امرأة غير تلك التي عرفها من قبل .
امرأة تصادق الرجال الأغراب ، وتميش على
هواها ، ومن أجل هواها . وأصبحت سيرتها
مضفة في الأفواه . فلم يجد بدا من طلاقها .
ولم يطل أمر الطلاق ، فقد احادها الى عصمت
مرة أخرى ، بعد أن تدخل المعارف لانه حكم
الأمر . وقد رضى حكم المعارف لانه حكم
يتفق مع حكم قلبه ومشاعره . وعادت (ر)
إلى سيرتها مرة أخرى ، وأصبح (ا) يعب
المذاب عبا ، ويشرب الهوان والمذلة شربا ،
وملا قلبه اليأس ، ولم تن عليه كرامته ، وهز
عليه أن يتنكر لقيمته كرجل يعيش في مجتمع
معين ، فانهى أمره الى طلاقها للمرة الثانية .

وكان طلاق (ر) هو ما تصبو اليه
نفسها . فهو إطلاق لسراحها من القيود
والأغلال . فرصة لها للإنتقال الى يسر
ها أسلوبا معينا من الحياة ، تبنيه وتطلبه
وترجوه من كل قلبها . ولو كان ذلك على
حساب القيم الاجتماعية أو على حساب قلب
(ا) الكبير ، وجبه لها ، وتقانيه في هذا
الحب .

ولم يأت الطلاق اللثافي بالراحة التي
يرجوها (ا) لنفسه ، فهو مازال يحب (ر) ،
وما زال يفيض قلبه بحبها . وحاول أن ينسى ،
فلم يستطع النسيان . إحتسى الخمر ، وهام
على وجهه ، ولم يأت كل ذلك بفائدة .
وانتهى الأمر به إلى أن يحمل أعماله ، وعاش
في أفكار لوها ظلام ، وحاول محاولة أغيرة ،
طلب من (ر) العدة . ولكنها رفضت في
إصرار ، وبأن حل وجهها ومن حليتها
ألوان من التشفى والسخرية والتهكم .
وأخبرته ، في سهولة ويسر ، أنها ستزوج
من آخر .

جثة هائلة لا حراك فيها ، ويقف على رأسها رجل ، لا يزيد عمره عن اثنين وثلاثين سنة ، حاملا في يديه بنتقية مازال دخان البارود يخرج من فمها ، وكان يبكي بكاء مرا يمزق نياط القلوب .

واستمتعت هيئة محكمة الجنائيات بالقاهرة ، لأعتراف (١) التفصيل ، وهو تارة يبكي ، وأخرى وكأنه يهني . وقبل أن ينتهى من اعترافه ، طالب في ختامه الحكم عليه بالإعدام . فلم يبق له شيء في الحياة يحرص عليه ، لم يبق له نفسه وهي عزيزة دائما ، ولم يبق له أمل في حياته المستقبلية ، فلا أمل بغير حب ، وقد فقد هذا الحب .

ولم تلب المحكمة طلب (١) ، وسكتت عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة .

في شيء من التردد ، ويداعبه شيء من الأمل . فهو ، أولا وقبل كل شيء ، لم يأت للانتقا من أحد ، ولكنه يواجه ظروف حياته الأخيرة ظروف لم يستنمها ، ولكنه يرجو أن يغيرها . فان استطاع ذلك وسده فيها ، وإلا فليكن ما يكون .

ولم يستطيع (١) أن يغير الظروف التي لم يستنمها ، فعلاذ اليأس من كل إنسان ، ومن كل شيء . فامتدت يده إلى البنتقية المملوءة بالرصاص القاتل ، وضغطت أصابعه على الزناد ست مرات ، وفوجيء الناس بكل ذلك . ورأوا شابة ، يبدو عليها بعض آثار من ملامح الصاعقة التي كانت ، ولا يعدو عمرها الثانية والعشرين سنة ، واقعة على الأرض تنحبط في دماها . وأصبحت في لحظات ،

فهرس موضوعى
لمواد المجلد الخامس

علم الإجرام

الموضوع	اسم المؤلف	العدد	الصفحات
تصنيف المجرمين	السيد يس	الأول	٩٨ — ٥١
جناح الأحداث في هولندا	هوينك	الثالث	٤٥٠ — ٤٤٤
المفهوم الاجتماعي للرشوة	محمد عارف	الثالث	٤٣٥ — ٤١١
النظم الإحصائية في الجمهورية العربية المتحدة (الجزء الثالث)	دكتور محسن عبد الحميد	الثاني	٢٧٣ — ٢٥٩

بالإنجليزية

Subject	Author	No.	Pages
The increase of Criminality in the underdeveloped countries	W. Lunden	2	1-17

علم العقاب

الموضوع	اسم المؤلف	العدد	الصفحات
تخصيص المؤسسات العقابية	أحمد الألفي	الثالث	٣٩٨ — ٣١٧
تشغيل المساجين في الجمهورية العربية المتحدة .	دكتور حسن المرصفاوى	الثاني	١٩٤ — ١٦٧
النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية (دراسة إحصائية تحليلية)	رائد دكتور بدر الدين على ، سمير الختورى ، هدى مجاهد	الثاني	٢٢٨ — ١٩٥

الطب الشرعى

الموضوع	اسم المؤلف	العدد	الصفحات
المهج النفسى ودراسة الشخصية لأغراض الطب الشرعى	دكتور ف. فراكونى	الأول	١١٦ - ١٣٣
مواد تتبع المستخدمة فى الكشف عن بعض الجرائم	دكتور زكريا الدروى، رائد عبد العزيز حمدى	الأول	٩٩ - ١١٥

بالإنجليزية

Subject	Author	No.	Pages
Atropine. Rate of disappearance and chromatographic detection in putrefied biological specimen	Helmy, H.H., Sherif, Y.A., Darawy, Z.I.	1	160-166

القانون الجنائى

الموضوع	اسم المؤلف	العدد	الصفحات
أثر الدعوى الجنائية فى وقف تقادم الدعوى المدنية	دكتور إدوارد غالى الدهبى	الثالث	٣٩٩ - ٤١٠
مستشار الإحالة	دكتور فتحى سرور	الثانى	٢٢٩ - ٢٥٣

علم النفس

الموضوع	اسم المؤلف	العدد	الصفحات
إطار أساسى للشخصية	دكتور مصطفى سويىف	الأول	١ - ٥٠
معمل القياس النفسى التابع لأكاديمية العلوم البولندية	دكتور سعد جلال	الثالث	٤٣٧ - ٤٤٣

بالإنجليزية

Subject	Author	No.	Pages
Suicidal behavior in Cairo	M. Samaan	2	13-19

آراء

الموضوع	اسم المؤلف	العدد	الصفحات
الجريمة والطمث	كاترينا دالتون	الثالث	٤٥٨ - ٤٥٧
دوسيه الكشف عن شخصية المتهمم	أحمد الألفي	الأول	١٣٧ - ١٣٣
علم الاجتماع الجنائي والتعريف	دكتور محمد إبراهيم زيد	الثاني	٢٨٠ - ٢٧٥
الاجتماعي للجريمة عند جرميني	السيد يس	الثالث	٤٥٦ - ٤٥١
كيف نبحت السلوك الإجرامي ؟			

كتب

الموضوع	اسم المؤلف	العدد	الصفحات
عرض نقدي لكتاب : منطق البحث الاجتماعي تأليف : كويتين جيسون	السيد يس	الثاني	٢٨٩ - ٢٨١

أنباء

الموضوع	العدد	الصفحات
علم الإجرام في جامعة كمبودج	الأول	١٤١
ماجستير في علم الإجرام	الثاني	٢٩٦
المؤتمر السنوي لخبراء علم مخلفات الجرائم بولاية كاليفورنيا	الثالث	٤٥٩ - ٤٦١
المؤتمر الفرنسي الثاني في علم الإجرام	الثاني	٢٩٦

أحكام

الموضوع	اسم المؤلف	العدد	الصفحات
أثر التفتيش الباطل	دكتور أحمد فتحي سرور	الأول	١٥٩ - ١٥٤

جرائم

الموضوع	اسم المؤلف	العدد	الصفحات
جريمة قتل في المدينة	دكتور سيد عويس	الثالث	٤٦٣ - ٤٧١
ميثاق الدم : عرض وتلخيص	أنطوانيت دانيال	الأول	١٤٨ - ١٥٣

**THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board

Dr. Hekmat Abu-Zeid

Ministry of Social Affairs

Members of the Board :

Mr. Ibrahim Mazhar	Dr. Gaber Abdel - Rahman
Mr. Moh. Zaki Sharaf	Mr. Moh. Attia Ismail
Mr. Moh. Zaki Mousa	Mr. Moh. Fathi
Mr. Moh. Abou Zahra	Dr. Ahmed M. Khalifa
Dr. Hassan El Saaty	

The National Review of Criminal Science

Ibn Khaldoun Squ., Awkaf City, Guezira P.O.

Editor-In-Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editors

Ahmed El Alfy	El-Sayed Yassin
---------------	-----------------

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued three times yearly

March - July - November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by

**The National Center of Social
and Criminological Research
U.A.R.**

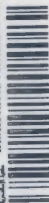
**La specialisation des établissements pénitentiaires
L'effet de l'action pénale sur la cèse de la prescription
de l'action civile.**

**The Sociological Concept of Bribery
Juvenile Delinquency in Holland**

NOTES — NEWS — CRIMES



Bibliotheca Alexandrina



0535423